حاشية العصام

على

كافية ابن الحاجب

شرح الكافية لعصام الدين ابراهيم بن محمد الاسفرايني المتوفى سنه ٩٤٥ خمس واربعين وتسعمائة ※
الاسفراين بكسر الهمزة و المثناة التحية بلدة بخراسان (قاموس)

(الاسفرايني) نسبة الى الاسفراين بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر التحتية
و بعدها نون بلدة بخراسان بنواحي نيسابور (على القارى)

اعتنى بطبعها

المدرسة المجاهدية فى تلو المحمية

صانها الله عن كل آفة وبلية

المكتبة المحمودية
بگجگز جاده سی - نمره : ٢٧ هاتف : ٥٢٥ ٥٤ ٧١
فاتح - استنبول ٥٢١ ١٩ ٣٣

شرح عصام على الكافية

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد لله على ما الهمنى كن عصاميا لا عظاميا ✹ وان كنت ابنا للكرام وخلفا عن الاعلام ✹ وحفظنى ان اكون امسيا ✹ وجعل كل يوم لى خيرا مما تقدم عليه من الايام ✹ ثم ابلغ صلوة واتم سلام ✹ ابلغ مراقد عظام ✹ ومشاهد اجسام جسام ✹ لسيدنا محمد افضل من اوتى خير كلام ✹ وآله وصحبه قدوة مبين الحلال والحرام ✹ وبعد ✹ فيقول المفتقر الى القوى المتين ✹ ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني المشتهر بعصام الدين ✹ ان الكتاب الذى تحصيله انسب من كل المناسب ✹ وتفصيله اجل المراقى الى اعلى المراتب ✹ الكافية المنسوبة الى الشيخ ابن الحاجب ✹ اوصله الله الى اعز المطالب ✹ وجعل انيسه اجل مقاصد كل مطالب ✹ وهو وان شرحه اوحدى بعد اوحدى ✹ و اوضحه ألمعى بعد ألمعى ✹ لم يبرز الى الان لاهله ✹ و بقى اكثر مقاصده على دلالة كان فى اصله ✹ ربما يتخيل المعول على شروحه ✹ انه صار محصلا ✹ لمقصد من غوامض مقاصده ولم ينل منه محصلا ✹ فطالما حدانى ذلك الى أن اشرحه شرحا واضحا موضحا مختصرا مقيدا لمطلقاته ✹ مفسرا مفيدا لمغلقاته ✹ ضابطا لمرسلاته مفصلا لمجملاته ✹ مصلحا لمختلاته مصححا لمعتلاته الى ما اعتنى النطاسى اولم يره الاناسى ✹ وكان يعوقنى عنه العوائق ✹ و سوابق نوائب ساقتنى الى الالواحق ✹ الى ان سألنى الاقدام عليه من لا يسعنى مخالفته ✹ لانه حفت بى من ابيه وعاطفته ✹ وتحققت انه لا يضيع عملى ✹ ولا يخيب دون بابه املى ✹ وهو ان لا يخفى على ذلك الالمعى دقائق نظرى ✹ وحقائق ما ادلى اليه فكرى و يعلم حق اهل العلم علم الناس و يميز ارباب الالباب ممن ليس لهم الاحواس ✹ ولا يسوى بين اصحاب طرائق الصواب وتابعى الوسواس الخناس ✹ الذى يوسوس فى صدور الناس ✹ من الجنة و الناس وكيف لا وقد توجد فيما بين اولاد السلاطين والحكام من ينصب اعلام العلم وتكريم العلماء الاعلام ✹ فلذا جعله ربه فى مقام الاكرام عبد العزيز العلام ✹ لازال له من التوفيق قوام ✹ و من التأييد عصام ✹ كما جعل أباه الذى هو اعظم خواقين الانام ✹ واكرم سلاطين الايام واحماهم لحوزة الاسلام

(عن الانهدام)

عن الانهدام واقمعهم لصلابة البدعة بالصيلم والاصطلام ✽ واسخى من البحر والغمام واشجع من ضرغام الاجام ✽ عبيدالله فواها ثم واها لهذا المقام ✽ يارب و يا رباه رب اباه و اياه واجعلهما ممن آتيتهم الحكمة والحكومة ✽ واحفظهما عن فتنة البأس والخصومة ✽ و ادم جيشهما فى ظلال العيش الناعم بانعام ذلك الاب و هذا الابن المنعم سيما اميرا كبيرا رباه فى ايام الطفولية و الصبا ✽ بلبن العلم والعدل والعفة والورع و السخاء ✽ الامير الخليق الحرى بجوامع المدح و الثناء ✽ المنفرد من بين الامراء بالشجاعة و السخاوة والبذل والعطاء ✽ مربى العلماء نعم المربى يار محمد ابن الامير المغفور المبرورجان و فابى ✽ اللهم ارزقه حسنات فى الدارين يقول صاحبها حسبي ✽ فجاء بحمد الله تعالى شرحا للفن لم يكتحل عين الانسان بثانيه و لم يتمثل عند انسان العين مايدانيه ✽ و مما ارجو ان تكون مرضية ان جعلت مايحويه الكتب من علل النحو محوية وما ينطوى عليه الزبر من تزييف مالا يخفى ضعفه مطوية ✽ اذ ليس فيهما الا تشحيذ الاذهان ✽ وقد تيسرلى غاية ما فى الامكان ✽ فى اثناء تشييد الاركان أثق بالله ان يكون تأليفا مستجلبا لالفة قلوب الطلبة ومتسببا للوصول الى اجل الطلبة ✽ وهو حسبي و نعم الوكيل ✽ اعلم انه لابد للشارع فى تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة اصول هى عدة وصول الى مقاصده فذكرتها اولا تسهيلا لطالبه وقاصده ✽ العلم ان كان اعتقاد الشئ يسمى تصديقا و الا تصورا وكل منهما اما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق علم بشئ ينتقل منه اليه فبديهى و ان توقف فنظرى نسبة الى النظر الذى هو ملاحظة المعلوم لتحصيل المجهول وما يحصل به التصديق بالشئ بطريق النظر يسمى دليلا و ما يحصل من تصوره تصور الشئ بطريق النظر يسمى معرفا على صيغة اسم الفاعل و ذلك الشئ معرفا على صيغة اسم المفعول ✽ و الاصل فى المعرف ان يكون مميزا لكل من افراد المعرف عن كل ماليس فردا له و ذلك بأن يشمل كل فرد له بحيث لايشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان لايشمل ماليس فردا له ويسمى منعا ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء العربية خاصة حدا والمعرف به محدودا ✽ وقد يكتفى فى المعرف بالتميز عن بعض الاغيار لكنه لايكاد يوجد فى تعيين المفهومات الاصطلاحية انما يكثر فى تعيين اللغة و لذلك يناقش فى تعريف تلك المفهومات بفوت المنع ولا يجاب عنها بالاكتفاء بل يتكلف ما أمكن لجعله مانعا ✽ ومن شرائط المعرف ان يجتنب فيه عن اللفظ المشترك وهو ماوضع لمتعدد لكل بوضع على حدة لايكون تابعا للوضع الاخر بأن يكون احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع له فيه للموضوع له فى الوضع الاخر ✽ وعن المجاز وهو اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له وينبغى ان يشترط الاجتناب عن الكناية ايضا وهى اللفظ المستعمل فى غير الموضوع له لمناسبة بينه وبين الموضوع له من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز فى الفساد فكأنهم اعتمدوا على ظهور اشتراك افساد بينه وبين المجاز ✽ ومعنى الاجتناب عنها ان لاتستعمل فى التعريف من غير قرينة واضحة تدل على ان المراد ماهو ✽ ومن شرائطه ايضا ان يجتنب فيه عن لفظ لايعرف المخاطب معناه لانه كالضايع ان لم يفسر أو فسر كالشايع وماتراه كثيرا فى تعريف هذا الكتاب وغيره من ذكره الفاظ هى من مصطلحات هذا الفن كالمعرف والمتعلم كما لايعرف المعرف لايعرفها فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شايعة فى الالسنة مشتهرة بحيث كأن المصنف يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم تبق مشتهرة بعد زمان صاحب التعريف ✽ والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم المعرف اما بوجه مساو واما بوجه غير مساو

وتميز الافراد من ثمرات هذا التصور فيجب ان يقصد بكل من لفظى المحدود والحد مفهومه لا الافراد فذكر مايدل على قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف مخالف لما هو عادة اصحابها ولذلك يحفظ المعرف والمعرف عن الاشتمال على مايدل على قصد الفرد ❊ وينكر على من قرن شيئا منهما بلفظة كل ويعتذر بما امكن ان يتكلف به ان كان له شان وستعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر المصنف فى تعريفات الفنون المستخرجة بالتتبع امرين آخرين ❊ احدهما انه ينبغى ان يعرف بما لا يتوقف معرفته على التتبع لان خطاب تأليفاتها ليس مع التتبع لاستغنائه عن التعلم لان الغرض من تعلم النحو مثلا معرفة احوال كلم العرب من حيث الاعراب والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع ولذلك ستراه يعدل عن بعض تعريفات القوم ❊ واورد عليه ان المستغنى عن تعلم النحو من تم استقراؤه واما من تتبع بعض الاحكام دون بعض فلا فيصح ان يعرف له بعض المفهومات بما عرف بالتتبع ليعلم احكام اخرى لم تعرف بالتتبع هذا ❊ وعين التحقيق يحكم بأن خطاب هذه الفنون لا يخلو عن مخاطب ليس له تتبع اصلا وبالجملة ينبغى ان يراعى فى تعريفاتها هذا الاصل وما لا ينطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغى اصلاحه باعتبار امر يتوقف على تتبع ما لانه لا يتم بالنظر الى من هو عار عنه رأسا ❊ وثانيهما وهو مذكور فى بحث الحال من شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون للفظ دالا على ماذكر هذا يريدان قولهم فى حد المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل معناه ما دل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان وقع عليه فى نفس الامر اولا وان وقع ولم يدل عليه لفظه لم يكن مفعولا به وظاهر دعواه فى غاية الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا المعتبر الا ترى ان تعريف الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد ليس معناه انها ما يدل على ذلك ولعل مراده ان ماذكر من احوال مدلول اللفظ فى التعريفات معناه انه حاله بحسب دلالة اللفظ لا بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ الذى هو مفعول به فالمعتبر فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ماذكره من احوال نفس الالفاظ فليس كذلك وبعد تحقيق ماذكره من الاصل لا تغفل عنه فان كثيرا من تعريفاته لا يتم بدونه ❊ والاصل فى التعريف ان يكون مركبا من جزءين احدهما اخص من الاخر مطلقا يعنى يصدق على بعض افراد الاخر فقط والاخر يصدق على كل افراده ويسمى الاخر اعم ويسمى ذلك الاعم جنسا ان كان تمام جزء مشترك بين المعرف وغيره وذلك الاخص فصلا ان لم يكن خارجا عن المعرف وان كان الجزآن بحيث يشمل كل منهما بعض ما يشمل الاخر وهما الاعم والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة الجنس وللمتأخر هو بمنزلة الفصل وكذلك ما هو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا وبمنزلة الفصل ان كان اخص مطلقا ❊ ولا يصح التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا بما هو مساوله فى المعرفة والجهالة ❊ وينبغى ان يحفظ التعريف عما يوهم التعريف بالاخفى او المساوى ولا يصح التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة المعرف ولا بما يكون معرفته مع معرفته لان ما يعرف به الشئ سابق عليه فى المعرفة وما تتوقف معرفته على الشئ متأخر عنه وما مع الشئ لا يكون سابقا عليه ❊ ومن عادة ارباب التأليف ان يعقبوا الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود واما تحصيل مفهومات الاقسام لانها مهمة لبيان ما يختص بكل من الاحكام ❊ والتقسيم هو ضم مفهومين متخالفين الى مفهوم ليحصل من ضم كل مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع او فى نظر العقل والثانى هو الذى يقال له الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذى ضم اليه مقسما وكل من المفهومين اللذين ضما اليه قيد القسم والمجموع الحاصل من كل ضم قسما بالقياس الى المقسم وقسيما

بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم الاخر وبما سمعت عرفت ان التقسيم ايضا للمفهوم لا للفرد وان كان ثمرته جعل الافراد طائفة وانه يجب حفظ لفظ المقسم عن الدلالة على قصد الفرد ❋ والاصل فى التقسيم ان يكون على وجه يضبط جميع افراد المقسم ويسمى ذلك الضبط حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر للعقل بمجرد ماذكر فى التقسيم من غير ملاحظة ماهو الخارج عنه وان كان لازما له وقد لايكون كذلك بل يحتاج الى تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها و يسمى الاول قسمة عقلية والثانى قسمة استقرائية ❋ والاصل ايضا فى التقسيم ان لايصدق شئ من الاقسام على مايصدق عليه القسم الاخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث يصدق قسم مع قسم لعدم تباين مفهومات ضمت الى المقسم و يسمى قسمة اعتبارية ❋ ولما فرغنا من تمهيد الاصول حان الوصول الى مانحن بصدده من شرح الكتاب والتضرع و الابتهال الى الفياض الوهاب لالهام الصدق واعلام الصواب وللتوفيق لتفتيح الخطاب ❋ اعلم ان المستفاد من بعض الشروح ان الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد من بعضها انها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد وكان وجهه ان الخطب فى الاكثر الحاقية فكأنها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم من ذهب الى انها متروكة الحمد فقط وقال لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ على سننهم وليس ذابال حتى يكون بترك الحمد اقطع ❋ يريد ان المقام داع الى هضم النفس لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذى لم يسبق المصنف احد بمثله وأورد عليه ان ترك ماورد به الشرع والتزمه السلف للتخييل مما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الامثل ان لايصوم ولايصلى احد هضما لنفسه بتخييل انه ليس فى سلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بأن تخييل انه ليس ككتب السلف وليس بذى بال لايستدعى عدم الابتداء به بل يكفى فيه تخييل عدم الابتداء والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد على وجه شايع من ذكر لفظ الحمد اوما يشتق منه لانها لما اعتادت النفس استفادة الحمد فى اوائل الكتب بهذا الطريق ولم تجدها تخيل اليها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية على وضوح الدلالة على جميع الصفات اجمالا وعلى بعضها تفصيلا وليس الحمد قول القائل الحمد لله وما يشبهه بل القول الدال على الصفات الكمالية فأحسن الضبط فانه من مزلقة ليس لها سلوك اسلم منه ❋ وانما بدأ بتعريف الكلمة والكلام لان النحوى يبحث عن احوالهما اوعن احوال مايتوقف معرفته على معرفتهما من اقسامهما ومالم يعلم الشئ لايمكن ان يحكم عليه وفيه ان الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف و التعريف بمقتضى التعريف وما قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لا يقتضى سبق علم المتعلم انما يقتضى سبق علم الكاسب ففيه ان المتعلم مالم يتوجه الى المعرف الذى هو مدلول اللفظ ولم يلاحظ تفسيره لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه مالم يعلم المبحوث عنه فى العلم على وجه يميزه عن جميع ماعداه لم يحصل الحكم عليه على وجه يخصه ويتعين عند المتعلم ان هذه الحالة له لالغيره وشئ من التعريف لايقتضى العلم على هذا الوجه ❋ ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر و اما البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة و الحال و الصفة كذلك و حينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان الكلام اخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفى الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كأن يقال قولهم كم لها صدر الكلام يبحث عن الكلام بأنه يجب ان يكون كم فى صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة ايضا لانها يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بلا كلام كما ستعرف فنعم مافعل الزمخشرى

فى المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة ❋ وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفة مفهومه على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف وجود فرده على وجود فردها وتوقف معرفة فرده على معرفة فردها وتوقف معرفة تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال (الكلمة) معرفة بلام التعريف فلنعين لك اولا معانى اللام ثم لنذكر مايحتمله المقام وما هو ارجح ان يكون هو المرام ❋ فنقول لام التعريف اما للاشارة الى تعيين ماارید بمدخوله ويسمى لام الجنس وله شعب لانه قد يقصد بالمعرف به الى الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث وجوده فى فرد غير متعين ويخص باسم لام العهد الذهنى وقد يقصد به اليه من حيث وجوده فى ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق ❋ واما للاشارة الى فرد من مدلول اللفظ متعين عند المخاطب ويقال له لام العهد الخارجى واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة الى فرد من المدلول وحينئذ يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة لانه لامعنى للكلمة حتى يكون المفهوم المقصود بالتعريف فردا منه بل هو احد معانيها فلابد من تأويلها بالمسمى بهذه اللفظة حتى يكون اللام اشارة الى المعنى المعهود فيما بين النحاة من جملة افراد المسمى بهذه اللفظة وحمل الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطبين لايفهمون من اطلاقها فى مقام تعليمها الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان قصد المعنى انما يكون لافادته ولايمكن ان يستفيده منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به قبل التعلم وهكذا كل محدود قصد باطلاقه تعليم معنى مداوله لاتقول قصد فرد من مدلول المحدود خروج عن الاصل الذى ذكرته من ان التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تعرية المحدود عما يدل على قصد الفرد لانا نقول ماقصد تمييز افراده يقصد فى التعريف الى تصويره لا الى تصوير افراده سواء كان فرد مدلول اللفظ المحدود اونفس الموضوع هوله فقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد ذلك الفرد وتصوير نفس مفهومه لايخالف القانون ❋ واما للاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن الافراد فيكون لام الحقيقة وهو الانسب بمقام التعريف لشيوعه فيه حتى يمثل اللام الحقيقة به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لايمكن ان يستفيده المخاطب المتعلم منه حين اطلاقه فى مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى فى الشايع للافادة وفى مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير وحينئذ اللام للاشارة الى تعينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعتبر عند النحاة ❋ ولا منافاة بين لام الجنس التى لاتنفك عن الكثرة وتاء الوحدة لان الجنس لها وحدة فى العقل وان كثر فى الخارج والوحدة الذهنية لاتنافى الكثرة الخارجية على ان الوحدة لاتنافى كثرة مابل كل كثرة لايخلو عن وحدة والتحقيق ان التاء لاشتراط الوحدة لكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم مأخوذ مع الوحدة والكثرة لاتنافى وحدة جزئها بل تستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لك ان تحمله على لام الاستغراق ولا على لام العهد الذهنى لما عرفت انه لاقصد الى الفرد على ان لام العهد الذهنى يوهم جهالة المحدود (لفظ) لم يقل لفظة لانه لم يقصد التأنيث لاستواء التذكير و التأنيث والتثنية والجمع فى المصدر وان اريد به معنى المشتق صرح به الكشاف فى سورة يوسف فى قوله تعالى ❋ حتى تكون حرضا ❋ بل جوز ترك التأنيث فى صفة على زنة المصدر فى تفسير قوله تعالى ❋ خلصوا نجيا ❋ ولا الوحدة لالانه لاوحدة معتبرة عنده فى الكلمة حيث جعل عبدالله كلمة اذ لا معنى لتاء الوحدة فى الكلمة من غير

(اعتبار)

اعتبار وحدة لان التاء نص فى الوحدة لايجوز تجريدها عنها بل لان معنى الوحدة فى الكلمة افرادها فيغنى قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل المهمل اى الذى لم يوضع لمعنى والمستعمل اى الذى وضع لمعنى ولم يهمل والمركب والمفرد لانه فى عرف اللغة مايتلفظ به الانسان وقيل فى الاصطلاح ونقض بالضمير المستتر لانه ليس مما يتلفظ به الانسان مع انه لفظ فى الاصطلاح اما انه ليس مما يتلفظ به الانسان فانه لوكان منه لكان محذوفا لان المحذوف مايتلفظ به لكن لم يتلفظ به بل نوى وكونه محذوفا باطل لانه لوكان محذوفا لزم حذف الفاعل مع الاتفاق على انه لايجوز حذف الفاعل فى غير صورة التنازع وامتناعه فيه ايضا عند الاكثر والتزم المصنف كونه لفظا محذوفا وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن القول بحذف الفاعل ولايخفى انه كلام لاحاصل له وزاد بعضهم فى التعريف وقال اللفظ مايتلفظ به الانسان اوما فى حكمه وفيه انه يصدق التعريف حينئذ على الدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها فى حكم مايتلفظ به فى الموضوع للمعنى والافادة له مع انها ليست بالفاظ قال المصنف فى الايضاح ادنى مايطلق عليه اللفظ حرف واحد فينبغى ان يزاد فى التقييد ويقال اوفى حكمه فى وقوعه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه ولك ان تقول الحكم فى اطلاق النحوى ينصرف الى الحكم النحوى ❊ والفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتران المحذوف من مقولة الصوت والحرف وله لفظ موضوع منوى ربما يتلفظ به فى المقام الذى حذف فيه كما فى قولك الهلال فان المنوى فيه لفظ هذا وربما يقال هذا الهلال وربما لايجوز التلفظ به فى هذا المقام لكن يتلفظ به فى مقام آخر كما فى قولك جدا فان المقدر فيه جدت وهو وان لم يتلفظ به مع جدا لكنه يتلفظ بدونه كثيرا والمستتر ليس كذلك قال الشارح الرضى فى بحث المضمرات وقول النحاة ان الفاعل فى زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس لضيق العبارة ولم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به ❊ بقى ان المستتر ماذا فنحن نقول والله اعلم انه المعنى المعقول الحاضر فى مقام التكلم والخطاب بذاته استغنى لحضوره عن الاحضار بلفظ وفى الغيبة بسبق الذكر فنى التكلم والخطاب ليس من جنس اللفظ اصلا وفى الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوى السابق لفظا كما فى قولك زيد سمع و لفظ قيل فالفاعل اللفظى والحقيقى فى اضرب متحدان ولكونه فاعلا للفظ جعل لفظا حكما فماذكره بعض افاضل الشارحين انه ليس من مقولة الصوت والحرف اصلا محل نظر والحق التفصيل ومانقله الشارح الرضى عن بعض النحاة فى بحث المضمرات ان المقدر فى ضرب ينبغى ان يكون نصف الالف او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى ليس بشئ اذ لايخطر بالبال حين سماع اضرب شئ بازاء المخاطب من نصف الالف او ثلث الواو على انه ينبغى ان يقال او ثلث الواو لان المفرد يجب ان يكون ثلث الجمع لاثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر فى ضاربان الفا وفى ضاربون واوا وفى ضاربات نونا فمع بعدها يلزم كونه لفظا ويلزم ماقد سبق لكن بقى على ماحققناه انه يشكل حينئذ جعل اللفظ الحكمى مما وضع لمعنى لانه ليس هناك الا الذات المنوى فكيف يكون موضوعا وموضوعا له فيختل تعريف الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم الا ان يجعل الوضع والدلالة ايضا كاللفظ اعم من ان يكون حقيقيين او حكميين ويجعل المستتر موضوعا حكميا ودالا حكميا ولنا فى شرح الرسالة الوضعية كلام آخر فى تحقيقه لكن مخافة الاطناب دعت الى حوالته عليه فاليه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب وتقييد التلفظ بالانسان لايخرج كلمات الله وكلمات الملائكة والجن عن تعريف اللفظ حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ

بها الانسان وللحفظ عن الايهام ترك المصنف ذلك التقييد فى شرح هذا الكتاب وان قيد فى ايضاح المفصل (وضع) بمنزلة الفصل يخرج اللفظ المهمل كله ويشمل الدوال الاربع على ماهو المشهور وامثالها من الاصوات الموضوعة للمعانى من غير ان تكون الفاظا الا ان تقدم اللفظ منعها عن الدخول فى التعريف ولا يخرج اللفظ المركب حتى يكون مغنيا عن قيد الافراد لان الوضع تعيين شئ لشئ بحيث ينتقل العالم به من الشئ الاول الى الشئ الثانى من غير قرينة واللفظ المركب عين كذلك لكن بتعيين اجزائه مثلا اذا عين زيد للذات المخصوصة والقائم لذات له القيام وصورة التركيب لثبوت القيام لزيد فقد عين زيد قائم لمجموع هذه المعانى لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير قرينة ليخرج تعيين المجاز لان الواضع كما عين اللفظ للموضوع هو له عين لكل مايناسبه بقرينة فقال اطلقوا كل لفظة وضعناها لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين الشامل لهما ايضا من معانى الوضع لكن المعنى المشهور هو المعنى الاخص المذكور وهو المدار لتقسيم اللفظ الى المشترك والمنفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة وتنويع الدلالة بالمطابقة والتضمن والالتزام الى غير ذلك ❊ وهذا التعريف اولى من قولهم تخصيص شئ بشئ متى اطلق أو احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى كما يشهد به استعماله باللام دون الباء على انه ينتقض اما بوضع اللفظ المشترك او المطلق وقد بسطنا بيانه فى شرح فارسى المنطق ❊ ولا ينتقض تعريف الوضع بوضع الحروف لان تعيينه ليس بحيث ينتقل منه العالم بالوضع الى المعنى بل لابد للانتقال من ضميمة لان الضميمة انما تجب ليعلم الوضع لانه مالم تكن الضميمة لا يحضر عند السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل اليه من غير ضميمة و لهذا الكلام مزيد تفصيل فى شرحنا للرسالة الوضعية ❊ ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون معنى قوله وضع عين شئ لشئ بحيثية مخصوصة فلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ و لا الى تعلق قوله لمعنى به فلا بد من تجريد الوضع عن الشيئين وجعله بمعنى التعيين لكن لا مطلقا بل التعيين المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة فى اللفظ و المعنى بعد قطعها عن الشيئين ووضع اللفظ والمعنى موضعهما فبقوله وضع لا يخرج شئ من المهملات لانه مامن مهمل الا وعين لمعنى ولا اقل من تعيينه للتركيب من حروف مخصوصة وبقوله لمعنى يخرج المهملات لانها لم تتعين لمعنى فما قيل انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ماسوى حروف الهجاء لان حروف الهجاء عين لغرض التركيب فخروجها بقوله لمعنى غير صحيح و انما قلنا لا تجريد عن الحيثية المعتبرة فى مفهوم الوضع لانه لو جرد عنها لدخل المجاز فى تعريف الكلمة وللنظر الدقيق هنا مشهود آخر وهو انه ربما يكون للمعنى فى حالة الاجمال احكام ليست له حالة التفصيل الا ترى انه يصح قولك علم زيد و اسنادك العلم الى زيد بلا كلفة ولو فصلت معنى علم وقلت حصل صورة الشئ فى العقل لا يبقى لك سبيل الى جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل و له غير نظير فليكن قوله وضع بمعناه الاجمالى صالحا للاسناد الى اللفظ والتعلق بالمعنى وان لا توجد تلك الصلاحية فى تفصيل ذلك المعنى فحينئذ وضع احتراز عن جميع المهملات كما هو المشهور لا احتراز بقوله (لمعنى) المعنى مايقصد بشئ سواء كان لفظا كمعانى اسماء حروف الهجاء اوغيره وقد يكتفى فيه بصحة القصد وهو اما مصدر بمعنى القصد نقل الى المقصود او اسم زمان او مكان نقل اليه والمناسبة ظاهرة و تخصيصه بالمكان من ضيق العطن كالاعتراض بأن جعله اسم مكان لعدم الفرق بين المفعول ومكان الفعل او اسم مفعول وكان فى الاصل معنيا كمرمى خففت وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه (مفرد)

(احتراز)

احتراز عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات وهو من مصطلحات اهل الميزان وحقيقته لفظ لايدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به وصف له بحال اللفظ فالمعنى المفرد معناه المفرد اللفظ فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحا للحقيقة على المجاز وتحرزا عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر من الوضع لمعنى مفرد ان يكون احد طرفى الوضع المعنى المفرد ❊ وانما أخر مع افراده عن وصف الجملة وحق الوصف المفرد ان يقدم كما صرح به صاحب التسهيل لانه لوقدم لتبادر منه انه مفرد قبل الوضع مع ان الافراد متأخر عن الوضع ولاغنى عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع وبهذا تبين انه يمكن اختصار التعريف بأن يقال الكلمة لفظ مفرد فيكون تعريفا بالمجاز ❊ بقى ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين مايقابل المثنى والمجموع اعنى الواحد وبين مايقابل المضاف اى ماليس بمضاف وبين مايقابل الجملة اعنى ماليس بجملة واستعماله بجميع هذه المعانى يرد عليك فى هذا الكتاب وتعرف كلا فى موضعه فاستعماله فى التعريف مخل كما عرفت ومما لايذهب عليك ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى مفرد و بالنسبة الى معنى مركبا كعبد الله وبالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجاز كالاسد فانه حقيقة فى الحيوان المفترس ومجاز فى الرجل الشجاع وليس كلمة بكلمة فلا بد من قيد الحيثية اى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك ليخرج عبد الله باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازى والالم يكن التعريف مانعا ❊ قيل الانسب بغرض علم النحو ان يجعل نحو قائمة و بصرى من مركب اعرب اعراب الكلمة داخلا فى حد الكلمة و قد فات ذلك الكل لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد و ان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب كلمتين خارجا عنه كما اخرجه صاحب المفصل و من تبعه عنه بذكر اللفظة اذ لا يقال له لفظة اذ المراد باللفظة مالا يمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع بل لايصح التلفظ بالمجموع الا مرة واحدة ونحن نقول اخراج الزمخشرى مثل عبدالله عن تعريف الكلمة يشبه ان يكون فرية بلا مرية كيف وقد قال بعد تعريف الكلمة وهى جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ماعلق بشئ بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اماجملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب وبعلبك اومضاف ومضاف اليه كعبدالله وعبد مناف وامرئ القيس والكنى ❊ وقال العلامة التفتازانى فى شرح الشرح لمختصر ابن الحاجب ان النحاة اجمعوا على ان مثل عبدالله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك علما معرب باعراب الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب المفصل ففاته مما هو الانسب مالم يفت المصنف على ان الانسب لغرض النحو جعل عبدالله كلمة يصح حكمهم بأن اعرابه على مقتضى وضعه الاصلى وجعله بمنزلة الكلمتين وبأن اعراب مجموع الرجل وتميمى لجعلهما بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج فلولا اعتبار الكلمة كما عرفه المصنف لم يتميز المعرب بسبب التنزيل منزلة غيره من المعرب بلاتنزيل وتكلف (وهى اسم) اى كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة (وفعل) اى كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة (وحرف) اى كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذى هو لفظ آخر كما قالوا ان الحرف مشروط فى الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكرنا ظهر ان تقسيم الكلمة اى ضم قيود اليها قد تحقق الا ان القيد والمقيد ذكرا بلفظ واحد وان القسمة استقرائية لاحتمال قسم آخر هو مادل على معنى بسبب غيره لايكون لفظا بل شئ آخر من الاشارة الحسية اوغيرها مما يمكن عقلا يدفعه الاستقراء

فماذهب اليه الرضى من ان الحصر عقلى وتبعه كثرة من المهرة عثرة انما يتم لو كان الحرف عند النحاة مادل على معنى بنفسه سواء دل بالمتعلق او الاشارة او غيرها وهو ممنوع بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد فى كلامهم ثم قد سبق ان الاصل فى التقسيم كونه حاصرا فبهذا الاعتبار تضمن التقسيم دعوى الانحصار فاستدل بقوله (لانها) وجعل اللام متعلقة بالانحصار المفهوم من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت فى معرض البيان وقوله (اما ان تدل على معنى فى نفسها) خبران ولما لم يصلح حمله على اسمه احتيج الى تأويل ان تدل بالدال او تقدير الحال مضافا الى الاسم وفرق صاحب العباب شارح اللباب بين صريح المصدر والمأول به فى صحة حمل الثانى على الجثة دون الاول فى بحث لام الجحود وسيأتى وارتضاه المحقق الشريف فى هذا المقام فى حواشى الرضى ۞ والدلالة فى عرف ارباب العربية كون الشئ بحيث اذا علم منه شئ آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية او الطبعية والاول هى الدلالة العقلية والثانى هى الوضعية والثالث هى الطبعية و يسمى الشئ الاول دالا والثانى مدلولا وقوله (اولا) من تمة الخبر وعطف على تدل اى اولا تدل على معنى فى نفسها وجعله عطفا على فى نفسها اى اولا فى نفسها يرده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد اولا عطفا على ان يقترن (الثانى الحرف) ترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل جملة اعتراضية احتيج اليها لتعيين معنى الحرف الذى كان حقه ان يتقدم على الدليل وكذا ما عاثله (والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا) عطف على الترديد الاول ومقدمة من مقدمات الدليل حقها ان تعطف على المقدمة السابقة كما هو المتعارف فى نظم الادلة وليس مع قوله الثانى الحرف جوابا لسؤال مقدر نشأ من الترديد الاول وهو اما الثانى هكذا وما الاول لانه لا يعهد مثل هذا السؤال فى اثناء الاستدلال ولان قوله والاول مقدمة الدليل فافهم (الثانى الاسم والاول الفعل) لما كان يتجه على استدلاله على دعوى الحصر امر ان احدهما ان الحصر الاستقرائى لا ينكشف الا بالتتبع والاستقراء فالترديد بين النفى والاثبات مما لا طائل تحته اذ لا يتم بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء يتم بدونه وثانيهما ان الدعوى مجهول التصور لعدم العلم بمدلول الاسم والفعل والحرف فالاستدلال عليه لا يجدى أجاب عنهما بقوله (وقد علم) معطوفا على العلم الذى يتوقع من الدليل وهو العلم بالمدعى فكأنه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم (بذلك حد كل واحد منها) فالدليل يصور المدعى ويبينها ولتضمنه الحدود اختير على الاكتفاء بالاستقراء ولك ان تجعل ذلك اشارة الى المدعى والباء بمعنى مع ولهذا التنبيه يقع فى معرفة قوله فيما بعد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين او فعل واسم ۞ ومن الناس من جعل التقدير قد تبين فقدر مالو كان مذكور الاقتضى جزالة المتن ازالته وذكر لايراد قوله وقد علم الى آخره نكات حقت ان تسمى نكايات تركتها له لانى لست جامع حكايات بل ذاكر ما ارجو ان يكون مضمنها هدايات وعن تضييع الوقت وقايات متضرعا وسائلا من الله تعالى عنايات ۞ ووجه معرفة الحد من الدليل انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلاثة وتمام المشترك بين الاسم والفعل بحيث يحصل الكل معرف جامع مانع وقد عرفت انه لا معنى للحد عند الادباء الا المعرف الجامع المانع فلا يرد انا لا نسلم معرفة الحدود ۞ والحد معرف لا يشتمل الا على اجزاء المعرف وكون ما علم من الدليل تعريفا بالاجزاء ممنوع والكل من الحدود مزيد بيان يتوقف على مكان فانتظره سائلا من الله زمان امان (الكلام ما) لفظ (تضمن كلمتين) اى كلا منهما يقال ضمنته الوعاء اى جعلته فيه وخرج به ماسوى المركب لكن خرج ايضا نحو جسق مهمل مع انه كلام اذ ليس جسق كلمة على ما هو التحقيق وقد استوفيناه فى شرح الرسالة الوضعية الا ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل

لفظ اريد به نفسه فى حكم الاسم حيث يجرى عليه احكامه فيكون كلمة حكما و بحث النحوى لايقتصر على الكلمة الحقيقية فكيف لا وشئ من الاصوات ليس كلمة وستعرف ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين انهم لو اعتبروا مفهوم الكلمة على وجه يندرج فيه ماهو فى حكم الكلمة لكان انسب ولكون المراد بكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما دخل زيد قام فى التعريف مع انه متضمن لاكثر من كلمتين لان قام مع فاعله فى حكم الكلمة حيث اجرى مجراه على ان المتضمن لكلمتين يشمل المتضمن للاكثر والظاهر ان الكلام عند صاحب التعريف مجموع ضربت زيدا مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضربت والمتعلقات خارجة عن حقيقته والحق مع صاحبه لان جزء الجملة فى زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا والمرفوع محلا مجموعه لامجرد ضرب وهكذا نظائرها وقوله (بالاسناد) لاخراج المركبات الغير الكلامية وهو اما مجرد نسبة شئ الى شئ كما فى تعريف الفاعل واليه ذهب الرضى لكن يجب ان يكون المراد به هنا الاسناد الاصلى عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او مايسد مسده كالصفة فى اقائم زيد و ما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى ما اسند اليه او اسناد الخبر الى ما اسند اليه او الاسناد الاصلى المقصود لذاته عند من يجعله اخص من الجملة فليس الجملة التى وقعت حالا او صفة او صلة او شرطا او خبرا كلاما عنده ويخرج عن تعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا المعنى ❁ واما تأليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها على ما فسره به صاحب اللباب وكثير من شارحى هذا الكتاب وحينئذ يدخل فى التعريف الجمل كلها لكن لابد ان يراد بالافادة فى غير مقام التعداد لئلا ينتقض التعريف بغلام زيد فان فيه تأليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها لكن فى مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد نحو الذى ضرب ورجل ضرب اذ لم يقيد الاسناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد قلت نعم لو جعل الباء للمصاحبة او للالصاق اما لو جعلت للسببية فلا لان الذى ضرب لم يتضمن الكلمتين بسبب الاسناد وبقصد تحصيله بل تضمنها لقصد التوضيح ورجل ضرب انما تضمنهما لقصد التقييد فمن حمل الباء على غير السببية فقد غفل ❁ و لما كان المتضمن لكلمتين شاملا للمتضمن للاكثر و للمتضمن بحرف واسم وذهب اهل الميزان ان الجملة الشرطية ركبت من جملتين احدهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف او جملتهم كما زعمه العلامة التفتازانى ان الشرط قيد والحكم فى الجزاء فليس تركيب الكلام هنا من جملتين وذهب المبرد من النحاة الى ان الكلام يتأتى من اسم وحرف اذا ناب الحرف مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره مثل يازيد فان يا عنده يسد مسد ادعو فى جميع اموره بحيث يغنى عن تقديره كما نقله المصنف فى شرح المفصل والرضى فى بحث المنادى فقالا ان المقدر عند سيبويه جزء الجملة الفعلية والفاعل وعند المبرد مجرد الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صرح فى تقسيم الكلام بالحصر فقال (ولايتأتى ذلك) اى لايتهيأ الكلام او الاسناد او التضمن بالاسناد (الا فى اسمين) كما فى الجملة الاسمية (اوفى فعل واسم) كما فى الفعلية ردا على المخالفين وقد قيل صرح بالحصر لوضوح الاحتمالات الستة فى المتضمن للكلمتين فى بادئ الرأى فقوى الداعى الى السلب هنا بخلاف قسمة الكلمة ❁ والمراد بالتأتى فى اسمين اوفى فعل واسم انه يتأتى فى هذين النوعين لا ان كل اسمين او كل فعل و اسم يصلح لذلك حتى يرد ان اسمى فعل لايكفى ولا فعلا واسم فعل ولافعلا ناقصا واسما ❁ ووجه الحصر ان المسند اليه لايكون الا اسما والمسند لايكون حرفا

ومن قال ان التركيب الثنائى العقلى يرتقى الى ستة والحرفان لايوجد فيهما شئ منهما والفعلان والفعل والحرف لايوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف لايوجد فيه الا احدهما فقد اطال بلاطائل بل اخل بالدليل لان هذا الدليل لايثبت لاحصر الكلام الثنائى والكلام لاينحصر فيه عند المصنف (الاسم) وهو فى اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتميز على ما فى القاموس ومنه علم آدم الاسماء خصه النحوى بهذا القسم لمزيد شرفه على اخويه بحيث نزل معه منزلة العدم ومايقال انه مأخوذ من السمو وهو العلو سمى هذا القسم لمزيد شرفه على اخويه اومن الوسم وهو العلامة ووجه التسمية ظاهر خلاف ماهو عادة ارباب الاصطلاح من نقل الاسماء الى مصطلحاتهم من المعانى اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحاتهم ولعل الاختلاف المذكور فى الاسم بين البصرى والكوفى باعتبار اللغة لاباعتبار وضعه للمعنى المصطلح عليه (ما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل) اى بحسب الوضع بقرينة جعلها صفة للكلمة اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ماتكون الكلمة كلمة باعتبارها (على معنى) مطابقى لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين بالارادة عند عدم الصارف عنه صرح به المحقق الرازى فى شرح الرسالة الشمسية (فى نفسه) متعلق بدل وضميره راجع الى ما وكلمة فى بمعنى الباء اى بنفسه من غير حاجة الى ضميمة لفظ آخر بخلاف الحرف فان دلالته على المعنى بغيره من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لولم يضم اليه لم يدل عليه ❊ والفعل وان شارك الحرف فى عدم استقلال معناه المطابقى فى التعقل والملاحظة لان معناه المطابقى الحدث والنسبة الى فاعل ما وزمان الحدث والنسبة غير مستقلة بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها فيكون مجموع المعنى وهو المعنى المطابقى غير مستقل فكذا الكل لايفهم ولايعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لايحتاج فى الدلالة عليه الى لفظ آخر لان تعقل النسبة لايتوقف الا على تعقل فاعل ما وحضوره فى الذهن عند ذكر الفعل لايتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل ايضا يدل على معنى مطابقى بنفسه بخلاف الحرف اذ الحرف موضوع لمعنى ملحوظ تبعا لامر مخصوص لوحظ على وجه ينكشف به ذلك الامر المخصوص ومن البين انه لايمكن التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص لايحضر مع الحرف بدون ذكر مايدل عليه فالحرف لايدل على معناه المطابقى بدون ذكر لفظ آخر فتمام تعريفات الاسم والفعل والحرف منوط على جعل النسبة المعتبرة فى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما لا النسبة الى فاعل مخصوص لان دلالته حينئذ تتوقف على ذكر الفاعل المخصوص ❊ ولايصلحها ماقيل ان المعنى المعتبر فى التعريفات اعم من المطابقى والفعل يدل على معنى فى نفسه هو الحدث وان لايدل على معناه المطابقى بنفسه لانه يلزم حينئذ التضمن بدون المطابقة لا لانه لايتضح حينئذ خروج الحرف عن تعريف الاسم لعدم الثبوت اذ ليس له معنى التزامى مستقل بالمفهومية لانه اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشئ آخر ومتطفلا له كان كل مالابد من ملاحظته فى ملاحظة معنى الحرف كذلك ولنذبهك على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين ولبيانه مكان آخر (غير مقترن) مرفوع خبر بعد خبر اومجرور صفة لمعنى اومنصوب حال من المعنى اومن ضمير ما اى غير مقترن جزؤه سواء كان له جزء اولا فهو بيان للاسم بما هو وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى الاصل الثانى الذى ذكره المصنف فى الحدود فيكون المعنى غير دال على الاقتران (بأحد الازمنة الثلاثة) التى هى الحال والمستقبل والماضى والمراد عدم الدلالة وضعا لما

(عرفت)

عرفت ومن لم يتصفح مقاصد القوم قال المراد عدم الاقتران فى الفهم بأن لايكون الزمان مفهوما مع المعنى فصرف الاقتران عن مفهومه وحمل المعنى المقترن على التضمنى على خلاف المعنى المعتبر فى التعريف وبما حققناه اندفع مايردان المراد بالمعنى اما المطابقى فالفعل ايضا غير مقترن بالمعنى المطابقى باحد الازمنة الثلاثة والالكان للزمان زمان واماالمعنى التضمنى فيشكل باسماء البسائط والافعال فانها تدل على معنى تضمنى غير مقترن هوالزمان اذا تمهد هذا فنقول خرج بالدلالة على معنى فى نفسه الحروف ولم يخرج الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام اوالشرط لمانقل عن سيبويه ان هذه الاسماء كانت خالية عن معانى تلك الحروف فى اصل الوضع مصدرة بها الاانها طرأت فيها معانى تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها مع حذف الحروف وارادة معانيها ❊ وخرج بقوله غيرمقترن بأحد الازمنة الثلاثة الافعال سواء اريد بأحد الازمنة الواحدالمعين اولم يقيد بالتعيين اذ الفعل المضارع مع اشتراكه بين الحال والمستقبل يدل بحسب كل وضع على زمان معين والاولى ان لايقيد بالتعيين لانه ارتكاب لماهو خلاف الظاهر بلا ضرورة ❊ لاتقول عسى ونعم وكاد وبئس واخواتها لاتقترن بزمان لانه قيل انسلخت هذه الافعال من الزمان فى الاستعمال فالاقتران وضعا متحقق ولم يخرج اسماء الافعال لان معانيها المطابقية الفاظ وهى غير مقترن وانما المقترن معانى تلك الالفاظ ❊ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات اماعن معنى الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واماعن معنى الظرف نحو دونك اى خذ اوعن المصدر تحقيقا نحو رويد اوتقديرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن المصدر كالقوقاة اوعن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا نحو صه فليس لشئ منها لدلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع وهناك نظر لان اسماء الشرط والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منها معانى الحروف بلا قرينة صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط و الاستفهام بكثرة الاستعمال وكذا الافعال المنسلخة عن الزمان واسماء الافعال على ماهو التحقيق فيكون دلالتها على هذه المعانى بحسب الوضع ❊ ولا يتم ماقيل ان المعتبر الدلالة بحسب وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شمر و يزيد عن حد الاسم لدلالتها على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون عليك ودونك خارجين عن حد الاسم لانهما فى الوضع الاول مركبان ❊ ومما يجب ان ينبه عليه ان التزام الضميمة مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها و ذلك فى الحروف قد يكون لا لتزام ايضا ح مفهوم الاسم كما فى الاسماء الموصولة اولتحصيل الغرض من وضع الاسم فان ذو وضع لجعل اسم الجنس مربوطا لشئ فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض من وضع الاسم وكذا كل لفظ وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه فتنبه وحافظ عليه تحفظ عن اشتباه احد المقامين بالاخر وعن التباس الاسم بالحرف عندك ❊ ولما كان تميز افراد المحدود بالحد عماسواه من خواص الخواص ذوى الانتباه وكان صعبا على القاصر المتعلم لم يكتف بما كرر من الحد المتقدم وعقب كل حد من الاسم و الفعل بذكر عدة من الخواص لها مزيد شهرة فى الاختصاص ليتميز به كل من اخويه بسهولة لديه واهمل ذلك فى قسم الحرف لانه يعد كل فرد منه من كل صنف (ومن خواصه) اى بعض خواص كل من تلك الخمسة ❊ وخاصة الشئ مايوجد فيه دون غيره فان وجد فى جميع افراده فهى خاصة شاملة وان لم يوجد فى شئ من اغياره فهى خاصة حقيقية و الا فاضافية ولا يختلج فى قلبك ان الخاصة مايكون محمولا على الشئ وانه مشترك بين الخاصة الحقيقية والاضافية لاقدر مشترك بينهما فتذكر هذا البيان لان مايختلج فى قلبك

من خلط مصطلح النحو بمصطلح الميزان ❊ و لما كان خواص الاسم كثيرة نبه على كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة التبعيض اذ اولا كلمة التبعيض لصرف صيغة الكثرة عن ظاهرها بحمل الخمسة عليها و جعلت محمولة على القلة لانقول لايتضح بالتبعيض بقاء صيغة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخمسة فلا يتضح ارادة ان الخمسة بعض من كثرة لانا نقول هذا احتمال سخيف لايلتفت اليه نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضا من الخمسة يمنع كون ايراد التبعيض لبيانه وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع عن الجواز عنها الى المجاز ❊ و لما كان اللام والجر والتنوين من الامور المقارنة للاسم دون الموجودة فيه اضاف الدخول اليها لئلا يحتاج فى اطلاق الخاصة الى ارتكاب تسامح فقال (دخول اللام) ونبه على ان المختار عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو مذهب سيبويه دون ال على وزن هل على مذهب الخليل او الهمزة فقط كما هو مذهب المبرد وجعل اللام فارقة بينه و بين الاستفهام وبهذا ظهر ضعف ماقيل انه لوقال حرف التعريف لكان اشمل لدخول ميم التعريف فيه كما فى قوله عليه السلام ليس من ام بر ام صيام فى ام سفر لكن فى اطلاق اللام انه يشمل لام الامر ولام جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء مع اختصاص بعض منها بالفعل وشمول بعض له وكأنه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى لام التعريف ولا يضر خروج اللام الموصولة حينئذ لانه ليس لها كثرة لام التعريف لانها داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما فى معنى الفعل كما فى الرضى لانه لايمنع الاختصاص بالاسم ❊ و لقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم مايدخل اول الاسم ثم مما يدخل الاخر مايتقدم وقدم اللفظى على المعنوى ومن المعنوى ما اختصاصه بجميع افراده قيل انما اختص دخول اللام بالاسم لانه وضع لتعريف مايدل عليه اللفظ مطابقة و يكون مستقلا بالمفهومية والفعل لايدل مطابقة على مايستقل اذ النسبة لاتستقل بالمفهومية بل تفهم تبعا للطرفين وقد سمعت مايتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر ❊ وما قيل ينتقض باللام الداخلة على الصفات فانها لاتدل مطابقة على الذات وبنحو رأيت الاسد الرامى فان الاسد لايدل على الرجل الشجاع مطابقة وقيل الاسم يقع محكوما عليه ويراد بالمحكوم عليه غالبا الافراد وهى لتعددها تحتاج الى التعيين بخلاف الفعل فانه محكوم به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج الى التعيين وفيه ان اللام قد يكون لتعيين المفهوم او الطبيعة والاظهر ان اختصاص هذه الامور بالاسم اتفاقى لا لان معنى الفعل لايقبل ماتقتضيه هذه الامور (والجر) بأقسامه من الكسرة والفتحة والياء لدلالته على جر شئ الى مدخوله اى كونه مضافا اليه ولذا سمى جرا وقيل لانه ينجر الشفة السفلى فى التلفظ به الى اسفل وذا لايتحقق فى الفتحة والياء لكن يرجحه مناسبته بوجه تسمية الرفع والنصب (والتنوين) ان كان مصدر نونه يكون عطفا على الدخول وان كان اسم النون الساكن يكون عطفا على المدخول والمراد ماسوى تنوين الترنم وهو مايلحق الروى المطلق او المقيد ويختص الثانى باسم الغالى اذ تنوين الترنم يوجد فى الفعل و القياس انه يصح فى الحرف وان لم يوجد (والاسناد اليه) عطف على الدخول لامدخوله المجرور لفظا المرفوع محلا لانه كالاضافة صفة للاسم بنفسه فلاحاجة فى كونهما خاصتين الى توسط الدخول والضمير راجع الى الشئ المشتمل عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشئ مسندا فمعنى الاسناد اليه كون الشئ مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم اى الكون مسندا الى الاسم لان مابعده من الخواص هو الاول دون الثانى اذ لا فائدة فى عد كون الاسم مسندا اليه من خواص الاسم لانه فى غاية الظهور بل لان ذكر الخواص لنصب العلامات وليس

(كون)

كون الاسم شيئا علامة يعرف به الاسم ولا راجعا الى الالف والام لجعل الاسناد بمعنى المسند اذلم يعهد جعل المصدر المأول صلة اللام ولايحسن عد المسند اليه خاصة ولا جزء مما سمى به كون الشئ مسندا اليه حتى لايكون للضمير مرجع (والاضافة) اى كون الشئ مضافا فلا بد من قيد وهو ان يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما فى الاضافة المعنوية اوصورة كما فى الاضافة اللفظية اذ الفعل ايضا يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وحمله على كون الشئ مضافا اليه وان كان خلاف ظاهر العبارة اذ العبارة الدالة عليه الاضافة اليه يوافق قول المصنف فيما بعد والجر علم الاضافة الا انا لم نحمل عليه لان اختصاص الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعى الى ذكره كالداعى الى ذكر كون الشئ مضافا لا لما قيل ان الجملة تقع مضافا اليها فلا تختص بالاسم لان الجملة المضافة اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فى تأويل الاسم عند المصنف اى يوم نفع الصادقين صدقهم ولذا تراه يعرف المضاف اليه بكل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا على ان وجوده فى الجملة لايمنع كونه خاصة الاسم اذ يكفى فيه عدم وجوده فى الفعل والحرف لان المقصود من ذكر الخواص نصب علامات يتميز بها عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه لشئ من اقسام الكلمة بها ※

و اعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى انها توجد فى الاسم مستعملا فيما وضع من المعنى المغاير له ولايوجد فى اخويه المستعملين كذلك واما اذا اريد بها انفسها فالكل مستوى الاقدام فى اكثر هذه الخواص مما سوى التنوين واللام فمن قال بأنها حينئذ اسماء لوضعها لمعان اسمية هى انفسها فالكل عنده من خواص الاسم مطلقا و من حقق انها حاضرة حينئذ بانفسها و ليست موضوعا لها ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال اللفظ فيما وضع له مطلقا و تحقيق هذا البحث على ماينبغى من خواص شرحنا على الرسالة الوضعية وفقك الله تعالى لمطالعته (وهو) اى الاسم (معرب ومبنى) فصل بين قسمة الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت اولان ماذكر من الخواص بيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب والمبنى فلا يستدعى بيانه تقسيم الاسم فلما كان بيان الاحكام المختصة بقسميه قسمه اولا ثم ذكر الاحكام ※ والمعرب اسم مفعول من الاعراب اما بمعنى الاظهار واما بمعنى ازالة الفساد سمى به هذا القسم لانه مما ازيل ابهامه واظهر بازالة خفائه بالاعراب فسمى به لانه فرد من افراده وقيل اسم مكان لان المعرب لفظ تظهر فيه المعانى ويزال فيه فساد خفائه ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتمان لوكان الكلام فى المعرب بمعنى ماجرى عليه الاعراب و اما المعرب الذى نحن فيه فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب حتى قيل فيه الاسم معرب و لم يعرب فلا فرق بينه و بين المبنى المركب مع الغير فى ازالة الفساد والاظهار والاولى ان يقال سمى معربا لانه بصدد ان يظهر ويزال فساده بخلاف المبنى اولانه تصدى لان يصير محل ازالة فساد المعانى واظهارها والظاهران المعرب والمبنى ليسا قسمى الاسم بل قيد قسميه وضعا موضع قسميه جريا على المسامحة المشهورة لظهور المقصود والتقدير وهو اسم معرب واسم مبنى ونظيره الحيوان اما ابيض اوغيره والتقدير اما حيوان ابيض اوحيوان غيره (فالمعرب) تفريع بيان المعرب والمبنى على بيان التقسيم لان بيانهما فرع بيان التقسيم وذلك يستدعى ذكر المبنى بطريق العطف ولم يعطفه المصنف فكأنه غفل بطول العهد او تعقيب التعريف للتقسيم فافهم (المركب) المركب قديكون ايجاد المركب مع الغير وقديكون ايجاد المركب من الغير ومايقابل الثانى

سمى مفردا ولم يسم ما يقابل الاول باسم و المراد هنا الاول بقرينة ان الاسم الذى هو قسم الكلمة ومقسم المعرب لايصح ان يكون الثانى واشتراط التركيب فى المعرب اصطلاح المصنف والقدماء جعلوا المعرب بالتركيب داخلا فى المعرب مطلقا ركب اولم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبنى على السكون فلا يصح تعريف المعرب عنده بما يدخل فيه الاسم قبل التركيب فلذا عدل عن تعريفهم المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا اوتقديرا على انه لايصح تعريفهم لفوات رعاية الاصل الاول الذى نقلته لك فى الحدود و لا مشاحة فى الاصطلاح ولكل قوم ان يصطلح مايشاء الا ان تجديد الاصطلاح انما يحسن لوكان اقرب الى المصلحة مما وقع واما مايساوى الواقع فعبث وما هو دونه سفه ولعل مافعله المصنف اقرب لانه طريق معرفة استعمال الاسماء الغير المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب العرباء فيه ولها استعمال بدون التركيب وهوحال التعداد واستعمالها كذلك يوافق استعمال المبنى لانه لايتغير آخرها فالاقرب درجها فى المبنى ❊ ولما كان المركب شاملا للمبنيات المركبة احتاج لاخراجها الى قوله (الذى لم يشبه مبنى الاصل) المشابهة مشاركة اثنين فى صفة ولا يخرج به الاسماء المبنية الغير المشابهة اذ البناء كما يكون للمشابهة يكون لمناسبة غيرها كبناء الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط اوالاستفهام ولهذا عرف المبنى بما ناسب مبنى الاصل وليس المفهوم من مبنى الاصل ماالاصل فيه البناء واعرابه فرع اعراب الغير كما فهم الرضى حتى اورد انه يشكل باسم الفاعل وغيره مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند البصريين فى مطلق الافعال حتى المضارع البناء وانما اعرب لمشابهته الاسم نعم لايرد ذلك على الكوفيين حيث زعموا ان الاصل فيه الاعراب بل المفهوم منه مبنى هو اصل المبنيات وفسره المصنف بفعل الماضى والامر و الحرف وهو اول من عبر عن هذه الثلاثة بتلك العبارة وزاد بعضهم الجملة من حيث هى جملة والاحق بكونه مبنى الاصل الاصوات لانها وضعت تستعمل من غير تركيب ابدا بخلاف الثلاثة فانها مركبات مع الغير الا انها لاتتركب تركيبا يتحقق معه العامل ولايرد مبنى الاصل لخروجه بالمركب لان المراد به الاسم المركب ❊ وبقى مضاف لم يتركب الا مع المضاف اليه نحو غلام زيد فانه مبنى مع انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فدفع بأن المراد مركب مع العامل فورد معرب عامله معنوى فدفع بأن المراد مركب تحقق معه العامل ولك ان تقول المراد مركب تحقق معه المعنى المقتضى و بالجملة يرد غير بمعنى الا وما بعد الا صفة لانهما معربان ولم يركبا مع غير يتحقق معه العامل بل المركب ذلك التركيب ما اضيف اليه غير وكلمة الا الا انه اجرى اعرابهما على الغير فى التزام انهما غير معربين وانما اجرى عليهما اعراب الغير بعد فتامل واورد غير بمعنى الا و اسم الفاعل بمعنى الماضى ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والمثنى والمجموع لانهما تضمنا معنى العطف الى غير ذلك مما لايكاد يحصى واجيب بأن المراد مناسبة اعتبرها العرب ولايخفى ان التعريف حينئذ كتعريف السلف فى عدم رعاية الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة لايمكن الا بالتتبع (وحكمه) اى حاله الذى يحكم به الفن على المعرب و يطلب معرفة ثبوته له وفسروه بالاثر المترتب عليه والخاصة وفى الرضى انه اصطلاح الاصول والمراد حكم الاسم المعرب من حيث هو معرب لامن حيث هو اسم معرب انه يشمل الفعل المضارع و انما خص المصنف بيان هذا الحكم بتصويره بقوله وحكمه على خلاف ماهو عادته فى ذكر القواعد والمسائل للتنبيه على ان التعريف به تعريف بما هو حكم مطلوب فى الفن ويتوقف معرفته على معرفة المعرب و هكذا يفعل فى كل

حكم عرف به القوم شيئا كما سيرد عليك (ان يختلف) اى ذو ان يختلف لان المحمول على المعرب ذوالاختلاف (آخره) اى نفس آخره كما فى المعرب بالحروف 'وصفته كما فى المعرب بالحركات ولك ان تجعل اختلاف صفة الاخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الاخر نفسه يستلزم اختلاف كونه واوا وكونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله (باختلاف العوامل) لان المقصود معرفة هذا الحكم لانه بمعرفته يعصم عن الخطأ فى الاعراب ولانه الذى اريد التنبيه على انه الذى ينبغى ان يجعل حكما لا معرفا كما فعلوه ❋ واما ماقيل انه للاحتراز عن اختلاف الاخر من ابنك ومن الرجل ومن زيد فمما لايلتفت اليه لان حال الموضوع فى المسئلة لايجب ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يرفع ولا حاجة ان يقيد بما يخرج رفع المبتدأ نعم هذا البيان يليق به اذا جعل معرفا والمراد صحة الاختلاف ليكون الحكم كليا اذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب وقيل الاختلاف بالفعل ولايجب ان يكون شاملا لكل معرب اذ الخاصة قد تكون غير شاملة ويرده ان الكلام فى حكم جعله القوم حدا للمعرب والمراد باختلاف العوامل الاختلاف فى العمل كما يتضح من اضافته الى العوامل الا ترى ان قولك اختلاف القائلين يفيد الاختلاف فى القول فلا يرد انه لم يختلف آخر زيد فى ان زيدا وضربت زيدا وانا ضارب زيدا مع اختلاف العوامل من وجوه ❋ واورد عليه رأيت احد ومررت بأحد ورأيت مسلمين ومسلمين ومررت بمسلمين ومسلمين ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات حيث لم يختلف آخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بأن المراد بالاختلاف اعم من الاختلاف حكما وآخر هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة مثلا من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث انها علامة الجر ونحن نقول لو فسر اختلاف الاخر نفسه اوصفته بالاختلاف فى كونه علامة نصب اوجر اورفع لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم وعن مخالفته مع اختلاف العوامل بل نقول اختلاف العوامل فى العمل ان يقتضى كل منهما اثرا مخالفا لا يقتضيه الاخر فالفعل الناصب والجار ليسا من العوامل المختلفة حين الدخول على غير المنصرف ولايتحقق اختلاف العوامل بدخولهما فيه ولاينبغى لك ان تقول قوله (لفظا اوتقديرا) كما جعل اختلاف آخر فتى فى جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى داخلا فى الحكم جعل اختلاف آخر هذه المعربات داخلا كيف وفتحة احد فى حال الجر مخالفة لفتحته فى حال النصب تقديرا واعتبارا لان المصنف سيبين التقدير بماينفى هذا التقدير (الاعراب) قد عرفت معنييه لغة والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند الشيخ عبدالقاهر مابه الاختلاف وجعله الزمخشرى نفس الاختلاف و رجح المصنف اصطلاح الشيخ بما تنقيحه ان الاختلاف امر اعتبارى غير متحقق فى الخارج فلايليق ان يوضع للمعنى بل الاحق جعل علامة المعنى الحرف او الحركة المتحققتين اللتين هما من جنس سائر الامور التى توضع للمعانى وربما يؤيد هذا الاصطلاح بتنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقا وهو خفى لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع اسم لمابه الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو مسلم وان كان باعتبار آخر فلابد من بيانه حتى نتكلم عليه والتأييد لمذهب الزمخشرى بانه ضد البناء الذى ليس نفس الحركة بل مابالحركة اوالسكون فينبغى ان يكون الاعراب ايضا ما بالحركة ضعيف كيف وليس البناء ضدا للاعراب الذى هو علامة المعنى بل للاعراب بمعنى كون الاسم معربا (مااختلف آخره) اى آخر المعرب (به) فخرج بقيد الاخر مابه يختلف وسط المعرب نحو جاءنى امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما ومررت بامرئ وابنم فان قيل هذان الاسمان تابع لاخرهما وباضافة

الاخر الى المعرب مابه يختلف آخر الاسم المبنى نحو من ابنك ومن ابوك وآخر الحرف نحو من ابنك ومن البصرى ومن زيد وخرج مابه اختلاف آخر نحو غلامى وبصرى وضاربة بما خرج به اختلاف آخر اسم المبنى لان كسر آخر الغلام وراء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبنى على مذهب المصنف ✻ فمن قال لابد من تقييد الاختلاف بالحيثية اى اختلف آخر المعرب من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء فكأنه لم يفرق بين المعرب على مذهب المصنف وبينه على مذهب غيره ويرد عليه العامل فمنهم من دفعه بأن المتبادر من الباء غير الفاعل فان الشايع ان يقال انقطع اللحم بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعامل ليس فاعل الاعراب بل المتكلم لكنه اعتبره النحوى فاعلا ولذا سماه عاملا وبه يندفع ورود المعنى المقتضى لانه اعتبره فاعلا قريبا للاعراب ولذا سماه بالمقتضى وفيه ان اعتبار النحوى العامل محدثا للمعانى وعلاماتها لاينافى جعله سببا غير فاعل للاختلاف الذى ليس علامة المعنى عند المصنف ومنهم من دفعه بأن المراد بكلمة ما حركة اوحرف بقرينة تفصيله بالحركات والحروف واورد عليه الحروف العاملة كالباء واللام والكاف والواو ولك ان تخصه بالحروف فى الاخر اوالحركة والقرينة بحالها ومنهم من دفعه بأن المتبادر من الباء السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة ويتجه عليه مجموع الحركتين فان مابه الاختلاف مع قربه مع ان المجموع ليس باعراب ودفعه بأن المراد السبب القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك ينتقض به لان السبب القريب التام هو مجموع العامل والمقتضى والحركتين وكيف لايكون المجموع قريبا ولاواسطة بينه وبين الاختلاف الا ان يقال لايكفى فى قريب السبب هذا القدر بل لابد من انتفاء الواسطة بين كل من اجزائه والاثر ولايعد مجموع الاسباب البعيدة والقريبة سببا قريبا ولابعيدا بل هو من قبيل اجتماع القسمين ولان مجموع الحركتين وان كان سببا قريبا تاما لاختلاف الاخر الحاصل بهما بسبب قريب غير تام للاختلاف الحاصل بمجموع الحركات الثلاث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف آخر المعرب وهذه التكلفات لتصحيح الحد مبنى على ان الحد مجرد ماذكر وليس قوله (ليدل على المعانى المعتورة عليه) منه كما صرح به المصنف والا فخروج جميع ماورد بهذا القيد بين وجعله خارجا عن الحد لاينافى تعلقه بما هو مذكور فى الحد حتى يقدر له متعلق وهو وضع الاعراب فى الاسماء كما يشعر به كلام بعض الشروح ولايبعد عن الفهم جدا ولايمنع تعلقه بالاختلاف انه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الاخر مختلفا لان الغرض كما يضاف الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشئ الفلانى كذا نعم يتجه ان الدلالة على المعانى المعتورة لاتدعو الى اختلاف الاخر بل الى وضع الاعراب وجعله الاخر اما ماقيل ان الاعراب دال على هيئة مدلول المعرب والدال على الصفة ينبغى ان يتأخر عن الدال على الموصوف واما ماقيل انه دال على صفة المعرب من كونه عمدة اوفضلة الى غير ذلك والدال على صفة الشئ ينبغى ان يتأخر عنه لتأخر معناه وهو اوفق لقوله المعانى المعتورة ٥ واعلم ان كون الحركة فى الحرف امر وهمى اذ الحركات ابعاض حروف العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض الالف وكما ان حرفا لايكون فى حرف لايكون بعض الحرف فى حرف بل الحركة بعض الحرف الا انه لكمال اتصاله بالحرف وعدم استقلاله يوهم انه من صفات الحرف وامر حرك به الحرف الى مخرج حرف المد والظاهر ان ضمير ليدل لما اختلف آخره بدلا للاختلاف كما يرشد اليه قوله فالرفع علم الفاعلية ولك ان تجعله للاختلاف فيكون اسنادا للدلالة الى سببها لا الى فاعلها لانه داخل فى بيان سبب وضع الاعراب

مختلفا اى انما وضع الاعراب مختلفا ليدل سبب اختلافه على المعانى المتبدلة المتعاقبة على المعرب والاعتوار اخذ متعدد شيئا بأن يؤخذ واحد من واحد وكان الاولى جعل الاسماء معتورة و المعانى معتورة لان الاسم اولى بكونه آخذا و المعنى بكونه مأخوذا حتى خالف بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة اسم مفعول وكأنه اشار المصنف الى ان قصد المتكلم بالذات الى الفاعلية واختيها وانما يذكر الاسم لانه لابد للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين قصد أو الى ان الفاعلية مثلا متعينة فى القصد لتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعين لكثرة العبارات التى يمكن التعبير بها فالفاعلية لتعينها اولى بجعلها اخذا للعبارة الغير المتعينة التى تعينها بأخذ الفاعلية لها تأمل ❊ ولا تظن ان جعل المعانى معتورة يقتضى اختلافها فى كل اسم دون جعل الاسماء معتورة فانه لايقتضى تبدل المعانى واختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب مختلفا لانه ظن سوء اذ اخذ كل اسم المعانى ايضا يوجب اختلاف المعانى فى كل اسم ❊ فان قلت لا اعتوار بالنسبة الى كل اسم الا ترى الى الاسماء اللازمة الظرفية لانا نقول وضعت الاسماء بحيث يعتورها المعانى انما خص بعضها بمعنى وبعضها بالعراء عن كل معنى للاستعمال كن متدبرا لئلا تكون فى خطابنا متحيرا وبما ذكرنا عرفت ان قوله عليه لايتعلق بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمنه مايتعدى اليه من معنى التعاقب وهو اقرب من تضمين الطريان او الاستعلاء ولايخفى ان ما اختلف آخره به لايدل على المعانى فالتقدير على معنى من المعاني المعتورة وجعل ضمير ليدل الى جميع افراد مااختلف لانه المذكور ضمنا تأويل بعيد (و انواعه) اى انواع اعراب الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل و اقسامه ليشعر بأن الاقسام كليات لا اشخاص (رفع ونصب وجر) خبر لانواعه اى انواعه هذا المجموع وليس الخبر رفع والا يلزم ان يكون كل واحد من الرفع والنصب والجر انواعه وتحقيق ذلك ان العطف فى الشايع متأخر عن ربط الشئ بالمعطوف عليه اوربط المعطوف بشئ و ربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع ومانحن فيه من القبيل الثانى لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لابكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم و نظير ذلك قولهم جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته ❊ وماقيل ان العطف مقدم على الربط مسامحة والظاهر ان كلا من الرفع والنصب والجر قدر مشترك بين اعراب الفعل والاسم فليس شئ منها نوع اعراب الاسم بل قيد النوع وضع موضعه كأنه قيل اعراب اسم هو رفع واعراب اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مسامحة شايعة فى مقام التقسيم كما مر ❊ قيل وجه انحصار الاعراب فى الانواع الثلاثة ان المعانى ثلاثة فلو زاد الاعراب لزم الترادف ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل وهذا كلام واه لان المعانى ثلاثة انواع تحت نوعين منها اصناف من الفاعلية وكون الشئ مبتدأ الى غير ذلك والمفعولية وكون الشئ حالا الى غير ذلك فزيادة الاعراب لايوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفتحة والكسرة والياء مشتركة بين الاضافة والمفعولية ❊ قيل انما قال هنا انواعه وفى البناء القابه لان معانى الرفع والنصب والجر انواع و معنى الضم والفتح و الكسر نوع واحد و هو البناء وفيه

نظر لان تسمية الثلاثة انواعا تصح باعتبار انفسها فلا وجه لجعلها تسمية باعتبار معانيها وتوقف وجه اطلاق المصنف هنا الانواع وهناك الالقاب عليه لايوجب التزامه لان كونه ما فعله بلا وجه اهون من ارتكاب ذلك و لان الضم فى حيث مثلا ليس مداول البناء بل لا مداول له كما ان الضم فى قفل لامداول له فالوجه انه لما عرف الاعراب الشامل للثلاثة قصد الى بيان انواعه و ليس لما يبنى عليه المبنى مفهوم معتبر عندهم مسمى باسم حتى يبين الانواع المندرجة تحته فقصده فيما بعد تعيين اسامى امور تقع البناء عليه ردا على الكوفيين حيث زعموا ان ما يبنى عليه الاسم يسمى رفعا و نصبا وجرا ايضا كما ان اقسام الاعراب بالحركة يسمى ضما وفتحا وكسرا ايضا فنبه بالتعبير بالرفع والنصب والجر ههنا و بجعل القاب الضم والفتح والكسر هنالك على ان الرفع و النصب والجر عند الاطلاق هو الاعراب وان الضم والفتح والكسر هو البناء كما هو مذهب البصريين ونبه بقوله بالضمة رفعا على ان الضمة تستعار للاعراب فاختلاف العبارتين فى المقامين لاختلاف القصدين لا لان كلا منهما مختص بمقامه لايجرى فى المقام الآخر وهذا على طبق ماذكره الرضى و فى بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما الضمة بالتاء مثلا فتعم الحركة الاعرابية و البنائية وغيره كضمة قفل واعلم ان كون الضم لقب البناء انما هو لابخصوصه لانه شامل لضم قفل ايضا صرح به الرضى انما سمى الرفع رفعا لان الشفتين يرتفعان عند ادائه وسمى الضم ضما لانهما تضمان عند ادائه والفتح فتحا لفتح الشفتين والنصب نصبا لنصبهما بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى اسفل وكذلك الكسر كسرا لانه تسقط الشفة السفلى فى ادائه كسقوط الجسم المنكسر وقيل سمى رفعا لاستعلائه على اخويه فى كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا لانه ينصب الفضلة فى الكلام من غير حاجة اليها * ونحن نقول سمى رفعا لانه يرفع ابهام ما فى الضمير بخلاف الضم فانه ليس فيه الا ضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب علامة المفعولية بخلاف الفتح فانه ليس فيه الا فتح الفم والجر جرا لانه يجر السامع الى فهم الاضافة بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل فى وجه التميز والتفنن (فالرفع) اى رفع الاسم وكذا الحال فى اخويه لان الموضوع للمعانى هو اعراب الاسم واعراب الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلاثة وبيانه يليق بمحله (علم الفاعلية) اى علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى فى التعريف مخل لانه فى هذا الفن علم فى غيره والمراد بالفاعلية كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العمدة التى لم تجعل فى حكم الفضلة وقيل المراد الخصلة الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعولة فى حكم الفضلة وانما جعل كون خبر ان واسم كان و خبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس عمدة مقتضى هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضى العمدة اذ لا يمكن ورودها فى الكلام بدونها ولما لم يتنبه لذلك صاحب الحواشى الهندية اطال فقال وهى فى المبتدأ كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزأ ثانيا من الجملة وفى خبر ان كونه جزأ ثانيا منها واقعا بعد كلمة ثلاثية اورباعية غير مقتضية للاسماء وانما لم يقتصر فى مجرد كونه جزأ ثانيا من الجملة لان المقتضى للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه جزأ ثانيا متقدما على وجود ان فغير متقوم به بخلاف ماذكرنا وفى اسم ما ولا كونه مسندا اليه بعد ناف مقتض للجملة كليس وفى خبر لا كونه جزأ ثانيا بعدما يقتضى الاسماء هذا كلامه وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كون خبر ان جزأ ثانيا ليس حاصلا بان فمجموع ماذكر حاصل بان وغيره فلايصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن الجميع بالفاعلية للتنبيه على ان اصل

(المرفوعات)

المرفوعات الفاعل وماعداه ملحق به واليه ذهب الخليل ومذهب سيبويه ان الاصل المبتدأ والاخفش جرى على استواء الكل (والنصب علم المفعولية) اى كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما كما فيما سوى المفاعيل الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات كونها فضلة وفيما عداها كونها بعدما لايتم بالمرفوع ❋ وانما عبر بالمفعولية تنبيها على اصالة المفعول فى النصب على ماعليه النحاة والمراد بالمفعولية المفعولية بلاواسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية الجر ولك ان تريد مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلى وتجعل الحرفية علامة اضافة (والجر علم الاضافة) لم يذكرها بالياء المشددة لانها مصدر بنفسها فلامجال للياء المصدرية فيها وليس لها ملحق حتى يتوسل لدخوله الى ياء النسبة لايقال مثل بحسبك درهم وماجاءنى من احد من ملحقات الاضافة لانانقول لم يلتفت اليه لقلته على انه شاع اطلاق الاضافة عليه لكونه فى صورة الاضافة (العامل) احتاج الى تعريف العامل لذكره فى حكم المعرب الا انه أخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى معرفة المعنى المقتضى فاللام للعهد اى عامل للاسم المعرب اذ التعريف لايصلح للعامل المطلق عند البصريين اذليس عامل الفعل المضارع مايتقوم به المعنى المقتضى اذليس اعرابه لاقتضاء معنى بل للشبه التام للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعانى المعتورة كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم لدور فى تعريف من اخذ العامل فى تعريف الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يأباه ذكر آخر الكلمة ودفعه هين اذليس ايجاب الياء كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فى غلامى ايجاب آخر الكلمة المعربة عند المصنف وآخر الكلمة المعربة من حيث هى معربة عند غيره والمراد بالكلمة هى المعربة والاولى ما اوجب كون آخر المعرب وتقييد الوجه المخصوص بما اقتضاه المقتضى او الشبه التام بالاسم بعيد غاية البعد ولايخفى ان تعريف العامل المطلق مبنى على ان الفاعل المؤثر فى آخر المعرب هو العامل وهذا اعتبار النحويين وتعريف المصنف اعنى (ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب) مبنى على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء شايع فى الالة دون الفاعل وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة لكن النحاة جعلوا الالة كأنها هى الموجدة للمعانى وعلاماتها على ماذكره الرضى بل الالة هو اللسان وجعل العامل آلة مبنى على التنزيل وهذا الباء ليس كالباء فى قام العرض بالمحل وتقوم العرض بالمحل اذليس العامل محل المعانى بل المعرب لكن الرضى قال فى لفظ المصنف ايهام اذ الظاهر من الباء المتعلق بالقيام والتقوم ان يكون داخلا على المحل وهذا فى القيام مسلم لكن فى التقوم ممنوع اذ كما يقال تقوم الجزء بالكل يقال تقوم العرض بالجوهر لايفيد الا سببية الجوهر للعرض دون خصوص كونه محلا وكونه محلا معلوم لامن الباء كما فى قام العرض بالجوهر والمراد بالمعنى المقتضى مامر من الفاعلية والمفعولية والاضافة واللام للعهد اوهو اصطلاح فى الثلاثة ❋ واختلف فى ذلك السبب فقيل سبب الفاعلية فى الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل فى المبتدأ الخبر وفى الخبر المبتدأ وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا التجرد لم يتعين كون شئ منهما عمدة غير مشابهة للفضلة بل كان العوامل اللفظية تلقبت بهما فيتحقق مقتضاها ولولا الاسناد لم يتحقق كون شئ منهما عمدة وقال البصريون السبب فى المفعولية المفاعيل واواحقها الفعل والفراء الفعل والفاعل وهشام بن معوية الفاعل ❋ والسبب المتقوم به الاضافة قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة ولايلزم تقوم الشئ بنفسه اذ المعنى

المعنى المقتضى كون الشئ مضافا اليه والعامل النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه وهذا هو الملائم لكون السبب للفاعلية الاسناد (فالمفرد) اشارة الى تقسيم كل من الرفع والنصب والجر بعد تعريفه وتعيين محال كل قسم فالفاء للتفصيل وقيل فاء الفصيحة اى اذا عرف هذا فالمفرد الخ يريد مايقابل المثنى والمجموع ويدخل فيه رجال العلم بلا تكاف فلا حاجة الى ادخاله فى الجمع المكسر بجعل الجمع اعم من الجمع فى الاصل اوفى الحال ويدخل فيه الاسماء الستة مطلقا وكلا وكلتا واولو وعشرون واخواتها لكن لاوصمة فى هذا الدخول لانه كدخول المستثنى فى المستثنى منه فما يجب اخراجه عنه حتى تتم القاعدة يخرج بذكره فيما بعد والحكم عليه بما يخالف هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى ماليس بمثنى ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج الاسماء الستة بأنها فى حكم المثنى والمجموع وملحق بهما واخراج كلا وكلتا واثنان بأنهما فى حكم المثنى وملحق به واخراج اولو وعشرون واخواتها بأنها فى حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهملا لانه لافائدة فى ايراد الحكم المهمل فى العلوم ولذا قيل مهملات العلوم كليات ولا جعله مطلقا غير دائم لدفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانها قد تعرب بالحركات الثلاث لانه لاينفع المتعلم فى معرفة حال جزئيات الموضوع والمعاملة معها اذا اوردت عليه ولذا قيل مطلقات العلوم دائمات لكن بقى المثنى العلم والمجموع العلم اللذان يعربان بالحروف داخلين فيه ولو اريد به ماسوى المثنى والمجموع فى الحال اوفى الاصل خرج عنه المثنى والمجموع علمين معربين بالحركات وبقى فيه من الملحقات بالمثنى مذروان لطرفى الالية فانه لامفرد له ولم يذكر بعد حتى يكون فى حكم المثنى ومن الملحقات بالجمع اولات مال فى معنى جمع ذات مال وربما يحصل مذروان تثنية تقديرية لتقدير مذرى مفردا له والفرق بينه وبين اثنين تحكم كما لايخفى (المنصرف) احترز به عن المفرد الغير المنصرف (والجمع المكسر) وهو مالم يسلم بناء واحده (المنصرف) احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه اخصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمفرد بوصف الجمع اعذب ولا خفأ فى انه يدخل فى الجمع المكسر بمقتضى التعريف المذكور ارضين بفتح الراء وسنين بكسر السين مع انهما لايشملهما الحكم (بالضمة رفعا) اى كائنا بالضمة رفعهما فهو تميز عن نسبة الظرف الى الضمير ولا يحسن جعله ظرفا اى وقت رفع اوحالا فى معنى مرفوعين لان الرفع على ماعرف اسم للعلامة وليس بمصدر فحمله هنا على المصدر خلاف مايتبادر (والفتحة) عطف على الضمة (نصبا) عطف على رفعا فالتركيب من قبيل فى الدار زيد والحجرة عمرو (والكسرة جرا) اعلم ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات لانه اخف والاصل فى الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات الثلاث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل فى الاعراب بالحركتين على رأى ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التى هى من خواص الاسم والاصل فى الاعراب بالحروف ان يكون بالحروف الثلاثة فلذا ذكرت الاقسام على الترتيب المذكور (جمع المؤنث السالم) المحدود فيما بعد بما لحق آخره الف وتاء فيدخل فيه ماءفرده مذكر نحو سجلات ولا يدخل فيه مفرد منصرف نحو سعلات وسلقات لان المراد جمع لحق آخره الف وتاء نعم لابد من ضم اولات اسم جمع ذات والمراد الجمع فى الحال عند من جعل عرفات غير منصرف بالضمة والفتحة واعم من الجمع فى الحال والاصل عند الزمخشرى حيث جعلها منصرفة لخلوها عن التأنيث لان التاء المذكورة غير متمحضة للتأنيث و لثبوت تأنيث فيها مانعة عن تقدير التاء التى كانت فى مفردها وعند من يجعلها غير

(منصرفة)

منصرفة للتأنيث والعلمية اذ التاء المذكورة فيها لاتمنع الامن ذكر تاء مفردها لكن اعرابه مع ذلك بالضمة والكسرة لان هذه الكسرة لكونها علامة المفعول فى حكم الفتحة فلايمنع من غير المنصرف وغير المنصرف بالضمة والفتحة حقيقة اوحكما وهذا الحكم انما يتم على لغة من لايفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز فى الجمع اوتقول لغات وثبات مفردان لغة وثبة اعيدت لامهما (بالضمة) الواضح رفعا (والكسرة) اى نصبا وجرا ولما لم يقيد الضمة فى هذا الموضع بالرفع خفى المراد فيه وفى اخيه ايضا (غير المنصرف) قدعرفت بعدما يتعلق بهذا المقام (بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا خلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث جعلوه مبنيا على الفتح حال الجر ولابد من استثناء كلتا لانه على وزن فعلى عند المحققين والفها للتأنيث فيكون غير منصرف فمضافها الى المضمر مستثنى بقوله المثنى وكلا ومضافها الى المظهر بقوله وجمع الباب باللام اوالاضافة ينجر بالكسر ولك ان تقول الفها لما لم يتمحض للتأنيث حيث جعلت اعرابا ولذا صح جمعها مع التاء لم تقو لمنع الصرف فهى منصرفة ولابد ايضا من استثناء المثنى العلم لانه غير منصرف للعلمية والالف والنون ولوجعل فى حكم المستثنى بذكر المثنى فيمابعد لماتم الابارادة المثنى فى الاصل اوفى الحال فيشكل بمثنى علم جعل نونه معتقب الاعراب فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاؤه فى غير المنصرف واخراجه من المثنى (اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذومال) ويقال لها الاسماء الستة بجميع لغاتها واختار ذكرها لخصوصها على الاسماء الستة على خلاف اخواتها لانها محتاج فى تفسيرها الى ذكرها فكأنه وضع تفسيرها مكانها ايضاحا ولان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام فى لغة مخصوصة لايتعين الابذكرها وكما تعين بذكرها اللغة المخصوصة تعين ان المراد مكبراتها اذشمول الحكم على اللفظ لفروعه انما هو بارادة نفسه وفروعه وعدم صحة تلك الارادة هنا بين كيف وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع فى غاية الظهور ولما كان قصد خصوص هذه الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف الى المخاطب فى الاكثر والى اسم الجنس فى بعض قال (مضافا الى ياء المتكلم) بايراد الحال عن المبتدأ كما حرره المالكى اوبتقدير اعنى كمايليق بمقام التفسير تصريحا بالتعميم ودفعا لتوهم التخصيص وبهذا اندفع انه حال عن الضمير المستتر فى الظرف المتأخر عنه ففيه ان الحال لايتقدم العامل المعنوى لكن اضافة الياء الى المتكلم تطويل لاغناء الاضافة عنها اذلاياء مضاف اليه شئ سواه (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا) وتلك الحروف فى الاربعة الاول لامات اذهى اسماء منقوصة واوية وفى الخامس عين اذ أصله فوه وفى السادس كذلك اذ أصله ذوو وهذا هو التحقيق والمصنف زعم ان هذه الحروف متبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجود طريان الاعراب بالعامل ورد بأن اعادة تلك الحروف بعد نسيانها فى الاربعة الاول ولزوم ابدالها ميما فى الخامس تنزلها منزلة الطارئ ولما جعل ماهو اصل الكلمة اعرابا بهذه المعونة هان جعله اعرابا فى ذو وان انتفت هذه الجهة ومن لغات هذه الاسماء اب واخ وهن وفم مشددات مطلقا واب واخ وهن كيد مطلقا قال المالكى هو فى هن افصح اللغات واخا وابا وحما كعصا مطلقا وفم مطلقا وحم وحمو مثل خب ودلو مطلقا وقدم بعض مباحث تتعلق بهذا المقام (المثنى) قدم مايتعلق به (وكلا) فى حكم المستثنى من المفرد المنصرف لانه ليس بمثنى لعدم كل لالعدم كلين بالنون لان لزوم الاضافة يخفى وجود النون وعدمه ولعدم اعرابه بالحرف حال الاضافة الى المظهر اذلامثنى يعرب تارة بالحرف وتارة بالحركة ولم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاعراب وقيل لانه فرع كلا فاغنى ذكره عن ذكرها

(مضافا) لااحتراز فيه اذ لايكون الا مضافا (الى مضمر) مثنى المعنى سواء كان مثنى اللفظ نحو كلاهما أولانحو كلانا ولايضاف الى غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وفيه احترازعن المضاف الى المظهر نحو كلا الرجلين فانه حينئذ كعصا على اصح اللغات (واثنان) ليس بمثنى لعدم اثن وفيه انمذروان مثنى مع انه لميأت مذرى لتقدير مذرى مفردا له فليقدر لاثنين مفرد كماقدرله ولايخفى ان القياس مذريان وكذا اثنايين لطرفى الحبل اذلم يسمع ثناه ولذا لم يقلب ياء اثنايين همزة كما قلب ياء كسائين لانه لما لم يسمع الامثنى لم تجعل الياء طرفا بعد الف زائدة وقيل ليس اثنان تثنية لانه فى الاصل اثنى وليس فى الواحد اثنى ويجرى ذلك فى ثنايين اذليس طرف واحد للحبل ثناء ويمكن انيقال فليسم ماله دخل فى الثنى والثناء باسمهما (بالالف) رفعا (والياء) نصبا وجرا (جمع المذكر السالم) صفة الجمع وسيحد بما لحق آخره واومضموم ماقبلها اوياء مكسور ماقبلها ونون مفتوحة ليدل على انمعه اكثر منه فيدخل فيه جموع بالواو والنون ليس مفردها مذكرا نحوسنون وارضون وفيهانه لواريد بالجمع اعم مماهو جمع فى الاصل اوفى الحال لورد عليه جمع جعل نونه متعقب الاعراب نحو قنسرين فانه بالحركات والياء فيه ملتزم كالالف فى المثنى كذلك وان اريد الجمع فى الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء وبالجملة يشكل ببعض الجموع الغير القياسية حيث يجرى الاعراب على نونه قال الشاعر * دعانى من نجد فان سنينه * حيث اجرى النصب على النون ولذالم يحذف بالاضافة وباربعين حيث جعل نونه محل الاعراب قال الشاعر * وقد جاوزت حد الاربعين * بكسر النون ولايخفى ان جمع المذكر السالم لميشمل اولى لانه لامفرد له من لفظه انما هو اسم جمع ذووكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق آخره واوونون ليدل على ان معها اكثر منها من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله (واولو) كتب فيه الواو حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالى الجارة (وعشرون واخواتها) اى امثالها فى كونها اسماء للعقود التامة لما بين العشرة والمائة ولوقيل اميت مفرد اولى كما اميت ماضى يدع واستعير عشرون من معنى الجمع وخص اخواتها ببعض افرادها استعمالا لكان متجها وكانت داخلة فى جمع المذكر السالم واندفع اشكال كون اولواسما مفردا متمكنا فى آخره واو مضموم ماقبلها ولم نحتج انيقال اغتفر لكونه بمنزلة الضمة اولانه غير ثابت (بالواو والياء * التقدير) اى المقدر من الاعراب لاتقدير الاعراب لانه لايلايمه قوله واللفظى اواختلاف الاخر المقدروالاول انسب بكون ماسبق بحثا عن الاعراب والثانى انسب بكون المنقسم سابقا صريحا اختلاف الاخر (فيما تعذر) اى فى وقت تعذر الاعراب اولتعذره فيكون فى تعليلية كما فى قوله عليه السلام * عذبت امرأة فى هرة * اى لهرة ويأباهما قوله واللفظى فيما عداه والاولى فى اسم تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين فقد سها لان التعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود الاعراب فى عصا ممتنع كالتلفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لاوجوده (كعصا) اى كالمقصور الغير المضاف الى ياء المتكلم اذ المضاف تعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم لالكون آخره الفا اذصار اعرابه مقدرا قبل انقلاب آخره الفا لان الاضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصاى عصوى واعراب عصوى تقديرى فمن جعل عصاى خارجا عن غلامى وقال المراد بغلامى غير مقصورا ضعيف لان عصاى داخل فى قوله كعصا فقد غفل نعم هنا بحث وهو ان حبلاى لااصل له حتى يدخل تحت غلامى فيجب تفسير المثالين بما يوجب دخول عصاى تحت غلامى ودخول حبلاى تحت عصاى الا انيقال يقدر اصله حبلى لانه ينقلب

(ياء)

ياء فى التثنية والجمع فيقال حبليان وحبليات وانما مثل بعصا وقاض دون العصا والقاضى تنبيها على ان الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين اومقدرين (وغلامى) اى ما اعرابه بالحركة واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلماتى دون مسلماى ومسلمى وقول الرضى يريد مفردا اضيف الى ياء المتكلم قاصر لخروج مسلماتى وغلمانى ✻ فان قلت لايجب فى المثال ان يكون شاملا قلت نعم لكن حينئذ لامعنى لتفسيره بالمفرد والمضاف الى ياء المتكلم بل ينبغى ان يراد خصوص غلامى لانه يكفى للتمثيل وانما قال (مطلقا) اشارة الى ان اعرابه فى حال الجر ايضا تقديرى لان الكسر سابق على دخول العامل فلايكون اثر العامل فهو اما لدفع التوهم اولرد المخالف وفيه بحث لان مسلمى لايصح ان يكون مضافا قبل العامل لانه لاواو ولاياء قبل العامل حتى يتفرع عليه وجود مسلمى فكون الاضافة سابقة على العامل خفى ولا يبعد ان يقال يندرج فى قوله مطلقا تعميم التمثيل لقولنا يا ابن عم ويا ابن ام ويا ابن اما و ان يقال هو لتعميم التمثيل لقولنا عصاى والتحقيق ان لا يخصص بالمضاف الى ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ماشغل حرف اعرابه غيره عن الاعراب فيدخل فيه ماهو محكى وماهو مجرور بحرف الجر فانه منصوب تقديرا اومرفوع كذلك نحو مررت بزيد وبحسبك زيد ومربزيد لاتقول هو معرب محلا لامقدرا لانا نقول ليس بمبنى حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور فى محل النصب او محل الرفع فهو من قبيل استعمال المحل محل التقدير و منه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا اومحلا وقيل قوله مطلقا متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديرى فى الاحوال الثلاث بخلاف المستثقل فانه اما فى حال الرفع والجر اوفى حال الرفع فقط وقدنبه فى امثلة المستثقل ايضا على انه كما يكون فى الاعراب بالحركة يكون فى الاعراب بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحركة لاغير ولامناقشة فى صحة تعلقه بهما ونفعه فى تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم مما حذف الفه اواثبت لكن وجوب كون المتعذر اعرابا بالحركة ممنوع لان دعنى عن تمرتان على سبيل الحكاية فى تقدير دعنى عن تمرتين لتعذر جمع الحرفين كما ان وجوب كون المستثقل مقدرا فى بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف الى المعرف باللام والاسماء الستة المضافة اليه وما قاله الرضى انه لم يعد المضاف الى المعرف باللام من التثنية المرفوعة والجمع المذكر والاسماء الستة مما قدروا اعرابه لظهور طريان الحذف لايحصل له لان طريان الحذف لايجعل الاعراب لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم بالحركات التقديرية وهو لايظهر فى فى اذ الفرق بينه وبين مسلمى تحكم الاان يقال لوقيل فى حال النصب فاى يوجب الحكم بكون الياء فى فى اعرابا اوبدلا منه فلما قيل فى مطلقا علم ان الياء المدغم فى الاحوال الثلاث على نحو واحد واعرابه على ما كان فى حال افراده لاعليه فى حال اضافته وانما اختار غلامى للتمثيل دون غيره من المحكى والمجرور للرد على النحاة حيث جعلوا المضاف الى ياء المتكلم مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهومنقوض بغلامه وغلامنا ونظائرهما (اواستثقل) اى عد ثقيلا والمعتبر عدالمعرب الفصيح ولذا لم يقل، اوثقل كما قال تعذر تنبيها على الفرق بينهما بان الاول امر معتبر بحسب نفس الامر والثانى باعتبار ذائقة المعرب (كقاض) يريدبه منقوصا ماقبل آخره كسرة فيشمل جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرا كقاض اعادة لما افيد هنا لدفع توهم انه مخالف لقاض لكونه غير منصرف وهذا التوجيه اعذب من تخصيص قاض بماعدا جوارى لانه سيأتى حكمه وتفسير قاض باسم فى آخره ياء قبلها كسرة كما فى بعض الشروح فاسد لشموله مسلى ومسلمى مع ان اعرابهما

لفظى ولشموله مسلمى رفعا وانما جعل اعراب عصا متعذرا مع انه لاتعذر الابعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا مع انه ايضا متعذر بعدالاعلال لانه لايبقى حرف اعرابه لان عصا لايحذف اعرابه للثقل بل يقلب حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض يحذف اعرابه للثقل وبعد تقدير الاعراب يحذف حرف اعرابه على انه يمكن انيكون قاض ملحقا بالقاضى وعصا ملحقا بحبلى (رفعا وجرا) واما نصبا فلا يستثقل حتى يقدر (ونحو مسلمى) عطف على كقاض لاقاض (رفعا) واما نصبا وجرا فحرف الاعراب ملفوظ وان كان مدغما لان الادغام لايسقط المدغم عن التلفظ (واللفظى فيما عداه) اى المقدر أوماعدا ماتعذر اواستثقل لاماعدا عصا وغلامى وقاض ومسلمى حتى يحتاج الى تأويل افراد الضمير وينتقض بمثل جاءنى ابوالقوم (غيرالمنصرف) كالمنصرف مما لابد من معرفته فى معرفة ماذكر من اقسام الاعراب فلقد احسن حيث اوضحهما عقيب بحث الاعراب بلافصل وليت ذكر المثنى والمجموع واقسامه يكون بعده كذلك ولماكان غير المنصرف. وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف ولماكان التقابل بين غير المنصرف والمنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف ببيانه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ماعداه بخلاف الاعراب اللفظى والتقديرى لانه لايرشد عبارة التقديرى بأن اللفظى ماعداه وماقالوا من ان غير المنصرف لماكان اقل من المنصرف ويضبط بضبط المنصرف عرف غيرالمنصرف وترك بيان المنصرف لامكان معرفته بالمقايسة على نحو الاعراب التقديرى واللفظى فظاهره خال عن التحصيل كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب التعريف فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكأنهم ارادوا انه لما كان الاقل يستحق التقديم فى الضبط فيما اذا كان بطريق التعداد قدم فى الضبط بالتعريف ايضا (مافيه علتان) يقال اطلاق العلة على كل واحدة من العلتين تجوز اذ العلة التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة ايضا على العلة الناقصة حقيقة بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز (من تسع) قيل هذا تنكير فى مقام التعريف للتعظيم اذ التسع معهودة ولايخفى انه غير معهودة فيما بين المعلم والمتعلم ولهذا احتيج الى البيان وحامل التنوين على تعظيم فى مقام التفهيم فى شريعة التحصيل هو الاثيم البعيد عن الصراط المستقيم (او واحدة منها) اى التسع (تقوم مقامهما) فان قلت جعل الواحدة قائمة مقام العلتين ليس اولى من جعل اثنين قائمتين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا منهما ليس منزلا منزلة الاخر فالواضح ان يقال مافيه الجمع اوالف التأنيث او ثنتان من ثمان قلت مافعله اعتبار اقرب لان تحقق الفرعيتين فى اثنين ظاهر دون الواحدة ولان الكثير منع الصرف باثنين فجعل القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا ✻ عدل عن تعريف القوم من ان غير المنصرف مالايدخله كسر ولاتنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصلين اللذين ذكرهما المصنف فى التعريف وقدنبه عليه بجعل ماجعلوه تعريفا له حكما له فنبه على ان كثيرا مما يدخله الجر والتنوين داخل فى تعريفه دون تعريفهم فلا بد من العدول الى مايطابق اصطلاحه وذلك كصرف عرفات بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده على ماذكره فى بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا قال ينجر بالكسر ولم يقل ينصرف كما قال فهند يجوز صرفه وما دخله الجر او التنوين للضرورة اوالتناسب ولذا قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة اوالتناسب يجوز صرف حكمه ✻ وانما اخرج هند عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اخرج بها مافيه عجمة وتأنيث او الف ونون وتأنيث الى غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع من الضرورة

(والتناسب)

و التناسب علة مؤثرة مختلفة الحكم لمانع وما فى هند عار عن التأثير تحكم واللائق بالاعتبار ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتأثير قال الرضى ان الاسم قد يشابه الفعل وهى على ثلاث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو مشابهة اسم الفعل و اثرها العمل والبناء الذى هو الاصل فى الفعل واوسطها المشاركة فى الحروف وشئ من المعنى واثرها انه يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب عنه وهو التنوين ويتبعه نزع الكسر او الكسر و التنوين معا على اختلاف القولين و انما لم يكتف بفرعيته لضعفها هذا كلامه ❊ وقيل لان فرعيته تقاومها اصالة الانصراف فلا بد من زائدة ترجح عدمه وفيما ذكره بحث لان للمشابهة مرتبة رابعة هو تضمن الشئ من المعنى فقط من غير مشاركة فى تركيب الحروف واثرها العمل ايضا كما فى جاءنى رجل بصرى ابوه ثم المشابهة فى الفرعيتين على مابينوها ان الفعل فرع الاسم فى الوجود حيث لايكون بدون مصدر وفى الافادة حيث لايفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرفة فرع النكرة والعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف و الاسم الذى على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه لان الاصل فى كل قسم ان لا يكون فيه مزيد اختصاص بالقسم الآخر كذا قيل ❊ ونحن نقول لولم يكن ماهو مختص بالقسم لم يوجد فيه ماهو من قسم آخر فبعد وجود هذا القسم استعير له ما للقسم الآخر والاعجمى فرع العربى لما قيل مثله فى وزن الفعل اولما قلنا مثله فيه والجمع فرع المفرد و المركب فرع المفرد و الالف و النون فرع ذى الف التأنيث الممدودة او فرع المجرد عنهما على اختلاف قولى البصرى والكوفى ❊ و لما كان تعريف غير المنصرف لايظهر مالم يظهر التسع وما يقوم مقام العلتين و ما هو المؤثر منها اشتغل عقيبه اولا بذكر العلل ثم ببيان مايقوم مقام ثنتين ثم ببيان بعض منها و بيان شرائط التأثير ❊ فقوله وهى عدل الى قوله ومافيه علمية من لواحق التعريف الا انه ذكر فيما بين ذلك حكم غير المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخر عن اللواحق كلها لبعد بيان الحكم عن ذكر غير المنصرف جدا فمن قال ينبغى تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف لم يعرف التتمة بتمامها وما ذكره فى تعداد العلل بيتان من قطعة الانبارى حيث قال ❊ موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ❊ ثنتان منها فما للصرف تصويب ❊ اى نزول ❊ عدل الى آخره الا انه ترك البيت الاول لان بيانه لغير المنصرف قاصر لانه لايدل على انه لامنع صرف بدون سببين وقال (وهى) اى التسع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ❊ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ❊ و النون زائدة من قبلها الف ❊ ووزن الفعل وهذا القول تقريب ❊ فقوله هى مبتدأ خبره مجموع مافى البيتين وقد عرفت مايتعلق به ولقد اصاب تنكير العلل المحرر لان المانع عدل ما لا كل عدل اذعدل نزال وفجار وفساق بل حضار لايوجب منع الصرف وهكذا البواقى فنبه بالتنكير على انه لاينفع هذا القدر من البيان فى معرفة منع الصرف بل لابد لكل من بيان ويحتمل ان يكون قوله وهذا القول تقريب تتميما لهذه الاشارة يعنى هذا القول غير واف بالتعريف بل تقريب الى المعرفة وكلمة ثم كما تكون للتراخى فى الزمان تكون للتراخى فى الرتبة فيعطف به الاعلى على الادنى اوالادنى على الاعلى وقدجعهما الشاعر فى قوله ثم جمع ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جارية و من لم يتنبه لهذا جعل استعمال ثم موضع الواو لضرورة الشعر وفى قوله والنون زائدة من قبلها الف قصور ان اوقعه ضيق الوزن فيهما احدهما

افادته كون السبب النون الخاص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما ان السبب النون التى قبلها الف زائدة سواء كان النون زائدة اولا فيلزم كون حسان على وزن فعال غير منصرف او ان السبب النون زائدة التى قبلها الف سواء كانت الالف زائدة اولا ❊ ولايمكن دفع القصور الثانى بأنه لايلزم كون حسان غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلانة ولا وجود فعلى لانه يلزم كون حسان بعد جعله علما غير منصرف وقد يقال فى دفعه ان معنى زيادة الالف قبل النون زيادته قبل زيادة النون فيتضح زيادتهما وهو وان كان دقيقا لكن ليس للعرب رفيقا لان زيادة حرف تعارفت فى تعيين مكان الزيادة لافى جعلها مشتركة بينهما وبالجملة يمكن انيكون قوله وهذا القول تقريب اشارة الى هذا القصور يعنى هذا البيان غير واف بل مقرب الى المعرفة لان ضيق المقام اضطر الى المسامحة فى ذكر الالف والنون وقوله زائدة صفة النون لان اللام فيه زائدة لضرورة الوزن لا لانه للعهد الذهنى لما ستعرف وكيف لا والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جعلها حالا بجعل النون فاعل يمنع من الصرف بحسب فحوى الكلام واللام الذى هو بدل من النون كما فى اصيلال تصغير اصلان جمع اصيل كالنون فى منع الصرف صرح به صاحب التسهيل ونقله الرضى عن الاخفش وقد عرفت وجهين بديعين لقوله وهذا القول تقريب على سبيل التقريب ❊ ولنا بدايع أخر ❊ احدها ان جعل عدم الانصراف للسببين ليس قولا تحقيقا بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى الضبط ❊ وثانيها ان جعل الجمع و التأنيث بالالف بمنزلة السببين دون العكس او اعتبارهما على حيالهما قول تقريبى و اختيار لما هو الاقرب بالاعتبار لاتحقيقى ❊ وثالثها ان قولنا غير المنصرف مافيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما دون ما قالوا من انه الذى لايدخله الكسر والتنوين تقريب الى المعرفة اذ ما عرفوه به لايمكن انيعرف الا بعد معرفته ❊ ورابعها ان علة منع الصرف هو المتكلم و جعل السبب سببا قول تقريبى لجعل العامل غير المتكلم فهذه وجوه ستة وهبناها وله وجوه ثلاثة اخرى مشهورة تركناها لان السآمة هبناها وقيل الف الالحاق المقصورة دون الممدودة يمنع عن الصرف بشرط العلمية وجعل الرضى كل مقصورة سواء كانت للالحاق كارطى اولا كقبعثرى مانعا عن الصرف بشرط العلمية اذ مشابهته بالف التأنيث اكثر من مشابهة الالف والنون بألفى التأنيث ولم يجعل الف قبعثرى للالحاق لانه سداسى فى الاسم حتى يلحق به شئ ولذا خطئ الجوهرى جعل الفه للالحاق (مثل عمرو احمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدى كرب) المشهور كرب بكسر الراء كما فى الصحاح لكن فى شرح الحماسة للامام المرزوقى روى ان الاعرابى قال لمعدى كرب معدى كرب لانه عد الفساد والكرب الفساد فالمفهوم منه سكون الراء (وعمران واحمد) فهذه امثلة على ترتيب ذكر العلل ولك ان تقول لم يمثل للتعريف اذ اكثر الامثلة تشتمل عليه وانما مثل للتأنيث اللفظى والمعنوى تنبيها على ان التأنيث فى هذا الباب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن التأنيث مع انه غير معتبر فى تأنيث الفعل المسند اليه و فى رجوع الضمير اليه فلا يقال جاءت طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما فى زينب (وحكمه ان لا كسر) اى انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا اورد نفى الجنس وانما هو مع الفتح اما اعرابيا اوبنائيا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى من الحكم وقد علم ذلك سابقا الا انه أراد جمع حكميه لانه اقرب الى الضبط ولينبه على ان كلا من عدم الكسر والتنوين من احكامه فالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما ونبه بتقديم الكسر على ان الراجح منع الكسر اصالة لاتبعا كما

(زعم)

زعم البعض (ولا تنوين) سوى تنوين الترنم (ويجوز) ان لايمنع (صرفه) اما عطف على قوله ان لا كسر فيكون تحت حكمه واما على قوله وحكمه (للضرورة) اى لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة رضى الله عنها فى مرثية سيد المرسلين عليه السلام ※ بيت ※ صبت علىّ مصائب لوأنها ※ صبت على الايام صرن لياليا ※ اودفع انزحاف يخرج الشعر عن السلاسة دون السلامة كقوله ※ بيت ※ اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره ※ هو المسك ما كررته يتضوع ※ او رعاية القافية كما فى قوله ※ بيت ※ سلام على خير الانام وسيدى ※ حبيب الله العالمين محمد ※ بشير نذير هاشمى مكرم ※ عطوف رؤف من يسمى بأحمد ※ قال الرضى لايصرف مافيه الف مقصورة للضرورة لانه لايجامع التنوين الالف فلا يزيد بالانصراف شئ قلت ينفع الصرف فى قافية حرف آخرها النون الساكنة وايضا نون التنوين يقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك ومما يجوز الصرف ويخرجه عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة فينون مفاعلة لمشاركة مضاربة مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية فانها من اعلام الاوزان والتأنيث ولايبعد ان يدرج تحت التناسب وربما يصرف بالتصغير كما فى فعلان الاسم فانه يصغر على فعيلين فيتغير الالف فيبطل تأثير الالف والنون بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فعيلان وكما فى وزن فعل ليس فى أوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف مافى اوله زيادة فان مدار تأثير الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى ببقائها وكما فى تصغير الجمع والعدل وماعدا هذه الصور لايجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف لاينصرف طليحة مع عروض الوصفية المنافية للعلمية قلت هذه الوصفية لاتنافى تعيين الذات فهى مع التصغير بمنزلة اللقب وقد لا ينصرف المنصرف بالتصغير كما فى ادور فان فيه وزن فعل فى أوله زيادة وتحدث بالتصغير وصفية (اوللتناسب) من رعاية الفواصل والاسجاع اومجرد اجتماعه مع كلمة منصرفة ولما كان هذا ابعد مايظن صرف غير المنصرف لاجله مثل له من اوثق كلام بقوله (مثل سلاسل واغلالا) مع انه لم يمثل للضرورة اونقول مثل به ردا على من قال فى توجيه الاية على لغة الشعر اذ الشاعر ربما يقع فى النثر فيما تمرن لسانه فى الشعر ويقبل منه اذ لايخفى ان توجيه القرآن به بعيد كيف وقد قال الله تعالى ※ وما علمناه الشعر وماينبغى له ※ فلايصح ان يقال نزول القرآن بما يقع فيه الشاعر لانه يفصح عن كونه شاعرا فالحق ان التناسب ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائى ان صرف غير المنصرف لا افعل من لغة قوم ولايجوز عدم انصراف غير المنصرف للضرورة والتناسب لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولاتخرجها عنها خلافا للكوفيين فانه يجوز بعضهم عدم الصرف بالعلمية وحدها لقوتها فى الضرورة (ومايقوم مقامهما الجمع والفاالتأنيث) الصواب والتأنيث بالالف وفسر الفا التأنيث بالمقصورة والممدودة وفيه ان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التأنيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة هى الهمزة سميت بها لانها الممدودة بها ففيه حذف وايصال ولانزاع فى صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم للاعم اوللمتحرك فقط والاسم للساكن فلاحاجة فى اطلاق الالف على الممدودة الى انه اطلق لان الهمزة فى الاصل الف ووجه تحقق الفرعيتين فى الجمع انه للزومه بمنزلة جمعين وكذا التأنيث بالالف كذا قيل والاولى ان المؤنث بالالف بمنزلة المؤنث بالتاء العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم فى انه كما لايتغير العلم لايتغير ان ※ اعلم ان تميز الف التأنيث عن غيرها بضبط اوزان مختصة بالف التأنيث وقد ضبطها الرضى فى بحث

المذكر والمؤنث و بعدم دخول التنوين و التاء على مافيه فى غير تلك الاوزان فمعرفة غير المنصرف عما ذكره لاينتفع غير المتتبع فى معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفعه بأن يضبط المدون له مالا طريق الى معرفته الا السماع كالسماعيات من العوامل ومواضع الحذف ومنه فى باب غير المنصرف العدل التقديرى او العدل مطلقا فى وجه كما ستعرفه ٧ (فالعدل) قيل الفاء للتفسير ونحن نقول لعطف المفصل على المجمل لان تفصيل المجمل انما يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير للمبهم المتقدم بمجموع ما سيجئ من البيان المتعلق بأسباب منع الصرف لا بمجرد بيان العدل فيجب عطف باقى المباحث على بحث العدل ليكون المجموع مدخول فاء التفسير او التفصيل ※ و العدل لغة هو التبعيد او الميل فهو لازم و متعدد و اصطلاحا هل هو الاخراج او الخروج رجح الرضى الاول بأنه اوفق بمعنى العدل الذى هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى العدول الذى هو الانصراف ونحن نرجحه بأن اشتقاق المعدول اوفق به لانه مستغن عن جعله فى تقدير المعدول اليه باعتبار الحذف و الايصال ونزيف ماذكره الرضى بأنه فليكن منقولا عن معنى الميل ثم نقول فليكن العدل منقولا عن معنى الاخراج الى الخروج الذى هو صفة الاسم كما ان التأنيث وهو جعل الشئ انثى منقول الى كون الاسم مافيه علامة التأنيث والتركيب الذى هو ضم كلمة الى كلمة نقل الى كون الاسم مما ضم فيه كلمة الى كلمة وله غير واحد من النظير بل جم ※ و ما قيل ان العدل المفسر بالخروج كون الشئ معدولا لايدفع ماذكره الرضى من ان الانسب بمعنى العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج يوهم اللزوم وما يقال انه فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج فهو صفة المتكلم صريحا ولايدل على ماهو صفة الاسم الا ضمنا فيدفعه جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان المصدر المبنى للمفعول و ان اشتهر فيما بين النحول لكن ثبوته امر مجهول اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريق الوقوع بل يكون كالمعروف على طريق القيام الا ان المعروف طريقة بيان قيام المصدر المبنى للفاعل و المجهول طريقة قيام المبنى للمفعول فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل ※ والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل و المجهول لنسبة الوقوع على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبنى للمفعول من عدم الفرق بين المعنى المصدرى الحاصل بالحاق الياء المصدرية و وضع اللفظ للمعنى المصدرى و الاول عام كالضاربية والمضروبية بلا شبهة بخلاف الثانى ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب من قال لم يصرف ثلاث لان فيه عدلين عدل عن لفظة ثلاثة وعدل عن معناه وهو الثلاثة مرة الى ثلاثة مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية او المعنى لا محالة فلعله انما عرف المصنف العدل من بين الاسباب لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه دون باقى الاسباب (خروجه) اى العدل المطلق خروج مطلق الاسم او العدل المانع من الصرف خروج الاسم المعرب اى مادته وهى الحروف الاصول (عن صيغته) اى ما يعرض للمادة باعتبار الحركة والسكون و التقديم و التأخير و مقارنة الحرف الزائد ولا صيغة للمركب نحو زيد قائم بل له هيئة تركيبية اذ لم يعرض هيئة للحروف الاصول بل للكلمات ففى كون ثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة نظر اذ لم يخرج حروف ثلاث عن هيئة ثلاثة ثلاثة بل عن هيئة ثلاثة و على تقدير خروجها عنها ليس ذلك خروجا عن الصيغة بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب عنه بما يجاب من ان خروج آخر عن الاخر على تقدير خروجه عنه ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل للكلمة فيما يصاغ به كلمة من ان

٧ اشارة الى ما اشتهر ان العدل التقديرى يقال به لظهور منع الصرف وعدم وضوح غير سبب واحد والى ما حققه البعض من ان العدل مطلقا انما يصرف بضرورة منع الصرف من غير سببين او الى ما تحققه من ان العدل المعتبر انما يعرف الخ منه

(شدة)

شدة الامتزاج جعل المعرف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام داخلة فيما يصاغ به المعرف به (الاصلية) المتبادر منها التى كان له فى الاصل سيما مع لفظ الخروج اى كان اولا هذا الاسم عليها فيتوهم ان جميع الاسماء المشتقة خرج عن الهيئة التى كانت له فى الاصل و هو هيئة المصدر فيرد خروجه على تعريف العدل و لا يخفى ان قائما لم يكن له هيئة القيام اصلا انما اخذ من اسم هو القيام ولم يخرج عصا عن صيغة عصو لانه فى تقديره بخلاف ثلاث لانه ليس فى تقدير ثلاثة ثلاثة وما هو فى تقدير شئ غير خارج عنه ولا اخ عن صيغة اخو لانه فى تقديره حيث اعرب ولا يكون المعرب من الاسم الا ذا ثلاثة اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار تغيير حرف الاعراب ولا فخذ بسكون الخاء عن فخذ لانه فى تقديره ✵ وبقى نحو اقوس فان صيغته الاصلية اقواس ففيه عدل والقول بأن اقوس موضوعة ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف نحو ثلاث تحكم فقيل دعى الى القول بالخروج فى ثلاث ضرورة منع الصرف حيث لا يتجه بدون اعتبار العدل ولا داعى اليه فى اقوس بل صرفه يدعو الى خلافه فالعدل مطلقا لا يقال به الا لداعى البناء او منع الصرف ولذا لم يحكم بالعدل فى آخر بل حكم بعدمه فيه حيث قيل العدل و وزن الفعل متضادان ✵ والفرق بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لداعى ان الاصل فى الاول بعد تقديره للداعى مما يدل عليه الدليل بخلاف الثانى وهذا مع انه خلاف ما صرحوا به يقتضى ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المتتبع ونحتاج فى دفعه الى ما تقدم فتذكر ✵ ولك ان تقول المراد بخروج الاسم الخروج المعتبر فى منع الصرف وهو انما يعرف بتعيين المدون لا نقول التحقيق ان خروج الاسم تحقيقا عن الهيئة الاصلية اما لفائدة لفظية هو الاختصار كما فى أخر وجمع او لفظية ومعنوية كما فى ثلاث فانه صار موضوعا بالعدل لمعنى وضعى فحيث انعدمت لا يحكم بالعدل بل يحكم بالشذوذ لانه يشكل حينئذ بعدم العدل فى آخر مفردا و منهم من قال المقصود من التعريف تمييز العدل عن باقى الاسباب فلا يخل بالغرض لصدقه على ما ليس بسبب وليس بشئ لان المقصود من معرفة الاسباب تمييز المنصرف عن غير المنصرف وذلك يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب (تحقيقا) اى خروجا محققا بأن يدل دليل على الخروج (كثلاث ومثلث) اى ما هو على فعال ومفعل من العدد قال الرضى هو اربعة مسموعة اتفاقا من رباع ومربع فما تحته وقد جاء فى شعر الكميت فصالا عشارا ✵ وفيما فوق الخمسة مما تحت العشرة يجوز قياسا عند المبرد والكوفيين و لم يسمع الا مع ياء النسبة من خماسى وسداسى وسباعى وثمانى وتساعى هذا وانما لم يحكم بالسماع فى عشرة مع وجوده فى شعر الكميت لانه لا ينفع فى مفعل ولا فى فعال فى التسعة ولم يجعل ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسى و ايضا لا يفيد فى مفعل و جعل ابن مالك خماس و مخمس ايضا مسموعين وتحقيق العدل فيهما لان ثلاث مثلا لتقسيم كل الى الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه لفظ العدد المكرر فاذا جئ بثلاث علم انه المعدول عن ثلاثة ثلاثة فان قيل انما يثبت القياس لو كان ثلاثة ثلاثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز والحقيقة فيه ثلاث فكيف يحكم بأنه معدول عن ثلاثة ثلاثة قلت ارادة الموصوف بعقد الثلاثة من لفظ ثلاثة مجازية و اما ارادة التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فمعنى حقيقى لهذا التركيب و الشايع فيه التركيب حتى يقال جاءنى القوم رجلا رجلا و رجلين رجلين من غير اتيان فعال ومفعل و من غير تجوز (واخر) قال ابن مالك أخر مقابل آخرين قيل احترز به عن أخر

جمع اخرى بمعنى آخرة مؤنث آخر فانه لاعدل فيه وتحقيق العدل فيه لان افعل التفضيل بدليل تصريفه حيث قيل آخران آخرون او اخر اخرى اخريان اخريات واخر لان هذا التصريف من خواصه واسم التفضيل لايستعمل الا مع اللام او من او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل من واحد من الثلاثة ❊ ومنهم من جعله معدولا مما سوى المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا او تقديرا مفرد مذكر لاغير ❊ ومنهم من جعله معدولا مما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط بالتنوين كما فى يومئذ او البناء كما فى الغايات او وجود هذا المضاف اليه بعينه مضافا اليه نحو تيم تيم عدى وبين ذراعى وجبهة الاسد ❊ ومنهم من جعله معدولا من المستعمل بمن لامحالة لان اللام والاضافة لايلايمان منع الصرف والكل مبنى على عدم الفرق بين تقدير الشئ والعدول منه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل فى بواقى تصاريف أخر مع انه ينفى العدل عن آخر مفردا قولهم بتضاد العدل ووزن الفعل وقد مر مايجاب به عنه زيفا وجيدا ولا ينافى كونه اسم تفضيل عدم المعنى لانه قيل ان أخر فى الاصل بمعنى اشد تأخرا وقد يستعمل بهذا المعنى من تصاريفه الاخريات واواخر فيقال جاءنى فلان فى اواخر الرجال او فى اخريات النساء ثم استعمل بمعنى غير من جنس ماسبق فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر **(وجمع)** الاولى وفعل توكيدا ليشمل جمع واتباع جمع وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلاء اسما وقياس تكسيره فعالى نحو صحارى فهو معدول عنه ❊ ومن قال انه معدول عن جماعى اوجماوات لانه قياس جمع فعلاء اسما ففيه انه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا عن الصحيح مع وجود التكسير وحينئذ خفى وجود السبب الآخر فيه فقيل التعريف الاضافى لانه فى تقدير جمعهم حيث لايؤكد به الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوصفى وهو التعريف من غير ارادة فهو شبيه العلمية وكلاهما لايلايم اشتراط المصنف تأثير التعريف بالعلمية واما لانه جمع فعلاء صفة فى الاصل والقياس فيه فعل كحمراء حمر فالسبب الاخر الصفة الاصلية ويزيفه اجمعون لان جمع افعل صفة فعل واسما افاعل واما لانه يلزم استعماله باللام او الاضافة او من لانه اسم تفضيل وهو فى الاصل بمعنى اتم جمعا ويؤيده اجمعون ويزيفه جمعاء ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد به سحر بعينه فانه معدول عن السحر لانه اسم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام سواء كان علما بالغلبة كالنجم اولا بالغلبة وانما قدر العلمية بعد اعتبار العدل لضرورة منع الصرف وكأنه لم يذكره جريا على انه مبنى على الفتح وان كان المشتهر خلافه لانه يغنى عن تقدير العلمية ولا بدون ذكر امس فانه غير منصرف مطلقا او فى حال الرفع وكأنه لم يذكره لان اللغة العليا بناؤه على الكسر فى الاحوال الثلاث ولم يذكر هذه الالفاظ اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع صرفها موكول بالسماع ولم يتحقق عنده مثل احمر **(او تقديرا)** اى او خروجا مقدرا مفروضا لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب سوى العلمية على ما هو المشهور اولا حد الامرين منع الصرف كذلك او رعاية اطراد الباب على ماهو التحقيق وقد نبه عليه بقوله **(كعمرو باب قطام)** هى مدينة باليمن **(فى تميم)** ولا بد فى معرفة غير المنصرف من ضبط امثلة العدل التقديرى ففعل اذا وجد غير منصرف يقدر فيه العدل واذا وجد منصرفا لايقدر ولذا لم يقدر فى ادد واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم وجد منه فاعل

كقثم فانه لم يوجد الاعلما بخلاف عمر فانه جاء جمع عمرة وجاء قائم بمعنى معطى جيد المال دفعة لايصرف بتقدير العدل الحاقا للمشكوك بالاغلب والاصرف ❋ وفعل المختص بالنداء نحو يافساق ويالكاع اذا سمى به لايصرف لتقدير العدل فى حال النداء ❋ وفعال خمسة اقسام بمعنى الامر والمصدر والمعرفة والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان وكلها معدولات عن مؤنث خلافا لسيبويه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن مؤنث عنده غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث نائب عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولايظهر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما يعتبر معدولا عن المصدر المعرفة فان سمى بها مذكر فهو غير منصرف وان سمى بها مؤنث فهو كقطام ان لم يكن فى آخره راء فالمراد بقطام فعال علما للمؤنث ولم يكن فى آخره راء سواء كان فى الاصل مبنيا بمعنى الامر اوغيره اولا فقصر ضبطه عن ذكر فعال علما للمذكر ❋ وانما قال فى تميم لانه مبنى عند الحجاز كذات الراء والعدل فيه مقدر لامحالة واما عند تميم فهو معرب فيقدر فيه العدل بعض النحاة على ما فى الرضى ووجه تقدير العدل ان كان ذات الراء منه لابد فيها من تقدير العدل ليتحقق فيها جهة البناء وهى مشابهتها لفعال بمعنى الامر فى العدل والوزن فلما قدر فيها العدل قدر فى غيره لرعاية اطراد الباب (الوصف) اى الوصف المانع من الصرف (شرطه ان يكون فى الاصل) وهذا اعذب مما اشتهر ان المعنى ان جنس الوصف شرط تأثيره ان يكون فى الاصل ❋ والوصف كون الشئ صفة نحوية لشئ وستعرفها وكأنه لهذا استغنى عن بيانه وبيان ذلك ان بعض الاسماء يكون لمعنى يلزمه صحة كون اللفظ صفة نحوية ولايستعمل هذا اللفظ الاجاريا على موصوف محقق اومقدر وهو مايكون دالا على ذات مبهمة فى غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان يربط بسببه المعنى المقصود فيه بمافيه تعيين ما بخلاف ما وضع لذات فيه تعيين ما لان المقصود منه احضار تلك الذات لاجل المعنى الذى قصد مع هذا الذات مربوطا بشئ ولهذا لا يكون صفة لشئ ❋ والمراد بكونه فى الاصل ان يكون فى اصل الوضع ولايكون عارضا بحسب الاستعمال وان ادى الاستعمال الى الوضع بأن يصير كثرة الاستعمال فى المعنى سببا لكون اللفظ متعينا له ويسمى ذلك الاسم صفة ومايقابله اسما وكون اللفظ غير صفة اسمية قيل انما احتيج الى بيان شرط الوصف لتعريفه بكون اللفظ دالا على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود فلو عرف بكون اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لاحتيج الى وضع آخر للفظ الصفة حتى يشترط فى الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه يكفى فيه ان يكون دالا على ذلك ولايشترط الوضع (فلا تضره الغلبة) اى لاتضر الوصف غلبة الاسمية عليه اومغلوبيته للاسمية والمراد بالغلبة ان تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل غير جارية على شئ والفاء للتفريع بحسب العلم اوالواقع ❋ وانما صرح بهذا الفرع دون الفرع الاخر وهو انه لايؤثر الوصفية العارضة لان فى هذا الفرع خلافا والبعض يصرف اسود وارقم ولابد للوصف المانع من شرط آخر وهو ان لايكون مع العلمية عند سيبويه ولايكون زائلا بها عند الاخفش وكذلك الغلبة الغير المضرة يجب تقييدها بماعدا الغلبة العلمية واذا لم تضره الغلبة فعدم ضرر الاسمية الحاصلة باستعمال اللفظ فى المعين من غير ان يصير الاسم متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق الاولى (فلذلك) اى لاشتراط كونه فى الاصل كما يرشد اليه اسم الاشارة المتعين للبعيد وكل من

الصرف و الامتناع والضعف معلل به و من فروعه جعل الصرف والضعف فرعين له والامتناع فرعا لعدم ضرر الغلبة كما فى الرضى لاتساعده العبارة الابجعل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع بمجموع الامور الثلاثة على سبيل قسمة التوزيع وجعل رد فرع كل الى اصله موكولا الى فهم السامع وعنه مندوحة فلايلتفت اليه (صرف مررت بنسوة أربع) اسناد حال الاربع الى مايشتمل عليه مسامحة وليس فى تقدير صرف اربع فى مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار فى مثل هذا التركيب غير جائز يعنى لعروض الوصف فى اسماء الاعداد صرف اربع لانه موضوع لنفس العدد . واستعماله فى ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود وهو العدد بطريق المجاز وكذلك اثمد المنكر بارادة مسمى باثمد منصرف لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى معنى وصفى فالمناقشة فى كون انصراف اربع لعروض الوصف بسند انه يجوز ان يكون لقبول اربع التاء فليس فيه وزن الفعل المعتبر غير قوية لاندفاعها بتبديل اربع باثمد واستبعاد الرضى عدم اعتبار الوصف العارض فى منع الصرف وجعله دعوى بلا دليل مندفع بوجه احد وما يجاب به عنها من ان التاء المضرة لوزن الفعل مايعرض للمذكر والتاء هنامابه تم صيغة المذكر ومن ان التاء المضرة مايدل على التأنيث وهذه تدل على التذكير ضعيف لماقيل من ان التاء فى اربعة ايضا للتأنيث لان رجالا فى تأويل الجماعة اذ ذلك متحقق فى نسوة ايضا بل لان المانع عن تأثير وزن الفعل التاء المتحركة لاختصاصها بالاسم فيوجب ضعف مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر اولا وسواء كانت للتأنيث اولا والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير عارض كالحاصل فى المعدول ❋ وماقيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل على عروض الوصف فيه رد بأن عدم جريانه لخفاء الوصف فيه ونحن نرده بأن ذلك لان الموصوف داخل فى مفهومه اذ معنى رجيل رجل صغير لايقال تعين الذات فى مفهومه يمنع تحقق الوصف فيه لانا نقول الصغير ذات له الصغر فرجيل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود غايته انه يدل على ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لاعدم تعين ذات ما (وامتنع) صرف (اسود) وهو فى الاصل ذات لها سواد (وارقم) وهو فى الاصل ذات لها سواد وبياض (للحية) حال من اسود وارقم اى كائنين للحية واللام الاولى للاختصاص والثانية للعهد اى حية هى فرد لاحدهما (وادهم) وهو فى الاصل الذات لها دهمة اى سواد (للقيد) اى لقيد هو فرده وهو قيد من الحديد لان القيد الاسود مايكون منه فهى صارت اسماء حتى لاتقع اوصافا وتؤنث بالتاء فيقال للانثى اسودة وتجمع على الاساود فان قلت فكيف تمتنع وليس لها وزن فعل لايقبل التاء قلت يجب حمل اشتراط عدم قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يعتبر الوزن بالنظر اليه والوزن باعتبار الوضع الوصفى لايقبل التاء (وضعف منع افعى للحية) فان قلت ان كان شرط الوصف ان يكون فى الاصل تحقيقا فينبغى ان لايجوز منع افعى وان كان شرطه ان يكون فى الاصل ولو توهما فينبغى ان لايكون ضعيفا قلت الضعيف مالايجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لايعتد بهم فكأنه قال ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط بقى ان ضعف منع افعى لعدم تحقق الوصف مطلقا تحقيقا لالعدم تحقق الشرط الوصف المانع فان قلت من اين يعلم ان منع صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لايجوز ان يكون منع صرفه لمجرد وزن الفعل قلت لانه لايمنع الصرف فى هذه اللغة لوزن فعل ليس معه توهم الوصف الاصلى ووجه

توهم الوصف الاصلى ان شدة السم يقال لها الفوعة وافعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعى كان فى الاصل بمعنى الشديد غلب على تلك الحية الشديدة وصار معناه الاصلى مهجورا منسيا (واجدل للصقر) والجدل الاحكام ويقال للدرع الجدلاء فيتوهم ان اجدل فى الاصل صفة غلبت على هذا الطائر لقوته ونسى معناه الاصلى (واخيل للطائر) المعهود المعروف الذى يقال له بوقلمون ولهذا لم يقل لطائر ووجه توهم الوصف الاصلى فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان اخيل مشتق من مصدر بمعنى كون الشئ ذاخال غلب على هذا الفرد وهجر معناه الاصلى والمصدر ايضا فالتوهم فيه ابعد من التوهم فى اخويه ☼ واعلم ان توهم الوصفية فى تلك الالفاظ ينبغى ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل لا افعل صفة كما صرح به الرضى لان افعل الصفة يختص بالالوان والعيوب والحلى (التأنيث بالتاء) لا تأنيث الا بالتاء او الالف كما يستفاد من تعريف المؤنث فيما بعد ووافق الرضى المصنف على ذلك فى بحث المذكر والمؤنث لكن حقق هنا ان المؤنث قد يكون بلا علامة لفظا وتقديرا كحائض فانه مؤنث حقيقى ولا تاء فيه فى التقدير ايضا ولذلك يصغر تصغير الترخيم على حييض بدون التاء ولو كانت مقدرة لقيل حييضة كما يقال فى تصغير اسماء الترخيم سمية هذا وكان وجه عدم تقدير التاء ان هذا المؤنث لا مذكر له حتى يحتاج الى فارق التاء وصرح بأن حائضا لو سمى به مذكر انصرف لعدم التاء لا لفظا ولا تقديرا لان التأنيث المانع من الصرف التأنيث بالتاء لا التأنيث الحقيقى وكان وجهه ان المؤنث بالتاء فرع للمذكر لا ما لا علامة له فالتأنيث بالتاء الظاهرة (شرطه) اى شرط تأثيره (العلمية) فاعرفه اى علمية المؤنث (والمعنوى) اى المؤنث بالتاء المقدرة ويدخل فيه حائض على زعم المصنف ويخرج عنه على تحقيق الرضى ويجب اخراجه (كذلك) اى كالتأنيث بالتاء فى ان شرط تأثيره العلمية ونبه بالتشبيه على انه دون التأنيث بالتاء فى هذا الشرط فى انه لا يجب به تأثيره ويجب للوجوب ضميمة اخرى أشار اليها بقوله (وشرط يحتم تأثيره) لكن لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة ضميمة ويحتمل كونه مستقلا فى الايجاب فالاولى ان يقول بزيادة (الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة) والزيادة على الثلاثة ٤ اعم من ان يكون فى اللفظ او التقديرى الغير المنسى كجيل مخفف جيال اذا جعل علما لكن تحرك الاوسط لابد فى اعتباره من تحققه لفظا على الاصح فدار ساكن الاوسط وقدم الزيادة على الثلاثة لان الزائد ناب مناب علامة التأنيث والتحرك نائب عنه عن الزيادة مع انه مختلف فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند بعض وأخر العجمة لانها ليست نائبة منابها بل مقوية لامر منع الصرف (فهند يجوز صرفه) والاجود المنع صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولا من مذكر من شرائط وجوب التأثير فزيد اذا سمى به مؤنث يمتنع صرفه (وزينب) على حذف مضاف اى وصرف زينب (وسقر) علم جهنم (وماه وجور) علما قريتين من بلاد العجم (ممتنع) وقيل فى تقدير ممتنع كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه وفى امتناع جور نظر اذ قال الجوهرى جور اسم بلد يذكر ويؤنث اللهم الا ان يراد امتناعه على تقدير اعتبار تأنيثها (فان) الظاهر وان اذ لا ترتيب ٩ بين هذه المسئلة وسابقها الا فى الاخبار (سمى به) اى المؤنث المعنوى (مذكر فشرطه) اى شرط وجوب تأثيره (الزيادة على الثلاثة) وليس له الا وجوب التأثير وللتنبيه عليه قال (فقدم منصرف وعقرب ممتنع) قال الرضى وههنا شروط أخر تركها المصنف ☼ احدها انه لا يكون تأنيثه محتاجا الى تأويل لا يلزم كتأنيث رجال فانه لتأويله بالجماعة ويصح تأويله بالجمع ولا يلزم منه انصراف

---

٤ ولذا لم يجعل قدم زائدا على ثلاثة مع تقدير التاء لانها منسية منه

٩ اى لا ترتيب فى الظاهر وان امكن تمحل فى الترتيب بأن يترتب على ضعف المعنوى المستفاد من السابق فانه يترتب احتياجه الى شرط بعد حدوث ما يزيف امر التأنيث بخلاف التأنيث بالتاء الظاهرة فانه لقوته لا يغير امره ذلك الحادث منه

اسم القبيلة لان لا يلزم تأويله بالقبيلة ويصح تأويله بالحى كما سيأتى لانه يلزم ذلك فيما اوجب العرب منع صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه واما مالم يوجب منع صرفه فيشبه ان يكون مما جاء فيه التذكير والتأنيث ستعرف حاله من بيان ثالثها ❊ وثانيها ان لا يكون المؤنث منقولا عن مذكر قبل النقل كرباب اسم امرأة حيث كان قبل هذه التسمية اسما للسحاب وكان مذكرا ❊ وثالثها ان لا يكون استعماله مذكرا اغلب فان مايجوز فيه التذكير والتأنيث سواء يستوى فيه الصرف ومنعه وما غلب استعماله مؤنثا يترجح فيه المنع وماغلب استعماله مذكرا يتعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم يترك المصنف شرطا لان الجمع لاينقل الى المذكر بالتأويل فالمذكر المسمى بالجمع لم يسم بمؤنث معنوى والمسمى بالمؤنث الذى فى الاصل مذكر لم يسم بالمؤنث لانه لايعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله الذى هو المذكر لانه الاولى باعتباره اصلا وماغلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لابالمؤنث ❊ واعلم ان اسماء القبائل والبلدان التى لايظهر فيها سبب سوى العلمية فمنها ماسمع عدم انصرافه ومنها ماسمع انصرافه ومنها ماسمع فيه الامران ومنها مالم يسمع فيه شئ فعدم الانصراف لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ماجهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران ونحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانه حينئذ بين الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ولذلك تراهم يصرفون علما لايعرف انه علم مذكرا ومؤنث خلافا للفراء لانه يمنع صرفه اشبه العجمة فى كونه مجهول الحال فى كلام العرب كالعجمى (المعرفة) تكون بمعنى التعريف والمعرف والمراد بين (شرطها ان تكون علمية) لم يقل شرطها العلمية كما هو دأبه فيكون المعنى شرطها علمية المعرف لانه قصد جعل المعرفة نفس العلمية ليظهر صحة قوله فيما بعد ومافيه علمية مؤثرة ولا يراد ان المؤثر التعريف والعلمية شرطه لالانه اوقال كذلك الكان المعنى شرطها علمية التعريف وفساده بين ❊ فمن قال قوله ومافيه مؤثرة مع ان العلمية شرط والسبب هو التعريف مجاز اوجرى على مذهب من جعل السبب نفس العلمية فله مجاز غير مستقيم وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وتعريف الموصول والاشارة لايؤثر الا ان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر لوجود المانع وهو قوة الاسمية لوجودها فى الاسم ولك ان تريد بالعلمية المنسوبة الى العلم بأن يكون قائمة بالعلم او بالتشبيه بالعلم كما قال ابو على فى منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها شبه العلمية وهو التعريف بحسب الوضع لابالارادة نعم لايصح اشتراط العلمية فيه عند من يجعل السبب فيها تعريف الاضافة على مامر وعند من جعل آية المقطوعة عن الاضافة غير منصرفة اما بالتعريف الموصولى اوتقدير الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ماسواها من التعاريف اما ان يستلزم البناء كما فى المبهمات سوى أى وأية واما ان يستلزم المنافات لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يدور على قصد المتكلم ❊ فمن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمية غفل أية غفلة مع نداء الفطنة على فساده (العجمة) هى كون اللفظ موضوعا بغير وضع العرب وطريق معرفة مانقل الى اللغة العربية فى القرون الخالية النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون يقينية اوبدونه فيكون يقينية اوظنية او اختلافية فمن قال طريق معرفتها الاجماع لايظهر لكلامه وجه وبالجملة لابد

فى تمييز غير المنصرف من غيره بالتعريف المذكور من ضبط الالفاظ العجمية التى لا طريق الى معرفتها الا السماع (شرطها ان تكون علمية فى العجمة) فسروه بكونها منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية واعترض عليه بأن اشتراط العلمية لحفظ العجمى عن التصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب فيضعف عجمته ويكفى فى الحفظ ان يكون نقله بجعله علما بأن لا يستعمل فى كلام العرب غير علم كقالون كان فى الاصل روميا بمعنى الجيد جعله نافع اسما لراويه لجودة قراءته واستعمل غير منصرف هذا ونقول يكفى للحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم ان يكون نقله بجعله علما وكون قالون منقولا الى لغة العرب بجعله علما ممنوع لجواز ان يكون تسمية النافع اياه تسمية له باسم العجمى ويكون الاستعمال بعد التسمية فى اللغة العجمية واجيب بأن المراد بالعلمية فى اللغة العجمية اعم من العلمية فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما ومثل قالون فى حكم العلم فى العجم لامتناع التصرف هذا وورد على ما فسروه ايضا انه لو كان العجمى فيه وزن فعل علما فى العجم ثم نكر يكون فيه علمية فى اللغة العجمية فيجب ان يكون غير منصرف لوزن الفعل والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية فى العجمية فلهذا نقول علمية مرفوعة فاعل ليكون وهو تام وقوله فى العجمية بمعنى فى وقت العجمية على ان العجمية مصدر وهو صفة علمية فالمعنى العجمة شرطها ان توجد علمية ثابتة فى وقت العجمية فلا يرد قالون ونحوه لانه وجد معها علمية ثابتة فى وقت العجمية لان وقت عجمية اللفظ ان يكون على صرافة العجمية ولم يجعل من جنس كلام العرب يتصرف فيه فاندفع الاعتراض الوارد برمتها ❊ بقى انه لو سمى بالعجمى العلم فى اللغة العجمية شخص فى لغة العرب يلزم ان ينصرف لانه ليس له علمية ثابتة فى العجمية الان يقال هذا انما يتجه لو اريد بقوله فى العجمية فى اللغة العجمية ونحن حملناه على وقت العجمية والتسمية الثانية ايضا فى وقت العجمية اذ وقت العجمية وقت كون العجمية على صرافة العجمة من غير ان يتصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب وما هو علم فى اللغة العجمية مصون عن التصرف بعد النقل ❊ فان قلت كيف يصان الاعجمى عن التصرف فيه بالعلمية وهم يتصرفون فى الاعلام العجمية فيقولون فى جبرائيل جبريل وجبرال وفى ارسطاطا ليس ارسطو وارسطا ليس لما انه ورد على غير أوزانهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمى فالعب به ما شئت قلت مع جراءتهم على الاعجمى وتصرفهم فيه لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم فى كلامهم مصون عن اللام والاضافة فبالعلمية يمتنعون عن التصرف فيه باللام والاضافة فيمتنعون عما يعاقبهما من التنوين رعاية لحق العجمة ويمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التنوين من الكسر هكذا ينبغى ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه وان اطلقوا الكلام فيه (وتحرك الاوسط) قدمه على الزيادة على الثلاثة على عكس اسلوبه فى التأنيث لانتفاء ما دعا الى تقديم الزيادة فى التأنيث اذ تحرك الاوسط ليس نائبا عنها فى العجمة ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك الاوسط لانه رد على اكثر النحويين حيث لم يجعله نافعا فى منع الصرف وجعل لمك كعضد اسما لاب نوح عليه السلام منصرفا وعلى الزمخشرى حيث لم يجعل شيئا من تحرك الاوسط ولا زيادة على الثلاثة شرطا فى التأثير بل فى تحتمه فجعل نوحا كهند وجعل نوح مما يجوز منع صرفه بخلاف الزيادة على ثلاثة فانه ليس فيها الا الرد على الزمخشرى (او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف) لا جائز الصرف كما توهمه الزمخشرى صرح بفرع الشرط الثانى دون

الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود والواحد على الاثنين لا لان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا رد على المخالف بل المخالف الاقوى (وشتر) اسم حصن بديار بكر وهو الذى دعا المصنف الى الحكم بتأثير العجمة مع تحرك الاوسط قال الرضى ليس بقوى لاحتمال اعتبار تأنيث البقعة او القلعة ثم ثبت منع صرفه اذا سمى به مذكر و ارجاع ضمير المذكر اليه يثبت اعتبار العجمة فيه ويمكن ان ينصرف المصنف بان تأنيث اسماء البقاع يدور على اعتبار المواضع فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث وان جعله اسما باعتبار المكان فمذكر والعجمى برئ عن اعتبار التأنيث (وابراهيم ممتنع) بجميع لغاته من ابراهيم وابراهام قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمية وقيل هود كنوح حيث قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل وانه لاعرب قبله هذا وفيه ان شيثا وعزيزا منصرفان ايضا (الجمع) كما يكون اسما للمعنى المصدرى يكون بمعنى افراد الالفاظ والمراد هنا الاول وفى قوله (شرطه صيغة منتهى الجموع) بالمعنى الثانى لان الصيغة انما هى اللفظ لا المعنى المصدرى وكذا فى قوله لانه منقول عن الجمع وستعرف معناه من تعريف المجموع والمراد بمنتهى الجموع جمع مفرده جمع كأكالب فانه جمع اكلب جمع كلب والمراد بالجموع مافوق الواحد ولك ان تجعله منتهى الجموع فى الرتبة لان له امتيازا عن الاحاد حيث لانظير له فيها ليس لغيره فالجموع حينئذ على ظاهره ولم يقل شرطه منتهى الجموع لان المساجد ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته وانما سمى منتهى الجموع الجمع اذا صيغ عليه لايجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير والا فيجمع جمع السلامة نحو صواحبات يوسف وايامنين لكن موقوف على السماع (بغير هاء) يعنى بغير تاء التأنيث المتحركة فانه قد يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء كما فى حالة الوصل عند البصريين ولانه يصير تاء فى الوصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه يصير هاء فى الوقف عند البصريين واصله الهاء عند الكوفيين وقد نبه على التعبيرين بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغير هاء وذلك الهاء لاتدخل من الجموع الا على ماهو على هذه الصيغة ومفرده اعجمى وتسمى امارة العجمة كما فى جواربة جمع جورب ولا يلزم فيجوز جوارب او مفرده منسوب كما فى اشاعثة جمع اشعثى فهى عوض عن ياء النسبة لازمة لايجوز تركها فلا يقال اشاعث وانما قال هنا بغير هاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يكفى هنا كونه بغير هاء كما فى جوارب دون وزن الفعل فان يعملا بغير هاء منصرف لكونه قابلا لها ولقد نبه على صيغة منتهى الجموع بقوله (كمساجد ومصابيح) تمثيلا لها او الجمع له هذه والمراد بمثلهما ليس مايوازنهما بقرينة قوله وحضاجر فانه فعالل وارادة مايوازنهما بالوزن العروضى ضعيف لان المتعارف عندهم الوزن التصريفى والافشمر كجعفر فلا يختص بالفعل بل المراد بمثلهما مايكون اوله مفتوحا وثالثه ألفا بعدها حرفان متحركان او ثلاثة ساكنة الوسط كذا فسره الرضى واورد كالات ويندفع بأن المراد جمع تكسير كذلك وأورد صحارى وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود ولما كان الهاء غير صريح فى تاء التأنيث قال (واما فرازنة فمنصرف) تدينا للهاء وتنبيها على انها ليست هاء مثل فواره والافلا وجه لذكر انصرافه دون رجال ونبه بتذكير منصرف على ان المراد بفرازنة نحوها وفرازنة اريد بها نفسها فيجب تنوينها اما اذا احضر بنفسها كما هو التحقيق فى احضار الالفاظ فظاهر واما اذا قيل بأنها موضوعة لانفسها واحضارها

للوضع فلان الموضوع للمنون يجب ان ينون للمشاكلة كما يقال فى مضاربة مفاعلة مع ان مفاعلة غير منصرفة لكونها علم الوزن ومع التاء وهذا مراد من قال تنوين فرازنة للمشاكلة ومن لم يتدبر قال نحن لانونها حتى نحتاج الى تكلف توجيهه بالمشاكلة وههنا اشكال قوى توهم كثير من الفضلاء الناظرين فى هذا الكتاب ان صدوره من اهل الخطاب من العجاب وهو انه فات المصنف اشتراط ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدانيا منصرف ووجه توهم انه من العجب انه ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل بخلاف فرازنة فلا حاجة الى ما يخرجه عن حكم الجمع كما فى فرازنة ونحن نقول الاعراب الجارى على المؤنث بالتاء ما يستحقه معروض التاء والاعراب الجارى على المنسوب ما يستحقه المنسوب اليه يجرى على التاء والياء لجعلهما بمنزلة الجزء الاخير بناء على شدة الامتزاج ولاشك ان مداين جمع فى الاصل وغير منصرف فلولا ان جمعيته ضعفت بياء النسبة وخرجت عن التأثير لكان غير منصرف فهو فى عداد فرازنة فظهر ان الاشكال قوى والتعجب ردى ولامر ما تمسك فى دفعه البعض بتعسف ان المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكما وياء النسبة فى حكمهما فى انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد فكما يقال تمر وتمرة يقال روم ورومى هذا ووجه ضعف الجمع بلحوق التاء على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فان فرازنة ككراهية وطواغية لا يقال هذا لا يظهر فى مصابيح اذا لحقه التاء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء التأنيث منافية فلا يقال زناديقة وفرازينة بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء فى زنادقة وفرازنة عوض الياء تقديرا ثم لا يجرى فى ياء النسبة فالاوجه ان يقال ان ياء النسبة كتاء التأنيث شاعت فى المفرد فيوجب لحوقهما ضعف الجمعية ولما ذهب البعض الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجموع لا بعروض الكسرة كالترامى ولا ياء النسبة كجوارى بخلاف قارى حيث كان ياء النسبة فى المفرد ولم يعرض فى الجمع ولا الالف المعوضة من احدى ياء النسبة تحقيقا نحو يمان او تقديرا كما فى تهام فانه حذف فى النسبة الى تهامة احدى اليائين بتقدير ان الف تهام عوض والمنسوب اليه تهيم على ما فى التسهيل لابن مالك وجعل المصنف السبب الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال (وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع) اى عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقول لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية الا انه تسامح ووضع النقل عن موضع الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا تقرير بديع ولنا تقرير آخر فى حواشى الفوائد الضيائية والمشهور انه جواب سؤال مقدر تقريره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف للجمعية وهى منتفية فى حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا ينشأ مما سبق نعم يتجه على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسر والتنوين من احكام غير المنصرف مع انه يوجد فى حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه أخر ايراده عن محله ويندفع بأن الجواب محله بحث الجمع فلذا أخره ❊ وقوله علما حال من فاعل غير منصرف قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف لان معمول ما اضيف اليه غير يتقدم عليه لانه منزل منزلة لا فغير منصرف فى تأويل لا منصرف وقوله ❊ علما للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع المعرف باللام كما ان اسامة علم الاسد كذلك فلتعريف الضبع مدخل فى تعيين الموضوع له حتى لو قيل علما لضبع لم يحسن ❊ وفى قوله غير منصرف رد على سعيد بن الاخفش

لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه ☼ وفى قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابى على حيث جعل منع صرفه للعلمية وشبه العجمة فى انه لانظير له فى الآحاد كما ان العجمة ليس له نظير فى العربى وعلى الجزولى حيث يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير فى الآحاد ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل احد حضاجر غير منصرف للعلمية والتأنيث مع انه اسم للضبع والضبع انثى الضبعان على وزن الغلمان لان اختصاص الضبع بالانثى وان صرح به الرضى غير مسلم لان الصحاح والقاموس جعلا الضبع اعم من الذكر والانثى وكأن وهم الاختصاص انهم قالوا هى مؤنثة ومرادهم انه مؤنث سماعى لايقال فيكون حضاجر ايضا كذلك لكونه بمعناه لانا نقول لايلزم من كون احد المترادفين مؤنثا سماعيا كون الآخر كذلك ولان مساجد علما لمذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لاتأثير للتأنيث فى حضاجر بل لابد ان يكون هناك امر مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف يعتبر الجمع الزائل بالعلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزائل بها حال وجودها قلت لانه بالعلمية غنى عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس وفى منع صرف حضاجر علما للجمعية دلالة على منع صرفه حال التنكير فاعرفه (وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر) اى استعمال الاكثر لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر احد عدم انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن الاخفش فمن جوز هذا التقدير قصر تصحيحه يعنى سراويل اذا لم يصرف ولم يمكن رده بعدم الفصاحة اذ هو استعمال اكثر الفصحاء فقد اشكل منع صرفه (فقد قيل) قائله سيبويه (اعجمى) فلا سبب فيه اذ العجمة ليس سببا بدون العلمية لكن صار غير منصرف بلا سبب (لانه حمل على موازنه) اذ موازنه فى كلام العرب غير منصرف باسره كذا نقله الرضى عن سيبويه ونظيره ماقال الكسائى فى اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا سبب ☼ فمن قال قول سيبويه يقتضى زيادة سبب فى الاسباب وهو الحمل على الموازن اوقوله فيه عدم معرفة قوله كمن أجاب ان سراويل جمع حكما وتحقيق مذهبه انه جعل الجمع اعم من الجمع حقيقة او حكما (وقيل عربى) يحتاج فى منع صرفه الى تقدير الجمعية كما يحتاج فى منع صرف عمر الى تقدير العدل القائل هو المبرد ويؤيده مجئ سروالة بمعنى قطعة من الثوب وكون سراويل قطعا فهو (جمع سروالة تقديرا) فى القاموس جمع سروالة او سروبل ولم يجئ فعويل غير هذا فى كلامهم ولايخفى انه ظاهر فى تحقق جمعيته ومفرداته ومايقال يرد كونه جمعا اذ الجمع لايصير اسما لواحد جنسى وانما يجئ للاشخاص يرده حضاجر نعم لو قيل لم يجئ اسم جنس وانما يكون علما لتم ☼ ولايخفى ان تقديم مذهب سيبويه وتخصيصه بحرف التحقيق يدل على ترجيحه وبناء تعريف غير المنصرف على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال نبه على قوة قول سيبويه واختار فى تعريف غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ويرجح قول المبرد ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب وقد سألنى الولد الاعز فى صباه حين قرأ على هذا الدرس فى بلدة هراة بمجمع الفضلاء الهداة انه لم لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا واحتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فاجبته بأن العجمى غريب فى كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن المعارف بحال الآخر فانه اذا عرض له حالة بسبب يخلو عنه لايقبلها ويقول ليس معى موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (واذا صرف فلا اشكال) ولاحاجة الى شئ من التوجيهين هذا مقتضى

السوق كما لايخفى على اهل الذوق فيتجه عليه كما تخرم بمنع الصرف قاعدتهم فى منع الصرف يتخرم بكون سراويل مفردا ما جمعوا عليه من ان هذا الجمع لانظير له فى الآحاد فالحاجة الى احد التأويلين ماسته صرف اولم يصرف ومن نظائر سراويل عباديد وعبابيد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة فانها مفردات عند الكل ولذا يقال عباديدى وعبابيدى وكأنه خص المصنف سراويل لاختلاف القوم فى توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع اقوى (ونحو جوار) قال الرضى اى المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص على وزن مصابيح فان ياءه مشددة محتملة للحركات لامحالة فقال غيره اى المنقوص على وزن فواعل ويرد عليه انه يخرج عن الحكم نحو الثمالى والضفادى لانه ليس بمنقوص لانهما فى الاصل الثعالب والضفادع فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء لكن يتجه عليه ان هذا انما يتم لو لم يكن منه ما يكون ياؤه مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء بعد الكسرة (رفعا وجرا كقاض) اى فى الرفع والجر وجه الشبه قدم على عامله المعنوى اعنى حرف التشبيه وللظرف ذلك يعنى نحو جوار مثل قاض فى رفعه وجره يعنى رفعه وجره محذوفان لثقلهما على الياء وتارة محذوف لالتقاء الساكنين لوجود التنوين اما ثقل الرفع فظاهر واما ثقل الجر فلانه بالكسرة اولان فتحته لما كانت بمنزلة الكسرة عوملت معاملتها ❋ ولاعليك ان تستفيد من قوله كقاض الانصراف ايضا لانه ابعد من التكلف وان كان الجمهور على عدم الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لابد له ان يجعل التنوين تنوين عوض عن الياء او عن حركته ولانظير له وان يعتبر الاسم اولا مع الجر وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط تنوين الصرف ويأتى بهذا التنوين او يجعل فتحته بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من غير التقاء الساكنين للثقل المعنوى فى غير المنصرف ثم يأتى بتنوين العوض ❋ والمراد بنحو جوار ما مر سواء كان علما او غير علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس مقيد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه القياس غير منصرف وهذا الحكم لايختص الجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف فى آخره ياء قبلها كسرة كاعيل تصغيرا على ويرمى علما وقاض علما لمؤنث ولدرج الكل فى نحو جوار مساغ وعموم الفائدة كقاض على بعد العبارة عنه وحينئذ قاض علما لمؤنث من جملة المشبه لاالمشبه به وبعض العرب يجعله على القياس ولم يلتفت اليه المصنف لانها لغة ردية ولا ينافى رداءتها شعر الفرزدق ❋ شعر ❋ ولو ان عبدالله مولى هجوته ❋ ولكن عبدالله مولى مواليا ❋ لانه يحتمل ان يكون قصده هجو عبدالله بأنك من اهل لغة ردية لايصلح للخطاب بلغة فصيحة والمراد عبدالله بن ابى اسحق النحوى والمولى الحليف للقوم لايكون الا ذليلا ينضم معهم يعتز بهم وعبدالله كان مولى لبنى الحضرم وهم موال لبنى عبد شمس ومما يقضى منه العجب ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من المضاف الى ياء المتكلم ويكون الالف للاشباع وفيه مزيد هجو لا لمجرد انه غفل عن قصد الشاعر بل لانه لم يتنبه انه لاوجه لحذف ياء المتكلم ويجب تشديد الياء حينئذ (التركيب) يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكما فلا تركيب فى النجم والصعق وضاربة فانها بمنزلة كلمة واحدة وفى حكمها ومن قال المراد جعل كلمتين بمنزلة كلمة واحدة من غير جزئية حرف يرد عليه ضاربة قائلة بالتركيب الامتزاجى فانه يمنع عن الصرف مع جزئية الحرف والمراد بالتركيب تركيب فى الاسم المعرب فيخرج سيبويه وخمسة عشر وان زيدا فان الاسم

المعرب فى هذا التركيب زيدا لانه محكى على ماكان ولاتركيب فيه وبهذا اندفع ماأورد انه يجب ان يقيد التركيب بأن لايكون الجزء الثانى قبل العلمية معربا ولا مبنيا لكن يرد انه لاحاجة حينئذ الى قوله وان لايكون باضافة ولااسناد ولايخفى انه اوقال شرطه العلمية والامتزاج لكفى ويكون واضحا (شرطه العلمية) ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك (وان لايكون باضافة ولااسناد) فى الاصل اوفى الحال فيخرج التركيب التوصيفى لانه فى الاصل اسنادى لكن لاحاجة حينئذ الى نفى الاضافة وانما اشترط عدم الاضافة لانه لايلايم منع الصرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء المركب كما هو المشهور ولانه ليس بمعرب ولامبنى عند المصنف على مانقله عنه الرضى فى المبنيات ونحن نقول لان التركيب الاضافى والاسنادى لما كانا بعد العلمية على ماهما عليه قبل العلمية فكأنهما لم يلزما وعلى صحة الانفكاك كان لهما (مثل بعلبك) علم بلد بالشام والبعل الزوج واسم صنم والبك دق العنق وسمى مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة (الالف والنون) المسميان بالزائدتين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لاحاجة اليه ويسميان مضارعتين ايضا لانهما تشبهان الفى التأنيث فى كونهما مزيدتين كذا قالوا وهذا ينافى قولهم ان الممدودة فى الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت همزة وقيل فى امتناع دخون تاء التأنيث عليه وهذا يقتضى ان لايدخل فى الالف والنون المضارعتين مالم يوجد شرط منع الصرف وتأثيره للمضارعة عند البصريين بدليل عدم التأثير بدون امتناع دخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما زائدتين عند الكوفيين لان الزائد فرع مازيد عليه واشتراط امتناع دخول التاء ليحفظ فرعيته عن شايبة الاصالة اذبعد دخول التاء يصير اصلا ومزيدا عليه للتاء فلا يتمحض فرعيته وفيه انه لاينافى الحفظ امتناع دخول التاء لفوات هذا التمحض بالحاق علامتى التثنية والجمع ❋ والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون فى الاصل اوفى الحال حيث حقق الاخفش ان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل عن النون وهو تصغير اصلان كذئبان جمع اصيل بمعنى مابعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه لايلزم ان يكون عميران فى تصغير عمران غير منصرف لان فيه ماهو الف ونون فى الاصل مع انهم صرحوا بانصرافه لتغير الالف (ان كانا) ثنى الضمير حين اسناد الكون اليهما لانهما كائنان ووحده فى مقام اضافة الشرط لانهما سبب واحد (فى اسم) لافى صفة (فشرطه العلمية) ولايخفى ان هذا الشرط متحقق فى سعدانة علما مع انه لايعد فيه الالف والنون مؤثرا وفى بهرانى ولحيانى ورقبانى اعلاما مع انها منصرفات فلابد من اشتراط ان يكون بغير هاء وياء النسبة (كعمران) وعثمان وغطفان (اوصفة) عطف على اسم وقوله (فانتفاء فعلانة) عطف على العلمية فهو من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين والمجرور مقدم ❋ والاولى وصفة لان الشرط يغنى غناء الترديد فلا يحسن معه حرف الترديد والاولى ايضا ترك الفاء لئلا يوهم انه عطف فيه الجزاء على الجزاء بتقدير فشرطه انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك والالباب ان يكون على وزن فعلان بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسان وشجعان وملامان وملكمان والاستدلال بالاولين تام دون الاخيرين فانهما مختصان بالنداء فمن اين تبين انصرافهما ولك ان تقول اشتراط فعلى بفتح الفاء وانتفاء فعلانة كذلك يفيد ان اشتراط فعلان لانهما لايتصوران لغيره والمراد بانتفاء فعلانة ان لايكون قابلا للتاء لان يكون بغير تاء وذلك يتصور بوجهين احدهما ان لايكون له مؤنث اما بان لايتصور قيام مايشتق منه للصفة بالمؤنث واما بأن خصص فى الاستعمال بذات تنزه عن التأنيث

فالاول كالحيان والثانى كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال فى غير الله حتى اشترك فى تخصيصه به تعالى جميع اهل اللسان من اهل الكفر والايمان ❁ وثانيهما ان يكون مؤنثه فعلى فانه لايجتمع هو وفعلانة (وقيل وجود فعلى) فانه يجب ان يكون وضعه بحيث يمنع عن ادخال التاء وذلك لايكون الابجعل الصيغة مخصوصة بالمذكر حتى لوفرض له مؤنث لم يطلق عليها ولايكون ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث واما فى المختص استعمالا اولاقتضاء المعنى فيما لايعلم ولايشك فيه وبالشك لايحكم بمنع الصرف وقد يقال يزول بالشك بكون منع صرف الالف والنون فى الصفة اغلب والالحاق بالاغلب ارجح ويدفع بأنه يعارضه ان الاصل الصرف ولايعدل عن الاصل مع عدم تيقن السبب فان قلت ما بالهم وقد بقوا على الاختلاف والجدال ويدفعه مشاهدة الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يتفقوا استعمال رحمن ولحيان قلت كأنهم لم يطلعوا على حالهما بأن لم يجدوا شيئا منهما فى استعمال الفصحاء غير مضاف اومعرف باللام اومنادى ولم يعثروا على تركيب هما فيه مستحقان للتنوين حتى يتأتى لهم الحكم بالانصراف اوعدمه فانحصر امرهم فى القياس (ومن ثم اختلف فى رحمن دون سكران وندمان) يعنى ان النزاع معنوى وليس لك ان تجمع الفريقين بأن المراد بانتفاء فعلانة انتفاء بمقتضى الوضع دون الاستعمال واقتضاء المعنى وذلك يوجب وجود فعلى فمن قال انتفاء فعلانة اشار الى وجه المشابهة بالفى التأنيث ومن قال وجود فعلى اوضح طريق معرفة انتفاء فعلانة اذ لم يكن النزاع معنويا لم يكن له ثمرة الاختلاف فى رحمن ❁ واورد عليه ان الاختلاف فى الشرط لايوجب عدم الاختلاف فى سكران وندمان ويندفع بان الاختلاف على الوجه المخصوص يوجبه حتى انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه ينعكس فيه الاختلاف فى رحمن دون سكران فافهم وذهب قليل من النحاة ان الالف والنون كالفى التأنيث قائم مقام السببين بشرط العلمية فى الاسم واحد الامرين فى الصفة ولايخفى ان هذا الاختلاف لايثمر والعاقل فيه لايصبر (وزن الفعل) هو فى هذا المبحث تعورف بوزن يكون للفعل سواء تساوت نسبته الى الفعل ونسبته الى الاسم اوترجحت نسبته الى الفعل يرشدك اليه ان يونس يقول كتف وعضد وفرس اعلاما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول ضرب علما غير منصرف لوزن الفعل وان كان يستوى فيهما لكون الكلمة منقولة عن الفعل الى الاسم وجمهور النحاة يقولون لاتأثير لوزن الفعل هذا فقد اطلقوا وزن الفعل على الوزن المشترك فما فى الرضى ان وزن الفعل عند النحاة مايختص به اويغلب فيه اذلو اشترك بين الاسم والفعل على السوية اويغلب فى الاسم لايصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل وعند المصنف يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون فى اوله زيادة كزيادته لانه يحصل له بهذا مزيد اختصاص بالفعل لايتم ومافى بعض الحواشى ان اشتراط وزن الفعل بما ذكره المصنف من الشرطين فى التأثير لافائدة له اذلايكون وزن الفعل بدونهما لايتجه اذيكون وزن الفعل بكونه اغلب فى الفعل اتفاقا وهو لايؤثر عند المصنف لانه زعم ان فاعلا كضارب اغلب فى الافعال مع انصراف حاتم ولهذا عدل عن قول النحاة اويكون فى اوله زيادة كزيادته فيكون فى اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن التأثير وفيما ذكرنا لك ماينبهك على سهو من قال ينصرف ضرب معلوما علما عند يونس ولايصرفه عيسى (شرطه) اى شرط تأثيره (ان يختص بالفعل) بالاضافة الى الاسم بمعنى ان لايوجد فى كلام العرب فى الاسم اذوجوده فى اسم اعجمى لاينافى اختصاص كلام النحوى فيه وان لايوجد فى الاسم الامنقولا من الفعل اليه اذالوجود فيه

حينئذ بطريق النقل والعارية وذلك لا ينافي الاختصاص (كشمر) فان فعل بتضعيف العين من خصائص الفعل وهو منقول عن معنى اسرع في المشي علم فرس الحجاج (وضرب) مجهول اذ المعلوم ليس مختصا بالفعل وقيل لانه لا يمنع من الصرف عند الجمهور ولا يتم التقريب وأخر عن شمر مع كونه مجردا لانه يحتاج الى فرض علميته بخلاف شمر لانه علم (او يكون في اوله) اي اول الفعل (زيادة) اي زائد او وصف زيادة (كزيادته) اي كزيادة الفعل قيل في ان لا فعل منصرفا الا ويزاد فيه كحروف اتين اذ لا فعل ثلاثيا الا ويزاد فيه كهمزة الوصل بخلاف همزة الوصل في الاسم فانه لا يصح انه الاسم الا ويزاد فيه ولانه لا مصدرا للثلاثي المزيد الا ويزاد فيه وقيل في انه لا يزاد في الفعل الا لمعنى بخلافه في الاسم فان الهمزة وان يزاد في افعل الصفة لمعنى لكنه في ارنب واكل لا لمعنى وان همزة الوصل وان يزاد في الاسماء لكن لا لمعنى بخلاف الامر فانه يزاد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه بحث ومما يجب التنبيه عليه ان مدار وزن الفعل على هذه الزيادة ما كانت موجودة او بدلها الذي لا يلزم الابدال به يمنع من الصرف وان تغير الوزن وانهدم فهراق علما غير منصرف لعدم لزوم الابدال اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك احمر (غير قابل للتاء) حال من المضاف اليه في اوله لانه يصح ان يقال للزائد في اوله انه زائد فيه ولك ان تعتبر في قوله يكون في اوله الخ ضمير راجع الى ما فيه وزن الفعل وتجعله حالا عنه * والمراد بعدم قبول التاء عدم قبوله قياسا فوزن افعل اربع معتبر لانه لا يقبل التاء قياسا لان القياس ان يكون التاء للمؤنث والتاء فيه للمذكر وكذا وزن فعل اسود اسما للحية مع ان الانثى منها اسودة لان قياس الاسماء ان يكون مؤنثه بلفظ مغاير لا بالتاء صرح به الرضي في بحث الجمع فمن قال المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله بخلاف اسود الحية فقد اتى بالتقدير فوق ما يقتضيه التدبير * واعلم ان الوزن الخاص يحتاج الى معرفة اوزان الاسم فما لم ينضبط عند المتعلم لا يتأتى له معرفته فمعرفة غير المنصرف بالتعريف المذكور تكاد لا تنفع الا المتتبع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تغير فان كان لموجب كما قيل ورد لا يؤثر ويلحق بغير المختص وان كان لا لموجب كما يقال في علم بسكون العين فيلحق كذلك عند سيبويه والمبرد على انه ان تغير قبل العلمية يلحق والا فلا ومما تمكنت ان تعرفه من مضامين ما فصلنا لك ان المراد بوزن الفعل اعم من وزن الفعل في الحال او في الاصل لكن للثاني شروط لم تتعهدها بيان المصنف فتمسك بفطانتك ولا تظن تقصيرا ببطانتك فانه عمل لك بمقتضى ظنه بك والله الموفق (ومن ثم) اي من اجل ان من جملة شرط القسم الثاني عدم قبول التاء (امتنع احمر) لانه وجد فيه الشرط ووجود الشرط النحوي يوجب وجود المشروط لان الشرط هناك منصب امارة لتحقق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط ولا يوجب وجوده (وانصرف يعمل) وهو الجمل القوي على العمل والسير لجي يعملة للناقة كذلك وانما يصح الاستشهاد به لو كان اسميته عارضة كالاسود للحية اما لو كان اصلية اذ لم يوجد بمعنى القوي على العمل والسير مطلقا وليس صيغته صيغة صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه ليس فيه الاوزن الفعل في القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة يعملة (وما فيه علمية) يشمل حضاجر علما واسماء كذلك فقيد بقوله (مؤثرة) لاخراجهما لانهما اذا نكرا لم ينصرفا وانما قال ما فيه علمية مؤثرة ولم يقل تعريف مؤثر مع ان المعدود من الاسباب هو التعريف لان تبيين عدم الاجتماع الا مع المشروط به

(ظاهر)

ظاهر باسم العلمية دون التعريف ولازله ذكاء متوقد نكتة اخرى بعدها اخرى وهو ان وصف التعريف بالمؤثر يفيده ظاهرا تخصيصا نوعيا وتخصه بالعلمية بخلاف وصف العلمية بالمؤثرة فانه يفيد تخصيصا بينا للعلمية ومما يتعلق بهذا المقام نبذ من الكلام قدسبق (اذانكر) اى جعل فى حكم النكرة بالاخراج من التعين الى الابهام بأن يرادبه وصف اكتسب صاحبه من وضع العلم له اعنى مسمى به وذلك انمايكون اذاتعدد الموضوع له اووصف اشتهربه كان يراد بحاتم جواد على ماقيل اويراد به وصف اصاحبه بالقرينة اشتهربه اولم يشتهر كما يمكن ان يقال اذ التجوز لايتوقف على اشتهار الموضوع باللازم بل يكفى العلاقة والقرينة وانما اولنا قوله نكر بالتنكير حكما لان مدار التعريف والنكارة هو الوضع الى الاستعمال يرشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة (صرف) هذه الكلية منقوضة بأفعل من علما فانه اذاجعل مع من علما ونكر يعتبر وصفه اتفاقا لان كلة من تحفظ افعل عن ان يزول وصفه فمن قال هذه الكلية انماتتم على مذهب الاخفش شهد على نفسه بأن تتبعه ناقص فان قلت يخرج هذه الكلية مثل عمران علما لمؤنث اذ لايعلم ان فيه علية مؤثرة لاحتمال ان يكون المؤثر الالف والنون والتأنيث قلت بل العلم ايضا مؤثرة والالزم الترجيح بلا مرجح (لماتبين) فى ضمن بيان شرائط الاسباب (من انها) الضمير ظاهره للعلمية المؤثرة فلا افادة فى تقييد (لاتجامع) بحال كونها (مؤثرة) فلذا جعل راجعا الى العلمية ونحن لانجعل (الاماهى شرط فيه) مستثنى مفرغا مفعولا لقوله لاتجامع بل نجعله مما يختار فيه البدل ونجعل مؤثرة بمعنى علة مؤثرة مفعوله ومستثنى منها لقوله ماهى شرط فيه وقوله (الاالعدل ووزن الفعل) مستثنى من مفهوم الكلام السابق اى لاتجامع غير ماهى شرط فيه الا العدل كما قيل اوكل ماتجامعه العلمية المؤثرة شرط فيه الاالعدل ووزن الفعل وان كنت ضابطا لماسبق كان التبين عندك بينا وتنبهك له هينا اوقال لاتجامع غير ماهى شرط فيه الاالعدل ووزن الفعل اولاتجامع الاماهى شرط فيه العدل ووزن الفعل لكان اخصر واظهر ولمالم يضبط اوزان العدل لم يتبين ان العدل ووزن الفعل متضادان فلذا قال (وهما متضادان) ولم يقل وانهما متضادان ليكون تحت التبين ووجه التضادان العدل بحكم الاستقراء لايكون الافى فعال ومفعل وفعل وفعل كسحر وفعل كامس عند بنى تميم وكذا فعال غير ذات الراء علما لغير مؤنث عندهم وشئ منها ليس من اوزان الفعل المؤثرة ومنع الرضى تضادهما وقال من اين له ان العدل لايجامع وزن الفعل ومنع المتقدم فيما يستند الى الاستقراء غير متجه نعم يتجه النقض الذى ذكره باصمت كاضرب فان القياس فيه ضم الميم لانه من يصمت بالضم وبأخر مذكر اخرى فانه كاخر جمعا بلا تفاوت فالقول بالعدل فى الجمع دون المفرد تحكم ودفع الاول بأنه يجوز ان يكون يصمت بكسر العين فى اصل اللغة ويكون اصمت منه ثم هجر بالكلية وليس بشئ اذاوكفى هذا الاحتمال فى رد العدل لما ثبت فى أخر جمعا لجواز ان يكون استعمال افعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن فى اصل اللغة الاانه هجر والنقض بالاخر اقوى وقدسبق ماتعلق به (فلا يكون معها) اى مع العلمية المؤثرة (الااحدهما) مستثنى مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف الااحدهما والحصر اضافى اعتبر بالاضافة الى كليهما ولايخفى ان كليهما سبب لكل منهما فلا يرد انه ان اريد فلا يكون معها سبب الا احدهما يكذب وان اريد فلا يكون معها سبب منهما يلزم استثناء الكل فاعتصم بالحبل الاقوى فانه مطرح الاذكياء ومنزلة الاقوياء (فاذانكر) مافيه علمية مؤثرة وزال العلمية (بقى بلاسبب) ان كان معها غيرواحد منهما لزواله بزوالها

ايا ماكان لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط (اوعلى سبب واحد) ان كان معها احدها لانتفاء العلمية المتوحدة معه وههنا بحثان لعلهما بحثان لنظر السليم على التسليم وان كان مخالفة مع القوم العظيم احدها ان فى بيان المصنف اغلاقا نشأ من تعليل الدعوى بمقدمات بعيدة لها نتيجتها المقدمات القريبة والواضح التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيانها بالمقدمة البعيدة كأن يقال كل مافيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لبقائه على سبب واحد اوبلاسبب لما تبين الخ ۞ وثانيهما ان كلا من الاسباب التسع شرط تأثيره ان لاينفرد ويكون مع آخر منها الا ان التأنيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون الاسمى تعين فيها ان يكون ذلك الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفى فيهما وجود سبب آخر اياكان فلذا اكتفى فيهما بما استفيد من تعريف غير المنصرف حيث ذكر فيه مافيه علتان فلما زالت العلمية وتوجد وزن الفعل اوالعدل بقى بلا سبب لانتفائه بانتفاء شرطه وهو وجود سبب آخر والفرق بين انتفاء العلمية التى يمتنع الاسم عن الصرف لها وبوزن الفعل تحكم وههنا بحث آخر وهوانا لانسلم انه اذا نكر بقى بلاسبب اوعلى سبب واحد لم لايجوز ان يكون هناك سبب يعود بزوال العلمية قداشار اليه بقوله (وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما اذا نكر) الاانه اوهم انه يتم هذه الملازمة على مذهب الاخفش وقدعرفت ان المنع لايندفع عنها على مذهبه فتنبه والمتبادر من مثل احمر كل مافيه وصفية مع سبب آخر قبل العلمية لكن لايتم لان ماخفى فيه معنى الوصفية كاجمع واخواته وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ينصرف بعدالتنكير اجماعا وافعل التفضيل مع من لاينصرف بعده اجماعا كماعرفت فلذا حمل على مايكون وصفية ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعدالتنكير ليخرج هذه الامور عنه ويسلم بيان الخلاص عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابوالحسن تلميذ سيبويه وهو اشهر الاخافش الثلاثة فلذا قيل لايحسن نسبة الخلاف الى سيبويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتأخر وان فاعل المخالفة من هو البادى وان كان مفعولها ايضا فاعل والجواب انه بان الاخفش مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار لايخفى عليك اذا نظرت الى قوله اعتبارا للصفة بعد التنكير بل الجواب ان القاعدة السابقة للاخفش فيستحق ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم فى هذا الحكم فخالف سيبويه والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتاب الاوسط ان خلافه فى احمر انما هو فى مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف ولعل المصنف لم يطلع عليه والا فلم يكن يحكم بالكلية ۞ فان قلت كيف حكم سيبويه بأن منع صرف احمر بعد التنكير للوصفية الاصلية وعهد العلمية الاصلية اقرب فهى بالاعتبار انسب قلت لان الوصف الاصلى يعتبر دون العلمية الاصلية (ولايلزمه باب حاتم) امامن الالزام اومن اللزوم والمراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفى وتقرير اللزوم اوالالزام انه لوامتنع احمر للوصف الاصلى ووزن الفعل لامتنع حاتم للوصف الاصلى والعلمية لانه لاتضاد بين الوصف الاصلى والعلمية والحاتم الحاكم فى الاصل جعل اسما لابن عبدالله بن سعد بن الحشرج الذى يضرب به المثل فى الجود ۞ فان قلت مدار منع الصرف السماع والسماع فى منع احمر مساعد وحاكم بانصراف الحاتم فكيف يلزمه قلت النزاع معه ليس فى منع صرفه بل فى كونه واقعا على القياس ولاقتضاء الوصف الاصلى فالمخالف فى صحة اعتبار الوصف الاصلى (لما يلزم) كلمة ما موصولة لامصدرية بقرينة قوله (من اعتبار المتضادين فى حكم واحد) والمراد باعتبار المتضادين

ان يعتبرا متحققين فى اسم فى اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المتحققين فيه معا لان الاثر يستدعى تحقق العلتين معا فى الاسم وهو مستقبح بخلاف ما اذا اعتبرا فى حكمين فانه لا يلزم اعتبار تحققهما معا فحين يجمع احوص على حوص يعتبر وصفيته ولا يعتبر تحقق اسميته وحين يجمع على احاوص يعتبر اسميته فلا يعتبرهما العقل متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوض باعتبار الحركتين المتضادتين لاختلاف الاخر فانه ليس اعتبارا لهما معا بل متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتغير العالم لانهما لم يعتبرا معا ❊ ومن العجايب ما اجاب به بعض الحواشى ان الاعتبار يمنع لا التحقق فانه لا مرد للعقل بعد التحقق اذا رد العقل لامتناع التحقق فاذا تحقق كيف يرده وليس لك ان تدفع الالزام بالالتزام منع صرف حاتم للعلمية والوصف الاصلى لانه قال الشاعر ❊ وحاتم الطائى وهاب المائى ❊ لانه حذف التنوين فى التقاء الساكنين لضرورة الشعر لا لمنع الصرف كما فى الصحاح او منع الصرف بالعلمية وحدها للضرورة كما يدعيه الكوفيون على ان الالزام بلزوم وجوب منع صرف حاتم كأحمر (وجميع الباب) اى باب لا ينصرف لا بعضه كما فى الحكم السابق ولا يخفى انه احق بالتقديم من السابق لعمومه (باللام او الاضافة) بتقدير حرف الجر والظاهر ان ميم التعريف كلامه (ينجر) اى يصير مجرورا (بالكسر) قيد به لعدم صدق الكلام بدونه اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة لتحققه بدونهما بل الجر بالكسر او المراد بالانجرار مطاوع الجر بمعنى الافضاء والباء بمعنى الى اى ينتهى الى الكسر والاول هو الاوجه لان الثانى يوهم البناء كقولنا يكسر ولذا لم يقل يكسر مع انه اخصر وانما لم يقل ينصرف لانه خلافى فبين ما هو المتفق واعرض عن بيان خلاف لا يثمر ومن قال انه لا ينصرف لان غير المنصرف لا ينافى خواص الاسم يتجه عليه ان الخاصة اذا كانت منافية للسبب ينافى عدم الانصراف ودخول اللام ينافى بعض الاعلام والاضافة كلها ومن قال انه ينصرف فمذهبه اوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين ومن فصل وقال ان كان دخول اللام والاضافة منافيين للسبب ينصرف والا فلا فهو احق واولى يا من بيدك المصنوعات وكلماتك خير المسموعات نبتهل اليك ان تجعل مذكورات ألسنتنا من الكلمات المرفوعات (المرفوعات) معرف بقوله (هو ما اشتمل على علم الفاعلية) وانما جمع المعرف مع انه خارج عن صناعة التعريف لحكمها بتعرية المعرف عن التعرض للفرد وعن قاعدة بيان اللغة من توضيح المفرد المذكر والسكوت عن فروعه لتكفله وضوحها تنبيها على انه ليس امرا واجبا بل يقتضيه الاستحسان فلك ان تعدل عنه لنكتة هى هنا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تختص الفاعل بل تعم جميع انواع المرفوع ولهذا اختار فى التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاخصر منه وهذا احسن مما اشتهر من ان المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اى هذه المرفوعات او مبتدأ خبر كذلك لانه كثر نظائره ففيه ارتكاب التكلف فى كثير يصح ظاهره ❊ وتذكير هو لجعله مطابق الخبر وقد رجحه المصنف فى الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن ننبهك هنا على فائدة جليلة حيث نقول اياك ان تجعله صيغة الفصل لانه تابع المبتدأ دون الخبر فتكون كمن غفل وقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتذكير الخبر ومنهم من جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيها على ان البحث بعد ذلك عن المرفوع وكأنه اخذه من الحروف المقطعة فى اوائل السور عند من جعلها معدودة للتنبيه على ان القرآن مركب من هذه الحروف ككلام من يتصدى لمعارضته ❊ والمراد بالاشتمال اشتمال الشئ على ما يصاحبه او اشتمال

الظرف على مافيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل على الجزء كما فى الرضى غير مرضى اذ الكل لاينفك عن الجزء والاسم ينفك عن اعرابه على انه لايتوهم الجزئية فى الحركات الاعرابية غايتها توهمها فى حروف الاعراب ولايرد هؤلاء فى جاءنى هؤلاء فانه مرفوع محلا اجماعا ولايشتمل على الرافع بل اطلاق المرفوع لكونه فى محل يكون الاسم فيه مرفوعا لانه لابأس بخروجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجوز كما اوضحه بيانك ٧ بل لابد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان اثبت فاجعل الاشتمال اعم من الاشتمال حقيقة او حكما وأيده بانه حينئذ لايكون جعل الفاعل قسم المرفوع مسامحة ولايكون البحث عن الفاعل الذى هو المضمر المتصل على سبيل التقريب (فمنه) اى المرفوعات (الفاعل) والتذكير التأويل المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الاعرابى ۞ اتته كتابى فاحتقرها ۞ فقيل له كيف اتته فقال اليس الكتاب الصحيفة وجعله راجعا الى مااشتمل يقتضى جعله على خلاف المتعارف لان الغرض تقسيم المعرف بعد التعريف لاتقسيم التعريف (وهو) اى الفاعل (ما) اى اسم حقيقة او يأول به نحو ان مع الفعل مستقل فى الاعراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا فى نظائره فاحفظه متذكرا اذ لايفيده عوض فلاينتقض التعريف بشئ منها (اسند) اى نسب سواء كانت تامة كما عرفت فى تعريف الكلام اولا وللتنبيه عليه لم يقتصر على ماسند (اليه) شئ وفصله بقوله (الفعل اوشبهه) اذ كثير من شبه الفعل لايجب ان يكون اسناده تاما بل منه مالايتم اسناده اصلا قال الرضى لم يقل اومعناه ليدخل فاعل الظرف ضميرا كان نحو زيد قدامك اوظاهرا نحو زيد قدامك غلامه لان الرافع عنده فاعل الظرف وهو لايخرج عن الفعل اوشبهه وقال فى بحث الحال شبه الفعل مايعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه مايعمل عمله وليس من تركيبه ولايخفى انا كثر اسماء الافعال معنى الفعل على هذا فلزم خروج فواعلها (وقدم عليه) قال المصنف انه لدفع توهم دخول زيد فى زيد قائم فيما سبق من التعريف لانه لخفاء الضمير يتوهم اسناد قام الى زيد وان كان المسند فى التحقيق الجملة لايقال لاحاجة الى هذا التكلف لان قام مسند الى زيد كما انه مسند الى ضميره ولذا حكم علماء المعانى بتأكد الاسناد فيه لتكرره لان الخبر عند النحاة الجملة والحكم بتكرر الاسناد لان مآل اسناد الجملة اسناد الفعل وقيل المسند الى الضمير مسند الى المرجع حقيقة فزيد فى المثال المذكور داخل فيما اسند اليه الفعل فيجب اخراجه لكنه لايبقى هذا القيد باخراج زيد فى قائم زيد الا ان يراد وجوب التقديم وبعد يتجه أقائم زيد الا ان يراد وجوب تقديم نوعه وهذا واه جدا لان المراد مااسند اليه الفعل بحسب دلالة اللفظ كما عرفت وليس زيد فى المثال المذكور كذلك ولايصح تعريف الفاعل بوجوب تقديم نوعه لانه لايعرف مالم يعرف الفاعل والاظهر ان هذا لقيد لانه الفارق بين الكوفى والبصرى فى تعيين الفاعل لان زيدا فى المثال المذكور فاعل عند الكوفى مبتدأ عند البصرى على مافى التسهيل وان قال الرضى فى بحث مااضمر عامله على شريطة التفسير ان الفعل لايرفع ماقبله باتفاق من جميع النحاة (على جهة قيامه به) حال من فاعل قدم واسند على سبيل التنازع اى كائنا به على طريقة القيام بان يكون الفعل على هيئة المعروف والشبه غير اسم المفعول او حال من قدم لانه يكفى تقييد احدهما به لاتمام التعريف وتقييد الاسناد به دون التقديم يمنعه الفصل بينه وبين قوله اسند بقوله وقدم فمن قال اى اسنادا على طريقة قيامه فلم يتأمل جعلوه احترازا عن مفعول مالم يسم فاعله فانه عند بعض النحاة ليس فاعلا وهو اختيار المصنف والشيخ عبدالقاهر وجارالله جعلاهما فاعلين وهو

٧ وهو اطلاق المرفوع لكونه فى محل يكون الاسم فيه مرفوعا منه

اوفق بالمصلحة لمشاركته مع الفاعل فى جميع احكام ذكره المصنف وان اختص ببعض احكام وذا لايقتضى اخراجه عن الفاعل اذ بعض اقسام الشئ كثيرا مايختص باحكام من بين الاقسام ووجه الاحتراز به ان الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد مضروب ابوه يفيد ان وقوع الضرب على المسند اليه ❊ فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون مبنيا للمفعول ولاشك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبنى للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعنى زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول مالم يسم فاعله قلت هذا الكلام مبنى على ان الداخل فى مفهوم المشتق المصدر المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول ولايخفى انه كما يخرج به مفعول مالم يسم فاعله يخرج المفعول به نحو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد النسبة فتعريف من خلا عنه مختل ❊ وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به لان ماقدم عليه لفظ الفعل وهو لايقوم بالفاعل بل على طريقة القيام واما ماذكره الرضى من انه ليدخل فى التعريف الفاعل فى قرب زيد ومات زيد فان القرب والموت لايقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق القيام وتبعه كثيرون فواه اذ معنى القيام الاختصاص الناعت وصحة جعل الموت والقرب نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا بقى ان الاسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس على طريقة القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القائم غير قائم بفاعله بل متحد الا ان يقال المراد قيام المبدأ كما فى الفعل (مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) الاوضح قائم ابواه (والاصل) اى الاولى بحاله لالعارض بل بالنظر الى نفسه فباحث وجوب تقديمه خارج عن الاصل كباحث وجوب تأخيره (ان يلى) الولى هو القرب والمتبادر منه كماله وباشتراط تقديم الفعل عليه تعين الولى بالتأخر فى الاحكام (فعله) اى المسند اليه ومن عادتهم الاكتفاء بذكر الفعل فى بيان الحكم المشترك بينه وبين مايشابهه لظهور ان الفرع تابع الاصل فى الاحكام ولو قال والاصل ان يليه لكان اخصر واوضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء من الفعل ❊ واقام اللباب تسع شواهد لكونه كالجزء من الفعل فان اردت تفصيله فعليك به ونحن نزيد عليها انه يضن بحذفه كما يضن بحذف جزء الكلمة عنها ومنشأ هذا الاتصال ان الفعل لايفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقى المعمولات (فلذلك) اى فلان الاصل ان يلى فعله (جاز ضرب غلامه زيد) بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه مع انه لايجوز تقديم الضمير على المرجع الا فى مجرور رب المفسر بمرجعه بجعله تميزا وضمير الشان والضمير الذى جعل المرجع خبرا عنه نحو ان هى الاحيوتنا وضمير هو فاعل نعم مميزا بمرجعه نحو نعم رجلا وضمير ابدل عنه مرجعه ٧ نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم على ماحكاه الكسائى لان المفعول المقدم فى حكم المتأخر لان اصل الفاعل ان يلى فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لايقتضى كون المفعول بمنزلة المتأخر لان كون الفاعل يلى الفعل لايتوقف على تقدير تأخير المفعول عن الفاعل بل يتحقق بتقدمه على الفعل والتفصى عنه بان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل فى الفعل التقدم على معمولاته كلها ❊ ولو قال والاصل ان يتقدم على سائر معمولات الفعل لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل ويتضح التعليل بدونه ❊ والفاء لتفريع العلية على الوجود لان علية الشى بعد وجوده (وامتنع ضرب غلامه زيد) لتقدم الضمير كما اتصل به على مرجعه لفظا ورتبة وفيه انا لانسلم ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير دليلا عليه لجواز ان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن

---

٧ المفهوم من هذا الكلام ان كون الظاهر بدلا من المضمر فى المثال المذكور مذهب الكسائى لكنه مخالف لما صرح به فى مغنى اللبيب حيث قال وقال الكسائى هو نعت والجماعة يأتون نعت الضمير منه

دفعه بأن التساوى فى الرتبة يقتضى كون المفعول المتأخر مقدما رتبة لان محله بعد الفعل كالفاعل بلا فصل فايهما انفصل عن الفعل وحقه الاتصال فهو مقدم على الآخر رتبة لان محله بجنب الفعل وحينئذ يتجه الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب غلامه زيد فعد اليه وتفطن قال الرضى والمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى الثانى كالفاعل بالنسبة الى سائر معمولات الفعل وكذلك المفعول بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص لباب اعطيت بهذا الحكم بل هو وباب علمت سيان الا انه لم يتعرض هنا لجعله من فروع اصالة تقديم المبتدأ على الخبر ومندرجا فيه وخالف الاخفش وابن جنى فى امتناع ضرب غلامه زيدا لان اتصال المفعول به بالفعل كاتصال الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك من قلة التأمل وسوء التحمل بل التحقيق انهما جعلا المفعول المتأخر متقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كأنه بجنبه ومتقدما على الفاعل ❋ ولما بين ماهو الاصل فى الفاعل اشار الى مايعرضه ويخرجه عما هو الاصل فيه او يمنعه عن ان يخرج عنه ويجعل ماهو الاولى بحاله واختار كل منهما فى اربعة مواضع فالاربعة التى للثانى ماشار اليه بقوله (واذا انتفى الاعراب لفظا) قيده به لامتناع انتفاء الاعراب فيهما مطلقا ولا يتوقف الحكم على انتفائه لفظا وتقديرا لتحققه فى ضرب موسى عيسى (فيهما) اى فى الفاعل وماسواه من المعمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذى دل عليه سياق الكلام كما فى الرضى او الذى ذكر فى ضمن الامثلة كما قال غيره ❋ فان قلت قول المصنف او وقع مفعوله بعد الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول وقوله او اتصل مفعوله يلايم ماذكره دون ماذكرته قلت نعم الا ان عموم الفائدة وظهور قوله والاصل ان يلى فعله فى نفى الفصل بينه وبين الفعل مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم والتأخير بالمفعول دعت الى حمل المفعول على ماهو اعم من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب على المفعولية ❋ وانما قال فيهما اذ لو انتفى فى احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكفى اعراب احدهما فى دفع الالتباس وقد لا يكفى كما فى ضرب غلامى مخاصمى مع كون اعرابه لفظيا لا يدفع الالتباس بالفاعل فان قلت لا يكفى فى الحكم المذكور بل لابد من انتفاء الاعراب فى تابعهما اما بانتفاء التابع او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل فى القرينة فيغنى عنه قوله (والقرينة) ولم يقل والقرينة فيهما لان القرينة لا تنتفى الا وهى تنتفى فيهما اذ قرينة المفعولية فى احدهما قرينة الفاعلية للآخر وبالعكس والمراد بالقرينة مايدل على ان المراد من اللفظ ماهو او مايدل على المحذوف والمراد هنا مايدل على الاعراب المحذوف وكثير من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا ان الاعراب قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفى القرينة فيهما لكفى فاجابوا بان القرينة مايدل على الشئ لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكناية لا يدلان بالوضع ولا يقال لهما قرينة وكأنها فى الاصل فعيل بمعنى المفعول اى المقرون والتاء اما لانها صفة للبينة المحذوفة واما للنقل يقال ان الالتباس الذى يهرب عنه النحوى مايفوت به اصل المقصود كما فى ضرب موسى وعيسى حيث يلتبس الفاعل بالمفعول واما فى موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن التباس المبتدأ بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مضروبية موسى نعم لو التبس الحال فى عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول يجب تقديم موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا جوز كون موسى فى هذا التركيب مبتدأ ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيد قام حيث وجب عندهم تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به

اصل المقصود فتجويز كون موسى فى موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجويز كون زيد فى قام زيد مبتدأ فرق بلا فارق (اوكان) الفاعل يرشدك اليه قوله اووقع مفعوله بعد الا (مضمرا متصلا) اذ الضمير لا يتصل الا بعامله اوماهو كجزء لعامله وماهو كجزء للعامل ليس الا الفاعل الضمير المتصل فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحد فلو توسط بينه وبين عامله معمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا او متصلا لما صح كونه ضميرا متصلا فان قلت ماذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فليقدم غيره على الفعل نحو زيدا ضربت قلت المراد بقوله فيمابعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على مايكون بعد الفعل اذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل ولو قال وجب ان يليه لكان واضحا (اووقع مفعوله بعد الا اومعناها) لم يقل وانما لان الواقع فى انما ضرب زيد عمروا بعد انما هو الفعل لا المفعول انما هو واقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفى ملحوظ فى صدر الكلام ومعنى الا قبل آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا يخفى ان المفعول ليس بعد معنى الا بل معنى المفعول وليس البعدية بعد معنى الا كالبعدية بعد الا فانه فى التعقل والثانى فى التلفظ فالاولى ان يقال بعد الا لفظا او تقديرا او يكتفى بقوله بعد معنى الا ولو قال اوكان مفعولا مقصورا عليه لكان اخصر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما اذا وقع بعد انما ظاهر واما وجهه فيما اذا وقع بعد الا فهو ان معنى ماضرب زيد الا عمرا قصر ضاربية زيد فى عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته فلو قيل ماضرب الا عمرا زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ماقبل الا فيما بعده وهو غير المستثنى منه مع كونه عاملا فى المستثنى وهو غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل تمامها وهو غير جائز عند غير صاحب المفتاح وقبيح عنده ولو قيل ماضرب عمرا الا زيد لزم انقلاب المعنى اذ يصير المعنى بحسب دلالة التركيب حصر مضروبية عمرو لزيد من غير دلالة التركيب على قصر ضاربيته ❁ وانما قلنا من غير دلالة التركيب لانه ربما يلزم حصر المضروبية بحسب خصوص المادة كما فى ماضرب احد الازيدا فانه اذا لم يضرب احد الازيدا يلزم ان يكون مضروبية زيد مقصورة على احد اذ ليس غيره حتى يمكن مضربيته بالنسبة اليه وبهذا ظهر ضعف ماقاله الرضى ان عدم قصر المضروبية انما يتم اذا كان الفاعل خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر المضروبية على ان كونه عاما فى الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ماخلق الله على احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر مخلوقية يوسف ايضا لله اذ لا غير يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له (وجب تقديمه) حقيقة او حكما كما فى اضرب عمرا (واذا اتصل به) اى بالفاعل (ضمير مفعول) من المفاعيل نحو ضرب زيدا غلامه وتأديبا محبه وضربا شديدا من يعتاده واحسن يوم الجمعة من لا يترك الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير الفاعل معه به فلا تقول جاء غلامه وزيد لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه فلله در تنكير مفعول (او وقع بعد الا اومعناها) قد عرفت شرح نظير هذه الجملة فلا تجهل معناها (اواتصل مفعوله) اى صار ضميرا متصلا فيشمل ضربته وضربه زيد فلا خراج الاول قال (وهو) اى الفاعل (غير متصل) ولو قال او اتصل مفعوله بالعامل لكان اخصر (وجب تأخيره) الاولى وجب ان يليه فتنبه (وقد يحذف الفعل) المسند الى الفاعل وقيل الرافع له والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله وقد يحذفان معا (لقيام قرينة) بعين اللفظ المحذوف قال الرضى لا حذف الا مع قرينة اقول يكذبه حذف المفعول نسيا

وهذا منه اشتباه الحذف بالتقدير فقوله لقيام قرينة تقييد للحذف احترازا عن الحذف بلا قرينة كما يكون فى المفعول اذ لا يكون فى الفعل (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل) متعلق بقوله يحذف لا بحذف جائز كما قيل اذ يأباه الذوق بل تعلقه بقوله قد يحذف ايضا يوجب استدراك قوله جوازا لان كلمة قد تفيد عدم الحذف فى مثله وعدم صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يحمل قد للتحقيق كما فى قد يعلم الله والتحقيق ان قوله فى مثل خبر مبتدأ محذوف اى هو فى مثل كما هو الشائع فى التمثيلات (زيد ان قيل من قام) اى قام زيد بقرينة السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة السؤال فى الاسمية تستدعيه ولا يعارضه قلة الحذف فى تقدير الفعل وحده لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب كما ستعرف فى باب الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف يكون بذكر الفعل دون الخبر قال تعالى ✵ ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ✵ ثم ينتقل الكلام الى انه كيف فاتت المطابقة مع اهتمام البليغ بشأنه ويجاب عنه بأن من قام اختصار أقام زيد او عمرو الى غير ذلك فلما اختصر الكلام بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ فالفعلية فى الجواب ادخل فى رعاية المطابقة ✵ فان قلت لابد للتردد من التأكيد وزيد قام مشتمل على تأكيد الحكم كما بين فى محله دون قام زيد قلت اذا لم يتردد المخاطب فى خصوص النسبة ولم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا يعد خالى الذهن ولا يؤكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضى تقديمه للاهتمام بحاله وفيمن قاله استكشاف المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه بخصوصه فى سؤال السائل يكون اهم اذ المقصود استكشافه اما اذا كان مجملا فالفعل اهم ويكون السؤال عن فاعله لاستكشافه لا لاستكشاف الفاعل تأمل فتحمل ما افاض لك هذه الارقام فان المقام من معاقد الافهام ومزالق الاعلام ولقد جئت به لك باعانة الالهام والعناية والانعام من الكريم العلام (وليبك) البيت معطوف على المثال السابق مثل اولا بالكلام المستفيض فى الالسنة وثانيا بشعر البلغاء ليتقرر حسن الحذف الذى هو خلاف الاصل او مثل اولا بلا مانع من ذكره وثانيا بما يمنع ذكره لانه يختل الشعر تنبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لايجاب الحذف فى خصوص مادة بل الواجب ما لا يصح الذكر فى نوعه اينما وقع وقيل ✵ نبه على ان القرينة قد تكون سؤالا محققا وقد تكون سؤالا مقدرا ولك ان تقول القرينة على تعيين المحذوف قوله ليبك فان قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل المحذوف لا محالة فعله معروف ذلك الفعل المجهول (يزيد) مفعول لقوله ليبك ناب مناب فاعله المحذوف والاصل وليبك على يزيد حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال كما فى اختار موسى قومه اى من قومه وهو فى الاسم الصريح سماعى (ضارع) اى ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتقدير يبكيه ضارع كأنه قيل من يبكيه (لخصومة) متعلق بضارع اى الذى يذل ويغلب وقت الخصومة وانما يبكى لان يزيد كان معينا الاذلاء فيفوته صعب امره وتمامه (ومختبط) اى سائل بالابل من غير وسيلة (مما تطيح الطوائح) اى من اجل اطاحة المهلكات ماله فلا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل بوسيلة ويسأل بالابل لان السؤال عار له وانما يبكى لان يزيد كان مغنيا للمحتاجين عن السؤال ولا يخفى ما فى البيت من وصفه بغاية الكمال فى احب خصلتين

(عند)

عند الناس سيما العرب الشجاعة والسخاء ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل أو حذفهما بحث عن حذف عامل توابعه ايضا بل عن حذف عامل جميع معمولاته والبحث عن حذف عامل المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف فعل الفاعل او حذفهما لقرينة (ووجوبا) عطفا على جوازا اى حذفا واجبا (فى مثل وان احد من المشركين استجارك) اى فيما كان قرينة على حذف الفعل وفسر هذا الفعل ازالة لابهام المحذوف الناشئ من الحذف وذلك اذا لم تف القرينة بتعيين المحذوف ولا تدل الا على الحذف وحق الفعل الذى يكون مفسرا للشرط المحذوف ان يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا او مرفوعا نحو ان زيد ذهب وان زيدا لقيته والمضارع شاذ نحو * تثنى عليك وانت ثناؤه * ولديك ان هو يستزدك مزيد * وقوله * ايما الريح تميلها تمل * ووجه ضعفه انه لو كان مضارعا لانجزم بالشرط مع الفصل الكثير كذا ذكره الرضى فى بحث كلم المجازاة وفائدته العامة ان ابهام الشئ اولا وتوضيحه ثانيا يجعله اوقع فى النفس ويختص بعض المواضع بالايجاز كما فى ولو انهم صبروا فانه يجب بعد لو حذف رافع الجملة المصدرة بأن وهو ثبت لدلالة لو على حذف الفعل ودلالة الحرف المؤكد للثبوت على الفعل فالتقدير لو ثبت انهم صبروا * ويشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا او جامدا وقول الرضى يشترط ان يكون الخبر فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصائص لو ولا يخفى ان تعيين مثل الاية مما كان للمحذوف قرينة وتفسير منقوض بأن ثبت انهم صبروا فانه لا يجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما فى لو انهم صبروا الا ان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بلو انهم فلم يوجد فيه المفسر كما وجد فى لو انهم ولعلك تتفطن من هذه الفائدة الجليلة وهو انه يجوز ان استجارك احد من المشركين استجارك على ان يكون مؤكدا لا مفسرا ولا يخص التفسير من ذكر المحذوف بعينه فى لو انهم صبروا بل منه ان زيدا ضرب غلامه بتقدير ان اهين زيد وان زيد مر به بتقدير ان جوز زيد وان زيد حبس عليه بتقدير ان اؤم زيد فعلى هذا تعليل وجوب الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر حشوا من قلة التدبر وقصر النظر بل تعليله بأنه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضى لم يحكم بكون وان احد من المشركين استجارك جملة اسمية مغنية عن الحذف لعلمهم بالاستقراء ان حروف الشرط والتحضيض تختص بالجمل الفعلية ولا خفاء انه معجب لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل وان احد من المشركين استجارك وهو ظاهر فى الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال هشام عدم صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتحضيض فيه خلاف الاخفش وقال فى بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التحضيض متفق بخلاف حروف الشرط فان فيه خلافا وقال هنا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك خارج عما نحن فيه على مذهب الاخفش لانه جوز وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه مع هذا التجويز يجعل الفعل اولى ويقدره لهذه الاولوية فليس المثال خارجا عما نحن فيه على مذهبه بل تحتمل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما وصل اليه دقة النظر وهو جواب أقام زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب مطابقا للسؤال يدعو الى حمله على الحذف والتفسير (وقد يحذفان) اى الفعل والفاعل (معا) اى جميعا فى القاموس تقول كنا معا اى جميعا وهو اصل مع * ومع اسم وقد يسكن وينون او حرف خفض او كلمة تضم الشئ الى الشئ وهى للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا * وانما قال معا

احترازا عن حذف الفاعل وحده فانه لايجوز فى غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند الاكثرين ولهذا
يأول كل فعل لايتضح فاعله بأنه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى ﴿ ثم بدالهم من بعدمارأوا الايات ﴾
فانه اول بأن التقدير بدالهم بداء اى ظهر لهم رأى ومنه ماهو من مصنوعات المصنفين دار وتسلسل فانه
بمعنى دار الدور وتسلسل التسلسل اى وقعا فان قلت ينبغى ان يقول وقد يحذفان معا لقيام قرينة ليخرج
نحو ضرب زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده ولكن نسيا لا لقيام قرينة قلت لانسلم
انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل لنائب فان الفعل المجهول نائب الفعل المسند الى
الفاعل كما ان المفعول نائب الفاعل وفيه نظر بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده فى مثل ماضربنى
واكرمنى الازيد بالاتفاق وفى قلما وطالما ٧ فانهما فعلان كفتا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه حتى صح دخولهما
على الفعل وتحقيقه فى شروح الكشاف فى شرح خطبته بل حذف الفاعل كثير شايع بحيث لايمكن
ان ينكره احد اطلع على معرفة تصريف اضربن واضربن واضربا القوم واضربوا القوم واضربى
القوم فيا عجبا كيف خفى الشمس فى نصف النهار على ذى الابصار وكيف بقوا عطاشا فى البحار وكيف
حكموا بعدم الماء وقد جرى عليهم الانهار سبحانك لاعلم لنا الا ما علمتنا هذا وقوله (فى مثل نعم لمن قال
اقام زيد) مثال للحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة فى جواب متى سرت وقولهم زيدا فى جواب
من ضربت وراكبا فى جواب كيف قطعت الطريق والحذف فى جواب نعم لايخص الفعل والفاعل
بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته فى جواب نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدأ والخبر
كذلك وقد يحذفان وجوبا كما فى المنادى والاضمار على شريطة التفسير والتحذير والحال
المؤكدة وليس لك ان تقول نبه على الحذف الجائز وترك الواجب لانه سيفصل فى محله لانا نقول
سيفصل مقدمات للحذف الجائز ايضا ❊ قال الرضى كلمة قد الدالة على جزئية الحكم خصت الحذف بالجائز
وهذا انما يكون سائغا لو لم يكن قد فيما سبق للتحقيق واو لم يكن قوله فى مثل نعم خبر مبتدأ محذوف
كما عرفته ❊ ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده لانه لابد من حذفه وحده فى صورة
التنازع واعمال الثانى اذ لا سبيل الى الاضمار لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه ببحث
التنازع تنبيها على انه يعنى فيه الاضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال (واذا تنازع الفعلان)
على طبق وقد يحذف الفعل والا فالتنازع يكون فى شبه الفعل ايضا نحو انا ضارب ومكرم زيد
ومن هذا ظهر ان المبتدأ قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام او النفى رافعة لمضمر مستتر اذ لاوجه
لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه فانه من ودايعنا عندك سنطلبه منك فى تعريف المبتداء ان شاء الله
تعالى ❊ وانما قال فعلان من غير تقييده بغير التعجب لان الاصح انه تجرى فى فعل التعجب ايضا وان
منعه بعض لعدم كونه متصرفا فتقول مااحسن واجمله زيدا اوما احسن واجمل زيدا ومن غير
تقييده بأن لايكون الفعل متقدما الى ثلاثة لان حجة المانع عدم السماع وقد سمع ❊ ولم يقل فصاعدا اكتفاء
ببيان اقل مراتب التنازع لا لانه يمنع تنازع الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه يرده سماع تنازع ثلاثة
لكن لم يسمع التنازع فى اكثر من ثلاثة ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق (ظاهرا) غير سببى فلا يصح
التنازع فى زيد قائم وقعد ابوه بل الواجب زيد قام ابوه وقعد ابوه على ما فى التسهيل وظاهرا غير
مقصور عليه اذ لايجرى فى الظاهر المقصور عليه ولا فى الضمير كذلك ماسيذكره فى قطع التنازع
اذ يتعين فى ماضرب واكرم الازيد والا لزم حذف الفاعل سواء اعمل الاول او الثانى اذ لايمكن الاضمار

٧ الاول من القلة والثانى من الطول منه

مع الا اذ لا يضمر الاول لابدونه اذ يفوت القصر وليس طريق القطع هنا التكرار بشاهد الاستعمال وفى ماضربت واكرمت الا اياك ليس المختار الاضمار فى الثانى اذا اعمل الاول بل يتعين الحذف وفى ماضرب وما اكرم زيد الا اياى يجب ذكر فاعل الاول بدون الاضمار بأن يقال ماضرب الا انا وما اكرم زيدا الا اياى وبهذا ظهر فساد مافى الرضى وتبعه كثيرون انه يجب قطع التنازع فيه على مذهب الكسائى ويجب ان يوافقوه فيه وكذا فساد ماقال هو وغيره ❊ انما قال ظاهرا لانه لايمكن التنازع فى المضمر المتصل لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه فى هذا الموضع ولا يطلب فعل ان يكون رافعا للمتصل بفعل آخر ولايجرى قطع التنازع على وجه يأتى فى المنفصل نحو ماضرب واكرم الا انا لماذكر لانه لايخص عدم الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور عليه ولانه يمكن قطع التنازع فى اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور ومما يفسد من كلام الرضى فى هذا المقام انه قال لايمكن قطع التنازع فى ماضرب واكرم الا انا بأن يقال ماضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لايتصور التنازع فيه اذ التنازع ان يكون احدهما عاملا فى المتنازع فيه والاخر فى نائبه وهنا الضميران سيان لاوجه للحكم بكون احدهما نائبا والآخر منوبا لان هذا الكلام يبطل قطع التنازع بالاظهار وقوله (بعدهما) احتراز عما اذا وقع قبلهما اوبينهما فان الاول يأخذه قبل وجود الثانى فلامجال للثانى فى النزاع وان توهم الرضى انه لاوجه للتقييد لانه يتحقق النزاع فى المفعول المتحقق قبلهما ❊ فان قلت قوله ظاهرا بعدهما لايتناول التنازع فى ظاهرين قلت لايتحقق التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب وماتوهمت من التنازع فى المتعدد ليس الا تنازعين او اكثر لكل مطلوب واحد فاعرفه واستغن عن ان تقول هو من قبيل الاقتصار على اقل مراتب التنازع (فقد يكون) جواب اذا تنازع فعلى ثلاثة اقسام وليس المقصود حصر التنازع فى الاقسام حتى يتجه ان التنازع فى الفاعلية والمفعولية متفقين قسم آخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولذا لم يذكره بصورة التقسيم الحاصر بل المقصود تصوير الاقسام الثلاثة للاحكام المذكورة بعدو لاحكم لتنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية ولو جعل مدخول قد الاقسام الثلاثة لكان فى العبارة اشعار بوجود ماعداها على انك عرفت ان الكلام فى تنازع واحد وذلك القسم تنازعان وقد يجاب بان اجتماع القسمين لايعتبر قسما فى التقسيم لتقيد المقسم بالوحدة (فى الفاعلية نحو ضربنى واكرمنى زيد) يريد به الفاعلية وما فى حكمه فيندرج فيه كون الشئ مفعول مالم يسم فاعله وليس لك ان تدرجه فى المفعولية لان مفعول مالم يسم فاعله فى سلك الفاعل فى الاحكام الاتية لافى سلك المفعول (و) قديكون (فى المفعولية) حقيقة (نحو ضربت واكرمت زيدا) وحكما ليندرج فيه سرت الى كذا ورجعت راكبا لكن فيه انه لايجرى فيه الاضمار على المختار فى اعمال الاول (و) قديكون (فى الفاعلية والمفعولية مختلفين) حال من الفاعلية والمفعولية اى مختلفين فى الفاعل المقتضى وتذكيره لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر اوبتأنيث مالامعنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة فانه يجوز تذكير مايتعلق بهما وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو فى قوة قد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وماذكرنا ابعد من التكلف واقرب من التألف (ويختار البصريون اعمال الثانى) واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه (والكوفيون الاول)

للاعمال فى الاداء تفنن اذ اعمال الاول لسبق طلبه وخلوه عن الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل وعن التزام حذف المفعول او التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للاول بحسب الاستعمال فهو احق بالاختيار وبالتقديم فى الاعتبار (فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول) الاولى للاول لان الاضمار فى الشئ جعله مستترا فيه ولذا صح قولهم ولا يضمر الفاعل فى المصدر والمراد هنا ايراده ضميرا سواء كان مستترا كما فى ضمير الواحد او بارزا كما فى ضمير التثنية والجمع (على وفق الظاهر) بوجه اما على وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا فتقول ضربنى اوضربتنى واكرمنى نفس وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلتزم التذكير والافراد كما فى نظائره من الضمائر المذكورة بلا سبق مرجع المفسر بما بعدها كما فى ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا ❁ وانما اغتفر الاضمار قبل الذكر مع انه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما فى ربه رجلا ونعم رجلا وهذا زيد قائم وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لان التركيب دار بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض التفسير بل ناظر عرض آخر فى التركيب والثانى اكثر من الاول لان الثانى واقع دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه (دون الحذف) دون ظرف مكان معناه مكان منحط عن الشئ قليلا شاع فى كل تجاوز حد وهو هنا حال اما من الضمير فى قوله على وفق الظاهر واما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر اى اضمرت الفاعل متجاوزا من الحذف (خلافا للكسائى) فان الاضمار عنده دون الحذف فيختاره عند الاضطرار لرجحانه وخطئ حتى قيل انه كالهارب من المطر الى الغيث وهذه تخطئة له فى القياس والتخطئة التى لا مدفع لها هى ان العرب تضمر ولا تحذف فتقول اكرمانى وضربانى الزيدان ولا تقول اكرمنى (وجاز) اى جاز اعمال ايهما شئت (خلافا للفراء) فانه لا يجيز اعمال الثانى عند طلب الاول الفاعل هربا من الحذف والاضمار ويوجب اعمال الاول هكذا فسره عبارة المتن ورد بأنه خلاف المشهور عن الفراء من انه يضمر الفاعل بعد الاسم الظاهر فيقول ضربنى واكرمنى الزيد ان هما او يعملانهما معا اذا كانا متوافقين ويزيفه ايضا انه لو كان مراده هذا كان ينبغى ان يقول ويختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول خلافا للفراء معهما فالوجه فى التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل فى الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا متوافقين او يضمر بعد الظاهر ويزيف اعمالهما امتناع تأثير مؤثرين لاثر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال على خلافه (وحذفت المفعول) لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة او التكرار فان كلا منهما اصعب من المحذوف فان قلت فلا ينبغى التكرار فى مفعول لم يستغن عنه بل ينبغى ان يختار الاضمار كما فى الفاعل او الحذف كما فى سائر المفاعيل قلت لما تحقق فى المفعول الالجاء الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع الاضمار فيما هو جنس الفضلة هان فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا التكرار او الاضمار متحقق اذ لا يخرج المحذوف من الظاهر وضميره قلت اخفاء الغيب ما امكن واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لا يطلع عليه المخاطب الا بعد معرفة المرجع فكأنه مذكور بعده (ان استغنى) عنه بان لا يكون يمتنع الحذف كالمفعول الثانى من بعد علمت بعد ذكر الاول على مذهب المصنف او نادر الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين من هذا الباب نادر وان وقع فى القرآن والشعر ولا يكون فى حذفه التباس المقصود نحو استغنت يزيد واهان على

(زيد)

زيدفانه يجب ذكر قوله بزيداذلو حذف لتوهم ان المراد استعنت على زيد واعان على كذا فى تسهيل ابن مالك ※ فان قلت مابال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء فى ضربنى واكرمنى زيد اعنى ضربنى زيد واكرمنى حتى لزمهم الاضمار الذى يقبح او الحذف او التكرار قلت لهم دواع لفظية من وزن او سجع ومعنوية من تقرير وبيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد لايحل لك ان تطلبها قبل أو انها اذ دأب المحصل ان ينال كل شئ عن مكانها وليس حذف الفاعل او المفعول فى هذا الباب حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشى اذ حذف الفاعل بنسيان تنزيل ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل ضربت منزلة اوقعت الضرب وحينئذ لايطلب الفعل فاعله اومفعوله فلا يتحقق التنازع بين الفعلين حينئذ اذلا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول (والا) اى ان لم يستغن عنه (اظهرته) اى جعلته اسما ظاهرا مذكورا يكون عين الاسم الظاهر اومرادفه نحو مامر ونحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وعبارته قاصرة لان المراد بالاظهار ان كان مقابل الاضمار لاينفى الحذف وان كان مقابل التقدير لايفيد جعله اسما ظاهرا ※ فان قلت الاظهار من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وقال الرضى فى بحث خبرما ولاالمشبهتين بليس ان وضع الظاهر موضع المضمر فى جملة واحدة ضعيف الاعند قصد التفخيم نحو القارعة ماالقارعة واما فى الجملتين فكثير وان اتصلتا نحو قوله تعالى حتى نؤتى مثل مااوتى رسل الله الله اعلم قلت كان الجملتين فى صورة التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة ولذا يفصل بين احد الفعلين ومعمولها بالجملة المشتملة على الفعل المتنازع على انه كثيرا ما يكون التنازع فى جملة واحدة نحو حسبنى وقد حسبتهما الزيد ان منطلقين منطلقا (وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى) اتفاقا وان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الظاهر المتأخر عن الضمير متقدم رتبة لكونه مستحقا لان يذكر بجنب الفعل الاول وانما لم يقل على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم الافراد والتذكير (والمفعول على) الاستعمال (المختار) لاعلى المذهب المختارا والقول المختار كما ظنه بعض الشارحين اذلا اختلاف فى اختيار الاضمار بل هو امر متفق ولذا ساغ للبصريين الاستدلال على ترجيح اعمال الثانى بقوله تعالى ※ هاؤم اقروا كتابيه ※ وقوله تعالى ※ آتونى افرغ عليه قطرا ※ اذلو كان العامل فى الآيتين الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار وانما اختير الاضمار على الحذف مطلقا مع ان المقام ربما يدعو الى الايجاز ويرجحه لان اعمال الاول مع بعده انما يصفو اذا ظهر تفريغ الفعل الاقرب عن النزاع وظهور تفريغه بذكر مطلوبه (الا ان يمنع مانع) من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على المختار ومن صورة حسبنى وحسبتهما الزيد ان منطلقا لان حسبتهما لوجد انه المفعول الاول يمتنع او يقل حذف مفعوله الثانى والهرب عن الامتناع او القلة مانع عن حذفه وكون المرجع مفردا والمفعول الاول تثنية يمنع عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضمير المرجع او مخالفة المفعول الثانى الاول وكلاهما ممتنعان فى المشهور والاول قليل عند الرضى (فتظهر) اى فتجعل مفعول الثانى ظاهرا مذكورا وتقول حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا وفى العبارة ماعرفت وهنا اشكال استصعب واستحل التمحل فى دفعه وهو انه لايمكن تنازع حسبتهما فى منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا للمثنى والتمحل ان النزاع ليس فى منطلقا بل فى اسم فاعل من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع النزاع وله دفع اسهل وهو ان التنازع فى منطلقا ليس بافراده مفعول الاول او بجعله مثنى مفعول

الثانى وانما يمنع افراده النزاع لوكان ملزوما للافراد قال الرضى يلزم اعمال الاول قبح فصل الاجنبي بين العامل والمعمول اوبين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح العطف على الشئ قبل ذكره بتمامه وكأنه لم يستقبح لتنزيل الفعلين منزلة فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كأنهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل واقعا على ذلك المفعول اووقع هذان الامران فاستغن بحسن التأمل عن مزيد البيان ❋ ولما فرغ من احكام التنازع اراد احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصر بأنه منه ويعرف حديد البصر الفرق بينهما لحدة النظر ونظيره ماسيجئ فى آخر باب الاضمار على شريطة التفسير من ايراد صور ملتبسة به لمزيد التثبيت والتقرير فأورد قوله (وقول امرئ القيس) ولوان ماأسعى لادنى معيشة (كفانى ولم اطلب قليل من المال ❋ ليس منه لفساد المعنى) هذا مافوزت اليه وللسابقين الفائزين بالقدح المعلى توجيه آخر اجل منه واعلى وهو انه رد لاستدلال الكوفيين على كون اعمال الاول مختارا حيث اعمل امرؤ القيس كفانى مع ان فى اعماله حذف مفعول الثانى على غير المختار ولم يعمل الثانى مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار والعاقل لايختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلولا اعمال الاول راجحا لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لايفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين بالارادة وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى ان يقال لاحاجة الى بطلان التساوى لانه ابطله الاجماع على احد الرجحانين ووجه فساد المعنى لوكان منه اى من باب التنازع اواعمال الاول انه يلزم التناقض لان لو لانتفاء الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فهو يدل على عدم السعى لادنى معيشة و السعى لادنى معيشة ليس الاطلب قليل من المال وعلى طلب قليل من المال لان انتفاء عدم طلب قليل من المال ليس الا بطلبه وماأجاب عنه الكوفيون بانا لانسلم ان الواو للعطف فليكن واو الحال اوواو الاعتراض ولوسلمنا انه للعطف فليكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لاماقيل ان الاحتمال الراجح فى الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لايصلح للاستدلال به لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى يترجح المرجوح بل لانه لافائدة فى التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول لم اطلب الملك والمجد بقرينة قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل ❋ وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ❋ ولايخفى انه وان بعد بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمول كفانى ونفسه الا ان يجوز ذلك فى الشعر اويقال ربما يقع فساد اللفظ فى كلام البلغاء دون فساد المعنى الاترى الى قول الفرزدق ❋ وما مثله فى الناس الا مملكا ❋ ابو امه حى ابوه يقاربه ❋ ونحن نقول الحق مع الكوفى ولاتناقض لان المعنى انه لوكان سعى المشاهير لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلبه لان القليل من المال يحصل لمثلى على تقدير القناعة بأدنى المعيشة من غير طلب لمصالحة جمع الاشراف معى وانعامهم فى حقى ولكنما اسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائى واحتجت الى طلب قليل من المال فنرد استدلالهم بان اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعى اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل اهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ عن الشرف والثانى عن الدناءة (مفعول ما) اى فعل وشبهه (لم يسم فاعله) اى لم يذكر اسم فاعله لافى اللفظ ولافى التقدير ❋ قيل انما لم يقل منه كما قال فى المبتداء والخبر تنبيها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه مشاركا للفاعل فى احكامه ولهذا لم يفصل بين المبتدأ والخبر ومايعقبه

من المرفوعات ونقول دأبه عدم الفصل بين اقسام المرفوعات والمنصوبات والتوابع بكلمة منه بل فى شئ من ابواب الكتاب فلاحاجة فى ترك منه هنا الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكر قوله منها فى المبتدأ والخبر وهى التنبيه على بعدهما عن الفاعل فى انهما معمولا عامل معنوى بخلاف الفاعل (كل مفعول) قد عرفت حال كل (حذف فاعله) اى فاعل فعله و الاضافة لادنى ملابسة وهو متناول لجميع المفاعيل فى قولنا ضرب زيد عمروا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره تأديبا مع انه ليس شئ منها سوى زيد من المحدود و لمفعول قولنا ماضرب عمروا الازيد وقولنا اضربوا القوم واضربى القوم فاخرجها بقوله (واقيم هو) اى ذلك المفعول (مقامه) وقوله هو تأكيد الفاعل المستتر ولذا انفصل وانما اكد تنبيها على مكانه وقيل دفعا لتوهم جعل مقامه مقامه والوهم ضعيف اذ عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ولاخفاء فيما فى التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل ولاينتقض التعريف بصام نهاره حيث حذف فاعل صام واقيم النهار مقامه لالماقيل انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول ماكان مفعولا قبل اقامته مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل الخمسة لامايشمل مفعول مالم يسم فاعله والالتوقف على معرفته فيدور فتأمل بل لان فاعل صام لم يحذف اذ المراد بحذف الفاعل ان لايكون فى الكلام مرفوع بالفاعلية (وشرطه) اى شرط مفعول مالم يسم فاعله اوشرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه (ان تغير صيغة الفعل) وشبهه اذ كثيرا مايكتفى بذكر الفعل عن شبهه (الى فعل ويفعل) مثلا وانما جعلنا ذكرهما على سبيل التمثيل اذ شبه الفعل يغير الى صيغة المفعول والمفعل ونظائرهما وصيغة ماعدا الثلاثى الى افعل وافتعل ونظائرهما والى صيغة يفعل و يفتعل ونظائرهما منهم من قال فعل ويفعل علما الوزن والعلم يأول بصيغة المشتهر و وصفاهما المشتهر ان وزن مجهول الماضى ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل اشتهر بوزن مجهول ماضى مجرد الثلاثى لامجهول الماضى مطلقا (ولايقع المفعول الثانى) الظاهر انه عطف على الاسمية ولايبعد ان يجعل تحت الشرط اى شرطه ان لايقع المفعول الثانى (من باب علمت) مقام الفاعل واحترز به عن باب اعطيت فان له حكما آخر سيجئ ولم يرد بباب علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان ثانيهما مسند الى الاول ※ قيل انما لم يقع لئلا يلزم كون الشئ مسندا ومسندا اليه معا وتعقبه الرضى بمنع بطلان اللازم بوقوعه فى اعجبنى ضرب زيد عمرا فان الضرب مسند اليه لاعجبنى ومسند الى زيد ودفع بأن المراد بالاسناد نسبة بحيث يصح السكوت عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا والمصدر المذكور ليس مسندا بل منسوبا ونحن نقول هذا الدفع يلوح عليه اثر الاهمال وان اجمع عليه جم غفير من فحول الرجال ※ اما اولا فلان المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسند اليه لاسنادين تامين فاذا جاز ذلك فيجوز مسندا ومسندا اليه لاسنادين تامين ※ واما ثانيا فلان المفعول الثانى لاسم المفعول لهذا الباب ينبغى ان يقع موقع الفاعل لان اسناد اسم المفعول كالمصدر ثم نقول الوجه فى عدم قيام المفعول الثانى مقام الفاعل انه مؤخر عن المفعول الاول رتبة فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة ※ و انما وقع المفعول الثانى من باب اعطيت مع انه مؤخر رتبة لان تأخره ليس ظاهرا ظهور تأخره لان كون المفعول الثانى لباب علمت مسندا وكون الاول مسندا اليه ظاهرا بخلاف كون المفعول الثانى من باب اعطيت مفعولا والاول فاعلا لانه امر خفى يحتاج الى تأويل وارجاع (ولا الثالث من باب اعلمت) لو اكتفى بقوله ولا الثالث لكفى اذ لاثالث

الا لباب اعلمت و وجهه ان الثالث من باب علمت نفسه الثانى من باب علمت لان همزة الافعال يزيد المفعول الاول (و المفعول له والمفعول معه كذلك) اى كالمفعول الثانى او كالمذكور من المفعول الثانى و الثالث ولا يخفى ان المفعول له و المفعول معه اوضح فى هذا الحكم حتى اختلف فى المفعول الثانى والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلتبس الاول بالثانى مثلا فالحق ان يشبه المفعول الثانى والثالث بهما دون العكس ولك ان تجعل كذلك متعلقا بقوله لايقع مرتبطا بالاربعة ويكون المعنى ولا يقع تلك الاربعة كذلك اى مثل مفعول حذف فاعله و اقيم هو مقامه فى حذف الفاعل و الاقامة مقامه و ظاهر العبارة ان المفعول له لايقع مطلقا وهو الذى حققه الرضى حيث قال انما لم يقع المفعول له لان نائب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل من ضروريات الفاعل وكثيرا مايكون الفعل بلا غرض بخلاف المصدر والزمان والمكان فانه لايكون بدونها غالبا فلا يقال جئ للسمن و قيل انما لم يقع المفعول له مقام الفاعل لان نصبه علامة العلية فاذا رفع لم يعلم العلية و اورد عليه ان نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية و يمكن دفعه بأن النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد الظرفية ولا بأس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه و اما ظرفيته فمعلوم من نفس الكلمة بخلاف المفعول له فان عليته انما لم تعلم بالنصب كقصده فلو رفع لم يعلم عليته و لم يعلم ان الاسناد الى العلة و على هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه بغير اللام * وانما لم يقع المفعول معه لانه او وقع مع الواو لزم دخول الواو بين المسند و المسند اليه واو وقع بدونه لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل و نحن نقول الفاعل محذوف نسيا والمفعول معه لافادة مصاحبة مع معمول الفعل فحذف الفاعل يستعقب حذفه فلا يمكن وقوعه موقع الفاعل ولايقع خبر كان ايضا مقام الفاعل خلافا للفراء فيه مطلقا و الكسائى فى الخبر الجملة اذ هو يجوز كين يقام دون كين قائم لاتقول استغنى المصنف عن التعرض له بقوله فى التعريف كل مفعول حذف فاعله لانا نقول كما يسمى مرفوع كان و منصوبها اسما و خبرا يسميان فاعلا و مفعولا وعليه جرى المصنف حيث ادخل اسم كان فى الفاعل و قال فى تعريف الفعل الناقص ماوضع لتقرير الفاعل على صفة على ان اخذ المفعول فى تعريف ما لم يسم فاعله لاينفى نيابة غيره مقام الفاعل وقد اجاز الكسائى نيابة التميز (و اذا وجد المفعول به) بلا واسطة حرف الجر (تعين له) اى للوقوع وقيل للقيام مقام الفاعل وقيل للاسناد اليه والمتبادر من سياق الكلام ماذكرنا وذلك التعين تعين وجوب عند اكثر البصريين وتعين اولوية عند بعض متأخريهم والكوفيين اقيام غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده وقد ورد به بعض القراآت الشاذة وكثير من الاشعار (تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره) اى تقول مثل هذا التركيب الذى قاله العرب فالمثال الماضوى و ان كان وجدانك المفعول به و قولك استقبال فلذا قال (فتعين زيد) ومن لم يعرف ذلك قال الماضوى بمعنى المستقبل لينتظم الكلام يعنى تعين زيد مع وجود الظرفين والمصدر والجاروالمجرور فمن قال كرر مثال المفعول فيه وفات مثال المفعول بواسطة وهم كما ان جعل ترك المفعول له باللام شاهدا على ان الممنوع عن الوقوع مطلق المفعول له عنده و هم والمنصوب بتقدير الجار سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجزولى * وانما رجح المفعول به لان وضع الفعل المجهول

على ان يكون مسندا الى ماوقع عليه واسناده الى ماوقع فيه والى ماوقع له و الى الواقع لتنزيله منزلة ما وقع عليه فمع وجود المفعول به وقصد افادة الوقوع عليه لامعنى لتنزيله منزلته اذ هو كالجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا هو التحقيق وان خلا عنه بيانهم وقالوا ذلك لان المفعول به اشد اتصالا بالفعل بعد الفاعل وما قيل تعين المفعول به لان الاصل الحقيقة وانما يصار الى المجاز عند تعذر الحقيقة ففيه ان معنى هذا الكلام انه اذا دار اللفظ بين الحقيقة والمجاز يرجح الحقيقة ويتعين لانه انما يؤتى بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة ونبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لايقع ما لم يزد على مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لايختص به بل كذا المفعول به والظرفان والجار والمجرور فلايقال ضرب شئ او فى مكان اوفى زمان لكن هذا بحث لاتعلق له بمفعول مالم يسم فاعله بل لايجعل جزء الكلام مالا يفيد فلذا لايهتم المصنف ببيانه ولايجوز نيابة الظرف الغير المتصرف مما يلزم نصبه على الظرفية اوجره بمن ويستفاد ذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب اقامته مقام الفاعل فى الاعراب وذلك الظرف لايتحمله (وان لم يكن) اى المفعول به (فالجميع سواء) فى الوقوع موقع الفاعل كان الجميع سواء فى عدم الوقوع مع المفعول به ورجح البعض الجار والمجرور وبعض الظرفين وبعض المفعول المطلق (والاول من باب اعطيت اولى من الثانى) والمراد بباب اعطيت ماله مفعولان لااسناد بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل المفعول به وفى بعض الشروح هذا عند امن اللبس نحو اعطى زيدا درهم واما عند عدمه فتجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا هذا وفيه نظر لانه لوقيل اعطى زيدا عمرو لايلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمتأخر مفعول ثان سواء كانا على النصب اولا فالمثال الصحيح اعطى موسى عيسى فانه لايعلم ماقيم مقامه الا بالتقدم ويجب فى هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قائما مقام الفاعل (ومنها) اى المرفوعات (المبتدأ والخبر) نبهوا بالتسمية على ان المبتدأ حقه التقدم ومناط الفائدة هوالخبر حتى كأنه الخبر الذى هو كلام يحتمل الصدق والكذب اوكأنه نفس الاخبار والاعلام والمصنف جمعهما تنبيها على شدة اتصالهما لكونهما معمولى عامل معنوى بل عامل واحد وكما اشتباك احكامهما حتى كان بحثهما بحث واحد وقد فات المصنف هذا المعنى فى اول المرفوعات والا لقال ومنه الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله كيف واتصالهما اكثر من اتصال المبتدأ والخبر حتى عدا واحدا وجعل مفعول مالم يسم فاعله فاعلا واكثر احكامهما مشتركة بينهما وقد زاد فى التنبيه على اتصال المبتدأ والخبر من جمعهما فى حد واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ولما لم يتميز به المبتدأ عن الخبر ولا القسم الثانى من المبتدأ عن القسم الاول والخبر عدل المصنف عنه وعرف كلا منهما بتعريف على حدة وقال (فالمبتدأ هو الاسم) حقيقة اوحكما نحو ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه ❊ والمراد بالاسم مايقابل الفعل لامايقابل الصفة كما يوهمه البيان والا لخرج عن التعريف ضارب زيد قائم الان يقال لاصفة الاوهى جارية على موصوف محقق اومقدر فالمثال فى تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم ما يقابل الصفة كما هو الظاهر والتباين بين قسمى المبتدأ حينئذ اظهر (المجرد) اى المسلوب (عن العوامل اللفظية) بأن لايكون له عامل لفظى اصلا فان قولنا زيد جرد عن ثيابه مفهومه العرفى انه لاثوب له اصلا فلايرد ان التجرد عن العوامل لايقتضى الانفى العوامل لانفى العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لايقتضى انتفاء الجنس

والتجريد وان اقتضى سبق الوجود لكنه أستعمل هنا لتنزيل القوة القريبة من الفعل منزلته وقيل لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فلان فم البئر اذا حفر ضيق الفم * وقوله المجرد عن العوامل اللفظية اخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه بنواسخ المبتدأ يخرج الحد عن الحفظ من خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ومن خصه راع انعكاسه لئلا يخرج نحو بحسبك درهم وما فى الدار من احد مع انهما مبتدآن ومنهم من يصرف فى المثالين بانهما مجردان حكما لان العاملين لكونهما زائدين فى حكم العدم وفيه انه يلزم ان يدخل المجروران من حيث هما مجروران والتحقيق ان قيد الحيثية معتبر وحسبك من حيث انه مرفوع مجرور ومن حيث انه مجرور غير مجرد وقوله (مسندا اليه) لاخراج الاسماء المعدودة وخبر المبتداء لكنه يخرج القسم الثانى من المبتدأ ايضا فلا دخاله قال (اوالصفة الواقعة) وقيل هذا القسم ايضا مقصود بالاخراج بقوله مسندا اليه لان المبتدأ لفظ مشترك بين معنيين لا يمكن جمعهما فى حد واحد فالمذكور فى مقام التعريف حدان لمعنيى المبتدأ ويجب اخراج فرد كل من المحدودين عن تعريف الآخر والاظهر ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة (بعد حرف النفى اوالف الاستفهام رافعة لظاهر) فالصواب او صفة واقعة بالعطف على مسندا اليه وهو مشتمل على افادة ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل اللفظية فالمراد بالصفة اعم من المشتق وغيره نحو أقرشى انت * والوقوع بعد حرف النفى اعم من الوقوع حقيقة او حكما نحو انما قائم الزيدان فانه فى حكم ماقائم الا الزيدان ونحو غير ضارب زيد فانه فى تأويل ماضارب زيد قال * غير مأسوف على الزمن * قد مضى بالهم والحزن * والواضح المختصر بعد النفى * والوقوع بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو هل قائم زيد فان هل فى الاصل بمعنى قد لازمة لهمزة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام لان هل تذكرها ثم شاعت فى معنى الاستفهام ونحو متى قائم زيد فانه فى معنى أقائم زيد اليوم او غدا الى غير ذلك والواضح المختصر بعد الاستفهام قال الرضى يريد بالظاهر ما كان غير مستكن سواء كان مظهرا او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين أقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا هذا وفيه انه يجب ان يقال اقائمان لانه لا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وليس هذا من مواضع الانفصال الا ان يقال من مواضع الانفصال ان يلزم من الاستتار الالتباس وفى اضارب انت واضاربك انا يلزم الالتباس بالاستتار فجوز فى اضارب هما الانفصال وان لم يلتبس طردا للباب كما جوز فى هند زيد ضاربته هى مع الالتباس لوجود الالتباس فى زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا ويشكل بعد التعريف بأقائم وضارب زيد فانهما تنازعا فى زيد وايهما اعمل فالآخر رافع للمستتر وهو مبتدأ لا وجه لرفعه سوى الابتداء وماقائم زيد وضارب فان ضاربا مبتدأ كقائم مع كونه رافعا لمستتر * واورد اقائم ابوه زيد فان زيدا مبتدأ واقائم خبره قدم عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك لاخراجه وصف الظاهر بكونه مغنيا للصفة عن غيره فى جعل الكلام تاما ولا يغنى ابواه قائما عن المبتدأ وفيه بحث لان اقائم ابواه بمنزلة اقام ابواه فالحق ان يلتزم كونه مبتدأ كون الخبر جملة ولا شئ فيه سوى انه مبتدأ اضطرارى اذ لو وجد وجه لرفع قائم فى اقائم الزيدان سوى الابتداء لم يحكم بأنه مبتدأ وفى قولنا اقائم ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بأنه خبر المبتداء فلا وجه لجعله مبتدأ ويمكن دفعه

بان هذا القسم من المبتدأ اضطرارى فى بعض المواضع وبعد القول به بالاضطرار قيل به فى بعض مواضع لا اضطرار فيه دفعا للتحكم كما فى اقائم زيد ❊ بقى انه لوكان اقائم ابواه زيد من هذا القبيل وكان الخبر جملة لصح زيد اقائم ابواه كما يصح زيد اقام ابواه الا ان يقال لما كان فى صورة الخبر المفرد لم يجوز (مثل زيد قائم واقائم الزيدان وماقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز) فيه (الامران) خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضى فى بحث الخبر الظرف لم يقل فان كانت مفردة لانتقاضه بأقائم الزيدان فان قائم مفرد لكن لا مطابقة مفرد فهو مبتدأ لامحالة واحترز بمطابقة المفرد عن مطابقة التثنية نحو اقائمان الزيدان فانها حينئذ خبر لاغير و لم يقل فان كان اى الظاهر مفردا لانتقاضه بقولنا اطالع الشمس فان الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامران لتعينه لكونه فاعلا يمنع تذكير طالع عن كونه خبرا فمن فسر مطابقة المفرد بكونها مفردة غفل ❊ قال الرضى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام اما ان تكون مفردة اولا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا والاولى تحتمل وجهين والثانية مبتدأ لاغير و ما بعدها فاعلها والتى ليست بمفردة فلا بد من مطابقة مابعدها لها و الاظهر انهما خبر لما بعدهما ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة هذا كلامه ❊ وينتقض بأممرور بهما الزيدان فان الصفة مفردة دون مابعدها ولم يتعين لكونها مبتدأ بل لكونها خبرا وبأطالع الشمس فان الصفة والمسند اليه فيه مفردان ولا احتمال ولا يشكل بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتى لانه يتعين فيه الصفة للابتداء والا لزم الفصل بينها وبين معمولها باجنبى هو المبتدأ جوز الكشاف كون انت مبتدأ بجعل عن آلهتى متعلقا بفعل محذوف اى ترغب عن آلهتى ثم كون الصفة مبتدأ ارجح لاغنائه عن الحذف ❊ بقى انه يشكل بقولنا اقائم رجل فان رجلا يتعين لكونه فاعلا لامتناع كونه مبتدأ لنكارة الصرفة لاتقول لامنع عن نكارة المبتدأ فى الاستفهام يقال ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار صرح به الرضى لانا نقول كلامنا مع المصنف حيث لم يجعل مجرد الاستفهام مصححا بل الهمزة مع أم وقولنا أممرور بزيد فان ممرورا يتعين لكونه مبتدأ لان الجار والمجرور لايصلح لكونه مبتدأ ويصلح لكونه مفعول مالم يسم فاعله ثم نقول لاينحصر جواز الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يجوز الامران فى قولنا اجريح هند لاستواء المذكر والمؤنث فى فعيل بمعنى مفعول ❊ وههنا ابحاث مهمة بعضها فايض وبعضها مستفيض اهبها لك لالعرض ولااستعيض ❊ الاول ان الاصل فى المبتدأ ان يكون مسندا اليه مستحقا للتقديم بحسب اصله اذ الاسم المسند لايستحق التقديم كذلك لان استحقاقه التقديم لكونه عاملا و عمل الاسم ليس بالاصالة فهو انما يستحق التقديم بعروض العاملية له فالقسم الثانى مبتدأ اضطرارى لانه لايوجد وجه لاعراب أقائم الزيدان سوى كونه مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل مبتدأ الايرى ان بعض النحاة قال اقائم الزيدان مرفوع بكونه خبرا لمبتدأ محذوف واصله اقائمان الزيدان حذف المبتدأ و وضع الظاهر موضع المضمر دفعا للالتباس و تبعهم المحقق التفتازانى فى نحوه و نحن نقول الابعد من التكلف ان يقال الزيدان مبتدأ خبره اقائم ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى الفاعل ❊ الثانى ان غير فى غير قائم الزيدان مرفوع ولاوجه لرفعه الا الابتداء ولايصدق عليه شئ من التعريفين والجواب عنه ان اعراب غير مستعار عن المبتدأ لان الصفة التى هى مبتدأ وبعده لما انجر باضافة اليه تحمل اعراب المبتدأ ونظيره غير فى المستثنى حيث اعرب

باعراب المستثنى لما اضيف اليه وانجر المستثنى به و بهذا اندفع ان من المرفوعات والمنصوبات مالم يدخل فى اقسامهما المضبوطة ❊ الثالث ان اسم الفاعل مرفوع بالابتداء عند المصنف كما حققه فى بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدأ الا ان يقال له لعله يرجح حين تأليف هذا الكتاب عنده المذهب الاخر من كونها منصوبة المحل على المصدرية او رعاية عن الاعراب كأفعال اقيمت مقامها ❊ الرابع ان قولهم اقل رجل يقول ذلك خارج عن قسمى المبتدأ مع ان الاصح انه مبتدأ لاخبر له لانه تمام بما اضيف اليه لانه فى معنى قل رجل يقول ذلك والتزم فيه نكارة المضاف اليه ووصفه بجملة فعلية لمشابهته برب وكأن المصنف ذهب الى القول الاخر لابى على ان الخبر محذوف اى اقل رجل يقول ذلك موجودا و الى قول الاخر ان الخبر يقول ذلك ولا يرد شيئا منهما ما اورده الرضى على الاخر لابى على انه يقول العرب اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل يقول ذلك الازيد موجود لان اقل بمعنى النفى ولاريبة فى صحة مارجل يقول ذلك الازيد موجود اوما رجل يقول ذلك موجود الا زيد ❊ الخامس ان من الذى عد مبتدأ قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه والخطيئة النبذ اليسير من كل شئ على ما فى القاموس قالوا هذه الصفة فى معنى الفعل اى يخطئ و يندر يوم لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتدأ و ليت شعرى لم لم يجعلوا خطيئة خبر يوم لا اصيد فيه و لعل المصنف رحمه الله اطلع على هذا فلم يبال به و عند البعض كلمات الشرط مبتدأ لا خبر له ذكره الرضى فى بحث تنكير المبتداء لكنه ضعيف لايبالى به و ستعرف ما هو التحقيق ❊ السادس انه ينبغى ان لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ فى اقائم زيد كما لم يجز فى زيد قام لالتباس المبتدأ بالفاعل فتجويز كون زيد مبتدأ فى اقائم زيد دون قام زيد تحكم ويمكن ان يجاب عنه بأن اتحاد المقصود مع احتمال طريق الافادة لايعاب و انما المردود التباس المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التأكيد بخلاف قام زيد و اما أقائم زيد سواء كان زيد فاعلا اومبتدأ فمعنى واحد لايقال زيد قائم ايضا يقرب من زيد قام فى التقوى لانا نقول لامعنى للتقوى فى الاستفهام انما هو فى الخبر لكنه لايتم فى ما قائم زيد ويوجب ان لايجب التقديم فى ازيد قام فالا وجه ماقيل لايجوز التباس الطريق المقصود بماهو ارجح منه لانه لايلتفت الذهن الى المقصود اصلا بخلاف ماذا تساويا فان المخاطب يجعل الطريق المقصود محتملا والمبتدأ فى قام زيد التبس بالراجح الذى هو الفاعل لخلوه عن خلاف الظاهر بخلاف المبتداء فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما أقائم زيد فكون المسند مبتدأ خلاف الاصل ككون المبتدأ مؤخرا ❊ السابع ان العامل فى المبتدأ والخبر على المذهب الصحيح الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما فى القسم الاول من المبتدأ وكون الاسم مجردا عن العامل اللفظى لاسناده الى شئ كما فى القسم الثانى منه ولايخفى انه منتقض بكون الخبر مجردا عن العوامل اللفظى لاسناده الى شئ فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدأ عن العامل اللفظى ومن لم يرض بكون مايعد مؤثرا امرا عدميا بعدم صحة كون الفاعل الموجود عدميا فلا يحسن تشبيه العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته صرفه بكون الاسم فى صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده ولا يخفى ان قوله للاسناد اليه اولاسناده لغو فى تعريفه اذهو فى التعريف المشهور لاخراج تجرد الاسماء المعدودة وليس لها كون فى صدر الكلام

(تحقيقا)

تحقيقا اوتقديرا (الخبر هو المجرد) المعهود اعنى المجرد عن العوامل اللفظية (المسند به) اى الذى يتصور الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ وقيل الباء للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظة مابه اسند معناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا مابه الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به وقيل المراد المسند ٭ الى المبتدأ ابدل الى بالباء فرقا بينه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير لام الموصول فى المسند وعدمه فى المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتمال والى علامة الخلود واذا جعل الضمير الى المبتدأ استغنى عن قوله (المغاير للصفة المذكورة) ولافائدة له لامجرد مزيد توضيح لكن لايتجه النقض بيضرب فى يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا به لكنه ليس مسندا الى المبتدأ واذا جعل الضمير الى اللام يدخل فى المجرور المسند به يضرب فى المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله المغاير الخ مما لابد منه لاخراج الصفة ويبقى يضرب ولايندفع الا بتقدير الاسم اى الاسم المجرد بقرينة ان الكلام فى اقسام الاسم ٭ ولايتجه على المصنف خروج الخبر جملة لانه فى تأويل الاسم عنده وان ابى عنه الرضى ولولا الخبر الجملة اسما حكما لم يتم حصر الكلام فى المركب من اسمين والمركب من فعل واسم (واصل المبتدأ) المسند اليه وهو المحكوم عليه فى هذا الباب ونبه لكثرة اطلاق المطلق عليه انه المعنى المشتهر للمبتدأ وينصرف اليه المطلق عند اطلاقه (التقديم) قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متأخر وجودا لامحالة فذكرا على ماهو الاصل ونحن نقول لان الابتداء الذى هو العامل يتحقق مع ذكره فتقديمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر والاصل فى العامل التقديم والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد وفى الدار زيد فاعلا (ومن ثم جاز فى داره زيد) خلافا للكوفيين لان فى داره عامل عندهم ومرتبته التقدم على زيد وممن جوز فى داره زيد من جوز فى داره قيام زيد وفى دارها غلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه المبتدأ ليس فى مرتبته وينصر الجواز ماورد فى كلامهم فى اكفانه درج الميت (وامتنع صاحبها فى الدار) وقد سبق مايتعلق بهذا المقام من الشرح ورفع الابهام والاعتراض والاحكام يحب الحوالة ذكاء اولى الافهام ٭ قال الرضى ينبغى ان يخالف ابن جنى والاخفش فى امتناعه قلت لوكان مذهبهما تجويز الاضمار قبل الذكر لكانا مخالفين ولوكان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كان بجنب الفعل انما وقع فلا اذ شدة اقتضاء المبتدأ الخبر وان كانت اقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول كما ادعاه لايقتضى تقديمه على المبتدأ بل اتصاله به وهذا لايلزم كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتذكر لحسن الترتيب كان مقتضيا لتأخيره الى قبيل قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام لالتقديم قوله واذا كان المبتدأ الخ الى هذا المقام كما وهمه الرضى لان من مباحثه قوله او كان الخبر مصححاله وقوله اوكان الخبر فعلاله وقوله واذا تضمن الخبر المفرد والاول يقتضى النكرة المخصوصة والاخيران تقديم الخبر الى المفرد والجملة والاصل فى المبتدأ التعريف قال المصنف لانه المحكوم عليه والحكم على الشئ بعد معرفته ونقضه الرضى بالفاعل ونحن ننقضه بالمحكوم به والاقرب ماذكره الرضى ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلتبس الخبر بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان الاصل فى الخبر التنكير اذ لو عرف كالمبتدأ لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل (وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما) اى بوجه من الوجوه الستة واعترض عليه الرضى بقولهم كوكب انقض الساعة ومثله بقر تكلم و بقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة

وبان لاتخصيص عندالمخاطب فى وجوه ذكرها الافى قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لاتخصيص فيه ايضا اذليس معنى سلام عليك سلامى عليك اذلايصح ذلك فى و[illegible] لك لانه لايصح ان يراد به ويلى لك ❊ ونحن نقول الاصل فى المبتدأ التعريف لان جعل الشئ مبتدأ يقتضى كونه مستحقا للتقديم فى الكلام وجزأ اهم هو مناط الافادة ومتى كان التعين والتخصيص فى الجزء اكثركان الفائدة اوفرفا لمحكوم عليه انما يكون اهم من المحكوم اذا كان معينا والافمناط الفائدة المحكوم به الذى فيه تقييدات فى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولهذا يقدم ولا يبالى بكون المحكوم عليه فيها نكرة صرفةفأصل المبتدأ ان يكون معرفة حتى يستحق التقديم واذا كانت نكرة فالضابط فى كونها اهم احد الامور الستة على ماضبطه المصنف فان وجدت سابقا فعليك ان تزيده عليها ولانزاع للمصنف معك فيه واما ماخرج عن الضابط فربما يقع مبتدأ لجعل المقام اياها اهم ولايرد نقضا على الضوابط وقد افادك مابيناه لك ان الفعل يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام ظاهرى عاطل عن حلية التحقيق❊ واماالوجوه الستة لايفيد منها التخصيص اعنى تقليل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بأن المراد بتخصيص النكرة بوجه يميزها عن النكرات باحد الامور الستة لاتقليل الاشتراك ولوسلم فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة اوحكما بأن ينزل منزلة المخصوص فى الفائدة ولذا استعمل التخصيص المنبئ عن التكلف ولماكان التخصيص اعنى تقليل الاشتراك حقيقة مالاسبيل اليه فى بعض وسبيله اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يتوهم تألفه اعرضنا عنه بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند اليه اهم فى هذه الصورة فاعلم ان (مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ماتخصص بقيد صفة كانت اومضافا اليه نحو صوت بلبل شغلنى اوغيرها نحو افضل منك افضل منى لتقييد الخبر اذ الجنس يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لايقنع به وبهذا اندفع انه لايعقل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل تركى كذا (وأرجل فى الدار ام امرأة) يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه (وما احد خير منك) يوجب الاهتمام به لغنائه بعمومه غناء المعرفة (وشراهر ذاناب) يوجب الاهتمام به لان بتقديمه يحصل التخصيص المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ يفيد التخصيص والحصر (وفى الدار رجل) للمكارة الصرفة للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناط الفائدة بخلاف قائم رجل فان الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبرا بلاضرورة لم يكن مهتما به بخلاف الظرف فانه يمتنع جعله مبتدأ ويراد بقوله (سلام عليك) كل دعاء بالخير اوالشر كويل لك فان مدار الفائدة هوهذه النكرة ويفيد كالمعرفة مع نكارته فان المخاطب يسلم بأى سلامة كانت ويهلك بأى هلاك كان والمشهور انه يخصص بالمتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل فيه النصب مقدر فى اصله بسلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار والاختصار واورد عليه الرضى ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك ومأخوذ من سلام عليك فلايصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى قولى سلام عليك عليك وليس كذلك يريد انه لامعنى لهذا التركيب وهوظاهر وقيل يلزم تكرار الخطاب فى كلام واحد ودفع بأن عليك الثانى لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره ويستفاد وجه آخر من اول كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلوكان تصحيح سلام بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولى السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس بشئ لانه اذا كان سلمت مأخوذا من السلام عليك و السلام عليك لكونه مصدرا منصوب الاصل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور قال الرضى الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك الله سلاما فهومخصص

بالنسبة الى الله تعالى هذا ❊ ولا يبعد ان يقال المآل سلام مستمر عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار والاصل فى الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب به فى الاغلب ثبوت الوصف الذى مبتدأ الخبر نحو زيد قائم فان المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لا يؤثره فى تعريف القيام وقد يكون معرفة بشرط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه او بشرط احد الامور الثلاثة عند سيبويه او بشرط كونه متضمنا الاستفهام نحو من ابوك فان من عنده مبتدأ خلافا لغيره أو افعل تفضيل هو مبتدأ جملة هى صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره ولغة الفارسى يساعد غيره حيث يجئ فيها كيست بدرتو وبهترست ازو بدر او (والخبر قد يكون جملة) غير الاسلوب حيث اتى بجملة اسمية على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة تنبيها على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تأكيد لا يحتاج اليه وقوع المبتدأ نكرة مخصصة لان التخصيص يقربه الى التعريف اوقصدا الى جعل عبارة الحكم مثالا له وهى مأولة بالمفرد عند المصنف ولذا حكم بأن الكلام لا يتأتى الا من اسمين اوفعل واسم والرضى يمنع تاويلها ويذهب الى انها على حالها خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على الانبارى وبعض الكوفيين لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا للتنافى بين الخبر والانشاء لانهم توهموا خبر المبتدأ قسيم الانشاء واوهمهم اشتراك اللفظ ولا بغير القسمية ردا على ثعلب حيث لم يجوز زيد والله لاضربنه واكتفى الرضى فى منعه بانه لا منع ولم يظفر بشاهد وقد شهد القرآن لنا حيث قال الله تعالى ❊ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ❊ وليس الجملة الانشائية الواقعة موقع الخبر فى تقدير القول حتى يؤل الجملة الى الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت المبتدأ كالخبر فى وقوعه جملة مأولة بالمفرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فلم خصص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص ما فرع عليه (نحو زيد ابوه قائم اوزيد قام ابوه) اشارة الى استيفاء هذا الخبر قسمى الجملة اعنى الاسمية والفعلية ولم يمثل بالشرطية لانه لا يخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا كلام ظاهرى بناء على وجود الفعل فى اوله لكن التحقيق وهو ان الحكم هل هو فى الجزاء فالمدار على الجزء الاول فى الاسمية والفعلية او بين الشرط فالجزاء الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضى جعل بعضهم الخبر مجموع الشرط والجزاء والاندلسى على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء عن الضمير هذا ولا يخفى ان دليله لا يرد كون الخبر المجموع وانما يرد كون الخبر مجرد الجزاء على ما نقله صاحب اللباب عن البعض حيث قال الخبر عند البعض الجزاء والشرط من تتمة المبتدأ كالصلة بالقياس الى الموصول وله ان يرد خلوه عن الضمير بأنه يرتبط بالمبتدأ بتعليقه بما هو من تتمته كأنه قيل فى قولك من يكرمنى فانك تسر باكرامه ولا توجيه لدعواه الا ان يقول هذا المثال فى قوة انك تسر ان زيد يكرمنى فيجعل حرف الشرط المضمن من دواخل الاسم على ما ذهب اليه الكوفيون فى ان زيد قام اويفرق بين الحرف المضمن والمصرح فى تجويز تقديره من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالاسم (فلابد من عائد) الفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه ايجابه العائد على ما قيل ان الجملة لاستقلالها لا ترتبط بالغير فلابد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض بربط خبر ضمير الشان به من غير رابط ويطلب الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل من غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحاده بما يتعلق به فالمختلف فى ذلك الاتحاد كالمشتقات وما فى حكمه كبصرى وروى وجامد اريد به معنى مشتق كقولهم هذا القاع عرفج

كله اى صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر ينبت بالسهل ومضمون الجمل الذى هو الخبر فى الحقيقة لابدله من عائد لان علامة اتحاده مع المبتدأ اسناده الى ضمير المبتدأ وعلامة اتحاده مع المتعلق اسناده المشتمل على ضميره بالاضافة اليه او ملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد قام وزيد قام ابوه وغير المختلف الذى ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ لايحتاج الى العائد كالجامد الصرف الذى لاشائبة فيه من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائى حكم بوجود الضمير فى كل خبر حتى انه جعله مستترا فى هذا اسد لوكان منشاه عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج كله مأولا ❊ والاصل فى العائد الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض واما ماقاله الرضى انه الذى يقدره ارباب الميزان بين المبتدأ والخبر فيقولون زيد قائم فى تقدير زيد هو قائم لانه ليس ضميرا بل حرفا ومعناه بالفارسية است ولوكان العائد هو هذا الربط لم يكن خبر ضمير الشان ايضا بدونه وقد يعدل عنه الى الاسم الظاهر الذى مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم فى السعة نحو الحاقة ماالحاقة وفى الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول عند سيبويه وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول اولا قال الله تعالى ❊ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا ❊ ومنع البعض من غير تفخيم مطلقا ولم يرتضه الرضى لوروده وقد يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس ونحو ❊ اما القتال فلاقتال لديكم ❊ فان اسم لا لاستغراقه احتوى على المبتدأ وبهذا عرف ان نعم الرجل زيد ايضا من جملة وضع الظاهر موضع المضمر وان نائب الضمير ليس اللام كما توهم بل شموله للمبتدأ ووجوب العائد فى المبتدأ فيما اذا لم يكن الجملة من افراد المبتدأ نحو هو زيد قائم فان مابعد الضمير فرد منه والمفرد المتضمن للضمير تجب مطابقته للمبتدأ الا فيما يستوى فيه التذكير والتأنيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل او التثنية والجمع ايضا نحو المصدر المأول بالصفة فانه لايطابق المبتدأ وقد روينا لك من الكشاف انه جوز عدم المطابقة فى الصفة على زنة المصدر فذكر فى القاموس لابد لافراق ولامحالة هذا والظاهر لابد الظهور تعلق الجارية وكونه شبه مضاف قال الرضى يجب صرف مثله عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اى لابد حاصل منه وقال يجوز تعلق المجرور بالحاصل الذى وقع خبرا عن مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة فتقول لاتثريب حاصل لكم ولا تقول لاثرب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اى لامثرب موجود يثرب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف تنوينه تشبيها بالمضاف وحكى عن بعض البغداديين جواز تعلق الظرف بالمنفى المبنى ولم يستحسنه الرضى لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف (وقد يحذف) العائد من الخبر الجملة وحكم سيبويه بضعفه فى غير الشعر ويرده وقوعه فى القرآن قال الله تعالى ❊ ولمن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور ❊ اى ان ذلك منه كما ذهب اليه الكل فى تقديره ولك ان تقول لاحذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه فكأنه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضى حذفه قياسا عند الكل فى موضع وهو ان يكون مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ فيها جزأ من المبتدأ نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المحذوف صفة للمبتدأ بجعل المعرف فى حكم النكرة كما فى ❊ ولقد أمر على اللئيم يسبنى ❊ ولك ان تجعله حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد لى الكل ايضا قياسى قال الله تعالى ❊ وكلا وعد الله الحسنى ❊ وقال الشاعر ❊ ثلاث كلهن قتلت عمدا ❊ وقال قد اصبحت ام الخيار تدعى ❊ على ذنبا كله لم اصنع ❊ وجعل ابن مالك هذا اجماعا وجعل مشابهة الكل فى العموم والافتقار فى حكمه نحو أيهم

(ضربت)

ضربت وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف ❊ وللعائد فى الصفة والحال والصلة احكام أخر ستعرف كلا فى محله ان شاء الله تعالى والحذف فى غير ماذكره سماعى والكوفيون لايجوزونه فى غير الشعر ويرده القرآن (وما) فى اى خبر (وقع ظرفا) اى منصوبا بتقدير فى اوجارا ومجرورا تامانحو انا من البصرة بخلاف انا به بتقدير ممرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الخبر ممرور والظرف حقيقة فى المنصوب بتقدير فى مجاز فى الجار والمجرور من قبيل عموم المجاز فى الكل وقدنبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابى على لا العامل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لايقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله المقدر فيه وهكذا الخلاف فى عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقف (فالاكثر) اى اكثر النحويين (انه مقدر بجملة) اى على انه مقدر بجملة اومذهب الاكثر انه مقدر بجملة اى مأول بجملة لان التقدير يستلزمه وفرق بينه وبين قولنا المقدر جملة ومن لم يتنبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند ابى على وهو الاصح مجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا للسيرافى فاحتاج الى تغيير العبارة فقال مقدر بفعل ولم يعرف انه فاسد والصحيح ان المقدر فعل وكل ماكان بمنزلة الخبر من خبر دخله الناسخ والصفة والحال كالخبر ولوجعلت كلمة ماكناية عن الخبر حقيقة اوحكما لدخل الجميع فى البيان والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التى لايخلو منه فعل نحو الكون والحصول والاستقرار قيل ولذا سمى مستقرا والاظهر انه سمى مستقرا فيه لانه استقر فيه الضمير قال الرضى وقديكون عامله المحذوف خاصا نحو من لك بالمهذب اى من يضمن لك وذلك عند قيام الدليل ولايجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن جنى ولاشاهد له ❊ حجة المقدر بجملة انه لابد للظرف من عامل فلابد من تقديره والاصل فى العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولايستدعى عاملا قويا فملاحظة كونه خبرا اولى والاصل فى الخبر الافراد وان المسند اليه اقوى ركن فى الكلام فاقتضاؤه اشد من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار وهو يقتضى خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا ❊ وحجة المقدر بمفرد ان المقدر خبر والاصل فيه الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية لامر لفظى وسد لخرم قاعدتهم فرعاية مادعا الى تقديره اولى من رعاية كونه خبرا فان قلت لاشبهة فى انه قديكون المقام للاستمرار المنافى لتقدير الفعل نحو الحمد لله فيكف ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقا قلت كأنهم اختلفوا فى ان الاصل كونه مقدرا بجملة او بمفرد ومما ينتقل اليه الفهم المنتقل والذكاء المشتعل ان مثل هذا الخلاف ينبغى ان يكون متحققا فى مثل ارسلها العراك ومررت به وحده فان الاصل فى الحال الافراد وفى العامل ان يكون فعلا ❊ وفى جعل اسم الزمان والمكان خبرا مباحث مهمة فاعلم ان العين والحدث المستمر لايخبر عنهما بالزمان بواسطة فى لفظا اوتقديرا فلايقال الارض يوم الجمعة وطلوع الشمس يوم السبت لعدم الفائدة الا ان يشبه العين الحدث المتجدد فى الاختصاص ببعض الازمنة نحو الهلال الليلة الفلانية والزمان الخريف ولا كوكب هذه الليلة ونحن فى شهر كذا وفى أى شهر نحن ❊ وجعل ابن مالك والرضى اقسام الخبر عن العين ثلاثة عين يشبه الحدث وعين عام لظرف خاص اولما يسأل به عن خاص وقدسبق الامثلة ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث المتجدد فتيقن ماهو الحق ولاتكن بالمتردد واذا اخبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا لزمان يذكر فى مقام الاخبار او اكثره نحن صومى يوم السبت وسيرى شهر وكان الظرف نكرة فالاغلب رفع اسم الظاهر وجعله مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز فى الاخبار بادعاء ان الظرف

صارعين الحدث مبالغة فى الاستغراق واما لتقدير الزمان فى جانب المبتدأ واما لتقدير ذو فى جانب الخبر ويجوز النصب بجعل الظرف نائبا عن الخبر والخبر يذكر فى خلافا للكوفيين فانهم يوجبون تقدير فى اذا لم يجعل بنفسه خبرا لزعمهم ان ذكر فى يوجب البعضية والا فان كان معرفة فالوجوه الثلاثة خلافا للكوفيين فى الخبر لما مر وان لم يكن مستغرقا لذلك الزمان فالاغلب ماسوى الرفع باتفاق الفريقين واذا اخبر عن شئ بالمكان الغير المنصرف فيلزم النصب او الجر بمن فيما سمع فيه دخول من نحو زيد عندك وبالمكان الغير المتصرف النكرة يترجح الرفع نحو انت منى مكان قريب بمعنى مكانك منى او انت منى ذو مكان قريب عند البصريين ويجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره فى المعرفة ولا يخص الرفع بالشعر وبما كان المبتدأ ايضا مكانا نحو دارى خلفك الا عند الكوفيين ولو اريد بالاخبار بالمكان قرب المنزلة وبعدها وهو مقصور على السماع نحو انت منى بزجر الكلب اى مهان وانت منى معقد الازار ومقعد الخاتن ومقعد القابلة اى قريب وانت منى مناط الثريا اى بعيد فالرفع اولى فى البعد والنصب فى القرب واذا جعل الخبر كل من الظرفين لارادة تعيين المسافة من قرب او بعد كان يقال انت منى بريد ودارى منك فرسخ ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ اوذو مسافة وسيرى ليلة فمنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى يجب الرفع على مافى الرضى ويترجح على مافى التسهيل ومما يشتبه بخبر الظرف المنصوب قولهم انت منى فرسخين وليس به بل المعنى انت من اشياعى فى فرسخين من مسيرتى يعنى ليس تعهدك على بعدما سرنا فرسخين ونحو دارى خلف دارك فرسخين فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تميز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فهو من قبيل امتلأ الاناء ماء (واذا كان المبتدأ مشتملا على ما) اى معنى (له صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام من الاستفهام والتمنى والترجى والعرض والشرط وانشاء التكثير قيل انما كان للمغير الصدارة لانه لو اخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لايجرى فيما لايأتى بعده كلام والاوجه ان يقال اذا لم يكن المغير فى اول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يجب عليه الرجوع عنها ولايخفى انه يتجه على ثانى الوجهين ان الخبر الجملة المشتمل على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه يصير الجملة انشائية فيجب تقديمه ايضا الا ان يقال الانشاء لايكون خبرا بل مقول قول هو الخبر والتقدير زيد مقول فى حقه اقام ابوه * ومن موجبات التقديم التى فات المصنف كون المبتدأ ضمير الشان او ما فى حكمه من مبتدأ اخبر عنه بجملة هى عينه نحو كلامى زيد قائم على مافى التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا فى السعة نحو مازيد الا قائم بخلاف الشعر فانه جاء فيه * فيارب هل الابك النصر يبتغى * عليهم وهل الاعليك المعول * وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو الذى يأتينى فله درهم ويمكن ادخاله فى الاشتمال على ماله صدر الكلام فان المبتدأ حينئذ يتضمن معنى الشرط وكونه الذى مخبرا به عن شئ كما ستعرفه فى باب الموصول فى مسئلة الاخبار بالذى وكونه مضافا الى المشتمل على ماله صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ماله صدر الكلام يسرى فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه * ومما يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هى اسم التفضيل لخبر معرفة والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندى فانه يصح عنده كون المبتدأ نكرة بخبر معرفة فى هذه الصورة وفيما تضمن الاستفهام وغيره يجعل المعرفة مبتدأ وقد اختار المصنف مذهبه حيث قال (نحو

(من)

من ابوك) ويمكن ان يقال لم يختر المصنف مذهب سيبويه بل خالفه فى كون المتضمن للاستفهام نكرة بشاهد الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اى رجل ابوك حتى يكون نكرة بل اهذا ابوك ام ذاك فان قلت ينبغى ان يقيد المبتدأ بالمفرد كما سيقيد الخبر فان المبتدأ الذى هو جملة اذا اشتمل على ماله صدر الكلام لايجب تقديمه قال الله تعالى ❊ ان الذين كفروا سواء عليهم اءنذرتهم ام لم تنذرهم لايؤمنون ❊ قال جارالله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على انه خبر ان والجملة فى موضع الابتداء اوسواء خبر مقدم والجملة خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام بمعنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء فى علم المستفهم اى سواء فى عدم النفع الانذاز وعدمه المستويين فى علمك كذا ذكره جارالله ولك تقوية ايجاب التقييد بان المتضمن لما له صدر الكلام واجب التقديم وان خرج عن معناه الاصلى وجوب تقديم من فى قوله تعالى ❊ من فرعون ❊ مع انه لاقصد الى الاستفهام بل الى التهويل وكذا كم فى قول الشاعر ❊ كم دعوتك ❊ مع ان القصد الى الاستبطاء (اوكانا معرفتين) بخلاف اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء اذ لايجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ الا فى الصورتين عند سيبويه (اومتساويين) اى نكرتين متساويتين فى صحة الوقوع مبتدأ ولم يكتف بقوله متساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما فى صحة الوقوع مبتدأ لئلا يوهم التساوى فى مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوى فى مرتبة التخصيص لانه بعدما عرف انه يكفى فى وجوب التقديم كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوى فى رتبة التعريف لايسبقه امر النكرتين المخصصتين قال الرضى وكان ينبغى ان يقيدها بانتفاء القرينة على المبتدأ اذ لوكان قرينة ليعرف بها المبتدأ فى الصورتين لايجب تقديم المبتدأ اذ وجوب التقديم ليعرف بتقدمه ولايلتبس بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما فى قوله ❊ بنونا بنوابنائنا وبناتنا ❊ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ❊ وفى قوله ❊ لعاب الافاعى القاتلات لعابه ❊ اذ كون المقدم احق بكونه مشبها به قرينة على كونه خبرا قلت ماذكره حق لكن ماذكره من الشعر لاقرينة فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون التشبيه فيه مقلوبا للمبالغة ❊ ولو قال اومتساويين فى الوقوع مبتدأ واكتفى به لكان تاما وقد جمع الصورتين ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو مختل لفظا ومعنى اما لفظا فلان كون المبتدأ مصدرا يغنى عن الياء المصدرية وتائه واما معنى فلا نتقاضه بقولنا اقائم زيد فانه قدم قائم على زيد مع ايهام ابتدائيته (مثل افضل منك افضل منى) لكونهما متساويين فى العموم اوفى التخصيص فافهم (اوكان الخبر فعلاله) اى فعلا للمبتدأ يعمل فيه الرفع والنصب لواخر فى بادى الرأى فاحترز بقوله فعلا عن الصفة نحو اقائم زيد فان الخبر صفة للمبتدأ يعمل فيه الرفع فى بادئ الرأى مع انه مبتدأ وبقوله له عن زيد قام ابوه فانه لواخر زيد لايكون قام فعلا يعمل فيه الرفع فى بادئ الرأى فدخل فى القاعدة انت قمت فانه لواخر انت كان قام عاملا للرفع فى انت لكونه تأكيدا فى بادئ الرأى وقولنا موسى ضرب عيسى فانه لواخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب فى بادئ الرأى وخرج الزيدان قاما والزيدون قاموا فانه لواخر لم يكن الزيدون معمولا له فى بادئ الرأى لانه يلزم الاضمار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر ولهذا جعل السيرافى الذين ظلموا مبتدأ لقوله اسروا فى قوله تعالى ❊ واسروا النجوى الذين ظلموا ❊ ودخل ايضا نحو قولهم فى بيته يؤتى الحكم فان الحكم لوكان مبتدأ لايصح تقديم يؤتى لانه فعل له يعمل فيه الرفع لكونه مفعول مالم يسم فاعله فى بادئ الرأى فمن قال وجب

التقديم لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فقد قصر رأيه ولو قلنا بامتناع التقديم فى الزيدان قاما والزيدون قاموا وعليه اعتماد الرضى يراد بالفعل له الفعل الصادر عنه او الواقع عليه ويعلل امتناع التقديم بالتباسه بالبدل وفيه رد على ابن الانبارى حيث جعل الحكم فى المثال مبتدأ واصل هذا المثل على ما زعمت العرب عن السن البهايم انه قالوا ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا حكيما قالت فاخرج الينا فقال فى بيته يؤتى الحكم قالت انى وجدت تمرة قال حلوة فكلى قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال لحقك اخذت قالت فلطمنى قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث المرأة حديثين فان ابت فاربع فذهبت كلها امثالا قال جار الله قوله حدث المرأة الخ يعنى كرر الحديث للمرأة لنقصان عقلها فان لم تفهم بالتكرار فامسك فى القاموس ربع كمنع توقف وانتظر وتحبس وقد يروى فاربعة يعنى اذا كررت ولم تفهم فاجعل التكرار مضاعفا ولا تزد (نحو زيد قام) ولو كان مذهبه وجوب التقديم فى قولنا الزيدان قاما لكان هو اولى بالتمثيل (وجب تقديمه) اى تقديم المبتدأ جواب للشروط الاربعة (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) اى كان مشتملا عليه فتغيير التعبير الذى كان فى المبتدأ للتفنن لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام جزء المعنى ولا يلزم بل يجب الصدق فى ما قائم الزيدان واقائم زيد لاشتمال الخبر على ماله صدر الكلام وبهذا ظهر ان ما فى الرضى ان الخبر المفرد لا يجد من موجبات التصدر الا الاستفهام او الاضافة الى ما تضمن الاستفهام ليس بالمرضى والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلذا قال الرضى يرد على قوله (نحو اين زيد) ان اين خبر جملة عند الاكثر وكونه خبرا مفردا اما على مذهب من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافى ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف مع ان صحة اين زيد متفق عليه واجاب نفسه ان كون اين جملة عرض له لوضع موضوع الخبر واما موضعه فعلى ان يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى وضعه وأجاب غيره بان المراد المفرد صورة اذ الضمير المستتر اعتبارى لا يصير اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضى ان لا يصح زيد اقام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا وكون اين جملة انما هو من حيث التأويل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام مع الضمير مأولا بجملة بظاهره ۞ بقى انه يشكل بقولنا زيد اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضعا ماله صدر الكلام ولذا قيد صاحب اللباب الضابطة فقال ويجب اى تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدأ ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه على ما كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال اين ابوه جملة سواء قدر باسم الفاعل او بالفعل لانه حينئذ من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام الرافعة للظاهر وبهذا استغنيت عما ذكره العباب ان تجويز هذا التركيب على تقدير اسم الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه فى صورة الجملة فان قلت فكيف جاز تقديم الخبر فى اين زيد والمبتدأ يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة فى التقديم فى زيد قام بخلاف اين زيد على انه مثل اقام زيد وقد عرفت الفرق بينه وبين زيد قام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لا يقتضى التقديم على المبتدأ لان الاستفهام يطلب صدر جملة لا صدر كل جملة (او كان) الخبر (مصححا له) اى للمبتدأ اى جعل المبتدأ مبتدأ صحيحا ولا خفاء ان الخبر الظرف مصحح بشرط التقديم لا التقديم فلا حاجة الى اعتبار حذف مضاف اى كان لتقديمه مصححا كما يشعر به

تقدير الشروح ولاحاجة ايضا الى اعتبار الحيثية فى المبتدأ اى مصححا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ كما فى بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدأ مصحح للمبتدأ (نحو فى الدار رجل اولمتعلقه) بالكسر كذا فى الرضى اى اوكان لمتعلق الخبر (ضمير) كان (فى المبتدأ) فهو عطف على قوله اوكان مصححاله بتقدير كان والشرط من مواقع حذف كان كما تعرف ولاينبغى ان يجعل قوله لمتعلقه عطفا على خبر كان وقوله ضمير عطفا على اسم كان عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف عطف واحد ليستغنى عن تقدير كان لانه حينئذ يكون تحت قوله اوكان ويكون العديل لقوله تضمن الامر المردد ولاوجه لجعل المردد عديلا دون كل واحد منهما وكذا قوله اوخبرا عن ان جعل عديلا مستقلا والظاهر من متعلق الخبر ماله تعلق المعمولية له وفيه امور ❊ احدها شموله لنحو على الله عبده متوكل وعلى الله عبده يتوكل مع انه لايجب تقديم الخبر لامكان تقديم المفسر بدونه الاعند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائى فى المثال الثانى دون الاول لشدة اقتضاء الفعل لمعموله دون الصفة فكأنه متأخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر فى الفعل دون الصفة وليس شئ منهما بشئ لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظى ❊ وثانيها عدم شموله لنحو قرين كل رجل ضيعته ❊ وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب تقديم مايتعلق به قوله على التمرة فى الخلاف المذكور دون تقديم على التمرة وهو المطلوب ومايعلم منه ممنوع وقد يحمل على تعلق اجزء بالكل فيندفع عنه ماسوى الثانى (نحو على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة لايقال الظاهر على التمر بدون التاء لانه تعريف للتمرة لالتمرة واحدة لانا نقول هو تعريف للتمر بانه على كل تمرة منه مثلها زبدا فتأمل (اوخبرا عن ان مثل عندى انك قائم) اى خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ففى عبارته مسامحة ولك ان تقول الخبر فى الحقيقة والمآل خبر عن ان اذ معنى المثال عندى تحقق قيامك والتحقق معنى ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة فيذهل عن الفتحة الحقيقية او يظن خطأ المتكلم اوخطأ سامعه لكن هذا اذا لم يكن مايزيل ذلك سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فمستحسن ولولا انك حقيق بالاحسان لاهنتك وما انك قائم حق على لغة تميم واما انك قائم حق وما انك قائم الاحق وخرجت فاذا انك قائم فاستثناء الرضى مجرد المواقع بعد اما قاصر ليس الا وقول ابن مالك او مسندا دون اما الى ان وصلتها لايفى بالاصلاح وزاد الرضى فى مواضع وجوب التقديم ماوقع المبتدأ فيه بعد الا اومعناها وهو على الحق لكن خطأ فى زيادة ماقدم للاهتمام به لنكتة مما يتكفلها علم البلاغة فانه المجوز لاالموجب (وجب تقديمه) ولم يخف عليك وجه الوجوب (وقد يتعدد الخبر) اى خبر المبتدأ (مثل زيد عالم عاقل) منه يعلم تعدد المعمول الثانى لكل ماينسخ الابتداء ولك ان تجعل الخبر اعم مما هو خبر فى الحال اوفى الاصل فيندرج حكم الكل فيه ❊ وههنا مباحث نفايس استخرجها الغايص هو التائس لينتفع به كل معتز ويائس ❊ الاول ان العامل المعنوى لخفائه غير قوى فتظن به ان لايعمل فى معمولات كثيرة الا انه على خلاف ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف الف كأنه للطافته شابه المجرورات الغير الفاترة عن الافعال المتكثرة ❊ الثانى ان الخبر المتعدد قد يكون واجب التعدد لكونه خبرا عن متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولابد من العطف ولايطابق المبتدأ لان ضميره لايرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو فى تقديرها شخص فاضل وشخص عالم والعطف ليس الا صورة العطف اذ ليس تشريك المعطوف والمعطوف عليه فى النسبة بل المجموع من حيث المجموع منسوب والمجموع يستحق اعرابا واحدا الا

انه اعرب كل جزء دفعا للتحكم وما فى الرضى ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا لان كلامنا فى تعدد الخبر عن مبتدأ واحد وههنا تعدد المبتدأ ليس بشئ لان كلامنا فى ان يرتفع بابتداء واحد اسمان بعد ان خبرين وهو من هذا القبيل بلاقيل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذى هوامر واحد وذلك قسمان * احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدألتنافيهمافيحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع قصد جعلها خبرا الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا اسود ابيض والمجموع استحق ضميرا واحدا الا انه اعتبر كل منهما دفعا للتحكم ولاتجوز فى الاسناد كمالاتجوز فى قولنا هذا ابلق فما فى الرضى ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناد حال المتعلق المنفصل عن الشئ اليه فجواز اسناد حال الجزء اليه اولى ليس بشئ وكذا ماقال صاحب اللباب ان هذا اسود ابيض مثل هما فاضل وعالم لانه يكذبه وجوب هذان اسودان وابيضان وهؤلاء سود وبيض * وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة مخصوصة باسم نحو هذا حلو حامض اى مز بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة والحموضة قال الرضى فى كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان المجموع متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف ان الضمير الذى استحقه الخبر هنا واحد كما فى المز وانما اعتبر فى كل منهما دفعا للتحكم ويجوز فى هذين القسمين العطف وتركه * قال صاحب اللباب ويشهد بأن الحلو الحامض فى المعنى غير متعدد قولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لوكان متعددا لكان معتديا الى ثلاثة وهو خلاف مااجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر فى قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولايلزم منه تعديته الى ثلاثة بل كون المفعول الثانى متعددا وفرق بين تعدد المفعول الثانى والتعدية الى الثلاثة لان التعدية الى ثلاثه توجب مفعولا ثالثا لاتعدد المفعول الثانى فافهم فانه من دقايق الفوائد الذى لايفهم الا الواحد بعد الواحد وقد يكون جائز التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه لايصح الاقتصار على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغى ان يجعل من التوابع ولايجعل من تعدد الخبر فى شئ * الثالث ان التعدد اللفظى دون المعنوى لايخص الخبر بل يجرى فى المبتدأ نحو الحلوا لحامض خير من الحلو وفى الفاعل نحو ترجح الحلوا لحامض على الحلو ومما يتوهم فيه تعدد الخبر زيد جامع تابع وامثاله وهو عند التحقيق تأكيد * ومما ينبغى ان يعلم انه قد يشتمل كلام واحد على مبتدآت واخبار فالمبتدأ الاخر مع خبر الاخر خبر السابقة وهكذا الى المبتدأ الاول * ولذكر الروابط طريقان * احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه الى جملة واحدة تضيف المبتدأ الاخر الى المبتدأ السابق والسابق الى السابق الى ان ينتهى وتحكم على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة * وثانيهما ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للاخر الى الاول فيقال زيد عمرو هند قائمة فى داره بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا فى التسهيل سهل على صاحبه شدايد اليوم الطويل

(وقد يتضمن المبتدأ) اى يكون فيه (معنى الشرط) اى معنى حرف الشرط او الجملة الشرطية بانه وهو سببية المبتدأ بما هو تتمه للخبر على ما سيجئ فى المتن فى بحث كلم المجازات وقد خفى فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حتى اول بما بكم من نعمة فاخبر انه من عند الله وقيل وجود النعمة معهم مع جهلهم بأنه من عند الله سبب الاخبار بانه من عند الله والاوجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله اذ الاتصاف

بالكون من عندالله فرع الكون وكذا خفى فى قوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقاة واجيب عنه بما سبق وبأن الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزأ لابعد حال من وجود الجزء ليفيد وقوعه لامحالة و هو لايسمن و لايغنى من جوع و هو انه لاسببية للفرار وبهذا لايحصل له سببية ❊ والجواب الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقاة لان الفرار يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر الموت فيه والحق ان معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضى اشكالات المقام بالتمام (فيصح دخول الفاء) الجزائية (فى الخبر) بشرط قصد معنى الشرط يعنى مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء كذا شرحه الرضى وذكر جار الله الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الصحة لعدم لزوم القصد لالعدم لزوم الفاء مع القصد (وذلك) اى المبتدأ الذى يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره (الاسم الموصول) الكائن (بفعل) اى مع فعل صريح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية وليس المراد الاسم المتصل بفعل لينتقض برجل قام عالم ولاموصول صلته فعل حتى يكون مسامحة لان الصلة جملة (اوظرف) ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لانه مقدر بفعل لامحالة اذا كان صلة لان الشرط لايقع ظرفا فلو لم يذكره يحمل الفعل على الفعل الصريح ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف ومايجرى مجراه على ماعرفت سابقا (او النكرة الموصوفة بهما) اى بأحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال لالان الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة أو استدعى الافراد كما وهمه الهندى لانه يستدعى المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول جاءنى زيد أو عمرو وهما فى البلد ولايخفى ان بيان المصنف للاسم المتضمن لمعنى الشرط المصحح لدخول الفاء فى الخبر قاصر بخروج المضاف الى النكرة الموصوفة وخروج الموصوف بالموصول والمضاف اليه عنه وخروج كل مضاف الى غير موصوف اوغير موصوف بماذكر لابخروج مثل امازيد فمنطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم المبتدأ اتصل بالخبر ونحن فى بيان دخول الفاء فى الخبر لافى الجزاء وله مبحث أخر على انه يمكن ان يراد بالصحة مايقابل الوجوب ودخول الفاء فى هذا المثال واجب فى غير الضرورة وفى غير مقول قول محذوف ناب المقول منابه نحو قوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم ولايخرج من يضربنى فزيد قائم فانه داخل فى جزاء من دون الدخول على الخبر فى اكثر الاقوال على ماعرفت ويمكن ادراج نحو الزانية والزانى فاجلدوا فيه بجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما لما قيل ان اسم الفاعل فعل ابرز فى صورة الاسم حفظا للفعل عن ان يدخل عليه ماهو صورة لام التعريف (مثل الذى يأتينى اوفى الدار) الاولى اوالذى فى الدار لئلا يتوهم الترديد فى الصلة دون التمثيل (فله درهم وكل رجل يأتينى اوفى الدار فله درهم) نوقش فى المثال الثانى بأنه ليس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ فيه هو المضاف الى تلك النكرة لان الصفة تكون لما اضيف اليه كل لان المقصود وكل لضبطه وحصره صرح به المصنف فى ايضاح المفصل ووافقه الرضى ولذا حكم المصنف ان قوله ❊ وكل اخ مفارقه اخوه ❊ لعمر ابيك الا الفرقدان ❊ شاذ حيث جعل الا الفرقدان صفة لكل لالاخ وبما قررنا بطل ما اجيب به ان الصفة بعد كل للكل صرح به صاحب الضوء فى شرح تعريف الكلمة كل لفظة دالة على معنى فهى كلمة وصرح به صاحب الكشاف فى الفائق فى بيان قوله صلى الله

تعالى عليه وسلم * الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت فى الجاهلية فهى تحت قدمى هاتين حيث قال بتعيين كانت لان يكون صفة لكل اذ لو كانت صفة لما اضيف اليه من الامور الثلاثة لما صح الفاء فى الخبر فضمير كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه فما هو صفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل بما هو الغالب فى المبتدأ الذى يصح دخول الفاء فى خبره مع كونه موصولا مبهما ككلمات الشرط وكون فعله مستقبل المعنى كما يجب فى كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ والاسم المتضمن لمعنى الشرط عدم وجوب ابهامه واستقبالية فعله وانه لايجزم الفعل المضارع ولايدخل الفاء على غير مافصل خلافا للاخفش فانه يدخله فى أى خبر يريد (وليت ولعل مانعان بالاتفاق) لايخفى ان هذا بحث قبل أوانه لانه من مباحث خبر ان واخواته و وجه المنع على ماذكره المصنف ان مابعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لايحتملهما ويبطله قوله تعالى * اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم * وله غير نظير وايضا هذا الوجه لايفى بالنواسخ كلها مع تشاركهما فى المنع فالوجه الوجيه الوافى ان النواسخ تنافى مايقتضى الصدارة فلا يدخل ما اعتبر فيه معنى الشرط وماقيل ان الانشاء المتحقق فى الحال لايحتمل التعليق بشئ يتحقق فى الاستقبال فلايجامع الشرط ويتم قول المصنف يدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما لتعليق الطلب فلايتحقق الطلب فى الحال فالقيام للصلوة يجعل الشارع طالبا لغسل الاعضاء واما لطلب المعلق فالمطلوب فى الآية الغسل المطلق بالقيام وعلى أى تقدير يصح جعل الانشاء جزاء ومن هذا ترى ائمة الاصول مختلفين فى ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وفائدة التعليق تأخير الطلاق او تطليق حين تحقق الشرط * قيل جميع النواسخ سوى ان وان و لكن مانعة بالاتفاق فلا وجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بأنه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لا مطلقا قلت المقصود انه لم يبين حكمه مع سائر النواسخ لا انه لم يجعل الحكم مخصوصا بليت ولعل حتى يجاب بأن التخصيص اضافى وكيف لا والتخصيص بالذكر لايستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع سائر النواسخ بحث عن المنصوب فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بهما لا باقى النواسخ فخص الحكم بهما تصريحا بما هو ملحق به لان كما يفيده قوله (والحق بعضهم ان بهما) والحق المالكى ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح ابن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال الله تعالى * الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم * وقال * واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه * وقال الشاعر * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن مايقضى فسوف يكون * وانما قال والحق بعضهم لانه لم يتعين عنده من ألحق اذ جعله عبد القاهر سيبويه خلافا للاخفش والعبدى وابو البقاء وابن يعيش الاخفش خلافا لسيبويه ولو قلنا انه تعين عنده كما قال الرضى ان المصنف تبع عبد القاهر فالابهام للتحقير والتزييف الالحاق (وقد يحذف المبتدا) لانسيا لانه ركن من الكلام بل (لقيام قرينة) لايفيدان المحذوف ماهو فما يشعر به كلام الرضى ان قوله لقيام قرينة لافادة ان لاحذف الامع القرينة ضعيف ومع القرينة لايجب الحذف بل يحذف (جوازا) ثم كل من جانبى الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة نطالع عليها فى علم اخر ان ساعدك التوفيق ويجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق * يقال قد اهمل وجوب الحذف وهو محقق فى

(مثل)

مثل الحمدلله اهل الحمد بالرفع على المدح و التقدير هو اهل الحمد تصحيحا لرفع اهل الحمد وفى نعم الرجل زيد على تقدير كونه فى معنى هو ز وقد جوزه المصنف فى بحثه ومنع تحقق الوجوب بجواز تصحيح الرفع فى المقطوع بجعله مبدا اى اهل الحمد هو وان المخصوص بالمدح متعين لكونه مبتدأ ماقبله خبره كما حققه الرضى فى بحثه ولايفيد باحتمال كونه خبر مبتدأ محذوف وفيه انه ينبغى كون المقطوع مبتدأ اجماع النحاة على انه خبر المبتدأ على ان جعله خبرا اوفق بما هو اصله من كونه صفة وان تسوية المصنف بين كون المخصص مبتدأ وبين كونه خبر مبتدأ محذوف ينافى عدم اعتداده به الاان يقال قوله وهو مبتدأ ماقبله خبره اوخبر مبتدأ محذوف بيان للاختلاف لاللتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدأ بقولهم زيد الخبز آكله بنصب الخبز فانه فى تقدير زيد الخبز هو اكله والا لم يتجه رفع اكله اذلا يصح كونه خبرا لزيد لان الخبر هو المفسر المقدر ولا تأكيدا لان المؤكد لايحذف هذا وفيه انه تفسير للخبر وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ ※ ومما وجب حذف المبتدأ فيه من انت زيد اى من انت كلامك زيد و الاشهر فيه النصب والتقدير من انت ذاكرا زيدا يقال فيمن ذكر عظيما بسوء وكان اصله أن رجلا لم يكن له فضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فقيل ذلك انكارا لتسميته والوجه فى اهمال وجوب الحذف انه فى كتبهم من مبنيات المفعول به وبحث افعال المدح والذم وبحث الوصف المقطوع فاقتدى بهم الا انه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحذف العامل فى من انت زيدا ※ بقى انه منه ما اخبر عنه بمصدرا وانتصب وجب حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اى امرى سمع وطاعة وجب حذف المبتدأ لان المقام مقام اعتداد بحذف واجب ومنه ما اخبر عنه بصريح فى القسم نحو فى ذمتى لافعلن كذا اى ميثاق صرح بهما ابن مالك فى تسهيله (كقول المستهل) هو الصبى الرافع صوته اول ولادته استعير لمن رفع صوته لتعريف الهلال وبعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال والتقدير كمبتدأ قول المستهل او كحذف مبتدأ قول المستهل ويرجح الاول قلة الحذف والثانى مراعاة السوق (الهلال والله) ذكر القسم اتماما لنقل قول المستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا وهى مزيفة بانه مثال لا شاهد وبان ما وجد حين الاظهار اظهار المبتدأ فى خصوصه او نوعه نحو قول الخميس نعم وهذا نعم ومنهم من تصدى لبيان ان تقدير الهلال لايناسب المقام ودونه خرط القتاد ولايخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا اليه ويسألوه فيريهم الهلال بالاشارة وهو ليس حين رفع الصوت به مشيرا الى الهلال فتارة يقول رأيت الهلال او الهلال بالنصب (والخبر) لقيام قرينة اذلا يحذف نسيا (جوازا نحو خرجت فاذا السبع) يعنى بعد اذا المفاجأة والتقدير فاذا السبع واقف ※ فى العباب حذف الخبر بعد اذا قليل حتى لم يوجد فى النظم المعجز الامذكورا قال الله تعالى ※ فاذا هى حية ※ فاذاهم جميع لدينا محضرون ※ فاذا هم قيام ينظرون ※ اقول الحذف بعد اذا المفاجأة للخبر العام لان اذا يدل على وجود الشئ بغتة فيغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار وشئ مما ذكره ليس مما نحن فيه وينبغى ان يراد باذا المفاجأة مالم يقع موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء فكما لاحذف بعد الفاء لاحذف بعده والمثال مما نحن فيه لو لم يكن اذا للمكان خبرا عن السبع اى فبالمكان السبع وهو المذهب المنقول عن المبرد وزيف بقولهم فاذا السبع بالباب واجيب بأنه بدل ويحتمل الحال ويزيفه انه يلزم اشتراك

اذا بين الزمان والمكان وهو خلاف الاصل وانه يلزم قطع اذا عن الاضافة مع عدم شئ من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على الضم وتنوين المضاف ووجود مضاف اليه فى التقدير اى الجملة السابقة فيلزم ما منعت من انتفاء لوازم حذف المضاف اليه اذا ظرف للمفاجأة والمفهومة اى ففاجأت فى وقت وقوف وفاجأت منزل منزلة اللازم فلا يلزم كون اذا مفعولا به لفاجأت كما توهم من قول المصنف ان التقدير فاجأت وقت وقوف السبع فاعترض عليه بأن اذا لازم الظرفية وقول سيبويه انه يستعمل اسما فيقال اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر غير موثوق به ولا يساعده استعمال الاعراب ولك ان تجعل مفعول فاجأت محذوفا للتهويل اى فاجأت من الخوف والهول ما لا طاقة للتكلم به او استماعه والفاء السببية اى تسبب عن خروجى مفاجأة السبع وقيل زائدة وزيفه الرضى بأنه يكذب امتناع حذفه وفيه انه لا تزييف فى منع الاستعمال عن حذفه اذ لا مانع من التزام زيادة شئ ومنع امر معنوى من حذفه اول المسئلة ورجح الرضى قول من جعله عطفا على خرجت (ووجوبا فيما التزم) اى فى تركيب التزم (فى موضعه) اى فى موضع الخبر (منه) اى من هذا التركيب (غيره) اى غير الخبر فهذا التركيب من قبيل البر الكر بستين وتقديره منه اقيس من تقدير فيه وقيل ما مصدرية والمحذوف هو الوقت المضاف اى فى وقت التزام غيره موضعه وجعل الرضى ما عبارة عن الخبر ليستغنى عن الحذف لكن فيه هجنة اذ لا يقال يحذف الخبر وجوبا فى خبر كذا ولما كان التزام الغير فى موضع الخبر امرا منوطا باعتبار العرب المعبر نائبا احتاج الى بيان مواضع الالتزام وهى اربعة اشار اليها بأربعة امثلة حيث قال (نحو لولا زيد لكان كذا) وفسر الضابطة المشار اليها بمبتدأ كان بعد لولا ونقض بقول الشافعى رحمه الله ✱ ولولا الشعر بالعلماء يزرى ✱ لكنت اليوم اشعر من لبيدى ✱ وقوله تعالى ✱ ولولا فضل الله عليكم ورحمته ✱ فهم من اول مواد النقض بجعل ما نطق خبرا حالا عن الخبر المحذوف اى ولولا الشعر بالعلماء موجود حال كونه يزرى ولولا فضل الله حال كونه نازلا عليكم ولا يخفى انه تكلف فى مواد كثيرة ✱ ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها مبتدأ الخبر يدل عليه لولا اذ لولا يدل على الوجود المطلق فلو كان الخبر الوجود يحذف لا محالة لدلالته عليه والتزام الجواب موضعه ويساعده ان من اوجب الحذف مطلقا لان لولا يدل على الخبر وهو الوجود والحصول فدليله لا يساعد الحذف الا فى الخبر العام وفيه بحث لان لولا يدل على تحقق الجملة الشرطية ويدل على حصوله مطلقا الا على حصول مبتدأ الجملة كما ان لو يدل على امتناع الشرط لا على امتناع المسند اليه فيه فلولا لا يدل على ان الخبر ما هو فيما ذكره ✱ ومن القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام قرينة والتزام الغير موضعه سواء كانت القرينة نفس لولا او غيره فينبغى ان يفسر الضابطة مبتدأ الخبر يفهم من غير ذكره مع قيام شئ مقامه سواء كان الخبر عاما او خاصا وهذا شبهة قوية تقتضى تفسير الضابطة مرة اخرى لانه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون قرينة ممتنع الحذف ومعها جائز الحذف وغاية ما يوجه به كلامه ان يقال لم يعتبر العرب الجواب ملتزما فى موضع الخبر الخاص وفى جعل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف الخبر ولمذهب الكسائى ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف اى لولا وجد زيد ولمذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتنزله منزلة الوجود يفهم منها بلا مهلة ولا ريب فيه ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا لان هذا السلب مختص بما سوى حرف ناب مناب الفعل عند من يجعل هذا الحرف عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء

(ويازيد)

ويازيد على مذهب المبرد ومذهب الكسائى اقيس لان لولا كلولم ولولا ينفك عن الفعل كذا قيل ونحن نقول لولا من كلم المجازات والشرط لاقل فيه من ان كونه فعلية اولى ويرجح مذهب البصرى الذى اختاره المصنف بأن حذف فعل الفاعل وجوبا لا يكون بدون المفسر ولا لامحالة يتكرر فى الماضى غالبا الا فى الدعاء وجواب القسم فلا فى لولا ليس حرف النفى ضم الى لو بل المجموع كلمة موضوعة لامتناع الثانية لتحقق الاولى ويمكن دفعه بأن المفسرة انما يجب لعدم فهم خصوص الفعل من القرينة ويفهم الخصوص من لولا وبأن للكسائى ان يقول يجب تكرير لا الا فى الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا فى لولا كالعدم لزوال النفى بدخول لو لان نفى النفى اثبات (وضربى زيدا قائما) فسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال الرضى ومن تبعه بمبتدأ هو مصدر صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا الى المصدر فانه فى المعنى فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون بعد ذلك حال منهما او من أحدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب مايكون الامير قائما ويتجه عليه ضربى زيدا قائما شديد وزيد لدفعه كون ذلك المصدر عاملا فى مرجع ضمير هو ذو الحال ويرد عليه ضربى قائما لان المصدر لم يعمل فى مرجع ضمير هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع فالاولى ان يقال الكلام فى مبتدأ محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الى آخره ولا يتجه ان الاضافة الى الفاعل والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا يرى ان الاضافة للمصدر الى شئ منهما فى اخطب مايكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربى زيدا قائما حصر الضرب فى حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص محمول على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص لان التعريف بالاضافة كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة على ان فى هذا الكلام امر الاهمال على ما ينضبطه المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه اقتضاضى هذه البكر شابة ولا معنى فيه للاستغراق ومنه غلبه رجل وهو اعلم البلد باحثا فالحصر المراد المتفق من النحاة فى هذا المبتدأ ينبغى ان يوجد فى تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب متعارفا فى نفى المفهوم المخالف للتقييد وفى جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدأ لاخبر له على طبق اقائم الزيدان فانه كالصفة فى معنى الفعل فيتم بفاعله وبمفعوله كما يتم الفعل المبنى للمفعول بمفعوله فمعنى ضربى زيد قائما اضرب زيدا قائما ووجه الرد على ما ذكره الرضى ان الحصر لا يستفاد الا بكون اسم الجنس الشامل للقليل والكثير مع افراده للاستغراق عند عدم قرينة الخصوص واذا كان بمعنى الفعل يفوت وجه الاستفادة وقد عرف ما يبطله مما قدمنا وعلى ما ذكره اللباب ان الكلام لا يتم بدون الحال ولذا التزم ولو كان المصدر بمعنى الفعل لتم بفاعله ويرده ان الكلام لا يتم بدون المستثنى اذ لا حكم فى الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال فى معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه وفى جعله مما التزم فى موضع الخبر غيره رد لمذهب الكوفيين حيث جعلوا التقدير ضربى زيدا قائما حاصل من معمول ضربى لان الحال حينئذ متقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه ※ واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت اذا

جعل قائما حالا من المصدر لان حصول المقيد لاينفي حصول غيره فيدفعه ان التقييد لوكان لنفي مفهوم المخالفة على ماحققناه كان الحصر باقيا فما اورده محتمل لمذهب الاخفش وهو ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه فتقدير ضربي قائما ضربي ضربي قائما وتقدير ضربي زيدا قائما ضربي زيدا ضربي اياه قائما وزيف بأن حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد في كلامهم لانه في معنى ان مع الفعل وحذف ان مع الفعل مع بقاء المعمول لايجوز لانه من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة * ولمذهب البصريين وهو ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما حذف متعلق الظرف كما يحذف متعلقات الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لدلالة الحال عليه اذ فيه معنى الظرفية فبقي ضربي زيدا قائما كذا في الرضي والظاهر ان اذا ظرفية لاشرطية فقوله مع شرطه ليس على ماينبغي قال الرضي فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان ظاهر معنى قولهم حاصل اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا وانكاره حذف اذا مع الجملة يرده تقدير الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا فكذا والمناقشة بأن كان ظاهرة في الناقصة مندفعة بوضع ثبت مكان كان في بيان التقدير فتقول ضربي زيدا قائما تقديره ضربي زيدا حاصل اذا ثبت قائما لاتقول قد ذكروا في جعل كان تامة انها لوكانت ناقصة لم يكن لالتزام تنكير المنصوب بعدها جهة ولجاز تعريفه ولو لم يوجد مع الاستقراء فلم يكن حمل كان على التامة مع هذا الداعي تكلفا لانا نقول كفى توجيها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة على الاصح لانا نقول لما كان المتفق ان المراد حصر المصدر في تلك الحال فلابد من جعله حالا لانا نقول يحصل الحصر بجعله خبرا لما اضيف اليه الظرف كما لايخفى قال الرضي اذا المحذوفة للاستمرار وهو كثير وفي القرآن غير يسير وقال غيره المقدر في المصدر الاستقبالي اذا وفي الماضوي اذ هذا ولك ان تقدر في الكل اذا ضبطا للانتشار بمجيء كل من اذا واذ موضع الآخر كثيرا وقد يجعل المقدر مجرد اذا بتقدير الزمان في المبتدأ فيقال التقدير زمان ضربي زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذا اسما وقد عرف مافيه (**وكل رجل وضيعته**) في الرضي الضيعة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة هذا وكأنه جعله كناية لان كل رجل ليس له عقار وفي القاموس الضيعة العقار والحرفة وفي العباب سميت الحرفة بها لانك ان تعهدتها ضمت وان تركتها ضاعت وفي الاساس يقال ماضيعتك اي ماعملك وصنعتك ومنه كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته * وفي عده من مواضع وجوب حذف الخبر رد على الكوفي حيث جعل الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم كل رجل مع ضيعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضيعته ورفع ضيعته الخبرية لا لكونها تابعة لكن يستحقه الواو لانه الخبر في الحقيقة الا انه لما امتنع اعراب ما كان حرفا اجرى على مابعده وقد عرفت نظيره وهذا يقتضي ان يكون الواو اسما كالصفة ووجه الرد على ماذكره الرضي ان الواو ان كانت بمعنى مع يكون للعطف اذا لم ينتصب مابعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو واذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو ضعيف لان للكوفي ان يقول الواو يكون للعطف اذا لم يكن مابعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا بالخبرية وفسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال بكل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضي ان يكون التقدير كل رجل وضيعته مقرونان كما قدروه فورد عليه ان مقرونان متأخر عن قوله

(وضيعته)

وضيعته فلا يصح ان يقوم وضيعته مقامه ولو قيل يقوم مقامه بتقدير التأخر يتجه انه لا يتم حينئذ ما اورد على الكوفى فى جعلهم قائما فى ضربى زيدا قائما معمولا بضربى اذ حينئذ لا يصح جعله قائما مقام الخبر لتأخر الخبر الا ان يقال ما اورد عليه لترجيح تقديرهم عليه لا لابطاله اذ لا خفاء فى كون المؤخر عن الخبر اولى بالنيابة لاستغنائه عن تقدير التأخر ٭ ومنهم من عدل عنه وقال التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان قوله وضيعته عطف على الضمير المستكن فى الخبر فيكون من تتمته وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه بخلاف التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف الخبر فلا ترجيح ٭ قال الرضى الحذف فى هذا الباب غالب لا واجب لقول على رضى الله تعالى عنه انتم والساعة فى قرن والقرن الجعبة وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نسلم انه قصد بالواو المقارنة بل قيدت بقوله فى قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته مقرونا لعدم قصد المقارنة بالواو وانا لا نسلم ان قوله فى قرن خبر بل حال لبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور ليس كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع بل بواو هو نص فى المصاحبة كما قيده به ابن مالك فى التسهيل والضيعة نص فى المقارنة دون الساعة ٭ وفى مثل كل رجل وضيعته اشكال فى تعيين مرجع ضمير ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل اذ لم يقرن كل رجل بضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون بضيعة رجل ما وحله مما صعب على الفحول ولم يجدوا بدا من القبول والجواب عنه ان كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعددة وكذا ضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة كل ضمير فى هذا المجمل يرجع الى ظاهر فى ذلك المجمل كأنه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى فتأمل وتعقل وبحسن الروية تحمل (ولعمرك لافعلن كذا) الضابطة المشار اليها بهذا المثال كل مبتدأ مقسم به صريح فى كونه مقسما به بحذف الخبر وهو قسمى او اقسم لوضوحه بذكر المبتدأ وسد الجواب مسده فاذا لم يكن صريحا فلك الخيار فتقول عهد الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن فان قلت كيف جاز ذكر الخبر مع القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم قلت عليك بالضبط فلا يشكل عليك ما سمعت حله المشهور ان العمر بالفتح والعمر بالضم كفلس وقفل بمعنى البقاء ولا يستعمل فى القسم الا الفتح لانه موضع التخفيف لكن فى القاموس هو بالفتح وبالضم وبالضمتين الحيوة وبالفتح الدين ومنه لعمرى ويحرك وفى الرضى وقد يقسم به للسؤال نحو لعمرك لافعلن اقول لجعل المثال منه المجال فتأمل وصر متكلما بحسن المقال ٭ ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما انت الا سيرا ونظائره لم يذكره للاعتياد بالبحث عنه فى المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبز اكله بنصب الخبز ولم يذكره لمثل ما عرفت ٭ وسابع استفيد من بيان الخبر الظرف وقد يحذفان معا جوازا كقولك نعم فى جواب ازيد قائم ولا يبعد ان يتوقع منك السباق مهمك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدأ وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه فى تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هنا لشيوع بيانه فى بحث افعال المدح والذم (خبر ان واخواتها) اى خبر واحدة من ان وامثالها (هو المسند بعد دخول هذه الحروف) اى بعد دخول احديها وقد نبه عليه (نحو ان زيدا قائم) والظاهر بعد دخولها ولا يظهر داع بوضع المظهر موضع المضمر وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على ان هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها وهكذا فى نظائره ومن اقتصر على حذف المضاف فى المعرف فاته حق بيان المعرف والمراد بامثالها ما ينصب الاسم ويرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل فيه لا لان لا لا تعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف فى التحقيق وان تفاوتا فى انه لتحقيق النفى وان لتحقيق

الاثبات ولم يعتبر الاخوات لانها سنبين فى قسم الحروف والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعى انحرف لان المؤنث حرف الهجاء وكم من اشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ ☼ وفى عده من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصرى من ان رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض اصحابه ان النصب جاء فى خبر كل قال ابن سلام فى طبقات الشعراء انها لغة رديئة قال ☼ اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن ☼ خطاك خفافا ان حراسنا اسدا ☼ والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون فى قوله ان حراسنا اسدا فى تقدير يشبهون اسدا والكسائى تقدير الخبر كان فى أى تركيب كان واللام فى المسند للعهد التقديرى اى مسند الكلام الذى دخلت عليه وهو المتبادر ☼ وفى قوله بعد دخولها ايضاح هذا المقصود وهكذا فى سائر تعريفات اخبار النواسخ واسمائها فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيها من انتقاضها بمسندات وقعت فى مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام اندفاعا هو على طرف الثمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير بعد دخولها ويرد عليه ان زيدا قائم ابواه فان الخبر مجرد قائم حيث اجرى عليه الاعراب وليس مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببه لانه يعود اصل الشبهة بلا ارتياب بل لو اريد التكلف للاتمام ينبغى ان يراد المسند الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم ابوه فى حكم المسند حيث اجرى عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخول تحصيل اثر فيه لفظا او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى (وامره) اى امر خبر باب ان (كامر المبتدأ) قال الرضى اى شانه او حاله فى اقسامه من كونه مفردا وجملة وفى احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومحذوفا ومذكورا وشرائطه من اشتراط العائد فى الجملة واشتراط حذفه فى العلم هذا وفى جعل وجوب العائد شرطا والحذف والذكر حكما تحكم فالاجمال خير من التفصيل (الا فى تقديمه) مستثنى عن محذوف اى شانه مثل شان خبر المبتدأ فى جميع ما يتعلق به الا فى تقديمه فان شان تقديم الخبر الجواز والوجوب وبيان تقديمه الامتناع فمن قال الاولى الا فى التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا تقديمه فقدوهم بناء على توهم تقديمه قدرا مشتركا (الا اذا كان ظرفا) فان حكمه فى تقديمه فى ذلك الوقت ولابد من قيد آخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح فى انك فى الدار ان فى الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب لعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله صرح به الرضى فى بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قال الرضى حكم الخبر الظرف لان حكم خبر المبتدأ فى تقديمه فكما يجوز التقديم فى فى الدار زيد يجوز فى ان فى الدار زيدا وكما يجب فى قولنا فى الدار رجل يجب فى ان فى الدار رجلا وهذا لا يتم على ما ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز ان من خصائص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان شواء ونشوة وجنب البازل الامون من لذة العيش للفتى والفتى للدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان فى الدار صاحبها لانقول اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدأ لزم وجوب التقديم فى ان فى الدار رجلا فلو لم يتم لم يكن هذا الحكم صحيحا لانا نقول لا يلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا للمبتدأ واذا كان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلا يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين ☼ ولقائل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ماله صدر الكلام وجب

تقديمه وخبران يتضمن ماله صدر الكلام ولايجب تقديمه نحو ان زيدا لفى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بأن لام الابتداء خرج عن اقتضاء الصدارة فى باب ان ❁ فان قلت لولم يقدم الخبر فى ان غلامه محب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم فى غير الظرف قلت هذا التركيب لايجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولابد من استثناء امور أخر وهو ان خبره لايتضمن ماله صدر الكلام على مافى الرضى وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبره دون خبر المبتدأ وانه لايصح كون خبره طلبا الا النهى عن قلة على مافى التسهيل وانه يكثر الحذف فى ان مالا وان ولدا اى اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف لنا مال ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر فى ليت شعرى ازيد قائم اى فيما كان الاسم مايدل على العلم ويكون بعده استفهام واختلف فى توجيهه فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد الجملة الاستفهامية مقامه كما فى لولا زيد لكان وقال المصنف كما فى لبيك فى الدار ورد الرضى الاول بأن التقدير ليت شعرى جواب ازيد قائم حاصل فقوله أزيد قائم فى المعنى مفعول شعرى ومن تتمة المبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر والثانى بأن ازيد قائم مفعول العلم ومتعلقه والمعلوم لايحمل على العلم والتحقيق المستفاد من تقدير ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه للمعلوم لكنه ايضا لايحمل ثم قال فالاولى انه حذف واجب من غير مايسد المبتدأ المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المصنف جعل الشعر بمعنى المفعول فيصح حمل جواب ازيد قائم عليه فقوله ازيد قائم قائم مقام الخبر الذى هو المضاف حمل على المعلوم مسامحة قلت لو تأملت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب أزيد قائم ولعل ابن يعيش والمصنف لم يجعلا ازيد قائم مفعول الشعر بل جعلوا التقدير ليت شعرى حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم استفهاما بعد تمنى حصول العلم قدم عليه التمنى ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم متشوق الى معرفته جدا فتبادر الى جوابه فالاستفهام مفهم للخبر ساد مسده فجعله ابن يعيش كجواب لولا فى السد مسد الخبر ونبه المصنف على انه افيد من جواب لولا فانه مفهم الخبر ايضا كالظرف فشبه به فى السد والافهام لافى صحة الحمل والله تعالى اعلم (خبر لا لنفى الجنس) سمى به لانه للنفى عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفى عن الجنس يعم نفى الوجود والصفة ومن قدر مضافا اى لنفى صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لايقال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ماهو بعد الوجود وايضا المتبادر من نفى صفة نفى الجنس صفة له فى الواقع فجعل التقدير النفى على الجنس اوفق ❁ وفى عده من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رد على الكوفى حيث يجعل مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ماذكره الرضى فى بحث خبر ان لكن ذكرها على وفق ماذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء عند سيبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلهما اراد باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرة (هو المسند بعد دخولها مثل لاغلام رجل ظريف فيها) الظاهر ان فيها متعلق الظرافة ❁ قيد الخبر بالظرف دفعا لكذب الحكم اذ لايصح نفى الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نفى الظرافة فى الدار المعين وماقيل ان الظرافة لاتتقيد بالظرف ففيه ان الظرافة بمعنى الملكة لاتتقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما تطلق على الملكة تطلق على الاثر ومن لم يتمكن من دفع الاشكال قال

قوله فيها خبر بعد خبر اورد تنبيها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول تنبيها على تعدد خبر لا كخبر المبتدأ ولا يخفى ان الظاهر نفى الحصول فى الدار عن غلام رجل ظريف لا نفى الجمع بين صفة الظرافة وكونه فى الدار عن الرجل ولو مثل بقولنا لا رجل فى الدار كما مثل به الجمهور لكان افيد اذ فيه الرد على سيبويه حيث لا يجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال ظاهر فى كون فى الدار صفة وخبر لا محذوفا اذ يحذف كثيرا بخلاف ما ذكر من المثال فان صفة اسم لا المضاف لا يرفع حملا على المحل وحق المثال ان لا يكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجحا لكن عدم الحمل على المحل مؤلف فيه وجعلته جماعة اسم لا كاسم ان فى صفة حمل التابع على المحل وأمره كأمر خبر المبتدأ الا انه اكتفى بالتنبيه فى خبر اول النواسخ لظهور عدم الفرق ولا فرق بينه وبين خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لا يحذف كثيرا اذا علم (ويحذف كثيرا) اذا علم لتشارك اللفظ المعنى فى النفى فى مقام المبالغة ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها اولى (وبنو تميم لا يثبتونه) اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للعبارة وقد قال كثيرون يجعل بنو تميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر بجعل قائم صفة رجل لا خبرا وهذا مما يقتضى منه العجب اذ لو ثبت لا غلام رجل قائم فى لغة الحجاز كلغة بنى تميم فهما يثبتون الخبر والحكم بأن بنى تميم يجعلونه خبرا واهل الحجاز صفة تحكم صرف اذ ليس من دأب العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لا يثبتونه اصلا على عدم اثبات الخبر فى اللفظ والمعنى لجعل لا بمنزلة انتفى فلا رجل فى معنى انتفى جنس الرجل وهذا مما لا يهتدى اليه بل امتناع تركب الكلام من الحرف والاسم يهدى الى خلافه قال الجزولى بنو تميم لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا وانكره الاندلسى وحقق المسئلة على ما حملنا عليه العبارة ومما ينبغى ان يعلم انه لا يحذف الخبر مع الاسم بل احدهما فقط (اسم ما ولا المشبهتين بليس) فى النفى والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لانه كليس لنفى الحال بخلاف لا فانه لنفى المستقبل (هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما) الاولى ما زيد او رجل قائما (ولا رجل افضل منك) كما فى اللباب ليعلم عموم ما واختصاص لا بالنكرة ولا يتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة والآخر بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعمومه لان لا هذه ظاهرة فى العموم ولا لنفى الجنس نص فيه فيحمل الاولى على العموم ما لم يصرف قرينة نحو لا رجل بل رجلان وحينئذ صحة وقوعه نكرة لانها موصوفة بالوحدة ولا يمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لا رجل بالفتح بل رجلا عدت مناقضا لنفسك (وهو) اى اسم ما ولا (فى لا شاذ) قال ابن مالك كثير وعمل ان النافية شاذ لقد جاء ۞ تعز فلا شئ على الارض باقيا ۞ ولا وزر مما قضى الله واقيا ۞ وقال الرضى الظاهر انه لم يوجد فى شئ من كلامهم خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم فى قوله ۞ انا ابن قيس لا براح ۞ لان هذه لنفى الجنس اهمل شاذا لعدم شرط الاهمال من التكرار او الفصل بينه وبين الاسم او تعريف الاسم قال الامام المرزوقى انما جاء فى الشعر رفع ما بعد لا ردا الى الاصل اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما يعجبنى انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر للاخير حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر وهو الظرف اى لا براح لى لا يعلم انه مرفوع او منصوب ۞ نسألك اللهم بكلماتك المرفوعات ۞ ان تجعل دعواتى المسموعات ۞ وثمرات اشجار افكارى المحبوبات ۞ اصلها ثابتة وفرعها

(المنصوبات)

المنصوبات (المنصوبات) قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام على ماقيل اولشدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر لمعرفة اقسامه لتوقف ايضاح كثير مما سمع فى المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية التى هو العمدة فى المجرورات بعد معرفة بعض اقسام المنصوب واحكامه (هو ما اشتمل على علم المفعولية) من الفتحة والكسرة والياء والالف اللاتى اقتضيها المقتضى والاصل فى هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه عليه بقوله علم المفعولية اى علامة هو فى الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا وان اعترض عليه الرضى بأن اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه وللمفعول له اذلا يخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو عن مصاحبة المعمول والباعث فالتحقيق يقتضى جعل الاعراب اصلا فى الفضلة تطفلا فى العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا ؛ واعتراضه انما يرد لوثبت ان اصالة الشئ فى الاعراب لشدة اقتضاء الفعل له فى نفس الامر والظاهر انه دائر على كثرة الاهتمام ببيانه فى المحاورات فلعلهم وجدوا دوران المفاعيل فى الكلام اكثر من باقى الاقسام فجعلوها فى مقام قسمة الاعراب ادخل فى نظر القسام وبالجملة يستحق المفاعيل عندهم التقديم ثم من المفاعيل ماهو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال بالعمدتين والمفعول به يرجح فى بيانه الفاعل على غيره والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومعه والمفعول معه يدور بين كونه تابعا واصلا وفى صورة التابع والمفعول له اصل ابدا معنى وصورة فراعى المصنف هذا الترتيب المستحق للترجيب ولغيرنا بيان آخر فارجع اليه ان لم تقنع بالحظ الاوفر وتكن مولعا بجمع الاكثر (فنه) قدمه للاهتمام به لاشعاره بالتقسيم المكمل للتعريف لا للحصر اذربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل والفاء للتعقيب اذ التفصيل بعد الاجمال (المفعول المطلق) سمى به اما لما قيل انه مفعول اصطلاحا ولغة أو انه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بقيد لابد منه فى اطلاقه عليه كما فى اخواته ※ فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة الباقية لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معتبر لمعنى المفعول لامقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة لاتستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس فى هذا المقيد معنى المطلق واما لما نقول انه سمى مفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه وانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف باقى المفاعيل (وهو اسم) صرح بالاسم فى تعريفه دون به وله تنبيها على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه فى اثناء تعريفات المرفوعات حيث قال فى تعريف الخبر المسند به دون غيره من اخواته والمصنف ذكر باعتبار آخر وهو انه تحاشى عن انتقاض تعريفه بضرب ضرب زيد اذ ضرب الثانى مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض فى تعريفات باقى المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وفيه انه بقى الانتقاض بأعجبنى ضرب زيد ضرب زيد وبقولنا زيد ضارب ضارب وبقولنا هيهات هيهات لما توعدون وانه لاانتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشئ بوصف معناه محمول على ان اللفظ يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت فى مقام ضبط الاصول وضرب الثانى لايدل الا على تقدير ضرب الاول وليس كونه مما فعله فاعل فعل مذكور مدلوله انما تعرفه الشئ من كونه مؤكدا للاولى (مافعله) بحسب دلالة اللفظ

وهو المعنى المتعارف فى اطلاقاتهم فلايرد ما اورده الرضى من مصادر الفعل المنفى نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم لم يفد دخول النفى فعله ولايرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا ضرب زيد وعمرو ضربا (فاعل) المراد به الفاعل المعنوى بقرينة اضافته الى (فعل) بمعنى الحدث ليشمل مشابهات الفعل فيصدق على قولنا اعجبنى ضرب زيد ضرب ضرب الامير من غير ان يجعل الفاعل اعم من الفاعل فى الحال او فى الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى الجرى على اصطلاح غيره فى الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامة وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بها مما فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر ذلك الفاعل ووصف فعل بقوله (مذكور) لايوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى ينتقض بها وبهذا استغنيت عن ان تقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده اليه ۞ والمراد بالمذكور ما يعم المقدر اذ وصف المعنى بالذكر لايوجب التلفظ بل قصد تفهيمه ولو بالقرينة والمراد بذكره اعم من الذكر مطابقة او تضمنا او التزاما وكذا المراد بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اعم من كونه دالا عليه مطابقة نحو جلست جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربة او التزاما نحو قتلت قتلا بمعنى ضربا شديدا بقى فى هذا القدر من التعريف كرهت قيامى فقال (بمعناه) ليخرجه وبعد بقى كرهت كراهتى لزيد واحببت محبتى له فمنهم من ظن انه لابد من زيادة قيد لاخراجه وهو ان يراد ذكر بيانا له ومنهم من قال يخرجه قيد الحيثية اى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست اسما لا فعله من حيث انه فاعل فعل مذكور ولايخفى انه يخرج بها قيامى قبل ذكر قوله بمعناه ومنهم من قال كونه بمعناه ليس انه يفيد بمفهومه بل ان يقصد به الفرد الذى قصد بالفعل فيخرج به كرهت كراهتى او لم يقصد بكرهت ما قصد بكراهتى بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق وانما لم يتضح فيه العبارة ولايفهمه الا من له توفيق وذكاء رفيق ولايرد جوامد تقام مقام المفعول المطلق تربا وجندلا لانها ليست مفعولا مطلقا بل جارية مجراه وبعض النحاة زاد فى التعريف او جار مجراه فحينئذ يحتاج الى ان تريد بالاسم المذكور ما يعم (ويكون للتأكيد) اى لتأكيد مصدر تضمنه الفعل فان ضربت ضربا فى معنى احدثت ضربا ضربا عدل عن قولهم ويكون لتأكيد الفعل تحرزا عن المسامحة ولم يقل ويكون لتأكيد مصدر تضمنه الفعل تحاشيا عن المخالفة يقال الاصل فيه ان يكون للتأكيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون للنوع والعدد ولايكون للتأكيد (والنوع) ولا للتأكيد (والعدد) اذ ما هو للتأكيد لايزيد مفهومه على مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل على نوعيه مبهمة او معينة لم تفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك ۞ فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله تعالى فأخذه الله نكال الاخرة ۞ مفعولا مطلقا للتأكيد اى كلمة تنكيل الاخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا اضيف المصدر الى معمول الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ولايكون قيدا للمصدر فلايزيد مفهومه على مفهوم الفعل فنكال الآخرة اصله نكله للآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر الى متعلقه ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح الله سبحانا ولبيك اذ اصله البلك البابين فاعرفه فانه من دقايق اسرار الفن لايعرفه الا الالمعى قاسى فى الطلب شدايد المحن ۞ والنوع والعدد يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع على

(مافى)

مافى الرضى (نحو جلست جلوسا) مثال للتأكيد (وجلسة) عطف على جلست جلوسنا بتقدير وجلست جلسة ليكون عطف مثال على مثال لاعلى جلوسا فافهم (وجلسة) الاول بكسر الجيم والثانى بالفتح ليكون الامثلة على ترتيب الممثلات وجلسة بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة ما على مافى الرضى او للنوع المعين فانه بمعنى جلوس هو معتاد المتكلم على مافى الجاربردى ❋ ومن امثلة النوع والعدد معا ماوضع فيه الالة موضعا نحو ضربته سوطا فانه بمعنى ضربته ضربة بسوط فافراد الالة للدلالة على وحدة المصدر الذى اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين اى ضربتين بالسوط وضربته اسواطا اى ضربات بالسوط فتثنى الالة وتجمع وان توحدت لتعدد المصدر كذا فى الرضى ❋ ومالنوع انواع نحو رجع القهقرى ورجوعا سريعا وسريعا ورجوع البريد والرجوع وانواعا من الرجوع وانواعا واسرع رجوع وأى رجوع وضربتك سوطا وكذا ماللعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا والف ضرب والفا وسوطا وسوطين ويسمى ماللتأكيد مبهما وخلافه موقتا (فالاول) اى ماللتأكيد (لايثنى ولايجمع) هذا حكم اولى يتوقف بعد تصور طرفيه على بيان (بخلاف اخويه) وكذا لايتقدم الاول على الفعل اذ لايتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف اخويه (وقد يكون) اى الاول (بغير لفظه) ولايلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب كون المؤكد اللفظى بلفظ المؤكد وليس المعنى انه قد يكون المفعول المطلق بغير لفظة عامله فلا يرد انه لافائدة فى هذا الحكم لوضوح هذا الحكم من تعريف المفعول المطلق على انه لايستفاد من التعريف القلة المستفادة من قوله وقد يكون وفيه رد على سيبويه حيث يجعل (نحو قعدت جلوسا) فى تقدير وجلست جلوسا وانبتكم الله نباتا فى تقدير ونبتم نباتا ويخالفه المازنى والمبرد والسيرافى ويجعل الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم فى جلست جلوسا دون انبتكم الله نباتا ولابد لسيبويه من الاعتراف بكونه من غير لفظ عامله فى نحو ضربت انواعا وضربته فى معنى ضرب الضرب وفى نحو اعطيته عطاء فانه ليس مصدر اعطى وفى نحو ضربته اشد الضرب واى ضرب الى غير ذلك مما ليس مصدرا والمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره فيتناول نحو قعد جلوسا وانبتكم الله نباتا ولايتجه ان المراد بالمغايرة بوجه مافيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة بحسب المادة لم يكن انبتكم الله نباتا منه ولايحتاج الى الجواب بأن المراد المغايرة بابا او مادة والمثال الذى ذكره المصنف انما يصح لو كان القعود والجلوس مترادفين وفى شروح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع والجلوس من القيام (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا) حذفا جائزا (كقولك لمن قدم) جاء من السفر (خير مقدم) فان الخطاب قرينة لتقدير قدمت .(ووجوبا) اى حذفا واجبا وقد يحذف نسيا لالقرينة لكن لايبقى مفعولا مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب كعامله ويسمى اسم فعل ويبنى فى الاغلب على الفتح لسوابق اعرابه ويذكر معمول الفعل بعده على طبق مايذكر بعد الفعل لانه يعمل عمل فعله وربما يراعى كونه مصدرا فيؤتى بمعموله كما يؤتى بمعمول المصدر ومنه هيهات هيهات لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام فيقال ضرب لزيد (سماعا) اى حذف سماع اى متوقفا على السماع لعدم ضابطة يعرف بها موضع الحذف والسماعى ربما يصير قياسيا لاستخراج قاعدة تعرف بها ومنه هذه المصادر حيث ضبطه الرضى بأن كل مصدر ذكر فاعل فعله اومفعوله بعده لالبيان النوع بل لرفع ابهام حادث

من حذف فعله ولتفسير فعله يجب حذف عامله ومنه حمداله وحمده ويدخل فى هذه الضابطة لبيك وسعديك واما اذا لم يعقب هذه المصادر معمول فعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر ان من قال انه انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام قال الرضى بينه وبين المصدر بالمبتدأ هذا والاظهر الاقيس الى اضافة المصدر ان الجار والجرور صفة للمصدر فالسماعى لفظة ايضا تقول جاء زيد وعمرو ايضا اى آض ايضا ويجئ زيد وعمرو ايضا اى يئيض وهو بمعنى العود ويكون بعد كلام يفيد الحكم بغيرما تذكرله وتقديره عاد المجئ عودا وقيل المعنى عاد عمرو الى المجئ بأن اعرض عما سواه من السكون وغيره وفيه انه لوكان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام كذلك لا ما ذكره المصنف من قوله (نحو سقيا ورعيا وخيبة) وهو عدم نيل المراد (وجدعا) وهو قطع اليد او الشفة او الانف او الاذن (وحمدا وشكرا وعجبا) ولا قولنا فضلا ☼ وفيه ابحاث دقيقة تفيدك فضلا استوفاها المحققون فى شروح المفتاح فى حل عبارة من معاقده واللايق به هذا المقام فلنورد هالك ان كنت ذاهمة لانسام من كثرة الكلام وهى ان فضلا يورد بعد نفى صريح نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه اومؤول نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه فى معنى لا يلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان ما بعده اولى بالنفى مما قبله سواء كانا مستحلين او مستبعدين او الاول مستبعدا والثانى مستحيلا وان قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على نفى الاعلى واستحالته يرشدك الى صدقه ما ذكرنا من لطافة المتحلية بالمتانة واستصعب على الناظرين وجه استفادة هذا المقصد حتى مثل بعض الفحول لوقوعه بعد النفى الضمنى بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يقربوا حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وذكروا فى حله انه مصدر فضل على حد نصر وعلم بمعنى بقى يقال انفقت الدراهم وفضل عنه درهم اى بقى فتقدير فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل لمضمون الجملة المنفية اى بقى عدم النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء ☼ واورد عليه ان بقية الشئ تكون من جنسه واقل مما ذهب وليس عدم النظر من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء فلا معنى لجعله بقية له وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو اولى بالعدم بمنزلة عدم اكثر وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريد بالفضل القلة اللازمة له واورد عليه انه يحتاج الى تقدير النفى بعد فضلا والى التكلف فى تصحيح تعلق عن بفضلا باعتبار الاستعمال الاصلى او تضمين معنى البعد لان القليل بعيد عن الكثير هذا ما افاده ونحن نقول الفضل ضد النقص على ما فى كتب اللغة والضمير فى فضل الى المنفى اى فضل النظر فى الوقوع على العطاء وبعد عنه فضلا وحينئذ يلزم من نفى النظر نفيه بطريق الاولى فعليك باعمال الروية فى اختيار ما هو الاحرى وظهر بما ذكر ان فضلا تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور معمول لفعله ذكر بعده بعد حذف فعله (وقياسا) اى حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه على السماع بل يعرف بضابطة (فى مواضع) نبه بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر فيما ذكره من المواضع الستة وسننبهك على ما لم يذكره من ثلاثة مواضع اخرى ويصح لك صيغة الكثرة بجعل اول موضع ذكره متعددا لانه جمعه مع الشدة التناسب (منها ما) اى مفعول مطلق (وقع مثبتا) فى قصد المتكلم (بعد نفى) يشمل النفى المستفاد صريحا والنفى المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله (او معنى نفى) الا ان يقال المتبادر من ذكر الشئ ما هو صريحه (داخل) صفة للمتردد فلذا افرد فكأنه قيل بعد واحد من النفى

(ومعناه)

ومعناه داخل (على اسم) ومن لم ينتبه له قال الضمير راجع اليه ماثبتا وبل كل واحد وقيل صفة لنفى وصفه معنى نفى محذوف وقيل بالعكس وكون الشئ مقصود الاثبات بعد النفى انما يكون بتوسط الا بينه وبين النفى لفظا او معنى على اسم بخلاف ماضربت الاضربا (لايكون خبرا عنه) اى لايكون المفعول المطلق فى قصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق لايصلح ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لايصلح لكونه مسندا الى شئ ۞ وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لايكون مرفوعا وكلا مقدمتيه فاسد لانه جاء ضرب ضرب شديد والخبر اعم من الخبر فى الحال او فى الاصل ليخرج عنه ماوجدت سيرى الاسيرا شديدا وكذا لايصح ان يقال لان عامل الخبر معنوى وعامل المفعول المطلق لفظى كما لايخفى (او وقع مكررا) نقض هذه القاعدة بخروج أمثال ما وجدت زيدا الاسيرا وبدخول كلا اذا دكت الارض دكا دكا والواضح ابرئ عن النقضين ان يقال ماوقع مثبتا بالا ومعناها او مكررا بعد مبتداء لايكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه نائبا عن الخبر وقال ابن مالك ماوقع نائبا عن خبر عين بتكرير او حصر ويتجه عليه خروج ۞ ماالدهر الاتقلبا ۞ والموت خربا خربا ۞ والظاهر ان قولنا مايضرب زيد الاسيرا على ان سيرا مفعول مطلق عن الحال المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع ماذكره الرضى بين ان المقصود بهذا التركيب استمرار ولذا حذف استبشاعا للتصريح بماوضعه على الحدث اعنى الفعل او بماهو منزل منزلته لاعماله فعلى هذا يجب ان يكون المقدر اسما او فعل مضارع (نحو ماأنت الاسيرا وماانت الاسير البريد) البريد معرب بريده دم سمى به بغل يرتب فى كل اثنى عشر ميلا لرسل السلطان ويقطع رأس ذنبه علامة له وفى بعض الشروح هو القيح وكلاهما يصح فى المثال وكرر المثال تنبيها على ان المفعول المطلق فى هذا الباب يكون للتأكيد وللنوع الا انه يجب تقدير عامل ماهو للتأكيد بعد الا لئلا يلزم استثناء الشئ عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا وبعده (وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) وزيد سيرا فسيرا والمراد بقولهم زيد سيرا سيرا زيد سير بعد سيرا اذ ليس سير الثانى تأكيد للاول قال صاحب الكشاف فى تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا اى دكا بعد ذلك نظيره من الحال جاءنى القوم رجلا رجلا (ومنها ماوقع تفصيلا) التفصيل فى اللغة التبيين فيندرج فى الضابطة فشدوا الوثاق فامامنا مع انه لايجب فيه الحذف ولو قال بدل قوله (لاثر) لاثار لم يندرج فينبغى ان يحمل التفصيل على تبيين متعدد وهو يكون على نوعين تبيينها على سبيل الترديد كما فى مثال ذكره وتبيينها على سبيل الجمع كأن يقال اضرب غلامك تأديبا وتخويفا لكنهم فسروه فى هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تأمل (مضمون جملة) الظاهر منه مايتضمنه الجملة ولايستفاد منها كما قصد به فيما بعد غير مرة لكنهم فسروه ههنا خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد منه وجوب اشتمال الجملة على ماله مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما يتحقق الغرض بمضمون الجملة لو اشتملت على فعل اختيارى ۞ قيل اطلق الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الاثر بعد المؤثر ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى السبب وانما قال تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد قيل ولو كان تفصيل اثر مضمون مفرد لم يجب الحذف كما فى زيد يسافر اما صحة او اغتناما وفيه ان الغرض من سفر زيد صحته او فائدة سفره لامحالة لافائدة نفس السفر فلا تعقل فائدة لمضمون المفرد (متقدمة) اسقط هذا القيد ابن مالك فلزم الاختلاف بينه وبين المصنف فى اما تأديبا او هلاكا

اضرب زيدا فى وجوب الحذف ولك ان تجمع بين قوليهما بأن تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لا يصح على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجمال الا ان المصنف نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة ❊ واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى ما له دخل فى التفصيل وكونه تفصيلا لانه مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط لهذا الغرض ثبوته للفاعل وكونه تفصيلا لانه مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق كما فى المثال المذكور هنا فان المن والفداء غرض من شد الوثاق كائنا من كان الشاد وحينئذ لا يقتصر فى التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل يزيد عليه المصدر المقيد بالحال نحو جئتك متكلما اما تكلما معى او سماعا منى فان تكلما هو الغرض من المجيئة فى حال التكلم لا من مجرد جئته (نحو فشدوا الوثاق) بالفتح ويكسر ما يشد به (فاما منا بعد) اى بعد الشد (واما فداء) بالكسر ويفتح وقد يقصر يقال فداه يفديه اى اعطى شيئا وانقذه فان قلت لم لم يجعل فداء مفعولا له للشد فيستغنى عن حذف العامل وينطوى هذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت لا نزاع فى احتمال المثال لما ذكرت لكن لا ينطوى به هذا القسم لانه لا يحتمله قولنا وهبتك الفا فاما اعانة او اكراما اى فاما تعيننى اعانة او تكرمنى اكراما فانه لا يحتمل كونه مفعولا له لانه لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر قوله ❊ لاجهدن فاما درء واقعة ❊ تخشى واما بلوغ السؤل والامل (ومنها ما وقع للتشبيه) قيل اى مفعول مطلق وقع فى التركيب لغرض ان يشبه به شئ وهو المصرح فى عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير مبنى على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوزا لان المشبه به هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد المصنف ذلك لكان الظاهر ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج عنه نحو فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هنا لفظة مثل وهو ليس بمشبه به بل اداة تشبيه فينبغى ان يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبها فيكون الكلام فى المفعول المطلق الحقيقى ويكون ظاهر قوله للتشبيه منطبقا عليه ولا يخرج منه صورة ومنهم من فسره بفعل المتكلم وقال اى لتشبيه شئ بشئ وهو ينطبق على المفعول المطلق الحقيقى والمجازى مشبها به كان او اداة للتشبيه (علاجا) فسر بالمشعر بالحدوث وفسر البعض بكونه فعلا الى العضو الظاهر ولم يكن فى نسخة كانت عند الرضى فاعترض بأنه لا بد من قيد آخر وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فانه لا يجوز فيه حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة السابقة مشتملة على ما يدل على الحدوث تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاغلة موضعه ويجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضا اشتراط الاشعار بالحدوث فتفسيره بالاحتياج الى العضو الظاهر ايضا للاشعار بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر عن الناطق الثبوت لكن هذا التفسير انما يصح لو ثبت كون العلاج بهذا المعنى فى اللغة ولم نجده وفى القاموس عالجه علاجا زاوله وداواه فتفسير قوله علاجا بكونه محتاجا الى المزاولة وما يحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة (بعد جملة) يخرج المقدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه على الجملة (مشتملة على اسم بمعناه) اى منطبق على معنى المفعول المطلق فيخرج مفعول مطلق واقع بعد

بجلة مشتملة على فعل اوشبه فعل لان العامل فيه ذلك الفعل اوشبهه دون محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت اومصوت صوت حمار ولك ان تقول ماهو بمعنى المفعول المطلق يكون المحدوث لانه المحدوث فيغنى عن قيد العلاج فالنسخة العليا ماخلا عن قيد العلاج ولا يرد عليه اعتراض الرضى (وصاحبه) اى مشتملة تلك الجملة على صاحب معناه اى ذلك الاسم او المفعول المطلق بخلاف مااذا لم يشتمل نحو فى البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة لاتنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على مالابد للفعل منه من الفاعل ففى هذه الصور يجب رفع صوت حمار اما على كونه بدلا او صفة ❊ وجوز الرضى كونه تأكيدا وفى الحكم بكون المفعول المطلق محذوف الفعل فى هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العامل الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم الذى بمعنى المفعول المطلق والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام فى المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد خروج ما ليس مفعولا مطلقا ❊ فان قلت يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجهه الرضى بأن عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل وجعل المصدر فى الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل سمج لان الفعل المصدر بان غير مقطوع به وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوى بتقدير ان مع الماضى والحال بتقدير ما مع الفعل وانما اطلق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهار ان بجعله الفعل فى تأويل المصدر صرح به فى بحث المصدر للعمل للمصدر الماضوى فى المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار فان اصله لزيد صوت صوت حمار قصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن فى النفس فناسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا لسؤال نشاء من الاول فكأنه قيل كيف صات فاجيب بأنه صات صوت حمار (نحو مررت بزيد) لادخل لهذه الجملة فى حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير فى الجملة التى بعدها ويستفاد من الرضى ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه لم يشترط فى حذف الفعل الا تعيين حدوثه وفاعله الا ان يقال لايتوقف عليه دخول الحذف لكنه يقوى الحذف (فاذا له صوت صوت حمار) ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال صات الشئ يصوت صوتا لكن الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا (وصراخ صراخ الثكلى) فى القاموس الصراخ الصوت او الصوت الشديد والثكلى فقد الحبيب والولد هذا وقوله اوصراخ عطف على المثال السابق لاعلى المسند اليه فى المثال السابق كأنه قيل اونحو فاذا له الخ وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان وضع غير المصدر مقامه فى هذا القسم كثير (ومنها ما وقع مضمون جملة لايحتمل لها غيره) الاخصر لايحتمل غيره وغيره خبر لا اوبدل من محتمل وغير الاستثناء مثل لااله الاالله والاوفق بقوله لها محتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر محتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوص يقابل المحتمل فتأمل ❊ وضمير غيره اما للمضمون اوللما والمراد الغير المنافى والا فما من جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فيكيف يكون له مضمون لايحتمل غيره والا وضع ماوقع مضمون الجملة يكون نصا فيه ولايبعد ان يقال لايحتمل لها غير تعورف فى الكون نصا فيندفع ماتقدم واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا مما لايحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما يحتمله وبقوله لايحتمل لها غيره عن قسميه ولا وجه

لهذا التقييد والتفصيل بل يكفى ان يقال ومنها ماوقع مضمون جملة لايقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلايصح ان يكون سببا له فتأمل ولايخفى انه ينتقض بقولنا اعترفت اعترافا فان اعترافا مضمون جملة لايحتمل لها غيره الا انها لم تذكر فلابد من تقييد الجملة بالذكر لايقال بعد ينتقض بقولنا اعترفت بان (له على الف درهم اعترافا) لانه بعد تسليم صحته ليس هنا ذكر جملة بل صار الجملة مفردا (ويسمى) هذا القسم (توكيدا لنفسه) مع ان الجملة تغاير المصدر تنزيلا للنص فى مدلول المصدر منزلة نفسه وتسمية التوكيد لغيره لاخفا فيه ولقد استصعب التوكيد لغيره بناء على ان كل مؤكد يقرر نفس المؤكد لاغيره وهذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ والانسب بالفن جعلهما اللفظين كما نبهناك واجاب المصنف بأن لام لغيره ليس صلة التأكيد بل لام الاجل فهو بمعنى تأكيد لاجل دفع غيره اولاجل احتمال غيره وتعقبه الرضى بانه لايلايم التأكيد لنفسه فان لامه ليس للاجل ودفع بأن المعنى تأكيد لاجل تقرير نفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره كما فى تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد غيره تكشف عن التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره بوجه لانحوم حوله ووجه الرضى بأن المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر يؤكد ماهو غيره وصفا فى القسم الثانى بخلاف القسم الاول (ومنها ماوقع مضمون جملة) بخلاف نحو رجع القهقرى فانه مضمون مفرد وغيره (لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا) وقد انكشف بما قدمناه فى قسيمه واستغنيت عن الشروح ويشكل بقولنا قلت قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه انكشف لك بتقييده ۞ فكن على معرفته تا برمته ۞ ولاتسألنى عن شرحه (ويسمى توكيدا لغيره) فانى جئت لك بخيره وشره ۞ ومن امثلته لا افعله البتة بمعنى اقطع القطع الذى لاتردد فيه فقوله لا افعله يتضمن القطع ويحتمل التردد الخفى فيندفع بقوله البتة واوجب التعريف سيبويه ونقل الالباب تنكيره وجعله مكسورا للتعريف وصار همزة حرف التعريف فيه قطعا فلايسقط فى الوصل (ومنها ماوقع مثنى) منقوض بما لايحصى من مثل ضربت ضربين وقيده المصنف فى الايضاح بقوله للتكثير اى يكون مثنى لايكون المقصود منه عدد الاثنين بل الكثرة بلغت مابلغت فانهم فسروا لبيك بالباب بعد الباب وافهم الرضى فى هذا المقام وان قال فى بحث خواص الاسم ان الفعل ارجعونى وفى قول الحجاج ياحرسى اضربا عنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية يقتضى التعدد فى المعنى وهنا اريد تكرار اللفظ فقط كما فى التأكيد كأنه قيل ارجع ارجع واضرب اضرب والتأكيد فى الاغلب بلفظين لكن قد يشبه بالتثنيه والجمع فى كون ضم لفظ الى لفظ مثلهما وان كان فيه متفق المعنى وفيهما مختلفة فاضربا عنقه (مثل لبيك وسعديك) وارجع البصر كرتين فى كون اللفظ فى صورة المثنى وليس به فتأمل وبعد تقييد المثنى بقيد التكثير اورد قوله تعالى ۞ ارجع البصر كرتين ۞ ويمكن دفعه بان مراده كونه للتكثير فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فنقول قوله مثل لبيك وسعديك منصوب صفة لمثنى اى ماوقع مثنى مثل هذين فى كونهما للتكثير لاغير ويؤيد كون المراد التقييد دون التمثيل ان معرفة المثنى لايحتاج الى توضيح ولايخفى ان جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا اذ المثنى الذى لايكون الا للتكثير سماعى صرحوا به واعتذار المصنف بأن المقصود انه قياسى من وجه لانه بعد معرفة الشئ للتكثير تقول كل مثنى كذلك يجب حذف فعله ليس بشئ لانه لاينفع هذا القياس اذ لامعنى عن الضبط بالسماع وبهذا

الاعتبار ينخرط السماعيات فى سلك القياسى كالافعال الناقصة والحروف العاملة الى غير ذلك ❋ قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنالانه اغنى تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما فى زيد سيرا سيرا وانما لم يشترط هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا اقوى لتكرر المعنى ايضا حيث تعدد المفرد بخلاف سيرا سيرا اذلا تعدد الا فى اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لا ينفع فى زيد سيرا فسيرا وزيد سيرا ثم سيرا الاان يتمسك بطرد الباب ❋ ولبيك فى الاصل لبين سقط النون بالاضافة من لب بالمكان والب اقام اى اقيم فى مكان بطاعتك ولا ابرح عنه وقالوا اصله البابين صار لبين بحذف الزوائد كما فى سعديك فانه فى الاصل اسعاديك لا محالة ولا يظهر وجه للقول بحذف الزوائد فى لبيك بعد مجئ لب والاظهر ان يقال الحذف فى سعديك للازدواج فى لبيك وسعديك ثم بقى هكذا فى غير مقام الازدواج ايضا وقالوا حذف الزوائد كحذف الفعل ليفرغ المجيب بسرعة لسماع الامر ونحن نقول ليفرغ المخاطب عن سماع الجواب بسرعة للامر ويخف مؤنة سماعه ❋ ومن ذلك المثنى هذاذيك اى هذاذا بعد هذاذ والهذاذ القطع بسرعة ومنه هجاجيك والهجاج الكف ❋ واذا فرغت من معرفة اقيسة المصنف فاستمع ثلاثة اقيسة اخرى فتكون ثلاث عشرة كاملة كنت تنتظر بمقتضى وعدنا معرفة تلك الثلاثة الاول كل مصدر كان فى الاصل صوتا نحو آها اى توجعا وواها اى طيبا وتفا اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ❋ والثانى كل ما كان توبيخا مع استفهام كقوله ❋ ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى ❋ اوبدونه كقوله ❋ خمولا واهمالا وغيرك مولع ❋ بتثبيت اسباب السيادة والمجد ❋ والثالث قال الرضى هو يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف بالواو على جملة تأكيدا للمعطوف عليه وتبيينا له كقول المجيب نعم ونعمة عين اى انعم واقر عينك انعاما وكقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا اى لا اكاد ان افعله كيدا وربما يقال كودا ومكادة (المفعول به) الاظهر انه حذف هنا ومنه اختصارا لانسباق الذهن اليه وكذا فى اخواته فى هذا الباب وفيما سبق اذ لا بد منه فى التقسيم المشار اليه بقوله فى اول الباب ولا ضمير فى المفعول به وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ❋ ومن قال الضمير المستتر فى المفعول راجع الى الفعل اى الذى فعل به اوفيه اولاجله اومعه ففيه ان الواجب حينئذ المفعول به اوفيه اوله اومعه لان مسنده صفة جارية على غير من هى له ويتجه على كون الضمائر المجرورة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بالاضافة وتنكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة والمفعول به اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض النحاة يقسمه الى المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر المسمى بالظرف توسعا ولا يصح تفسير المطلق بقوله (هو ما وقع عليه فعل الفاعل) اذ لا يقال فى عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع فيها ولانه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول به لان المفعول به بواسطة حرف الجر ليس من المنصوبات لفظا لكنه محلا اذ لا بد للنحوى من البحث عن نصبه المحلى ولا يصح جعله تفسيرا بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضى وغيره بناء على ان مطلق المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد فى ذهبت بزيد وعلى الجلوس فى جلست على السرير الان يدفع الثانى بأن قولنا وقع الجلوس على زيد انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس لا بالوقوع وتعلق على فى التعريف بالوقوع فان احدهما غير

الاخر ويلتزم ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر فان حرف الجر يجعل الذهاب بمعنى الاذهاب وزيد مفعول الاذهاب بلا واسطة يقال ما يتبادر من وقوع الفعل على الشئ لا يصح فى افعال القلوب لانه لا وقوع لها على شئ قلت لا يصح ايضا فى الافعال الظاهرة لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشئ على الشئ من مدركات البصر فلذا فسره المصنف بتعلق الفعل بشئ يتوقف عليه تعقل الفعل يعنى تعلق الفعل بنفسه لا مطلق التعلق اذ قد عرفت ان بعض التعلقات لا يقال فيه الوقوع على الشئ وكذا المراد تعلق بغير الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحى فيصفو اسناد الوقوع اليه عن شوب التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد عموم الفعل اذ تقييد الشئ بما يعم جنسه يفيد العموم ولا فعل يخلو عن فاعل اى وقع عليه الفعل اى فعل كان محذوف الفاعل كان (نحو ضربت زيدا) فان زيدا مفعول به وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطى زيد درهما ومنهم من قال اضاف الفعل الى الفاعل ليخرج زيد فى ضرب زيد لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطى زيد درهما فان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فدفعه بأن زيدا فاعل حكما فيجعل الفاعل فى عبارة المصنف شاملا لمفعول ما لم يسم فاعله وطئ هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج حينئذ اعجبنى ضرب عمرا فان عمرا مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه كونه مما وقع عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا دلالته لم يفد دخول حرف النفى نفى الوقوع ويخرج زيد ضربته لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه بالمضروبية ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضى عن النفى بانه يدل على وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لا يخفى اذ فرق بين الدلالة على نفى وقوع الضرب ووقوع نفى الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون زيد ضربته منه على انه لا ينفعه فى دفع اضربت زيدا ويدخل فى التعريف نحو ما زيد وضارب لزيد ولزيد ضربت من مفاعيل دخل عليها لام التقوية اعنى مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف او مؤخر فانه يدخلهما لام تقوية العمل لان اللام لزيادتها فى حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف جر آخر (وقد يتقدم على الفعل) مع مشاركته الفاعل فى شدة اقتضاء فعل له وامتناع تقدم الفاعل فلدفع ايهام ذلك المشاركة وامتناع التقديم فيه خصه ببيان تقدمه مع ان المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه وتخصيص الفعل بالذكر عادته والمراد معلوم لكن بعض ما يشابه الفعل لضعف عمله لا يتقدم عليه معموله وهو اسم التفضيل ولا يتقدم على المصدر ايضا لانه فى تقدير ان مع الفعل وما فى حيز ان لا تتقدمه ولم يفصل التقدم الى الجواز والوجوب لان تقديمه انما هو لتضمنه ماله صدر الكلام ومعرفة وجوب ما يتضمن ذلك مفروغ عنها ❋ واما وجوب تقديمه فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فمن فروع مسئلة وجوب الفصل بين اما وجزائه وتعذر الفصل بدون تقديمه ويجب تأخيره اذا اكد عامله بمشددة او مخففة نحو اضربن زيدا لمشابهة العامل بان فلا يتقدم على ما فى حيزه كما لا يتقدم شئ على ان وكذا اذا كان عامله فعل التعجب او صلة للحرف لفظا او معنى (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول به (لقيام قرينة جوازا) قد علم ذلك من بيان حذف الفعل فى بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من الحذف

وحده اومع المفعول والقرينة امالفظية (كقولك زيدا لمن قال من اضرب) فانه فى تقديرا ضرب
اوضربى زيدا بقرينة السؤال اومعنوية كما تقول لقاصد الضرب زيدا ولم يتعرض لحذف المفعول به
لانه علم واجبه وجائزه فى بحث التنازع (ووجوبا فى اربعة ابواب) قدمر له خامس وهو موضع
يجب فيه حذف الفعل المتعدى للفاعل ❊ وسيأتى سادس حذف الفعل المتعدى العامل فى الحال المؤكد
وليس الاغراء سابعا لانه سماعى صرح به المصنف فى شرح المفصل فى بحث التحذير ولا المنصوب
بالمدح ونظائره ثامنا لان كلها فى الاصل منادى كما حققه الرضى ونحن نفصله لك فى بحث حذف حرف
النداء تكميلا له ولا المندوب تاسعا لكونه ملحقا بالمنادى (الاول سماعى نحو امرأ) بفتح الراء لان عينه وعين
ابنم تابعان للامهما (ونفسه) اى دع امرأ ونفسه اى مع نفسه والمعنى اما الامر بالحجر عنه او بترك الانتقام
عنه لان نفسه تجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله وقوله ونفسه لا محالة عطف على امرأ
وليس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضى والواو بمعنى مع او للعطف خفى (وانتهوا
خيرا لكم) اى انتهوا عما انتم فيه من التثليث وائتوا خيرا لكم من كل شئ لا من التثليث اذ لا حسن له
حتى يصح تفضيل التوحيد عليه ومنه حسبك خيرا لك اى حسبك ما حصل لك مما انت فيه وائت
خيرا لك ومنه وراءك اوسع لك اى تأخر عن هذا المكان وائت مكانا اوسع لك فتقدير ائت لاطراده
فى نظائر الاية خير من تقدير يكن اى انتهوا يكن خيرا لكم لا لان حذف كان بدون حرف الشرط مقدر
فى الكلام ومن تقدير انتهاء خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذا التقدير ليس مما نحن فيه (واهلا) ذات اهل
اى اتيت مكانا يتأهل فيه ولا تبقى فردا (وسهلا) اى وطئت مكانا سهلا لا تتألم فيه قدماك ومما جعل منه
هذا وزعماتك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا ازعم زعماتك يقال فيما اذا ظهر هنا على خلاف اقوال ذاعم
وانا اقول يحتمل ان يكون لا لنفى الجنس اى هذا حق ولا شئ من زعماتك حق فلا حذف الا الخبر لا وهو كثير
ومما جعل منه من انت زيدا قال الرضى اصله فيمن صار يسمى بزيد وهو دنى وزيد عار وتقدير من انت
تذكر زيدا والجملة حال من معنى من انت فانه فى معنى من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر
عظيما بسوء ونحن نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اى من يكون لاسم زيدا
ولزيد نتكلم به لاجلك او نتكلم به ويقال فى الفارسى تو چه كس اين نام يا چه كس مرا اين كس را كه سخن
اوكويى ويروى برفع زيد وجعله الرضى خبر مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اى من انت كلامك
زيد وجعله الرضى خبر مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اى من انت كلامك زيد والاظهر ان التقدير
من انت هو زيد اى هو رجل المشهور المعروف كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اى احضر عذيرك
من اجل فلان حيث فعلت به ما يكره فانك معذور بما فعلت به لانه استحق لذلك وفعل بك ما هذا جزاؤه
والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل فى فعل يعذر عليه ومنه اهلك والليل اى ادرك اهلك مع الليل يعنى
لا يسبقك الليل فى الادراك فالواو بمعنى مع اى ادرك اهلك واسبق الليل فالواو للعطف والعامل المحذوف
وجوبا متعدد ومنه كليهما وتمرا اى اريد كليهما وتمرا قال الرضى اصله ان شخصا كان بين يديه سنام
وزبد وتمر فقال لآخر اى هذين تريد مشيرا الى السنام والزبد فقال الاخر ذلك لكن قدر اعطنى ولا يخفى
ان المناسب ما قدرنا ❊ ومنه الكلام على البقر اى ارسل ومنه احشفا وسوء كيلة اى اتجمع حشفا
وسوء كيلة والحشف بالتحريك اردأ التمر او ما لا نوى له لضعفه او التمر اليابس الفاسد كذا فى القاموس
ومنه كل شئ ولا شتمه حر اى افعل كل شئ ولا تفعل شتمه حر ❊ ومنه فان تأتى فاهل الليل والنهار اى

فتأنى من هواهلاك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب اى اذكرونه قولهم كاليوم رجلا اى لم ار كرجل اليوم رجلا قال الرضى وجوب الحذف فى جميع ذلك وغيره لكونها مثالا اومثال لاتغير وجعل اللباب المثال الاخير جائز الحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم من بحث التنازع (الثانى) من ابواب وجوب الحذف الاول من ابواب الوجوب قياسا (المنادى) النداء بالضم والكسر الصوت وناديته وناديت به فتسمية المنادى منادى ظاهرة (وهو) سواء كان لازم النداء فى السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان بمعنى اللئيم وملكعان بمعنى الالكع والغالب فيه السب ويندر مكرمان للكريم وجوز ابن مالك استعمال مفعلان لغير النداء فى السعة على قلة ومن كلمتى فل بمعنى فلان وفلة بمعنى فلانة ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك نومان وملام ايضا ومما جاء على فعال فى سب المؤنث وعلى فعل فى سب المذكر نحو يالكاع ويالكع ويالا كعة وهما قياسيان اولم يكن لازم النداء (المطلوب اقباله) اى توجهه اليك توجهه اما حدوثا اوبقاء كما فى نداء المقبل اليك توجهه قبل النداء اى ماوضع لمطلوب الاقبال فيدخل فيه ياالله وياجبال مما يستحيل فيه الاقبال وياطير مما لايصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع لمطلوب الاقبال استعمل فى غير موضوعه ويدخل فيه المندوب بيالانه موضوع لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف واعبدالله فانه المتفجع عليه وكلمة وانائب مناب اتفجع فواعبد الله فى معنى اتفجع على عبدالله فنصب بنزع الخافض تخفيفا ❊ ولم يعد المندوب فى مواضع وجوب الحذف ولم يجعلها خمسة لان بعضه منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى فى مقام عد الابواب بالمنادى مرتبة على تفاوت بينهما فيما بعد (بحرف) فيه رد على ابى على حيث جعل حرف النداء اسماء افعال لانه جاء منها ما هو على حرف واحد بخلاف اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل فى التلفظ فانه لايجئ اقل من حرفين (نائب مناب ادعو) فى شغل محله لا فى العمل والا لم يكن المنادى محذوف الفعل اقيام قرينة خلافا للمبرد حيث رأى امالة يا بخلاف سائر الحروف فجعلهما امارة سده مسد الفعل من كل وجه ❊ والمتبادر منه ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل فى العامل لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصل يازيد يا اياك اعنى وكأنه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب التقديم للاختصاص والمصنف خالفه لما رأى انه كثيرا ما ينادى المتوحد وتقدير ادعو انسب بمقام النداء كما لايخفى وانسب منه تقدير انادى ❊ ولما كان النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج يوسف اعرض دفعه بقوله (لفظا اوتقديرا) ومما يلزم فيه النيابة لفظا لفظة الله والمنادى المحذوف وسيأتى ساير ما يلزم فيه ❊ ومن لطائف الشراح ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة فى انه لايتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه فى معنى اقبل فكذلك المفعول فاعل فى القصد واذا بنى على ما يرفع به وللمنادى احوال تعرضه بالنداء هى اهم فى باب النداء من نصبه الذى هو امر معلوم من كونه مفعولا به فقدمها على بيان النصب وقيل لان غير المنصوب اكثر من غيره فضبط اولا الاقل وبين الاكثر بانه سواه فتأمل (ويبنى) اى يجب بناء المنادى فى السعة والضرورة لان الضرورة لاتدعو الى النصب ويندفع بالتنوين خلافا ليونس وقوله اقيس لانه لامجال لتنوين التمكن فى المبنى الا ان يقال المنادى مبنى يشبه المعرب كما يعرف منه معرفة حال توابعه وفيه رد على الكسائى حيث جعله مرفوعا بلاعامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلاعامل اما الطوله وهو منقوض بالمنادى النكرة واما لان المنصوبات اكثر واختلف فى عود المحذوف للتنوين بعد

سقوط هذا التنوين بالنداء فيما زاد حرفه الاصلي على واحد فأوجب الخليل ياقاضي ويونس ياقاض بالكسر وايضا في وجوب يامري كذا في التسهيل (على مايرفع به) عدل اليه من قول النحاة على الضم لظهور خلله والمراد على مايرفع به لولم يكن منادى قيده به ابن مالك وهو واضح في بيان حال المثنى والمجموع بخلاف تفسيره بمايرفع به الاسم على ان يكون في رفع ضمير الاسم فانه مع بعده لايعرف حال المثنى والمجموع بخلاف توجيهه بأن يرفع حال عن الضمير على انه يوهم بناء المثنى والمجموع على النون لان النون مايرفع به الان يقال المتبادر بمايرفع به ماعلم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به (ان كان مفردا) اراد به ماليس بمضاف ولاشبه مضاف تجوزا متفرعا على كون المفرد بمعنى ماليس بمضاف بقرينة جعل طالعا جبلا من المنصوبات وسنبين للشبه المضاف (معرفة) اماقبل النداء او بقصده على التعيين في النداء ونبه عليه بقوله (مثل يازيد ويارجل) وفيه رد لمذهب المبرد انه لايجوز نداء العلم لامتناع تعريفين لاماقيل انه لابأس عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم باللام بل لان لايفيد التعريف بدون قصده ومثل للتثنية والجمع (ويازيدان ويازيدون) دون يارجلان ويامسلمون تنبيها على ان تثنية العلم اوجمعه لايستلزم اللام في النداء لان تعريف النداء يغنيه عن اللام وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس مايقابل المثنى والمجموع ※ ومما يهمك ان تعرفه ان اثنى عشر في حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثاني لمعاقبته النون بمنزلته فتقول في ندائه يااثنى عشر فلاتقدر الضمة كماتقدره في خمسة عشر وعند الكوفيين في حكم المضاف لمشابهته به في حذف نونه فتقول في ندائه يااثنى عشر نقله الرضى عنهما هكذا في ندبته ※ وقال اجاز ابن كيسان الوجهين وبناء المنادى على مايرفع به لفظا او تقديرا او محلا نحو يازيد ويافتى ويا هذا واستثنى من المفرد المعرفة المستغاث بقسميه حيث قال ويخفض بلام الاستغاثة الخ وابقى فيه القسم الثالث منه فانه مبني على مامر ومايستغنى لظهور كونه مستغاثا عن اللام والالف على مافي التسهيل وسيستثنى العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر وينبغي ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ماسواهما ايضا منادى الذي يلحق آخره الف لبعده والمنادى بالغير المصرح به بأنه يلحق بآخره الالف والهاء فيقال ياهناه صرح به الرضى في بحث الندبة والتسهيل ويضم الهاء تشبيها بهاء الضمير او يكسر لدفع التقاء الساكنين والمنادى المضمر فانه جاء فيه ياانت ويااياك على الاصل (ويخفض) اي المنادى (بلام الاستغاثة) اي بلام هو شايع في الاستغاثة فانه يدخل على المنادى دلالة على انه ينادي للاغاثة ※ قيل هي لام زيدت لتقوية عمل الفعل المحذوف والاظهر انه لام زيدت علامة للاستغاثة اذ لاوجه لتقوية العمل في هذا القسم دون غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب ويأتي بعد هذا المنادى المستغاث له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فتقول يالله للمسلمين ※ واورد انه لابد من التعرض للخفض بلام التعجب نحو ياللماء في مقام التعجب عن الماء وبلام التهديد نحو ياللظالم لاقتلنك ليصح قوله فيما بعد وينصب ماسواهما وقد اندفع بتفسيرنا لام الاستغاثة ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام التعجب والتهديد من فرع الاستغاثة كأنه ينادي ويستغاث المتعجب منه ويقال تعال لاتعجب واتخلص من التعجب وينادي المهدد يقال تعال اغثني بتمكينك اياه من قتلك لاقتلنك واتخلص منك ومن عداوتك وفيه ان التعجب والتهديد يكون في حضور المتعجب منه فلامعنى لطلب الاتيان فيه وانه لامعنى للاستغاثة بالمهدد في تمكين القتل لانه ليس شانه تلك الاغاثة والوجه ان يقال يستغيث المتعجب منه انفسه في دفع التعجب الذي لايطيقه بان يغير حاله الذي يتعجب منه ويستغيث المهدد ليغيثه في دفع

القتل بأن يغير حاله ويترك موجب قتله او يغيث نفسه وينجيها من القتل بذلك التغيير وقد يكسر لام التعجب والتهديد (نحو يا لزيد) سواء كان فى مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد وبتعمد جعل التمثيل محتملا لجميع ماقصد بيانه لم يذكر المستغاث له لانه مع المستغاث له لايحتمل اخويه (ويفتح) المنادى (لالحاق الفها) اى الف الاستغاثة (ولالام) فيه تقييد لالحاق الالف لا للفتح حتى يتجه انه يفيد انه لايفتح لالحاق الالف مع اللام ولايفيد ان الالحاق مشروط بعدم اللام لايقال الفتح ضرورى الالف فكيف يتوهم انه لافتح بالالف مع اللام لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز ان ينقلب ياء بمقتضى الخفض الذى اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع الالف واللام عند بعض ان الاصل الالف واللام نائب عنه فلايجتمعان وعند بعض تنافى اثريهما لايقال لاتنافى فى يا احداه بين مقتضى الالف واللام لانانقول لم يدخله اللام طردا للباب لايقال التنافى موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية ومقتضى الاخر اعرابية لانانقول لايقتضى الالف الافتحة ماقبلها اعرابية كانت او بنائية الاترى انه يقال فى الوقف على زيدا زيدا بالالف وفتحة ماقبلها وبعد هنالك نظر لانه لايلزم فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المثنى على مارفع به الالف نحو يازيد اناه ويا زيد وناه الا ان يقال لايلحق الالف المنادى فى التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها والا لم يكن الاعراب فى آخر الكلمة ولايختلف آخر المثنى به فتأمل جدا ولك ان تقول فاعل بفتح (نحو يا زيداه) فيخرج عن الحكم المثنى والمجموع فان قلت اذا جعل منه علما ومنك بكسر الكاف يقال يا منهوه ويامنكيه اذ حكم الف الاستغاثة حكم الف الندبة صرح به الرضى فلايصح قوله فيما بعد وينصب ماسويهما قلت هذا داخل فى المنادى المفرد المعرفة اذ الحاق علامة الاستغاثة لاينافى على الضم المحلى على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا المستغاث المذكور ☼ فان قلت كيف يلحق الالف آخر مافيه الف قلت بحذف الالف الاول عند النحاة والمصنف يكتفى بالالف الذى فى الاخر ولايلحق الف الاستغاثة ولايخفى ان القياس كان يقتضى قلبها واوا او ياء كما هو حكم الحاق الف التثنية وله نبذ آخر من الاحكام يفصله القوم فى الف الندبة فاقتد بابهم خوفا من الاسئام بطول الكلام فى هذا المقام (وينصب) اى يبقى على نصب كان له فلايرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولانه ان اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يايوم لاينفع مال ولابنون مبنيا على الفتح وكذا يامثل مارأيت وغير مارأيت وان اريد نصبه اعم من اللفظى والمحلى فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح بألفها كذا فلا معنى لتخصيصه بقوله (ماسواهما) قيل اى ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث ويشكل بقولنا ياغلام زيداه فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث المخفوض والمستغاث المفتوح الا انه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحدا لجامع المستغاث وكان الاظهر ماسواهما وقد فصل ماسواهما بقوله (مثل ياعبدالله) اى مضاف خال عن علامة الاستغاثة (وياطالعا جبلا) اى شبه المضاف كذلك وما يأتى بعده مالايتم بدونه وهو معموله اومعطوفه الذى لايفيد بدونه سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشئ اولم يكن خلافا للاندلسى وابن يعيش فى غير العلم مثل ياثلاثة وثلاثين فانه قصد بهما عدد مخصوص ولايفيد ذكر ثلاثة لو سكت عن ذكر ثلاثين بخلاف يازيد وعمروا والمنادى الموصوف بالجملة لانه يعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة ☼ وهذا القسم من شبه المضاف مخصوص بالمنادى حيث

(ينصب)

ينصب المنادى الموصوف بالجملة دون اسم لا الموصوف بها بل يبنى على الفتح لان الظاهر ان الوصف يلحق بالشئ لامن تتمته وانما عدل عنه فى المنادى لداع لم يوجد فى غيره فكان ينبغى ان يكمل تفصيله المبهم بأن يضم مع قوله ياطالعا جبلا ياثلاثة وثلاثين ويارجلا يوصف بالمناقب ولو وصف هذا المنادى بمفرد ينكر المفرد لاعتباره قبل النداء اذ لايحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعده ❊ هذه اقسام شبه المضاف على مافصلوه فى هذه المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضى فى بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبه المضاف وكلام المصنف فى ايضاح المفصل يدل عليه وسينقل لك الكلام فى بحث توابع المنادى فحافظ على هذا المبحث فانه مما يخص الخواص وفى جعل المنادى الذى هو اسم يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا واجب النصب خلاف ثعلب فانه يجيز ضمه كالنصب فقد رد عليه المصنف بايجاب النصب واكده بالتمثيل بقوله ياطالعا جبلا وفى اعمال طالعا فى جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد شرط فى الاعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع ❊ قال الرضى فى بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتداء وحرف النفى وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة ياضاربا غلامه وياحسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثالهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال فى السعة جاءنى الحسن وجهه بل قد يجئ فى الشعر هذا كلامه وقد عرفت لتقدير الموصوف محذورا آخر ❊ وقال الفاضل الهندى فى الارشاد اصله ياايها الطالع مثلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قالوا ان اصل يارجل ذلك وذكر المصنف ايضا فى بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس ان اصل يارجل ياايها الرجل وبشهرة التمثيل فى كتبهم اجترأ البعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التمثيل وظن الخلل فى بيان مايعتمد عليه الصفة فى مقام التفصيل (ويارجلا لغير معين) نبه به على ان النداء لايستلزم التعيين وما سوى المنادى المعرفة مالم يقصد به معين لا ما سوى مالم يكن معرفة قبل النداء حتى يتناقص التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل للنكرة بيارجل على قولنا ياضاربا للتنصيص على ان نداء النكرة لايستلزم وصفها على مازعم الفراء والكسائى وجعلا ياضاربا فى تقدير موصوف اى يارجلا ضاربا (وتوابع المنادى المبنى) اراد به العهد والمتبادر ماذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح ولم يرد ماقال الرضى وغيره وينبغى ان يقيد المنادى المبنى بغير الذى فى آخره الف الاستغاثة على ان ماذكره ليس بصالح لانه ينتقض بيازيدونا ويمكن ان يستغنى عن التقييد واعتبار العهد المذكور ويقال الكلام فى المنادى المبنى وقوله ترفع على لفظه يرشد انه مبنى على تقدير ان يكون فى لفظ المبنى مايرفع به وينصب على محله على اطلاقه وفيه تنبيه على انه ليس النصب على لفظ المبنى مايرفع به وان كان فيه صح لايقال الفتح كما يرفع به فى العروض فلم يجعل النصب محمولا عليه لانا نقول لانه يشبه حركة حروف الكلمة فى غير الاخر بشدة اتصال الالف بها واحترز بقوله المبنى عن المعرب نحو ياالكهول والشبان فانه لايجوز فيه الا الجر على خلاف اعجبنى ضرب زيد عمرو بالرفع حملا على محل زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف مازيد بقائم وكاتبا وعلى خلاف مامن احد فى الدار ولا زيد (المفردة) يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة مايقابل المضافة كما سبق ولولا ذكر شبه المضاف فى المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة

لادخال شبه المضاف فى المفردة الى تكلف جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما الا ان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لايدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغى ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة والمضافة بالاضافة اللفظية واو قيد المضافة بالحقيقة ليسهل ادخال ذلك المضاف فى المفردة بجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما قال الرضى ذلك البيان من المصنف لظنه ان المضافة مطلقا تنصب حيث ذكر فى شرح المفصل للرفع فى قوله ياذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله ياصاح ياذا الضامر العنس وجهين احدهما ان جعله صفة المبهم تنزله منزلة المفرد لان اسم الاشارة لايوصف الا بالمفرد فكانه قال ياذا الضامر العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذى فهو فى حكم ياذا الذى ضمرت عنسه والموصول مع صلته فى حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف واو قيل الذى ضمرت عنسه حركة لم يكن الا الرفع وكذا ماكان مثله ويزول علتاه فى يازيد الحسن الوجه مع انه يجوز دفعه اتفاقا هذا كلامه وهذا الارشد الى ماظن بالمصنف لجواز ان يكون اشكال المصنف ان وصف المبهم هو المنادى حقيقة فينبغى ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولايلزم منه انه اوجب النصب فى المضاف اللفظى ثم يتجه دليلا ان وصف المبهم فى المثالين لم يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ودفعه بان لاتجعل ذا فيهما وسيلة نداء الوصف بل يجعل ذا فيهما مقصودا (من التأكيد) اى المعنوى اطلقه اعتمادا على اشتهار امر التأكيد اللفظى فانه قال فى الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتأكيد الا التأكيد المعنوى لا التأكيد اللفظى واما التأكيد اللفظى فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا يرى انك تقول يازيد زيد ايعملات فتأتى به على هذه الصفة فكذلك ههنا واو بين ذلك واستثنى مع البدل ونحو يازيد وعمرو لكان انفى للبس وابين للحكم هذا كلامه فمن قال اطلقه لان المختار عنده كونه كالنعت فان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظهر منه اثر قلة التفحص (والصفة) يعنى النعت فيه رد على الاصمعى حيث منع وصف المنادى لكونه مشابها لضمير الخطاب ولايوصف الضمير والجهة الاقوى انه واقع موقع ضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته فى البناء لكن الاستعمال يرد القياس فلتأكيد الرد خصها بالتمثيل جعله الصفة المرفوعة خبر مبتدأ محذوف والمنصوبة مفعول اعنى وتفسير يازيد العاقل بأنت العاقل ويازيد العاقل بأعنى العاقل رد (وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) اختاره على المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه الله فانه لايمتنع دخول يا عليه كما سيجئ وكذا نحو الرجل منطلق علما ونحو الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فانه لايمتنع دخول يا عليهما على مافى التسهيل فمن قال اطال بلاطائل فهو اجهل قائل ومايمتنع عليه دخول مايمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف النداء الاقتصار على انه ربما يدخل فى الممتنع دخول حرف النداء على لفظة الله فانه يمتنع دخول ماسوى يا عليه (ترفع) حملا (على لفظه) يراد به مايشمل الحمل القريب والتقدير (وتنصب) لحمله (على محله) وفى درجها فى تعريف التابع حال رفعها وجعل اعرابه لعامله وكونه على الشئ من المعانى المقتضية اشكال ليس له بغير عقدة التكلف انحلال تعرفها ان كان منك لفهمك اعتمال واختلفوا فى وجه تنزيل حالته البنائية منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض يا كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لاطرادها كاطراد الاعراب وزيفه الرضى بالنقض باطراد كسرة هؤلاء مع انها لم تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه بأن معنى الاطراد والحكم الكلى كقولنا كل منادى مبنى على مايرفع به وذا لايتحقق فى هؤلاء ويرد انه تحقق فى الظروف المقطوعه عن الاضافة مع انه لم ينزل

(ضمها)

ضمها منزلة الاعراب وقد قدمنا لك مايرشدك الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن الطائل (مثل زيد العاقل والعاقل) فيه نشر على ترتيب اللف اوعلى غير ترتيبه (والخليل) ابن احمد الذى قيل فيه انه لم يسبق احد مثله فى النحو ولم يخلف احدا مثله وقال السيد السند فى شرح الكشاف انه اعلى كعبا من سيبويه (فى المعطوف) متعلق بقوله (يختار الرفع) قدم عليه للحصر لانه محل النزاع دون غيره من التوابع بل الاتفاق على اختيار النصب فيها اذ جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى فى الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحله قائمة ووافقه سيبويه والمازنى وحكى سيبويه ان اكثر ماسمع فى ذلك الرفع ويتجه على ذلك الاختيار ان كون المعطوف منادى فى الحقيقة يقتضى اختيار النصب فى شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى (فابو عمرو) بن العلاء امام القراء (النصب) لقراءة اكثر القراء ياجبال اوبى معه والطير بنصب الطير (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف (كالحسن فكالخليل) اى فيختار الرفع كالخليل (والا) فيختار النصب (كابى عمرو) وتقديرنا اوفق بالسياق من تقدير فهو كالخليل والمراد بقوله كالحسن على مانقل عنه مذهب المبرد العلم الذى مع اللام ويجوز نزع اللام عنه وهو العلم الذى كان فى الاصل صفة اومصدرا اوجنسا مشعر المدح كأسدا وذم ككلب ولم يصر علما بالغلبة فانه حينئذ يصير علما بالالام ويدخل عليه اللام للمح الوصفية بخلاف ماصار علما بالغلبة فانه لايصير علما بالغلبة الامع اللام كالنجم والصعق اومع الاضافة كابن عباس لانه لايستعمل فى المعين الابتعريف عهدى فاللام جزء فيه فلايمكن نزعه عنه ومالم يمكن كالحسن مماليس علما كذلك وهو قسمان علم لايكون كذلك كما عرفت وماليس بعلم نحو الرجل فى نحو يا زيد والرجل فانه لايجوز نزع اللام عنه للزوم البناء من غير ظهور كونه مفردا معرفة لخلوه عن افادة التعريف وبعده عن حرف النداء الذى يفيد التعريف مع قصده فيتقوى المانع عن جعله منادى بلزوم المانع عنه فيرجح جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد صرح بأن المختار فى العلم الرفع وفى غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف فى العلم فهو كالعدم (والمضافة) عطف على المفردة وقوله (تنصب) عطف على يرفع الخبر عطف معمولين على معمولى عامل واحد اذ العامل فى الصفة المبتدأ هو بعينه العامل فى الخبر فتفطن ولاتجهل التقدير وتوابع المنادى المضافة لانه يدخل فيه تابع المستغاث باللام مع انه لاينصب وفى ايجاب نصب التوابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن الانبارى فى التسوية بين المضافة تلك الاضافة والمفردة وكأنه وقع فيه من مشاهدة الرفع فى المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لافرق بينه وبين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق فى حال وقوعهما منادى (والبدل والمعطوف غير ماذكر) من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ولذا لم يقل والمعطوف بحرف غير ماذكر ومن لم يتنبه له فسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل قوله غير ماذكر بمعنى غير الممتنع دخول يا عليه وفيه خلاف المازنى والكوفيين حيث جوزوا يازيد وعمرا بالنصب على ما فى التسهيل (حكمه حكم المستقل مطلقا) سواء كان تابعا للمبنى او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا ومثل ابو على للبدل يازيد زيد وتبعه جار الله فى المفصل وقال المصنف فى ايضاح المفصل هو غير مستقيم وانما هو من باب التأكيد اللفظى والاولى ان يمثل بغيره فيقال يارجل زيدا أو يقال يازيد عمرو على تقدير ان يكونا اسمين لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه الرضى ونحن نقول البدل تابع مقصود

بما نسب الى متبوعه دونه فقولنا يازيد زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة السامع وبالثانى القاء اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول فى حكم الطرح وان اريد بالثانى دفع الغفلة وتقرير الاول فى ذهن السامع فهو تأكيد ❊ وههنا اشكالان قويان اختفيا عن كل نظر احدهما انه كيف جعل البدل والمعطوف هذا من توابع المنادى وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاعراب له فهل للتابع فى باب المنادى معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل البدل مطلقا فى حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء عليه (والعلم) اى المنادى العلم بقرينة المبحث (الموصوف) لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بل الموصوف (بابن) وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الابعد التنكير كذا فى الرضى وفيه انه قد يجعل المثنى والمجموع علما الا ان يقال يختار فتحه ايضا وحينئذ لا يصير معنى اختيار فتحه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم فى غير المثنى والكسر فى المثنى ويتجه انه يجب الفتح فى الجمع (مضافا) بخلاف يازيد بن الابن لعمرو (الى علم) لا الى غيره وبعض البصريين يجعلون كل منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف كذلك نحو ياضل بن ضل لمن لا نسب له معروفا ويا سيد بن سيد ويا فلان بن فلان ولا بد من قيد آخر وهو اتصال الموصوف بابن ليخرج يازيد الفاضل ابن عمرو وليس جعل بابن اصلة للاتصال المضمن للموصوف بأهون من القول بفوت القيد وقوله (آخر) يخرج بظاهره يا محمد بن محمد اذ ليس المضاف اليه علما آخر والا لم يكن مشتركا الا ان يقال اكتفى فيه المغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع ويرد بعد محمد بن محمد اذا اريد وصفه بأنه ابن نفسه غير مبال بالنسب الا ان يقال اكتفى بالمغايرة التى حصل من جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه اب مغاير لكونه ابنا ولو خولف المشهور وجعل علما مضافا الى آخر لاندفع بعض الشبهة بلا تكلف ولقد احسن صاحب التسهيل حيث اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمبنى على ما يرفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلاف الفتح فتأمل (يختار فتحه) خلافا لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة ان التابع المضاف ينصب اخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع بأن يقال المقصود وان الابن المضاف الى علم اذا وصف به العلم يتبعه موصوفه فى الحركة بعيد ولافتقار بحث نداء المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى اخر (واذا نودى) اى طلب اقبال المعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل منادى لانه لا يصح جعله منادى ولا انه اذا اريد نداءه لانه لا يراد نداء ما لا يصح واقبال المعرف باللام على ذى اللام ليخرج نحو الله فانه اذا نودى قيل يا الله ونحو النجم والصعق فانه لا يصح قصد ندائه اذ لا يصح ان يقال يا ايها النجم لان العلم لا يوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال فيه يا الرجل منطلق صرح به التسهيل ولا بعد من اخراج المنادى المشبه به مثل يا الاسد على ما فى التسهيل والحكم لا يخص المعرف باللام بل الموصولات المصدرة بأل مثله على ما فى التسهيل وقوله ❊ ومن اجلك يا التى تيمت قلبى ❊ وانت بخيلة بالوصل عنى ❊ شاذ (قيل) على مذهب البصريين واما الكوفيون فيقولون يا الرجل (يا ايها الرجل) وايها الثقلان وايها المؤمنون ويا ايتها النفس المطمئنة اى يفصل بين يا والمعرف باللام بأى الموصوفة التى حذف ما اضيفت اليه مع تعويض هاء التنبيه التى تناسب النداء ويجبر بها بعد المنادى فى الحقيقة من حرف النداء ويجعل

الايصال بها كما لايصال بيا (ويا هذا الرجل) اى بفصل بينهما بها وبذا الموصوف بذى اللام وكون المعرف مقصودا بالنداء ومن الفاصل يستدعى جعل المعرف باللام بدلا لان منعهم طلب اى الموصوفة الصفة وكون البدل مبنيا والتزم الرفع فى توابعه لانه يوجب كونه معربا كما سيعرف لكن ينتقض تعريف البدل فاحفظه وتذكر من تعريفه (ويا ايهذا الرجل) اى بفصل بينهما بأيها وذا فيجعل ذا صفة لاى والمقصود بالنداء صفة لذا على ماقالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاى وفى هذا الجمع مزيد تشويق الى المقصود بمزيد تسويف ولم يجعل الرضى الجمع للتوسل بل جعل المقصود بالنداء ذا وأى وسيلة للنداء اذ النوع تنافر بين النداء وذا لان وضعه لغير المخاطب ولذا يتصل به حرف الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل فى ندائه لدفع التنافر ولادليل فى التزام رفعه على انه المقصود بالنداء لان تابع المنادى تابع لفظه مطلقا صرح به الرضى نفسه وليس لك ان تنكر علينا كون حرف التنبيه ملحقا بأى دون ذا فى ايهذا بان الرضى جعل هذا وصفا لاى لان الحق معنا بلا ريبة قيل لاينحصر نداء المعرف باللام فى الصور الثلاث بل من صورها حذف اللام كما فى يازيدان ويازيدون فان تثنية العلم مع اللام بجمعه وحرف النداء يغنى غناءه فيحذف اللام ويدفعه ان يازيدان تثنية المنادى لانداء تثنية العلم وتثنية المنادى العلم لا تستدعى اللام لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية لتنكيره ينجبر بتعريف النداء ولايحتاج الى جبره باللام ولايجاب بما قيل ان نداء الزيدان ليس نداء المعرف باللام لان اللام فى تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر نقصان تعريف العلم لان جبر نقصان تعريف العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان اللام فيها ليس للتعريف (والتزموا) يعنى جمهور النحاة (رفع الرجل) خلافا للمازنى والزجاج حيث جعلاه فى سلك سائر الصفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب فى صفة هذا دون أى لجواز كون هذا مقصودا بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق العام نحو يا هذا الابيض يجوز فيه النصب لانه ليس المقصود بالنداء لان هذا وان كان مما لا يستغنى عنه نحو يا هذا الرجل او يا هذا العالم من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع ولك تطبيق عبارة المصنف عليه بأن يريد بالرجل ما لايستغنى عنه ولك ان تجعل ضمير الجمع الى العرب فيكون فيه رد لمذهب غير الجمهور بأنه لايساعده الاستعمال وهو اقتضاء قياس الصرف (لانه) اى لان الرجل (المقصود بالنداء) فله شبه بالمنادى فاعتبر فيه حيثية النداء فرفع وحيثية التبعية فلم يضم اذ له شبه بالبدل فروعى حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب ولم يضم والاخير تحفة الفقير والدليل على كون حركته رفعا لاضمها التزام رفع توابعه فقوله (وتوابعه) مع كونه بيانا لحكم توابعه دليل على التزام رفعه (لانها توابع معرب) لم يقل توابع المعرب قصدا الى الوحدة بالتنكير اى توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء كالاعراب ونصب للمفعولية الا ان التابع لاحدى الجهتين ليس الا ذا جهة واحدة فليس له محل كما لمتبوعه فتوابعه توابع معرب واحد لا معرب بمنزلة معربين باعتبار لفظه ومحله وقيل التقدير لانها توابع منادى معرب والمنادى المعرب لاتابع الا للفظه وكذا ليس لتابع مخفوض المستغاث الا الخفض ولك ان تقول المراد ان توابع المعرب فى الاكثر تابع للفظه فالحق تابعه بالا [illegible] رجل من هذه الامور اندفع اعتراض الرضى بأن مبنى الكلام على احد الامرين اما ان لامحل للمعرب او لاتابع لمحله وكلاهما ينهدم بتجويز ان زيدا قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولايذهب عليك ان قوله لانها توابع معرب ينتقض بقولك

ياايها الذى اكرمنى عمرو بان يكون عمرو عطف بيان لقوله الذى اكرمنى فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثيرا لحمل على غير المعرب ماعداه * واعلم ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب مارد ان الرجل تابع المنادى المبنى المفرد فينبغى جواز نصبه وقوله ورفع توابعه دفع ما انه لما صار بمنزلة المنادى المضموم فلم يجز فى تابعه مافى تابع المنادى المضموم من جواز الوجهين فى مفرده والتزام النصب فى مضافه (وقالوا ياالله خاصة) اى لاينادى بغير الوسيلة الا الله كذا فى الرضى وهو مخالف لما عرف من جواز يا لاسد وياالرجل مطلق وفى الهندى هذا مستثنى معنوى من القاعدة المذكورة وقد حقق عدم اندراجه فيها ونحن نقول يعنى ان نداء الله مختص بيا ولاينادى الله تعالى من بين احرف النداء الا بها كما فى مغنى اللبيب وحينئذ ينبغى ان يراد بياالله نداؤه تعالى سواء كان بلفظ الله اوالرحمن اوغيره اونقول وقالوا ياالله خاصة يعنى قطع همزة الوصل اذ قطعها فى النداء مختص بهذا الاسم اونقول وقالوا ياالله خاصة يعنى لايقال بحذف حرف النداء وليس كذلك ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع اكثر وجاء الوصل فقيل ياالله حكاه ابو على (ولك) يامخاطب (فى مثل ياتيم تيم عدى) اى فيما وقع بعد حرف النداء مكررا و وقع بعد الثانى مضاف اليه (الضم) فى الاول على انه منادى مفرد معرفة (والنصب) على انه منادى مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالتأكيد اللفظى وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا فى الضرورة والا بالظرف ومن خواص التأكيد اللفظى هذا الفصل والفصل بين لا ومفتوحه وبين ان بغير الظرف واسمه هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى عدى مقدر لدلالة المذكور عليه كما فى بين ذراعى وجبهة الاسد وجوز السيرافى فتح الاول للاتباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب والمثال من اول شعر جرير وتمامه * ياتيم تيم عدى لاابالكم * لايلقينكم فى سوءة عمرو * التيم العبد ويسمى بتيم الله كما يسمى بعبد الله وفى العرب قبائل يسمى كل منها بالتيم وهذا التيم تيم ابن عدى معناه اخو عدى خاطب القبيلة وقيل لاابالكم نهاية المدح يعنى كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب باب وقيل نهاية الشتم اى ليس لكم اب يذكر ويفتخر به والمراد بالسوأة هجاء لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجا شاعر التيم اراد هجاه فأوعده قومه بانهم ان لم يمنعوه هجاهم وواقعهم فى شدة الهجاء (والمضاف) قيده فى التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لايجوز فى ياضاربى الا مايجوز فى غير المنادى (الى ياء المتكلم) الاخصر الى الياء اذ لاتعدد فى ياء يضاف اليه (يجوز فيه ياغلامى) يعنى يجوز فيه كسر آخره مع اثبات الياء مفتوحة وساكنة وكأنه اكتفى باعجام الياء وفى بعض النسخ كرر ياغلامى فأحدهما ساكن والاخر مفتوح فالمقدم هو الساكن عند من قال الاصل فيه السكون لانه فى آخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واحب الالف والواو اللذين اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف وضعت متحركة كواو العطف واخواتها ولنا ان نؤيده بأن الوقف بالهاء لايكون لما حركته شبيهة بالاعراب بأن يكون الاصل فيه البناء على السكون والعدول عنه الى الحركة لداع (وياغلام) اى يجوز فيه الكسر مع حذف الياء (وياغلاما) اى يجوز فيه الفتح بابدال الياء الفا تخفيفا كما يجعل بقى بقى ودعى دعى فى بعض اللغات او حذف الياء وتعويض الالف كذا قيل ولايخفى ان بعض اللغات ايضا يحتمل الامرين الا ان يقال حذف ياء المتكلم تحقق دون لام الفعل فى الناقص ومن فسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقلبها فقد احوجه الى التسامح بجعل ما فى الياء فيه وقد اغنيناك عنه فكن

(متفطنا)

متفطنا فى خطابنا بل متوطن الفطانة فى كتابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسر والفتح فى آخر المنادى المضاف انما يتأتى فيما لم يكن فى آخره حرف لين يلزم السكون فلذا لم يقيده بما يخرج عنه فتاى ومسلمى كما قيده التسهيل ولم يبين حال باقى هذه الامثلة وهو وجوب الفتح تحرزا عن التقاء الساكنين لان القصد الاصلى الى بيان ما يختص بحال النداء واما المشترك بين الكل فيحال الى بحث اضافة الاسم الى ياء المتكلم ۞ قال الرضى الوجه الثالث يقدر فى غير المنادى الا فى الفواصل والقوافى ولا يعم كل منادى مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يختصان بمنادى اشتهر بتلك الاضافة فلا يقال يا عدو ويا عدوا هذا كلامه ونحن نقول لم يبينه المصنف لظهور ان الحذف او التغيير الملتبس لا يجوز والقرينة لا تخص الاشتهار ولم يتعرض لحذف الف يا غلاما لشذوذه فى غير بنى وكذا العود ضم البناء بعد حذف الياء فى المشتهر بالاضافة لشذوذه ومنهم رب احكم على قراءة الضم فى الشاذة ولا يكاد يوجد قلب الياء الفا فى غير النداء وفى النداء كثير وعليه يحمل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ۞ انفق بلالا ۞ على رواية الالف دون التنوين والضم والاصل يا بلالى ومنهم من دقق النظر وقال هو تكرار النفى اى انفق من غير ان تقول لا (وبالهاء وقفا) الظاهر تعلقه بالاخير وما سيجئ من قاعدة الوقف بالهاء فى قسم التصريف يقتضى الجواز فى الالف والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرهما وكأنه متعلق بالاربعة على ما فى بعض الشروح ولما كان هذا من خصايص المنادى غير داخل فيما يذكر فى محله تعرض له (وقالوا يا ابى ويا امى) يريد كغلامى بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء والاصح الاخصر الاقتصار على قوله يا ابت ويا امت عطفا على يا غلامى فيعلم الوجوه الاربعة فى يا ابى ويا امى من عموم يا غلامى واختصاص باقى الوجوه بهما من تخصيصهما بالذكر (ويا ابت وامت) طولت التاء فى الخط كتاء اخت تنبيها على انها ليست متمحضة للتأنيث بل مبدلة من ياء الاضافة لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء ابت لفتح ما قبلها دون تاء اخت ولكونها عوضا عما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف قاعدة الخط من ان مبناه على الوقف فالاظهر ما قاله الرضى الارجح الوقف بالهاء فيكتب بالهاء وجاء لو وقف بالتاء فيكتب بالتاء لكنه حينئذ يلزم كتابة المتن على خلاف الارجح (فتحا) اى مفتوحة (وكسرا) وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيها عليه قيل الفتح لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب التاء وفيه ان مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذى كان قبل الياء فلما عوض عنه التاء المقتضى لفتح ما قبلها انقلبت الكسرة الملتزمة دليلا على الياء الى نفس الياء كما ينقل فى الاستثناء اعراب المستثنى الى غير وانما عوض التاء عن الياء تفخيما الاب والام لانهما مظنة للتعظيم سيما فى مقام النداء فالتاء فيهما كتاء علامة هذا عند البصريين والكوفيون يجعلونها للتأنيث والياء مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف على ما هو الوسط لفظا او تقديرا وما تضمنه قوله (ويا ابتا ويا امتا بالالف دون الياء) اذ لو كانت مقدرة لجاز اظهارها وللكوفى ان يقول مقام التفخيم ابى ان يصرح باضافتها الى نفسه تبعيدا لساحة غيرها عن ذلك ۞ وقوله بالالف عطف على ابت وامت لجعله فى معنى يا ابتا ويا امتا او لجعل ما سبق فى معنى بلا الف او عطف على فتحا اى وكائنة بالالف ومنهم من قدر بلا الف (وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) نبه بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لمزيد ثقل فيهما (خاصة) ينتقض بيا بنت ام ويا بنت عم ولو قيل المؤنث تحت حكم المذكر عرفا لا ناد جواز يا ابن عمى ويا بنت عمى مع انه لم يقولوا به (مثل باب يا غلامى) فى جميع ما مر (وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اى بالفتح او الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم ولو قال مثل باب يا غلامى وبالفتح لكان اخصر واوضح قالوا جاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة استعمالهما الموجب للتخفيف والفتح الخفيف لانهما لثقلهما اشد طلبا

للتخفيف ❊ وانا اقول يا ابن ام فى معنى يا اخى الشديد الاخوة ولهذا اختير الام على الاب اذ لا يتعدد الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة يا حميم الشديد القرابة وشاع استعمالهما فى هذا المعنى دون المعنى الحقيقى فهو ملا معاملة يا اخى ويا حميمى ولما كان قصد الاضافة متعينة فيهما لم يتحاش من التخفيف بالفتح لعدم مظنة الالتباس ولله الحمد على نعم لا تعد ولا تقاس (وترخيم المنادى) اى ترخيم فى المنادى (جائز) ان شئت رخمت وان شئت لم ترخم عند وجود الشرائط واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا (وفى غيره ضرورة) قوله فى غيره عطف على قوله بحسب المفهوم فى المنادى وقوله ضرورة على جائز اى الترخيم فى غير المنادى جائز الضرورة وترخيم فيه للضرورة يعلم بطريق الاولى اذ شرط ابن مالك فى ترخيم المنادى ان يكون اسما صالحا للنداء فلا ترخيم للمعرف باللام وترخيمه يكون على اللغتين عند غير المبرد وخص عنده بلغة يا ثمى وصار الترخيم حسنة فى النداء لان المقصود بالنداء المنادى له فيستحب الفراغ عنه بسرعة فانما يكون حسنة اذا كان مزيد اهتمام بالمنادى له اذ يخاف فوته لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له نحو اضرب يا زيد فاذا زاد شئ منهما يحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء (وهو) اى ترخيم المنادى فتفطن ترخيم غيره اذ لا تفاوت الا بمحل الترخيم او الترخيم مطلقا لانه السابق الطالب للبيان (حذف فى آخره) اى آخر المنادى اخرج به الحذف فى غير الآخر او آخر احد الامرين من المنادى وغيره وهو اولى من جعله للاسم والاوضح الاخصر وهو حذف آخره ولا يشكل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا بحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب جعله بمنزلة الحرف الاخر وكذا الحرفان جعلا بمنزلة واحد ولذا حذفا وكذا تاء التأنيث بخلاف حذف يا غلامى فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير (تخفيفا) اى لمجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها ومن غير سماع اقتضاها والحذف للتخفيف اصطلاح فى هذا المعنى كالحذف اعتباطا اى ذبح الشاة بلا علة على ما فى كتب النحو لكن القاموس جعله معنى مجرد الاعتباط وفسره بموت الرجل شابا وخرج به حذف فى آخر يد ودم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفا جائزا كما فى الرضى او قيد بعد التركيب كما فى الهندى وحذف يد قبل التركيب ويرد على التعريف على تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ نحو قوله ❊ خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا ❊ فانه لا يصدق عليه حذف فى آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا تعريفهم وان كان قويا حريا بأن يؤثر ودخول نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال فان الحذف فيه لمجرد التخفيف (وشرطه) اى ترخيم المنادى (ان لا يكون مضافا) حقيقة او حكما وشبه المضاف فى حكمه فى النداء وان لم يكن فى حكمه فى التوابع وقيل الاولى ان يقال وشرطه ان يكون مفردا ليستغنى عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد بمعنى ليس بمضاف ولا شبهه وهو ممتنع وينتقض هذا الاشتراط بترخيم يا ابت بحذف التاء على لغة يا ثمو اثلا يلتبس بنداء الاب بلا ياء وهذا الشرط مشترك بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم بشذوذ ❊ خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا ❊ فاذا رخم المضاف فالشايع فيه الحذف من آخر المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف آخر المضاف (ولا مستغاثا) لان الاستغاثة المطلوبة من المنادى المستغاث مطلوب فيكره الفراغ عنه بسرعة وهذا الوجه من الخصايص ولهم وجه آخر (ولا جملة) خلافا لسيبويه فانه يقول فى تأبط شرا يا تأبط ويجب استثناء يسلمون من الجملة فانه صرح الرضى بانه يحذف منه فى الترخيم حرفان ومن البين انه لا فرق بينه وبين مسلمان (ولا مندوبا) ليس فى اكثر

(النسخ)

الفتح ويفهم عدم جواز ترخيمه فى قوله وفى غير المنادى ضرورة غير منادى عنده (ويكون) بالنصب (اما علما زائدا على ثلاثة احرف) فى بعض الزيادة على الثلاثة خلاف الفراء واتباعه والاخفش فانهم يشترطون الزيادة (او تحرك الاوسط) والكوفيون علما ثلاثيا (واما بتاء التأنيث) ولا اكثر من ترخيم المؤنث بالتاء على الفتح غير مرخم فيقال ياطلحة لاعتياد اللسان بفتح آخر المنادى المؤنث بالتاء لكثرة الترخيم وللنحاة هنا كلمات غريبة اوحاولتها فعليك باللباب وشروحه واذا وقف على المرخم بحذف التاء يوقف بالهاء لامحالة الا اذا لحقه الف الاطلاق وشذ نحو يا صاح ولا يجعل الشاذ اسما برأسه صرح به اللباب ففى اطرق كرى شذوذات حذف حرف النداء وترخيم غير العلم وجعله اسما برأسه وانكر الرضى جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرى ذكر الكروان وقد سبقه الجوهرى فى هذا الانكار وهذا الانكار انما يسمع لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان يقال هذه رقية يصطاد بها الكروان فانه اذا قيل عندها تخفض رأسها وتغمض عينها حتى تصطاد (فان كان فى آخره زيادتان) اى فى جانب آخره فلا يلزم ظرفية الاكثر للاقل ولا ظرفية الشئ لنفسه فتأمل (فى حكم الواحدة) قال المصنف فى شرح المفصل معنى كونهما فى حكم الواحدة انهما زيدتا معا لمعنى واحترز بقوله زيدتا معا عن نحو مرجانة وسعدانة فان النون والتاء لم يكن زيادتهما معا بقوله لمعنى عصبصب لليوم الشديد فان الصاد والباء زيدتا معا لمعنى قال الرضى يريد بكونهما فى حق الواحدة انهما زيدتا معا الا انهما بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتى مسلمان ومسلمون بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى فى تفسير كونهما فى حكم الواحدة بأنهما زيدتا معا لانتقض بعصبصب وليس يقدح فى كون الالف والواو علامتى الفاعلية كونهما مع النون بمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية والجمع كما يفصح عنه تعريف التثنية والجمع والالف والنون المزيدتان لمعنى جعل الكلمة صفة وليس معنى كونهما لمعنى الا ان يحدث معهما معنى لا انهما موضوعان له حتى يشكل بالالف والنون فان قلت فى جانب آخر ريانة زيادتان ومرجانة زيادتان كذلك وهما الالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت هما فيهما فى الوسط وانما يكونان فى جانب الآخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضى وهاتان الزيادتان سبعة زيدان ومسلمون ومسلمان ومروان وكوفى وصحراء وجرباء يعنى به الملحق بألفى التأنيث هذا ولا يشكل بشملال مع انه لا يحذف منه حرفا الالحاق لانه كريانة فحذفها ان كان لك مرجانة وكما ان قوله فى حكم الواحدة يخرج ما يخرج يكشف عن وجه حذفهما معا الاثام ويبين فى تعريف الترخيم المرام (نحو اسماء) عند من يجعله فعلاء من الوسامة بمعنى اثر الحسن يقال وسم ككرم وسامة ووساما بفتحهما فهو وسيم وهى بهاء وجمع الوسم وسماء بضم اوله كذا فى القاموس وفيه وبه سموا اسماء يعنى الهمزة فيه منقلبة عن واو مضمومة كما فى وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل كما فى شمس بضم اوله وبهذا ظهر ضعف ما فى الرضى ان هذا القول مرجح على قول من جعله افعالا جمع اسم بأن التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع واندفاع ما فيه من انه يرجح كونه جمع اسم بأنه لم يثبت فى الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه وبأنه لم يأت قلب الواو المفتوحة همزة الا فى واحد هو احد ولعل ما قال المصنف فى شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر الكى لا ينافى جعله من الوسامة ايضا يحتمل ان يكون مأخوذا من الوسم (ومروان) بفتح النون على ما هو المشهور اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون تثنية مرو بمعنى الحجارة التى يورى بها النار فهو مثال لزيادة التثنية وقد يعرض لزيادتى الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتى جمع فلا ينزلان منزلة الواحدة وذلك فى بنون على ما صرح به الرضى وقال ترخيمه كترخيم ثمود لانه لما تغير بناء مفرده فكأنهما ليسا زيادتى جمع والظاهر ان

سنون وارضون وثمرات ونظائرها يكون كذلك فينبغى ان يستثنى هؤلاء من تلك القاعدة (او حرف صحيح) الصحيح عند النحوى ما ليس فى آخره حرف علة واما الحرف الصحيح فلم يعثر فيه على اصطلاح وقد سبق الزمخشرى فى هذه العبارة ولا يبعد ان يراد الصحة من سقم الزيادة فيدخل فى القاعدة مرمى ويخرج سعلاة ويؤيد هذه الارادة جعله مقابلا للزائد وحمله الرضى على ما يقابل حرف العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف الصحيح بأن يكون غير تاء التأنيث واعترض شارح آخر بخروج مرمى واجيب بأن المتبادر حرف صحيح اصلى لان الغالب فيه الاصالة ولا يخفى ان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من العبارة اذ المتبادر من العبارة الحقيقة وفرق بين المتبادر من العبارة والمتبادر من الافراد فكن على بصيرة من نور التحقيق تنجى من مزالق التضييق ولا تنس هذه الدقيقة فانها نعم الرفيقة فى سلوك طريقة الحقيقة (قبله) بلا فاصلة اذ هو المتبادر (مدة) اى حرف علة ساكنة مجانسة لحركة ما قبلها فانها تسمى مدة لان مد الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة ساكن ليس كذلك الا عند ورش وحده فانه يمد الصوت فى الحسنيين وقفا قال المصنف فى الايضاح يريد مدة زائدة والا ورد مختار من قال المتبادر من المدة الزائدة لانها الغالبة فى المدة فقد عرفت ما فيه واوصيت بحفظه ولا ينبغى ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب وانما لم يقل وان كان قبل الآخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف الحرفين فى قاعدة واحدة للتنبيه على تخالف علتى الحذف فى القسمين من كونها كالواحدة فى القسم الاول وكون ما قبل الآخر اولى بالحذف لزيادته من الآخر الاصلى كما ذكره الرضى بل لتخالفه فى كون الثانى مقيدا بقوله (وهو اكثر من اربعة احرف) دون الاول لانه يحذف حرفان من بدان ودمان وبنون وقلون نعم لو تبع الجزولى ويجعله قيدا للقسمين لم يتم تلك النكتة والرضى نفسه رجح مذهب غير الجزولى وجعله قيد الثانى ومع هذا غفل عن انه لا يمكن جمع القاعدتين ولنا مانع آخر من جمعهما لان نحو مصطفون ومصطفين داخلان فى القسم الاول دون الثانى واحترز بهذا القيد من سعيد وعماد فانه لا يجب فيهما حذف حرفين اتفاقا وان جوز الفراء حذف الحرفين فيهما فالفارق بين الفراء وغيره قوله والا فحرف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف واحد فى سعيد وعماد كما لا يجب حذف حرفين (حذفتا) اى الحرفان انث الفعل لان حروف الهجاء مؤنثات سماعية فجعل التأنيث لتغليب الزيادتين والمدة على الحرف الصحيح لغلبة الوهم على العقل الصريح (وان كان) المنادى (مركبا حذف الاسم الاخير) وما فى حكمه فيشمل سيبويه اذ الصوت ليس باسم لكنه فى حكمه ولذا اورد الاصوات فى قسم الاسم المبنى وبعد لا بد من تقييد المركب بما لم يكن فى آخره واو والف ونون لان مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما فى آخره زيادتان وليس المحذوف فيهما الاسم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى اثنى عشر واثنتا عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند النحاة لان الاسم الثانى منزل منزلة النون من التثنية فلذا لا يجوز اضافتهما كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها الا ان المصنف خالفهم فيه والكلام مبنى على مذهبه ولو شئت البناء على مذهب النحاة لامكنك بأن تجعله داخلا فيما فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة لان الاسم الثانى مع الالف المتقدم عليه منزلان منزلة الالف والنون للتثنية (والا) اى ان لم يكن المنادى شيأ مما ذكره (ف) يحذف (حرف واحد) وانما قدر المضارع مع ان ماضى الكلام يستدعى الماضى لان الفاء بظاهره تمنعه افادة استمرار حذف الحرف ولو اخذ فى الباقى وعدم تفصيل تطلبه سما وفيه خلاف الفراء فى جوازه اى حذف حرفين من سعيد وعماد

(وهو) اى المحذوف (فى حكم الثابت) وقيل اى المنادى فى حكم الثابت بجميع اجزائه ليلايم قوله وقد يجعل اسما برأسه ونحن سنجعل قوله وقد يجعل عديلا لقوله يقال ياحار فلا يقتضى جعل وهو ضميرا للمنادى قال الرضى كان الظاهر ان يكون المحذوف من المنادى المرخم منسيا كيد لاشتراكهما فى كون الحذف لا لعلة الا ان محذوف المنادى لاطراد الحذف فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار فى حكم الثابت على الاكثر والاظهر ان يفرق بين ما حذفه الواضع لا لعلة وجعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم لا لعلة فان الاول تعارف فى المعنى بدون المحذوف بخلاف الثانى فان الحذف فيه يجعل ما ابقى دليلا على ما القى فالظاهر ان لا يكون منسيا فاللغة العليا على القياس دون السفلى كما ظنه (على الاكثر) اى على الاستعمال الاكثر لانه اللغة العليا ولانه يمتنع فى كثير اللغة السفلى وهو فيما اذا التبس بغير المرخم نحو ياقائم فى ترخيم ياقائمة فى مقام الالتباس وفى المرخم الشاذ فانه ليس فيه هذه اللغة الا على سبيل الشذوذ كما فى اطرق كرى فلا يقال فى ترخيم ياصاحب ياصاح (فيقال ياحار) بالكسر فى ترخيم ياحارث (ويا ثمو) فى ترخيم ياثمود ولا يتحاشى من كون الواو فى الطرف مع ضم ما قبلهما مع انه يجب قلبه ياء فى اسم معرب فى الاصل (ويا كرو) فى ياكروان ولا يتحاشى من عدم قلب حرف العلة المتحركة المفتوح ما قبلها من غير ان يكون بعدها الف ۞ والمراد انه يقال على الاكثر بقرينة معادلته لقوله وقد يجعل الدال على القلة فهو فى حيز التفريع والمراد انه يبقى ما قبل المحذوف على ما كان من غير تغيير وينبغى ان يقيد بما اذا لم تؤد الى التقاء الساكنين على غير حده كما فى اسحار على وزن احمار اسما لنبت مما ليس للمدغم حركة فى الاصل فانه يحرك الثانى فيه بحركة ما قبل الساكن الاول فيه عند سيبويه وبالكسر عند غيره وهو المرجح وكما فى راد مما كان المدغم فى الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب ان يستثنى فيه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاض لانتفاء موجب حذف الياء اذ المصنف خالفهم فيه وقال يا قاض بالضم (وقد يجعل) المنادى المحذوف الاخر او هذه الامثلة (اسما برأسه فيقال ياحار) بالضم (ويا ثمى) بقلب الواو ياء (ويا كرا) بقلب الواو الفا والاولى ان لا يذكر فى الفرع كرا لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه اللغة وقد عرفت انه لا يرخم وكذا شاذ وكأنه تبع السيرافى فى الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيده بأن لا يؤدى جعله اسما برأسه الى ما لا نظير له كما فى طيلسان على لغة كسر اللام فانه لا يقال فيه ياطيلس بالضم عند المبرد والمازنى خلافا للسيرافى فانه لا يبالى عروض وزن لا نظير له ويؤيد المبرد امتناع ان يقال ياثمو على هذه اللغة لانه يؤدى الى ما لا نظير له فلو لم يقيد بالعارض لجاز ياثمو وكذا لا يجوز ترخيم جبليان عند المبرد على هذه اللغة لانه يؤدى الى قلب الياء الفا فيلزم كون الف فعلى لغير التأنيث لان المنقلبة عن الياء ليست للتأنيث لان الف التأنيث لا اصل لها والسيرافى يجعله حينئذ فعلا ويقول لا مثالا ويعدم النظير له لانه شئ عرض وان كان الباقى حرفا ثانيهما حرف علة يجعل ذات ثلاثة يرد المحذوف اذا لم يعهد ثنائى ثانيه حرف علة فى المعرب وما فى حكمه والمنادى فى حكمه فيقال فى ترخيم شاة ياشاه برد الهاء المحذوفة اذ اصل شاة شاهة وفى ترخيم شية ياوشى وان لم يكن ما يرد تضعيف حرف اللين فيقال فى ترخيم المسمى بلاة يالاء ويشكل ان الترخيم لسرعة الفراغ عن المنادى وفى هذه الصور لا يحصل هذا الغرض فالقياس منع الترخيم وتفصيل الترخيم على اللغة السفلى من خواص من له الباعة الطولى فى المباحث التصريفية (وقد استعملوا) اى العرب لان استعمال الذى يبحث عنه النحوى ذلك دون استعمال النحاة (صيغة النداء) اختاره على يا مع انه اخصر واوضح تنبيها على ان المندوب يلحق المنادى ومن فروعه فلذا لم يجعل مواضع حذف عامل المفعول به خمسا وعلى ان صيغة النداء تنصرف الى يا لانه المشهور

فی النداء ولذا لم یستعمل فی نداء دخله غیر النداء من الاستغاثة والندبة والتعجب سواها ولك ان ترید بصیغة النداء ماهو علی هیئة المنادی کما یلایم قوله (فی المندوب) وعلی الاول یجب جعله بتقدیر فی ندبة المندوب (وهو) ای المندوب المصطلح کما یقتضیه قوله وحکمه الی غیر ذلك ففیه استخدام اذ السابق مایستعمل هو فیه بصیغة النداء لا المصطلح (المتفجع علیه) فی الصحاح تفجع له توجع وفی القاموس تفجع توجع للمصیبة فلابد من تضمین التفجع معنی البکاء حتی یتعلق به قوله علیه یقال ندب المیت عد محاسنه وبکی علیه وقد اخرج بقوله (بیا أو وا) نحو تفجعت علی زید وصرح بکون الندبة مخصوصة بیا من حروف النداء وقد اخل بجمع التعریف حیث لم یصنه عن خروج المتفجع به نحو واویلاه وواحسرتاه وواکبداه ولذا قال اللباب وهو المتفجع علیه او به ومنهم من جعل قوله علیه علة ای المتفجع بناء علیه فدخل الجمیع لان المیت یتوجع لاجله لفقده والحسرة والویل یتفجع لاجله لوجوده ولا یصح حینئذ قوله ولا یندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا کان متفجعا به والظاهر ماذکرناه ولا یبعد ان یقال واحسرتاه واثبوراه منزل منزلة المیت لان الهلاك کأنه محبوب یبکی علی فقده وکذا الحسرة لانه کأنه مات الحسرة حیث لا یمکنه قضاها کما هو حقها وذکر المندوب بعد المنادی لما زعم انه لیس بمنادی وقد نقل عن الجزولی انه منادی علی وجه التفجع کأنه قیل یا محمداه یقال انی مشتاق الیك ومنه قولهم فی المراثی لا تبعد بفتح العین ای لا تهلك کأنهم لضنهم بموت المیت تصوروه حیا هذا والاقرب عندی جعله منادی مستغاثا کأنك تستغیث بالمیت ان یغیثك فی فراقه وکذا بالهلاك والحسرة الا انه لظهور کون المتکلم مضطرا مستغیثا لم یلتزم فیه علامة الاستغاثة (واختص بوا) الظاهر واختص به ولکنه قد یدخل الباء علی المقصور بتضمین معنی التمیز فکأنه قیل واختص به وامتیزابه ویتمیز المندوب بوا مختصا به کما فی الشروح واختص المندوب متمیزا به بواوآه اذا لبس هذا الاختصاص المندوب بل لاختصاص وا به ولك ان تجعل وا مقصورا علیه ویکون المعنی واختص المندوب فی مقام الالتباس بوا بمعنی انه لا یجوز ان یندب بیا فیکون بعینه ما فی التسهیل ویجب ایلاؤه وا عند خوف اللبس واقرب منه ان یعتبر بأنه اختص المندوب بحسب الحقیقة بوا اذ الندبة بیا استعارة کما افاده قوله وقد استعملوا صیغة النداء فی المندوب اذ الندبة بیا تجوز الا تمنع اختصاص المندوب بوا وعلی هذا لا یتجه علی قوله واختص بوا ان وا قلیلا ما تستعمل فی النداء علی ما فی الرضی (وحکمه فی الاعراب والبناء حکم المنادی) الاظهر الاخصر وهو کالمنادی فی الاعراب والبناء یعنی یبنی المفرد المعرفة منه علی ما یرفع اذا لم یلحقه الالف ولم یکن موصوفا بابن مضافا الی علم آخر ویفتح وجوبا اذا لحقه الالف واختیارا اذا وصف هذا الوصف وفیه رد علی الکوفی المجوز یازیدا بالفتح من غیر الف هکذا ینبغی ان یفسر هذا المقام فخذه ودع ما فسر به الاقوام یقال قد اهمل حکم توابعه وهو ایضا کحکم تابع المنادی ولا یبعد ان یجعل قوله وافیا ان کنت زکیا مدرکا لما لم یکن جلیا فنقول من احکام اعراب المنادی متابعة التابع له فی غیر البدل واخیه ومن احکام بنائه علی ما یرفع به متابعة التأکید المذکور لما یرفع به ولما کان یتبادر الی الوهم انه یکون نکرة غیر معینة مطلقا کالمنادی تدارکه بما سیجیء انه لا یندب الا المعروف ووجه کونه فی حکم المنادی عند الجمهور انه منادی وعند المصنف حمله علیه لمشارکتهما فی کونهما مخصوصین بحرف النداء وما یشبهه (ولك) ای جاز لك (زیادة الالف فی آخره) حقیقة او حکما لجعل آخر المضاف الیه فی حکم آخره لا یرشدك الیه بقوله واغلا مکیه وکذا آخر اصله کما فی وا من حفر بئر زمزماه فیه رد علی

الاندلسى ايجابها فى الندبة بيا لئلا يلتبس بالمنادى اذ دفع الالتباس لا يوجب الا نصب قرينة وهى لا تنحصر فيها واذا زيدت الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف لالتقاء الساكنين يحرك بالفتح حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور وان كان ساكن يحذف فان كان متحرك الاصل كما فى واقاضى يحرك بالفتح وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الفا يحذف عند الجمهور وان كان غير الالف لا يزاد الالف ويكتفى به اتفاقا فتقول فى المسمى باضربوا واضربوه والمصنف سوى بين الالف وغيره فتقول فى ياغلامى بالفتح ياغلامياه وفى ياغلامى بالسكون كذلك عند من جعله متحرك الاصل وياغلاميه بالسكون عند من جعله ساكن الاصل والمصنف ذهب الى ان الوجب ياغلاميه سواء كان الاصل فى الياء السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلى ومنعه الرضى بسند واقاضياه وله ان يقول ان السكون العارض الذى لا يبين عروضه ويشبه الامر فيه كالاصلى وسكون ياقاضى ليس كذلك (فان خفت اللبس) بزيادة الالف دفعت الالتباس بحفظ حركة ما قبل الالف وزيادة مدة تناسبها او قلب الالف بتلك المدة وقوله (قلت واغلامكيه) يحتملهما ويرد مدة كانت محذوفة وان كان ما قبله ساكن كما فى واغلامكموه فان اصل ضمير جمع الخطاب مع الواو يدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور مخصوص بما فى آخره حركة بنائية وما فى آخره حركة اعرابية لا يزاد فيه الا الالف فتقول فى واضرب الرجل بالرفع وواضرب الرجل بالنصب وواضرب الرجلاه فيحتمل ان يكون اختيار واغلامكيه للتنبيه على وجوب الحركة البنائية ❋ بقى ان حذف الحركة البنائية بزيادة مدة تناسبه لا يخص مقام اللبس عند المصنف بل لا يصح زيادة الالف فيما فى آخره حركة بنائية لا تقبل الالف ويجب العدول الى مدة تناسبها (ولك الهاء فى الوقف) لما اوهم الكلام السابق انه تبع الكوفى فى الحاقها الهاء وقفا ووصلا فى الشعر وغيره صرح باختصاصه بالوقف فلا يرد انه علم الحاق الهاء من تمثيله فلا حاجة الى هذا القول وفيه رد ايضا على من اوجب الهاء مع يائه لئلا يلتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وقوله معجب جدا حيث جعل الهاء المشترك بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم مميز المندوب عنه وقد نبه بهذين المثالين على ان المندوب يضاف الى ياء ضمير المخاطب على خلاف المنادى (ولا يندب) اى لا يجعل مندوبا متفجعا عليه لا مندوبا متفجعا منه كما عرف ولك ان تريد ان لا يبكى بعد المحاسن والتسمية (الا) على (المعروف) فيلزم منه ان لا يقال واحمرتاه الا المعروف لانه لا يقال واحمرتاه ولا يحتاج الى التقييد ويكون افيد قال الرضى يعنى بالمعروف المشهور والاظهر ان المراد المعروف عند من يشاهد جزع المتفجع ليعذره سواء كان مشهورا اولا (فلا يقال وارجلاه وامتنع مثل وازيد الطويلاه) يعنى يمتنع الحاق علامة الندبة بالصفة مع صحة الالحاق بالمضاف اليه الذى هو غير المنادى ذاتا ومفهوما قال الخليل وسيبويه بل الواجب وازيداه الظريف وفيه نظر لانه لا يوقف على الموصوف والقياس ان يصح الالحاق بصفة ايها لانه المقصود بالندبة فيقال ياايها الوحيداه (خلافا ليونس) فانه يلحقها آخر الصفة وقيل يجوز يازيد بن محمداه ونحن نقول هذا الخلاف فى غير صفة هى جملة فالمتفق يارجلاه حفر بئر زمزماه لانه مضارع المضاف على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يريد يونس الحاق علامة الندبة فى وامن حفر بئر زمزماه من غير تفرقة بين الموصوفة والموصولة قال الرضى يلحق علامة الندبة آخر المضاف اليه والمضارع للمضاف وآخر الصلة وهذا يشعر بأن الموصول ليس بمضارع للمضاف وقد ذكر فى بحث نداء المعرف باللام موافقا للمصنف ما دل على انه المضارع للمضاف وقد نقلناه لك وتمسك يونس بأنه قد ضاع لرجل قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه فى القاموس الجمجمة بالضم القدح من الخشب والقحف ومن العجب ان فسره المصنف فى الايضاح

فى هذا المثال بالرأس (ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس) قيل المراد ما يوصف به اى يرد عليه يا غلام رجل فانه لا يوصف به اى مع عدم جواز الحذف وايها الرجل فانه حذف لان المقصود بالنداء الرجل مع انه وصف به اى ولذا لا يحذف من يا ايهذا لان المقصود بالنداء ذا ولا يحذف من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضى ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف به اولم يتعرف والمراد الا مع مقصود بالنداء هو احد هذه الامور ليفيد الامتناع فى يا ايهذا والجواز فى يا ايهذا الرجل حين قصد نداء الرجل وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كون المقصود بالنداء ذا ايضا على ما فى الرضى ولا يعلم جواز الحذف فى يا هذا الرجل كما يقتضيه (والاشارة) خلافا للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والظاهر معهم الا انه لما لم يوجد فى استعمال العرب اول الاية بجعل هؤلاء خبر انتم (والمستغاث والمندوب) لا يعرف منه انه لا يحذف وا من المندوب لانه لم يعد المصنف وا فى حروف النداء (نحو يوسف اعرض وايها الرجل) نبه بالتمثيل الثانى على ان المدار هو المقصود بالنداء ولذا لم يبال بكون اى اسم جنس والاستثناء قاصر اذ لا يحذف من لفظة الله ايضا ولا ينفع انه يحذف منه مع تعويض الميم المشددة فى آخره فيقال اللهم لانه يجب الحذف حينئذ والمتبادر فى كلامه ما يقابل الوجوب وايضا المتبادر الجواز مطلقا الا مع شرطه ففى جعله داخلا تحت الجواز هذا الشرط اصلاح بانه اقل من افساده فالوجه ان يقال انما اكتفى بكونه معلوما من قوله وقالوا يا الله خاصة على ما بيناه لث ولما كان يجب حذف الحرف مشتركا بين النداء والمندوب اخره عن المندوب وكان عليه ان يقدم بحث حذف المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف الحرف والمنادى (وشذ اصبح ليل) قالته امرأة امرئ القيس وكان مبغضا للنساء مكروها عندهن سألت الليل اصباحه لتنجى مضاجعته فصار مثلا (وافتد مخنوق) قاله من أخذ سلكه السارق فى طريق غافلا وخنقه يعنى اعطنى فدية وخلص نفسك عن يدى فصار مثلا (واطرق كرا) وقد عرفت ما يتعلق به وجواز الحذف فى امثال هذه قبل الصيرورة امثالا وبعدها فهى امثلة للوجوب اذ لا تغير الامثال فلا يرون على قاعدة جواز الحذف فما قيل قوله وشذ الخ جواب سؤال اتجه على استثناء اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذوذ ومما يحذف فيه وجوبا نداء لفظة الله وقد مر ومنه الاختصاص وهو نقل اى وقع منادى عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة الندائية من غير تغيير بعد اخذ ضمير المتكلم وقد زاد فيه على قصد الاختصاص قصد التفاخر او التصاغر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين ايها الرجل وخص اى بهذه المعاملة لان شانه البروز فى لباس هو لغيره لانه المنادى صورة وليس منادى فسهل جعله لغير ما يقتضيه صورته والجملة الندائية منصوبة المحل على الحالية فقولك ايها الرجل فى معنى مختصا من بين الرجال بذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير المتكلم وليس مخاطبا وقد ينوب اى منادى مضاف وهو فى الغالب لفظ معشر وآل واهل وبنى ويندر غيرها حتى قصره ابو عمرو عليها وقد ينوبه فى ذلك معرف باللام او علم وفى الحديث نحن معاشر الانبياء فينا بدء اى قلة كلام كما فى الرضى ويحتمل معنى الفقر وهو فى الاصل قلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اقرى للنزيل والنزيل الضيف وجاء نحن تميما يكشف بنا الضباب اى الظلمة وهو فى الاصل جمع ضابة بمعنى سحابة تغشى الارض كالدخان ينكشف بارتفاع الشمس والاختصاص المقصود بتلك الامور الثلاثة لا تخص ضميرى المتكلم بل يجئ بعد الخطاب ايضا نحو سبحانك الله العظيم

(بالنصب)

بالنصب وقد تجئ المعرف باللام والمضاف بعد الغيبة ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد بالنصب وقد يأتى منكرا ايضا على قلة لا بقصد الاختصاص بل بقصد الذم او المدح او الترحم قال المصنف ماسوى اى منصوب بتقدير فعل مناسب للمقام من اعنى واخص وامدح واذم وارحم ويحتمل غير المعرف باللام من ذلك النداء وقال الرضى الحق اجراء كل مجرى واحد فى النقل عن النداء والمعرف باللام وقع منادى هنا لالتزام حذف حرف النداء المنافى اللام وعدم قصر النداء ولذا لم يبن على الضم المفرد المعرفة ايضا لضعف مايقتضيه من النداء فعاد الى اصله من النصب (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة) جوازا (نحو الا) بالتخفيف (يا اسجدوا) اى ياقوم اسجدوا واما على قراءة التشديد فلا حذف بل لا يسجدوا مضارع منصوب بأن مدغما نونه فى لا وقد نبه بقوله وقد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء وقلة الحذف لا تخص المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواه فى التسهيل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب به والمجاب به والباقى محذوفا عامله ونبه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف نسيا مع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسيا وذلك لعروض مزيد مقصود به للمنادى فى الجملة الندائية حتى انه لا يصح السكوت على عمدتها وقد يحذف وجوبا كما فى ياللماء ويا للدواهى فانه فى تقدير المنادى عند المصنف وان جعل القوم المنادى نفس الماء والدواهى اللهم اجعل خاتمة ندائنا نداء المنادى الى الجنة وصفحات تصورها اقلامنا تحفظنا من النار كالجنة (والثالث) من الابواب الاربعة لوجوب حذف عامل المفعول به (ما) مفعول به (اضمر عامله على شريطة التفسير) الشريطة فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث بجعلها منقولة من الجارى على موصوف محذوف هو العلة واضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائى والفراء لم يضمر العامل هنا بل الفعل الذى بعد المنصوب يعمل فيه وفى ضميره او صح تسليطه عليه والا فالعامل فيه مايدل عليه الفعل الذى بعده ويسد مسده ففى زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره ومررت به يسد مسده والبصرى جعل زيدا ضربته نظير ان امرؤ هلك فكما ان هلك ليس عاملا فى امرء وضميره على ماهو المراد واشير اليه بقرينة حمله على قول الثالث كذلك فى زيدا ضربته ليس بعامل فيهما وقد قدمنا لك ان الكوفى يجعل زيد قام فاعلا فتذكر (وهو) لم يرجع الى ما اضمر الخ بمعنى مفعول به اضمر لان الفاعل لا يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة على مافى الرضى فى هذا المقام لان التعريف يعم المفعول به وغيره ولا الى اضمر الخ بمعنى شئ اضمر عامله على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه بشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما اضمر لان المعنى منصوب اضمر الخ فيعم المفعول فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه ولذا صح منه فى المفعول فيه ينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير وخبر كان نحو زيد كنت اياه ولذا قال (كل اسم) ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فاكد العموم بلفظة كل وهذه من الفوائد الخاصة لادخال كل فى التعريف فزت به وان خفى على كل فن قال المراد بقوله انصبه النصب على المفعولية كما هو المتبادر فخرج زيدا كنت اياه لم يتفطن مايأباه وفاته من المستفيض تخصيص الجنس فالاحق بهذا الغرض تخصيص الاسم بالمفعول (بعده فعل او شبهه) قال الرضى لم يرد بالكون بعده الكون بلا فصل لجواز زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح ان يسلط على ماقبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن مايوجب تقدير الفعل ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه هذا كلامه ولا يخفى عليك انه يعنى شبه الفعل مايعم الكل ويخرج مايخرج او سلطا عليه

وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسليطه على الاسم لا يمنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع فى ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون فى تقدير انا ضربت زيدا الان ضربت مناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان و ينصبه او سلط عليه (مشتغل) افرده لكون وصفا للمرددين متعدد لا متعدد (عنه) متعلق بالاشتغال لتضمنه معنى الاعراض (بضميره او متعلقه) اى متعلق الضمير او الاسم ولا ينحصر فى المضاف الى الضمير بل لا يكاد يضبط ٭ منه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه ٭ ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذى يحبه ٭ ومنه المعطوف عليه المضاف الى الضمير نحو زيدا ضربت عمرا و اخاه ٭ ومنه المعطوف عليه لاحد الامور الاخر المذكورة فتفطن و تمكن من استخراج ما يمل الفطن تفصيله فان المتوقع من الزكى ان يكون على تأمله تعويله ولا يخفى ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال بأحدهما لكان عاملا فى ذلك الاسم ولذلك ترى الرضى بعد قوله (او سلط عليه هو او مناسبه لنصبه) لغوا اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن يصرف عن هذا المتبادر التمثيل بقولنا زيدا ضربت غلامه و زيدا مررت به اذ لم يشتغل ضربت عن زيدا ولا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار كما فى المثالين او بالاختيار كما فى زيدا ضربته على انه لولا ذلك ايضا لا ينبغى ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان المعتبر اعم من ان يكون نفس المقدر او ما يناسبه المقدر ٭ فنقول الاخصر الاوضح الاعذب ان يقال هو كل اسم بعده عامل فى ضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه ٭ واورد على قوله لو سلط عليه الخ امران آخران احدهما انه لا يخرج به شئ اذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح فى حقه انه لو سلط عليه لنصبه وثانيهما ان لو يقتضى انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شئ من المعرف اذ فى الكل تحقق التسليط اذ فى زيدا ضربته سلط ضربت على زيد ٭ واجيب عن الاول بتقدير وصف اى بعد فعل او شبهه يصح تسليطه عليه لو سلط الخ ٭ وعن الثانى بتقدير تقييد التسليط اى لو سلط عليه لفظا والتسليط فى افراد المعرف هو التسليط تقديرا والنظر الصائب الذى لا يغيب عنه طريق الصواب لا يلتفت الى مثل هذا الجواب ونجيب عن الاول ان لو لانتفاء الجزاء لانتفاء الشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسليط وفيما يمتنع التسليط ليس الانتفاء لانتفاء التسليط بل لامتناعه ٭ وعن الثانى بأن فى قولنا زيدا ضربته لم يسلط على زيد فعل بعده بل فعل آخر مثله ولا فى زيدا مررت به ما يناسبه وهو جاوزته المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب ٭ واورد عليه زيدا ضربته لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره و لو سلط عليه لنصبه واجيب بأن المراد التسليط بمجرد قطع عمله فى الضمير او متعلقه وزيدا ضربته لا بد فيه بعد قطع ضربت عن العمل فى الضمير من رفع عمل الابتداء فيه ٭ وفيه انه لا بد فى زيدا ضربته ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر فى زيدا فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف بتقدير المنصوب لئلا ينتقض بقولنا ان زيدا ضربته ٭ واعلم ان تحقيق هذا القيد يستدعى معرفة موانع التسليط و هو اما وقوع ما لا يجوز تقديم ما فى حيزه عليه بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة او مكسورة وحرف الاستفهام لفظا او معنى وكذا حرف الشرط وحرف التحضيض والا العرض او التمنى ولام الابتداء وكلمة ما من جملة حروف النفى وحروف العطف والفاء الجزائية الواقعة موقعها بخلاف الفاء فى جزاء أما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما تقديم ما فى حيزه عليه ليفصل بينه و بين اما وبخلاف الفاء فى جواب اذا فانه حقق انها زائدة وسيجئ فى بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما التعجبية والمضاف نحو زيد حين تضربه يموت وكلمة الا نحو ما

رجل الا اعطيته كذا واما كون المفسر اسم فعل او مصدر او فعل تعجب نحو زيد احسن به او صفة لذلك الاسم نحو رجل ضربته او صلة نحو أيهم ضربته او جواب قسم بعده نحو زيدا والله ضربته واما كون الفعل الذى بعد ذلك الاسم مسندا الى ضميره المتصل نحو زيدا ظنه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا ارجاع ضمير المفعول كذلك الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة اخرى نحو ❊ الزانية والزانى ❊ الاية على تفسير سيبويه وسيأتى ❊ ومن الموانع ما اهمت وهو ان لا يكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت نحو جاءنى زيد وعمرو يضربه فانه لا يجوز جعله فى تقدير ويضرب عمرو الامتناع كون الحال بالواو اذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع الاسم فى هذه الصورة واجب واذا اتقنت هذا اتضح لك حال خاتمة هذا البحث من قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه الى آخر الباب ❊ وانما قال او مناسبه لئلا يخرج عن التعريف زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ولا يخفى عليك انه لا يفهم من زيدا مررت به الا المرور من غير تجاوز الى جاوزت زيدا وكذا فى زيدا حبست عليه فالوجه ان يقدر نفس هذه الافعال عاملة فى المنصوب فكنت قاصدا فى زيدا ضربت غلامه الى ضربت زيدا اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفى زيدا مررت به الى مررت زيدا فنصب زيدا بنزع الخافض وكذا فى زيدا حبست عليه تقديره حبست زيدا بنزع الخافض لانا نقول نزع الخافض سماعى لا نقل ❊ فليكن هذا الباب من مواضع سماعه فاذا ما يشتهيك الى ذروة الكلام حان ان اوصيك فى هذا المقام فاقول لك ايها الطالب للقول السديد من الرفيق الرشيد لا تكن فى ربقة التقليد فتبقى فى الزمن المديد فى البعد البعيد عن قبول الحق الذى ليس عليه مزيد فانما يليق لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد (مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه) لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن تقدير مرادفه فهو المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص المفسر فاللازم تقديره والا فيقدر الملابسة التى تعم كل مقام فترتيب الامثلة على ترتيب وجوب التقدير فلا يرد انه فاته احسن الترتيب وهو حفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بامثال المشتغل بالمتعلق (ينصب) اى ما اضمر عامله (بفعل يفسره ما بعده) فأوضحه فى الامثلة المذكورة فقال (اى ضربت وجاوزت وأهنت ولابست) وقيل ضمير ينصب الى زيد وبه نبه على حال الكل وانما صرح به ردا على من جوز خشب قطعته بتقدير انقطع خشب متمسكا بقوله ❊ لا تجزعى ان منفس اهلكته ❊ واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى ❊ وعلى الكسائى والفراء حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على ما مر ومما لا يمكن تسليطه ويجب تسليط مناسبه ان يقع ما يشتغل به المفسر بعد الا نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون مثبتا اى ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر وما بعد الا مثبت اذا كان مفعولا لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب هكذا ذكره الرضى وفيه بحث لانتقاضه بقولنا ان ثوبى انفقت الا اياه فان ما بعد الا منفى ليكون المقدر منفيا اى لم انفق ثوبى نعم اذا وقع ما يشتغل به المفسر بعد الا يجب تقدير المناسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا وتارة يكون منفيا ويجب ان يقدر فى ان زيدا لم اضرب زيدا لا غير ليصح ترتب الجزاء عليه وبهذا يندفع انه ربما لا يغنى ذكر المقدر عن المفسر كما فى هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف لئلا يلغو التفسير وكذا يجب ان يقدر فى زيدا حبست عليه لابست زيدا بالحبس

عليه وفى زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا لضرب غلامه هكذا حقق المقام واحفظه فانه من شوارد اولى الافهام (ويختار الرفع) اى رفع المنصوب الذى كلامنا فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن المبحث نعم البحث عن وجوب الرفع خارج عنه ولذا لم يبحث عنه ولك ان تجعل البحث عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجوحية النصب فيكون اشد دخولا فى المبحث (بالابتداء) اما اشارة الى عامل الرفع او الى المعنى المقتضى فيكون بمعنى كونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع على وجه متفق بين الكل واحترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو مامر فانه لايجوز عند البصرى والكوفى المجوز لايرجحه وفيه اشارة الى جهة اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب فى ذكر الجهة وقال الرضى بين عامل الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل كان الناصب فعل ولا اظنك ملتفتا الى ماذكرناه بعد ماذكر لك (عند عدم قرينة خلافه) اى خلاف الرفع وهو هنا لابعد والنصب فالاوضح الاخصر عند عدم قرينة النصب موجود لامحالة ويدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لاذاته واللازم ذاته دون الحيثية ولم يتفطن له الرضى فأجاب بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او تسويته وتبعه كثيرون وهو يوجب تأخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله (او عند وجود اقوى منها) واختلاف ضمير منها لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لاعن قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف لترجحه بالسلامة عن الحذف على ماقيل وبكونه عمدة وبقاء مايبتدئ به الكلام مبتدأ ويكون العامل محققا لامقدرا على مانقول ويعارض الاخير رجحان العامل اللفظى على المعنوى ويتجه فى ان الرفع خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلاوقت لعدم قرينة الخلاف والرفع مختار لوجود الاقوى لامحالة والاقوى ينحصر فى اماهذه واذا هذه ولاثالث لهما كما يوهمه قوله (كأما مع غير الطلب واذا للمفاجأة) واماهذه لايجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب فى العطف او فى جواب السؤال الفعلى واذا لاتجامع الا الاولى ❊ ووجه رجحان قوة اما فى اقتضاء الرفع على قوة رعاية التناسب فى اقتضاء النصب اما ماقيل ان الغالب بعدها الجملة الاسمية وانكره الرضى وسوى بين الاسمية والفعلية واما ماقيل ان اما لكونه نائبا عن مهما وهو اسم التزم بعده الاسم لئلا يخلو مقام اصله عن اسم فاذا وقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال الرضى ليس اما مرجح الرفع فى الحقيقة بل دافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف استيناف قاطع لما بعده عما قبله فلامعنى لرعاية التناسب فيها وقد انكر جواز النصب بعد اذا بحكمهم فى بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدأ بعده فآل كلامه انكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وحصره فى القسم الاول ❊ وتوجيه اذا المفاجأة على ماقالوا ان الغالب بعده المبتدأ واورد عليه انه مناقض لما نقل عن بحث الظروف ووفق بينهما تارة بأن مرادهم بلزوم المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة بأن المراد اللزوم فى غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير وتردد الرضى فى وجود النصب بعده حتى يتم هذا التوجيه ❊ اعلم ان المصنف لم يحصر القرائن فيما ذكره بل ضبط ماوجده فان تجد زائدا فرده فان المبحث اجتهادى ومما ادى التأمل اليه كون المفسر غير ناصب بل ما يناسبه لان فيه كلفة مالا يوازيها ترك التناسب فتأمل (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية) هذه اضعف قرائن النصب وما يليه اقوى منه صرح به الرضى وكأنه قدمه ليقارن مايجتمع معها من قرائن الرفع ويكون اقوى منها فيتذكر المتعلم بقيد اختيار النصب بها بوقت عدم ماهو اقوى منها من قرائن الرفع ونبه بقوله (للتناسب) على انه يجرى فى كل

(ماراعى)

ما راعى فيه التناسب كالعطف على صفة ناصبة المفعول لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرافع للفاعل فقط صرح به الرضى فى بحث استواء الرفع والنصب فيختار النصب فى قولك زيد ضارب عمرا وبكرا يضربه كالوقوع فى جواب سؤال فعلى فالمختار فى جواب أيهم ضربت زيدا ضربته وقيد سيبويه الجملة الفعلية بغير التعجبية ليخرج نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لانها لجمود فعلها كالاسمية واعترض عليه الرضى بأن الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة فى المثال فيجعل المثال احسن بزيد والله احمده * ومن قرائن اختيار النصب ما استخرجته وهو ان تكون الجملة فى موقع الحال ولا واو معه فانه يختار فيه النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو جانى زيد عمروا قد ضربه (وبعد حرف النفى) هذا القدر من المبحث واما ان حرف النفى الذى يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف افعالها فمن مبحث آخر فلا يتجه انه يجب بعد حرف النفى على ان منع حذف فعل لما ممنوع (وحرف الاستفهام) يشعر كلام الرضى بأن الاولى وهمزة الاستفهام اذ لا يجوز مثل هل زيدا ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى الا بأن يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب فى هل زيدا عمرو ضاربه فانه فى تقدير هل ضارب عمرو زيدا كما يختار فى زيدا عمرو ضاربه نعم لو تم ما ذكره التسهيل انه يجب النصب بعد استفهام لغير الهمزة يتم ما ذكره * وعبارة المسئلتين قاصرة على مذهب سيبويه والجرمى لانه يختار الرفع عندهما فى انت زيد ضربته لان زيدا ضربته خبر المبتدأ خال عن الاستفهام عندهما ويختار فى اليوم زيد ضربته النصب فلا يصح اطلاق البعدية ولا تقييدها بكونها بلا فصل بل لا بد من تفصيل بأن يكون بعدهما بلا فصل بالظرف نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا ويجعل انت زيدا ضربته فى تقدير أضربت زيدا ويجعل انت فاعل فعل محذوف * وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام فانه لا يجوز متى زيدا ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلله الرضى بأن كل دخيل فى شىء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن وأصل همزة الاستفهام الدخول على الفعل وهو منقوض باذا الشرطية وقد جاوز اصله من لزوم الفعل ولم يقل وفى الاستفهام لانه يختار الرفع فى ايهم ضربته ويجب فى زيدا ضربته (واذا الشرطية) بخلاف اذا المفاجأة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب النصب كما ذهب اليه المبرد حطا لمرتبة الفرع ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها ويشترطون ان يكون خبر الاسمية فعلية (وحيث) لا حيثما حيث لا يجوز حيثما زيدا ضربته ويجب حيثما ضربت زيدا كما فى الاسم المتضمن للاستفهام والاولى وحيث الشرطية اذ لا يختار النصب فى اجلس حيث زيدا ضربته وانما يختار فى حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس كتضمن اذا اذ كثيرا ما يخلو عنه (وفى الامر والنهى) اى فى وقت الامر والنهى على انهما مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهى او بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه وزيدا تضربه بمعنى اضربه وكأنه اراد بهما ما يندرج فيه الدعاء والالتماس ايضا فلهذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الزمخشرى على انه لا يصير بذكر الدعاء وافيا بالضبط ومنهم من قدر فيما قبل الامر ومنهم من قدر فى وقت وقوع الامر والنهى بعده وهما كما ترى وكان الاظهر وقبل الامر والنهى (اذ هى) اى ما بعد حرف النفى والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الاسم الذى قبل الامر والنهى (مواقع الفعل) اى مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل فالاولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله فيقع الفعل

في هذه المواضع ولو رفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه في النصب في ازيدا انت ضاربه لا يقع الفعل بهذا الهمزة بل الاسم فانه في تقدير ازيدا انت ضارب الان يقال اسم الفاعل في حكم الفعل فتأمل ❋ ومما ينبغي ان يعلم ان كون هذه الامور موقع الفعل ليس لان معنى الامور طالب الفعل والا لانتقض بالتمني بل لان العرب جرى على هذا الطلب في الاكثر كأنه جرى عليه دائما في عرف الشرط والتحضيض فلا يرد التمني لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا موكول على السماع صرح به الرضى في بحث وجوب النصب (وعند خوف لبس المفسر بالصفة) يريد ان نصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير اولى لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على ظاهره ولا حاجة الى تأويله بذات المفسر نعم لو حكم على المرفوع بأن نصبه اولى لاحتيج الى تأويل المصنف رحمه الله على الزمخشري وقد افاد بادراج الخوف انه عند تعين الالتباس لعدم امكان نصب القرينة ليس النصب اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذي يرجح النصب ما كان يفوت معه المقصود اذ لو كان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لا يحترز عن احتماله ولا يخاف منه وبهذا ظهر موضع وجوب النصب وكأنه اكتفى بالاشارة في هذا المقام عن ذكره في بيان وجوب النصب (مثل انا كل شيء خلقناه بقدر) اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه صفة فيفيد ان كل شيء هو مخلوق لنا كائن بقدر وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع به ما اعترض به الرضى بأن الشيء اعم من الموجود فلا بد من وجوده من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا ووجه الدفع ان الوصف الذي يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه لا يقال اعتقاد الرضى ان المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال يثبت مخلوقا لغيره تعالى لانا نقول ليس على المصنف الايراد مثال مستقيم على مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يختار في الاية عند المعتزلي نعم تحقيق المقام يقتضي ورود اعتراضه فان تفسير الاية وظهور مقصودها دائر على تحقق الحال والاستدلال على أن جميع الموجودات مخلوق له تعالى او بعضه مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لا يلتبس المقصود رفع او نصب ويمكن ترجيح النصب بأنه يفيد كون الاشياء بقدر باختياره تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل معه كون خلقناه صفة وقوله بقدر خبرا وحينئذ لا يستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم نكرة حتى لو قيل الشيء خلقناه بقدر يجعل اللام للاستغراق ان لم يلتبس (ويستوي الامران) اي الرفع والنصب غير فضل احدهما على الآخر ومنهم من قال اي يستوي الامران في الاختيار فأيهما قصد به هو المختار فكلام لا يصدر مثله بالاختيار (في مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اورد مثالا اورده سيبويه من غير اصلاحه لانه صار من مطارح الانظار بمثال السيرافي ونعم القول قوله انه في تقدير عنده او في داره والا لم يصح عطفه على قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه ويجب في قام ضمير لزيد فكذا في عمرا أكرمته فلا يترجح نصبه بترجيح عطفه على قام على عطفه على زيد قام بقرب المعطوف عليه وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه قال ابو علي يجوز عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع ❋ فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير عنده او في داره فيرجح الرفع المستغني عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمرو في دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف بل من القصد فافهم وقد يقال يستوي الامران في مثل هذا المثال من غير تقدير

(ضمير)

ضمير فى الثانى وظاهر كلام سيبويه محفوظ لانه ورد فى القرآن نحو ❊ والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها ❊ فانه بنصب السماء ورفع وهنا اشكال قوى وهو ان وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع يعطف على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان يرجح بالسلامة عن الحذف يرجح النصب بقرب المعطوف عليه فان عمرا اكرمته اقرب من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كالا فصل بينه وبين قام فلا معنى لقربيته ودفع بأن المراد انه اقرب الى اول قام من اول زيد قام والدفع كما ترى عديم النفع اذ لم يعتبر مثل هذا القرب فى شئ من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف فى عطف الجملة فى الحقيقة هو النسبة ونسبة عمرا اكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد ❊ بقى ان مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة هى خلاف الاصل على ما عرفت فينبغى ان يرجح قال الرضى يندرج فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته زيد ضارب عمرا وعمرا اكرمته دون زيد قائم وعمرا اكرمته لان الصفة الناصبة للمفعول فى حكم الفعل دون الرافعة للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الجامد ايضا الفاعل نحو زيد مصرى حماره (ويجب النصب بعد حرف الشرط) هى ان ولو واما عند المصنف وقد سبق اما فلم يبق الا ان ولو واذ ما اسم عنده على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج الى استثنائه بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله المعمول له اتفاقا فلا يصح تسليط المفسر عليه فلا يكون من هذا الباب على انه لا حاجة الى الاستثناء او كان حرفا ايضا لانه لا يقع بعده ما اضمر عامله على شريطة التفسير لهذا التقدير (وحرف التحضيض) وهى الا المشددة لا غير عند غير الخليل ومنهم المصنف ولا يرد انه فات المصنف الا للعرض لانه يجب النصب بعدها على ما ذكره الاندلسى فيقال الا زيدا يكرمه بالنصب لا غير لان المصنف اختار مذهب السيرافى كما اختاره الجزولى من ان حال حرف النفى بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فعنده الا للعرض مما يختار بعده النصب كسائر حروف النفى (مثل ان زيدا ضربته) انما اتى بالماضى لما مر فى بحث حذف فعل الفاعل ان حق المفسر للشرط ان يكون ماضيا وشذ المضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على الاسم (والا زيدا ضربته) هذا متفق عليه وعدوا قوله ❊ ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة ❊ الى فهلا نفس شفيعها ❊ شاذا ❊ ومما استخرجته ان يكون الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه يجب النصب لعدم صحة وقوعها مبتدأ وان يكون الاسم الذى بعده فعل مشتغل عنه بضميره لفظة كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته لانه لو رفع يكون للعموم ولو نصب يكون بسلب العموم فيجب النصب اذا قصد سلب العموم واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله وفى سلك ازيد ذهب به واخواته (وليس مثل ازيد ذهب به منه) لانه قصد به انه اذهب زيد ولاداء هذا المقصود لا يصح تسليط ذهب على زيد لانه لا يعمل فى المفعول بدون حرف الجر ولا حرف جر فيه ولو سلم جواز اعماله فيه باحداث حرف الجر لا يعمل الفعل عمل الرفع فيما قبله على انه شرط انه لو سلط عليه لنصبه وبما ذكرنا انه علم ليس مثل زيدا حبست عليه لانه قصد به ملابسته وملازمته زيدا فهنا مناسب لو سلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن فيه فانه مناسب الفعل المشتغل لازم او مرادف مقصود ولا يعد مناسبا بدون القصد وهذا اندفع ما ذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل معروف لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب الذهاب زيدا وما ذكره السيرافى وابن السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب الذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل المصدر نائب الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازيا على انه رده الرضى بأن المصدر اذا لم يخصص بوصف او اضافة او غير ذلك لا يسند اليه الفعل وذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص نعم لو كان دعوى الكوفى وغيره انه يجوز فى هذا التركيب نصب

زيد بقصد معنى يكون هناك مناسب بنصبه انتم لكن لا نزاع للبصرى فيه اذ كلامهم فى هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ما ذكره الرضى من انه لابد لدفع هذه الشبهة من تقدير قيد فى تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق الاشتغال بنصبهما لفظا او محلا ولا الى ما ذكره غيره ان المراد او سلط عليه مع اتحاد المسند على انه ينتقض بقولنا ازيدا خلق بتقدير اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل فى خلق لتعينه فيكون فى معنى خلق الله (فالرفع) اى فالرفع واجب (وكذا كل شئ فعلوه فى الزبر) اى كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم لانه ليس انتفاء نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ لو سلط لفات التقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا اولا ※ فمن جعل المانع عن التسليط انه يصير المعنى فعلوا كل شئ فى الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتجاوز بيانه هذا المثال ومن قال لانه لم يوقع فيها لا الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شئ بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال جعل فى الزبر صفة لكل شئ لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم فى الزبر لا ان كل ما فى الزبر مفعول لهم قال الله تعالى فى موضع آخر ※ **وكل** صغير وكبير مستطر ※ يتجه عليه ان كون خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الاية ما لم يقصد بقوله ※ **وكل صغير** وكبير مستطر ※ لان الافادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادقوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه (ونحو الزانية والزانى فاجلدوا) بظاهره ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل حيز موصول بما هو فى معنى الفعل والزنى سبب الجلد مائة وما بعد الفاء الواقع فى صدر الجزاء او ما هو منزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذى بطل صدارته بوقوعه فى الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو ※ وربك فكبر ※ لان حذف شرط اما اقتضى تقديم ما فى حيز الفاء عليها ليفصل بينها وبين اما لان المعتاد الفصل بين حرف الشرط وبين حرف الجزاء وكون الفاء زائدة كما فى جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب اذا او خارجة عن الصدر العارض خلاف الاصل او نقول الفاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأة فلو جعل مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء من كونها جزائية فلا تمحل فى اخراجه من الحد فى ادخال تحت الحد باخراج الفاء من كونها جزائية وبهذا ظهر ضعف ما قالوا ان الآية فى بادئ النظر من الباب وداخلة تحت قاعدة اختيار النصب واتفق القراآت الغير الشاذة على الرفع وان جاء فى الشعر رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا تمحلوا فى اخراجها من الباب لئلا ينخرم قاعدة اختيار النصب او لا يلزم اتفاق القراء على غير المختار ومنع المصنف فى شرح المفصل فى بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار والظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن كونه من الباب ما اشار اليه بقوله (الفاء بمعنى الشرط عند المبرد) وقدم توجيه المبرد على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء بمعنى حرف الشرط فيجاب تارة بأن الباء للسببية اى الفاء حاصلة بسبب معنى الشرط وتارة بأنه فى التقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى الشرط يؤكد بها حرف الشرط (وجملتان عند سيبويه) اى الآية جملتان مختلفتان فى المعنى عنده لانهما فى تقدير حكم الزانية والزانى ما يتلى عليكم فاجلدوا فقوله فاجلدوا بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما اضمر فان تركيبه ايضا جملتان لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والاوجه ان مراده انه جملتان مع

(الرفع)

الرفع وباب ما اضمر لايكون جملتين على هذا التقدير (والا) اى ان لم يكن احد التوجيهين (فالمختار النصب) والتالى باطل لان القراء لايتفقون على غير المختار فهو لاثبات احد التوجيهين والمعنى وان كانت الاية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالمختار النصب او المعنى وان لم يكن التراكيب الثلاثة ليست من الباب لكان المختار النصب فيها اوما سوى الثانى ظاهر والوجه فيه انه يلتبس بالصفة ❁ فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما فى الرضى حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفاء بمعنى الشرط المبرد قلت ليس مخرج الاية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه بل كونهما جملتين اذ الفاء انما يعد مانعا لو كان ما بعد الفاء بحيث او لم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فافى الرضى انه على توجيه سيبويه هذا المانع ايضا متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف والتقدير الزانية والزانى ان ثبت زناهما فاجلدوا لان الجلد لايترتب على مجرد الزنا بل على ثبوته ولا خفاء فى انه حينئذ يتوجه المنع على الشرطية اذ لانسلم انه او لم يكن احد التوجيهين فالمختار النصب لان هذا التوجيه غير توجيه المبرد لكنه بعيد (الرابع) اى رابع الاربعة لا رابع الثلاثة كما قاله البعض لايه ينبئ عن الغفلة من الاول (التحذير) قال الرضى سمى اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير يعنى لم يعامل به فى التسمية معاملة اخواته من التسمية بما هو اسم بعينه فى اللغة كما فى ما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه كالمنادى اقول جعل مدلوله تحذيرا للمبالغة فى جعله محذرا حتى كانه نفس التحذير ثم سمى به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه المبالغة فى اخواته بمقتضى المقام كما فيه (وهو معمول) خالف النحاة فى جعل التحذير اسم النفس المفعول به دون كلام هو فيه لانه الانسب باخويه والاليق بالمبحث وليس هذا اول خلاف منه فلا يرد ما فى الرضى ان هذا موذن بأن لفظ التحذير هو اياك فقط واياك ان تعتقده ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه بعده المكرر المعمول لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده المعمول لبعد مقدرا (بتقدير اتق) فى الرضى فى تقدير اتق ههنا بعض المسامحة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى وقد اشار بقوله ههنا انه لا مسامحة فى تقدير اتق فى القسم الثانى وتعقبه بعض بأن فى تقدير بعد فى القسم الثانى مسامحة الا فى نفسك نفسك فانه فى تقدير بعد نفسك مما يؤذيك الا يرى ان الطريق الطريق لا قصد فيه الى تبعيد نفسه عن الطريق بل الى تحذره من ضرر فاللايق به تقدير اتق فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق فيقدر بعد فى القسم الاول وبعض افراد القسم الثانى واتق فى بعض الثانى ونحن نقول القصد فى الطريق الطريق الى تبعيد المخاطب نفسه عن بعض اجزاء الطريق الذى يتأذى فيه وربما يكون المقصود اخلاء الطريق بتمامه اذا كان المؤذى مما يشمل جميعه فيطرد تقدير بعد ويتجه على تقدير بعد نفسك عما يؤذيك انه لا يبقى من القسم الثانى لان النفس يصير محذرا والمحذر منه ما يؤذيه الا ان يقال التحذير من النفس بطلب تبعيده عما يؤذيه فتأمل ولو اردت تصحيح تقدير اتق ضمنه بتضمين الاتقاء معنى التبعيد كانه قيل اتق فبعد نفسك من الاسد ولا حاجة الى التضمين فى القسم الثانى لانه يتم فى جميع افراده بدون التضمين حتى نفسك نفسك (تحذيرا) مفعول له للتقدير اى التقدير للتحذير اذ لو ذكر العامل لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير وقوله (او ذكر المحذر منه) مصدر منصوب عطف عليه كانه قيل او ذكر المحذر منه مكررا اذ تكرار المحذر منه للمبالغة فى التحذير لضيق الوقت عن ذكر

العامل فهذا من المسالك الوعرة التى سهل عليك بالهام الله تعالى عبده الضعيف وقد كان فى عديل منه كل ناظر عظيم شريف حتى قال فيه الرضى ما قال وكذا من جاء بعده وان كان خبيرا بما قاله ما نال وقد اعرضنا عن الكل لان ما قلنا يغنيك بحيث ما قيل لا يغنيك ولا يفيدك الا الحلال (مما بعده) اى مما ذكر بعده فلا يجب الحذف فى قولك من الاسد اتق نفسك (او ذكر المحذر منه مكررا) قد عرفت شرحه بما تدفع عنه ما قيل انه لابد فيه من ضمير كما لابد فيما عطف هو عليه وهو حذر مقدرا عامل التحذير او صفة لمعمول من غير حاجة الى ما قيل ان المحذر منه ظاهر وضع موضع الضمير تنبيها على التفاوت بين المعمول فى القسم الاول وبينه فى هذا القسم بأن الاول محذر وهو محذر منه على انه يرد عليه انه يرد وضع الظاهر موضع المضمر فى صفة الجملة قول المصنف فى بحث الوصف بالجملة ويلزم الضمير وانه كان الاوضح الاخصر فى هذا المقصود هو معمول بتقدير اتق حذر ما بعده او حذر منه مكررا ولا يخفى على الفطن ان تقدير الطريق الطريق اتق نفسك عن الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالانسب ان يجعل التحذير اسما للمحذر مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما ذكر معه بعده وذكر المحذر منه مكررا ولعل عدول المصنف اليه لذلك والله اعلم والعلم لديه (مثل اياك والاسد) التزم ضمير الخطاب فى القسم الاول من الباب لا لانه اللازم بل لانه الاغلب من بين الضمائر وقد يجئ متكلما والغائب هو الشاذ النادر ولا ضنة فيما اضيف الى ضمير الخطاب من الظاهر تقول رأسك والسيف وقال عمر رضى الله عنه اياى وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب ولا منع عن كون المحذر منه ضميرا غائبا (واياك وان تحذف) لم يذكره لخفاء فى صحة وقوع الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل يكون مقدمة لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو مثل بقول عمر رضى الله عنه لكان انفع وارفع قال المصنف تقدير اياك والاسد اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد فلما حذف اتق تبعه النفس فى الحذف لانه لا حاجة اليه لان المنع من جمعهما متصلين وبحذف العامل ينفصل ضمير المفعول قال الرضى هذا قريب لكنه تطويل ليس عليه مع امكان الاخصر تعويل فليقدر اياك اتق فيبقى بحذف اتق اياك واقول فى كلام الرضى ايضا ملام لارتكابه ما لا يعنيه لان انفصال الضمير لا يستدعى تقدير العامل مع التأخير لانه يكفى له تعذر الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع من ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضى كون قوله والاسد مفعولا معه فيستغنى عن حذف شئ بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من الفاعل يكون الاسد مأمورا وظاهر تعريف المصنف ان المقدر فى اياك والشر اتق وهو قول غير سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير لاتق بتقدير امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم تجوزا (والطريق الطريق) لا ضنة فى هذا القسم بل يجئ فى جميع الطرق فتقول اياك اياك واياه اياه واياى اياى ورأسه رأسه واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التأكيد لا يوجب حذف العامل الا يرى الى قوله تعالى ❊ كلا اذا دكت الارض دكا دكا ❊ وبه يشعر قوله سيبويه ولا يحسن اظهار العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالتكرير (وتقول) فى القسم الاول بعبارة اخصر فى التقدير وان كان اطنب فى الظاهر (اياك من الاسد واياك من ان تحذف) والتقدير اتق نفسك او اياك اتق او اتق اياك فتذكر من الاسد والاول ابلغ اذ فيه تكرار التحذير ولاجل الاهتمام به ارتكب الحذف الكثير وتقول

لمزيد المبالغة فى التحذير (اياك ان تحذف بتقدير من) علم من تخصيص تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل فى كلام العرب فتم قوله (ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) من غير حاجة الى ضميمة وامتناع تقدير العاطف فمن قال ان الدليل قاصر فهو من نقصان فهمه الفاتر لا تقول جاء حذف العاطف فى التحذير قال ❊ اياك اياك المراء فانه ❊ الى الشر دعاء وللشر جالب ❊ لانه من ضرورات الشعر على ان سيبويه جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء فى تقدير احذر المراء وغيره نزل المراء منزلة ان تمارى ومع ذلك جعل مقصورا على السماع وفى قوله اياك الاسد بنصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار فى مثل ان تحذف تقدير النصب كما هو مذهب سيبويه لانه الغالب الكثير فى حذف حرف الجر والخليل والكسائى يقدران الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يحمل على ما كان وان كان ابقاءه على ما كان نادرا كما فيما نحن فيه لان الابقاء على الجر لم يوجد الا فى حذف حرف القسم فتدبر جدا وفى امتناع اياك الاسد خلاف الاخفش الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان فى غير ان وان ❊ ومما يجب فيه حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة بالتكرير قال ❊ اخاك اخاك فان من لا اخا له ❊ كساع الى الهيجاء بغير سلاح ❊ ويقال شانك والحج ونفسك وما يهمها والمحذوف الزم وقد قدمنا ان المصنف جعل من الباب الاول (المفعول فيه ما) اى اسم (فعل فيه) اى فى مدلوله سواء كان مطابقا نحو ضربت اليوم او غيره نحو ضربت قرب عمرو ورجعت مرجع الحاج فلولا يفسر ما بالاسم لانتقض بكل فعل فانه ما فعل فى مضمونه التضمنى (فعل) اى مدلول فعل او حدث (مذكور) لفظا او تقديرا ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه او استعمال الفعل بقانون اللغة وحمل المذكور على غير معناه المشهور والمراد ما فعل فيه بحسب دلالة اللفظ على الاصل الذى اظنك متذكرا له فخرج بقوله ما فعل فيه نحو يوم الجمعة فى يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب دلالة لفظه وخرج نحو يوم الجمعة مبارك وتم به الحد لخروج كل ما خرج عنه به من غير حاجة الى قوله فعل مذكور فهو ليس مخرجا لشئ كما ظن بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه وبعد بقى على التعريف اليوم فى ضرب اليوم فانه بحسب دلالة اللفظ بمعنى ضرب فى اليوم ونحو مطرنا السهل والجبل مما قدر فيه سماعا لا قياسا فانه منصوب بنزع الخافض لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه التسهيل بالمقدر بفى (من زمان او مكان) على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياس مفعول فيه عند المصنف يرشدك اليه جعل عند ولدى وشبههما ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا التعريف كتعريف المفعول له ومعه يفصح عن وجه التسمية للمحدود (وشرط نصبه تقدير فى) احتراز عما ذكر فيه فى او الباء بمعنى فى نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير فى مع هذا الذكر لا عما قدر فيه الباء بمعنى فى فانه ايضا منصوب فالمراد بفى فى وما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشايع والشايع فى الظرفية فى كما ان الشايع فى التعليل اللام دون الباء ومن وفى فلا يقدر فى المفعول له ايضا ما سوى اللام ❊ قال الرضى هذا الكلام بحده يدل على ان المجرور بفى مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خبير بأن دلالة الحد غير محكم لظهور صحة تخصيص ما بالمنصوب والاشارة بهذا القول الى ان كون تقدير فى شرطا للمفعول فيه باعتبار انه شرط لنصبه اللازم لوجوده (وظروف الزمان) من اضافة الدال الى المدلول فهى لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا (كلها) يعنى لا يخرج عنه ظرف زمان وقيل يعنى مبهمها وموقتها بقرينة تبعيض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام فى الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية تحصره كحين وزمان وتوقيت ما يقابله كيوم وليلة وشهر والاول اظهر

(تقبل ذلك) اى تقدير فى او النصب وفيه نظر لانه ان اراد بظروف الزمان ما وضع له يخرج عنه نحو خرجت هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل فى الزمان من غير وضع له يشكل بالضمير الراجع الى الزمان فانه لابد فيه من اظهار فى فتقول يوم الجمعة سرت فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف الزمان تقبل ذلك واما مضمرها فلا (وظروف المكان ان كان) الظاهر ان كانت وكأنه جعله بتأويل القسم الثانى (مبهما) او محمولا عليه او اراد (قبل) اصالة لا بالحمل على الغير وعلى التقديرين لا يخفى عليك قوله (والا فلا) وانما قال (وفسر) باسناد التفسير الى غيره والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر المتقدمين اشارة الى ضعفه لان اللائق ان يفسر المبهم بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض (بالجهات الست) وليس التفسير بها الا للعجز عن ضبط الكل والمرضى عند المصنف تفسيره بما له اسمه بالاضافة الى خارج من مسماه والمعين على هذا ماله اسمه مع قطع النظر عن خارج وتعقبه الرضى بأنه يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها مع انها لا تقبل تقدير فى وكل مفعل للمكان مع انه لا يقبل تقدير فى الا ما فيه معنى الاستقرار حين انتصابه بما فيه معنى الاستقرار فتقول ضربت فى مضرب فلان لا غير وضربت فى مقعد فلان لا غير ثم تقول قعدت مجلس فلان وكأن المصنف ترك تفسيره المرضى لان ما ذكره اقرب الى فهم المبتدى ويدخل فيه على رأى المصنف نحو الميل والفرسخ لان اسمه له بالقياس الى المساحى فلا حاجة الى ان يقال ان كان مبهما او محدودا كما قاله من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لابد ان يجعل داخلا فى قوله (وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما) بأن يقال الميل والفرسخ لتغيرهما وتبدل اولهما وآخرهما غير معينين ولا ينبغى هذا الاطلاق من المصنف لان خارج الدار ايضا مبهم فلابد من عد المحمولات ومنه ارضا فى قوله تعالى * اواطرحوه ارضا * قال الزمخشرى اى ارضا مجهولة بعيدة عن العمران منكورة وهو معنى تنكيرها واخلاؤها عن الوصف ولابهامها من هذا الوجه نصب الظروف * وضمير لابهامهما ظاهره لعند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما لكمال ظهوره من ذكر هذا الوجه او للثلاثة لكونها فى تأويل اثنين اى المشبه والمشبه به (ولفظ مكان لكثرته) لا للابهام لان مكان زيد مثلا معين ولك ان لا تريد بكثرته كثرة استعماله بل كثرة امكنة كل شخص وان الكثرة تورث الابهام فيؤل التعليل بها الى التعليل بالابهام * قال الرضى لا ينبغى هذا الاطلاق من المصنف اذ هو مقيد بأن يكون الفعل المتعدى اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لا يختص بلفظ المكان كما عرفت وقول المصنف فى الايضاح ولم يستثن من الموقت الا ما بعد دخلت وذهبت الشام يدل على ان استثناء لفظ المكان من حكم الموقت هنا من خواصه وكأنه لم يتعرض بقوله ذهبت الشام مثلا الى ما قال ابن السراج انه فى تقدير ذهبت الى الشام فقول الرضى ان نحو ذهبت الشام منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر (وما بعد دخلت نحو دخلت الدار) يريد به مكانا هو مدخول الدخول وفروعه والاوضح هذه العبارة وانما قيدنا بالمكان لانه لابد من اظهار فى فى غيره نحو دخلت فى الامر او فى مذهب فلان وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه لاستعماله باظهار فى فى المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت فى الدار وحملنا ما بعد دخلت على مدخول الدخول وفروعه ليشمل الدار دخلت وادخل الدار وما شبههما فى الرضى ان تقدير فى لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول لكمال مشابهة مدخوله المفعول به الى

(ان)

ان ذهب الجرمى الى انه مفعول به كما اشار اليه بقوله (على الاصح) فاحفظه فانه من بدايع كتابنا وودايع خطابنا ومن مرجحات اللزوم ان مصدره الدخول وهو من الاوزان الغالبة فى اللازم وان نقيضه وهو الخروج لازم بلا خلاف ودليل الجرمى انه لا يعقل الدخول بدون المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة فى والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ويقدح فى هذا التقدير امكان جعل النزاع لفظيا وسكنت ونزلت كدخلت بلا خلاف وقد اجمل المصنف بيان قبول نصب الظروف بتقدير فى ❊ وتفصيله اجمل وايراد فصول بقيت فى زوايا خمول افضل ❊ منها ان ما يقبل اما ان يجب نصبه بان لا ينفك عن النصب ابدا وهى من الازمنة المبنية اذ واذا وصباح ومساء ويوم يوم ومن الازمنة المقربة بعيدات بين اى ازمنة قريبة الى الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب زمان الوصل وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذاتى هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا يتعداها وما عين من غدوه وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة وصباح ومساء ونهار وليل اعنى مرادا بها ساعة نهارك او ليلك او نهارك فاعرف والتعيين فيها بمجرد ارادة المتكلم من غير علمية ولا اضافة ولا ارادة فجعل لزوم النصب دليلا على هذا القصد وقد يجئ غدوة وبكرة على جنس فيشمل الغدوة غير غدوة نهارك وكذا البكرة فلا يكونان لازمتى الظرفية وحكى سيبويه عن بعض العرب علية عشية ايضا ورده المبرد وعاب السيرافى جرأته على سيبويه ومن الامكنة لدى وبين بلا اضافة شئ اليه وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال وسوى وسواء على الاصح والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ❊ ثم ارجع البصر كرتين ❊ وهنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ومما لا يفارق النصب الا بدخول من عند ومع او بدخول الى وحتى ومتى وتسمى هذه الظروف غير متصرفة وما يقابلها متصرفة ويسميها صحاح الجوهرى متمكنة وغير متمكنة وجعل سيبويه صفات الاوقات المحذوفة الغائبة لازمة الظرفية الا مليا وقريبا فانه جوز فيهما خاصة التصرف واما غيره فجعل ظرفيتها مختارة (وينصب) المفعول فيه (بعامل مضمر) اى محذوف بلا شريطة التفسير والحذف حينئذ جائز اما بقرينة واضحة نحو يوم الجمعة فى جواب متى سرت او خفية كقولهم حينئذ واسمع الآن (وعلى شريطة التفسير) واظنك انك عرفته واقسامه مستغنيا عن استيناف التقرير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير (المفعول له ما فعل لاجله) اى بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحد وقوله (فعل مذكور) اتمام لبيان معنى المفعول له ومن قال انه للاحتراز عن مثل اعجبنى التأديب لم يعرف المجعول له هوله ومع ذلك فقد طال على نفسه الامد ولم يصل الى ما هو المقصد كيف واشكل عليه ان التأديب فعل لاجله فعل مذكور وان ليس فى هذا التركيب فاجاب بأن المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه فى ضربت تأديبا فأفاد ان المراد المذكور فى هذا التركيب فتعقبه بأنه كذلك فى اعجبنى التأديب الذى لاجله الضرب فأجاب بأن المراد ان يكون مذكورا فيه للعمل فيه ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل فى المفعول له بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه (نحو ضربته تأديبا) فى الرضى انه يصح ان يقال الضرب هو التأديب وفيه نظر لان التأديب يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم والنصيحة وغير ذلك (وقعدت عن الحرب جبنا) اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته ان المفعول له معلول لعامله

ووجه عليته ان تصوره علة الاقدام على عامله الذى يترتب هو عليه ولك ان تقول قدم منشأ الظن وعقبه بما قبله (خلافا للزجاج) اى خالف الزجاج خلافا حذف الفعل ونقل الفاعل الى المفعول المطلق بجعله متعلقا به ونظيره نقل المفعول فى حمدا له اى حمدته حمدا وقد اتقنته فى محله فلا تخبط فى حله اقتداء للشارح وقال اى القائل بكون المفعول له غير المفعول المطلق مخالف خلافا للزجاج ولم يتحاش عن نسبة الخلاف الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة فى تعيين المفعول له لا فى وجوده قال فانه عنده مصدر اى مفعول مطلق بيانا لمقصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق قال المصنف ردا عليه ان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب لا ضربته ضرب تأديب اى هذا صريح مفهومه لانه مأول اليه حتى يتجه ماقال الرضى انه منقوض بضربته راكبا فان مآله ضربته وقت الركوب مع انه لم يجعل ظرفا بل حالا نعم لو منع كونه صريح المعنى لكان متجها ان لم يكن فى غاية الوضوح (وشرط نصبه تقدير اللام) قد عرفت هذا مما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد كما فى الاضافة والا لم يصح نصبه (وانما يجوز حذفها) اى كلمة اللام ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو العود الى نصبه بتقدير اللام وقد وقت النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف مع النية والشرط للحذف لا للنية فقال حذفها اظهار لما فى النية وانما لم يقل وانما يقبل ذلك كما قال سابقا لتفاوت المقامين فان القبول اعم من الوجوب والجواز والسابق كان مقام الاعم وهنا ليس الحذف الا جوازا (اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل) اسقط قيد المصدرية وقد كان فى عبارة السلف لاغناء فعلا عنه واعاده اللباب فقال اذا كان مصدرا وفعلا الخ واخرجه العباب عن كونه مستغنى عنه بانه للاحتراز عن اللام الداخلة على ان المقدرة كما فى قوله تعالى ☼ وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ☼ فانه لا يجوز حذفها مع كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه ليس مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر صريحا لخرج المفعول له مع ان المذكورة ولو اريد الاعم لدخل هذه الصورة ايضا فى المصدر فلابد من ترك مصدرا والتقييد بقيد آخر وهو ان يكون مع ان مقدرة ولابد ان يستثنى ايضا ماهو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه مع فقدان هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس لا يقال قد قيدت التقدير بأن يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائى ان تقدير حرف الجر مع ان وان مراد وهما باقيان على جرهما فلعل المصنف تبعهما لانا نقول بنينا الكلام على انه تبع مذهب سيبويه لانه المختار ولما قلت ايضا مساغ فالمصنف دائر بين متابعة غير المختار والغفلة عن وصمة الاقتصار وبعضهم شرط كون ذلك الفعل غير الجوارح وقيل الرضى ذلك فى المفعول له المعلول للعلل (ومقارنا له) بأن يتحد زمانهما او بعضه وقد وقع الخلاف فى كل من الشرطين اما فى الثانى فن ابى على ونصر الرضى المخالف فى الاول (المفعول معه) الظرف مفعول مالم يسم فاعله ورفعه تقديرى للزوم ظرفيته وهكذا كل لازم الظرفية ومع فى موقع اعراب لا للظرفية تقديرى الاعراب وكذا نصب بينكم مع كونه فاعلا فى قوله تعالى ☼ لقد تقطع بينكم (مذكور بعد الواو) والمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا ليفيد عدم صحة حذف المفعول معه (لمصاحبة معمول فعل) فخرج بالمذكور بعد الواو والمعمولات كلها سوى الحال بالواو وقوله لمصاحبة اخرج تلك الحال ومعمول فعل اخرج كل رجل وضيعته واما خروج المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو فيما يخرج به

(التوابع)

التوابع عن تعريفات المعربات الاصلية وقدنبه بقوله معمول فعل على انه زعم انه يجب ان يكون مصاحب الفاعل باطل لان حسبك وزيدا درهم يرده لانه فى معنى كذلك ثم لا يصح ان يكون بوافق الاعراب للمفعول اتفاقا فكذا اتفقوا على ان عمرا معطوف بواو المصاحبة لامفعول معه والسر فى ذلك ان الاصل فيما بعد الواو العطف فعدل عنه الى النصب تصريحا بقصد المعية فاذا لم يكن فى جملة مفعولا معه عدولا الى النصب لم يكن له على خلاف الاصل مساغ وكفاك ما سمعت فى معروفة ان ماقبل المعمول اعم من الفاعل والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القبول قال الرضى معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل فى وقت واحد ويتجه عليه انه لا يقال سرت وزيدا وجئت وزيدا بمجرد موافقة تفسيرهما فى الزمان بل لابد من ان لا يتفارقا فى المجئ ثم قد يكتفى بالمعية فى الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات زيد وعمرو فلمعنى المصاحبة غرض تغنيك فطانتك عن العرض وايضا تفسيره لو تم فانه يتم على مذهب الاخفش من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار غير ذلك متمسكا بورود مازال سير والنيل اذ لا يقال سار الماء بل جرى وبقولهم استوى الماء والخشب فان استوى بمعنى ارتفع فن المصاحبة على هذا ان يكون المعمول حين التلبس بالفعل مصاحبا له مقارنا معه ❊ واول التمسك الاول بأن المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان عبر عنه بالسير بجعل انتقال الماء سيرا مشاكلة لاقترانه بما يصح منه السير ❊ والثانى جعل استوى مستعملا فى مكان تساوى يعنى تساوى الماء والخشبة فى العلق وفى العباب ان المراد بالمصاحبة المشاركة فى الفعل فى زمان واحد أو مكان واحد لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان تركهما فى زمان واحد لا يوجب ان ترضعها وفيه ان تركهما فى مكان واحد فى زمانين لا يوجب ان ترضعها وعنه مندوحة فان معنى تركهما عدم منعهما او ترك تحفظهما ويكفى لان ترضعها عدم تحفظهما فى زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم الترك فى مكان واحد او بمنعهما عن ذلك مع كونهما فى مكان واحد (لفظا او معنى) سكت عن شبه الفعل لتضمين ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته والمراد بقوله معنى معنى الفعل اى ما يؤدى مؤداه من غير ان يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضى فى بحث الحال وان كان مقتضى الحال ان يذكره هنا واياك وان تجعله مشمولا لقوله معنى فتذم اذا بلغت قوله وان كان معنى الخ ❊ واختلف فى عامل المفعول معه هل هو الواو او الفعل أو شبهه أو معناه بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله فعل مقدر مطلقا فمعنى جاء زيد وعمرا او لابس عمرا فهو حينئذ مفعول به لا مفعول معه فالخلاف فى وجوده لا عامله بخلاف من قال اعرابه اعراب مع لانه لما استحقه الواو لقيامه مقامه ولم تحمله حرفيته اجرى على ما بعده (فان كان) اى ذلك الفعل (لفظا وجاز) اى لم يمتنع (العطف) اى عطف المذكور بعد تلك الواو لكن مطلقا لا المذكور اصالة كما هو الظاهر (جاز الوجهان فيه) العطف والنصب أورد على ضربت زيدا وعمرا اى مع عمرو فانه لا يجوز فيه النصب ودفع بحمل الجواز على امكان الطرفين وليس بشئ لانه ينتقل الواو الى القسم الثانى وحمل عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه فى مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين بعيد عن الجواز ولا يمكن دفعه بجعل الكلام فى المذكور اصالة او الى المفعول معه لانه حينئذ لا مساغ لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل لفظا والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان وحينئذ يزيد شق آخر فى الترديد اى وان كان المعمول منصوبا تعين العطف (مثل جئت انا وزيدا) وجئت اليوم وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف متعينا (والا) اى وان لم يجز العطف (تعين)

اماالمانع لفظى كمافى المثال المذكور اومعنوى كمافى سرت والنيل (لنصب مثل جئت وزيدا) حيث امتنع فيه العطف لعدم الفصل بين المعطوف عليه الذى هو ضمير مرفوع متصل فان قلت اذادار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لامحالة يتعين النصب كمالايخفى على ذى عقل فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمتنع بتعيين النصب ايضا لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل فى الواو العطف ويحتمل ان يدعى امتناع النصب بأن لايصح المتفرع على الشئ فيما لايصح الاصل فيه (وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف) ينتقض برويد أنت وزيدا فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل وتعين العطف عند المصنف وغيره جعله مختارا والرضى جعل النصب واجبا مع قصد المصاحبة وممتنعا بدونه وفيه نظر لان جواز الوجهين فى هذا الباب مبنى على ان يكون فى المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو سوى النصب (مثل مالزيد وعمرو) ولايرد ماانت والسير بالنصب وكذا كيف انت وقصعة من الثريد لانه بتقدير الفعل اى ما كنت والسير فكيف تكون وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل معنى وان مثل الرضى بهذا القسم بقولهم رأسك والحايط وشانك والحج وامرأ ونفسه (وان لم يجز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا لان المعنى ماتصنع) تعليل لكون المثالين للعامل المعنوى ويعلم منه تعليل مالزيد وعمرا اذ يعلم ان المعنى فيه مايصنع ولك ان تجعله تعليلا للجميع بقصد لان المعنى مايصنع وتصنع على النشر على ترتيب اللف ونقول اكتفى عن تكرار كتابة يصنع باعجام حرف المضارعة بالنقطة الفوقانية والتحتانية معاورده قول سيبويه ان التقدير ماشانك وشان ملابستك زيدا فيكون زيدا مفعول به للمصدر المحذوف لامفعولا معه وقول السيرافى وابن خروف ان التقدير مالك لابست زيدا والواو نائب الفاعل المحذوف يعنى ان المعنى ذلك وهو لايساعد هذين القولين والمفعول المطلق بقسميه قياسى عند الاخفش وابى على سماعى عند بعض (الحال) هى فى اللغة لفظ يغلب فيه التأنيث مأخوذ من حال بمعنى تغير سمى هذا القسم بها تنبيها على انه لايكون امرا خلقيا فلايجوز جاء زيد احمر اوطويلا وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا اوالمفعول مفعولا كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه (ما) شئ اسما كان اوجملة وان جعلت الجملة اسما حكما وتفسير ما بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدودة فى الاسماء (يبين) على صيغة التذكير اوالتأنيث (هيئة) الهيئة الحالة والكيفية كذا فى القاموس وخرج به التمييز لانه مبين الذات ومبين الهيئة فى الكلام قديكون مبين هيئة الفعل كالمصدر فى ضربت ضربا شديدا وفى رجعت قهقرى فباضافتها (الى الفاعل اوالمفعول به) خرج مبين هيئة الفعل ولايرد نعت الفاعل والمفعول لخروج التوابع عن التعريفات كلها باعتبار واحد فلاحاجة الى مؤنة ان هيئة الفاعل تشعر بهيئة تكون له فى وقت الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل من غير دلالة على كونها هيئة له فى هذا الوقت والهيئة اعم من ان تكون هيئة له باعتبار نفسه وباعتبار متعلقه فلايشكل بقولنا جاءنى قائما ابوه واعم من ان تكون محققة اومقدرة فلايشكل بقوله تعالى ❊ فادخلوها خالدين ❊ فان دخولهم الجنة ليس فى حال خلودهم بل فى حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة واعم من ان تكون دائمة اوغير دائمة والاول الحال المؤكدة والثانى المنتقلة واعم من ان تستعمل هيئة الحال فى الدلالة عليه اوتدل بمشاركة جوهر الكلمة الثانى مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعل فى وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام يفهم من القائم

وكونه فى حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله فى حد الحال حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان والمكان كما فى جاءنى زيد وعمرو بين يديه والمفعول فى حد الحال اعم من المفعول به وستعرف حقيقته ان شاء الله تعالى (لفظا) كان ذلك الواحد من الفاعل او المفعول (او معنى) و الفاعل اللفظى ما كانت فاعليته بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوى ما كان بالنظر الى معناه ولا يخص الفاعل اللفظى مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المصنف ومنه ما هو فاعل اسم الفعل وهو عامل معنوى كما ستعرف بل عرفت ان لم يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب الشديد فى تأويل احدثته شديدا وجئنا وزيدا راكبا فى معنى جاءنا زيد راكبا او ليعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه فى عبارة جار الله وصاحب اللباب والى كل ذهب طائفة والاعم هو الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح قوله ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به بما تبين به هيئة الفاعل او المفعول اما بجعل تبين ماضى التفعل او مضارع التبيين المجهول ولك ان تجعله معروف مضارع التفعل محذوف التاء لتأنيثه لاسناده الى ضمير ما هو فى المعنى حال او مضارع التفعيل على صيغة الخطاب وبعد ورد خروج قوله تعالى ※ ملة ابراهيم حنيفا ودابر هؤلاء مقطوع مصبحين ※ فان كلا منهما حال عن المضاف اليه واجاب عنه الرضى بتأويل الفاعل والمفعول وتعميمهما بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما والحال لا يقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون المضاف جزأ منه وفى الصورتين يكون المضاف كأنه المضاف اليه وعنه مندوحة لدخول المضاف اليه فى الصورتين فى الفاعل او المفعول معنى اذ الامر باتباع ملة ابراهيم امر باتباع ابراهيم فهو فى معنى اتبع ابراهيم وجعل دابر هؤلاء مقطوعا مبالغة فى قطعهم فكأنه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية وعلى هذا يستغنى من لا يجوز اختلاف العامل فى الحال وصاحبه عن التكلف بأن المضاف اليه لما كان كأنه المضاف جاز عمل عامل المضاف فى الحال عن المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه وعن انكار كونه حالا لعامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان ملة ابراهيم فى معنى ملة تثبت لابراهيم وهو خلاف المقصود كما لا يخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غير ثابت على انه فى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بعيد جدا ※ ولا يرد الحال عن الفاعل والمفعول معا اما جمعا نحو جاءنى زيد وعمرو راكبين او تفريقا نحو جاءنى زيد وعمرو سابقا او متأخرا او السابق عمرو واذ لا مندوحة عن ايقاع احد الحالين بجنب صاحبه لان او مانعة الخلو ولا اتجاه لنحو جاءنى زيد وعمرو سابقا ومتأخرا بلا عطف احد الحالين على الاخر اذ لا حال هنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب تكرار الحال مع اما اوجوب تكررها فتقول ضربت اما قائما واما قاعدا ومع لا نحو لم يجئ زيد لا راكبا ولا ماشيا وندر جا زيد لا راكبا (وعاملها الفعل او شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول (او معناه) يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملا لفظا او تقديرا بل ما سمع وهو على ما عده الرضى الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه والمنسوب واسم الفعل وما شانك ومالك ولا يخفى انه يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال لمعنى الامر فانه داخل فى شبه الفعل وان كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب اللباب انه لا يعمل فيه الرفع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا فى الحال او الظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل فى المفعول المطلق ايضا وعدوا حرفا التمنى والترجى كما فى ليتك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا وانكره الرضى لان

الحالين فى المثالين قيد الظرفين دون التمنى والترجى وما فى بعض الشروح انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح بخرج اسم الفعل فهو ليس بصحيح (وشرطها) اى الحال (ان تكون نكرة) ولو صورة نحو اخذ المال كلا كما قال الرضى فى بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة النكرة وان كان معرفة حقيقة لانه فى تقدير كله هذه عبارته والاظهر ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدأ اذا وقعت احوال معرفة فاشتراطهم التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الجماء الغفير يكاد يوجب التنكير (و) الاظهر ان (صاحبها معرفة غالبا) لم يدخل تحت الشرط لان الغالب على الشئ لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح عنه تتبع بيانهم الا ترى انه لم يقل احد ان شرط المبتدأ التقديم غالبا فمن ادخله تحت الشرط لم يأت بشئ يعتد به وان ينصره تقديمه على تأويل الاحوال المعرفة فتأمل لئلا تحرم عن المعرفة (وارسلها العراك) يحتمل ان يريد اى ارسل حمار الوحش الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع فى الشرب مع ان الاجتماع يوجب النغص اى عدم تمام الشرب بمداخلة بعض بين اثانين ودفعهما عن الشرب بالازدحام وبين وجه عدم الذود بقوله ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال اما لان حفظ الصياد اهم من الحفظ عن النغص واما لانه قادر على ضبطهن او حفظهن بحيث يمتنعن عن الدخال خوفا من تأديبه اياهن فالبيت وصف له اما بضبطهن عن الصياد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور فيما بين العرب فى الصحاح يقال اوردابله العراك اى اوردها الماء جميعا فالضمير المذكر لصاحب الابل والمؤنث للابل (ومررت وحده ونحوه) اى نحو كل منهما من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال فى ضمير (متأول) والا لقال متأولة لرجوعه الى الثلاثة والتأويل طلب المآل لشئ يصرفه عن الظاهر ۞ واختلف فى تأويل نحو العراك ووحده ونحوه من المصادر فقال سيبويه هذه مصادر فى مكان صفات منكرة اى معتركة ومنفردا وقال غيره هى مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات او جمل ولعل الاختلاف فرع الاختلاف فى ان الاحوال الواقعة مصادر فى معنى الصفات او مفاعيل الاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة التى هى غير المصادر فلم يختلف فى انها فى معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة هى اما زيادة لامها كما فى مررت بهم الجماء الغفير وارباب المعانى على انها فى حكم النكرات لان المراد الماهية فى فرد ما واما بجعلها نائبة عن الصفة المنكرة نحو دخل القوم الاول والاول اى مترتبين واما المضافات فتأويلها بجعلهما فى معانى صفات منكرة نحو مررت بهم ثلاثتهم اى مجتمعين وهكذا الى العشرة وربما يجئ العدد المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم بقضيضهم اى كاسرهم مع منكسرهم فقد وقع موقع مزدحمين لان فى الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخيل بداد فهو مستعمل فى نكرة اى متفرقة ۞ وفى وحده خلاف للكوفى حيث جعله ظرفا لانه فى معنى لا مع غيره كما جعل معا ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصرى فهو لازم النصب والاضافة الى المضمر والافراد وقد يجر بعلى فيقال جاء على وحده ويجئ مضافا اليه فى تراكيب معدودة وهى نسيج وحده وقريع وحده للعديم النظير وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده للمعجب برأيه وقولهم على وحده يدعونى الى جعل نصبه بتقدير على (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) والاولى فان كانت نكرة صرفة فقد ترك ما يعنيه واشتغل بما لا يعنيه واما اذا لم تكن نكرة صرفة مضافة كانت نحو جاءنى غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جاءنى غلام رجل ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو جاءنى كل رجل سريعا وما جاءنى رجل كارها او واقعة بعد استفهام نحو هل اتاك رجل واعظا لا يجب تقديمها ونحو

(قولنا)

قولنا جانى رجل الا راكبا من المستغرقة فعدها من الصور مع عدم المستغرقة كما فى اللباب من مفقودة ذوى الالباب ونحو قولنا جانى رجل وهند راكبين ليس مما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة فى الحال كما توهمه الرضى وتبعه غيره (ولا يتقدم) الحال (على العامل المعنوى) الا فى نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا وستعرفه فى تحقيق هذا بسرا اطيب منه رطبا ان شاء الله تعالى فكان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده عليه لشدة ارتباطه بما سبق (بخلاف الظرف) فانه يتقدم على عامله الظرف والجار والمجرور لا غير فالاولى بخلاف الظرف فى الظرف وليس للشارح ان تريد الظرف الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه لظرف عند ابن برهان لان العبارة لا تساعده اذ العبارة حينئذ الا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضى يجيزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على العامل الذى فيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه واما اذا تأخر عن المبتدأ الذى صاحبه نائب عنه فكأنه تأخر عنه ولعل تجويزه لا يخص بصورة تقديم المبتدأ بل يعم تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشكل نحو مررت برجل قائما فى الدار وبالجملة ينبغى ان لا يخص قوله فى الاصح فى قوله (ولا على المجرور فى الاصح) بالتعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل متعلقا بهذا الحكم ايضا مشارا به الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذى الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد فى العامل مع ان ما ذكروه فى منع التقديم على ذى الحال بمنع التقديم على الفاعل وهو ان الحال تابع لذى الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وهم صرحوا ايضا بأن الحال الذى هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غيره نحو زيد غير ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لتأويله بلا ضارب وللشارح ان تفسر المجرور بما يعم فيندفع ما تقدم من فوات الترتيب ايضا ✽ والخلاف المشار اليه فى هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم لا يتقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا مؤخرا عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا فيقال ضربت وقد جرد زيد وجوزوا كلهم تقديمها على صاحب المضمر وخلاف ابن كيسان وابى على وابن برهان فى الصاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستعمال معهم قال الله تعالى ✽ وما ارسلناك الا كافة للناس ✽ وقال الشاعر ✽ اذا المرء اعيته المروءة ناشيا ✽ فطلبها كهلا عليه شديد ✽ ورجح المصنف خلافه متابعة للقياس المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن الظاهر ما يجعل كافة مفعولا له بجعلها مصدرا كالعاقبة بمعنى الكف او صفة مصدر محذوف اى ارسالة كافة اى مانعة للناس عن الضلال او حالا عن ضمير المخاطب وجعل التاء للمبالغة وصرف الشعر عما يشعر به بجعله حالا عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضى يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد (وكل ما) اى نكرة (دل) والاصح دلت (على هيئة) اى صفة (صح ان تقع حالا) واليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق كما شرطوا الحال والصفة حتى سيبويه والمصنف سيخالفهم لكنه فرق بين الحال والصفة حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بأن يكون وصفه لغرض المعنى عموما او خصوصا واكتفى فى الحال بالدلالة على الهيئة والتحقيق ان الحال يقتضى ملاحظة وقت كون صاحبه كذا والمشعر بالكون كذا ما له مبدأ اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد اى كونه قائما بخلاف زيد انسان فانه لم يأول انسان بالكائن انسانا لا يدل على كونه انسانا فظهور الحال مع الجمهور مثل (هذا بسرا اطيب منه رطبا)

الاولى التمثيل بمثل هذا بسرا اطيب منه رطبا ليتضح تخصيص مثله عن قوله ولا يتقدم العامل المعنوى وضابط هذا المخصوص ان يكون العامل ذا حدثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر الامرة فيذكر احد الحالين بجنب غير مستتر ولا يذكر الحال الاخرى بجنب المستتر لخفائه فيقدم على العامل الى جنب مرجع المستتر مبالغة فى التحرز عن الالتباس ولا يكره التقديم حينئذ على ضعيف العمل معنويا كان او افعل تفضيل او غيره ونقل عن البعض ان العامل فى الاول اسم الاشارة وفى الرضى ان العامل اطيب بلا خلاف وبالجملة ذكر فى امتناع عمل اسم الاشارة فى بسرا انه ربما لا يصح تقييد الاشارة به اذ قد تكون الاشارة فى حال كونه تمرا وانه لا يقع فى زيد راجلا احسن منه راكبا مع جوازه اتفاقا وانه لابد من تقييد فاعل اطيب بكونه بسرا حتى لا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وتقييد المبتدأ لا يستلزم تقييد الخبر وهذا هو الذى ذكره المصنف وفهم الرضى منه انه اذا تقيد المبتدأ بحال لا يجوز تقييد الخبر به فمنعه وبعد تسليمه منع كون ما نحن فيه من هذا القبيل بل المبتدأ مقيد بحال والخبر باخرى وهذا مما يقضى منه العجب ويتجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثانى انه مصنوع وعلى الثالث ارجاع الضمير الى المبتدأ فى حكم تقييده وضبط الرضى والتسهيل الاحوال الغير المشتقة منه بحال الموصوفة بالمشتق او ما فى حكمه نحو جاء رجلا بهيا وقال الله تعالى ❊ انا انزلناه قرآنا عربيا ❊ ويسمى حالا موطئة ومنه ما يدل على تشبيه نحو ❊ فابالنا امس اسد العرين ❊ ومابالنا اليوم شاء النجف ❊ ونحو ❊ بدت قمرا وفاحت عنبرا ❊ اما بتقدير مثل مضاف او بجعله بمعنى مشتق اى شجعانا وضعافا ومنيرة الى غير ذلك ومنه ما جعلته قسطا بجزء من مجزء نحو بعت الشاة ودرهما او بدرهم ثم واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما فى درهم ووضعت عند كم الدنانير دينارا عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل هذا القسم بما يدل على بيع ناقص ومنه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرعا له نحو اشتريت الحديد خاتما ومنه تكرر وقع تفصيل مجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا او فرجلا او ثم رجلا ومنه ما ذكره التسهيل وهو ما يدل مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى مناجزة ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثال المذكور فى المتن (وتكون) اى الحال (جملة) لانها ايضا تدل على الهيئة كالمفرد (خبرية) اى محتملة للصدق والكذب فى اصلها واما فى حال الحالية فقد اخرجت عنه قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن اللبيب قال الرضى وجوب كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فلا انظار الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع هذا وفيه ان التقييد لا يستدعى اليقين بالقيد بل يكفى مجرد الظن وكأنه اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد الطلب بل الاوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات اما طلب شئ او ايقاعه والحالية تقتضى عدم الاستقلال بالمقصد واخراج النسبة عن التوجه اليه بالذات فيتنافيان ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضى بطبعها قصد نسبتها بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاه وجعلها فى حكم المفرد فالخبرية والانشائية سيان فى الوقوع حالا بالتأويل وعدمه بدونه فلا وجه لاطلاق الجملة فى وقوعها خبرا كما فعله سابقا وتقييده فى الوقوع حالا بالخبرية الان يساعده ذلك الاستقراء والتتبع اما بعدم الوقوع حالا واما بقلته جدا بخلاف وقوعه خبرا

(فالاسمية بالواو والضمير اوبالواو اوبالضمير على ضعف) الاخصر فالاسمية بالواو او بالضمير على ضعفه اوبهما الا انه لم يرض بتقديم الاضعف وتأخير الاقوى فتأمل وتلك الاحكام كلها منقوضة بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق لاشك فيه فانها بالضمير وحده وتقييد الحال بالمنتقلة يوجب فوت بيان المؤكدة وانما زيد فى الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ماقبل الجملة الحالية يتم بدونها لكونها فضلة فهى ظاهرة فى الاستقلال فاحتاجت الى ضمير رابط احتياطا ولذا يشاركها فى ذلك الاحتياط الخبر المفصول بالا والصفة المفصولة بها فيقال ماجئتك الا وانت بخيل وماجاءنى رجل الا وهو بخيل كذا قال الرضى وهو يقول الضمير لربط الحال بذى الحال ولابد من ربطه بالعامل لانه لتقييد العامل والرابط به هو النصب وقد اختلف فى الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو تدل على مقارنة ربط الحال بالعامل باعتبارها فالتزم فيما هو اظهر فى الاستقلال ومنع فيما هو شبه اسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المثابة فتأمل والذى عندى ان المصدرة بالواو منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكأنهم ارادوا انخراط الجمل فى سلك واحد تسهيلا للضبط ففاتهم هذه الدقيقة وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثانى فالضعف لحذف الواو لا لتركه بالكلية لكن الصحاح جعل قوله نصف النهار الماء غامره برفع النهار اى انتصف النهار والحال ان الماء غامر لذلك الغواص يعنى يصير تحت الماء تلك المدة المديدة بتقدير الواو ولم يزيفه فلو تم تقدير الواو لايوجد ماهى بالضمير وحده ولا ماهى خال عن الرابطين ويكون قولهم وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب خفيا جدا وقيل ان كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو نحو جاءنى زيد وهو قائم وان كان صدر الجملة مشتملا على الضمير جاز ترك الواو بلا ضعف ومنه كلمته فوه الى فى وخرجت مع البازى على سواد وللمصنف ان يقول فوه الى فى فى تأويل مشافها فهو حال مفرد فى المآل وعلى سواد فى تقدير مشتملا على سواد فهو مفرد لا جملة او فى تقدير قد اشتمل على سواد فهى فعلية (والمضارع المثبت بالضمير وحده) اى لا بالواو ولا غير المضارع المثبت فيكون فيه رد لقول النحاة ان المضارع المنفى بلم وما ولا ايضا بالضمير وحده والرضى اثبت قولهم فى لم ولما وجعل الترك مع لا اكثر من الذكر وقيد التسهيل المضارع المثبت بالعارى من قد وواوا نحو قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ اوجعل الواو للعطف ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة واشترط فى المضارع خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ومما يقضى منه العجب ماذكره الرضى وتبعه العلامة المحقق التفتازانى وخفى الى الآن على حاذق علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة الاستقبال وايجاب قد المقربة للمضى والحال واستغناء المضارع عن الواو الموضوع لعدم الاستقبال ان الحال الذى نحن فيه يشارك الحال المقابل للاستقبال فى اسم الحال فبهذا التناسب لم يحتج المضارع فى وقوعه حالا الى مزيد الرابط وكره علامة الاستقبال فى الحال لتنافى الاستقبال ومايشاركه فى اسم الحال واحتيج الى قد فى الماضى المنافى للحال ليقربه من الحال الذى يشارك الحال الذى نحن فيه فيخف كراهة التنافى الموهوم من اشتراك اللفظ وكيف لا واشتراك لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة بعد الدهور على ماكان يقابل القرب مع الحال والمحقق الشريف مع شدة تكبره على ذلك المحقق فى هذا التوجيه فيقع بظهور سماجته ووفور ركاكته ولم يطلع عليه والله تعالى يهب مايشاء لمن يشاء (وماسواهما) اى الاسمية والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه بالضمير وحده ضعيف كالاسمية الا ان يقال انه داخل فى الاسمية لانه صار

جانب حرفيته غالبا على فعليته لانه لم يدل على الزمان ايضا و صار بمجرد النفى (بالواو والضمير أو باحدهما ولابد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قيل قد هذه مستعارة لتقريب زمان الماضى من زمان العامل دفعا لتوهم مخالفتهما لتوهم جعله ماضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى ماقبله وهذا اقوى ماقيل فيه لكن انما يعذب لو كانوا يستعملون الماضى بالنظر الى ماقبله كالمستقبل واو كفى فى الحال الماضوى مقاربة زمانه بزمان العامل ولايجب اتحاد زمانيهما ولايكون الحال الماضوى متحدا مع عامله فى الزمان ابدا ولو دفعوا توهم استقبالية الحال المضارع بالنسبة الى ماقبلها وفى الكل خفاء فالاولى ان تقييد العامل بالحال يجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد ابعد من المطلق فتداركوا ذلك التقييد بالتزام قد الدالة فى الماضى على التحقق ليأمن الحكم عن الانتفاء بانتفاء قيده (ويجوز حذف العامل) بأقسامه (كقولك) اى عند قيام قرينة (للمسافر) اى المتهئ للسفر (راشدا) اى سر راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك (مهديا) فيما لابد فيه من دليل فيحذف العامل لدلالة حال المخاطب عليه وكقولك فى جواب ازيد مسافرا ومقيم راشدا مهديا اى مسافر راشدا مهديا وكقولك الهلال واضحا اى هذا الهلال واضحا وكأنه صرح بعموم العامل لئلا يتوهم امتناع حذف العامل المعنوى لضعفه (ويجب) حذف العامل (فى المؤكدة) اى فى الحال المؤكدة وهى مايلزم صاحبها او يندر انفكاكها عنه ومالايكون كذلك يسمى منتقلة ويقصد بها التقييد كما لايقصد بالمؤكدة الا التوكيد وان امكن قصد التقييد فيما يندر انفكاكه حط النادر عن درجة الاعتبار واحترز بقوله فى المؤكدة عن المنتقلة لانه لاوجوب حذف فيها اذ يجب حذف العامل فى ضربى زيدا قائما مع كونها منتقلة بل لان المنتقلة لايجب الحذف فى كلها بل فيما هو نائب عن عاملها والنيابة عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف وقد حفظتها فى بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فليس على المصنف بيانها فى هذا البحث ولم يقيد المؤكدة بأن يكون بعد جملة اسمية يكون جزؤها جامدين معرفتين كما قيده الرضى حتى لاينتقض القاعدة بقوله تعالى ۞ ولاتعثوا فى الارض مفسدين ۞ وقوله تعالى ۞ ثم وليتم مدبرين ۞ وقولهم تعالى جائيا وقم قائما مما لايحصى وبقولك الله شاهد قائما بالقسط لان المذهب عنده ان ليس الحال المؤكدة الا هذه اما لانها لايسمى غيرها مما يشاركها فى عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص وقال ولتسم دائمة واما لان ذلك الغير عنده مفعولات مطلقة كما فى اقائما وقد قعد الناس حيث جعله سيبويه بمعنى اتقوم قياما وقد جعل الرضى ذلك الحمل اولى لكن الحال على ماترى ثم يقرب جعل كثير منها حالا منتقلة بأن يحمل مفسدين على المصرين على الافساد وكذا مدبرين وان يحمل تعال جائيا على جائيا الى بأن لاتقف قبل الوصول الى وقم قائما على التقييد احترازا عن قم ذاهبا وكذلك قائما بالقسط احترازا عن قائما بالظلم لانه فاعل لما يشاء لايقبح عنه شئ ولايسأل عما يفعل وما قاله الزمخشرى ان قائما بالقسط فى ۞ شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط ۞ حال مؤكدة فعلى اصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبح الظلم عنه (نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه) من حققت الامر صرت منه على يقين او جعلته ثابتا و اعترض الرضى بانه لامعنى لتيقن الاب واجيب بأن يكون التقدير احق ابوته ولايخفى انه حينئذ متعلق بالابوة لا باحق وانما عين العامل المحذوف فى هذا المثال دون قوله راشدا مهديا لاختلاف القوم فى تقديره فهذا التقدير عن سيبويه وقال السكاكى احق التقديرات عندى يجيئنى عطوفا وقال الزجاج لاتقدير ولاحذف بل العامل

(خبر)

خبرالجملة لتأويله بالمسمى فزيدا بوك عطوفا فى معنى زيد مسمى بابيك ولغيره ومن منكرى التقدير اقوال منكرة لاخير فى بيانها ورجح تقدير المصنف على تقدير السكاكى لاطراده دون تقرير السكاكى لعدم جريانه فى قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله (وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية) فان قلت هذا يتناول قولنا الله شاهد قائما بالقسط فلابد من تقييد الجملة الاسمية بما يكون جزاؤها جامدين معرفتين قلت لو وجد حال غير مقيدة بعد جملة اسمية جزءها مشتق فكانه اراد بمضمون الجملة الاسمية ما لا يمكن ان يجعل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فيشكل بمثل انا حاتم جودا وانا عمرو شجاعا فانه لا شبهة فى تنكير الخبر او التقدير انا مثل حاتم واعلم انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان قال الرضى ويقع كافة فى كلام المتأخرين ممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه هذا تعريض بخطأ صاحب المفصل فى خطبته حيث قال محيطا بكافة الابواب وبما وقع لصاحب المقامات من ايراد قاطبة مضافة غير حال وينصر صاحب المفصل كتابة اعدل الاصحاب عمر بن الخطاب الفاروق بين الخطاء والصواب رضوان الله تعالى عليه وعلى سائر الاحباب جعلت لال بنى كاكلة على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمرو هذا الخط موجود فى بنى كاكلة (التمييز) والتبيين والتفسير والمميز على صيغتين (ما) اى نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار وجوب نكارته ولهذا لم يبينها كما بين الحال فلم يدخل فى الحد حسن الوجه ووجهه بالنصب وغير دأبه وسفه نفسه والم بطنه واجيب عن منصوبات الافعال بان دأبه مفعول فيه والتقدير المشاكى بطنه وكذا نفسه لانه يراد سفه نفسه من التفعيل ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوبات الصفة المشبهة مشبهات المفعول دون هذه تحكم وتعسف وكذا لم يدخل اعجبنى شئ اى حسن زيد لكن بقى اى حسن رجل ولا مخلص الا باخراجه بما يخرج التوابع عن الحدود كاخراج البدل عن الضمير المبهم واخراج صفات اسماء الاشارة ومزوما واى واخراج وصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات المذكورة تمييزات ويدخل فى التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلاثة اثواب ولا بأس دون خاتم الفضة وثلاثة الاثواب مع ان الاثواب مميز الثلاثة كما يفصح عنه مباحث العدد قال ثلاث الاثافى والديار البلاقع (يرفع الابهام المستقر) اى الثابت قيل هو منصرف الى ما بالوضع لان الفرد الكامل للثابت وفيه ان الفرد الكامل هو الثابت وضعا واستعمالا لا يقال لو يكتفى بالانصراف الى الكامل يستغنى عن قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع لانا نقول الكامل من الابهام ما يكون فى الغاية سواء كان بالوضع او بالاستعمال بخلاف الكامل فى الثبوت اذ هو ما يكون ثبوته اوفر وههنا اشكال اقوى وهو ان التمييزات المذكورة للمقادير ترفع الابهام عن المقدرات والمقدرات معان مجازية للمقادير حاصلة لها بالاستعمال فالابهام طار من الاستعمال غير ثابت فى الوضع ودفعه متعسر الا بالالهام من بلطفه كل عسير يسير والعاقل خبير وهو ان الابهام الوضعى ما اتى من قبل الوضع لا ما يكون فى الموضوع له والمقادير المستعملة فى المقدرات ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل فى مقدر هذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين المقدر التابع له فاحفظه واشكر الله الموفق يزيدك

حفظا فى المزالق بقى انه يخرج عنه تميز الضمير المبهم وتميز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا فانه لا ابهام فى وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرأ الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك ان تقول مما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما نحن فيه فابهامه وضعى فتأمل (عن ذات مذكورة) اى معتبرة فى نظم التركيب سواء كانت ملفوظة (او مقدرة) اى غير معتبرة فى نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا ليس فيه تقدير مبهم فى نظم الكلام وانما يختلج فى نفس المخاطب ان الطيب شئ من اشيائه ويكون طالبا لمعرفته ليعينه المتكلم فى تلك المعرفة بالتميز ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتميز فى هذا القسم رفع الابهام عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة فالتعويل على ما سيأتى من قوله والثانى عن نسبة وبهذا اندفع التنافى بينهما من غير حاجة الى جعل قوله والثانى عن نسبة فى تقدير الثانى عن ذات مقدرة فى نسبة فاحفظه ولا تنس تحرم من نفعه فى محله وقد وفى بحق الايجاز فاندرج التقسيم فى التعريف المقصود به كمال التوضيح وقول الرضى انه يشمل التعريف النوعين بظاهره فى غاية الاختلال لان الشمول حاصل قبل ذكره لكن يمكن تصحيحه بأنه اراد شمول التعريف لهما بخصوصهما لا على وجه الاجمال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (فالاول) اى القسم الاول تميز (عن مفرد) اى لاجل مفرد او رافع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة له اعم من الجملة بحسب الحال او المآل فان مآل زيد طيب وطيب زيد الى الجملة فانه ليس مضمون طاب زيد الا طيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب الى فاعل طيبه يكشف عن هذا المراد تفصيل المقابلة بالجملة ومشابهها والمضاف الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع ان حمل اللفظ على ما ليس معناه يرده خروج مثلها زيدا عنه نعم لو اريد ما يقابل الجملة وشبهها والمركب الاضافى فى اسلم عما يرد (مقدار غالبا) المقدار مبلغ الشئ كذا فى القاموس (اما فى عدد) اى مستعمل فى عدد ومن قال المراد اما فى ضمن عدد مع انه تكلف بما استغنيت عنه لم يفرق بين العدد واسم العدد وجعل اسم العدد قسما من المفرد المقدر هو الصحيح لا جعله مقابلا له كما فعله ابن مالك فى التسهيل (مثل عشرين درهما وسيأتى) احكام تميز العدد بعضها فى بحث الكنايات وبعضها فى بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على باب اسماء العدد من قلة العدد ولم يكتف بقوله وسيأتى ومثل بعشرين درهما توفية لاقسام الاسم التام الناصب ولهذا كرر مثالى الموزون والاسم التام بمعنى انه بحيث لا يصح اضافته فى المشهور ذو اللام وذو الاضافة وذو نون التثنية وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو التنوين الملفوظ او المقدر وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما فى الرضى من حصره فى الاخيرين غير موثوق به والناصب للتميز منها ما سوى المعرف باللام وذى نون الجمع وزاد الرضى التام بنفسه وحصره فى الضمير المبهم نحو نعم رجلا وربه رجلا ويالها قصة والاغلب فيه ان يكون فى مقام المبالغة والتفخيم وفى اسم الاشاره المبهم نحو حبذا رجلا و ❊ ماذا اراد الله بهذا مثلا ❊ فاما المصنف فى مقام توفية الاقسام لم يقصد الا توفية ما هو مشهور بقى انه لم يعرف بالوعد حيث لم يبين تميز كذا وكاى ونحن نبين لك فنقول كأى وكذا بمعنى كم الخبرية ويقتضيان تميزا منصوبا مفردا ويكون ما بعد كاى فى الاكثر بمن وينفرد كاى من كذا بلزوم التصدير وبانها قد تكون استفهامية وقل ورود كذا مفردا او مكررا بلا واو وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر

بدون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن احد وعشرين وبابه (واما فى غيره) عطف على قوله اما فى عدد وذلك الغير اما كيل اووزن او يمسح به الشئ كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة لتقدير كلى الشئ ومثله المراد به المماثلة فى القدر لا فى الوصف وغيره المراد به المغايرة فى القدر فلا حاجة الى ما فى الرضى ان غيرك انسانا وسواك رجلا محمولان على مثلك حمل الضد على الضد (نحو رطل زيتا) الرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا فى القاموس وسهى الهندى فى جعله مثالا بالمكيل وللتمثيل للمساحة بقفيزان برا وسهو الكاتب (ومنوان سمنا) تثنية منان مرادف من (وعلى التمرة مثلها زبدا) ولو ذكر بعد استيفاء اقسام التام مسئلة جواز الاضافة لكان احسن (فيفرد) التمييز (ان كان جنسا) اى لفظا يقع على القليل والكثير كالماء والتمر فتمرة ورجل ليسا بجنسين وتعريف الرضى حيث قال وهو ما يقع الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير مختل لصدقه على تمرة وكأنه فرق المصنف بين الجنس واسم الجنس فاسم الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح تناوله على سبيل الاجتماع (الا ان يقصد الانواع) الاولى الا ان يقصد اكثر من نوع ولم يفصل حاله لانه معلوم مشتهر من وجوب المطابقة ولم يتعرض لقصد الافراد لان المقصود من التمييز بيان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يتنبه لهذا قال فى تأويل الانواع ما هو بعيد عن الاسماع (ويجمع فى غيره) اى فى غير الجنس فى مقام التثنية والجمع لا غير صرح به المصنف فى الايضاح وخالفه الرضى وقال يجب المطابقة فتقول مثله رجلا ومثله رجلين ومثله رجالا فمن اجاب عن الرضى بأن المراد من الجمع يرد على ما فوق الواحد وقال اذا جمع فالتثنية بطريق الاولى فقد تعسف بما به المصنف لا يرضى على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعى صحة ايراد يجمع بمعنى ايراد التمييز دالا على ما فوق الواحد (ثم ان كان) اى الاسم المبهم تاما (بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) ولما اتضح ان الكلام فى غير العدد اندفع ما ذكره الرضى وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو فى باب كم الاستفهامية والجزء الثانى من احد عشر واخواته يندر اضافته الى التمييز كما يندر اضافة عشرين اليه فيستحق ان يجعل من دواخل قوله والا فلا على ان التقييد بالظاهر يخرج غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شايع تقول مكاييل برا وبر ومثاقيل ذهبا وذهب بل تقول ضمير ان كان الى غير العدد وقد نبه بكلمة ثم على تفاوت البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز وهذا البحث عن المبهم ومن قصد جعل ضمير ان كان الى التمييز كضمير يفرد فلم يقصد القصة اذ لا يخفى بعد جعل التمييز مع تنوين المبهم ونونه وانما نكر التنوين ونون التثنية لتعدد انواعه وعرف نون التثنية لعدم تعدد انواعه (والا) اى وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية (فلا) لم يجز الاضافة اذ لا تمام بدونهما الا بالاضافة والمضاف لا يضاف واما التمام بنون الجمع فى عشرين فمن الاعداد وليس فى اعداد ما نحن فيه وفى حسنون وجها فمن التمييز عن النسبة ولا نسبة له بهذا المقام فتقييد الشار حين قوله والا فلا بقولهم الا بقلة لورود عشر ودرهم ليس شرحا ينشرح به صدر المتعلم بل كمال الغفلة عن الكلام المتقدم (وعن غير مقدار) فسره الرضى بكل فرع يحصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه (نحو خاتم حديدا) وباب ساجا وثوب خزا فيخرج عنه نحو قطعة ذهب ونعم رجلا وحبذا رجلا ويكون بيان المصنف قاصرا ولو اريد بغير المقدار ما يفيده اضافة الغير الى

المقدار لاوهم صحة النصب فى قطعة ذهبا مع انه صرح الرضى بانه يجب الخفض فيه لكن لا اعتداد بتوهم جواز الخفض فى الضمير واسم الاشارة ولا يخفى انه يجب حمل قوله (والخفض اكثر) على ان الخفض فى هذا القسم اكثر بمعنى ان التمييزات المخفوضة اكثر لا ان الخفض فى كل تمييز اكثر والاوضح والاضافة اكثر فان قلت هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت تقدير من الجنسية كما ذهب اليه الجمهور فى توجيه بكم رجل مررت حيث جعل خفض مميز كم الاستفهامية فى وقت انجرارها بحرف الجر بتقدير من الجنسية الشايعة فى التمييز نحو عز من قائل وقاتله الله من شاعر على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله باضافة كم الاستفهامية (والثانى) اى التمييز عن ذات مقدرة (عن) قد فرغنا عن عن (نسبة جملة) نحو هيهات زيد ابا والضارب ابا واطيب زيد ابا (او ماضاهاها) اى او ما شابه الجملة بأن يكون مشتملا على نسبة غير تامة وما يكون مسنده شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة ما فيه معنى الفعل مع مرفوعه نحو حسبك زيد رجلا ويا زيد فارسا كما ذكره الرضى وتبعه غيره لان كثيرا ما يكون جملة كمثاليه (نحو طاب زيد نفسا) مثال لتمييز لا يحتمل غير المنتصب عنه عرفا (و زيد طيب ابا) مثال لما يحتمل المنتصب عنه عرفا ومتعلقه (وابوة) مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه ولمتعلقه (ودارا) مثال لما لا يكون الا متعلق المنتصب عنه (وعلما) مثال لما لا يكون الا صفة المنتصب عنه (او فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما) لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه فى الاضافة اكتفاء بقوله (ولله دره فارسا) والاولى ولله در زيد فارسا فان قوله ولله دره فارسا يحتمل التمييز عن نفس الضمير اذا اخذ بلا مرجع وكذا جعله الزمخشرى مثالا للتمييز عن ذات مذكورة والمصنف جعل الضمير راجعا الى زيد فى القاموس لله دره اى فعله والفارس راكب الفرس او صاحبه كلابن والاسد والحاذق بركوب الخيل وامره من الفراسة بالفتح هذا وكل من الثلاثة محتمل ومما يجب ان ينبه عنه ان العامل فى هذا القسم من التمييز منسوب بنسبة برفع التمييز الابهام عنها والمنسوب اليه يسمى منتصبا عنه والعامل فى القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل المنون وماله نون تثنية او جمع الى التمييز فتقول حسن وجه وحسنا وجهين وحسنوا وجوه واستثنى ابن مالك ممتلئ ماء وملآن ماء لانهما مقدر الاضافة والمعنى ممتلئ الاقطار ماء وملآن الاقطار ماء واما اكثر مالا اى افعل تفضيل سببى ※ ولما كان التمييز عن النسبة ربما يلتبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى مزيد احتياط فى الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل تحديد النظر الى جوانب البيان هل هناك قرينة وربما لا يلتبس فيحق التبادر الى ما تهبه العبارة نبه على موضع اللبس وموضع العدا فقال (ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه) مع قطع النظر عن وقوعه فى التركيب اى يكون مما يساعده اللغة اطلاقه على المنتصب عنه (جاز) باعتبار هيئته التمييزية (ان يكون له) اى لما انتصب عنه (و) ان يكون (لمتعلقه) ولا بد لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة او عرف كما فى كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه هجر فيهما قصد المتعلق ومعرفة ما هجر قصد المتعلق بطلب السماع ولا يناقش بيان القياس (والا فهو لمتعلقه) لا لما انتصب عنه بأن يأول بما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما وابوين وآباء ودارا والحال تخالف التمييز فى الفصلين فانك لا تجوز فى جاء زيد ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا فى طاب زيد علما بل تجعله مأولا بعالما ففيه من التنبيه

المذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال فاجمع مايلقى اليك آنافآنا بمقتضى الحال ولاتضعه بتشتيت المقال فبرعاية الاوقات يزيد حسن الاعمال ولو طالعت مافى هذا المقام من الشروح لشكرت ماوهب لصدرك من الانشراح وعرفت ماوضع من وزرك الذى كان ينقض ظهرك وماالتأم به مافى القلوب من الجراح لك الحمد يافتاح وبيدك المفتاح وتبديل ظلام الليل بنور الاصباح (فيطابق فيهما) اى فى القسمين (ماقصد) لايخفى انه اذا كان جنسا ايضا يطابق ماقصد لان المقصود ان كان نفى نفس الجنس فالافراد مطابق له لانه لاتعدد فى الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضا ليطابق المقصود فلاحاجة الى قوله (الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع) ويمكن ان يقال ليس المراد بماقصد ماقصد من العبارة بل ماقصد بالبينات ففى طاب رطلان زيتا قصد بالجنس بيان زيتى الرطلين فتأمل (وان كان صفة كانت له وطبقه) اى مطابقه فى القاموس هذا طبقه بالكسر بمعنى المطابقة والتحريك وطباقه ككتاب وامراى مطابقه ومن توهمه مصدرا احوج نفسه الى التكلف (واحتملت) اى الصفة فى كل تمييز (الحال) بخلاف الاسم فان ماهو للمتعلق لايحتمل الحال انما يحتمله ماللمنتصب عنه عنه فلا يرد ان تخصيص احتمال الحال بالصفة انما يلايم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ماذهب اليه المصنف من ان كل مادل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لاينبغى النزاع فى كونها حالا او تمييزا كما وقع بين النحاة لانه لايمكن انكار شئ منهما ورجح التمييز فى بعض تصانيفه ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا وقال الرضى تصريحهم بمن فى لله دره من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه محتمل حتى احتيج الى ذكر ما تعين المقصود به (ولايتقدم التمييز) اى على عامله وهو اما المبهم او منسوب النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم التقدم على الفعل ففى قوله (والاصح ان لايتقدم على الفعل) تطويل بل العبارة المنقحة والاصح ان لايتقدم التمييز (خلافا للمازنى والمبرد) فى الفعل وفى الاكتفاء بذكر الفعل اخلال لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرت العادة بتضمين ذكر الفعل ذكر مايشابهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر مع انه لاخلاف فى عدم جواز التقديم عليها الا ان يقال احيل عدم جواز تقديم التمييز على هؤلاء لا على بيان ان شيئا من معمولات هؤلاء لايتقدمها ❋ والذى ذكر فى الامتناع عن تقديمه مطلقا وجهان احسنهما ان التقديم على العامل يقتضى تقديم البيان على المبهم وهو ينافى غرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا لتمكن الخطاب فى النفس فضل تمكن وثانيهما ان عامل التمييز اذا كان الجامد المبهم فى غاية الضعف فلا يتقوى لعمل ماتقدمه ولذا لايجوز الفصل بينه وبين التمييز فى السعة واذا كان منسوب النسبة فلان التمييز فاعله فى الاصل لايتقدم الفاعل عامله وزيف بفجرنا الارض عيونا وامتلاء الاناء ماء واجيب بأنه فاعل لو عبر عن مضمون فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا وعن مضمون امتلاء الاناء ماء بملاء الاناء الماء واتمام الوجه بقصد اطراد الباب اهون واعذب مما تكلفوه على انه لاحاجة الى التكلف فى النقض الثانى لان الماء فاعل مجازى فى قصد المتكلم بحسب اصله ولايجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا والاولى ان يقال التمييز فى الاصل فاعل للعامل او مضاف اليه وشئ منهما لايتقدم ليشمل نحو لله دره فارسا بلاخفاء (المستثنى) المطلق لايمكن تحديده بحسب المعنى بأن يحد بماهو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى مختلف فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلابد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم

المستثنى الثانى له فلذا قسمه المصنف اولا ثم اشتغل بالتعريف لا لانه لا يمكن تعريف المستثنى المطلق وكيف لا وقد قسم المستثنى قسمين وحد كلا منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن حد مختلفى الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما فى حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفى الماهية لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها يريد انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ المستثنى متحد فى القسمين وبهذا اندفع ما ذكره الرضى من انا لا نسلم ان المستثنى مشترك لفظى بل له مفهوم واحد هو المذكور بعد الا واخواتها مخالف لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين فى تعريف واحد لان المصنف منع جمعهما فى تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظى بل لا يبعد ان يقال لم يعرف المطلق لاشتهار هذا التعريف واستفادته فى التقسيم وما قيل انه لا بد فى تعريف المستثنى المطلق من تقييد الا بغير الصفة كما فى بعض نسخ اللباب يمكن دفعه بأن عطف اخواته على الا يغنى عن تقييده لانه لا اخوات الا الا الصفة وما زاد الرضى من قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج اليه (متصل ومنقطع) الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع (فالمتصل هو المخرج) يتناول المخرج من صيغة اخرى كثلث والمخرج من اصلى كالتعبير المزال عن أصله فمن قال لا يخرج الا عن متعدد فلا جهة لقوله عن متعدد لا قصد تفصيله فقد غفل (عن متعدد) وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين حيث يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءنى رجل الا زيدا (بالا واخواتها) اى بواحد منها ولم يفسر الاخوات اعتمادا على انه يفصل فى اثناء المباحث بيد انه فانه بيد ولما بمعنى الا ولا يقع الا فى المفرغ بعد النفى صريحا او مقدرا قيل خرج به جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد الى غير ذلك وفيه ان لفظ المستثنى دال على الخروج دون شئ من هذه الامور وان الخروج يعرف فيها بكونه لازما لما يدل عليه لفظه فلا يصدق المخرج بمعنى حرف من الاصل المعلوم على شئ منها قوله بالا واخواتها لمزيد توضيح من غير توقف التعريف عليه وحينئذ لا بأس باجمال الاخوات او نقصه فتأمل (لفظا) اى ملفوظا كان المتعدد او المخرج (او تقديرا) نحو جاءنى القوم الا زيدا وما جاءنى الا زيدا وتقول مثل ما جاءنى القوم الا زيدا وجاءنى زيد ليس الا (والمنقطع هو المذكور) ليس وصفا للمنقطع كما يتوهم لعدم صحة كون المذكور (بعدها) منقطعا عنه وما يوهم قوله بعدها من وقوع المنقطع بعد الجميع كالمتصل ليس بمعقول لانه لا يقع الا بعد الا وغير وبيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة غير مخرج لعدم دخوله فى الواقع فى المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو ما جاءنى القوم الا زيدا اذا تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء او لم يكن نحو ما جاءنى القوم الا حمارا وهو مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين فيجعلون معنى الكلام جاءنى القوم لكن حمارا لم يجئ والكوفيون يفسرونه بجاءنى القوم سوى الحمار فيجعلونه مقدر الوقوع بعد سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل سوى يكون للمتصل الا ان يقال التمييز بجعل بعض المتعدد مكان المستثنى وفى المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الامتياز فى تقدير البصريين اوضح وهو ارجح ومما يجب عليك ان تجعله اهم المهام ※ واحق ما يقصد اليه فى هذا المقام ※ تحقيق ما كل دون الوصول اليه عاجلة الافهام ※ واستولى على عقول الفحول فى تحقيقه الاوهام ※ من تنقيح معنى اخراج المستثنى عن المتعدد ولا ابوح به الا بوثوق الرجاء من العليم العلام ※ ان يفيض على ماء المعرفة من منبع الالهام ※ ويوفقنا

(التشبيد)

لتشييد اساس الكلام غاية الاحكام ۞ فاعلم اولا انه صعب على الاعلام تعقل اخراج المستثنى عن المستثنى منه لانه لا اخراج الا للداخل ولو كان المستثنى داخلا في المستثنى منه لزم من نسبة تعلقت به كونه محكوما عليه بما ثبت للباقي بعد الاستثناء ومعلوما ومحكوما عليه بنقيضه للاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض في المستثنى اما في جاءني القوم الا زيدا بأن يكون زيدا جائيا وغير جاء واما في اضرب القوم الا زيدا بأن يكون زيدا مطلوبا ضربه وغير مطلوب ولا يتصور ذلك في شان من له ادنى مسكة فضلا عن البلغاء الكرام وافصح افصح الاقوام عليه التحية والسلام بل عن الملك العلام في معجز الكلام وافضى بهم تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم المستثنى منه مجاز عما عدا المستثنى وليس الاستثناء الا قرينة عليه ولم يدر انه حينئذ لا يكون فرق المستثنى المتصل والمنقطع يتشاركان في عدم الاخراج ودفع ما يقع فيه المخاطب من ايهام سابق المستثنى وقال ابو بكر الباقلاني ذلك العالم الرباني وعبد الجبار ان مجموع المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء اسم لما بقي ورد عليهما بأن لا اسم في لغة العرب مركبا من اكثر من لفظين وليس بشئ لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليهما انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير في ساحة البلد الا زيد واستحسن الرضي قول آخرين ان المستثنى داخل في المستثنى منه وانما يلزم التناقض لو كان النسبة الى مجرد المستثنى منه وليس كذلك لان النسبة الى المستثنى منه مع المستثنى وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب الى اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد واعراب الجزء الاخير بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لا يمكن ولا على النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور الاخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج في النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض قبل الحكم والطلب فتأمل ۞ لما كان عقد البحث لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى اذ المنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس او خبر لا يكون قد بين في ابواب أخر وانما ذكر ههنا لتتميم بحث المستثنى قدم ما هو واجب النصب بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب مما ليس من ذلك الملحق لجامع وجوب النصب فقال (وهو) اي المستثنى الشامل قسميه وقد عرفت انه يعم القسمين فلا يحتاج الى التمحل في الضمير على ان التمحل لو كان لكان في المرجع (منصوب) اي وجوبا بدليل جعله قسيما للمنصوب جوازا وقد نبهناك في شرح تعريف العامل على ناصب الفضلات لكن ينبغي ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب المستثنى بواسطة الا وقال المبرد والزجاج هو الا وللكسائي فيه مذهب آخر وللفراء آخر لكنهما بعيدان عن ان يعتبرا فلا فائدة في بيانهما (اذا كان بعد الا غير الصفة) لا يحتاج الى الصفة اذ المستثنى لا يكون الا بعد الا الا صفة واحترز بقوله بعد الا عما بعد سوى وغير وبيد فانه لا نصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس ولا يكون فان نصبه بعده غير مقيد بقوله (في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه) والمراد بالموجب ما لم يكن استفهاما او نهيا او نفيا صريحا او مأولا والتأويل بالنفي في غير قلما نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل واقل رجل ولفظ ابى ومتصرفاته قليل كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل بمعنى لم يطيعوه فلا يقال مات الناس الا زيد بمعنى لم يعش والتقدم على المستثنى منه لا يجوز على المتقدم على المنسوب اليه بل اما ان يتقدم عليهما او على المنسوب اليه الا شاذا على ما في التسهيل نحو ۞ خلا الله لا ارجو سواك وانما ۞ اعد عيالي شعبة من عيالكا ۞ والا شاذا للضرورة على

مافى الرضى نحو ❁ وبلدة ليس بها طورى ولا خلا الجن بها انسى ❁ هذا عند البصريين خلافا للكوفيين فيجوز عندهم اختيارا الازيدا قام القوم وكان عليه ان يقيد قوله اومقدما بقوله على الاكثر كما قيد به المنقطع لما قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بعربيته مالى لا ابوك احدا فيجعلون احدا بدلا من المستثنى قال سيبويه هذا مثل مامررت بمثلك احد قال حسان رضى الله تعالى عنه فى خير البشر عليه افضل الصلوة والسلام ❁ لانهم يرجون منه شفاعة ❁ اذا لم يكن الا النبيون شافع ❁ يقال لا بد من تقييد الكلام بالتام والكلام التام ماذكر فيه المستثنى منه ويقابله الكلام الناقص لئلا ينتقض بنحو قرئ الا يوم الجمعة هذا لكن لو قيد خرج نحو قرئ الا يوم الجمعة الا يوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه تفريغ فى اكثر من واحد ويجب النصب فيما زاد وبالجملة يخرج عن قاعدة وجوب النصب نحو ماقام الا زيدا الاعمرا لوجوب النصب فى الاعمرا لما ذكروا نحو ماجاءنى القوم الازيد الاعمرا فانه لا يجوز ابدال احدهما ويتعين نصب الاخر لانه لا يبدل من الشئ الامرة (او منقطعا) مطلقا (فى) لغة (الاكثر) اى اكثر العرب وهم الحجازيون واشير بقوله فى الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهم بنو تميم فانهم يوافقونه فى وجوب النصب فى مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ويخالفونهم فى جواز الابدال فى غيره نحو ماجاءنى احد الا حمارا فبعض المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا قلنا اومنقطعا مطلقا وقوله اومنقطعا مقيد بكونه بعد الا لكونه عطفا على قوله فى كلام موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة منقطعا فما فى الرضى وغيره اومنقطعا اى منقطعا بعد الا ان كان اشارة الى احتياج عبارة المتن الى التقييد كما هو الظاهر ففاسد وان كان اشارة الى انه فى حيز قوله بعد الا فحسن (اوكان) نبه باعادة كان على ان الثلاثة السابقة مشاركة فى كونها بعد الا (بعد خلا وعدا فى الاكثر) اشار الى اختلاف الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش على خلاف سيبويه حيث انكره الجرمى بعدا وادخل فيه ماخلا وماعدا بزيادة مالا على كونها مصدرية على ماجوزه الجرمى لان الزائد كالعدم ولم يلتفت الى قول الجرمى لانه لم يثبت على مافى الرضى (وما خلا وماعدا وليس ولا يكون) ونصب المستثنى بعد هذه الامور ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال امافى عدا فظاهر وامافى خلا مع كونه لازما فلتضمنه معنى جاوز ❁ وههنا بحث نفيس وهو ان جعل المنصوبات بهذه الافعال مستثنيات دون منصوب جاوز وماكان ومايكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وحينئذ لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه ترك قد والتزام اضمار فواعلها ويكون النصب بعدها على الاستثناء الا انهم مع كونها بمعنى الاتقييد وبتصحيح هذه الامور لما راوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يشاهد عليه بعيد عن الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا وليس ولا يكون اما الى مصدر الفعل او الى البعض المطلق من المستثنى منه ومحل الجمل النصب على الحالية وماخلا وماعدا مصدران بتأويل اسم الفاعل حالان وجوز فيهما حذف المضاف اى زمان خلو بعضهم ولا يبعد ان يقدر فى كل الزمان فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذ سافر فيستغنى عن توجيه التزام حذف قد بانه لكونه فى مقام الا لم يحسن اظهار قد لانه لا يدخل على الا ولذا اخفى بالتزام اضمار فواعلها ليكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى وليس مامن ادوات الاستثناء بمعنى الا كما زعم البعض تمسكا بكلامهم كل شئ مهه اى يسير يحتمله الرجل بالنساء وذكرهن فانه لا يحتمل مايتعلق بحرمه وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه فى تقدير ماعدا النساء وذكرهن

فحذف عدا (ويجوز فيه) اى فى المستثنى (النصب) على الاستثناء (ويختار البدل) من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لا امر يختار فيه والاوضح الابدال (فيما بعد الا) متعلق بقوله يجوز تعلق ظرف محاط بعد تعلق ظرف محيط فهو على نحو لبثت فى البلد فى محلة كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف الاول ولا الى جعله فى معنى فى مكان واقع بعد الا لان المتعارف بعد الا فى مكان واقع بعد الا ولو ترك الظرف الاول كما فى بعض النسخ فكان قوله فيما بعد الا متنازعا فيه للفعلين لكان أعذب وقد راعى فى بيان الحكم محاسن من تقديم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل وقدم فى التمثيل البدل تقديما للقراءة الراجحة (فى كلام غير موجب) شرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بقى بحث غامض اليه فارغب وهو ان ليس الواقع فى كل كلام فيه نفى اونهى او استفهام واقعا فى كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتمل عليه النفى مثلا وجعله منفيا ولذلك ترى سيبويه يقول مارأيت احدا يقول ذلك الا زيدا لا يجوز فيه الابدال لو كان الرؤية بمعنى الابصار ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك لان نفى العلم بان احدا يقول نفى القول عن الاحد فى العلم فيسرى النفى فى فاعل يقول فالمستثنى منه يجوز فيه الا انه اتى بخلاف الرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد بالقول ونفى الرؤية فلم يسر النفى فى القول وهذا منه مبنى على الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفى الابصار مبنى على انتفاء القول لا ينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضى بأنه يجوز البدل فى نحو ما كلمت احدا ينصفنى الا زيدا لان المعنى ما انصفنى احد كلمته الا زيدا ومنه قول عدى بن زيد فى ليلة لا ترى بها احد يحكى علينا الا كواكبها فليتأمل فى مواقع سراية عدم الايجاب فانه من مختبرات اولى الالباب (وذكر المستثنى منه) اى والحمل انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها مايقودك اليه الحل من غير ان يمن عليك دليل المقال قيل احترز به عما لم يذكر مستثنى منه له فانه يعرب على حسب العوامل ونحن نقول او يجب نصبه كما فى جاءنى الا زيد الا بكرا ولا تظنن ان المصنف فانه تقييد مابعد الا بكونه متصلا مؤخرا عن المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع والمقدم سابقا ولا يحتاج فى وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا نقول هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهنالك لا يحتمله كيف ولو خص حكم المقدم والمنقطع فيما سبق بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مصدرا معطوفا على الالما فات التقييد بتقدم المستثنى منه ولو استفيد التقييد ان من قوله (نحو مافعلوه الا قليل والا قليلا) لم يبعد ويقال لو قصد التقييد لم يأت بالمثال كما لم يأت فى الاحكام السابقة ولك ان تجعل وجه التمثيل معانه لم يمثل لحكم سابق للرد على بعض القدماء حيث شرط فى صحة الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب فى ماجاءنى القوم الا زيدا وقد رد بعموم مابعد الا على الفراء حيث منع النصب فيما اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب الرفع فيما جاءنى امرأة الا هند ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل من المستثنى منه مستثنى آخر اذ لو ابدل يتعين نصبه كما عرفت ❋ وقد فات المصنف قيدان آخران احدهما ان لا يقصد بغير الموجب رد موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقته للمردود على ما فى الرضى فى ماجاءنى القوم الا زيدا فى رد جاءك القوم الا زيدا يختار النصب وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه حينئذ يترجح النصب على ما فى التسهيل نحو ماجاءنى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فقد فات المصنف قسم من المستثنى وهو مايجوز فيه البدل ويختار النصب وليس منه المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ماجاءنى

رجل الا عمرو خير منه على ما ذهب اليه المازنى لان سيبويه رجح فيه البدل لا يقال ينتقض هذا الحكم بقوله تعالى ❁ فاسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ❁ فان القراءة المشهورة فيه النصب ولا وجه لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الخطاب مع المؤمنين فالاحد مخصوص بهم فلا يدخل فيه الامرأة فهو مستثنى منقطع وقد صعب ما يسره الله لى بفضله على الفحول حتى اجاب جارالله بأنه مستثنى من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر تعلقه بما يتصل به فيا ستبعاد اكثر القراء عليه بحاله اعترض المصنف عليه بان القراءتين متناقضان لان الاستثناء عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمرأة والاستثناء عن عدم الالتفات تفيد الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولا تناقض فى القرآن ودفعه الرضى بان الاسراء مقيد بعدم الالتفات بمقتضى الفحوى ولك الخيار فى الاستثناء عن الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد ولك ان تقول المراد الاسراء منه الى ارض لم يغضب الله تعالى عليه ولما خفى عن المصنف دفع اشكاله منع فساد اتفاق اكثر القراء على المرجوح بل قال التزام البعض اتفاق الكل عليه وهذا مما يسمع لو لم يكن خصوص القرات مسموعة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم او كانت المجموع مسموعة لبيان الجواز فيجوز ان يسمع احد القراءة المرجوحة عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الا اياه ومع ذلك بعيد ومما استصعب التفصى عنه انه كيف يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب والنفى وايضا لا يعقل من اقسام البدل الا بدل البعض وهو لا يخلو عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء كلام من جزء كلام آخر والمستثنى فى كلام والمستثنى منه كلام آخر ولهذا وقع نحاة الكوفة فى انه اتباع بالعطف والاحرف عطف فى هذا المقام يفيد الاستثناء واجيب بأن الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير بظهور البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى منه فى كلام آخر انما هو بحسب المآل والا فى اللفظ ليس الكلام الا واحدا والبدل امر لفظى والبدل مجموع الا زيد الا انه اجرى اعراب المجموع على جزء يقبله والفقه فى الجواب الاخير ان يقال البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب المستثنى والمستثنى منه واحد والا ختلاف بالايجاب والسلب اختلاف فى الحكم واين النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميز بين ارباب النطق واصحاب الحكم ولما لم يكن فى كلام جارالله قيد ذكر المستثنى منه وكان من زيادات المصنف للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله (ويعرب على حسب العوامل) تنبيها على فائدة القيد ولم يبال بالفصل به بين السابق وما هو من تتمته من بعد بحث تعذر البدل على اللفظ على ان بين المعرب بحسب العوامل والبدل كمال اشتباك اذ هما يشتركان فى ان المستثنى فيهما جعل مقصودا بالنسبة وهناك دقيقة اخرى وهو ان لبحث تعذر البدل حاجة ما الى معرفة المعرب بحسب العوامل تنكشف عند قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا ولا من حيث انه عامل المتبوع ولك ان تريد الاعراب بالاصالة ولا يرد ما مررت باحد الا بزيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه كرر ذكر العامل تنبيها على انه فى حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذى فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له بالحذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) الاخصر محذوفا الا انه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكانى بك قائلا انه ينتقض بمثل ما ضرب الا بكرا الا عمرا الا

خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول اذلا يجوز التفريغ الافى واحد والمستثنى المفرغ يجرى فى اكثر المعمولات (وهو) اى المستثنى منه (فى غير الموجب) فالعطف على الاسم والخبر بحرف عطف واحد وقيل الوا وللحال اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه فى غير الموجب اظهر (ليفيد) قيل ليفيد الكلام ان عموم النفى مع استثناء البعض اقرب من الصدق من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثانى وقوله ليفيد متعلق مفهوم الكلام اى اشترط ذلك ليفيد (مثل ماضربنى الازيد) وعلى هذا قوله (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من فحوى الكلام اى لا يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الموجب الا ان يستقيم المعنى ونحن نقول ضمير وهو الى عدم ذكر المستثنى منه اى عدم الذكر فى غير الموجب الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى أى ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف المستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما بصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى او قيام القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة يقال مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا يرى عدم صحة مامات الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب ويعتذر بأن الاستقامة فى النفى غالبة فأريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال ليس بحث النحوى الا عن استقامة الاعراب واما صدق المعنى وعدمه فمما يتعلق بفعل المتكلم قلت كأنه نبه المصنف على هذا بقوله ليفيد ان هذا الافادة الكلام لا لما يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يقول التنبيه على ان هذا القسم كثير الاستعمال فى النفى قليل فى الايجاب ويقال كثرة الاستعمال وقلته من وظائف الفن (مثل قرأت الا يوم كذا) فى مقام بيان ايام اسبوعك او شهرك او سنتك الى غير ذلك ولا يخفى ان ماهو ظاهر الكذب فى الموجب مما لا يفيد الاستفهام عنه ايضا فالاطلاق فى غير الموجب من غير اخراج الاستفهام لا يصح (ومن ثمة لم يجز مازال زيد الا عالما) من اجل ان التفريغ من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يجز مازال زيد الا عالما مع كونه نفيا لان مآله الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب فى التحقيق ولا ينفع النفى الظاهر كما لا يضر صورة الايجاب المأول بالنفى والمراد عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص او قصد المبالغة كما فى ماجاءنى احد الا ظريف ومازيد الا قائم وما جاءنى زيد الا راكبا حيث قال المصنف لا يستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة او تخصيص النفى بما يضاد المستثنى بقرينة ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى المثبت فلا يلزمه ماذكره الرضى انه يصح تصحيح هذا المثال بما ذكرته فى الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج فى تصحيح مازيد الا قائم ولا يندفع اعتراضه بما ذكره بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التأويل اذ لا ايجاب الا يصح فيه التفريغ ❁ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا ماضيا فى القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اى طلب لك الله للقسم بهاما سألتك الا فعلك وفى غير القسم يكون فعلا ماضيا بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وبغير قد اذا تقدمها ماض منفى قصد لزوم المستثنى له نحو ما انعمت عليه الا شكرا وفعلا مضارعا خبرا نحو مازيد الا يقوم (واذا تعذر البدل) اى البدل المختار حملا (على اللفظ ابدل على الموضع) واذا تعذر الحمل على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما يرشد اليه المثال الثانى وعلاوه بالعمل بالمختار على قدر الامكان ويستفاد منه انه لا يبدل من المحل فى البدل بغير المختار فلذا حملنا البدل على البدل المختار بجعل اللام للعهد واستفدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل بحسب

[illegible] رحمة الله عليه

هذا مخالف لصنيع المولى الجامي حيث جعل [illegible] قوله على كما نبه [illegible]

لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل فى محله كما فى ما زيد الا قائم * وضبط الرضى مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد النفى نحو ما زيد وليس زيدا وهل زيد بشئ واسم لا التبرئة نحو لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكأنه لم يلتفت الى لا الحجازية لشذوذ عملها * بقى خبر لا لنفى الجنس نحو لا امرأة شئ الا شئ وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم الا العذاب بالنار (مثل ما جاءنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد) رجحان البدل على الاستثناء فى مثله اكثر من الرجحان فيما جاءنى من احد لان الاستثناء فيه التباس الاستثناء بالبدل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء فيه قليلا واذا حذف الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله ونحو * لا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار (وما زيد شيئا الا شئ) ولما كان تعليل التعذر فى المثالين الاولين فيما بينهم بأن من الاستغراقية لا تزاد فى المعرفة ولا التبرئة لا تعمل فيها ولا يطرد فى نحو ما جاءنى من احد الا رجل صالح ونحو لا رجل فى الدار الا رجل صالح علل التعذر مع انه لم يكن من عادته تعليل الحكم تبديلا لتعليلهم الناقص بالكامل وصونا عن توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة عن اختصاص القلة فقال (لان من لا تزاد بعد الاثبات) لان زيادته لتأكيد النفى ولم يبق بعد الاثبات وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجعل الاعراب للتوابع بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من انسحاب عامل المتبوع اليه اذ حينئذ لا يزاد من بعد الاثبات بل ينسحب من الزائدة فى النفى اليه وهكذا قوله (وما ولا لا تقدران عاملتين بعده) فكان عبارته أولت بأن من لا تزاد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات فى حكم زيادته وكذا ما ولا لا يقدران بعد الاثبات واعمالهما فى حكم تقديرهما * وانما قال عاملتين لان الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها لمعناها الزائل فتوهم ان قوله عاملتين لغو لان ما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات لمنافاة النفى والاثبات ليس بشئ بقى ان عمل من ليس لانها تأكيد النفى فليقدر عملها بعد الاثبات (لانهما عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا) متعلق بالتمثيل لا بقوله انهما عملتا للنفى والا لاكتفى بقوله بخلاف ليس تفطن فانه من محاسن الانتقال التى يهتز بها اضباع ارباب الكمال (لانها عملت للفعلية) اى لكونها على صورة الفعل ومتصرفا ببعض تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها لمعنى ما كان فبعد الاثبات تبقى على ما كان حتى يرد ان ليس كالنفى مضمون الخبر ونفى مضمون الشئ ليس الا نفى كونه فيجعل ليس متضمنا لمعنى الكون دون ما تحكم (فلا اثر لانتقض معنى النفى لبقاء الامر العاملة هى) اى كلمة ليس (لاجله ومن ثمة) اى من اجل ان عمل ما للنفى وعمل ليس للفعلية (جاز) عمل ليس فيما بعد الا (فى ليس زيد الا قائما وامتنع) عمل ما فيه (فى ما زيد الا قائما) ولم يقل وامتنع لا رجل الا عالم مع انه كان الكلام فى الفرق بين ما ولا وليس لان الاشتباه بين ليس وما التى تشبهها اشد ولانه لا يظهر امتناع لا رجل الا عالم بعمل لا لانه مما يستعمل بخلاف ما زيد الا قائما * ثم نقول ومن ثمة لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز ما زيد الا قائم فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسك بالرفع قلت هذه لغة تميمية لتنزيل ليس منزلة ما واما ما قال ابو على بان اسم ليس ضمير الشان فمما يقضى منه العجب كيف ولا معنى لقولنا ليس الشان الطيب الا المسك واعجب منه انه تعلق الرضى فى تزييفه بأنه لا يتم لوروده فى كلامهم الطيب ليس الا المسك ولو اريد تمحل فى انكار الغاء ليس بعد الا نقول الا هذه ليست اداة الاستثناء بل فى تقدير ان لا يكون اى ليس الطيب حاصلا ان لا يكون المسك (ومخفوض) اى وهو مخفوض ليكون جملة معطوفة على ما قبلها

ولا يصح ان يكون معطوفا على منصوب فى قوله وهو منصوب لوقوع فواصل (بعد غير وسوى) بكسر السين فى الاشهر وجاز ضمها (وسوا) بفتح السين فى الاشهر وجاز الكسر (وبعد حاشا) اعاد كلمة بعد ليخص قوله (فى الاكثر) بحاشا اى فى مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث انكر فعلية حاشا الا على سبيل الشذوذ كقوله عليه الصلاة والسلام ❁ اسامة احب الناس الى ما حاشا فاطمة ❁ او فى اكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث قال انه تارة فعل وتارة حرف ومجئ اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها كما يؤيده مجئ حاشا لله بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها لله قال الرضى فالاولى جعل حاشا مصدرا فى جميع المواضع وحينئذ يكون الجر بعدها للاضافة ويكون ترك التنوين فى حاشا لله لانكارهم تنوين ما غلب عليه الاضافة وكذا لم ينون سبحان فى ❁ سبحان من علقمة الفاجر ❁ عند البعض وقال جاءنى القوم حاشا زيد المعنى حاشا الجائى او المجئ زيدا هذا فمن جعل التقدير برأ الله زيدا عن المجئ فقد بعد وكثر حاشا وقل حشا (واعراب غير كاعراب المستثنى بالا) لفظا او محلا فيما يكون مبنيا لاضافته الى ما وان اوان او محلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناءه على الفتح على لغة بعض بنى اسد وقضاعة لكونه فى معنى الا ومن العجب انه لم يذكر حجة عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور (على التفصيل) المذكور فى اقسام المستثنى بالا وهذا من معربات لم تستحق كما بعد الا الصفة لم يجعل بابا للندرة وانما يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا لما بينه بقوله (وغير صفة) دالة على ذات مبهمة موضوعة بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب الوصف نحو دخلت بوجه غير وجه خرجت به تجوزا (حملت على الا) اى حملت على معنى الا بالنقل لمناسبة بين معناه ومعنى الا فى كونهما متضمنين لمغايرة شئ لشئ والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا على معناه المجازى لان المناسبة هناك اشد لتضمن كل منهما المغايرة بحسب الوصف وان كان المعنى الحقيقى اطول باعا فى ان يجود بلفظه اشباعا (فيه) اى فى الاستثناء متعلق بالحمل او قيد لا للاحتراز عن الا فى الصفة فانه المحمول لا المحمول عليه وكون حمل غير على الا اشهر من العكس يستدعى جعله مشبها به على خلاف قوله (كما حملت الا عليه فى الصفة) صفة قوله فى الصفة على طبق قوله (اذا كانت تابعة) تالية (لجمع) اى دال على متعدد (منكور) غير معروف معروفا كان تعريفا لا يجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم او منكرا فلا تقل ان وجه ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما يجوز حذف المستثنى منه ولا يجوز حذف موصوف غير لان الدخيل ليس عديل الاصيل (غير محصور) لا بمصاحبة ما يفيد العموم ولا بمصاحبة اسم العدد (لتعذر الاستثناء) المتصل لعدم الجزم بدخول المستثنى فى ذلك الجمع فيلزم احد المجازين اما الاستثناء المنقطع او جعل الا صفة فيختار ايهما يساعده المقام هذا ما يستفاد من الرضى وفى كلام متأخرى الشارحين انه يتعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله فى المتعدد المذكور قبله حتى اعترض بأنه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور نحو جاءنى رجال الا حمارا فينبغى ان يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ونحن نقول خالف هنا عادته التى هى عدم تعليل الحكم فى هذا المختصر وعلله لان المدار هى هذه العلة وما ذكره بيان لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يتعذر مع كونه تابعا لجمع محصور نحو جاءنى عشرة رجال الا زيد وجاءنى الرجال الا زيدا ان جعل اشارة الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولآخر وجه فيحمل على الصفة ولك ان تجعل اللام للوقت اى تعذر الاستثناء وتجعله

بدلا عن الظرف المتقدم فيكون صريحا فى ان المدار هو التعذر وفيه رد على سيبويه حيث يجوز جعل الا صفة مع صحة الاستثناء واعراب مستحقه الا يجرى على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب والاسم من خلوه عنه ولقد نبه عليه بقوله (نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وضعف) حمل الا على الصفة (فى غيره) فى غير صورة التعذر خلافا لسيبويه اذ فى غير وقت كونها تابعة لذلك غالبا اذ لا يجوز بلا ضعف فى تابع المفرد حفظا لصورة الاستثناء على أصله الذى لا ينفك عن متعدد فى المعرف والمحصور وان يصح الحمل على الصفة بلا ضعف لكنه يندر كما عرفت وعد من هذا قوله * وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * حيث عدل فيه عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تعذره وقال المصنف فيه شذوذان آخران وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل بين وصف المبتدأ وبينه بالخبر وهو قليل وكأنه نبه على ان ظهور اثر الاهمال فى هذا البيت اكثر من ان يتمسك به النحوى ويعتد به ونحن نقول كل ما يتهم الشاعر فرية بلا مرية لان الا هذه شرط والتقدير ان لا يكن الفرقدان ولا يمكن رد تمسك سيبويه بالضعف لو تمسك بقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم هالكون ان لا يكن العالمون فنجاتهم بالعالمين وهكذا اولاه لكان فى الحديث الفصل بين المبتدأ وصفته بالخبر وتقديم التأكيد على الصفة مع انه تقدم الصفة عند اجتماعهما (واعرب سوى وسواء النصب على الظرف) قيل يريد الظرف من حيث انه ظرف ليؤل الى الظرفية فيصير المعنى النصب على الظرفية ولك ان تجعله فى تقدير النصب الوارد على الظرف وليس هذا لانه ظرف فى حال الاستثناء كيف وحمل على الا كغير * قال الرضى سوى فى الاصل صفة مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف هجر عن معنى الاستواء فاستوى هو والمكان ثم ستعمل فيما استعمل فيه المكان من معنى البدل فانه يقال انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعير لمعنى الاستثناء لان جاءنى القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجئ فصار كغير بمعنى الا الا انه التزم اضافته بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير والتزم اضافته الى المعرفة فلا يقال جاءنى القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكرت سوى صفة حملت على الا فلم لم يجعلوا الا محمولة عليه فى الصفة وجعلوها محمولة على غير قلت لانه صفة مكان لا غير فحمل الا التى لا تخص المكان على غير العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه (فى الاصح) اى اصح المذهبين وهو مذهب البصرى اذ الكوفيون لا يجعلون سوى وسواء لازمى الظرفية حتى انهم يجعلونها فى الاستثناء ايضا كونه معربا على حسب العوامل حيث ورد فى اشعار البلغاء ويقول البصرى انه كما وقع للضرورة * واعلم ايها الطالب لاستيفاء المبحث من غير حاجة لك الى الحث او فور رغبتك الصادقة الى حرز الفضائل * وصدق همتك العالية فى طلب الانخراط فى زمرة فحول الافاضل * الفارقين بين كل حق وباطل * ان هناك مباحث نفيسة لا تجد من بيانها مندوحة نلقيها عليك ونرجو ان تكون ممدوحة * البحث الاول فى تحقيق لاسيما تقول جاءنى القوم لاسيما زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيدا مضاف اليه لسى بمعنى مثل اى لا مثل زيد موجود فى حسن المجئ وما زائدة كما فى غير ما جرم ويجوز كون ما تامة وزيد بدلا والجملة اعتراضية لترجيح زيد فى المجئ وبهذا القدر يسمى استثناء لانه يخرج زيد عن القوم بالترجيح والا هو فى التحقيق ليس بمستثنى فلذا لم يتعرض له المصنف وقد يرفع زيد بجعل ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة الصدر اى هو زيد وحذف صدر الصلة والصفة قليل وربما يرد بعده النصب ووقف على السماع ومنع الاندلسى

نصب المعرفة وكأنه جعله تمييز ما التامة ومنهم من جعله مفعول اعنى فلا يوجب النكر ويدخله الواو الاعتراضية وقد يحذف لا وقد يخفف مع لا وبدونه وقد يقتصر على لاسيما فيقال احب زيدا لاسيما اى لا مثله موجود فى محبتى فيقال ما الزائدة عوض عن المضاف اليه وقد يقال لا سوى زيد والسوى ايضا بمعنى المثل ✻ البحث الثانى يجوز العطف على المستثنى بغير النصب لتنزيل غير بمنزلة الا وبالجر على المستثنى بالا لتنزيلها منزلة غير فتقول جاءنى القوم غير زيد وعمر واو جاءنى القوم الا زيدا وعمرو ذكره ابن مالك ✻ البحث الثالث لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى ✻ البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف فلا يقال ماضرب احد احدا الا زيد عمرا الا بتقدير ضرب عمرا على انه جواب لمن ضرب زيد ✻ البحث الخامس انه لا يمنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له على عشرة الا تسعة لكن لابد من داع الى تعيين العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة عليك والا لاستهجن هذا الاستثناء ✻ البحث السادس انه اذا وقع مستثنى محتملا لمتعدد من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنهما نحو ما رأ اب وابن الا زيد بخلاف ما فضل ابن ابا الا زيدا فان زيدا لا يصح ان يكون فاضلا ومفضولا وبخلاف ماضرب احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا لنفسه فهو فى الصورتين مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمها فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فهو المستثنى منه لان كونه فاعلا مقدم على المستثنى رتبة ومتصل بالفعل والا فهو مستثنى عن الاقرب منه وان توسطهما فالمقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على المستثنى احق لان اصل المستثنى التأخر عن المستثنى منه نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن هذا كله اذا كان متعددان اما لو كان متعدد واحد ذكر مرتين واختلف عاملاهما نحو ماضرب احد وما قتل الا خالدا فالمستثنى عنهما معا ✻ البحث السابع يجوز تكرار الا للتأكيد فى عطف النسق ويجب تقديم العاطف على الا نحو ماجاء الا زيد والا عمرو وكذا فى البدل بأقسامه نحو ماجاء الا زيد الا اخوك وما قطع الا زيد الا يده وما سلب الا زيد الا ثوبه وماجاءنى الا زيد الا حمار وكذا فى عطف البيان ✻ البحث الثامن اذا تكرر المستثنى لا للتأكيد فان امكن اخراج كل من سابقه فهو مستثنى من سابقه من المستثنى منه الاول نحو جاءنى قريش الا هاشميا الا عقيليا ففى الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا كل وتر لانه عن موجب والقياس فى كل شفع النصب والرفع على البدل لانه فى غير موجب وفى الكلام الغير الموجب الامر بالعكس كذا فى الرضى وهذا مناف ما حققه سابقا ان النفى الحاصل بالتأويل فى غير الفاظ معدودة نادر فلا يجوز مات الناس الا الانبياء بتأويله بلم يعش الناس الا الانبياء وما حققه بعد ذلك ان المستثنى منه لا يبدل منه الا مرة فيتعين فى ما سوى المستثنى الاول من المستثنيات المتعددة النصب وان لم يكن اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من المستثنى منه الاول ففى جاءنى عشرة رجال الا ثلاثة الا اربعة اخراج اخراج السبعة من العشرة بدفعتين وقال الفراء دخل الاربعة بعد اخراج الثلاثة فالجائى احد عشر وكلامه خال عن التحصيل ✻ البحث التاسع ان القياس فى جاءنى عشرة رجال الا اربعة ان يكون الجائى ستة الا ان الفقهاء قالوا لو قال ما لك على عشرة الا تسعة بالرفع لزم التسعة وان نصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله على عشرة مستثنى عنه تسعة فهو كما يقال ماله على واحد قال الرضى فى الفرق نظر لان البدل ايضا استثناء ولا ادرى ما صحة كلامهم اقول كلامهم فى غاية المتانة واثر نهاية الفطانة وهو ان المختار فى جواب من قال لى عليك عشرة الا تسعة ما لك على عشرة الا تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يترجح الرفع لو لم يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه ردا لكلامه فيكون رفعا

لما ادعاه واحد من العشرة فيكون الكلام لنفى الواحد لا لاثبات التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس ردا لكلام المخاطب بل استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة ❊ البحث العاشر ان المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بالجميع معمول بالجملة الاخيرة او لما فيها على اختلاف القولين ومثله مقدر فى الجمل الاخر واما ان كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة فهو يخصها تلك عشرة كاملة اتممنا بها بحث المستثنى لكل نفس فاضلة رجاء رحمة عاجلة وآجلة متتالية (خبر كان) الكون وباقى مايشتق منه اما داخلة تحت ما اريد بكان او داخلة فى (واخواتها) وكان على ما كان هو (المسند بعد دخولها) اغنى شرح امثال هذا التعريف عن بيانه (مثل كان زيد قائما وامره) اى حكمه (كأمر خبر المبتدأ) فيما مضى من الحكاية اذ المقصود منه الاغناء عن بيان الاحكام السابقة فيه فنقض هذا الحكم بمخالفة خبر المبتدأ فيما لم يذكر غير متجه كامتناع ان يكون خبره ماضيا على ما قال بعض وامتناع ان يكون خبر يكون مستقبلا على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من زال ولازال ومراد فانها ماضيا على ما ذهب اليه ابن مالك واختاره الرضى كصحة نكارة اسمه مع تعريفه نعم ينتقض بصحة دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط دون خبره مع تضمن اسمه له (ويتقدم معرفة) وكذا نكرة مخصصة لعدم الالتباس بالاسم لكون الاعراب مميزا وفيه ان المعرفة التى لايظهر اعرابها ولا اعراب ما اسند اليه لايتقدم نحو كان الفتى موسى فلا يصح اطلاق الحكم ويمكن ان يدفع بأن المراد تعريفه لايمنع تقديمه واما منع انتفاء الاعراب فى الاسم والخبر والقرينة عن التقديم فليس من احكام خبر المبتدأ فان قلت لايخص هذا بالخبر المعرفة بل الخبر الفعل لاسمه يتقدم عليه ايضا نحو كان قام زيد فانه لايلتبس حينئذ بالفاعل لان كان لابد له من اسم قلت بل يلتبس لجواز كون اسم كان ضمير الشان وضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبر (وقد يحذف عامله) الضمير بظاهره لخبر كان واخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان فلذا قال الرضى ما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لايحذف من هذه الافعال الا كان ولتصحيح مرامه خص الضمير بخبر كان ليبرأ عن وصمة الجهل بالحكم (فى مثل الناس مجزيون بأعمالهم ان خيرا فخير) وفسر مثله بما كان بعد ان ولو معلوم الفاعل اما بظهور مرجع فاعله واما بذكره كان يقال ان عملهم خيرا ❊ واقول لابد من قيد آخر وهو ان لايكون مفسرا نحو ان خيرا يكن فانه حينئذ يجب الحذف وكأنه لم يتعرض لهذا الوجه لانه سبق بعينه فى بحث الفاعل اذا اسم كان عنده الفاعل فنقول قد استوفى حذف كان فى بحث الفاعل فى ضمن حذف فعل الفاعل فلا حاجة الى التعرض الا لبيان الوجوب فى اما انت منطلقا انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا ان يورد فى بحث حذف فعل الفاعل فلا يكون ماهو بصدد بيانه هنالك قاصرا وفى تعين حذف كان فى هذا المثال نظر بل الاظهر عندى ان التقدير ان عملوا خيرا وقد اشار الى ان حذف كان فى الشرطية لايخص الشرط بل يجوز فى الجزاء ايضا بقوله (ويجوز فى مثلها اربعة اوجه) رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما بوجهين ولم يقل وله ثلاثة اوجه اخرى ايثارا للاختصار على ما يقتضيه السوق فتأمل ولم يقل ويجوز فيه جعل الضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد بهذا المثل غيره وفسر بما يكون بعد ان اسم بعده فاء بعده اسم ونقض بقولك اسير كان سيران راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول اى ان كنت راكبا فأنا راكب ولابد لدفع هذا النقض من قيد ذكره ابن مالك غفل عنه صاحب هذا التفسير وهو يصح فى الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه او معه وقد تزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان المقدر الى المصدر المتعدى بحرف الجر نحو المرؤ مقتول بما قتل

به ان سيف فسيف بجرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لاصالح فطالح اى لايكن المرور بصالح فالمرور بطالح فالاقتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على مابم مثالها فاستخرج عدد الوجوه بضرب من التأمل فانى أراك مستغنيا بفطانتك عن التعلم والتوسل وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته وعذوبة المعنى وعليك بترجيح جانب المعنى على الافظ فى كل مقام فتفطن (ويجب الحذف) وضع الظاهر موضع المضمر لئلا يتبادر اول النظر ان يجب عديل يجوز (فى مثل اما انت منطلقا انطلقت) اى فيما عوض عن كان كلمة ما الزائدة وانما بين تقدير هذا المثال بقوله (اى لان كنت) دون المثال السابق لان هناك داعيين احدهما الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة وثانيهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة وفى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك وقد جعلناها تحت قوله فى مثل اما انت الخ فلا تغفل عن رموزنا وخالف المبرد فى الوجوب ولا يساعده السماع (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها) قد احسن فى الترتيب فجمع بين المنصوبات بالحروف وأخرها لضعف عاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ماهو المشبه بالفعل التام ثم معمول مايعمل بمشابهة هذا المشبه لانه فرعه فبينهما شدة اتصال ثم ذكر ماهو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا هذه لها رجحان على لا بمعنى ليس ايضا لاختصاص ما ببعض اللغات دون لا هذه وينبغى ان يقول وأمره كأمر المبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة مخصصة ووقوعه نكرة مع تعريف الخبر (المنصوب) اختاره على اسم لا لانه ماهو من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم فهذا انما يتم على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لكلمة لا فى مثل لا رجل ظريف بل هناك مبتدأ وخبر واما على ماهو الاصح من كون المبنى على ما ينصب به منصوبا محلا بلا والخبر مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازنى وجماعة فلا يصح تحديد المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام فى المنصوبات يعم المنصوب محلا والمفهوم من كلام الرضى ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والمتجه ان يكون المسمى به ما يكون له عمل فيه ويكون مع نفى الجنس واما ماهو مبتدأ وخبر صرف فلا وجه لتسميته اسم لا لنفى الجنس او خبره (بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها) حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا من مجرور الى (نكرة) حال من فاعل يليها وكذا (مضافا او مشبها به) وقيل يليها مع جميع ما يليها احوال مترادفة من مجرور الى ولك ان تجعل مضافا او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى ويكون التذكير لان تأنيث مالا معنى له بدون التاء يجوز ان لا يعتبر وفى تقييد الحد بالمضاف وما يتبعه لاخراج لا رجل رد على السيرافى والزجاج حيث ذهبا الى انه منصوب حذف تنوينه لتثاقله بالتركيب مع لا ووافقهما ابو سعيد ولاخراج ولا مسلمين لا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نونى التثنية والجمع يمنع البناء كالتنوين وكيف لا يرد وهو لا ينكر يا زيدان ويا زيدون وفى تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين بوجه قوى لاختيار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فى الدار ولا عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اذ لا فيهما ليس لنفى الجنس اما فى الثانى فظاهر اذ لا جنس واما فى الاول فلانه لنفى الواحد من الجنس فهو كقولك لا رجل بالرفع وليس نصا فى الاستغراق بل ينبغى ان يجوز بل رجلان وامرأتان كما جاز لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام رجل ولهذا قيل لا لنفى الجنس نص فى العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا التى ليست لنفى الجنس ظاهر فى العموم يحمل عليه لو لا صارف عنه لكن يقبل الجنس توجيها للتكرير فقا او اكرر لا يكون عوضا

عن تعدد يلزم نفى الجنس على ان الرضى قال تكريرها انى فى النكرة للتنبيه على انه لنفى الجنس ❊ ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لايجب ان ينصب بها بل يجوز الغاء لا لضعف عملها وحينئذ يجب التكرير كما فى المعرفة والمفصول صرح به الرضى وقال خالف ابن كيسان والمبرد فى وجوب تكرير لا فى الثلاثة (مثل لاغلام) حذف خبره اذ يحذف كثيرا فأراد التمثيل بما كثر وما قل فقال (ولاعشرين درهما لك) ومن قال لك خبر للمثالين يرد عليه انه لايتعارف فى نفى الغلام عن المخاطب ان يقال لاغلام لك بل لاغلام رجل لك فهذا القول تدقيق لم يقارنه توفيق (فان كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) حقيقة او حكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة لكنه ليس مفردا حكما بل هو فى حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه فى حكم الاستثناء ولا المفرد المفصول كذلك ولا المفرد الذى شبه بالمضاف نحو لا اباله على ما سيجئ لذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفردا ان انتفى عنه القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه انه لايلايمه قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس بمعنى انتفاء النكارة فقط او انتفاء الاتصال فقط (فهو مبنى على ماينصب به) ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا وحينئذ يجب الرفع والتكرير كما عرفت ووجوب البناء على ماينصب به مذهب الجمهور والا فالمازنى يبنى نحو لا مسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكا بأشهر الروايتين فى قوله ❊ ان الشباب الذى مجد عواقبه ❊ فيه تلذ و لا لذات للشيب ❊ حذرا عن مخالفته لسائر المعنى بعد لا من المعرب بالحركة قال الرضى هذا اولى من مذهب الجمهور لاطراده فى المعرب بالحركة وردان فى مذهب الجمهور المراد البناء على ماينصب به وبعضهم لا مسلمات منونا مع البناء على الكسر زعما منه ان تنوين المقابلة لاينافى البناء ويرده يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مرحبا ونحو لا اهلا وأمثاله لانه مفعول به لفعل مقدر اى لارحت مرحبا ولا اتيت اهلا ولا وطئت سهلا (وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا) المعطوف هو لا وبين اعادة لجاز الضمير والاخصر او مفصولا عن لا (وجب الرفع) ولا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب دون قوله فهو مبنى ان البناء ليس واجبا و تتأيد هذه الارادة ببناء رفع المكرر فى لاحول ولاقوة الا بالله عليها فليتأمل والمراد بالرفع رفع المعرفة والمفصول فالمتبادر من قوله (والتكرير) اى تكريرهما ولا يستفاد تكرير لا والمتبادر من التكرير تكرير نفس اسم لا بدون عطف فيتوهم وجوب لا زيد زيد فالواضح وجب الرفع وعطف لا مع منفى آخر بالواو واما عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة واما مع الغاء لا فيهما او بدون الالغاء فى شئ منهما او فى احدهما ❊ واعلم ان لا الداخلة على الماضى توجب التكرير فى غير الدعاء (ومثل قضية ولا اباحسن لها) ايراد اما على التعريف بأنه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير ومن جملة امثاله فى نقض القاعدة لانولك ان تفعل حيث لم يكرر فأجاب بأنه (متأول) بالصرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اى لامثل ابى الحسن والمثل مع الاضافة الى المعرفة نكرة لتوغله فى الابهام وحينئذ اباحسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى عنه يعنى هذه قضية عظيمة يحتاج الى حكم عدل مثل على ولا مثله لها واما بجعل اباحسن نكرة بتأويل الصفة المشتهر هو بها من الحاكم العدل وعلى التقديرين الزموا نزع اللام من هذا العلم ايذانا بقصد التنكير فيقال لانجم ولاصعق ولا امرأ قيس ولا ابن زبير فينزع اللام ثم يلزمه ايضا ولاينكر عبدالرحمن وعبدالله لانه لايجرى التعميم فى الرحمن والله حتى يجعلا فى صورة النكرة واما تأويل لانولك ان تفعل فانه بمعنى لاينبغى لك فلا دخل فى المآل على الفعل المضارع والنول التناول

(وهنا)

وهنا بمعنى المتناول اى لاتناولك ان تفعل كذا يستعمل فى معنى لاينبغى ان تفعل كذا وفى مثل (لاحول ولاقوة الا بالله خمسة اوجه) حق هذا البحث ان يذكر بعد بيان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبنى عليه وغاية مايوجه به انا له مزيد اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبنى على ماينصب به لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضى المماثلة بقوله اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلافصل نكرة ويدخل فيه مثل لارجل فى الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثانى هنا ايضا بأن يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معا (فتحهما ونصب الثانى ورفعه) فتحهما فى معنى فتح الاول وفتح الثانى وقوله نصب الثانى عطف على فتح الثانى المفهوم من فتحهما الاعلى فتحهما حتى يكون حال الاول غير مبين فى قوله ونصب الثانى ورفعه * واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولا بأس بتوارد عاملين هما متماثلان فى معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما مفردا لانه فى قوة لاشئ من الامرين فلا كاسمه واحد فى المآل فالاول مما صرح به الرضى والثانى مما افاده الالهام المرضى (ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثانى) فزيف المصنف رفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضى ضعفه بأن لا لنفى الجنس الا انها الغيت لوجود شرطه وهو التكرير ونحن نرده بأن الضعيف عمل لا لا استعماله وليس هنا مايفيد انه اعمل لا * وفى قوله خمسة اوجه رد على الزمخشرى حيث قال ستة اوجه اذ ينحصر كيفيات اللفظ فى خمسة ويزيد التوجيه على ستة ولاحاجة لك الى بيان الزيادة لانك لو كنت فطنا تعرفه بأدنى توجه واذا لم يذكر لا الثانية ليس الوجوه الخمسة لانتفاء مايصح منه فتح الثانى وحكى الاخفش ان من العرب من يفتح الثانى بتقدير لا (واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل) اى تأثير لا سواء كان بالبناء او الاعراب (و) الحال ان (معناها الاستفهام) فلم يبطل معنى النفى (والعرض والتمنى) فليس للنفى تحقيق فى المعنى وكان القياس ان يبطل عمل لا حينئذ لانها عملت للنفى كما عرفت ولذا احتاج الى التعرض بأنه لايبطل بدخول الاستفهام عمل لا مع انه لم يعهد ابطال الاستفهام عمل عامل ولك ان تجعل وجه التعرض انه انكر الاندلسى عمل لا مع العرض وجعلها حينئذ من حروف الافعال والمذكور بعد لا معمولا لفعل مقدر وجعل سيبويه فى التمنى مستغنيا عن الخبر لانه مع الهمزة فى معنى تمنيت ومنع حمل التابع على محل اسمه حينئذ ولايخفى ان هذا الحكم لاينبغى ان يخص بلا لنفى الجنس بل يعم ما بمعنى ليس وقد يجر مدخول لا باضافة شئ اليه نحو هو ابن لاشئ او بدخول حرف الجر على لاشئ اى حرف كان نحو كنت بلاشئ وغضبت من لاشئ وما انت الا كلاشئ وينتصب بعامل غير لا نحو انك ولاشيئا سواء هذا من خصايص الشئ مع لا ويجر بالباء خاصة اذا لم يكن المدخول لفظ شئ نحو كنت بلامال وههنا بحث وهو انه من اين عرف ان لا هذه لنفى الجنس دون باقى معنى لا ويمكن ان يقال يقصد به المبالغة فى نفى مدخولها كما فى لا لنفى الجنس (ونعت المبنى) اى المبنى من اسم لا الذى بنى بعد دخول لا لانه الذى سبق فالمعرف بلام العهد ينصرف اليه لا نعت المبنى مطلقا حتى ينتقض بلاماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد لا اسم لا فان التأكيد اللفظى يجوز بناؤه على المتبوع فيحتاج الى تقييد المبنى بالمبنى اصالة لا بالتبعية ولا اسم لا المبنى مطلقا والا لادخل فيه نحو لا فجار المناهى فى فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبنى هذه النعوت ونعت اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا (الاول) صفة النعت واحترز به عن النعت الثانى سواء كان متصلا باسم لا بأن حذف

الاول لا بقرينة نحو البر لا كرنقيا عندى فانه فى تقدير لا كرمنه نقيا اولم يكن متصلا لذكر النعت الاول نحو لا رجل فاضلا اصيلا فاحفظه فانه زل فيه زكى بعد زكى حيث اجمعوا على ان قوله يليه عن الاول يغنيه (مفرد) قيل هو وقوله (يليه) حالان قدما على قوله (مبنى) والاولى انهما حالان من ضمير فى الاول وبالجملة لا يظهر وجه جعل القيد الاول نعتا والقيدين الاخيرين حالين ولابد من تقييد النعت بأن لا يكون جملة نحو لا رجل قام ۞ لا تقول اريد بالمفرد ما يقابل الجملة لانه يدخل فيه حينئذ المضاف وشبهه مع انه لا بناء فيهما ووجه الفرق بين نعت المنادى وبين نعت اسم لا خفى حيث جعل المضارع للمضاف والمضاف بالاضافة اللفظية فى المنادى داخلا فى المفرد ودنا مقابلا له (ومعرب رفعا) حملا على محل اسم لا وهو الرفع على الابتداء (ونصبا) حملا على لفظه تشبيها للفتح العارض الدائر على لا وجودا وعدما بالاعراب الدائر على العامل كذلك وقدم الرفع لترجحه ولو قدم المعرب لكان مراعيا لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء وفى الرضى قوله معرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وهو سهو بين والصواب قوله والا فالاعراب سواء كانت الصفة الخ (مثل لا رجل ظريف وظريف وظريفا) وانت خبير بأنه دخل فى قوله (والا) مثل لا فجار المناهى الى آخره ونحو لا غلام رجل فاضلا ونحو لا رجل فاضلا اصيلا فلا يصح تفسير قوله (فالاعراب) بالاعراب رفعا ونصبا كما هو مقتضى السوق وفسر به بعض الشارحين لانه لا يجوز فى المثال الاول الا الرفع وفى الثانى الا النصب عند المصنف وان جاز فى الثالث الرفع عند بعض والنصب هكذا حقق المقام تكن من اولى الافهام الاعلام (والعطف) صوابه وعطف النكرة (على اللفظ وعلى المحل جائز) اذ عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل او وجوب رفعها والمراد باللفظ لفظ المبنى لا لفظ اسم لا وبالحمل عليه جعل اعرابه مثل حركته البنائية لا بناؤه اذ البناء لا يكون تابعا لبناء آخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس امر التابع فى اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز بناء الوصف فى المنادى وقد يبنى المعطوف ولا يجوز بناء المعطوف فى اسم لا ويبنى وصفه ويكشف قوله (مثل لا اب وابنا) عن ان المراد بالحمل على اللفظ ليس البناء (وابن) بالرفع تمثيل الحمل على المحل ففيه نشر على ترتيب اللف والمراد بالعطف اعم من العطف بتكرير لا او بعدمه الا انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان مثال المكرر قد سبق قال الاندلسى والذى بقى من التوابع لا نص لهم فيه لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ولا وجه لقوله بعد وضوح المخالفة بين اسم لا والمنادى فى حكم التابع وقال ابن مالك وللبدل الصالح للعمل لا النصب والرفع والاتمين رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون فصل فتح الثانى او نصب او رفع وقال الرضى لا يجرى التأكيد المعنوى فى اسم لا المبنى لاختصاصه بالمعارف واما التأكيد اللفظى فالاولى كونه على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا اذا لم يوصف التأكيد لكن اذا وصف فانت مخير بين البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا كالحال الموطئة فلمشابهة وصفيته يقوى جانب اعرابه (ومثل لا اباله) اتى بالضمير دون ان يقول لا ابا للرجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة وهو مختص بالاب والاخ من الاسماء الستة وبالتثنية وبالجمع المذكر السالم فالاولى ان يذكر لا اخاله ايضا ويقول ولا غلام له (ولا غلامى له) اشارة الى حصره فى الاربعة والمتروك فى كتابه جمع المذكر السالم على ماهو الرواية او المثنى على ما يحتمله المكتوب ولا نسألك تكثير الدقايق فانها الامر

(المطلوب)

المطلوب (جائز) مع ان الاب مفرد اعرب بالالف ولم يبن على ما ينصب به ففيه مخالفتان لقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور ولك ان تجعل البناء على الالف مع انه ليس ما ينصب به وفى لا غلامى له خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة واما كونه معربا فخفى (تشبيها له بالمضاف) لا بمعنى جعله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين الاب ولم يجز حذف النون بل بمعنى تنزيله منزلة المضاف الحقيقى ولدفع الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال (لمشاركته له فى اصل معناه) اى فى اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص انقلب بعد الاضافة الى التخصيص مع التعيين وما نحن فيه لا يفيد الا الاختصاص ولا يفيد التعيين (ومن ثم لم يجز لا ابا فيها) اذ لا يشارك لا ابا ما فى اصل المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى فى وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب لانه مختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة بمجرور اللام والا فينبغى ان يجوز لا ضربى فى اليوم تشبيها بالمضاف ولا خاتمى من حديد (وليس بمضاف) على ان يكون اللام لتأكيد اللام المقدرة (لفساد المعنى) وهو صيرورته معنى غير تام مع ان كل احد يفهم منه معنى تاما من غير تقدير ومنع الرضى الفهم بغير تقدير فى ابا لك كما يفهم فى لا اب لك بل التقدير فيه لا ابا لك موجود ولم يتمسك فى رده بفساد اللفظ حيث يلزم ترك التكرير والرفع الواجبين لانه يعارضه اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا او حذف نون التثنية والجمع بلا اضافة (خلافا لسيبويه) بل الجمهور النحاة منهم الخليل على ما فى الرضى ولا يتم ما قيل ان سيبويه هو العمدة فيما بينهم فلذا خصه لان الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره السيد السند فى شرح الكشاف وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما قيل انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سيبويه يخالفه (ويحذف) اسم لا (فى مثل لا عليك) لم يقل مثل لا عليك لانه لم يقصد التمثيل بل التقييد اى يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب وكذا لا يحذف الخبر ايضا الا مع ذكر الاسم وقوله (اى لا بأس عليك) بيان لتقدير لا عليك لا التقدير مثله الا بتكلف فاعرفه ومما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف الاسمية والحرفية فالتقدير لا احد كزيد ولا كزيد موجود (خبر ما ولا المشبهتين بليس) فى النفى لا بلا التى لنفى الجنس لكون الجميع من الثلاثة ظاهرا فى عموم النفى غير صريح فيه بخلاف لا لنفى الجنس وفى الكون لنفى الحال عند المصنف وان خالفه الرضى فى ترجيح القول بكونها للنفى مطلقا ومن قال من وجوه المشابهة دخول الباء فى خبر ما كما تدخل فى خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء فى الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهتها بليس (هو المسند بعد دخولهما) واكتفى فى التمثيل بما مر فى بحث اسمهما (وهو) اى التشبيه (لغة اهل الحجاز) يفصح عنه عبارة المفصل وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز فالتأنيث لتأنيث الخبر وفى بعض النسخ وهى حجازية وقيل اى انتصاب خبر ما ولا وقيل اى خبرية خبر ما ولا وفهم ان الحجازية لا تخص بالخبر ويجاب بأن اثبات الاسم لهما فرع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو لم يظهر عملهما فى الخبر لم يحكم بكونهما ناسخين للابتداء ولو فسر الضمير بما مر لا يتوجه هذا الاعتراض لكن يتوجه تأخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن الاعتراض والكوفيون ينكرون عملهما فى لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر لتقدير الباء الذى يزاد فى الخبر ورده الرضى بأن حذف الجار الزائد لا يوجب النصب لان النصب فى حذف الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا عمل مع الحروف الزوائد وبأن النصب بتقدير الجار سماعى والثانى من وجهى الرد يندفع الكون بجعله قياسا بخبر ما (واذا

زيدت) فيه رد على الكوفيين حيث قالوا انها نافية لازائدة اوتنبيه على مرادهم كما قال الرضى لعلهم يقولون هى نافية زيدت لتأكيد النفى والافالنفى على النفى اثبات (ان مع ما) قيد الزيادة بقوله مع مالانه لايزاد الامعه اولان النحاة لايذكرون المبطلات المذكورة الاعمل ما وفى الرضى وقال الاندلسى ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال مابل هى فيها اولى وانهـا اضعف من مالكن النحاة لايذكرون فى كتبهم للاشرطا الاواحدا وهو كون معمولهـا نكرة اسما كان اوخبرا ويسمى ان هذه عازلة وقدجاء عمل مامع ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جوازعمله قياسا (اوانتقض النفى بالا) قيد انتقاض النفى بالالانه لوانتقض بغير بمعنى الالايبطل عمله فتقول مازيد غيرقائم بمعنى الاقائما وقدعمل فى غير اغتنمه فانه من فوائد مائدتنـا لكن التقييد بالاينتقض بالانتقـاض بمابمعنى الا والانتقاض بالايبطل العمل بالخبر ووجهه ماعلمته والعمل فى الاسم ايضا لئلايبقى خبرالمبتدأ بلامبتدأ والاولى اوانتقض نفى الخبر اذلوانتقض نفى البدل نحو مازيد شيئا الاشئ لايبطل عمل ماولايذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفى لايختص بما ولا هاتين بل كذلك لا لنفى الجنس فلا عمل له فى قولنا لا احد الا فى الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقـاض وكأنه اوقعه فيه عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين مافى ذلك (اوتقدم الخبر) على اسم ماخلافا لبعضهم فى جوز العمل مطلقا اولبعض فى صورة تقديم الخبر الظرف قيـاسـا على ان (بطل العمل) و لما كان قوله بطلت على طبق وهى لغة اهل الحجاز كما هى السـوق قاصرا عما هو مقتضى المقام اذلايتضح به المرام عدل الى قوله بطل العمل تأمل وكذلك يبطل العمل بتقديم ماليس ظرفا اوشبهه على الاسم المتقدم على الخبرنحو مازيدا عمرو ضاربا بخلاف قوله تعالى ❊ فما منكم من احد عنه حاجزين ❊ ومما يهم البحث عنه فى هذا الباب انه يزاد الباء فى خبرما واختلف فى جوازه فى ما التميمية واجازه الاخفش ورجح قوله الرضى متمسكا بأنه يدخل على خبر ماالمكفوفة بان اتفاقا ولايمنع دخول هذا الباء على خبر ليس الاانتقاض النفى بالالان الباء لتأكيد النفى فلامحل له بعد الانتقاض وقديدخل على خبر المبتـدأ بعد هل وفى الخبر المنفى فى باب ظن وقديزاد فى خبر لالنفى الجنس نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هو بمعنى فى ورد بمازيدت فى الحال المنفية وفى خبر ان المدخولة لاولم يروا وقديزاد بعد ليت وانه يزاد التاء فى لافيقال لات اما للمبالغة فى النفى اولتأنيث الكلمة فيختص بلفظة حين مضافا الى نكرة نحو ❊ ولات حين مناص ❊ وقديدخل على لفظة اوان وهنا وعند الفراء يدخل على الاوقات كلها واختاره التسهيل واذا وليها حين فنصبه على انه خبر لا محذوفة الاسم اكثر من رفعـه على انه اسمها محـذوفة الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكأن التاء عوض من احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش عملها وجعلها داخلة على فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب عنده فى تقدير لا ارى حين مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف وهوضعيف اذلاوجه لعزل لاعن العمـل بالحاق هذا التاء وقدقوى مشابهته بليس حيث صار عـلى وزنه وجوز الرضى كون لا هذه لنفى الجنس وجاءلات اوان بكسر الاوان وتنوينه واستصعب توجيهه فمنهم من قال لانه حرف جر مختص بالاوان ومنهم من قال هومبنى على الكسر لكونها فى الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض من الجملة المضاف اليها ومنهم من قال انه بتقدير من اى لات من اوان (واذا عطف عليه) اى عـلى

(خبر)

خبرلا (بموجب فالرفع)واجب ليكون العطف على محل خبر ماولا وقيل يتوهم كون المعطوف عليه مرفوعا اذ كثيرا ماينزل لاعن العمل فيرفع خبره وانكر عبد القاهر العطف على خبرما ولا بالعطف الموجب وزعم ان المبتدأ محذوف بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار محل خبرلا وما ويزيف قوله مازيد شيئا الاشئ اذ لايمكن فيه تقدير الخبر ❊ يامن بلطفه الالوية المنصوبات للاعلام ❊ والابواب المفتوحات بفيض اولى الافهام ❊ نسألك شرح نبذ من المجرورات من خزانة غيبك للمخلصين من الانام ❊ والطالبين الكرام المتوسلين فى ذلك بأتم صلوة وسلام ❊ لافضل من اوتى اصدق كلام ❊ واحسن نظام ❊ واتم من كل تمام (المجرورات هو مااشتمل على علم المضاف اليه) المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لمااشتمل فاندفع امران ❊ احدهما ان المجرور مشتمل على علم كون الشئ مضافا اليه لاعلى علم المضاف اليه على ان علامة كون الشئ مضافا اليه وضعا علامة المضاف اليه عقلا فلك ان تبقى المضاف اليه على ماهو المتبادر فيستغنى عن الاستخدام فى قوله وهو كل اسم ❊ وثانيهما انه يصدق على حرف حركة الاعراب كما قيل وعلى كل جزء من الكلمة المشتمل على حرف الاعراب فانه كحرفه مشتمل على الاعراب وينبغى ان يراد بالاشتمال الاشتمال اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر فى سائر التعريفات ولك ان تقول تعريف المجرور شامل للتوابع ولامحذور سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب لايتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه هين اذ المصنف صدر الضبط بقوله منه دون اما تنبيها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف المجرور بمثل جحر ضب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف كما انتقض تعريف المنصوب بصفة المبنى المحمولة على اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى المبنى على مارفع المحمولة على لفظه ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه الحيثية لانتقض بمثل غلامى غير مجرور (والمضاف اليه) لم يأت بالضمير امالان المضاف اليه ثانيا غير المضاف اليه اولا واما لان مقام التعريف طالب لمزيد تبيين المعرف سيما وهو مخالف للجمهور فى تعيين معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر لفظا لايسمى مضافا اليه عندهم خلافا لسيبويه وكأنه اختار قول سيبويه لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة ولكن ماجرى عليه الجمهور نظمه فى سلك قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية (كل اسم) نبه بذكر الاسم مع ان من افراد المعرف ماهو جملة اوالحرف المصدرى مع صلته تنبيها على ان غير الاسم مأول به فقوله مأول فلاتركن لظاهره (نسب اليه شئ) فعلا كان او اسما (بواسطة حرف الجر) وستعرفه وتضبطه (لفظا او تقديرا) حالان نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوى لافادة المعنى فى المشهور ولم يرد به هذا المعنى لوجهين ❊ احدهما انه ليس المعنى فى الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجمالى يذكر فى تفصيله حرف الجر حتى لو ذكر حرف الجر لانقلب الاضافة الى الوصف ❊ وثانيهما انه لامحالة لمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف اليه فى الاضافة اللفظية عقبه بقوله (مرادا) لكشف المراد واراد به المنوى للعمل لا للمعنى فكانه قال مرادا من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه والمفعول له المنصوبين ولما خاف ان يتوهم ان المراد فى العمل مالايعرف الا بمعرفة المجرور لانه ليس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيدور وايضا جر المضاف اليه من احكامه التى لاتعرف الا بعد معرفته كاختلاف آخر المعرف الذى لايعرف الا بعد معرفته فاعتباره فى تعريفه يستلزم الدور كما ادعاه المصنف فهل هو الا من قبيل ❊ من حفر بئرا لاخيه وقع فيه ❊ دفعه

بقوله (فالتقدير) اى التقدير بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا اذ منه ماليس كذلك كما عرفت آنفا ولو قال فالارادة لاتصح العبارة (شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) اى لاجل النسبة بواسطة حرف الجر ونبه بالاقتصار على التنوين على ان نونى التثنية والجمع نائب عن التنوين ولو رضيت بالايحاشى عنه النظر الدقيق لجعلت التنوين بمعنى جعل الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا نائبا عنه ولا تعذر يشكل بالوجه الحسن والضارب الرجل والضاربك ويحصل تعريف الارادة انه الذى يكون فى مقام جر والتنوين بواسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك السعى عنه فى دفع ما خاف وقع فيه الاشراف ❋ ومما استصعب هنا انه لامدخل لحرف الجر فى الاضافة اللفظية فاختل تعريف المضاف اليه وتقسيمه الى اللفظى والمعنوى ويمكن دفعه بأن ارادة حرف الجر للعمل لايقتضى صحة معناه وفى تفصيل المعنى فبين المضاف والمضاف اليه اللفظى حرف جر منوى للعمل لا لافادة المعنى فلك الخيرة فى تقدير اللام ومن فانهما مما يراد ان دون فى شايعان فى مقام الاضافة دونه ووجه التكلف لتقدير حرف الجر جعله عاملا دون المضاف حتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض لا تستغنى عنه وقد اختار المصنف كون العامل حرف جر اذ قد نبه عليه مرادا فهو ايضا من جملة المراد فلا تغفل عن شئ مما افاد وبهذا اندفع ان جعل الفاعل فى المضاف اليه اللفظى حرف الجر مشكل اذ لا حرف جر وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة اذ الاضافة تبصر ولا تنفك عن المضاف حين الاضافة ولا يخفى انه يخرج من تعريف المضاف اليه المضاف اليه الذى حذف المضاف واقيم هو مقامه نحو ❋ واسئل القرية ❋ وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف الجر هنا المقدر مرادا فى العمل الا ان يتكلف ويقدر جره لاشتغال آخره باعراب توارثه مما ناب منابه فتأمل واطلب بيانه ❋ واعلم انه يجوز تجريد المضاف من تاء التأنيث اذا امن اللبس قياسا عند الفراء وسماعا عند غيره قال الله تعالى ❋ واقام الصلاة ❋ وقالوا ابو عذرها اى عذرتها لمن افتض البكر والعذرة البكارة واتفقوا على جواز الحذف من اى وانه افصح قال الله تعالى ❋ باى ارض تموت ❋ كذا ذكره الرضى فى بحث الاضافة اللفظية (وهى) اى الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اى منسوبة الى معنى اللفظ لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص او لافادته معنى المضاف لانها تحمل التعريف والتخصيص معنى المضاف لم يكن له قبل الاضافة (ولفظية) منسوبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعله معنى له وقدم المعنوية لظهور شرفها وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية تقديمها ولو اقتصر تعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لافاد به شيئا لاستغناء كل منهما بظهوره بعد معرفة الآخر عن الاظهار (فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها) عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعى الى تقدير ذو فى المحمول او الى تقدير مبتدأ له اى الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والثانى اعذب ❋ والمراد بالصفة ما دل على ذات مبهمة فى الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع اولا فكذا جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى عابر الهواجر فلا تقصرها على اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فتكون قاصرا اى قاصر والمراد بالمعمول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لان المضاف اللفظى ليس مضافا الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدها الا ان اعرابه تقديرى بل لان كل مضاف الى معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل فى المضاف اليه فصحه التعريف على كل مذهب

اقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف اليه فى كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها والتفصى عنه تخرج الى تأويل الغير بالسلب فالاولى ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها وتفصل ما يندرج فى التعريف ان المضاف اما ان يكون غير صفة نحو غلام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا معمول له اصلا واما صفة لها معمول لكنه لم يضف اليه بل الى غير معموله نحو زيد مصارع مصر فان مصر ليس معمول المصارع بل معموله من صرعه (وهى اما بمعنى اللام) الاختصاصية دون التمليكية وان كان المضاف معمولا للمضاف اليه كما فى دخان النار (فيما عدا جنس المضاف) يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما فى الرضى فيشمل الاعم المطلق لكن امتناع اضافة الاخص الى الاعم حصره فيما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه فلذا فسره بعض الشارحين بما هو اعم من وجه من المضاف لا لان الجنس تعارف فى هذا المعنى فى هذا المقام (وظرفه) ففيما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس تكون الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد ولا يصح ان يقال جميع للقوم وعين لزيد اذ المأول بشئ ربما تعارف فى المأول به بحيث ينسخ المأول به ويجعله مهجورا غير سائغ استعماله منكرا استماعه او من بمعنى من التبيينية دون التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة والخاتم بعضه فضة وكذا لم يجعل يد زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان هيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة الاختصاص اليد بزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية او الكلية فانما يعرف من خارج دلالة الاضافة (فى جنس المضاف او بمعنى فى فى ظرفه) فى بعض الشروح ان الاضافة فى فضة خاتمى خير من فضة خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغى ان يقيد جنس المضاف بأن يكون اصلا للمضاف اليه وفيه بحث لان تقدير من فيما حسن تقديره ويكون المضاف اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل فعلى هذا اضافة اسم العدد الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضتى فمن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه جنس المضاف ✻ ويتجه ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا مدخل له فى البيان بل يكون البيان اتم لو لم يصدق فالمتجه ان يجعل اضافة الاعم المطلق بمعنى من ✻ ويتجه ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام يجتمعان ويفترقان كما لا يخفى فينبغى ان يبين الاضافة بمعنى اللام بأنها اذا اطلق المضاف على ما يتحد مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعا او لا يتحد معه قطعا ولا يكون ظرفا له كاضافة العام المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة ما اريد به شخص غير ما اريد بالمضاف اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من اذا اريد بكل من المضاف والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع الآخر (وهو قليل) اى الكون بمعنى فى قليل اذ لم يكثر اضافة الشئ الى الظرف وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقى اما لو اريد مدخول فى فلا اذ اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى بياض فى زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول فى اذ نظر الكتاب ينبغى ان يكون بمعنى نظر فى الكتاب والفرق بينه وبين ضرب اليوم تحكم (نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم) ومنه مالك يوم الدين ان جعل المصنف الاضافة فيه معنوية فلابد ان يجعلها بمعنى فى والا لكان اضافة الى الظرف بغير معنى فى فلا يصح قوله او فى ظرفه واعترض عليه الرضى فقال وهذا منه عجب لانه حينئذ يكون المضاف اليه مفعولا فيه فيكون معمول اسم الفاعل فلا تكون الاضافة معنوية

وهذا تعجب مبنى على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير الحرف فى نظم الكلام بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية مستفادة من المضاف اليه لانتساب امر اجمالى اذا اتصل يعود الى معنى اللام او فى او من وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر فى و فى الاضافة اللفظية يكون المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة ۞ بقى ان جعل ضرب اليوم بمعنى فى وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان مآله الركوب على الفرس وكذا جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان مآله القرب من زيد فالحق ان الاضافة فى امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والظرفية من وجوهه وكذا حصر غير المصنف الاضافة فى القسمين الاولين لا لما قيل انه لما كان معنى فى قليلا تكلف فى جعله بمعنى اللام لادنى ملابسة تقليلا للانتشار بارتكاب التكلف فيما قل ولم يجعل القسم الثانى ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب التكلف فيه (وتفيد) اى الاضافة (تعريفا مع المعرفة) المضاف اليها بقرينة اشتراط تجريد المضاف من التعريف وذلك التعريف اما التعريف العهدى وهو الاصل او الجنسى واحترز بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكرة وهو ظاهر وافادته للسمع المحيط انها تفيد للمضاف تعريفا حاصلا مع المضاف اليه فتأمل ۞ واستثنى عنه غير ومثل وشبه لتوغلها فى الابهام اذا لم يكن لغير المضاف اليه او مثله خصوصية الاشتهار والانحصار ولفظ شبيه خلافا لمن قال لان اشتماله على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك ونهيك وكفيك وكلها بمعنى حسبك وعلى وزنه ونهاك على وزن رضاك وناهيك وقطك وقدك وبجلك لكون جميع هذه الالفاظ منزلة منزلة كفاك على تفسير الرضى الآن ما تقدم على قطك لم يصر اسم فعل فلم يبن والدليل على عدم افادة الاضافة تعريفا لهذه الاسماء وقوعها صفات للنكرات ولعل المصنف لم يلتفت الى الاستثناء لانه يجوز ان يقال فى الجميع بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة كما فى امر على اللئيم يسبنى وكفى ذلك فى وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه كما يجب استثناء هذه الامور عندهم عن هذه القاعدة يجب زيادتها فى قوله (و) تفيد (تخصيصا مع النكرة) والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك (وشرطها) اى شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف عن التعريف) الاخصر الاوضح وشرطها كون المضاف نكرة فمن المعارف ما يقبل التنكير ينكر ثم يضاف وما لا يقبل من المبهمات والمضمرات فلا يضاف اصلا واباالشواب شاذ ۞ لا يقال معنى اشتراط حذف التنوين فى الاضافة بتقدير حرف الجر هذا عن الاشتراط يمنع اضافة المعرف باللام والمعرف بالاضافة فهو لافادة انه لا يضاف العلم فالاولى وشرطها تنكير العلم لانا نقول افادته انه لا يضاف المضمرات والمبهمات ايضا وزعم الرضى انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من اجتماع التعريفين ومنه زيد الخيل وضمار الحمر وانمار الشاة فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل والاخر صاحب الابل والاخر صاحب الحمر والاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة انهم مالك أى شئ وفيه ان المستفيض فى هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة فقدر هذه الاضافة بتنكير المضاف ضبطا لامر الاضافة (وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد) من الاربعة الاثواب وغيره (ضعيف) لا يجوزه البلغاء المقتصر اعتبار البصريين على امورهم فلا يرد نقضا على قاعدتهم السابقة بل على ما هى اسبق من هذه القاعدة ايضا من اشتراط تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة والوارد فى كلام الفصحاء ثلاث الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز تعريفه عند البصريين قلت هذا مشكل على رأيهم وكان

اللازم عليهم ان لايسموه تميزا الايرى انهم سموا المنصوب فى حسن الوجه بالنصب شبه مفعول والاشبه ان اطلاق التميز منهم عليه تجوز (والافظية ان يكون) المضاف (صفة مضافة الى معمولها) ومعرفة ذلك بعد معرفة ماهو العامل من الصفة ومعرفة معموله ليصح الاضافة اليه ❋ اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمد على صاحبها والهمزة اوما فانها تعمل فى الفاعل الرفع مطلقا وفى المفعول النصب لكن لامطلقا بل اذا اريد به الحال اوالمستقبل او الاطلاق ❋ واما الثانى فيجوز اضافتها الى الفاعل السببى باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع خلوها عن الفاعل بقوة شبهها بالفعل وحينئذ يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل بأنه شبه المفعول نحو زيد نائم عمرو فى داره لامتناع اسناد نوم عمرو الى زيد ويجوز اضافتها الى المفعول (نحو ضارب زيد وحسن الوجه) الاولى نحو ضارب زيد عمرو وحسن الوجه فان الضارب الغير المعتمد ليس مضافا الى المعمول (ولاتفيد الاتخفيفا) لاتخصيصا ولاتعريفا فى اللفظ سواء كان لفظ المضاف كما فى المثال الاول او فى لفظ المضاف والمضاف اليه كما فى المثال الثانى فان حسن الوجه فى الاصل حسن الوجه منه حذف الضمير واستتر فى الحسن فليكن هذا وجها لايراد مثالين اولفظ المضاف اليه فقط كما فى حسن الوجه ولذا قال فى اللفظ ولم يقتصر على قوله الاتخفيفا مع ان التخفيف لايكون الا فى اللفظ لانه لو اقتصر عليه لتوهم التخفيف فى المضاف وقيل يريد انه لاتخفيف فى المعنى اذ التنكير ومعنى الضمير لم يسقط عن التعقل وفيه ان المعنى لايوصف بالخفة وانه يجعل الحصر بالاضافة الى المعنى فلا يفيد نفى التخصيص والتعريف ❋ فان قلت الهيئة الاضافية الموضوعة لتعيين المضاف اوتقييده المفيد للتخصيص كيف عريت عن معناها واستعملت بدون معراها قلت يجيبك عنه تذكر الالفاظ الزائدة (ومن ثمة) اى من اجل انها لاتفيد الاتخفيفا اختلفت الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهو استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله (جاز مررت برجل حسن الوجه) اى وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلو لاعراء الهيئة الاضافية عن معناها لما جاز لانه يكون وصفا للنكرة بالمعرفة (وامتنع مررت بزيد حسن الوجه) اذ لولا اعراؤها عن معناها لم يمتنع لحصول المطابقة فى التعريف (وجاز الضاربا زيد) فلولا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز (وامتنع الضارب زيدا) فان قلت لايثبت بهذا حصر الفائدة فى التخفيف اذ لم ينف افادة التخصيص قلت لما ظهر عدم تغيير معنى التركيب فى المضاف الى المعرفة مع تغيير الهيئة وتبديلها بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا اذ الاصل كون الباب على وتيرة واحدة مع ظهوران المعنى فى المضاف الى المعرفة والمضاف الى النكرة على نحو واحد اذا عرفت المقصود من المقام فاعرف انه ممازل فيه اقدام افهام الشارحين الاعلام (خلافا للفراء) اما فى تجويز اضافة ذى اللام الى المعرفة اومطلقا ويرجح الثانى واختلف فى وجه تجويزه فقيل حكم بتقدم الاضافة على اللام وينكر عليه بأنه يخالف الحسن من غير موجب والعدول عن الاصل مع عدم بقاء الباعث وهو التخفيف اذ التخفيف حاصل بدون الاضافة وقيل جعله كالضارب الرجل والضاربك ويريد ان وجه جواز شئ منهما كما ستعرف لم يوجد فيه ولايبعد ان يجعل فيه محمولا على ضارب كما حمل الضاربك ويرده ان داعى حمل الضاربك على ضاربك منتف فيه كما ستعرفه (وضعف الواهب المائة الهجان) اى البيض من النوق يستوى فيه

الواحدة وغيره والمائة الهجان بظاهره كالثلاثة الاثواب وقد يؤذن بجعل الهجان صفة او بدلا (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية المائة حتى كأنه مملوكها ولادنى ملابسة وتمة البيت ❁ عوذا تزجى خلفها اطفالها ❁ العوذ جمع عائذ بمعنى حديث النتاج والتزجية السوق وقوله تزجى غير معلوم اهو مجهول او معلوم مالم يعلم حركة الحرف الروى من القصيدة فقوله وضعف قيل هو وما عطف عليه لرد استدلالات الفراء وقيل لبيان مسائل ويحتمل ان يكون فى سلك ما سبق من تتمة الشاهد على ان فائدته التخفيف اى لان فائدته التخفيف ضعف هذا ولم يجز الضارب الرجل وضاربك الا للحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال الفراء بالبيت ان التركيب فى قوة الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد فيدل على جوازه ووجه الرواية ضعيف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد وهو ممتنع فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه شوب مصادرة على المطلوب ولو جعل ضعف مجهولا من التفعيل لكان اعون على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم به سيبويه بناء على انه قد يحتمل المعطوف ما لا يحتمل المتبوع وقولهم يا زيد والحارث ينادى بتقويته وخص المبرد كل الجواز بأن يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام لانه فى حكم المضاف الى المعرف به فكما يجوز الواهب عبد المائة يجوز الواهب عبدها (وانما جاز الضارب الرجل) لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام مطلقا اذ فيها الحسن الوجه ولا اسم الفاعل المعرف المضاف الى المعرف باللام مطلقا اذ منه القائم الغلام وهو مثل الحسن الوجه فى التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول واسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو المعطى الدراهم والمراد بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة او بواسطة نحو الضارب غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل (حملا على المختار فى الحسن الوجه) والحسن وجه الغلام لكان اوضح والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة فيه اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة الخ الا انه لم يرض بالفصل بين مسئلتى الجواز وبعد مسئلة جواز الضارب الرجل على ذكر ضعف الواهب المائة والمختار فى الحسن الوجه جر المعمول لان نصبه للحمل على الضارب الرجل بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى الحمل على شئ هو المختار ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه تقاصا فى نصب المعمول وجره (والضاربك وشبهه) من الضاربى والضاربه الى غير ذلك (فيمن) اى عند من وفى بمعنى عند (قال انه مضاف) لا محالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائل به الرمانى وجار الله والمبرد فى احد قوليه واما سيبويه فيجعل الضمير كالظاهر العين المعرف باللام فكما ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير وكما يكون بعد الصفة المثناة والجمع المذكر مع حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدها محتملا (حملا على ضاربك) فيمن قال انه مضاف فان الاخفش وهشاما يقولان حذف التنوين مع الضمير للاتصال والضمير مفعول به ووجه حمل الضاربك على ضاربك دون حمل الضارب على ضارب زيد ان الاضافة فى ضاربك كأنه ليس للتخفيف لانه يحصل التخفيف اولا الاضافة ايضا فحمل عليه الضاربك فى الاضافة بدون التخفيف والاضافة فى ضاربك لازمة الا فى ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد ينكر ترك الاضافة فى الشعر ايضا (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها) قيل لان هيئة الاضافة لمعنى مغاير لما له الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان يكون الاضافة لفظية كاضافة

الصفة الى معمولها فيكون المعنى المستفاد من الهيئة الاصلية المعتبرة بعد تغيرها للتخفيف وقيل لان اعراب الصفة يغاير اعراب مضاف اليه واورد عليه ان اعراب معمول الصفة ايضا يغاير اعراب ما اضيفت اليه ويمكن ان يدفع بأن المغايرة هنا افحش لانه يجب التبعية والاصالة ايضا ونحن نقول ولان المضاف اليه ربما يخالف المضاف فى التعريف ولا يجوز المخالفة فى الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب البصريين والكوفيون يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتسب هذا المضاف التعريف لان المضاف اليه عين المضاف فتعريفه تعريفه فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد الجامعين لانه يحصل التخفيف واضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف ولما بقى ما اثبته الكوفيون اشار الى دفع ما يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى (ومثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول) وان كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب الغربى والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وتوجيه التأويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما ان المسجد يجمع الناس كذلك الوقت يجمعهم والغربى المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب غربى كذلك المكان والاولى المضاف اليه الساعة التى يصلى فيها تلك الصلوة والحمقاء المضاف اليها الحبة فانه كما ان البقل موصوف بالحماقة كذلك الحبة التى تنبت البقلة منها ❊ وعلى ما قال الرضى انها من اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد اذ الجامع ايضا من الصفات الغالبة للمسجد فان قلت يكفى للتمسك ظاهر الامر فكيف يرد بالتأويل قلت اذا كان الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام فى بعده الموجب للعدول عنه وقال لدفع تمسكهم على القاعدة الثانية (ومثل جرد قطيفة) مع ان المقصود جعل القطيفة جردا كما هو شان المركب الوصفى (واخلاق ثياب) مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا (متأول) بجعله من قبيل اضافة خاتم فضة فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة المخمل والاخلاق جمع خلق كضريز بمعنى البالى (ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه) اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والاوضح ولا يضاف اسم الى مماثل له (فى العموم) اى الشمول (والخصوص) الشخصى فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الخاص الشخصى لتعريفه فلا حاجة الى نفى صحة اضافته الى المماثل (كاسد وليث) من اسماء الاعيان (وحبس ومنع) من اسماء المعانى واجاز الفراء اضافة احد المرادفين الى الآخر للتخفيف ويمنع قوله (لعدم الفائدة) لانه يكفى التخفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد بعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لا عدمها فى الاضافة وقال الرضى لا يضاف لانه كثر فى كلامهم ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ❊ ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالمماثلين ليس المماثلين بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف وغلام غلام واب اب وابن ابن الى ما لا يحصى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه فى الوضع وانما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالمعدود فى الف الف غير ما هو المراد بالعدد فاسلكه فى نظائره فانه الحدود (بخلاف كل الدراهم) بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد ولذا اشتهر ان كل رمان مأكول كاذب وكل الرمان مأكول صادق (وعين الشئ) اى العين المضاف الى لفظ الشئ مرادا به معهودا والعين المضاف الى شئ ما اى شئ كان والمراد بمخالفة اضافة الاسم المماثل الاضافة فى هذين التركيبين الامتناع والجواز مخالفتها لاضافة العام الى الخاص لانه

شايع ذايع نحو شجر الاراك ويوم الاحد واشار الى وجهه بقوله (فانه يختص) اى كل واحد من الكل والعين يختص اوفان المضاف يختص فلا يعرى عن الفـائدة وقد اشار ببيان الفائدة الى انها معنوية ولم يرد بالاختصاص مايقابل التعريف كما هو المتبادر فى المقام ولا يخفى مثله على ذوى الافهام ومما اخذته من افواه بعض الرجال ان اضـافة العام الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العـام فيستهجن انسـان زيد قال الرضى ولا يضاف الخاص الى العام لانه لافائدة فيها الا تحصيل الابهام ولا تقبل مابين الابهام باضافته الى المبهم ونحن نقول تحصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن محققات اضافة العام الى الخاص اضافة حى زيد بمعنى شخصه وعينـه ويستعمل فى الميت ايضا واضافة الاسم فى مثل اسم السلام عليكما والمراد اللفظ الدال على السـلام وهو سلام عليكم ولخفائهما حكم بعض النحاة بأنهما لفظان زائدان لايقصد بهما معنى (و قولهم سعيد كرز ونحوه متأول) دفع ايراد على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ بتأويله الى اضافة المسمى الى الاسم وحقه ان يذكر قبل قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد بسعيد المسمى بسعيد والمراد بكرز نفس اللفظ اى جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند اجتماع الاسم واللقب فان كان الاول مفردا سواء كان الثانى مضافا اومفردا يجب اضافة الاول الى الثانى اوقطع الثانى عن الاول رفعا اونصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء وان كان الاول مضافا ففى الثانى الاتباع اوالقطع لاغير ونحن نقول كما يرد سعيد كرز على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ يرد على قوله وشرطه تجريد المضاف عن التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لوقدم لاغنى عن الاسم لانه يفيد مايفيده الاسم مع زيادة مدح مدخول بأنه لواشترك اللقب وخص الاسم لايغنى ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تنكير الاسم وجعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام الى الخاص ولا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ وحينئذ يكون تأخيره عن قوله بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لولم يشترط تجريد المضاف عن التعريف اذ لا ضرورة فيه فيجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع الاحتمال وحينئذ يبطل اشتراط الاضافة البيانية بالعموم من وجه بين المضاف والمضاف اليه ولا ضرورة تدعو اليه ومن اضـافة المسمى الى الاسم نحو جئتك ذا صباح وذات يوم وتخصيص الصباح بذا واليوم بذات موكول الى السماع اى جئت وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة ذلك الاسم فذا صـفة ظرف محذوف كذا فى الرضى و لا يخفى ان فيما قاله وصـف النكرة بالمعرفة فالواجب تقـدير المعرفة ولعل اختيار ذا صباح على صـباحا التنبيه على كمال الصبح وطيبه حتى كان اسم الصباح يخصه وليس غيره صباحا ❊ وقد ذكر الرضى هنا مسائل مهمة اقتدينا به فى ذكرها ❊ الاولى ان الفصـل بين المضاف والمضاف اليه فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه وبغيره فى النثر اقبح منه فى الشعر فقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست بذاك ولا نسلم تواتر القرآت السبعة وان ذهب اليه بعض الاصـوليين هكذا فى الرضى وجعل التسـهيل بظرف متعـلق بالمضاف غير ضعيف وكذا بمفعوله سواء كان المضاف مصدرا اواسم فاعل ❊ الثانية ان حذف المضاف مع اقامة المضاف اليه مقامه جائز اذا لم يلتبس وجاء فى الشعر مع اللبس ايضا وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو مامثل اخيك وابيك يقولان ذلك ونحـو ❊ رحم الله اعظما دفنوها ❊ بسجستان طلحة الطلحات ❊ على رواية جر طلحة ونحو قوله تعالى ❊ يريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة ❊

على قراءة جر الآخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف ومضاف اليه نحو ❋ قبضت قبضة من اثر الرسول ❋ اى من اثر حافر فرس الرسول وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف فى التذكير والتأنيث فيقال جدعت هند اى انفه وجدع هند وفقئ زيد وفقيت زيد اى عينه ❋ الثالثة حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف مع البناء على الضم وذلك فى الظروف النسبية الزمانية كقبل وبعد او المكانية كخلف وقدام اوشبهها فى الابهام كحسب وغير بشرط ان لايكون معطوفا عليه لما اضيف الى مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف على هيئته وذلك اذا عطف على هذا المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين ذراعى وجبهة الاسد ومنه ياتيم تيم عدى والحذف بتنوين المضاف فيما سواهما وذلك فى كل وبعض مقطوعى الاضافة ولو كنت ذانشاط فى اصطياد شوارد القواعد لزدتك بيانا لما يهمك قال ابن مالك لايتقدم على مضاف معمول المضاف اليه الاعلى غير مرادبه نفى خلافا للكسائى نحو رأيت اخانا اول ضارب ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغنابه عن المضاف وكان المضاف بعضه او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر فيما يؤل له الامر معين على اجتناب التوالى ويضاف الشئ بأدنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليله ليلة ومن المهمات ضبط الاسماء اللازمة الاضافة منعنا عنه خوف السآمة فان كنت متشوقا غير متشوف فعليك بالتسهيل فان فيه التكميل مع التعويل (واذا اضيف الاسم الصحيح) الصحيح فى كلام النحاة لا الاسم الصحيح على مايوهمك بيان الرضى قيل ماليس فى آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الآخر فى الحال يلزم ان يكون قاض اسما صحيحا وان اريد الآخر فى الاصل يلزم ان يكون يد ودم غير صحيحة ويلزم اختلاف فى بيان ماذكر فى هذا المقام وقال الرضى ماحرف اعرابه صحيح وحينئذ يلزم ان يكون قط وقد ولدن الى غير ذلك صحيحا الاان يقال آخر قاض الياء لان المنوى كالثابت او يقال المراد بحرف الاعراب مايكون محل اعراب على تقدير الاعراب وبعد لابد من ان يراد بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضاربة وغازية وبعد يرد ان قوله (والملحق به) مستغنى عنه لدخوله فى الاسم الصحيح حكما ولابد ان يراد بالملحق به اعم من الحقيق والحكمى ليدخل فيه نحو بصرى وفسر الملحق بالصحيح بما فى آخره حرف علة مسبوق بساكن فانه الحق بالصحيح فى آخر الحركات على آخره لعدم النقل (الى ياء المتكلم) المتكلم لاغ فتذكر (كسر آخره) يتبادر منه وجوب الكسر وذلك لايصح فى قط وقد ولدن فانك بالخيار بين كسر الآخر والحاق نون الوقاية (والياء مفتوحة اوساكنة) فى تقديم الرفع شائبة ترجيح له وقد تقدم وجهه فتذكر مستغنيا عن الندابة وحصر الباقى الفتحة والسكون فيماعدا المنادى والاطلاق للاعتماد على السياق اذا عرف حكم الصحيح والملحق به (فان كان آخره) اى اسم (الفاتثبت) ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم تعرفه ان است عن ضبط القواعد بمجزوم وينبغى ان يخص بغير لدى فانه لامحالة مع الادغام (و) قبيلة (هذيل تقلبها) الاولى يجوز قلبها (لغير التثنية ياء) لان كون ماقبل الياء من جنسه اومشتملا على ماهو من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب ياء مدغم لاندراجه فى قوله (وان كان ياء ادغمت) لكن الاولى حينئذ ان يقال (وان كان واوا اوقلبت ياء) وان كان ياء ادغمت فيستغنى عن قوله (وادغمت وفتحت الياء) فى الصور الثلاث

(للساكنين) لعدم امكان دفع الساكنين بتحريك ماقبل الياء كما فى لدن وقط وقد ❋ فان قلت قوله للساكنين يغنى عن تقييد الفتح بالصور الثلاث لانه يفيد التعميم المطلوب قلت لولم يقيد لدخل فيه لدن وقط وقد فتدبر ❋ ولما بين احوال الاسم الصحيح والغير الصحيح والاسماء الستة مخالفة تعرض لها لاخراج مايخالف الحكم السابق عنه اذ قلنا انها غير صحيحة على مايقتضيه تعريف غيره فتدبر خير تدبر لكن على هذين التقديرين التعرض بذى عنها استطرادا اذ الكلام فى المضاف الى ياء المتكلم ولما علم حال الاسماء الستة المضافة فى الجملة وبقى بعض احوالها ضم بحث الاضافة ببيانه وعلى تقدير بيان المقطوع عن الاضافة استطرادا الا ان يقال انه بحث عن المضاف من حيث ان آخره يخالف آخره فى حال الافراد (واما الاسماء الستة) الاظهر انها اسم للوحدات المكبرات فلا حاجة الى التقييد (فاخى وابى) على الوجهين وقدم اخى لانه من تشديد الياء اذ ماورد ليس الا فى الاب والاخ الحق به قياسا لكن الاولى حينئذ فى قوله (واجاز المبرد اخى وابى) تقديم ابى وكأنه راعى الايراد على طبق الاول (وتقول) الاظهر وتقولين (حمى وهنى) لاوجه لذكره لانه داخل فى حكم الاسم الغير الصحيح ولا حاجة الى استثنائه الا ان يقال صرح به للرد على ابن يعيش وابن مالك حيث نقلا عنه التشديد فى الاربعة وهو الاظهر اذ لامعنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب (ويقال) لم يقل وتقول تفننا لكن الظاهر ذكر يقال فى السابق وذكر تقول هنا (فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمال (وفى) بقلب الواو التى هى عين الكلمة ميما اذ اصل فم فوه كشئ لا كفرس اذ الاصل السكون ولا دليل على الحركة بخلاف اخ واب فان الجمع على افعال فى غير معتل العين دليل حركتها (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب لقوله (قيل) والمراد قطع الخمسة من الاسماء الستة بقرينة الجزاء فالضمير المذكور ضمنا والتغليب محتمل والمراد القطع عن الاضافة لا عن الاضافة الى ياء المتكلم كما يتبادر (اخ) هذه اللغة اعنى الاعراب بالحروف تارة وبالحركة تارة اشهر وجاء كيد مطلقا وفى حال التثنية والجمع ايضا فتقول اخان واخون وكعصا مطلقا وكيد مطلقا وكدلو او مطلقا (واب) مثله فى غير الخامسة (وحم) وهذه هى اللغة الفصيحة (وهن) والفصيح فيه ماذكره بعد ولعدم شهرة هذه اللغة لم يذكرها الزجاج وزعم صدر الافاضل انها ليست من الاسماء الستة واخفى لغاته تشديد النون واما سكون نونه فجاء فى الشعر للضرورة (وفم) مثلثا كما نبه عليه بقوله (وفتح الفاء افصح منهما) اى من الضم والكسر فالضمير راجع الى مايخطر بالبال من ذكر الفتح والفاء يصح بمعنيين فمن البدايع كون الفم كدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر فافهم وقيل منشاؤه كونه ذات احوال ثلاث فى حال الاضافة وان انتفى الداعى فى حال الافراد وكأنه يجعل الميم الذى عوض عن حرف العلة فى حكمه كأنه واو تارة والف اخرى وفيه عشرة لغات ثلاثة اخرى منها تلك الثلاث مقصورات مطلقا وثلاثة اخرى التزام الميم مطلقا مع حذف اللام وثنتين اخريين بتشديد الميم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشرة اتباع الفاء الميم فى اعرابه كاتباع فاء امرئ واتباع عين امرئ وابنم (وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلقا) اى فى حال الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على ترتيب فصاحتها فتقول وجاء حم مثل دلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة دون الجميع وهو ان يكون كرساء مطلقا (وجاء هن مثل يد مطلقا وذو) وفيه ثلاث لغات لانه كعصا ويد وماهو المشهور المذكور فى المتن (لا يضاف الى مضمر) وقولهم اللهم صل على محمد وذويه شاذ بل لا يضاف الى اسم غير الجنس وقولهم ذو زيد بتأويل

(ذو)

ذو هذا الاسم كذا فى الرضى ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه الى المضمر (ولا يقطع) عن الاضافة وفى الرضى الذوينا شاذ (التوابع) جمع تابع ولا يجمع فاعل الصفة على فواعل بل فاعل الاسم يجمع هذا الجمع لاعتبار الغلبة الاسمية فخالف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حيث لوحظ فى جمعها كونها صفات فى الاصل تفننا وسلك فى الاصول ماهو الاصل من كونها صفات وفى التوابع ماهو تابع فى الصيرورة اسما (كل ثان) لو اريد به الثانى فى الذكر يشمل غير التوابع مالا يخفى مما لا يحصى ولو اريد ثان فى الرتبة يشمل الفاعل لانه ثان فى الرتبة لعامله والفضلات كلها لكونها ثوان للفاعل والعامل والاخبار بالنسبة الى المسند اليه فاخرج بقوله (باعراب سابقه) ماخالف السابق فى الاعراب لكن ههنا دقيقة اختفت عن الاعين الحديدة وهو ان المراد باعراب سابقه اعم من اعراب سابقه محققا او موهوما لئلا يخرج عنه نحو ❊ بدالى انى لست مدرك مامضى ❊ ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ❊ فان سابق مع كونه مجرورا هو التابع لمدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر به لانه فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء ❊ ومما ينبغى ان ينبه عليه انه لا يخرج به الصفة فى قولهم جحر ضب خرب بجر خرب مع انه صفة للجحر المرفوع لان له رفعا قدر للتعذر بسبب طريان الجر للجوار كما صار رفع بحسبك زيد تقديريا لعروض الجر بزيادة الباء واخراج مابقى من المعربات باعراب سابقه من غير التابع بقوله (من جهة واحدة) واشكل على الرضى ذلك الاخراج لان جهة الاعراب اما كون الشئ عمدة او فضلة او متوسطا بينهما وكثير من الثوانى يشارك سابقهما فى الاعراب وجهة من هذه الجهات كمفعول ثان لعلمت واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية الجهة لانوعها فاعراب الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه الى غير ذلك واجيب تارة بأن المراد من جهة المقتضى ومقتضى اعراب التابع مافى غيره فان العاقل فى زيد العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف نصب المفعول الثانى فانه ليس بمفعولية المفعول الاول بل لمفعولية نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب الصفة دالا على معنى فى متبوعه لا على معنى فيه ويكون لمعنى فى متبوعه دالا ان ولا يخفى بعده واجيب تارة بأن المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل فى التابع والمتبوع عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انصبابة واحدة بخلاف غيرهما وهذا لا يصح فى المعطوف على مذهب من المذاهب لان عامله مقدر عند البعض وحرف عطف عند البعض او الاول بواسطة حرف العطف ❊ ومما يشكل اشكالا مفصلا ورود نحو جاءنى رجلا رجلا فان اعرابهما لكونهما معا حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانهما اجرى عليهما اعراب المجموع لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل نحو جاءنى القوم رجلا فرجلا باعتبار سابقه ويشكل ايضا بنحو حسن بسن فانه ليس بشئ من التوابع الا ان يقال انه داخل فى التابع ولم يضبط قسم منه لقلة احكامه وشهرة امره (النعت) ويسمى صفة ايضا عرفه فى توابع المنادى والنعت والوصف فى اللغة بمعنى على مافى الصحاح والقاموس والنهاية الجزرية جعل النعت اخص حيث خصه بوصف الشئ فى الحسن ذكر المصنف فى شرح المفصل ان للصفة معنيان عام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود تابعا كان او لا فيتناول خبر المبتدأ وامثاله وخاص هو التابع ويخالفه ماذكره صاحب تلخيص المعانى حيث قال فى بحث القصر المراد بالصفة فى هذا الباب المعنوية لا النعت النحوى فدل كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدأ ليس لمعنى نحوى (تابع) جنس للنعت (يدل على معنى

فى متبوعه) اخرج به المصنف التوابع كلها واورد عليه الرضى انه لم يخرج عنه اعجبنى زيد علمه وجاءنى القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع اذ المعطوف يدل على كون المتبوع مما يشاركه الغير فى كونه مقصودا بالنسبة والتأكيد على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا مما ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشئ من تلك الدلالات غير مقصود قيل يخرج عن تعريف النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى فى المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى فى الغلام لا فى الرجل حتى قيل ينبغى ان يراد فى التعريف او متعلقه ولا شبهة فى ان الاولى هى الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى فى المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضى وقد يجعل حال متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصرى حماره لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى فى متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء فى دلالته مع المتعلق على حال فى المتبوع وانما سمى وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على حال التعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى فى المتبوع لاختلاف احكامهما (مطلقا) قيد للظرف اى كائن فى متبوعه كونا مطلقا غير بزمان نسبة حصل لموصوفه فى الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن فى ذى الحال فى زمان نسبة حصل لذى الحال اذا تقدم التابع والمتبوع بمعنى اخراج الحال به نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه فى اتمام التعريف لكنه يحتاج اليه فى تعيين مدلولها الذى قصد به فى ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقى التوابع عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن فى متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفى بعض الشروح ان قوله مطلقا قيدا لدلالة اى دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فيخرج به جاءنى القوم كلهم واعجبنى زيد علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى فى متبوعها مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبنى زيد وغلامه وجاء زيد واعجبنى زيد غلامه انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى فى متبوعه وانه يخالف ما حمله المصنف عليه وانه لا يساعده اللفظ مطلقا اذ يقتضى هذا التوجيه تأنيثا مطلقا ولما كان مظنة ان يقول احد انه لا فائدة فى وصف الشئ لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة فلا فائدة للمخاطب فى دلالة النعت على معنى فى متبوعه تعرض لبيان فوائده وان كان من وظايف فن آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا يفيد ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال (وفائدته تخصيص) وهو تقليل الاشتراك فى النكرات (او توضيح) وهو دفع الاحتمال فى المعارف هذا هو المصطلح النحوى ولا خفاء فى امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او الفاصلة والاشبه ان تكون فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهنى التخصيص نحو امر على اللئيم يسبنى دون التوضيح فتنبه ونبه على امتناع اجتماع هاتين الفائدتين مع ما يتلوه بقوله (وقد يكون لمجرد الثناء) وهو بيان صفة الكمال والاشهر مقابلة المدح مع الذم (او الذم) وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف فى نفسه

عن الوصف (او التوكيد) وهو فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما (نحو نفخة واحدة) اكد الوحدة لدفع توهم كون القصد الى الجنس لان الاسم الحامل للجنس والوحدة ربما يقصد الى الجنس وربما يقصد به الوحدة وقد يكون الوصف التوكيدى للاشارة الى ان القصد الى الجنس نحو ﴿ وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه ﴾ (ولا فصل) تفسيره ما فى بعض النسخ ولا فرق (بين ان يكون مشتقا او غيره) غير مغلوب وصفته الاسمية نحو ارقم واسود وادهم وصمق فانه لا يوصف به بعد غلبة الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين يطلب متعددا وفيه رد على سيبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوز جاءنى زيد اسدا ولم يجوز جاءنى زيد الاسد وعلى سائر النحاة حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا يظهر فرق بين الحال والصفة لا كما يقتضيه مذهب سيبويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المصنف الحال بغير المشتق وتقييد غير المشتق فى النعت بقوله (اذا كان وضعه) الاظهر ان المراد بالوضع اعم من الوضع المشهور والمجازى اذ لا ينكر احد مررت برجل عدل (لغرض المعنى) اى لغرض افادة المعنى [illegible] (عموما) اى وضعا عاما بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله (مثل تميمى وذى مال) يعنى صيغ النسبة سواء كانت بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كحال ويقال على ما يقتضيه الدراية لكن بشرط ان يكون على معنى النسبة بخلاف قرى ونحوه وذى مال يريد به ذا وفروعها من ذات وذوات وذوا وذووا وما فى معنى فرع من فروعه من اولى واولات ومثل ذلك لوذعى بمعنى فطن وجرشع بمعنى غليظ وضمخم بمعنى شديد وشمرذل بمعنى سريع وذى بمعنى الذى والتى ونحوه من الموصولات الممدودة بهمزة وصل (او خصوصا) اى وضعا يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعى وقياسى اشار الى بعضه بقوله (مثل مررت برجل أى رجل) يريد به اى المضاف الى لفظ موصوفه وما فى معناه ويختص بالنكرة فانها فى هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل فمعنى مررت برجل اى رجل مررت برجل كامل فمعنى مررت بامرئ أى امرئ ايضا كذلك (و) بقوله مررت (بهذا الرجل) يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة فانه يصير المقصود منه افادة وصف الرجولية (وبزيد هذا) يريد به اسم اشارة غير مكانى فانه يوصف به العلم والمضاف اليه او الى الضمير او الى اسم الاشارة فى هذا الموضع مستعمل استعمال المشار اليه فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح زيد هذا ومن القياسى كل وجد وحق فانه يوصف بها المعرفة والنكرة اذا اضيفت الى لفظ موصوف بعينه ولا يوصف بها الاسم الجنس فتقول جاءنى الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ورجل كل رجل الخ فانها مستعيرة للكمال فى الشرف او الدناءة وتقول جاءنى اللئيم او لئيم كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هزل فى كونه رجلا ومعنى حق الرجل ان غيره باطل رجوليته ومن القياسى وصف اسم الجنس بنفسه المضاف الى الصدق بمعنى الجودة او الى السوء فيقال جاءنى رجل رجل سوء ورجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة سئ او جيد ❊ ومن القياسى على ما صرح به الرضى المقادير نحو الرجال ثلاثة وبر قفيزان وثوب ذراعان والتسهيل جعل الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماعى فمنه المصدر بمعنى اسم الفاعل فى الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل رضى فاياك ان تصف بالمصدر كل ما شئت كما تقرر فى الاوهام وكان منشأ الوهم شيوعه وكثرته ومنه ضروب غير شايعة ❊ احدها الوصف بجنس مشتهر

بمعنى مشتق نحو رجل اسد اى شجاع ورجل حمار اى بليد ❊ وثانيها وصف اسم الجنس بنفسه يقال مررت برجل رجل اى كامل ورأيت اسدا اسدا اى كاملا ❊ وثالثها وصف الشئ بما صنع هو منه نحو خاتم فضة واستقبحه سيبويه نثرا وشعرا وجوزه السيرافى ❊ ورابعها مررت برجل ابى عشرة ورجل واخ لك واب لك وكانه بتأويل المربى والمشفق فيكون من الضرب الاول لا قسيما له كما يفيده بيان الرضى والاصل فى النعت ان يكون مفردا اما لانه فى الاصل خبر مبتدأ واما لان الاصل ان يكون مشتقا ويكون جملة لانه ربما يكون الغرض من الجملة المعنى واليه اشار بقوله (وتوصف النكرة) حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهنى لكن لا توصف النكرة الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك (بالجملة الخبرية) اطلق الجملة فى خبر المبتدأ لانه يجوز زيد اضربه اضربه بلا تأويل بخلاف جاءنى رجل اضربه لانه لا يجوز الا بتأويل مقول فى حقه اضربه وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف بأمر يعلم المخاطب انتسابه به والجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يحمل النسبة الخبرية يحمل النسبة الانشائية (ويلزم الضمير) لفظا او تقديرا والتقدير فيه اكثر فى خبر المبتدأ وان كان اقل منه فى الصلة والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه للعهد (ويوصف) مرفوعه قوله (بحال الموصوف وحال متعلقه) المتبادر ما هو حاله فى نفس الامر وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءنى رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف وجاءنى رجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغى ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعله المتكلم حالا له ولو تجوزا (فالاول) من الوصفين (يتبعه فى الاعراب) قد عرفت معنى التبعية فى الاعراب وهو اتحاد نوعى اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل تصح التبعية بهذا المعنى فى البواقى حتى يصح قوله (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) فيه نظر فتأمل فلابد فى كل صفة من الموافقة فى امور اربعة من ثلاث العشرة اذ لم يسبق فيه التذكير والتأنيث ولا الجمع كان يكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجلان صوم وهكذا (والثانى) من الصفتين لا يخفى ان كلام المصنف اشتمل على توضيح الواضح وذكر ما تركه الراجح اذ المتابعة فى الاعراب لا تحتاج الى البيان الاول فالاول يتبع فى التصريح التعريف والتنكير الخ والثانى يتبعه فى الاولين (يتبعه) اى الموصوف (فى الخمسة الاول) جمع اول ففى كل صفة تجب الموافقة فى امرين (وفى البواقى) لا يتبع الموصوف بل (كالفعل) فى انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المؤنث والمذكر وبحث تاء التأنيث الساكنة قال الرضى جعل الثانى فى البواقى كالفعل دون الاول فرق من غير فارق وكيف لا وتثنية الصفة وجمعه وافراده وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذى هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانما اقضى العجب من هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهؤلاء الرجال وكيف لم ينظر الى هذه المرأة الى غير ذلك حتى لا يقع فى قطع مثل هذه المسالك لا يقال يشكل ما ذكره برجال ضاربة فانه لم يتبع الصفة فيه موصوفها فى الجمع ويعكس هذا من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال لانا نقول موصوفها فى الاول مأول بمفرد مؤنث اعنى جماعة من الرجال والصفة فى الثانى برمة مجتمعة من اعشار وثوب مجتمع من اسمال فان قلت جاءنى رجل قائم ابوه وصف بحال المتعلق فكيف يصح ان يقال هو كالفعل

وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام ابوه وبخلاف رجل قائم ابوه فان الصفة فيه قائم بجريان اعراب الصفة عليه فلا تنقسم الجملة التى هى صفة الى ماهو حال الموصوف وهو حال متعلقه فان قلت تبعية الجملة الاعراب وان امكن تصحيحها بجعل الاعراب بحيث يعم الاعراب محلا كيف يستقيم تبعيتها فى التذكير والتأنيث ونظائرهما قلت الاظهر ان الجملة بمعزل عن هذا البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية (ومن ثم) اى من اجل انه كالفعل فى الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمعين دون موصوفه (حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه وجاز قعود غلمانه) يعنى تفاوت هذه الامثلة الثلاثة بالحسن والضعف والجواز اذ لو كان هذا القسم من الصفة تابع الموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد غلمانه لكونها كالفعل بل لكونها كالموصوف فى التذكير والافراد نعم لو قال حسن قام رجل قاعد غلمانه لكان متضحا ولم يحتج الى جعل قوله وجاز قعود غلمانه معطوفا خارجا من حيز الظرف (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) الاسماء باعتبار الوصف والوصف به اقسام اربعة ما يوصف ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها صرح به الرضى فى بحث الخبر الظرف بأى المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل أى رجل فتأمل واعلم انه لم يكن فى نسخة الرضى قوله ولا يوصف به فاعتذر بأنه تركه المصنف للتضمن (والموصوف اخص او مساو) اياه اذ لا اخص من المضمر وظاهر هذا الحكم منقوض بما لا يخفى من قولهم شئ عجيب وامثاله فقيل المراد بالاخص والمساوى ليس قسيما لاعم بل الاعرف والمساوى فى التعريف فهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحمل المساوى عليه هين ويوجه حمل الاخص عليه بأن يراد به ماله من مزيد الاختصاص يكشف عن هذه الارادة قوله (ولهذا لم يوصف ذو اللام) ولا بد من معرفة مراتب التعريف حتى تظهر هذه المسئلة ومذهب سيبويه الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف فى مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام وقال المالكى ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذى لا يشتبه مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص على مذهبه ليس صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله (الا بمثله) يتجه عليه انه ان اريد المماثلة فى المرتبة يلغو قوله (او بالمضاف الى مثله) وان اريد المماثلة فى كونه ذا لام تعريف لا يصح الحصر لصحة وصف ذى اللام بالموصول ولما علم مما سبق ان كل مساو لشئ او ادنى منه فى التعريف يقع صفة له وكان المضاف الى المعرف لذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفة له احتاج الى استثنائه فذكر ماهو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه مخالفته لاخواته فقال (وانما التزم وصف باب هذا) بعد ارادة وصفه (بذى اللام) لانه التزم وصفه بذى اللام لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزام وصفه بذى اللام ولا يغنى ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل لقوله (للابهام) فكأنه قال ما التزم الا للابهام والالتزام بذى اللام منقوض بجواز وصفه بالموصول الذى مع اللام وبلام الموصول واقتضاء ابهام باب هذا ذلك الالتزام فى غاية الابهام وتكلفوا فيه بأن التوسل

فى ازالة الابهام بالمضاف الذى توسل فى زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال من الفقير والاستعارة من المستعير ❋ وهل يتوسل بمطلق ذى اللام سواء كان موضوعا لفرض المعنى ام لا اختلف فيه ذهب المصنف الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لغرض المعنى وحكم بأن الرجل فى المثال المذكور بدل (ومن ثم) اى من اجل ان وصف باب هذا الرفع (ضعف مررت بهذا الابيض) لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف ايست هذا الابيض لان اللابس خصه الثوب (وحسن مررت بهذا العالم) بقى مباحث مهمة كثيرة النفع ما رأينا بدا من بيانها ❋ منها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف نحو جاء زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتأنيث او بالعقل وعدمه يغلب العقل والتذكير نحو جاءنى زيد وهند العاقلان ورأيت رجالا وافراسا ماشيين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد عمرا العاقل العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثانى وهو الاولى من العكس لاتصال صفة بموصوفه وخالف هشام وثعلبا البصريين فى امتناع ضارب زيد عمرا العاقلان بناء على ان زيد وعمرو كلاهما فاعل ومفعول معنى فهما فى حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعض الا ان الهشام يرجح رفع الصفة تقديما للفاعل وثعلب يسوى بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكرير نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكرير وكان متحدا فى النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان متحدين فى الاسم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة الموصوف نحو جاء زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين زادوا اشتراط اتفاق العاملين فى المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو الكريمين والكسائى اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذا تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو العاقلان لانهما مهانان معا ❋ وفيما امتنع وحدة النعت يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع وستعرف معنى القطع ❋ ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير المجتمعة فى محل وهو ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة تقول مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاءنى ثلاثة رجال كاتب وشاعر بل برفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف مجملا ❋ ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اعرابا بأن ينصب او يرفع وشرطه ان يكون للمدح او للذم او للترحم وقد يكون للتشنيع نحو زيد الفاصب حتى بنصب الفاصب والمرفوع بتقدير اعنى او ما يناسب اياها من امدح واذم وارحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع تعريفا وتنكيرا والاكثر فى قطع النكرة ذكر الواو الاعتراضية نحو هذا رجل فاسقا وقاتلا للفقراء وجاء قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعددت المنعوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ❋ ومنها انه قد يقع الوصف مصدرا بلا او اما ويجب تكريره نحو قوله تعالى ❋ وظل من يحموم

لابارد ولا كريم ❊ وقولك اسير سيرا اماشديدا واماغير شديد ❊ ومنها ان حذف الصفة لشير اذاعلم ❊ ومنها ان حذف الموصوف فى غير موصوف الجملة والظرف فى غير غاية الكثرة وكثر فى موصوف بأحدهما اذا كان بعضا مماذكر قبله مجرورا بمن اوفى نحو قوله تعالى ❊ ومامنا الاله مقام معلوم ❊ وفيما سوى ذلك لايكون الافى الشعر نحو انا ابن جلا ❊ ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخر الباقيين فى الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب خلافا لبعض غفل عن قوله تعالى ❊ هذا كتاب انزلناه مبارك ❊ ونظائره ❊ ومنها انه يجوز اجراء صفة المضاف على المضاف اليه اذالم يكن المقصود ملتبسا ويقال له الجر بالجوار نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب والخرب هو الجحر لا الضب لكمال اتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه يضاف المضاف اليه الى ماحق المضاف ان يضاف اليه فيقال حب رمانك وليس لك الا الحب واشترط الخليل توافق صفة المضاف للمضاف اليه اليه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلا يجيز ذلك فى هذان جحرا ضب خربان خلافا لسيبويه (العطف) اما مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوى ثنى طرف النسبة او مصدر عطف عليه بمعنى كر لان به يكرر المتكلم الى طرف النسبة وتعديته بعلى يؤيد الثانى فتأمل (تابع مقصود بالنسبة) ليس الجار والمجرور صلة القصد والالكان المعطوف مقصودا بالنسبة اما قصد المدلول بالدال واما قصد الغرض بالفعل اذلا ثالث وشئ منهما لايصح فالباء للسببية تابع مقصود بسبب النسبة لكونها ظرفا لها لان المعطوف فى الكلام كالمعطوف عليه ظرف نسبة تامة توصيفية اوتعليقية اواضافية ومن جعله صلة القصد فقد انقطع عن توجيه الكلام فلم ينل من سيمه الا الملام ❊ وبعد يرد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لكونهما طرفى النسبة التوصيفية لخرج عن التعريف زيد وعمرو الفاضلان على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة البيان وبهذا تبين ان ماذكره المصنف وتبعه الشارحون ان هذا القيد يخرج من الاعيان ماسوى البدل يلوح عليه لوائح الخلل (مع متبوعه) يخرج عنه البدل اذهو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف بأو واما رام ولا وبل ولكن لانه مقصود بالنسبة ليدل عن النسبة المرددة او احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف مجتمعان فى النسبة مختلفان فى القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا فيما وقعوا وحرموا عن نيل المقصود والوصول (يتوسط بينه) اى بين العطف (وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى) الحروف العشرة فى قسم الحروف ❊ لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام فابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الاشاذا تكميلا للحد لبيان مايوجب مزيد توضيح المعطوف واوضح به كمال ايضاح انما دخل عليه حرف التفسير ليس عطفا كماذهب اليه بعض النحاة بل عطف بيان كما ذهب اليه الجمهور (نحو قام زيد وعمرو) مثال للمقصود بالنسبة مع متبوعه فلذلك زيد ايضا دخل فى التمثيل وانما فصل بينه وبين التمثيل ببيان الحكم لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ولك ان تجعله مثالا للحكم قال المصنف لما كنف بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله ❊ الى الملك القرم وابن الهمام ❊ وبث الكتيبة فى المزدحم ❊ وقوله ❊ يالهف زيابة للحارث ❊ الصابح فالغانم فالايب ❊ فالصفة المعطوفة يلزم ان تكون معطوفا على متبوعه

لانه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا يعطف بعضها على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضي فانتقض بالصفة المعطوفة حد العطف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بأنه من هذه الحيثية معطوف فلا بأس بدخوله انما المحذور دخوله بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم ونحن نقول المصنف جهات أخر لعدم الاكتفاء ❊ احدها انه من احكام المعطوف ولا يعرف الشيء بحكمه ❊ وثانيها انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل به المعرفة الآن ❊ وثالثها انه يعرف من التعريف الذي ذكره معنى هيئة العطف وقد التزم ذلك في تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة للتعريف لا يرضى بفواتها (واذا عطف على المرفوع المتصل) بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما (اكد بمنفصل) يعني شرط العطف على المرفوع المتصل التأكيد بمنفصل وهذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطا لشرطه قال الله تعالى ❊ اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ❊ الآية فلا حاجة الى تقييد قوله اكد بقوله اولا فان قلت ما هو المتقرر ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذا كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب تعلقه ولهذا يفسر الشرط في مثله بالارادة فيقال في تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ (مثل ضربت انا وزيد) وههنا نكتة جليلة لا بد من التنبيه عليها وهو انه انما يصح العطف بهذا التأكيد اذا صح التأكيد وهو ما وجد فيه مقام التأكيد من تقرير امر المعطوف في النسبة او الشمول حتى لا يصح التأكيد لمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف التأكيد بما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول اذ يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل (الا ان يقع فصل) بين المعطوف والمرفوع المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما اشركنا ولا اباؤنا (فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد) ويجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم وزيد لما عرفت ان الداعي الى التأكيد ليس العطف بل امر آخر فصحة العطف لا يغني عنه اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا قبح كما هو المتبادر والتأكيد لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين فلا قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع الفصل لكن يرد انه لو قال واذا عطف على المرفوع المتصل نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى (واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض) اسما كان او حرفا لان عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك والا لزم انفصال الضمير المجرور فجعل مطردا فاحفظ فانه من ضيافتنا وكذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فاغتنمه فانه من مستخرجاتنا من القوة الى الفعل ❊ وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على الضمير المجرور يعدل عنه الى عطف الجميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء المعرف باللام الى نداء اي فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور او المجرور واعادة الجار شرط عطف المجرور والجار لا حكم له في التركيب رجح الرضي الثاني بشهادة بيني وبينك فان بين الثاني لغو لا معنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن له النصب ولا وجه له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار والا لم يستحق النصب فتعين ان يكون جر الضمير فيكون بالاضافة لا بالعطف (مثل مررت بك وبزيد) واما مررت بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور (والمعطوف

في حكم المعطوف عليه) اشد منهما بين الموصوف والصفة حيث قيدوا المطابقة في الصفة بعشرة اشياء او خمسة واطلقوها هنا فاقتضى ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل دونها وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يازيد والحارث ويازيد وعبدالله ورب شاة وسخلتها ولا رجل وامرأة الى غير ذلك مما لايحصى ودفع منه النقض برب شاة وسخلتها على انه في تقدير التنكير وجعله بتقدير سخلة لها او جعل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ ولا حاصل لانه انما ينفع لو جاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بأنه شاذ ولا نقض للقاعدة بالشواذ وتكلف الشيخ الرضى بأن المراد المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله اذا كان مايقتضى الحكم في المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكمه العارض له بالنظر الى حرف النداء هذا وفيه آثار الاهمال من الاختلال ۞ احدها انه لايشمل زيد وعمرو قائمان فان عمرا في حكم زيد لا بالنظر الى ماقبله بل بالنظر الى مابعده من الخبر فينبغي ان يقول بالنظر الى غيره بدل قوله بالنظر الى ماقبله ۞ وثانيها ان التقييد بقوله بالنظر الى ماقبله لافائدة فيه بل كفى ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كان مايقتضى الحكم موجودا فيه وبعد اللتيا والتى لافائدة لهذا الحكم (ومن ثم لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرا الا الرفع) لانه لابد للمسند المشتق من ضمير المسند اليه ولا ضمير في ذاهب لزيد لانه حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مشتقا مسندا الى زيد مع انه لاضمير فيه لزيد بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بأن يكون خبرا لعمرو ومقدما عليه وتكون الجملة معطوفة على الجملة ولا مجال لعطف المفرد على المفرد وكذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة بأن يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا على محل زيد فيكون من عطف معمولي عامل واحد على معموليه ويكون نظيره ضرب زيد عمرا او بكر خالدا وبهذا تمكنت من ان تجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف مفردين على مفردين فاحسن التأمل واجمل ۞ واعلم ان الاشتمال على الضمير اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين فانه في معنى لاقاعد ابواه وجاز مررت برجل حسنة جاريته لاقبيحة فانه في معنى لاقبيحة جاريته صرح به الرضى وبهذا عرف ان المعطوف لايجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقته لموصوفه في الافراد بل يكفى ان يكون في حكمه بحسب المعنى (وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب) دفع لما يتوجه على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه حيث خالف فيه المعطوف المعطوف عليه في الحكم حيث وجب اشتمال المعطوف عليه على ضمير الموصول ولا يذهب عليك انه لايتوجه عليه لان المعطوف على ماعرفته لايشتمل يغضب زيد لانه جملة لامحل لها من الاعراب تابعة الا ان يأول قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ببيان حكم المعطوف الاعم مما عرف ولا يخفى حزازته وبعده عن الفهم (لانها فاء السببية) منع لنقض القاعدة به مبنى على منع كونه معطوفا والرضى سلم النقض به وجعل فاء السببية فاء العطف وقيد القاعدة السابقة بما اذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا بارتباطه كما في المعطوف بالفاء وثم والواو بمعنى مع ولا يخفى عليك ان الرضى مستغن بما قدمه من ان الاشتمال على الضمير اعم من الاشتمال صريحا او مفهوم الكلام عن هذا التقييد لان المعطوف المتعلق لذلك مشتمل على ضمير بحسب المفهوم لامحالة فالمعطوف بالفاء الذى ضرب فقام عمرو في معنى ضرب وقام عمرو عقيب ضربه وهكذا (واذا عطف على عاملين) اى على عاملي معمولين وذكر اذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع لاينافى الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطى كتابي

الفراء ولانه يكفى لاستعمالها تحقق الوقوع فى المستثنى ومن لم يتنبه يثبت انه تنبيه على ان العطف مردود وان ادعى المخالف عدم غلبة وقوعه فحق عليه القول بأن الغريق يتعلق بكل حشيش وقيد العاملين بقوله (مختلفين) بينهما على استغراق الحكم كما فى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشئ بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكرا خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمول عاملين مختلفين على مذهب الفراء لانه ضرب واكرم معا فى المتنازع فيه والمراد المختلفين فى المعمول بأن يكون لكل معمولان لا مختلفين فى العمل كما يتبادر اليه من العبارة والا لم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمرا وبكرا وبكرا خالدا ومنهم من قال قيد بمختلفين ادفع توهم ان ضرب ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا لا يجوز لانه عطف على معمول عاملين متحدين هما ضرب زيد ضرب وهذا وهم لا من وجه واحد اذ لا عمل لضرب الثانى ولا اتحاد له بضرب الاول اذ لا يتصور الاثنينية مع الاتحاد (لم يجز خلافا للفراء) هذه جملة معترضة اى خالف الفراء خلافا فائدته التنبيه على ان الحكم خلافى ولا ضنة فى موقع الجملة المعترضة * فى حصر الجواز فى المثال المذكور خلافان * احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبى والاخر لسيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتى وحق الخلافين ان يذكرا بعد تمام الحكم والحكم لا يتم بدون المستثنى الا ان المصنف قدم خلاف الفراء على المستثنى تنبيها على انه فى الجزء السلبى واحترز عن ان يفهم ان الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضى صوب المشهور قال صوابه خلافا للاخفش لكن الاخفش لا يجوز مطلقا وتجويز احد مطلقا زعم من المصنف اذ اجمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل مجرور عن حرف العطف بغير لا المؤكد للنفى الزائدة بعد العاطف ولا مانع سواه عند الاخفش فاذا ارتفع جاز العطف وعند الاعلم يشترط فى جوازه ان يكون المجرور مقدما فى المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد فى الدار والحجرة عمرو ويجوز الاخفش فقوله (الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) ويراد به صورة تقديم المجرور فى المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك فى التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جارا واتصل المجرور بالعاطف او انفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم المجرور فى المعطوف من غير اشتراط التقديم فى المعطوف عليه (خلافا لسيبويه) فى جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه يمنع مطلقا والفراء بزعم المصنف يجوز مطلقا والمصنف تابع لمن حصر التجويز فى مثل فى الدار زيد والحجرة عمرو باحد المعنيين هذا تحقيق كلام المتن ولما اشكل على بعض الشارحين ذكر خلاف الفراء قبل تمام الحكم جعل خلاف الفراء قيدا للحكم وفسره بأنه لم يجز مع خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون قيدا للحكم مؤثرا فى الاستثناء وانه حينئذ لا يعلم جواز فى الدار زيد والحجرة عمر واذ لا يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز ان يكون المحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند سيبويه ويحتمل ان يكون خلافه فى انتفاء خلاف الفراء لا فى الجواز * وههنا مسائل مهمة لا مندوحة عن ايرادها فنقول وقد تحذف الواو مع معطوفها كقوله تعالى * سرابيل تقيكم الحر * اى والبرد الآية وحكم الرضى بشذوذه فى بحث التحذير ويشاركه فى الاول الفاء كقوله تعالى * فارسلون يوسف * اى فارسلوه فاتاه فقال يوسف وام كقوله * دعانى اليها القلب انى لامرئ سميع فما ادرى اشد طلابها * اى ام غى وفى الثانى اى نحو ما حكى الاخفش اعطه درهما درهمين ثلاثة ويحذف المعطوف

عليه بالواو كثيرا نحو قول العرب لمن قال مرحبا واهلا وبك واهلا اى مرحبا واهلا وبالفا نحو قوله تعالى ※ ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق ※ اى فضرب فانفلق وندرمع أو نحو فهل لك ام من والد قبلنا يوشح اولاد المشار ويفصل اى هل لك من اخ اومن والد واثبت الرضى فى ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد حروف الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بأم وامابعدها وقال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال الله تعالى ※ امن هو قانت آناء الليل ※ والتقدير الكافر خيرام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه لضرورة الشعر على ماقاله ابن مالك فى التسهيل وبعد الفاء وثم وأو ولا ايضا على مافى الرضى لكن ذكر لذلك التقديم شرائط ان كنت طالبا لمعرفتها فعليك به ويصح الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد فيطابقهما الخبر اوضمير فيه وتقول زيد وعمرو وجاء أواسدان وهذا ظاهر وكذا يصح الاخبار بخبر واحد فى العطف بأو نحو زيد اوعمرو جاءنى اواسد ويجب الافراد ولا يصح فى العطف ببل ولا الاعن احدهما نحو لا زيد لا عمر وجاء أواسد وزيد بل عمرو جاءنى أواسد فيجب مطابقته لاحدهما ※ واختلف فى العطف بالفاء وثم نحو زيد فعمرو جاءنى قيل يصح الاخبار عنهما بخبر واحد فيقال جاآنى وقيل لايصح لان الترتيب يأباه واختار الرضى الاول وقال جاءنى الرجلان يحتمل الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لايكفى احتمال الترتيب بل لابد من احتمال افادة الترتيب والذوق السليم يعرف ان زيد فعمرو يستدعى الفراغ عن الاخبار عن زيد قبل افادة التعقيب وحتى وان شارك الفاء وثم فى افادة الترتيب لكن الضمير بعد المعطوف والمعطوف عليه بهالهما صرح به الرضى وذلك لتفاوت بين ترتيب يفيد انه وسيرد عليك فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى ويجوز عطف الاسم على الفعل وبالعكس اذاصح تأويل احدهما بالاخر وعطف الماضى على المضارع وبالعكس اذاصح تأويل احدهما بالاخر خلافا لبعضهم ※ ويجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل لكن الثانى اولى ※ ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس وقال ابن جنى لايجوز بغير الواو ولا يريبك صحة مررت بزيد وعمر وبالرفع فى وجوب مطابقة اعراب المعطوف للمعطوف عليه لان نظيره من قبيل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك ※ ولا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو ويجوز فى المرفوع والمنصوب بالظرف فى الضرورة دون غيرها عند الكسائى والفراء وابى على ومطلقا عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لايكون العاطف على حرف واحد ولا يكون ام نحو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط ايضا نحو يقوم زيد ثم ان اكرمتنى عمرو وبالظن ايضا نحو خرج زيدا واظن عمرو (والتأكيد) مهموزة ومثال ومعناهما فى اللغة واحد وهو الترقيق وفى الاصطلاح (تابع يقرر امر المتبوع) فى القاموس الامر الحادثة (فى النسبة) اى كائنا لاجل النسبة فكلمة فى بمعنى اللام كما فى قوله عليه السلام ※ عذبت امرأة فى هرة ※ اى يقرر امر المتبوع الحاصل بالنظر الى النسبة من كونه منسوبا اومنسوبا اليه والمراد بالنسبة مايشمل النسبة التامة والوصفية والاضافية والايقاع الى غير ذلك فقوله فى النسبة بيان وتقييد الامر احتراز من الصفة فانه يبين امر المتبوع فى حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وهذا تعريف يباينه وبين الصفة فى نفخة واحدة لا باعتبار ان التأكيد يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع له والصفة تقرره باعتبار المعنى التضمنى كما زعم المصنف لان جاءنى اسد اسد تأكيد ولا يقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار المعنى المجازى وتقرير امر المتبوع بالنسبة جعله مقررا فى ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ

اوبازالة تردده فى شان المتبوع بل هو بمعناه الحقيقى او المجازى ﴿ وهل النسبة اليه بحسب الحقيقة
او المجازى فالمزيل للاول تكرير اللفظ عرفا ونفسه وعينه عقلا وعرفا ولايخفى ان تقرير امر المتبوع
فى الشمول ايضا داخل فى تقرير المتبوع فى النسبة فان قولنا جاءنى القوم كلهم مزيل تردد السامع
فى ان المسند اليه هو المجموع فيكون الكلام حقيقة او البعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم بذكر
(او الشمول) فى مقابلة قولهم فى النسبة ومقرر الشمول كلاهما وكله واجمع واتباعه فان قلت قد تحقق
مما تقرر ان التأكيد يقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقرر النسبة ويؤكدها
وهذا ينافى ماحقق فى محله من ان انت ضربت يؤكد وقوع الضرب من المخاطب فى الواقع وضربت
انت لايؤكد الا كون المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم وان المتكلم قصد بالنسبة اليه دون غيره لانه
المنسوب اليه فى الواقع وكم بينهما وهو ان التأكيد المذكور تأكيد لفظى او التأكيد مطلقا وهو
بعيد اذ لم يعرف للتأكيد معنى وانما سمى لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا كمعناه بخلاف المعنوى
فانه لايقرر الا معناه (فاللفظى تكرير اللفظ الاول) قيل ان التأكيد اللفظى تكرير اللفظ الاول اذ
اللفظى الذى هو قسم التابع لايكون تكريرا كذا قيل والظاهر انه عرف التأكيد اللفظى بالمعنى
المصدرى على خلاف السوق واحال معرفة التأكيد اللفظى بمعنى التابع على فطانة المتعلم بالقياس
اليه بدليل قوله والمعنوى بألفاظ مخصوصة محفوظة اذ لو كان المعنوى بمعنى التابع لوجب ان يقال
والمعنوى الفاظ مخصوصة يخرج عنه نحو ضربت وانت واجيب بأن تكرير اللفظ الاول حكما
لان انت نائب عن التاء لضرورة انه لايصح تكرار التاء بخلاف جاء زيد نفسه فان نفسه لم يذكر
لضرورة امتناع تكرير زيد ولاحاجة الى هذا الجواب للاجماع على ان الضمير فى انت هو التاء
وان عماد ففى ضربت انت التأكيد هو التاء فهو تكرير الاول نفسه وكذا ضربتك اياك عند من يجعل
الضمير الكاف ولفظة ايا عماد نعم يحتاج اليه عند من يجعل الضمير لفظة ايا والمجموع واذا يحتاج اليه
فى دفع النقض بقولك مررت بك انت وبضربتك انت ولك ان تقول لا اشتمال لضربتك اياك لان
نحاة البصرة على مافى التسهيل والنحاة من تقييد على مافى الرضى على انه بدل وان قال الرضى ان هذا
عجيب فانه كضربتك انت فى انه تكرير الاول بمعناه فجعل الثانى تأكيدا اتفاقا والاول بدلا لايحصل
له بل هما تأكيدان من غير خفاء وذلك لان تعريفهم صحيح على مازعموا وان خطأهم الرضى وقول
الزمخشرى ان الثانى فى قولهم مررت بك بك بدل اعجب من قولهم وهذا مثل قوله فى باب المنادى
ان يازيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظى على ان هناك مايزيل تعجب الرضى او يصرف التعجب
اليه وهو ان النحاة قصدوا ازالة البعد من استعمال العرب وانهم كيف وقعوا فى ذل الاستعارة مع
العبارة فى ضربتك انت فوجوه بأنهم لما قالوا فى البدل ضربتك اياك احتاجوا فى التأكيد الى ضربتك
انت فرقا بينهما ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق من ان يكون بلفظ يقتضيه عامله لانه احق
من متبوعه بعامله والزمخشرى وجد هذا المعنى بعينه فى مررت بك بك وفى مررت بك انت فتبعهم وقال
ماقال وفى يازيد زيد لم يجد التأكيد مستحقا للبناء فحكم بكونه بدلا (ويجرى) اى التكرير فيصح قوله
(فى الالفاظ كلها) على عمومه او التأكيد اللفظى ولاخفاء فى عدم جريانه فى الفاظ لاتستحق الاعراب لانه لايصلح
ان يكون تابعا له الا من كونه تأكيدا فيجب اما تخصيص الالفاظ بما يستحق الاعراب واما حمل جريانه فى الالفاظ

كلها على مايلزمه من عدم حصره فى معدودة قسمه ولا يذهب عليك معرفة جريان التكرير فى اللفظ كله فانه من المهمات ٭ فنقول ملخصا لكلام الرضى اللفظ اما مستقل يصح ان يبتدأ به ويوقف عليه وذلك الاسماء سوى الضمائر المتصلة والافعال وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو مالا يصح فيه الامران من الضمائر المتصلة العاقدة لصحة الابتداء بها والحروف العائدة عليها فهى ماعدا حروف الايجاب فالمستقل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت زيدا ضربت وضربت ضربت زيدا وغير المستقل ان كان على حرف واحد او واجب الاتصال باول كلمة تجب مثالها فى حروف العطف وحرف الجر او بآخر كلمة كالضمائر المتصلة لا يكرر بدون عماده الا فى الضرورة فتقول فى تأكيد من من زيد من زيد وفى تأكيد ماضربت ضربت وجاء فى الضرورة ككما يؤثفن وللما بهم ٭ واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالمختار فى التأكيد افراد ضميره فتقول مررت بزيد به وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان فى الدار ان زيدا قائم وليت بكرا ليته قائم وللضمير المتصل طريق آخر للتأكيد قد عرفته فتذكر فان قلت قد القيت فى اثناء تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التأكيد اللفظى لصدق تكرير اللفظ الاول على العماد فى انا غلامك غلامك اذا اردت تأكيد الضمير لان الغلام ليس تأكيدا مع انه تكرير اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى التكرير ومعنى التكرير اعادة اللفظ الاول لما ذكرته اولا وفى ضربت ضربت لم تذكر ضربت لما ذكرته اولا وهو الاخبار بالضرب بل ليعتمد عليه الضمير المتصل وفى مررت بك بك لم يعمل الضمير لتضيف اليه فعله بل ليعتمد عليه التاء ولولا ذلك لكان الغلام فى قولك غلامك غلامى تأكيدا وكذا شعرى شعرى وانا انا ٭ ولا يخفى عليك انى لم آل جهدا فى تحقيق المقام وما جهدى لولا الهام الملك العلام فاحفظ ما حرم منه اعلام بعد اعلام تكن عبدا شاكر الحق الالهام والانعام ٭ ومما عد من التأكيد اللفظى الاتباع وهو يوازن الشئ بذكر بعده مع الاتفاق فى الحرف الآخر وهو قسمان مايكون له معنى لدون ذكر المتبوع ظاهر او غير ظاهر بل بضرب بضرب من التكلف ومالا يكون له معنى وانضم الى الاول كتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن فسن بسن وكأنهم غيروا الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله فى تكرير اللفظ الاول سيما القسم الاول مشكل فتأمل وقد تدخل ثم والفاء من الحروف العاطفة على التأكيد اللفظى قال صاحب التسهيل دخولهما عند امن اللبس على الجملة اجود نحو ٭ كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ٭ واما اذا خيف من اللبس فلا يدخل نحو ضربت زيدا (والمعنوى بألفاظ مخصوصة) اى غير داخلة تحت الضابطة او بألفاظ قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة حفظ القليل (وهى نفسه وعينه) ويزاد فيهما الباء فيقال جاء زيد بنفسه وبعينه ولا يتأتى نفسه وعينه بهذا المعنى غير تأكيد فلا يقال جاءنى نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته ولا جاءنى عين زيد بهذا المعنى صرح به فى التسهيل (وكلاهما) اكتفى بذكر المذكر لانه الاصل يفصح عنه ما سيجئ ومعناه ثنان لكن استغنى بالتأكيد به عن التأكيد باثنين فلا يؤكد باثنين الا العوام فيقولون بالزيدين ثنيهما (وكله) بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد وان استفيد منه العموم ايضا وكلاهما وكله مضافين الى الضمير لا يقطعان غير التأكيد بكثرة المبتدئين وبقلة نقصان غير المبتدئين وفى حكمه جميعه الا انه يقع غير تأكيد بلا ضعف نحو القوم مررت بجميعهم ورأيت جميعهم وجاءنى جميعهم وفى حكم الجميع مطلقا كل مضاف الى مؤكده نحو جاء القوم كل القوم وجاء كل القوم (واجمع) ولا يضاف الا مع الباء الزائدة نحو جاءنى القوم

بأجمعهم (واكتع وابتع وابصع) قيل هذه الثلاثة اتباع اجمع ولا معنى له بدونه وربما تكلف لها معان في ابصع اللغة الفصحى بالصاد المهملة (فالاولان يعمان) تأكيد المفرد والتثنية والجمع (باختلاف صيغتهما) بأن يفردا للمذكر الواحد والمؤنث ويجمعا جمع قلة للتثنية والجمعين وقد يقال نفساهما وعيناهما (وضميرهما) فيفرد ويؤكد ضمير المؤكد المذكر المفرد ويثنى للتثنية ويجمع بالواو والنون لجمع المذكر العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير العاقل ولجمع المؤنث وللتثنية على ان المختار في التثنية صيغة جمع القلة قال (تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثانى للمثنى كلاهما كلتاهما) وقد يؤكد بهما متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما بخلاف توقف زيد وذهب عمرو كلاهما صرح به التسهيل وقد يكتفى في المذكر والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولما سمى الثانى اولا بالتغليب استحق الثالث اسم الثانى (والباقى) اختاره على البواقى لملاحظة جهة الوحدة وهى كونه (لغير المثنى) وكون الباقى لغير المثنى على ما هو الغالب والا فقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما على مذهب البصريين والا فالكوفيون ومن وافقهم من البغداديين وابن خروف والاخفش جوزوا تثنية اجمع وجمعاء واتباعهما يعرف كلاهما من التسهيل (باختلاف الضمير في كله) للمفرد المذكر (وكلها) للمؤنث (وكلهما) للمؤنثين (وكلهم) لجمع المذكر العاقل (وكلهن) لجمع غير المذكر العاقل وقد يجئ كلها لجمع غير المذكر السالم (والصيغ في البواقى) جمعه لعدم جهة الوحدة هنا فتأمل (اجمع جمعاء اجمعون جمع) وقد وافق الجمعان في الخروج عما هو القياس وقد يجئ جمعا لجمع غير سالم نحو جاءنى رجال جمعا ولا يصح جاءنى رجال كلهن جمع لتأويل الرجال بالجماعات لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه ذلك خلافا للاندلسى وليس ما زعم بشئ لما عرفته ✻ ومن الفاظ التأكيد العدد المضاف الى ضمير المؤكد فتقول جاءنى الرجال ثلاثتهم او اربعتهم الى غير ذلك وفائدته الشمول لكن يخاطب به من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التأكيد بخلاف ما اذا وصف الرجال ويقال جاءنى الرجال الثلاثة فانه يصح ان يخاطب به من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان تكون معلوم المخاطب لا من قبل التكلم ليفيد الوصف ويمكن دفعه بأن مرادهم بالمعلومية في التأكيد دون الوصف معلوميته في التأكيد حين القاء المؤكد قبل سماع التأكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الذهن بذكر الصفة فان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فتأمل ✻ قد عرفت من بيان المصنف ومن استدراكنا ما فاته جمع الفاظ التأكيد المعنوى ولا اهمال في بيانه من فوت ذكر السهل والجبل والزرع والضرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا ويقصد بها مطر اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت أوقاتنا كلها لان المصنف لم يجعل رفع السهل ونظائره على التأكيد بل على البدل فانه في الاصل بدل اشتمال تعورف في افادة الشمول ✻ ومنه ضرب زيد ظهره وبطنه وضرب عمرو يده ورجله لكن من بدل البعض نعم ليجعلها تواكيد ايضا وجهة باعتبار المعنى المتعارف او تقويته انه يترك فيها الضمائر كالاضمير في اجمع بخلاف بدل الاشتمال والبعض فانه لا يذكر حال الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا (ولا يؤكد بكل واجمع) لم يذكر اكتع واخويه لانهما اتباع اجمع فنفى التأكيد به يستلزم نفى التأكيد بها (الا ذو اجزاء) لم يقل ذو افراد لما عرفت ان كلا في التأكيد بمعنى الجميع

(فالافراد)

فالافراد مالم يوجد جميعا لم يؤكد المفرد بالكل وهو حينئذ تحت الاجزاء (يصح افتراقها) فى نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسى ناسب التعميم فقال (حسا او حكما) والافتراق الحسى فى نسبة الكلام مايشاهد الحس ثبوت الحكم لبعض كمجيئ الرجال ۞ والحكمى مايكون الافتراق لحكم العقل نحو اشتراء نصف العبد ولهذا ظهر مايتبادر الى الفهم ان حكما يغنى عن قوله حسا ۞ والمفترق الحسى اذا نسب اليه مالايفتقر اليه لايفيد التأكيد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم ليس بشئ اذ لم يقصد بالافتراق حكما الافتراق فى الحكم بل اراد بكلى الافتراقين الافتراق فى النسبة الا انه جعله شاملا للمعنى الحسى والحكمى لئلا يكتفى المخاطب بما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة التأكيد بكلا فيما لايحتمل حكم الثبوت لبعض نحو اختصم الرجلان كلاهما لانه تبع فى ذلك الاخفش حيث جوزه وقال الرضى انه بعيد عن القياس ولايساعده السماع لم يلتفت اليه المصنف لانه لايبعد عن القياس لانه يدفع توهمه ان المتكلم تلفظ بالتثنية مكان الجمع وبقى سماع الاخفش عن ثقة دونه حوطه الفساد (مثل اكرمت القوم كلهم) فان القوم ربما تفترق فى تعلق الاكرام بهم حسا (واشتريت العبد كله) فان العبد يفترق اجزاؤه فى الشراء بحكم العقل دون الحس ۞ وههنا نكتة شريفة وهو اشتريت العبيد كلهم لايفيد الا نفى افتراق العبيد فى الاشتراء حسا بأن يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض ولايفيد نفى افتراق اجزاء العبيد حكما لان المتبادر نفى الافتراق الحسى فلا يلتفت معه الى نفى الافتراق الحكمى ذكره الرضى (بخلاف جاءنى زيد كله) فان اجزاء زيد لاتفترق فى حكم المجيئ لاحسا ولاحكما ۞ ولايخفى ان بيان مايتعلق بالنفس والعين كان احق بالتقديم من بيان مايتعلق بكل اجمع فتقديم المصنف هذا الحكم على قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لماهو اللاحق على ان فيما فعله الفصل بين حكمى اجمع بل لاوجه لتأخير حكم النفس والعين الى هنا وينبغى ان يذكر مع ذكرهما (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك) قيل انما اكد ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء ويبرز فى صورة الاستقبال فلايكون تأكيده بمنزلة تأكيد جزء الكلمة وقرينة جواز تأكيده بكل واجمع بل المنفصل وقيل لان التأكيد يلتبس بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه فحمل عليه غيره ولا التباس مع كل واجمع لانهما لايليان العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف النفس والعين ويبطله ماقدمناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى لايكونان الا تأكيدين (واكتع واخواه اتباع) جمع تبع وتبع كفرس وافراس لا اتباع تابع فان تابع جمع فاعل على افعال مختلف فيه فى القاموس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع (لاجمع) وقد عرفت ان اللفظ المذكور تبعا ثلاثة اقسام وهذا من قسم له معنى بضرب من التكلف على ماقيل ان اكتع من حول كتبع بمعنى تام وابصع من بصع العرق اى سال وابصع من بصع بمعنى روى وابتع من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لامعنى لها فهى من قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لابشئ من الاعتبارين يقتضى ان يكون توكيد الاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان ولو اريد حمل قول المصنف على مذهب الجمهور لصرف الاتباع عن معناه المشهور وتحمل على انها تذكرة بعده لان التبع بمعنى الماشى خلفك لغة او بمعنى من مررت به فمشى معك (فلايتقدم عليه) ولو اجتمع مايجتمع من الفاظ التأكيد المعنوى المذكورة فالترتيب فيها على طبق ذكر المصنف اياها لكن تقديم ابتع على ابصع مذهب للزمخشرى والبغداديون والجزولى تدر ابصع وعلى ماحكى الاندلسى عن البصريين

لم يذكروا اتبع وذلك يدل على كمال قلته واستحقاقه التأخير وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ايهما شئت (وذكرها دونه ضعيف) وقيل يجوز ذكرها بدونه هو وتقديم ايهما شئت ولا خلاف فى جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفى جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر قال البصريون لايجوز تأكيد النكرة فاستثنى من حكمهم النكرة المحكوم بهافانه وقع تأكيده فى الحديث حيث جاء فنكاحها باطل باطل واجاز الكوفيون تأكيد منكر معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة الى تأكيد هذا المنكر كالمعروف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان المؤكد الضمير العائد الى الموصول وبعد ذلك الى الموصوف وبعد ذلك العائد الى المبتدأ ✻ ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافى غرض التأكيد المنوط على التكرير والتطويل ومنهم من منع تأكيد المعطوف عليه بقيد الابتداء بشانه والقصد اليه ليستغنى به عن التأكيد وفيه ان العطف وان دل على الابتداء بالمعطوف عليه لكن لايدل على ان المذكور هو ماقصدت الى ذكره وانه لايجوز ولا تخصيص فيه (البدل) فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ والمناسبة ظاهرة (تابع مقصود بمانسب) ما مصدرية ولا يلزم بقاء ضمير نسب بلا مرجع لانه لاضمير فيه ومرفوعه (الى متبوعه) فالحاصل تابع مقصود بسبب النسبة الى متبوعه وانه ظرف النسبة الى متبوعه (دونه) اى دون متبوعه فلم يذكر متبوعه لانه ظرف النسبة اليه بل لانه توطئة ظرف النسبة اليه فمن جعل ما موصولة احتاج الى تقدير مضاف اى مقصود بنسبة مانسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج عنه البدل عن المنسوب نحو ضربنى اخوك وقيل لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصودا بنسبة متبوعه الى شئ فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل فى تعريف البدل صفة اى وهذا وايهذا فى ياايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع ومقصود بمانسب الى متبوعه دونه ✻ قال المصنف خرج بقوله دونه العطف بالحرف واورد الرضى عليه المعطوف ببل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو فى حكم المسكوت واجيب بان المعطوف عليه ببل مقصود بالنسبة اولا ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا ✻ وفيه ان بدل الغلط ثلاثة اقسام قسم تقصد الى المبدل منه عمدا ثم ترى انه مما سبق به لسانك ويسمى بدل بداء وكثيرا مايستعمله البلغاء وانما يتحاشون عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه لنسيانك ثم تتدارك بالبدل وقسم تتداركه به سبق لسانك فالقسمان الاولان يشاركان العطف ببل فى كون متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب وبهذا التوجيه يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو اصح (وهو بدل الكل) قيل بدل هو كل المبدل منه (و) كذا بدل (البعض و) بدل (الاشتمال) اى بدل مسبب عن الاشتمال ان صح البدل بسبب اشتمال المبدل منه على البدل (و) بدل (الغلط) وجاز فيه الغلط وقيل الثانى مخصوص بمانى الحساب والاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة فى الاخيرين بمعنى اللام وفى الاولين بمعنى من ✻ قيل فى صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة فى المعطوف والمعطوف عليه نظر اقول ماذكر معنى اللفظ فى حالة الاضافة والا فالتركيب الاضافى هنا اسم اقسم من البدل فلا اشكال فى العطف بهذا الاعتبار انما الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء الاسم لانسباق الذهن اليه بقى انه بدل يجوز حذف جزء الاسم

اوامر مستحدث فيمابين المصنفين لااصل له فى الكلام العرفى والاظهر هو الثانى . لايخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه لادنى ملابسة فالاولى ان يجعل الاضافة فى الاسامى الاربعة الى المبدل منه وذلك فى بدل الكل وبدل الغلط ظاهر وفى بدل البعض لكن توجيهه ان المبدل منه بدل من كل بعض اجمالا فابدل من بعض مجمل فيه مفصلة فهذا بدل من بعض المبدل منه وفى بدل الاشتمال بأن الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل على البدل اجمالا وبهذه الملابسة ابدل منه (فالاول مدلوله مدلول الاول) الظاهر مامدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف مثلا الحكم وليس ان يقدر موصوفا اى شئ مدلوله مدلول الاول لان الحذف موصوف الجملة شرطا قدمر وفقد هنا وانما لم يقل فالاول مدلوله مدلوله لان المراد بالاول الاول بدل الكل وبالاول الثانى المبدل منه وقد تعارف الاظهار فى مقام تغاير المرادين (والثانى) مدلوله (جزؤه) الاظهر مامدلوله جزؤه (والثالث) ما (بينه وبين الاول ملابسة) ملتبسة (بغيرهما) اى بغير كونه كلا اوجزأ للاول كذا قيل ويحتمل ان يراد ملتبسة بغير القسمين وهو كون كلا اوجزأ والمراد الملابسة الداعية الى الابدال فلا يرد جاءنى زيد حماره فان الداعى الى الابدال ليس ملابسته بل كون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملا على الثانى على سبيل الاجمال مسوقا الى تفصيله (والرابع ان تقصد) سوق نظايره يقتضى ترك ان بأن يقال والرابع يقصد اليه (بعد ان غلطت بغيره) ولا يبعد ان يقدر يلزم ان يقصد الى آخره وقيل التقدير يكون بأن يقصد والحذف فى تأويلنا اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكأنه تمييز وفى كون القصد الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه فى سبق اللسان يكون القصد قبل الغلط الى البدل الا ان يتكلف ويقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل ولا يذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر توطئة لذكر البدل وتقريرا له فى نفس السامع انما يتم فى غير بدل الغلط وان الظاهر ان يجرى بدل الغلط فى الالفاظ كلها كالتأكيد اللفظى فيقال قام زيد وزيدممن فى الدار اذا تدارك سبق اللسان لايختص بقسم دون قسم وقد عرفت ان لبدل الغلط اقساما فتذكر (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين) وتمتاز النكرتان عن عطف البيان عند من التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه لكن جوز تنكيرهما (واذا كان نكرة) بالرفع فكان تامة وقوله (من معرفة) صفة نكرة او بالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير الى البدل وقيده الرضى ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد حمار واما الابدال الاخر فهى مع ضمير المبدل منه مختص به لامحالة (فالنعت) واجب وقيل حسن عند ابى على هذا اذا لم يشمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض اتصافه نحو لزيد الرجوع القهقرى او رجوع الى الخلف قال الرضى والحق مع ابى على (مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين) وفى التسهيل لايبدل مضمر من مضمر ولا مظهر من مضمر ومايوهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل الرضى عن ابن مالك انه يجوز ابدال المظهر عن مستتر فكأنه ذكره فى كتاب آخر (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل) من الكل (الا) بدل (الغائب) لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولى البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لايجوز ان يكون انقص ولا يخفى ان علة المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب ان لايبدل من ضمير الغائب ايضا (نحو ضربت زيدا) وخالف الاخفش فيه ونحو مررت بى المسكين وعليك الكريم (عطف البيان تابع غير صفة) اى غير دال على معنى فى متبوعه (مطلقا) اى لعدم وضعه لغرض المعنى

عموما ولا خصوصا فلا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة ولا يصح ان تحمل الصفة على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف حينئذ على النعت فى هذا الرجل (يوضح متبوعه) اى يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لزعمهم انه لا يقصد ايضاحه لكونه فى معرض الطرح وفى كلام الزمخشرى ما يفيد ان البدل ربما يكون لايضاح متبوعه ويمكن ان يدفع المخالفة بأن تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل فانه يفيد قصد النسبة اليه وافادة البدل الايضاح فيما ذكره الزمخشرى ناشئة من خصوص المادة (مثل اقسم بالله ابو حفص عمر) يريد امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وتتمة مذكورة ما من كتاب الا فيه مسطورة (وفصله من المبدل لفظا) اشعار بأن البدل منفصل عنه معنى كما يفيده تعريفهما الا ان اللفظ فى التركيب يحتملهما فى الاكثر ولا امارة فى اللفظ تميز بينهما ويتوقف التمييز على الاطلاع على قصد المتكلم الا فى (مثل انا ابن التارك البكرى بشر) اى فى تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لمانع لفظى اذ عطف البيان لا يستدعى كونه فى حكم المتبوع وواقعا موقعه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكرى لصار التارك بشر وهو ممتنع فلا اقل من ان يكون البدل الذى فى حكمه ضعيفا ومنه يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع دخول يا على المعرف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذا بنى على الضم فهو بدل واذا اعرب فهو عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المنادى كذا قال المصنف وفيه بحث لانه اذا جاز يا زيد والحارث لم لم يجز يا زيد الحارث غايته ان لا يجب بناؤه ويجب اعرابه باعرابين وهكذا المعطوف وفى التسهيل ان عطف البيان لا يكون عن الضمير ويجب مطابقته لمتبوعه فى الافراد وضديه وفى التذكير والتأنيث وفى التعريف والتنكير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما ❁ هذا آخر ما وفقنى رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب ❁ ونتضرع الى رب السماء ان يهدينى فى شرح اقسام المبنى من الاسماء الى أوضح البيان واحكم البناء ويلهمنى لشكر نعمائه بأحسن المحامد واجل الثناء (المبنى) الذى وقع فى تقسيم الاسم الى المعرب والمبنى والمبنى المطلق اللفظ الذى لا يستحق الاعراب واما لعدم صلاحيته واما لعدم المقتضى له وقد عرف المبنى الخاص بخاص آخر هو مبنى بالاصل المفسر بفعل الماضى والامر والحرف لا بمطلق المبنى كما وهم الرضى ولو سلم فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة الى من لا يعرف هيئة المبنى المطلق لكان تعريفا للمبنى بالمبنى فهو تعريف بالنسبة الى من يعرف هيئة المبنى ولا يعرف الاسم المبنى لانه لو كان تعريفا بالنسبة الى من لا يعرف هيئة المبنى ايضا لكان تعريفا للاسم المبنى بالمطلق المجهول المحتاج الى التعليم لا تعريف المبنى بالمبنى ولا فساد فيه نعم ليس هذا تعريفا لمطلق المبنى والا لكان تعريفا بالاحسن اذ فعل الماضى والامر والحرف مبنى سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان يقال المراد بقوله او وقع غير مركب انه وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف فيه مبنى مع تركبه مع الغير لانه بهذا التركيب لم يتحقق معه العامل فح يصح ان يكون هذا التعريف بمطلق المبنى لان الفعل الماضى والامر والحروف داخلة فى غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل ولو لا جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبنى به تعريفا بالاعم (ما ناسب) اى اسم ناسب والا لاختل التعريف كما عرفت ضبط اقسام المبنى فتأمل ويخرج عن المعرف والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها فى قسم اسم المبنى لمشاكلتها بالاسم المبنى فيشكل عدها فيما بين تعداد اقسام هذا المبنى فهو بين ان يتكلف بأن يراد بالاسم اعم من الاسم وما نظم فى عداده وبين ان يتكلف فى ذكر

(الاصوات)

الاصوات فى تعداد اقسام المبنى ويقال ذكره استطرادا قيل قدم المناسبة فى هذا التعريف لكونه وجوديا واخر عدم التركيب لكونه عدميا وعكس فى تعريف المعرب لان الامر فيه بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضى الاعراب فى المعرب واخر عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضى اشرف من رفع المانع او نقول عقد بحث المعرب الاحوال لما رسمه بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فهى ههنا اهم (مبنى الاصل) هو الفعل الماضى والامر والحرف والمراد المناسبة المعتبرة وضبط انواعها صاحب المفصل بانها ما تضمن الاسم معناه مثل اين او شبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كالظرف المضاف الى اذ ولا يخفى ان تضمن معنى مبنى الاصل ليس فى القوة مثل كون معناه معنى مبنى الاصل بعينه فلا سبب يرجح كون المناسبة فى نزال وقوعه موقع انزل دون كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات كونه مفيدا معنى مبنى الاصل فيقل الاقسام للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولا يكفى للبناء وجود نوع المناسبة بل لابد من اعتبار العرب هذه المناسبة فى خصوص الاسم ولهذا لا يبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبنى بهذا التعريف على معرفة الاسماء التى اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالعد فليس لهذا التعريف الفائدة المطلوبة بالتعريفات (او وقع غير مركب) وقد عرفت معناه (والقابه) اللقب كفرس النبز بهذا الوزن وهو المعبر به عن الشئ وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسم العلم والمراد القاب المبنى بحذف مضافين اى القاب كيفيات اواخر المبنى حركات اواخر المبنى وسكونها والقاب احوال المبنى (ضم وفتح وكسر ووقف) وحينئذ المراد بها المعانى المصدرية وهى مبادى يشتق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف وليس القاب الحركات القابها بخصوصها بل القابا لما يندرج هذه الامور تحته من مطلق الحركات اعرابية كانت او بنائية فى الاخر كانت او فى غيره ولا تطلق على الحروف فلا يقال لي زيدان انه مبنى على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف ولا تطلق على غير ما فى الاخر كذا نقله الرضى عن المصنف الا انه خالفه وقال اطلاق الالقاب على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب يقع على الحرف البنائى ومنه قول المتقدمين ان يازيدان مبنى على الضم ولا رجلين مبنى على الفتح فلا وجه لرد المصنف اطلاقهم هذا يتجه على المصنف ان القابه لا تنحصر فى الضم والفتح والكسر بل منها الالف والواو على طريقة البصريين واما الكوفيون فيسوون بين الالقاب ولا يخصون شيئا منها بشئ من القسمين (وحكمه) اى حكم المبنى (ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل) متعلق بالنفى لا بالمنفى فلا يرد ان نفى المقيد يكون بنفى القيد مع بقاء الاصل نعم يتجه ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بأن اللام للوقت وكان ينبغى ان يقيد الاختلاف باللفظى والتقديرى اذ المبنى يختلف آخره باختلاف العوامل محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبنى فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف آخره وقت اختلاف العوامل وان هذا الحكم لمطلق المبنى انما يكون عند من جعل ما لم يناسب مبنى الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبنى يستحق على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف الا انه لما عرف السلف المبنى بهذا الحكم وعدل عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشئ بما هو من احكامه اراد ان ينبه على

وجه العدول عقيب التعريف وقال وحكمه وهذا عادته فى مواضع العدول عن تعريفاتهم (وهى المضمرات) لايخفى ان الاسم المبنى لاينحصر فيماذكره بل منه المنادى والمبنى من اسم لا لنفى الجنس وماوقع غيرمركب فكان الحصر باعتباره فى التعداد والغناء عن الذكر بالاعتماد على الظهور (واسماء الاشارة والموصولات) وما لحق بها من باقى اقسام ماومن وأى وأية وكون اى واية فى بعض الاحيان معربا لايوجب ان يقال وبعض الموصولات (واسماء الافعال) وما لحق بها من بعض اقسام فعال اوكلها (والاصوات) بالرفع اذليس الاسم اسماء الاصوات (والمركبات) الاولى وبعض المركبات لان بعلبك مركب (والكنايات وبعض الظروف) وانما قال وبعض الظروف لكون كثير منها معربا مستغنيا عن الاعراب على ماقيل ولدخول بعض المبنى منها فى المركبات على مانقول نحو يوم يوم وصباح مساء والمراد ببعض الظروف هو ما الحق به من لاغير وليس غير ومثل وغير مع ماوان وان اولم يذكر الملحقات فى مقام الحصر تنزيلا لها منزلة العدم لقلتها (المضمر) قيل بنى لمشابهته الحرف فى الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقلت بنى لكونه على لفظ حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات كما فى اخواتها حيث يصدر البحث بلفظ عدده فى التقسيم تنبيها على انه شرع فى هذا البحث ثم يأتى بتعريف مفرده محذوف المعرف اختصارا وليكن هذا على ذكر منك ينفعك فى جميع المباحث ويغنينا عن الاعادة وكن متنبها بفطانتك بأن لا اصلح بحاله ان يعد الاقسام بالمفردات فينبه بتعريف المفرد فى صدر البحث على الشروع فيه (ماوضع لمتكلم) مذهب النحاة انه موضوع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى فرد منه بعينه اياكان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين الوضع بواسطة مفهوم المتكلم فاللام فى قوله وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفى شرح التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم فى النكرات فى الاثبات وهو قليل فى غير المبتدأ وعلى أى تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله (اومخاطب) مخاطب بعينه اغناه عن ذكره اشتهار كون المضمر معرفة فحصل التعريف مايصرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر ماوضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه اوخطابه اوغيبته وبهذا اندفع اندفاعا بينا انتقاض التعريف بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد فى التعريف لايذكره شئ وليس بمألوف مثل متكلم يحكى نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب اومتكلم بنفس الموضوع اومخاطب به الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب يلقيه اليك شروح هذا الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلا انتقاض بحروف الخطاب (اوغائب) بعينه على طبق اخويه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقى الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فقيده بقوله (تقدم ذكره لفظا اومعنى اوحكما) لاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعله لاخراج جميع الاسماء الظاهرة نتيجة البصائر المقتصرة على الظواهر والمتقدم اللفظى ان يكون اللفظ المصرح لمرجع الضمير مذكورا مقدما حقيقة اورتبة والمعنوى ان يكون الدال السابق حقيقة اورتبة على مدلول الضمير دالا عليه تضمنا اوالتزاما والحكمى ان لايسبق بأحد السبقين مرجع لكن يأتى بعد الضمير لنكتة فيكون تأخره عارضا النكتة بجعله فى حكم المتقدم وقالوا تلك النكتة جعل مدلول الضمير معظما مفخما بذكره مبهما وتفسيره بعد شوق السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب وانتظار كما هو شان العظماء فى البلوغ اليهم وهذه هى النكتة المتفق عليها ويتخلف فى الاضمار قبل الذكر فى صورة التنازع فانه لمجرد الاختصار

(والاحتراز)

والاحتراز عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفراء والكسائى ولذا اكتفوا بذكرها وجعل التقدم لفظا شاملا لتقدم رتبة مبالغة للمصنف وان زيفه الرضى بأن المعهود مقابلة لفظا بتقدير لاشمولى له ورأى الرضى دخوله فى التقديم المعنوى (وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل) للفظ تقسيمان الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل فى الدلالة وغير المستقل فيها وثانيهما المستقل بمعنى مايصح الابتداء به والوقف عليه فبانتفاء احدهما يصير غير مستقل والمراد فى تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفى فى بحث التأكيد فلا تطلب التكرار ولا تركن الى المغالطة بأن غير المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا يخفى ان جعل الضمير المستقل مستقلا عند من يجعل الضمير فى اياك الجزء الاخير ويجعل ايا دعامة وفى انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ارتكاب مسامحة (وهو مرفوع ومنصوب ومجرور) لايمكن عرفها بالتعريفات السابقة فان انت ضمير مرفوع وان لم يتركب مع الغير بل المرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل فى التركيب الا فى موضع يطلب المرفوع وهكذا اخواه ولم يعرفها لان النافع فى معرفتها سماعها دون التعريف لكن التعريف اولى ليعرف القدر المشترك فى مقام الحكم على افرادها المعبر عنها بها (فالاولان متصل ومنفصل) افرد الخبر مع كون المبتدأ مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد ولا حاجة الى تقدير مبتدأ هو كل منهما كما يعرفه العربى وان اشتبه على الهندى (والثالث) لم يقل والثانى كما قاله فى بحث التأكيد تنبيها على طريق ثان للبيان او ترجيحا للافنان (متصل) ولم يقسم المتصل الى مرفوع والمنصوب والمجرور والمنفصل الى المرفوع والمنصوب ليستغنى عن تقسيمه الضمير الى المرفوع والمنصوب والمجرور تنبيها على ان كلا من هذه الثلاثة من الاقسام الاولية كالمتصل والمنفصل (فذلك) اتى باسم الاشارة للبعيد تنبيها على ان المحكوم عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور (خمسة انواع) لم يفصلها لئلا تسأم فطنتك (فالاول) وهو المرفوع المتصل (ضربت وضربت) المنتهيان فى التصريف (الى ضربن وضربن) نشر على ترتيب اللف او غير ترتيبه فتأمل لم يقل نحو ضربت لان الضمائر المرفوعة المتصلة كلها هذه المذكورت لا تتفاوت فى مادة من المواد فان المستترات كلها امر معقول لا لفظ له وماسواه لا يخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتاء المفتوحة والمكسورة والمضمومة وتما وتم وتن الا انه فات ضمير واحد هو واحدة المخاطبة فى المضارع والامر وهى الياء الساكنة المكسور ماقبلها ولوضم تضربين الى صيغة الماضى لتم بيانه (والثانى) وهو المرفوع المنفصل (انا) وجاء هنا وآنا بمد الهمزة وانا بالتلفظ بالالف المكتوبة فى السعة والضرورة فى لغة بنى تميم وفى الضرورة فى لغة غيرهم فى الوصل ايضا كما يجئ ابدا فى الوقف ولذا كتب وان ساكن الى هن يعنى ان نحن للمتكلم مع الغير من تثنية المؤنث والمذكر والمختلط وجمعهما وللمختلط منهما وانت بفتح التاء للمخاطب المذكر والضمير عند البصريين ان والملحقات به علامات الخطاب على صورة ضمائر الخطاب ونظائرها الحروف الخطابية على هيئة الضمائر المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير وكذا البواقى من فروعه وقال بعضهم الضمائر ماالحق ان وان عماد يستقل به الضمير ويستغنى عن كلمة يتصل بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للتثنيين وانتم لجمع المذكر وانتن لجمع المؤنث وهو لمذكر الغائب بفتح الواو ويسكنها قيس واسد ويشددها همدان * وهى كهو مطلقا وجاز اسكان هائهما مع واو العطف وفائه ولام الابتداء وذكر فى التسهيل ثم ايضا وشذ مع كاف الجر وفى التسهيل ومع همزة الاستفهام

ويجوز حذف الواو والياء للضرورة (والثالث) وهو المنصوب المتصل (ضربنى وانى) بفتح الياء وسكونها (الى ضربهن وانهن) يريد ضربنا بفتح ماقبل الضمير فى الماضى على خلاف مرفوع هذا الضمير فان ماقبله ساكن وهذا الضمير فى غير الماضى منصوب او مجرور لامحالة ضربك ضربكما ضربكم وربما تكسر كافها بعد الياء نحو يرميكما ويرميكم وبعد الكسرة لم يضربكم كالم يضربكم وكذا فى كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما هاء المذكر مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى ذلك وصلا لانك تصل الى الهاء حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا ويجئ فى لغة بنى عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان ايضا فانه سمع عنهم * ان الانسان لربه لكنود * بالاختلاس والسكون ايضا وان كان قبله ساكن غير الياء ففيه اختلاس الضمة وان كان مكسورا وياء فهو مكسور مع الوصل بعد الكسرة ومع الاختلاس بعد الياء فى لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون لربه باشباع الضمة وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن حذف جزما نحو نصله او وقفا نحو فالقه جاز الاشباع نظرا الى حركة ماقبله فى الحال والاختلاس نظرا الى اصله والاسكان اجراء للوصل مجرى الوقف وورد القراءة على الثلاثة * وحركة الهاء فى التثنية والجمعين كهى فى الواحد على اختلافاتها واما ميم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقيس فيه الكسر والاشهر الضم وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل والاقيس الكسر والوصل هذا كله واما فى الوقف ففى جميع الضمائر الاسكان وبعد الضم وقبل الساكن فالاقيس والاشهر فيه الضم وجاء على قلة الكسر لالتقاء الساكنين ومنعه ابو على وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنعه ابو على وما عرفت من التفصيل فى المتصل المنصوب يشاركه فيه الضمير المجرور فلا نعيده لك اذا وصل اليه النوبة فعليك بهذا المذكور (والرابع اياى الى اياهن) يريد ايانا اياك اياكما اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن * واختلف فيه فمذهب سيبويه ان الضمير ايا والملحق به حروف على هيئة الضمائر المنصوبة الحقت قرائن على المراد لان ايا مشترك بين المعانى المتعددة ولا يخفى ان وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد والاظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى فالاظهر ماقيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر الا انه زيفه فى نظرهم عدم النظير بين الالفاظ من اسماء يختلف آخرها كافا وهاء وياء وظاهر ان مزيف الاشتراك اقوى ومذهب الخليل والاخفش ان مايتصل به اسماء اضيف اليه ايا لقولهم اياه وايا الشواب وهو فى غاية الضعف اذ لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافى الضمير هو اللواحق وايا اسم ظاهر مضاف كاياك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور ولا يكون الا متصلا وقال بعض الكوفيين ايا عماد الضمير كان فى انت وارتضى الرضى هذا الاعتبار وقد يبدل همزة اياها وقد يفتح الهمزة والهاء وفى التسهيل اياك واياك بالتخفيف كسرا وفتحا وهياك بالفتح تخفيفا (والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن) لا نعرف الضمير المجرور المتصل من المنصوب المتصل الا بتعين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير مجرور وان تعين كونه ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير الضاربة هل هو مجرور مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا المعانى المقتضية لوضع الضمائر ستون وتقتضى تسعين ضميرا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فهذه ثمانية عشر تضربها فى الاقسام الخمسة للضمير تصير تسعين الا انه اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر

(والمؤنث)

والمؤنث واشتراك الواحد المتكلم بين المذكر والمؤنث واشتراك المتكلم مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث ثلاثين ضميرا وبقى ستون هذا ونحن نقول المعانى مائة وعشرون لان المعنى الذى يقتضى التثنية ثلاثة الاثنان فى المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى الذى يقتضى الجمع كذلك فصار كل من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها فى الاقسام الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين والاكتفاء بالمجاز فى المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضميرا وبقى ستون هذا هو التحقيق الذى افاضه التوفيق جعلته تحفة لكل رفيق هذا آخر ماذكرنا فى الضمائر ونسأل الله متضرعا معرفة مافى الضمائر والتوفيق لكشف السرائر (فالمرفوع المتصل خاصة) حال من ضمير يستتر فى القاموس الخاصة نقيض العامة هذا وكانت التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وما فى الهندى ان التاء اما للمبالغة اوهو مصدر كالعافية محتاج الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لايستتر (يستتر) مافى الرضى ان المرفوع لكونه كالجزء من الفعل يحذف كما يرخم المنادى لان فيما ابقى دليلا على ماالقى وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغى لانه مبنى على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر وقد عرفته (فى الماضى الغائب) حال من الماضى لانه المفعول به بواسطة حرف الجر او من فاعل يستتر وهو اوضح ومن جعله صفة الماضى فلم يعرف انه منكر (والغائبة) ولاحاجة الى قيد ماذكره بعض الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل يستتر فى اى مقام لانه فى اى مقام يكون الفاعل ضميرا وبين المقامين بون بعيد ولم يتنبه ذلك الشارح فقيد كل مايجوز ان يكون فاعله اسما ظاهرا بهذا القيد ولايستتر فى غيرهما من الماضى لااختيارا ولااضطرارا وليس قوله * فلو ان الاطباء كن حولى * وكان مع الاطباء الاساة * من استتار الضمير بل من حذف الواو اكتفاء بالضمة وخصه الرضى بالضرورة واطلقه صاحب التسهيل وحذف الواو اكتفاء بالضمة لالالتقاء الساكنين كثير (وفى المضارع للمتكلم مطلقا) سواء كان واحدا او مع الغير (والمخاطب) دون المخاطبة (والغائب والغائبة وفى الصفة مطلقا) وفاعل المضارع المخاطب والمتكلم من هذه الامور لايكون الا مستترا وفاعل البواقى لايكون الا ظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا وليس الالف فى التثنية والواو فى الجمع ضميرين لان الضمير لايتغير بدخول العامل على عامله ومن اوضح عدم تغير الضمير بأن قال الا يرى ان واو يضربون وياء تضربين لايتغيران لم يران الف يضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون لايتغيران مع كونهما حرفين فى هذه اللغة ولايخفى انه فات المصنف من مواضع الاستتار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستتار نحو زيد هيهات وبمعنى الماضى يجوز فيه الاستتار نحو زيد هيهات والظرف نحو زيد فى الدار ولم يفته صيغة النسبة نحو زيد تميمى فان الفاعل مستتر فيها لانها داخلة فى الصفة (ولايسوغ المنفصل) لاجل شئ (الالتعذر المتصل) ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون اعتبار فيعمل بالاعتبارين ويوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر فيجب ان يستثنى ايضا كضمير هو خبر كان فانه يتصل لكونه معمول كان نحو كنته وينفصل لانه معمول عامل المعنوى فى الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار نحو كنت اياه لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر لانقول لوكان وضع الضمير للاختصار لماجاز ماضربت الا اياه مقام ماضربت الا زيدا لان زيدا اخصر من الضمير المنفصل

لان ضمير المنفصل اخصر من المرجع كثيرا فانك تقول اياهم مكان الوف ذكرت فلما وضع الضمير
للاختصار وصار طريقا مألوفا لايترك فيما اذا كان الظاهر اخصر وذلك التعذر (بالتقدم على
عامله) لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو قدم كان كتقديم الجزء الاخير من
الكلمة على ماعداه من الاجزاء (او بالفصل لغرض) سوى جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضى
فقال منها انيكون الضمير تابعا نحو اسكن انت فانه فصل بين انت والفعل بمتبوعه حكما لغرض
التأكيد اذ التأكيد لايتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة او حكما ٭ ومنه انما
ادافع انا فان انا منفصل عن ادافع لانه فى معنى ما ادافع الا انا وفى التسهيل يتعين انفصال الضمير ان
حصر بانما لكن فى شرح المفتاح ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال لالتباس
ونحو جاء اخوك ولقيت زيدا اياه بجعل اياه بدلا عن زيد ونحو مازيد جائنى ولا انت ٭ ومنها انيقع
بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله ٭ وما نبالى اذا ما كنت جارتنا ٭ الا يجاورنا
الاك ديار ٭ فشاذ لايقاس عليه ٭ ومنها ان يلى اما فى نحو جائنى اما انت او زيد وانت اما اياك
او عمرا والغرض افادة الشك من اول الامر ٭ ومنها انيكون الثانى من مفعولى علمت واعطيت يورث
الالتباس بالمفعول الاول نحو الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرا واما اذا
لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب علمت فان قلت فالانفصال ههنا ليس
للتعذر قلت مع رعاية تقديم ماهو الاولى من تقديم المفعول الاول يتعذر الاتصال وينبغى ان لاينحصر
الفصل لغرض فيما ضبطه لان تقديم ماهو اهم على الضمير لداع ما كان الداعى يحقق الفصل لغرض وذكر
فى التسهيل ان من الفصل لغرض دخول اللام الفارقة بين المكسورة المخففة وان النافية على الضمير
نحو قوله ٭ ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرنى فلن ازال مطيعا ٭ ومنه الفصل بالواو بمعنى
المصاحبة ولايخفى انه كما لابد للفصل من غرض لابد للحذف منه وكذا لابد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص
ويمكن دفع وصحة التخصيص باعتبار التقديم والدفع عن الحذف بالاحالة على المقايسة مقاساة تكلف
فى الرضى انما قال او الفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب زيد اياك فانه لايجوز ذلك مع وجود
الفصل وذلك لان الفصل لاغرض فيه قلت لو كان الغرض تقديم مالاصل فيه التقديم لكان الفصل
لغرض (او بالحذف) قالوا اى بحذف عامله لانه اذا حذف العامل لايمكن ان يتصل به الضمير لانقول
وكذا اذا حذف الضمير لايمكن ان يتصل بالفعل لانه كما لايمكن اتصال شئ بمحذوف لايمكن اتصال
المحذوف بشئ قلت عدم اتصال المحذوف بالفعل لايوجب كونه ضميرا منفصلا لان التلفظ بالضمير
يوجب ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله فى التلفظ فاذا لم يجد مايتصل به يصير منفصلا واما تقدير
المتصل لايوجب اتصاله لحذف الضمير المتصل كحذف آخر الكلمة (اويكون العامل معنويا) الظاهر
انيكون جارا ومجرورا ويحتمل انيكون مضاربا منصوبا فتأمل وهذا انما يصح على مذهب
البصريين الجاعلين العامل فى المبتدأ والخبر معنويا واما من جعل العامل فى المبتدأ الخبر والعامل
فى الخبر المبتدأ فالواجب ان يقول اويكون العامل مبتدأ او خبرا (او حرفا والضمير مرفوع) جملة حالية
صاحبها العامل لايقال ينبغى ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع
محلا كما انه منصوب محلا لانا نقول هو ضمير منصوب اصطلاحا لامرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه
مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا او بكل من المعنوى والحرف

(والحال)

والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثانى مقيدة يحترز به عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا نحو ايته فان قلت اذ كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام فى تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او بكونه مرفوعا لمعنوى او حرف او مسند اليه الخ لكان اخصر (او بكونه) اى الضمير (مسندا اليه صفة جرت على غير من) الظاهر ما (هى) اى تلك الصفة (له) بأن يكون صفة نحوية له او صلة او حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد عمرو تميمية هو فاقتصار الرضى على الثلاثة الاول غير معول عليه واخرج بقوله صفة ما اسند اليه فعل جرى على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه الضمير وان كان ثم الالتباس على ما فى الرضى لكن فى الهندى انه يتعين الانفصال فى مقام اللبس فينتقض به قصر مواضع التعذر فيما ذكره ونقض ايضا بنحو أ قائم انت وجاءنى زيد هو واعجبنى ضرب هو واعجبنى الضرب هو واعندك هو ولو قال او يكون مسندا اليه صفة لم يجر على من هى له لكان اشمل (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما) الاوضح واحد منهما (مرفوعا) ذلو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك الخيار نحو اكرمتك (فان كان احدهما اعرف وقدمته) الاخصر فان كان الاول اعرف (فلك الخيار فى الثانى نحو اعطيتكه وضربيك) ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه وفى الرضى ان الانفصال فى باب خلت والاتصال فى باب اعطيت اولى وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب (والا) بأن لا يكون احدهما اعرف واخر الاعرف (فهو منفصل) خلافا لمن حكى عنهم سيبويه جواز الاتصال مع تأخير الاعرف وان قال هذا امر قاسوه ولم يتكلم به العرب وخلافا لسيبويه فانه جوز الاتصال فى صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين وقال هو عربى لكنه مكثور وقاس المبرد غير الغائبين عليهما ومنعه سيبويه (نحو اعطيته اياك او اياه والمختار فى خبر باب كان الانفصال) اختار باب كان على الافعال الناقصة ليتناول صريحا كونه ونظائره * قيل انما اختير فيه الانفصال لانه فى الاصل خبر المبتدأ وفى الحال شبيه بالمفعول فيجوز الوجهان عملا بالجهتين اقول ورجح جهة كونه خبر المبتدأ لانه كان خبر المبتدأ حقيقة وليس بمفعول حقيقة ولم يختر انفصال مفعول علمت عنه مع انه مبتدأ فى الاصل او خبر لانه مفعول حقيقة فى الحال فرجح جهة الاتصال بكونها حقيقة فى الحال (والاكثر لولا انت) لم يقل لولا انا ليكون قوله (الى آخره) شاملا لجميع ما قصده شمولا واضحا ايثارا لذكر ما شاع من بين الالفاظ المقصودة وكذا فى قوله (وعسيت الى آخره) بالخطاب او ليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال لخفاء شمول الحكم ضميرى المتكلم الذين كانا مبدأ التصريف الى الآن حينئذ لان وضوح عدم المخالفة وبعدها وظهور عدم وجوب الابتداء بشىء من الضمائر المشاركة فى الحكم ازال الخفاء وليس لك ان تجعل عسيت متكلما لانه يبعده لولا انت وعساك كل البعد (وجاء لولاك وعساك الى آخرهما) اختلف توجيههم اياهما * فمنهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل وقال هما ضميران مستعار ان الاول مجرور استعير للمرفوع على عكس بك انت والثانى منصوب على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تجعل كليهما على عكس ضربتك انت ومنهم من اول لولا بجعله حرف جر كما فى بحسبك زيد وعسى منزلا منزلة ليت لئلا يلزم التأويل فى الفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لا بد للولا حينئذ من متعلق وهو مفقود وزيف الثانى بان لا يدخل خبر ليت فلولا كان عسى منزلا منزلته لما قيل عساك ان يخرج كما لا يقال ليت زيدا ان يخرج ويمكن دفع الاول

بان جعل لولا حرف جر معناه انه منزل منزلته لان في المآل واقع موقع لام التعليل فان لولا انت لهلكت في معنى لم اهلك لك فخذه فانه في كمال الدقة ودفع الثاني بأن في عساك ان يخرج امر بقي معه من اصله ولما كان قد يجئ خبر لعل مع ان تشبيها بعسى لم يبعد ان يجئ مع لفظ عسى وان نزل منزلة لعل (ونون الوقاية) اى نون هى سبب الوقاية او الغرض منه الوقاية قالوا والحق لوقايته عن كسرة هى اخت الجر فورد عليهم تضربين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجيب بأن كسرته ليس اخت الجر لكونها في الوسط حكما لان الفاعل الذى هو ضمير متصل كالجزء واورد قل ادعوا ونظائره واجيب بانه عفى لعروضه لكونه يعرض لكلمة مستقلة بخلاف تضربين فالياء لعدم استقلالها كاللازم وفيه ان العروض يؤكد وجوب الاجتناب لانه يقوى اخوتها للجر الذى يخص الفعل واورد دعاني ورماني حيث لا كسرة حتى يصان عنها بالنون فقيل النون فيهما للمحافظة على الطرد ولو قالوا النون لوقاية كسرة هى مألوفة الياء ومقتضاها لخفت مؤنتهم (مع الياء) الاولى مع ياء المتكلم لانه يتبادر من اطلاقها يا الضمير فيشمل ياء المخاطبة (لازمة) لك بقرينة وانت مع النون الخ فافهم (في الماضى) وقد يقال عساى تشبيها بلعلى وليس حملا على غيرى وقيل على ليتى (والمضارع عريا) المشهور فيه العرى على فعيل من العرى كفعل ولم نجد فيما رأينا من كتب اللغة وانما وجد بالعارى والعريان ولك ان تجعله مصدرا في موضع الصفة (عن نون الاعراب) اى نونى التثنية وجمع المذكر ولا يرد لا يضربنى بالنون المشددة وان امثاله مؤكدة بالحقيقة وجاء التشديد من قبل الحاق نون الوقاية (وانت مع النون) الظرف حال من ضمير (مخير) اى مع نون الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها فتقول يضربانى بالتخفيف ويضربانى بالتشديد ويضرباننى وقرئ اتحاجونى بالثلاثة واختار مذهب الجزولى من ان المتروك في يضربانى نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر في المعقول ان الدفع اسهل من الرفع واما عند سيبويه فالمثبت نون الوقاية لان المعرض للحذف هو نون الاعراب ويرده ان المتروك في ليتى ولعلى ولدنى ونظائرها نون الوقاية فهو مع الياء احق بالترك لكثرة الشواهد (ولدن وان واخواتها) سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما ولك ان تجعلهما في حكم المستثنى وله غير نظير في هذا الكتاب (مخير) بين الاتيان بها حفظا لهيئات اللازمة لاواخر هذه الكلمات وتركها تحرزا عن الثقل اللازم للاتيان بها قال الرضى اثبات النون في لدن لازم في غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند غيرهما سوى الجزولى فانه قال انت مخير فالاولى بحاله ان يجمع مع الماضى او ليت وفي التسهيل ان الحذف مع لدن واخوات ليت جائز ومع لعل اعرف (ويختار مع ليت) قال الرضى المشهور اختصاص الحذف بالضرورة قاله سيبويه وغيره (من وعن وقط وقد) كذا قال الجزولى وخص سيبويه الحذف بالضرورة كذا في الرضى والتسهيل وافق المصنف (وعكسها لعل) لمزيد الثقل باثباتها فيها فلم يحافظ على هيئة آخرها ورجح ترك المحافظة وقد جاءت مع اسم الفاعل نحو وليس حاملنى الا ابن حمال ونحو * اليس الموافينى ليرفد خائبا * فان له اضعاف ما كان املا * ويحتمل كونها تنوينا وجاءت في الحديث مع اسم التفضيل نحو غير الدجال اخوفنى عليكم اى اخوف مخوفاتى وقد يحذف مع نون جمع المؤنث نحو يسوء الفاليات اذا فلينى (ويتوسط) يحتمل الزمانى والمكانى وخصه بالمكانى قوله (بين المبتدأ والخبر) لكن الاعذب ويدخل وقد نبه بقوله (قبل العوامل وبعدها) على ان المراد بالمبتدأ والخبر الحقيقيان والمجازيان لان مدخل النواسخ يسميان مبتدأ وخبرا باعتبار ما كان والمصنف ممن يجوز ارادة المعنى الحقيقى والمجازى معا بجهتين مختلفتين ومن لم يجوز ايضا لا يرد هذا التركيب لارادته بالمبتدأ مثلا معنى مجازيا يشتمل افراد الحقيقى وغيرها ويسميه

عموم الجز (صيغة مرفوع منفصل) ظاهره انه اختار مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير اذ لا يقال للضمير ويحتمل انه اراد انه لا يتعين كونه ضميرا او حرفا والمتيقن انه على هيئة الضمير اواراد عبارة يجتمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب فتأمل (مطابق للمبتدأ) دون الخبر فيقال الزيد انهما الحسن علامهما وينبغى ان يفسر المطابقة ولا يطلقها لان المتبادر منه المطابقة فى التعريف والافراد والتذكير واضدادها والمقصود هنا المطابقة فى التكلم والخطاب والغيبة ايضا ولا ينتقض بقوله ۞ وكائن بالاباطح من صديق ۞ رأنى لو اصبت هو المصابا ۞ لانه مأول برأى مصابى (ويسمى فصلا) لم يذكر تسميته عمادا لانه كناية على مذهب البصريين فلو قال وعمادا لاوهم انه كذلك عند البصريين (ليفصل بين كونه نعتا وخبرا) خص هذا الحكم ببيان وجهه مع انه ليس من دأبه ليفيد ان المختار عنده فى وجه التسمية هذا الوجه الذى ذكره المتأخرون دون الذى ذكره سيبويه والخليل انه يسمى فصلا لفصله المبتدأ عن الخبر واخراج الخبر عن ان يكون تمته وقال الرضى مآل الوجهين واحد الا ان تقريرهما احسن وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل يوجد فيما اذا كانا مخالفى الاعراب وفيما اذا كان المبتدأ ضميرا لان تتمة الشئ لا يلزم ان يكون نعتا بل يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا الوجه وكأنه رجح المصنف هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة او فعل من كذا لتنزيل افعل من منزلة المعرفة ووجههما يعم كل اسم ونحن لم نرد انه بيان وجه التسمية بل انه مشعر به اذ قوله ليفصل علة للتوسط لا لقوله يسمى لان اللام لام الغرض ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل انه لا يدخل بين النعت والمنعوت على ما قيل وانه لا يفارق التأكيد ومن مجوزه النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول (وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا) هذا ما قضى به يتبع سيبويه وبعضهم زاد عليه الفعل المضارع نحو ۞ مكر اولئك هو يبور ۞ وجعله فصلا دون ما فى قوله ۞ انه هو امات واحيي ۞ تحكم وقيل يدخل بين المبتدأ المعرفة وما يمتنع دخول اللام عليه وان كان نكرة وقيل يجئ قبل المضاف المعرفة نحو ۞ انى انا اخوك ۞ وقيل يجئ قبل العلم ايضا نحو انى انا زيد وقيل يجئ بين نكرتين لا يصح دخول اللام عليهما نحو ما رأيت احدا هو خير منك واجاز الجزولى وقوعه بين نكرتين هما اسما تفضيل نحو خير منك هو خير منى وقال الرضى كل هذه دعاو والمعول ما ذكره سيبويه (نحو كان زيد هو افضل من عمرو) قيل لم يمثل بما هو بين المبتدأ والخبر المعرفة لانه لاصالته وكثرته استغنى عن التفصيل ونحن نقول غرضه من التمثيل توضيح الفصل وتوضيح الفرق بين هذا المذهب ومذهب بعض العرب وهذا الغرض يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ما قبله اعرابا (ولا موضع له عند الخليل) لانه حرف فى قالب الضمير على نحو حروف الخطاب (وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) بنصب خبره فيكون عطفا على ثانى مفعولى يجعل وما بعده على اولهما وفرق بين قولنا جعله العرب مبتدأ وبين قولنا جعله النحوى مبتدأ فمعنى الاول انه يستعمله بحيث يكون من افراد المبتدأ ومعنى الثانى انه يصفه بكونه مبتدأ ومن لم يفرق بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث يحكم النحوى بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب كذلك لم يكن فصلا لان ما بعده خبره لا خبر ما قبله ليكون فصلا بين كون ما بعده خبرا لما قبله وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم وزيد هو قائم قلت المقصود بالخبرية فى زيد هو قائم هو الجملة وفى زيد هو القائم هو القائم الا انه صار الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره يازيد الرجل فانه فرق بينه

وبين يا زيد العاقل وتفطن وكن على بصيرة فان امثله فى كتابنا هذا ليس لذى فطنة يسيرة وقد وقع بعض القراآت بهذه اللغة نقرئ ❊ ان ترن انا اقل ❊ برفع اقل ❊ ولكن كانوا هم الظالمون ❊ وجاء فى الحديث ❊ كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواهما اللذان يهودانه وينصرانه ❊ واول بثلاث تأويلات يستغنى الفطن باشارة عن تفصيلات وبتقدم المرجع كائنا (قبل الجملة) الخبرية (ضمير غائب) باضافة الضمير الى الغائب (يسمى ضمير الشان) عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ولو اكتفى بالضمير لفسره قوله يفسر بالجملة لان المفسر من بين الضمائر هو ضمير الغائب لا غير ولا يبعد ان يقال اشار بذكر غائب الى وجوب افراده الا انه يوهم وجوب تذكيره وليس كذلك لاختيار تأنيثه اذا وليه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها قمر جاريتك او فعل فيه علامة تأنيث نحو انها تخرج هند او خرجت على ما فى التسهيل واذا كان فى الجملة مؤنث هى عمدة لم ينتصب نحو هى هند قائمة بخلاف هى كان القرآن معجزة وانها اى المعجزة القرآن على ما فى الرضى (يفسر بالجملة) تكون (بعده) بلا فصل كما هو المتبادر وتكون مذكورة بجزئيها خلافا للكوفيين فى جواب حذف احد جزئيها وفى جواز تفسيرها بمفرد مأول بجملة فيجوزون ظننته قائما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان وقائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له وانما وضع الظاهر موضع المضمر ليتأتى وصفه بقوله بعده تأكيدا لوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز الفصل ولا يؤكد ولا يبدل فيه والجملة تكون اسمية ان كان الضمير مبتدأ واذا ادخله الناسخ تكون اسمية وفعلية نحو ❊ انها لا تعمى الابصار (ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هذا زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف) توهم ان حذفه مرفوعا غير ضعيف وليس كذلك بل غير جائز اصلا فالاوضح ويمتنع حذفه الا منصوبا فانه يجوز على ضعف (الا مع ان اذا خففت فانه لازم) اى يلزم حذفه مع ان المخففة المفتوحة ولا يستلزم منه ان اسم المخففة المفتوحة لا يكون الا ضمير الشان لزوم حذفه مع المخففة لا يستلزم ان لا يكون اسمها غير ضمير الشان المحذوف والمقصود ذلك ❊ ومثال الحذف الضعيف ❊ ان من يدخل الكنيسة يوما ❊ يلق فيها جاذرا وظباء ❊ فانه فى تقدير انه من يدخل لان النواسخ لا تدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا ولا يخفى ان القول بحذف ضمير الشان على ضعف ليس باهون من القول بدخول الناسخ على الاسم الشرطى على ضعف (اسماء الاشارة) هو بحسب مفهومه اسماء موضوعة للاشارة وليس كذلك اصطلاحا فاحتيج الى تعريفه بما يبين انه فى الاصطلاح يراد به ما هو اسم المشار اليه فقال (ما وضع لمشار اليه) والمتبادر من الاشارة الحسية والمعارف كلها وان كانت موضوعة للمشار اليه الا ان ما عداها موضوع للمشار اليه بالاشارة العقلية فخرج عن التعريف بما يتبادر من المشار اليه والاعتماد فى معرفتها على تعدادها دون التعريف لان معرفة خصوص الموضوعات لا يمكن بالتعريف (وهى ذا للمذكر) المقصود تعدادها وقوله للمذكر معترضة اى هو للمذكر والمراد اختصاصه بالمذكر والتقدير كائن للمذكر وليس المعنى موضوع للمذكر لانه ليس مجرد المذكر موضوعا له بل المذكر القريب وهكذا نظائره وربما يقال اراد موضوع للمذكر واعتبار القرب مذهب غيره ولذا اسنده الى الغير فقال ويقال ذا للقريب الخ (ولمثناه) عطف على قوله للمذكر ولذا قدم ليكون اقرب الى المعطوف عليه (ذان) عطف على ذا عطف معمولى عاملين غير مختلفين على معمولين لهما فان العامل فى المعطوف عليه الابتداء فى مبتدئه وفى المعطوف الابتداء فى مبتدئه والمراد ضبط اسما الاشارة العامة

بقرينة واماتمه الخ فلا يرد انه خرج من عدة ثم وهنا وهنا واصل ذى لا صح ذيى كفرس بابين فحذف لامه واعل عينه وقيل كفلس فحذف عينه كما حذف عينه ورجح الاول بكثرة حذف اللام وقيل الالف زائدة والالم يحذف فى المثنى بل يرده الى اصله وقيل لم يرده فرقا بينه وبين المتمكن من نحو فتيان وذات مختص بمحل الرفع (وذين) مختص بمحل النصب والجر ولهذا قيل التثنية معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء بأن المثنى لم يفرق فيه بين العاقل وغيره بخلاف الجمع فلم يفرقوا بين تثنيه المبنى والمعرب فى الاعراب واجرى الكل مجرى واحد كما هو شانه قيل لاوجه للاعراب مع قيام علة البناء فللمثنى صيغتان موضوعتان والالف والياء من مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف صيغ الضمير فى المرفوع والمنصوب والمجرور وعليه الاكثرون واختاروه وان كان تكلفا لان فيه ترجيح جانب المعنى على اللفظ (وللمؤنث) عشرة الفاظ ذكر المصنف تسعة منها وهى (تا) قلب ذال ذاتاء فرقا بين المذكر والمؤنث اذ العادة هى الفرق بينهما بالتاء فلذا جعل فيما بين العشرة اصلا لانه لاخروج فيه عن العادة (وذى) بقلب الف ذاياء فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التى هى علامة تأنيث فى تضربين (وتى) مبالغة فى الفرق (وته وذه) بسكون الهاء فى الوقف وفى الوصل ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرهما من غير وصل الياء وكأنه اراد بكتابها كلتا اللغتين واكتفى بالاعجام (وتهى وذهى) باشباع كسرة الهاء والياء الحاصل بالاشباع لايكتب كالواو الحاصل به فيكتب ضربه وبه وكأنه خص اسم الاشارة بكتابتها تقليلا لاشتراك الكتابة ته وذه والعاشر ذات وكأنه لم يذكرها لقلتها (ولمثناه تان وتين) لم يبين من بين الفاظه الاتا (وجمعهما اولاء مدا وقصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيلتبس بالى حرف جر فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليه وقد ينون الهمزة افادة للبعد بايراد علامة التنكير الموجب للابهام المناسب للبعد وقد يشبع ضمة همزة اولاء وقد تقلب همزته بالهاء وقد يبنى على الضم واما هولاء على وزن فعلاء فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هااولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا واسكان الواو لثقل الضمة عليها (ويلحقها حرف التنبيه) يريد به ها لاشتهار اختصاص اماوالا بالحمل واستعمل الالحاق لعروض الهاء للكلمة لا للاتصال بالاخر ولم يحترز عن الالتباس لاشتهار هذا فلا يتوهم ذاها فان قلت نحن نجعل تلحق على صيغة المؤنث ونضمر فيها ضمير الاسماء الاشارة ونجعل ها اسما لحرف التنبيه لاضمير الاسماء الاشارة وحرف التنبيه منصوبا بيانا لها فيستغنى عن الاعتذار قلت فليمنعك عنه اتصال كلمتها بيلحق فى الكتابة لاخلوها عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق فى حواشى الكشاف ان امثالها اذا اريدبها انفسها قد يزاد فى آخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لاتزاد واكثر مايلحق فى المشار اليه للقريب وقد يلحق للمتوسط ولايلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف دون اللام ويفصل بينها واسم الاشارة واخواته كثيرا نحوها انتم هؤلاء جادلتم فها دخل على اولاء وهاء الثانية اعادة للاولى فانها ربما تعاد بعد الفصل تأكيدا (ويتصل بها حرف الخطاب) وهوك كما كم ك كما كن والدليل على حرفيته عدم وقوع الظاهر موقعها مع عدم دليل الاسمية ولذا حكم باسمية المستتر فى افعل مع عدم وقوع الظاهر موقعه ويتصل من اسماء الافعال بحيهل والنجا بمعنى الامر بالاسراع ومن غيرهما ببلى وابصر امرا من الابصار وانظر امرا من النظر وكلا وليس ونعم فعل مدح وبئس وحسب وأرايت بمعنى اخبرنى (وهى) اى حرف الخطاب (خمسة) مضروبة (فى خمسة) هى كلمات اسم الاشارة انث الضمير الراجع

الى حرف الخطاب واسم العدد المحمول عليها الا انها كلمات وماقيل انه لتأنيث الحرف ففيه ان المؤنث حرف الهجاء صرح به الصحاح ويؤيد ماذكرنا قوله فى خمسة مع انها عبارة عن اسماء الاشارة وكون حرف الخطاب خمسة بين انما الكلام فى كون اسم الاشارة خمسة فقيل هى خمسة انواع لاخمسة كلمات لظهور انها اكثر من ذلك وفيه ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى وهى ستة واما اللفظ فهو اكثر فالصواب ان الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمس خمس لامحالة اذ لايستعمل من المؤنث مثلا الا واحد مع تلك الخمسة ولايستعمل اكثر منه فهى خمسة وعشرون لفظا الا ان بعض الالفاظ يتبدل ولايتقرر (فيكون خمسة وعشرين وهى ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقى) وفى الصحاح ولاتقل ذيك فانه خطأ وانما يقال تيك ولم يوثق قوله فقال الزمخشرى بعده وذيك وكذا المالكى ولما كان فى اسماء الاشارة المعدودة تفصيلا فانه وعرفه بمساعدة التتبع اراد تفصيله مع الاشارة الى تلك المساعدة قال (ويقال) اى يقول العرب (ذا) حال كونه (للقريب) وقال الرضى اشار الى تردده فى هذا الفرق وانه لايتخذه مذهبا فأسنده الى الغير ولايخفى ان الشايع فى الاسناد قيل ويقال شايع فى ماقبلنا (وذلك للبعيد) قدمه على قوله (وذاك للمتوسط) لان التوسط حالة تتحقق بالاضافة الى القرب والبعد هذه نكتة عامة لتقديم البعيد على المتوسط وله هنا نكتة مختصة وهى ان كون هذا المتوسط مختلف فيه والمتفق هو القريب والبعيد فجمعهما لاتفاقهما فى ذلك وتقديما للمتفق عليه على المختلف فيه وذلك لانه قال الرضى لاارى بينهم اختلافا فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم نفى الواسطة وبعضهم اثبت المتوسط وكذا الحال فى حروف النداء هذا فتقول ولك ان تقول قوله ويقال اشارة الى التردد فى هذا المذهب ليرجح نفى الواسطة عنده يؤيده انه لم يتعرض فى حروف النداء الا للقريب والبعيد (وتلك) الحق اللام بكلمة تى فحذف الياء للساكنين وانما خص بالذكر تلك لمخالفته ذلك فى ابقاء اللام على السكون وحذف الياء لثقل الياء مع الكسرتين واما ذلك فدفع اليه التقاء الساكنين بتحريك اللام بالكسر على ماهو الاصل لانتفاء الثقل ولم يتعرض تالك بفتح التاء مخفف تالك لان دفع التقاء الساكنين بحذف الالف قليل ولك ان تجعل تلك لهما بالاعجام (وذانك وتانك مشددتين واولالك) ممدودا اذ لو كان مقصورا لكتب بالياء الا انه حذف همزة الممدودة لانه ربما يقتصر على مافى التسهيل (مثل ذلك) واما مخففتين فمعلومتان من ذلك وتكلموا فى تشديدهما فقيل الاصل ذان لك جعل اللام نونا وادغم وهذا خلاف الاصل من وجهين * احدهما انه لايدغم مع سكون الثانى وقد عرفت ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء الساكنين * وثانيهما ان الادغام يكون بجعل الاول كالثانى وهنا الامر بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل من وجهين * احدهما دخول اللام فى الاخر * وثانيهما الفصل بين نون التثنية والفه باللام وقيل التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان عوضا عن اللام لم يصح هذان وقد جاء وفيه انه حينئذ ينبغى ان يكون ذانك للمتوسط كذلك وقد يقال من لم يجعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء فى القريب والبعيد والمتوسط وقد جاء تانيك وذانيك بابدال النون ياء قال الرضى لايتصل اللام فى صيغة الجمع الا بالمقصور مع ان الممدود اشهر وهو يدل على ان اولالك مقصور وفيه مامر انه لو كان كذلك لكتب بالياء فالاوجه لايتصل الا مع ترك الهمزة سواء اتصل المقصور والممدود المحذوف الهمزة (واماثم) فللمكان البعيد فلذا لايتصل به الكاف (وهنا) وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لاغير ويقال هناك للمتوسط وهنالك للبعيد (وهنا) مشددة بالفتح وهو الافصح والكسر كهنالك (فللمكان خاصة)

واستعمال هنا وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هنا بالتشديد (الموصول) الموصول الاسمى بمعنى الموصول بغيره لانه لايصير جزء الامع غيره والموصول الحرفى بمعنى الموصول به غيره فان غيره لايصير جزء الابه فان الجملة فى اعجبنى انك ضربت لاتصير مفعولا بدون ان وفى اعجبنى ان ضربت لايصير ضربت جزء بدون ان ولم نقل ان الحرف المصدرى لايصير جزء بدون مادخل عليه حتى يكون تسميته موصولا كتسمية الموصول الاسمى لانه وان كان حقا لايوجب تخصيص الحرف المصدرى بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزء بدون مايتصل به فاحفظه فانه دقيقة بديعة من ثمرات التوفيق والتعريف للمعنى الاصطلاحى للموصول بالمعنى اللغوى للصلة كما صرح به المصنف فلادور كما لو اريد بهما اللغويان اذلا جهل فى الموصول اللغوى الا باعتبار مبدأ الاشتقاق فاذا عرف بالمبدأ كان تعريفا للمجهول بنفسه وكما لو اريد بهما الاصطلاحيان فان الصلة الاصطلاحية جملة مشتملة على عائد الى الموصول ولا طريق الى معرفتها بدون تعقل الموصول وذكرها يغنى عن ذكر العائد وانما قلنا لادور لان محصل التعريف ان الموصول اصطلاحا مالايتم جزء الابما يتصل به وعائد اليه قال المصنف بعد تصريحه بأن المراد بالصلة اللغوى انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم ففهم منه الرضى ومن تبعه انه اراد به ان ذكر الصلة الاصطلاحية فاعترضوا عليه بأنه وقع فيما فر منه من تعريف الشئ بما يتوقف عليه وتناقض حيث نفى كون التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزمه وهو برئ عما فهموا لانه اراد انه عرف الموصول بمالايتم جزء الابصلة ولم يعرفه بمالايتم جزء الابجملة جريا على اصطلاحهم على وضع الموصول لهذا المفهوم فجاء بمصطلحهم بعينه لابما يساويه وان صح ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولى وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال قال الرضى فقد اعترف بأن فى نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولا يرد ان المراد بالاشكال الاشكال فى تعريف الصلة لانه لايعرف بدون معرفة الموصول مراده عرفت الصلة بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال فى تعريفه كما يفصح عنه قوله بعد (مالايتم جزء) نبه بقوله جزء على امتيازه عن الحرف فانه مالايتم دلالة وليس الموصول مالايتم دلالة بل مالايتم جزء لان جزء الكلام انما يتم بافادة المراد منه لابمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالته لكون المراد منه فى غاية الابهام لتعدد مايصلح ان يراد به فهو كلفظ المشترك فقد دخل فى التعريف المشترك وخرج بقوله (الابصلة) لكن يدخل فيه بعد ضمير الشان فخرج بقوله (وعائد) وهذا تقرير يدفع بفوائد قيود التعريف وماذكر الى الآن ان قوله وعائد احتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل ولا وجه لاقتصارهم على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحترز به عن كل لازم الاضافة اذ المراد بالصلة اللغوية و اذا اريد بالصلة اللغوية اندفع مايتوهم ان العبارة دلت على ان العائد خارج عن الصلة لامحالة مع انه لاريبة فى دخوله فى الذى قام بل التحقيق يحكم بدخوله فى كل صلة اذ الصلة مجموع الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب مالايتم جزأ الابصلة مشتملة على عائد لان العائد داخل فى الصلة الاصطلاحية دون اللغوية (وصلته جملة خبرية) الاولى والصلة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة عم وانما اخص للاضافة الا ان يقال الصلة فى الاصطلاح قدر مشترك بين صلة الحروف المصدرية وصلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدرى لايلزم ان تكون خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم بلا حاجة الى تقدير امرتك بأن قلت لك قم كما هو عند البعض هذا وعندى ان ان فى هذا المثال تفسير لما فى معنى القول فالبال بمعزل عما فيه الطايفتان (والعائد ضميرله) وفى التسهيل او خلفه وذكر فى حواشيه مثالاله هو قول ابو سعيد الذى

رويت عن الخدرى فان الخدرى اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه والضمير غائب لان الاسماء الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغائب الى المتكلم اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم نحو انا الذى قلت ذهابا الى جانب المعنى والى المخاطب اذا كان خبرا من المخاطب نحو انت الذى قلت ومنه قول على رضى الله تعالى عنه ❁ انا الذى سمتنى امى حيدرة ❁ لكن هذا اذا لم يكن الموصول او موصوفه مشتبها به يتعين الغيبة نحو انا حاتم الذى وهب المئين وللمبالغة وفى كونه مخالفا للقياس قال المازنى لو لم اسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورده لرددته واذا كان ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا واما اذا كان الموصوف بالموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) يعنى اسم فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول وغيره وكذا اسم المفعول فهذا ليس بمستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان بجملة خص بها صلة الالف واللام خلافا للمازنى والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة وجعلا الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام الداخلة فى الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وحجتهما اجراء الاعراب المقتضى لما دخل على المحلى باللام على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولا يجرى على الصفة وتمسك الجمهور بعمل اسم الفاعل معه فلو لم يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازنى بأنه معتمد على موصوف محذوف ورد بأنه لا يعتمد الا على الموصوف المحذوف قوى الدلالة عليه والا لما امكن الرد على الاخفش بصحة ضارب زيد عمرا لانه ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضى الخلاف فى اللام التى لم تكن للعهد واما اذا كانت له كما جاء فى جانى ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام فى حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجرى فى الموصول ❁ ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين ولم يجز مررت بالرجل القائم ابواه لا الذين قعدا وفرق الرضى بينهما بفرق ظاهرى وهو ان الضمير مستتر فى القاعدين بارز فى قعدا والموصول مختف فى الاول ظاهر فى الثانى وتوضيحه ان اختلاف الضمير والموصول والموصوف والموصول الذى هو صفة غير ظاهر فى الثانى فلم يستقبح الاول واستقبح الثانى ولا يخفى ان مرجعه الى اعتبار نحوى والتحقيق ان الصفة للرجل فى القاعدين هو اللام وضميره راجع الى ابواه فهو فى معنى لا الرجل القاعد ابواه بخلاف الذين قعدا فان الصفة هو للذين ولا يصح ان يجرى على الرجل بوجه نعم لو قيل لا الذى قعدا بارجاع ابواه لم يبعد فيكون مآل المعنى لا الذى تعد ابواه ❁ واعلم انه قال الجمهور انه لاحظ للصلة من الاعراب وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب باعرابه وليس بشئ لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذا محل من الاعراب مع انه لا يصح وضع المفرد موضعه وكانه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول باعراب الموصول وعملهما بالاعتماد عليه (وهى الذى) اجمع البصريون والكوفيون ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت حتى لا يكون وصف المعرفة به كوصف المعرفة بالنكرة لانه فى حكم الصفات المشتقة فى وقوعها اوصافا بلا ضمة وشئ من الاوصاف لا يكون معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الياء عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين ليفصل بين لام التعريف والذال الساكنة

(اذ)

اذ الموصول هو الذال الساكنة فى الاصل ثم كسرت ثم اشبعت ولا يخفى ما ذكره الكوفيون مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن شاهد فحق بأن يهجر وقد يشدد ياؤه مكسورة ومضمومة ولاختلافها بالكسر والضم حكم الجزولى بأنه معرب كأى وذلك وهم وقد يحذف ياؤه اكتفاء بالكسر وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسى لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات الشعر اذ الشاعر التشديد وحذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فالم تسمع تلك الوجوه فى السعة لا يحكم بأنها لغات فى الذى وقد جعل الكوفيون الذى حرفا مصدريا فيقال اعجبنى الذى ضربت بمعنى ضربك وموصوفة اوشبهه مما يمتنع دخول حرف التعريف عليه نحو مررت بالذى مثلك (والتى) المؤنث كالذى للمذكر فى جميع ما سمعت وكان القياس كتابة المشدد فيهما لامين الا انه خرج الموصول عن القياس لتنزيل لاميه منزلة جزئى كلمة ادغاما للزوم لام التعريف ثم كتب اللذين بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل اللذان وتثنية التى عليه وكتب اللاؤن واللاتى واللواتى واللائى واللاء واللا بلامين اذ لو كتب اللا بلام واحد لالتبس بالا فحمل عليه البواقى (واللذان واللتان) بالالف والياء وقد يشدد نونا هما وهو خارج عن القياس وقد يحذفان استطالة بالصلة وقد جاء فى غير الافصح التزام الالف فيهما (والاولى) كالعلى واللائى واللاء واللائين مطلقا اونصبا وجرا واللاؤن رفعا واللائى قليلا (والذين) مطلقا اونصبا وجرا واللذون رفعا لجمع المذكر وقيده التسهيل بالعاقل وجاء لذين لكنه لغة من قال لذى ولتى ولذان ولتان ولاتى وقد يقال جاء الذى بحذف النون تخفيفا وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد لتأويله بالجمع والقوم لا لانه الذين محذوف النون ولا يوجه الذى كانوا لصحة ان يقال الجمع الذى كانوا كما يصح ان يقال الجمع الذى كانوا لافراد اللفظ وتعدد المعنى (واللائى) بالهمزة لجمع المؤنث كثيرا فحمله فى كلام المصنف على انه لجمع المؤنث اصلح (واللاتى) بالتاء وكذا (واللواتى) وجاء الاكتفاء بالكسر فى الثلاث وحذف الياء والتاء معا فى الاخير واللواء واللآت مكسورا ومعربا اعراب مسلمات وقل الاولى فى جمع المؤنث (ومن) لما يعقل الا ان يتجوز (وما) فى الغالب لما لا يعقل ولصفات من يعقل وللمبهم امره يستوى فيهما الستة (واى) للمذكر والمؤنث مفردا او غيره مضافا الى المعرفة لفظا او تقديرا (وأية) للمؤنث مطلقا قال الاندلسى التأنيث فى أى شاذ موصولا كان او استفهاما كما شذ فى كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها وذلك اشذ من التأنيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل ولما نازع فيه الكسائى منازع فى ذلك امر الكسائى الى ان قال خصمه استحييت منك "ياشيخ وانه يجب تقديمه على عامله (وذو الطائية) احترز عن ذو بمعنى صاحب فانها تعم القبائل وفيه اربع لغات الاولى استواء الستة فيه مع البناء والثانية للمذكر مطلقا ذو وللمؤنث مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة وذات للوحدة وتثنيتها وللمذكر مطلقا ذو والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب واعرابه اعراب ذو (وذا بعد ما للاستفهام) لم يرد به ان ذا بعد ما للاستفهام موصولة لا غير حتى يتجه انه يشكل بقولك ماذا استفهاما عن المشار اليه بل انه قد يكون بعد ما موصولة كانه عد من وما واى من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم يقيده بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا غير ملغى يعنى غير زائد ولا مشار به بعد استفهام بما او من ثم ينبغى ان لا يقتصر على ذكر ما ومذهب الكوفيين ان اسماء

الاشارة كلها تكون موصولة من اشتراط الاستفهام (والالف واللام) لم يقل اختلاف فى ان الموصول هل هو الالف او اللام او كلاهما كما اختلف فى حرف التعريف والظاهر انه لافرق بينهما وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف تحكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكره فان عنى بهما متعددا ومؤنث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب للمؤنث والاثنين والثلاثة كما يقال الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات لكن اذا اعتضد جانب المعنى بموصوف او بخبر او غيره تعين فلا يقال الزيدان الضارب ولا الضارب جاءت لخفاء اسمية اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لاخفاء فى ان جواز الحذف مع القرينة اذ لاحذف بدونها ولذا لايجوز حذف العائد المفعول اذا كان فى الجملة عائدان اذ بحصول الربط بأحد الضميرين يخفى حذف الاخر فى قولك الذى ضربته فى داره زيد ايهما يحذف لايعلم انه ضمير الموصول لغناء الموصول عنه بالاخر فلذا لم يحتج المصنف الى تقييد الحذف بما اذا لم يتعدد الضمير كما قيده غيره ولهذا ايضا لايجوز حذف عائد الالف واللام لخفاء موصوليته ضميرفلا يتنبه السامع لموصوليته لولا الضمير العائد اليه فضلا عن ان يتنبه بحذف ضمير اليه ولذا استغنى عن تقييد العائد المفعول بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده غيره وفى بعض الشروح لم يقيده بما اذا لم يتعدد لان العائد معرف بتعريف عهدى اى العائد الذى لايتم الموصول بدونه وفيما تعدد ليس لنا عائد يتم بدونه ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس بشئ لانه او لم يكن فيما تعدد الضمير عائد لايتم الموصول بدونه لم يكن ذلك الموصول داخلا فى التعريف ويفسد التعريف والمراد بالمفعول اعم من المفعول المحض ومما كان مضافا اليه صورة ومفعولا معنى نحو الذى زيد ضاربه انا صرح به التسهيل ولم يقل والعائد المنصوب يجوز حذفه لانه ينتقض بالذى انه زيد قائم فانه لايجوز حذفه وقد فاته قيد آخر ذكره التسهيل وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لايجوز حذفه نحو جاءنى الذى اياه ضربت لكن انكر الرضى امتناع حذف المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا وبالجملة قد فاته قيد ولا وجه لترك التعرض بحذف العائد المجرور مع انهما يشاركان المنصوب فى جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال يعلم وجدالعربية فى المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف المجرور فان وجود القرينة فيه خفى لانه لابد من معرفة خصوص حرف الجر والموصول لايهدى بنفسه ومما جاءت منضبطة هو ان يكون الموصول او الموصول به مجرورا بحرف متعلق بفعل مثله بجر الضمير ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار السابق نحو مررت بالذى مررت او بالعالم الذى مررت فان قلت قد ذكر الرضى انه ربما يحذف المجرور بحرف جر لايتعين نحو الذى مررت زيد فانه يحتمل به ومعه وله ومثله قلت لامعنى لعدم القرينة عند الحذف وكأنه اراد من غير قرينة ناشئة من الموصول وما تعلق به ومذهب الكسائى فى هذا الحذف التدريج يعنى يحذف الجار ويوصل الضمير بالفعل فيحذف بعد صيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا اذ المجوز للحذف الاستطالة بالصلة وهو لايطلب التدريج ❋ ومن المسائل المهمة فى باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحدة اما بجعل الصلة للاخير وحذف صلات الباقية للعلم بها نحو جاءنى الذى والتى ضربت واما بايراد صلة مشتركة نحو جاءنى الذى والتى ضربا واختاره على جاءنى اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف الصلة للعلم به نحو الذى يعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف واللام للعلم به نحو ❋ امن يهجو رسول الله منكم ❋ و يمدحه وينصره سواء ❋ وانه لايتقدم الصلة ولاشئ منه على الموصول ولايفصل بين الموصول والصلة

شئ ولو كان من توابع الموصول ثم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانها تقع اى موقع كان (واذا اخبرت بالذى) لايخفى ان الاخبار بسبب الذى يشمل جانى الذى ضربته واكرمت الذى ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه ويقارن فيما بينهم فيما يعبر عن شئ بالذى ويجعل شيئا خبرا عنه لتعين الذى به فلا ينتقض ماذكر من القاعدة بأمثال ماذكر وفائدة وضع هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لاينافى تعيينه بشئ لان تعريفه ليس تعريفا شخصيا حتى يستغنى عن التعيين ثانيا وقالوا ارادوا بها جعل المتعلم متدربا فى القواعد الكثيرة متذكرا لها فى هذا العمل ولايخفى ان هذا الاخبار لايخص الذى والالف واللام بل هو جار فى من وما الا انهم تعرضوا للذى لانه الاصل فى الباب والالف واللام لتفصيل فيه يخصه (صدرتها) اى يجب جعله صدر الكلام لابمعنى ان لايتقدم عليه شئ فانه لاريبة فى صحة هل الذى ابوه قائم وان الذى ابوه قائم زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه غير المخبر به ولايخفى ان وجوب التصدير ليس مواضعه نحوية بل هو عرف عربى لانه شرب المعنى فليس المعنى انك اذا اخبرت بالذى عن جزء الكلام آخرا فان العرب فى التكلم لاتقصد جزء كلام آخر بل انك اذا اخبرت به عن متعلق حكم تجعله صلة الذى سواء ركب قبل جعله صلة اولا (وجعلت موضع المخبر عنه) اى موضع لفظ الذى اخبر عنه فى الصلة اى لفظ ماقصدته بالذى وانما سماه مخبرا عنه حين التعبير بالذى لاباعتبار اضافة الموضع اليه (ضميرا لها) غائبا لامحالة ولايصح جعله مخاطبا اومتكلما ميلا الى المعنى بأن تقول الذى ضربتك انا بل يجب الذى ضربك انا لانه يلغو الاخبار والمراد بالجمل اعم من الجمل لفظا اوتقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه (واخرته خبرا) اى حال كونه خبرا عن الذى وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ او تأخير الخبر قد فاته فى محله (فاذا اخبرت عن زيد فى ضربت) على صيغة الخطاب او التكلم (زيدا قلت الذى ضربته زيد) والذى ضربت زيد ولك ان تخبر عن زيد فى ضرب احد زيدا بقولك الذى ضرب زيد اذ لايفوت بحذف الفاعل شئ فتنبه (وكذلك) اى كالذى (الالف واللام) فى الاخبار عن شئ (فى الجملة الفعلية خاصة) ولما كان المستفاد من التشبيه مبهما اذ لاينكشف ان التشبيه بالذى فى الاخبار عن شئ والجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام عن شئ فى غيرها اولعدم صحة الاخبار به كالاخبار بالذى بل يتفاوت الاخبار ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله (ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول) ولذا علل الحكم على خلاف دأبه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بما يكون فعلها متصرفا كما لايخفى ولم يقيد الفعل بأن لايكون معه مايفوت بتبديله باسم الفاعل من الاستفهام والنفى وقد والسين وسوف لانه لاتعلق له بهذا المقام بل هو من شرائط ايراد الالف واللام فى الكلام ومع ذلك مما لايخفى على ذوى الافهام فان قلت لاريبة فى صحة بناء اسمى الفاعل والمفعول عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لايصح بناء اسمى فاعل ومفعول يصح ان تجعل صلة لالف ولام يخبر بهما عن شئ بل بناء اسمى فاعل ومفعول هما خبران لمبتدأ الجملة وبناء اسم الفاعل فى مثل قائم زيد وضربت زيدا وبناء اسم المفعول فى مثل ضرب زيد ولايبعد ان يبنى اسم المفعول فى الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا فيقال المضروب لى زيد ✻ واعلم ان باب الاخبار بالذى باب وسيع قد طولوا الكلام فيه وبالغوا فى تفصيل صور تعذر الاخبار وفى صور الاخبار مزيد دقة ومظنة هفوة وقد اكثر الرضى البحث عنه سيما فى الاخبار عن المتنازع فيه للعاملين وفيه املال لايتبعه مزيد نفع ولقد احسن المصنف فى اختصاره

ونحن لا نتباعد عن آثاره (فان تعذر امر منها) اى من الشرائط المذكورة والامر بمعنى الشئ او بمعنى المأمور لانا امرنا فى الاخبار بالذى بمأمورات وهى عند التفصيل امور ستة فان تصدير الذى يتضمن جعل الجملة التى من اجزائها ما اخرته خبرا صلة الذى وجعل موضعه ضمير الذى امران ووضع الضمير وعوده الى الذى والتأخير خبرا امران التأخير والجعل خبرا (تعذر الاخبار ومن ثم امتنع) اى الاخبار بالذى (فى ضمير الشان) متعلق بالمستتر فى قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المعقولة عن المعنى الذى يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصلى كذا حققه المحققون وان صرح الرضى فى هذا المقام بانه لا يجوز مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر فى الاعمال مراعى ووجه امتناع الاخبار عن ضمير الشان انه لا يصح جعل ضمير عائد الى الذى موضعه لانه لا يبقى مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح تأخيره خبرا لانه حينئذ يكون متعينا بالذى والخبر يجب ان يكون معينا للذى وايضا يجب كون ضمير الشان مسندا اليه وحينئذ يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة حينئذ بعده وليس امتناعه لاجل امتناع تصدير الذى لان ضمير الشان يمنع تصدير الذى لوجوب صدارته كما يوهمه سياق كلام المصنف ووهمه بعض الشارحين لان ضمير الشان يطلب صدارته فى جملته ولا يمنع تقديم شئ عليه لانه يقال انه زيد قائم واعجبنى انه زيد قائم ومثل ضمير الشان كل ضمير مبهم مفسر بما بعده نحو ربه رجلا ونعم رجلا مانع آخر وهو انه لا يصح تصدير الذى لانه لا يصلح الانشائى لكونه صلة (والموصوف والصفة) لامتناع وضع الضمير موضع شئ منهما والا لوصف الضمير او وصف به وقد عرفت امتناعهما (والمصدر العامل) لامتناع عمل الضمير ولا يهم ان التحقيق يخصصه بما سوى العامل فى الظرف اذ الضمير العائد الى الذى ليس بمعنى المصدر والحال وفى حكمه التمييز لوجوب نكارتهما وكون الضمير من المعارف (والضمير المستحق لغيرها) لامتناع جعل الضمير العائد الى الذى موضعه فلا تقول الذى زيد ابوه قائم هو لان ضمير ابوه حينئذ يرجع الى الذى لا الى زيد فينبغى ربط الجملة بزيد (والاسم المشتمل عليه) اى على ذلك الضمير فلا يخبر عن غلامه فى زيد ضربت غلامه اذ لو يخبر لتقول الذى زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير ضربته الى الذى بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقى الذى بلا عائد ويكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه * وههنا بحث شريف صار معركة انظار الابطال وهو انه اذا تعذر الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضارب اخوه او تعدد الاسم المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلامه لديه فينبغى ان لا يجوز الاخبار لانه يكفى لغير الذى احد الضميرين ومنع جوازه المانعون بما لا ينبغى ان يلتفت اليه واظن بالمصنف انه لم يصر تابعا لهم حيث اطلق الضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليها ولم يقيدهما بما اذا لم يكن للغير سواه اذ المصنف ازكى من ان يخفى عليه ما هو واه بل اقول كأنه اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ فى تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا من المتعدد بخصوصه بل واحدا لا بعينه ومن موجبات شرط جعل المخبر عنه بالذى خبرا تعذر الاخبار فيما لم يعد الاخبار به عن الذى ولذا شرط فى الاخبار عن ضمير المتكلم فى ضربت زيدا ان تقول الذى ضرب زيدا انا ولم يجوز الذى ضربت زيدا انا ميلا الى المعنى كما فى * انا الذى سمتنى امى حيدرة * اذ لا فائدة فى الاخبار لاشتمال المبتدأ على بيان

ان المتكلم ضارب زيد (وما الاسمية) اى المنسوبة الى الاسم نسبة الفرد الى النوع قيده به وان كان كاول الكلام فى نوع الاسم يغنى عنه للتنبيه على انه يخالف نظائرها فى كونها حرفية ولهذا لم تقيد للتنبيه على ان الكلام فى الاعم من الموصولة لئلا يستبعد الحكم عليها بغير الموصولة وحينئذ ترك تقييد نظائرها للاكتفاء بايقاظ المخاطب فيها (موصولة واستفهامية) متضمنة لحرف الاستفهام فى الاصل وان لم يقصد به الاستفهام فانها قد تستعمل للتحقير نحو ما انت والفخر وللتعظيم نحو ۞ الحاقة ما الحاقة ۞ وللانكار نحو ۞ فيما انت من ذكريها ۞ فى وجه ومن احكامه حذف الفها حين جر بشئ اسما كان او حرفا لا اذا كان قبل ذا فلا يحذف فيماذا (وشرطية) نحو ماتصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة نحو مررت بما يعجب (وتامه بمعنى شئ) منكر مطلقا عند غير سيبويه وبمعنى شئ تارة عنده نحو ما احسن زيد او بمعنى الشئ المعرف اخرى نحو فنعما اى نعم الشئ وعند غيره المعنى فنعم شيئا على ان ما تمييز لضمير مبهم فى نعم وهو مختار المصنف كما سيجئ فى افعال المدح فخص التامة بالتفسير مع انه يشاركها الموصوفة والصفة فى هذا المعنى تنبيها على ما اختاره من طرفى الاختلاف وما ذكره الشارحون ان ما التامة معرفة عند سيبويه منكر عند ابى على سهو والحق ما ذكرناه اقتداء بالرضى (وصفة) اختلف فى وجودها فمنهم من جعل كل ما وقع فى موقع الصفة حرفا زائدا للتعميم والابهام نحو ضربت ضربا ما وشئ ما وما لما لا يعلم مطلقا ولا يجئ لما يعلم الا لتنزيله منزلة ما لا يعلم او للتغليب ولاوصاف ما يعقل فتقول ما زيد سؤالا عن وصفه ولما جهل حقيقته فيقال ما زيد سؤالا (ومن كذلك) اى كما جاء باسم الاشارة المفيد للبعيد للتنبيه على ان المشبه به هو المقسم دون شئ من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسمية كذلك لانه نبه على ان ما له جهتا التذكير والتأنيث لك ان تعامل فيه بالجهتين معا (الا فى التام) خلافا لابى على (والصفة) وهو لما يعقل ولا يستعمل فى ما لا يعقل الا لتنزيله منزلة ما يعقل لداع او لتغليب او للبناء على تغليب نحو منهم من يمشى فانه لما قال تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغليب العاقل على غيره بنى على هذا التغليب وقال من يمشى ومن وما مفرد ان مذكران يعامل معهما معاملة المفرد المذكر فى الاكثر الا انه يرجح جانب رعاية المعنى ما اريد بهما من المؤنث والتثنية والجمع فيراعى جانبه ومن جهات الترجيح ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير نحو من احبك او من احباك فانه يجب حينئذ رعاية جانب المعنى وان يتقدم على ما يراعى فيه جانب معنى ما يلايم المعنى كقولك منهن من احبها فانه اولى من قولك من احبه لان جعل مداول من من النسوة قبل ذكر من رجح رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو خبر عن ما حمل على المعنى نحو من هى محسنة ولا يجوز من هى محسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيما تأنيثه بالتاء بخلاف من هى حمراء فانه لم يجوز فيه من هى احمر وقال الفرق انه كثيرا ما يذكر غير ما يؤنث بالالف للمؤنث نحو مرضع وطالق وحايض بخلاف مثل حمراء قول قياس قوله ان يجوز من هى الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكر على المؤنث ورعاية جانب المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل ويشترط ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول الامر فانه ضعيف وقيل ممتنع عند بعض الكوفيين واى للمذكر والمؤنث واية للمؤنث وحكم الكسائى بشذوذه (واى واية كمن) هكذا فى اكثر النسخ وزيد فى بعضها الا فى الصفة وفى بعضها كما الا فى التام فلم يثبت الصفة فى نسختين واثبتها فى نسخة ولكل وجهة اذ الصفة فى الاصل استفهامية فجهة الاصل

دعت الى الادراج فى الاستفهامية وجهة الشيوع فى الصفة على وجه لايخطر معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالاستقلال لكن ينبغى ان يزاد الحال كما فى التسهيل حيث قال ويقع اى شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة وتلزمها فى هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى لتماثل الموصوف لفظا ومعنى او معنى لالفظا نحو مررت برجل أى رجل او اى فتى وقد يستغنى فى الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا ماتدعوا فله الاسماء الحسنى واى فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اى رجل واى رجلين واى رجال فيكون اى بعضا من الرجال ولايكون رجالا ولاتضاف الاستفهامية الى معرفة الا اذا كانت تثنية او جمعا اوقصد الى اجزائها نحو اى زيد اى اى بعض منه اوكررت مع اى بالعطف بالواو نحو ايى وايك هذا كلامه مع ايضاح واى الموصوفة حصرها الرضى فى ياايها الرجل وقال اجاز الاخفش الوصف بنكرة نحو مررت بأى معجب لك (وهى) اى اية افرد الكناية لعدم الاعتداد بالتعدد لان اية هى اى بزيادة التاء (معربة) واجبة الاعراب من بين الموصولات (وحدها) فقد نص به على مذهبه فى اللذان واللتان وذو الطائية فلا يرد النقض بها ولايحتاج الى التعسف فى دفعها بأن المراد وهى معربة بالاتفاق وحدها والثلاثة المذكورة خلافية اوهى معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها (الا اذا حذف صدر صلتها) استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فالمفاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الرضى انه لابد من قيد آخر وهو عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسمع اكرم ايا افضل الامنصوبا وبعض من اجاز البناء لم يجوزه الا قياسا وقد منع سيبويه هذا القياس لان البناء فى ايهم مخالف للقياس فيقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بأن ايهم فى امثال هذه المواضع مرفوع مبتدأ استفهامى فتقدير قوله تعالى ❋ لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن ❋ لننزعن شيئا من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على الرحمن ولايحذف الاصدر صلة هى جملة اسمية وصدره ضمير اى (وفى ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذى) على ان يكون ذا بمعنى الذى ولايخفى ان الوجهين لايخص ماذا صنعت بل يتحققان فى ماذا صنعته وماقيل ولو جعل قوله ماذا صنعت قولا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح قوله وجوابه نصب (وجوابه رفع) اى اعراب جوابه رفع اوجوابه مرفوع اوذو رفع اورفع ماض مجهول وان اشتهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدأ عند سيبويه وخبر لذا صنعت عند غيره والاحسن الاكثر فى الجواب المطابقة (والاخر أى شئ) بمعنى ذا زائدة وما مفعول صنعت (وجوابه نصب) كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم بكون ذا موصولة ليس بناء لامندوحة عنه بل مبناه انه كثر فى جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال الجواب قليل ولو قال وجوابه والبدل عند رفع لكان اولى اذ يتم فيه الاشارة الى مبنى الموصولة فان رفع البدل من ماذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبنى على جعل الاستفهامية مبتدأ محذوف العائد لنافى الكثرة اذا حذف عائد الموصول وهكذا الحال او حمل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا التأويل ونحن نقول يمكن ان يقال لما طال ما بزيادة ذا بعده كثر الاختصار بحذف الضمير ❋ وقد اهمل المصنف مسائل مهمة لايحل تركها فى مقام البسط فنقول لايتقدم الصلة على الموصول ولايعمل فى ماقبل الموصول فلا يقال زيدا الذى ضرب ولايتعلق بماقبله بعطف او بكونه جواب قسم اوشرط ولايفصل بينها وبين الموصول ولابين اجزائها بتابعه ويجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام والتزم حذفها مع اللتيا والتى مرادا بهما الداهية واجاز الكوفيون

حذف غير الالف و اللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور عاقل فحذفت بعد و وقفت عليه جازلك حكاية اعرابه على لفظ من بالحاق مدات مناسبة الاعراب المذكور وحكاية مافيه من علامات تثنية وجمع وتأنيث من غير حكاية الاعراب فى جمع المؤنث والمفرد المؤنث فتقول فى جاءنى رجل منو وفى رأيت رجلا منا وفى مررت برجل منى وفى جاءتنى امرأة منه بفتح النون وبالهاء او منة بسكون النون والتاء وفى جاء رجلان منان وفى رأيت رجلين منين وفى جاءنى رجال منون وفى رأيت رجالا منين وفى جاءتنى امرأتان منتان بسكون نون التثنية وجاء سكون نون من ايضا وفى جاءنى مسلمات منات بسكون التاء ويشترط ان يكون من فى آخر الكلام فاذا سميت رجلا وامرأة قلت من ومنة ولا تقول منا ومنه ويحكى الاعراب فى أى باجراء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكى علامة التثنية والجمع والتأنيث وقفا ووصلا فى العاقل وغيره الا انه فى الوقف يسكن ياؤه فى الرفع والجر ويقلب تنوينه الفا فى النصب وفى من لغة شاذة هى اعرابها بالحركات الثلاث وتثنيتها وجمعها معربة باعرابهما واذا اجتمع من يعقل ومالا يعقل جمع فى الحكاية بين من وأى فاذا قيل رايت رجلا وحمارين قلت من وايين ❁ واما المعارف الواقعة بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية معها لا فى من ولا فيها فى الاختيار وان حكى المبرد عن يونس الحكاية فى من واجاز البعض الحكاية فى من بعد حذفها والاعلام يحكيها الحجازيون دون تميم بشرط ان لا يكون متبوعا لما سوى العطف من التوابع وفى المعطوف عليه خلاف وفى مثنيات الاعلام وجموعها من قبيل الاعلام فيه خلاف واما الواقعة بعد اى فلا يحكى قولا واحدا واذا سئل بمن عن عاقل منسوب اليه علم لعاقل او غيره كما يقال لقيت زيدا واعوج يقال آلمنى اى البكرى او القرشى ولا يقال ذلك آ المكى او المدنى فيجمع بين الهمزة والف الاستفهام وبعضهم يكتفى بالمنى ويحكى فى لفظ المنى اعراب المسئول عن نسبة فتقول المنى والمنيان والمنيين والمنيون وهكذا (اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى) اى بمعنى هى الامر ومعنى هى الماضى او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضى على اختلاف القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وهذا اخرجها عن الدلالة على معنى مقترن بأحد الازمنة حتى لا يدخل فى تعريف الفعل وباختياره يشعر كلام المصنف فى الايضاح فى بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه فى بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر والماضى اذ وضعها لالفاظها تكلف يكذبه الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به جعل فعال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه يتحدان فى المعنى وليس معنى انزل لفظ انزل وعلى هذا نقول لم يقل ما وضع لمعنى الامر والماضى كما قال فى تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه المعانى ليست بحسب اصل الوضع وبذا خرجت عن تعريف الفعل ولو قال ما صار لكان انسب بمقام التعريف والانسب جعل كان بمعنى صار واكثرها بمعنى الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضى ولا تحكم فى جعل صه بمعنى اسكت دون لا تتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى اثباتا وكذا البناء يدعو الى كون المعنى مبنيا او معنى مبنى ولا فى جعل اوه بمعنى تضجرت دون اتضجر لان صيغ الماضى فى الانشاء شايع دون المضارع ولداعى البناء (نحو رويد زيدا اى امهله) ولا يختص بالمفرد المذكر كما يوهمه تفسيره بل المستتر فى اسم الفعل بكون الضمائر الستة ولا يكون فاعله بارزا حتى حكم المحققون بأن بعض ماعدا اسم فعل وله تصريف الفعل وستعرفه ان شاء الله هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل عن التأكيد والمبالغة فى معنى فعل استعمل فيه فرويدا بمنزلة امهلته فالاولى التفسير به (وهيهات ذلك اى بعد) بمعنى ما بعده

اذ ماهو بمعنى الماضي لايخلو عن قصد التعجب ومنه جاء التأكيد فالاولى تفسيره بما ابعده وبناؤها على الحركات الثلاث ويقلب هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون في ثلاث الستة فصارت اثنى عشر وقد يحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت اثنى عشر وقد يسكن التاء في الوصل لاجرائها مجرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغني بنون مكسورة ثم كل مما هو بمعنى الامر وما هو بمعنى الماضي كثير لابد في تحصيل النحو من ضبطه وكأن المصنف احال معرفته لضبط اللغة او المبسوطات ونحن نضبطه لك ☼ فنقول ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف وكذا فسروه واعترض عليه بأن اكفف متعد ولا يرد ان اكفف متعد ولازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل ايها بكسر الهمزة كمه وقال الرضي ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وايه اى زد في الحديث على ما في الرضي وحدث على ما في التسهيل وزعم الاصمعي انه منون وترك التنوين خطأ وهيت مفتوح الهاء مثلث التاء او مكسور الهاء مفتوح التاء في الرضي اى اقبل وتعال وفي التسهيل اى اسرع وجعل من لغاته هيت كلم وهياء مثله مهموزا وهياه بالكسر مشددا مقصورا وهيك بالفتح والسكون وهيك بفتحات مشدد الياء ودع ودعا كعصا ولعا كذلك لمن عثر اى قم وقدك وقطك وبجلك فانها بمعنى اكتف ولو جعل الضمائر لمتكلم فيقال قطني كان المعنى لاكتف ☼ فان قلت كيف يكون هذه الاسماء لازمة وقد جاء بعدها الضمائر المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي في الاصل قدك وقطك مشددتين منصوبتين وبجلك منصوبا والاولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفاء فهي مفعولات مطلقة لافعال محذوفة فخفف الاولان لحذف المدغم فيه ثم جعل المركب الاضافي اسم فعل قال الرضي يلزم الاولان الضمير دون الثاني فيقال بجل ولا يقال قط وقد وهذا ينافي كثرة استعمال فقط في عبارات العلماء وجعل التسهيل هذه الاسماء بمعنى اكتف وحي بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلاة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهل الى الثريد او بالباء فيقال حيهلا بعمرو اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى ويقال حيهل على زيد وبمعنى ائت نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف وحيهلا بالتنوين واسكان الهاء في الحالين وقلب التنوين الفا في الوقف واثبات الالف في الوصل ضعيف وهلا وقد عرفته وبس بمعنى ارفق وقرقار بمعنى قرقر وآمين وامين بمعنى استجب دعائي فلدخول المفعول في فحوه استعمل لازما فقيل هو متعدى المعنى لازم اللفظ وفداء منونا مكسورا نحو مهلا فداء لك الاقوام كلهم ومكانك بمعنى اثبت ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضمير لمخاطب في الظروف وشبهها لازمة كانت او متعدية كثير وضمير الغائب قليل والاول بمعنى امر الحاضر والثاني بمعنى امر الغائب هذا آخر ما ذكرنا من الاسماء التي بمعنى الامر وهي لازمة فاما المتعدية فهي ها مقصورا ويلحق بها الحروف الستة للخطاب ويمد فيصرف الهمزة تصريف الكاف وقد يجمع الكاف وهمزته مفتوحة غير مصرفة ويجئ ها كخف وقد يصرف تصريف خف ودع وهاء كهاء مصرفا تصريفه فهذه لغات ثمانية بمعنى خذ واثبت الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وقيل المصرفة هي الافعال اذ لا تصريف لاسم الفعل وهات بمعنى اعط ويصرف بحسب المأمور ولهذا قيل انه فعل وقال الخليل انه امر من آتى يؤتي قلب همزته هاء وبله بمعنى دع ويستعمل مصدرا فيقال بله

زيد مضافا منصوبا وتيد بمعنى رويد وحكى تيدك زيدا ورويد وقد عرفته وهلم بمعنى احضر قال تعالى هلم شهداءكم ويجئ لازما بمعنى اقبل فانظمه فى سلك مامر من اللازمة وتصريفها بأن تقول هلما الى آخره ليس بفصيح وعندك وايك ودونك زيد بمعنى خذ وعليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل ماكان بمعنى الامر نذكر لك تفصيل ماهو بمعنى الماضى ※ وهو هيهات وقد عرفته وشتان بمعنى ماأشد افتراقا نحو شتان زيد وعمرو وقد يقال شتان مازيد وعمرو بزيادة ما وهو فصيح من شتان مابين زيد وعمرو وحينئذ شتان بمعنى بعد وما موصولة اى بعد مسافة مابين زيد وعمرو وسرعان ووشكان مثلثين بمعنى اسرع وقرب مع تعجب اى ماقربه وما اسرعه وبطأن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطوء مع تعجب اى ماابطأه واف بمعنى تضجرت وفيها احد عشر لغة ضم الهمزة والبناء على الحركات الثلاث منونا وغيره فهذه ستة سابعها اف بكسرتين بلا تنوين وافى كبشرى بالامالة وكخذ وبالهاء منونة وذو الهاء معرب مصدر وليس باسم فعل وقد يتبع افه تفه وقد ترفع واوه كضوء بالكسر وآه واوه كسبح امرا وجاء فيه فتح الواو مشددا ومخففا وجاء فيه كسر الهاء بلا اشباع وبلا هاء والمد مع سكون الهاء واوه بكسر الهاء وتشديد الواو وفتح الهمزة والواو وقد يمد الهمزة فى هذه وقد تزاد فى تلك الممدودة الالف والهاء كما فى الندبة فيقال اوتاه وتكون الهاء ساكنة فى الوقف مضمومة اومكسورة فى الوصل وجاء اويه بفتح الهمزة تصغير اوه على نحو تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجعت وواها ووى تعجبت واخ وكخ بمعنى تكرهت وها لاجبت ولا يتقدم على اسماء الافعال معمولها خلافا للكسائى ومانون منها نكرة ومالم ينون معرفة (وفعال بمعنى الامر) اى مايوزن بفعال ولا يخرج عنه فعال بمعنى الامر من فعل اذ لابد من المغايرة بين مايوزن ومايوزن به لانه يكفى المغايرة الاعتبارية وفعال للوزن غير فعال للامر وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله (من الثلاثى قياس) اى ذو قياس غير موقوف على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان وثالث اى مأخوذ من الثانى قياس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماع ولا يسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم ولا قعاد بمعنى اقعد اذ ليس لاحد ابتداع صيغة لم يقلها العرب قال الرضى قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى ان يقال مراد سيبويه بالقياس الكثرة قلت ليس منع المبرد بذلك اذ لو كان كما قال لما صح لنا ان يشتق من علم اعلم مالم نسمع وغاية الامر فى اقيستهم انهم لما شاهدوا فى اكثر افراد نوع امرا يقيسونه ولله در ابن الحاجب لا يفوت حدة نظره سرية امر الا يرى انه لم يلتفت الى منع المبرد وسجل بصحة قول سيبويه (كنزال بمعنى انزل) وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد ان قال وفعال بمعنى الامر لا لانه احتراز عن لينزل لان الامر فى اصطلاح النحو ليس الا انزل واخواته ولذا صح اطلاقه فى تعريف اسماء الافعال وفى تعيين معنى فعال بل لان فيه ردا على ماذكره النحاة من ان فى نزال مبالغة كما فى سائر اسماء الافعال فنزال اكد من انزل فهو معدول من انزلى على صيغة خطاب المؤنث وهذا التأنيث بدل عن علامة الجمع اذ ربما يجئ علامة التأنيث للجمع لتأويله بالجماعة وعلامة الجمع فى انزلى كناية عن تكرار النزول كما فى ※ القيا فى جهنم ※ فان المراد بالالقاء المكرر وكما فى قفا نبك فان المراد قف وقوفا مكررا فانزلى بمنزلة انزل انزل انزل ثلاثا فمافوقها وايدوا تأنيث نزال بقول الشاعر ※ ولانت اشجع من اسامة اذا ※ دعيت نزال ولج فى الذعر ※ حيث اسند الى نزال لكونه بمعنى انزل لانها مقدمات واهية وتمسك بمحتمل لجواز تأنيث دعيت

لجعل نزال مؤنثا بتأويل الكلمة كما شاع فى ارادة نفس اللفظ ولاحاجة فى تحصيل المبالغة اليها اذ جاء ان يكون بالوضع كما فى سائر اسماء الافعال فنبه المصنف بقوله بمعنى انزل على ان كونه بمعنى انزلى غير ملتفت اليه بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان بمعنى انزلى او انزلا الى غير ذلك كما فى سائر اسماء الافعال بقى انهم لم يجعلوا نزال فعلا قيل لانه على صيغ الاسماء وفيه ان هذه اول المسئلة وقيل لانه دخل الكسر المحترز عنه فى الفعل قال الرضى وهذا القول قريب وقال اقول لو كان فعلا لاتصل به الضمائر اقول يرد على ذينك الوجهين انه معدول عن صيغته الاصلية وربما يحتمل فى المعدول مالا يحتمل فى المعدول عنه قال الرضى والذى أرى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لادليل لهم عليه والاصل فى كل معدول ان لايخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية هذا وتلت خرج فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد (وفعال مصدرا معرفة) لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام الافعال المذكورة هنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى تأنيثه اذ لم يقم دليل عليه واما استدلوا به عليه فى غاية الضعف لان اقواه ان القسمين من فعال مؤنثان بلاخفاء فكذا القسمان الآخران طردا وان شئت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول من التعريف فتجعل المعرفة بتأنيثها معرفة لتأنيث فعال مصدرا معرفة ويؤيد هذا انه لم ينكر على النحاة دعوى كونه معرفة مع ان دليله اضعف من دليل التأنيث حيث قالوا فجار معرفة لانه استعمله الفصيح قرينة لبرة التى هى علم المبرة فى قوله ۞ انا اقتسمنا خطتنا بيننا ۞ فحملت برة واحتملت فجار ۞ وهو كما ترى على ان تعريف فجار كيف يرشد الى تعريف مالايحصى (كفجار) المعدول عندهم من الفجور ولاريب فى تأنيثه اذ ترى ان لاتأنيث فى المعدول عنه لان تأنيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فانه لفظ انث سماعا وربما يؤنث لفظ ولايؤنث مرادفه (وصفة) ينبغى ان يصفها بالمؤنثة لانها لاتكون الامؤنثة وهى اقسام مختصة بالنداء وقد نبه عليه بقوله (نحو يافساق) اى يافاسقة وهو لايكون الاصفة صرفة وغير مختصة وهى ثلاثة اقسام باقية على الوصفية كقطاط بمعنى قاطة اى كافية ولزام اى لازمة وبداد اى متبددة متفرقة وبلال اى بالة وغالبة صارت علما جنسا وهذا القسم اكثر كحناذ وبراح للشمس فالاول بمعنى الحانذه بمعنى الشاوية والثانى بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال ولما لم يكن الصفة الغالبة فى المعنى الجنسى بعيدة عن الوصفية بعد الصفة الغالبة فى الشخص جعلها داخلة فى قوله وصفة ولم يتعرض لها وتعرض للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة فى الشخص بقوله وعلما الخ (مبنى لمشابهته له عدلا وزنة وعلما) نبه بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لايكون الامؤنثا سماعا وليس تأنيثه من قبل المعنى ولهذا قال علما (للاعيان مؤنثا) دون المؤنثة والمراد ليس من الاعيان وهو ظاهر (كقطام) علم امرأة (وغلاب) كذلك (مبنى فى الحجاز) اى فى لغة اهل الحجاز قال فى الصحاح فى باب السين والاشعار جاءت بلغتهم (ومعرب فى تميم) كلهم (الا مافى آخره راء) فان اكثرهم على بنائه واختلف فى سبب بناء الاقسام الثلاثة من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب ثلاثة العلمية والتأنيث والعدل ونقض باذربيجان وقيل لتضمن تاء التأنيث ونقض بهند فلذا لم يلتفت اليهما المصنف وجعل علة البناء المشابهة عدلا وزنة واعلم ان قوله وعلما مؤنثا الخ فيه عطف على معمول عاملين مختلفين لعطف علما على مصدرا وعطف مبنى على مبنى فتبع فى هذا التركيب الفراء على خلاف مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبتدأ والتقدير علما الخ (الاصوات كل لفظ) افراد

(اللفظ)

اللفظ يشعر بأن الاصوات ليست معرفا بل بتقدير هذا باب الاصوات وهكذا قوله المركبات كل اسم وذا يقتضى ان يجعل المذكورات فى اوائل الابواب غير معرفات هذا ولم يقل ما (حكى به صوت) كما هو عادته لئلا يتبادر منه اسم لشيوع ارادته منه فى بحث الاسم لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما ۞ وذلك ثلاثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادرا بلا اختيار فدلالتها على معانيه طبيعية وحكاية صوت آخر وهى باحداث ما يشبه الصوت ولا معنى للوضع فيه وما يصوت به للبهائم من اهل فهم الوضع حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لانها رأت مع سماع هذا اللفظ ضربا او لطفا وتكرر ذلك حتى تمكن فى خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت لضرب معه او لطف معه فتنقاد خوفا من الضرب او طمعا للعطف فيقع الانسان فى تحصيل ما يريد منها بهذا الصوت وانما قال حكى به صوت ولم يقل حكى به لفظ لان ما يصدر من الحيوانات العجم او الجمادات من الاصوات ليست بألفاظ لانها لم تتركب من الحروف لانه ليس لها مخرج الحرف وانما يضع الانسان لفظا يشبه ذلك الصوت ولا يأتى بمجرد الصوت لما اعتاد باللفظ فى مقام الافادة وقد عرفت بهذا ان قوله (او صوت به للبهائم) غير حاصر ويخرج من تفسيره القسم الاول من الصوت برمته وكأنه لم يذكره بظن كونه اسم فعل لاحتمال كون وى اسما لا تعجبا وهكذا نظائره (فالاول كعاق) مبنيا على الكسر (والثانى كنخ) مفتوحة النون ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحتها وقد يخفف ساكنة لاناخة البعير وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما وسكون الياء ويجوز فى الخاء الكسر والسكون ولو ذكر مثال كل قسم معه لاستغنى عن هذا التطويل ۞ وانما عدت من الاسماء لانه صرف تصرف الاسماء فتارة ادخل عليها اللام فقيل باسم الماء والحوت واسم الشيب وتارة ادخل عليها التنوين نحو غاق واف وتارة تستعمل فى معانى المصادر فربما يعرف اعرابها نحو واها لك اى تعجبا ولهذا قيل هذه الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس فالتنوين فيها تنوين الالحاق بالاسماء واذا قصد بها معنى المصدر او نفس اللفظ جاز ان تعرب والاعراب مع اللام اكثر من البناء ۞ وهى على ما ضبطوها طيخ لحكاية صوت الضاحك وعيط لحكاية صوت الفتيان عند التصافح فى اللعب وشيب لحكاية صوت مسافر الابل عند الشرب وماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بميم مفتوحة وهمزة ساكنة لحكاية صوت الظبية حين دعت ولدها وطاق لحكاية صوت الضرب كل هؤلاء مبنية على الكسر وطق لوقع الحجارة كذا فى التسهيل وفى الرضى كلاهما يعنى طاق وطق لوقع الحجارة بعضا على بعض وقب لحكاية وقع السيف على الضريبة وهلا لزجر الخيل اى توسعى فى الجرى وقد يزجر به الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وفى القاموس اسم رجل كان عنيفا بالبغال ايام سليمان صلوات الله عليه قلت ولا يبعد ان يكون هذا اللفظ لزجره ناشئا من كونه اسم هذا الرجل وهيد بكسر الهاء وفتحها مع كسر الدال وفتحها فهذه اربع لغات وهاد بفتح الدال وحاى وعاى بياء مكسورة منونة وغير منونة لزجر الابل كذا فى الرضى والتسهيل وعد ايضا فى التسهيل وعه بالفتح والسكون وعاه وجوب بالفتح وعيه مكسورتين وهاب بالكسرة وفى الرضى عاء وحاء بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة وقد يقصر ان كعاى وحئ مهموزا على وزن عد وجوب بفتح الاول والآخر وسكون الواو دعاء البهائم الى الشرب وحل بالفتح فى الاول والسكون وهيج بفتح الهاء وسكون الياء وكسر الجيم وسكونها وعاج بالمهملة وكسر الجيم منونا وغير منون وحب بالفتح وسكون الياء وكسرها منونة زجر للجمل وفى التسهيل حلا بالفتح وحل بالكسر والتنوين

وحاب بالكسر ايضا كذلك وهبع بكسر الهاء وفتح المهملة وسكون الاخر لتسكين صغار الابل اذا نفرت ودوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء وقد يسكن لدعاء الفصيل المولود فى الربيع وهس بكسر الهاء وسكون السين وقيل بضمها وفتح السين المشددة واس بكسر الهمزة وسكون المهملة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وقد يكسر الجيم منونة وهجا منونة وقع بالفاء المفتوحة وسكون المهملة وفاع بالكسر لزجر الغنم وبس بضم الباء وسكون المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة مشددة وثئ بالمثلثة والهمزة على وزن عدا لدعاء التيس عند النزوان وفى التسهيل هاء على وزن خف بالمثناة والمثلثة فى التسهيل وسع بمهملتين وحج بمهملة وجيم كلاهما على وزن دع لزجر الضأن وحر بمهملتين كدع وعز بمهملة ومعجمة كبع وعين بمهملة مكسورة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة مكسورة وحيز بمهملة مفتوحة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة مفتوحة لزجر البعير وفى الرضى وحج وعه كدع وعين وروى فتح العين زجر للضأن وشاء بمعجمة وهمزة كدع وتشوء بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون الهمزة لدعاء الحمار الى الشرب وعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء الجحش وبى بيابين مثناتين تحتانيتين دعاء للفرس ودج بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة صياح للدجاج وقوس بقاف مضمومة وساكن ومهملة ساكنة زجر للكلب وقس دعاء له وده بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة اومشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى وقد يأتى بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية لاصله وينون نحو الاده فلاده يعنى ان لم يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعده ووى كخف للتعجب او التندم وحس بالفتح ثم الكسر فى المهملتين يقال عند اصابة المكروه بغتة وبخ كخف بموحدة تحتانية واخرى فوقانية يقال عند الاعجاب والرضا بشئ ويكرر للمبالغة فان وصلته كسرته ونونته وربما يشدد مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وجاه مشددة مكسورة ومص مكسور الميم والصاد المهملة المشددة على المشهور ونقل الفتح فى صاده وهو اسم مايخرج عند التمطق باشفتين اى التصويت بانفراج احدهما من الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثمة قيل ان فى مص لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه صيغت كلمة وهى مص وسمى الصوت بها فصارت مص كالحكاية عن ذلك الصوت فالحق فى البناء بما حكى به الصوت (المركبات كل اسم) اورد عليه الرضى بأن الكل لاحاجة فى الحد اليه لانه لايطلب فيه العموم انما يطلب فيه البيان الماهية قلت لاوجه لتأخير هذا البحث الى تعريف المركب وعدم التعرض به فى تعريف الصوت وليس الاشكال فى ذكر كل مجرد ذكر مالاحاجة اليه بل لايصح حمل كل اسم على المركب من المركبات وانما صرح فى تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكتف فى بيان كونه اسما بوقوعه فى بحث الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس باسم فربما يتوهم انه كقرينه اعنى الاصوات ذكر فى بحث الاسم على ضرب من التشبيه والتنزيل (مركب من كلمتين) اسمين اوفعلين اوحرفين او مختلفين فلهذا العموم لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل كلمتين ليشمل التعريف مثل سيبويه فان الجزء الثانى منه صوت وهو ليس بكلمة كما عرفت ويظن بما قوينا لك به ان تشتغل بتأويل الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين المركب من الحروف والهيئة كضارب ومضروب واخواتهما واخرج بقوله (ليس بينهما نسبة) مثل عبدالله وتأبط شرا قال الرضى اى ليس قبل

(العلمية)

العلية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه من اثر الاهمال لانه لا يصح فى خمسة عشر فالوجه قبل الاسمية وقال شارح آخر اى ليس بينهما نسبة لا فى الحال ولا قبل التركيب ❊ ومن البين ان نفى النسبة فى الحال مما يكفله التعبير عنه بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فتأمل واورد عليه الرضى خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما ستعرفه ويمكن دفعه بأن القول بتضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزيله منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان المؤدى واحد والمقصود توجيه البناء وتحصيل المناسبة لمبنى الاصل والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى كمال تقارب البيتين فتحقيق التعريف انه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اى ارتباط بل جمعها بجمع حروف الكلمة فكما لا نسبة بين الحروف بل ليس الا توالى حروف فكذا ليس هنا الا توالى كلمات كيف اتفق ❊ وههنا اشكال قوى وهو انه لا وجه لايراد بعلبك فى المركبات المبنية لانه معرب والجزء الاول مبنى لكن ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا لايراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله بنيا يأبى ذلك ولما عرف المركب فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلاثة اقسام مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثانى ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف فى البناء والثانى لشدة مناسبته بالاول فقال (فان تضمن الثانى حرفا) قيل اى حرف عطف او غيره وهذا مبنى على ان يكون بناء بعض المركبات لتضمنه حرف الجر كما فى بيت بيت اى ملاصقا بيتى ببيته واما اذا جعل بناء ما لم يقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر وللتشبيه به فالحرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما لا غير (بنيا على الفتح) ان لم يكن آخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة فى الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا مما لم يتضمن حرفا نحو معدى كرب (كخمسة عشر) كان الانسب كأحد عشر (وحادى عشر) كما لا يخفى واوضح بالتمثيل بحادى عشر امرين ❊ احدهما ان بناء الجزء الاول المعتل على السكون والثانى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبنى كالعدد المركب مع خفاء التضمن لمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادى وعشر واختلف فى وجه بنائه فقيل حادى عشر مغير احد عشر فهو متضمن لمعنى الحرف فى اصله وقيل تركيب عشر مع احد معتبر فى المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ونحن نقول حادى عشر ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به فحادى عشر احق بذلك ففيه تنبيه ايضا على ان تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله (واخواتها) اخوات حادى عشر وخص التعرض بأخواتها لما مر من الخفاء فيها دون اخوات خمسة عشر (الا اثنى عشر) مستثنى من القاعدة لا من المثال فالمثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور حيث تمسكوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لا على مذهب ابن درستويه حيث جعل هذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين وجعل تلك المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم فى الفرق بين اللذان واثنى عشر ووجه الجمهور اعرابه بأن الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان ولا يبنى اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنى عشر على خلاف اخواته فيقال ثلاثة

عشرك ولا يقال اثنى عشرك قال الرضى فى بحث اسماء العدد اذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشرك فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه والاضافة كاللام لا ينافى البناء والاحد عشر مبنى اتفاقا والفراء والاخفش يجعلان الاضافة مخلة ببناء المركب فالاخفش يعرب ثانى الاسمين قياسا اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه لشبهه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس وزيد (والا) اى ان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب الثانى) لايخفى ان المعرب هو المركب لان المعنى المقتضى للاعراب فيه دون شئ من جزئيه فلعلهم تسامحوا فى اسناد الاعراب الى الثانى وتجوزوا به عن اجراء الاعراب على آخر الثانى بكونه آخر المركب (كبعلبك) مثال لبناء الجزء الاول واعراب الثانى فالاحسن تأخيره عن قوله (وبنى الاول فى الافصح) فسره الشارحون بأن جاء اعراب الاول باضافته الى الثانى صورة تشبيها بالمركب الاضافى حيث يسقط تنوين الاول بالتركيب وحينئذ جاء فى الثانى الصرف وعدمه فان قلت فى الرضى انه ربما لا يعرب الثانى تشبيها بخمسة عشر فلم لا يجعل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب والبناء معا قلت لانه صرح الرضى بان بناء الثانى ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا ولا يخفى انه لابد من تقييد اعراب الثانى بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض بمثل سيبويه فان الاولى والاشهر فيه الابقاء على ما فى الرضى ويبعد ان يبنى بيان المصنف على غير الاولى والاشهر وانه لابد ان يحمل قوله وبنى الاول على الافصح على الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء ليشمل ما اذا كان الجزء الاول مبنيا على غير الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح وما يكون جزؤه الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على بنائه لا محالة على ما فى الرضى ومن المركبات المبنية المتضمنة لمعنى الحرف ظروف مسموعة ويخص بناؤها حال الظرفية حتى اذا خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثانى وهى يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه تعاقب يوم ليوم لا الى حد ونظيره المبنى لمجرد التكرير وصباح ومساء وحين حين وكلاهما كيوم يوم وبين بين اى بين هذا وبين ذلك ✻ ومنها احوال لا يستعملان مبنيين الا احوالا وهى شغر بغر بمعنى متفرقين وشذر مذر اى متفرقين وخدع مدع اى منقطعين واحوال احوال اى متفرقين وحيث بيت اى متفرقين وحيص بيص اى متفرقين وبادئ بدئ اوبدئ وايدى سبا وايادى سبا وبيت بيت وكفه كفه وصحرة بحرة وقد فصل الرضى معانى هذه التراكيب (الكنايات) قال الرضى الكناية فى اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بغير صريح وكأنه اراد انه لا اصطلاح فيه لان النحاة اصطلحوا على تعيينه لما عينه اللغة لانه يلغوا لتعيين منهم ولذلك لا يوجد لفظ يتحد معناه اللغوى والاصطلاحى وقال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع مفسرا فى كلام متكلم اما لابهامه على المخاطب او لنسيانه فخرج عنه كم وذكر حملا على كذا فى كونهما للعدد هذا وانما اقتصر على كم مع ان قولك عندى كذا درهما مثل قولك كم درهم عندى لان كذا يعبر به عن المبهم المفسر فى كلام الغير كما تقول قال فلان عندى كذا درهما اذا ابهمت وقد اورده مفسرا فقول الرضى كما خرج كم خرج كذا فى قولك عندى كذا درهما ليس بذلك فان قلت فلم يخرج كم ايضا لانك اذا قلت قال فلان كم درهم عندى مبهما لما فسره يصدق عليه الحد قلت ليس كم لمجرد العدد المبهم بل له معه انشاء التكثير فلا يصح ابهام مفسر الغير به لانه لا معنى لنسبة انشاء التكثير اليه

وقد فاته كاين وهو بمعنى كذا لا يقال لم يذكره لانه لم يرض بكونه مبنيا لانه كاف التشبيه مع اى اولم يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف الجر دخل على اى اى مثل العدد المبهم من اى جنس كان لان كذا ايضا كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة اشير به الى عدد فى ذهن المتكلم قال المصنف ليس الكنايات كلها مبنيات فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وكأنه اشار الى ان اطلاق الكنايات وتقييد الظروف بالبعض تحكم الا انه تبع فى ذلك النحاة (كم) هى كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها مع حرف الجر قياس وسكن ميمه للتركيب وكأنهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام (وكذا للعدد) وفرق بينهما ان كم لانشاء التكثير كما ان رب لانشاء التقليل ولا يجعل الانشاء فى جزء الجملة الجملة انشائية حتى يكذب كونها لانشاء التكثير احتمال جملة فيها كم الخبرية الصدق والكذب قال الرضى قد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا (وكيت وزيت) بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم والكسر وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين بالعطف يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت قيل بنيا لانهما نابا مناب القصة ولهذا انثا بالتاء وانما طولت التاء ولم تصر هاء فى الوقف لانه كتاء بنت عوض من الياء المحذوفة والاصل كيه بالتشديد ويرد عليه ان الجملة ليست مبنية ولا معربة فكيف بنى المناسب لها واجيب بان الجملة لا تستحق الاعراب لخلوها عن المعنى المقتضى بالمفرد الواقع موقعها جعل كالمقتضى للاعراب فيه فبقى على البناء لعدم الاعراب وفيه انه حينئذ ينبغى ان يكون فى عداد مبنى لم يتركب مع غيره لا فى عداد ما ناسب مبنى الاصل (الحديث) الاولى للقصة (فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد) لا يناسب البحث عن مميز كم فى باب المبنى انما هو من وظائف باب التمييز او العدد الا انه اراد الفراغ من مباحث كم فى محل واحد لانه اضبط له ووجوب نصبه اذا لم يكن مجرورا بحرف فاذا انجر به يجوز جر مميزه اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير من عند الجمهور وكأنه جعل المصنف داخلا فى قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن من وجوب النصب وهل يجوز عطف الجمع على مميز كم الاستفهامية منعه البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء لان المعطوف قد يحتمل ما لم يحتمله المعطوف عليه (والخبرية) مميزها (مجرور) باضافة كم اليه عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز عنها فان الجمهور يوجبون نصبه حملا على مميز الاستفهامية لامتناع الاضافة والفراء يجوز جره لمساغ تقدير من (مفرد ومجموع ويدخل من فيهما) اى فى مميز كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرورها بفعل متعد لدفع التباسه بمفعول هذا الفعل وانكر الرضى الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها متمسكا بأنه لم يعثر عليه فى استعمال ولا فى كتاب من كتب النحو وقد جوز الزمخشرى فى قوله تعالى ❊ سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ❊ ان يكون كم خبرية واستفهامية (وهما) اى لقسمى كم لا غيرهما من الكنايات فبتقديم الخبر نفى الصدارة عن غيرهما (صدر الكلام) ولا يتقدمهما الا حرف الجر او المضاف اليهما كما نبه عليه فيما بعد (وكلاهما) كان الانسب بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كلتاهما الا انه نبه على ان تأنيث كم تأويلى لتأويله باللفظة (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) ولا يخفى انه لا يخص كم بل غيرها من الكنايات يقع ذلك فتقول قال زيد كيت وكيت وقيل كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر هذا الحكم لهما توطئة لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور استغنى عن البحث

من جزئياتها الان كم بعينيه لما كان مبنيا وكان فى معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غموض اشتغل مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاء للاقسام وتنبيها على انه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام فقال (وكل ما) اى كل لفظ من لفظى كم فانه نكرة موصوفة لا موصولة لان المقصود هنا هو الكل الافرادى والداخل على المعرفة مجموعى ولولا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط لحمل ما على عمومه فلا يخص الضابطة بكم (بعده) والاولى كل ما معه فعل ليشمل كم رجل ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته فان كم منصوب حينئذ لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده داخل فى قاعدة الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام لانا نقول قال الرضى ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود ولا يبعد ان يقال لعل المصنف يخالفه فى ذلك لان المقدر كالملفوظ وذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وشبهه كما هو دأبه فيدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلقه لم يفصله استغناء بتفصيله فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير والمراد بنفى الاشتغال نفى مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا فخرج عنه كم رجلا ضربت بتقدير ضربته فانه يجوز على ضعف لانه وان لم يشتغل لفظا فهو مشتغل تقديرا واورد عليه الرضى كم رجلا جاءنى بأن جاءنى غير مشتغل عنه لان المشتغل عن الشئ ان يعمل فيه لولا العمل فى ضميره ولا مدفع له الا بتقييد الفعل بما يصلح ان ينصبه (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب اقتضاء الفعل المنصوب فان فعلا ربما يقتضى عدة منصوبات وكم لا يصلح الا واحد والمرجع فى معرفة اقتضائه له معرفة جنس كم هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة مميزه قال الرضى لو قال على حسبه وحسب تمييزه لكان اولى قال الرضى وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان او مفعولا ثانيا لباب ظن والاولى ترك قوله او مفعولا ثانيا الخ لانه داخل فى المفعول به ولو اريد به ما يقابل الثانى لانتقض بالمفعول الثانى لباب اعطيت ويمكن اقامة الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لا يقبل تقدير اللام لعدم كونه حدثا صريحا وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بأن المفعول معه لا يتقدم على صاحبه ومن جملة ما هو منصوب بفعل غير مشتغل عنه نحو كم يوما سفرك فان كم هذه منصوب بفعل او شبهه وهو حصل او حاصل ولا ينافيه جعل مرفوعا خبرا داخلا فى قوله والا فمرفوع لانه مبنى على ضرب من المسامحة لان الخبر هو مجموع الظرف والمستتر فيه لا مجرد كم قال الرضى ان هذه له حيثيتان فمن حيثية كونه معمول المقدر منصوب داخل فى القاعدة الاولى ومن حيثية كونه قائما مقام الخبر مرفوع داخل فى القاعدة الثانية ينبئ عن الغفلة ومن جملته بكم رجل مررت فان كم مجرور المحل بالجار منصوب بالفعل الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيده بعدم تقدم الجار عليه ولا يشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بعد كم فعل غير مشتغل عنه بل غير مشتغل عن المضاف الى كم (وكل ما قبله حرف جر) نحو بكم رجل مررت (او مضاف) نحو غلام كم رجل ضربت ولا ينافيه ما سبق ان لكم صدر الكلام لان معنى صدارته ان يتقدمه سواهما (فمجرور) باعتبار محله القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار محله البعيد (والا) اى وان لم يكن كذلك بان لا يكون قبله جار ولا بعده فعل او شبهه اصلا او كان ولكن لم يكن مشتغلا عنه ولا غير مشتغل او يكون مشتغلا عنه (فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا) يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث

(خبر)

خبر المبتدأ وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة لامايدل على مكان اوزمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا ❊ قيل هذا يتم على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم رجلا غلمانك فالمتضمن للاستفهام لايصلح ان يكون مبتدأ للمعرفة عندهم وانما يصح عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم رجل غلمانك عند الكل لانه لايصلح مبتدأ للمعرفة وعند سيبويه ايضا لنكارته وعدم تضمن الاستفهام (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك لاكم يوما زمان سفرك ولاوجه لتخصيص ماذكره في بيان اعراب كم به لان كذا مثله في جميع ماذكر ومما يتعجب ان المصنف ذكر ان كم ذكر في هذا الباب لمشابهته بكذا وجعله في الذكر متطفلا وذكر الاحكام له دون كذا وكاين ايضا كذلك (وكذلك اسماء الاستفهام والشرط) افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما لافراد لفظة مافيما بعده ولايصح ان يكون المراد جميع اسماء الاستفهام لان منها كم بان باقيها ويجب ان يراد جميع اسماء الشرط ففي اضافة الاسماء الى الاستفهام والشرط حزازة ولايبعد ان يقال اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ذكر اسماء الشرط من المبنيات في باب الكنايات لاستيفاء المبنيات ودفعا لان يقال فانه بيان اذما ومهما وحيثما وكيفما من المبنيات والانفع ان لايجعل وجه الشبه مجرد الاعراب بتفاصيلها كما في الشروح بل يجعل شاملا لطلب صدر الكلام ثم المشبه مجموع اسماء الاستفهام والشرط لان كل واحد منها لايقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ منها مالايقع الامنصوبا على الظرفية نحو متى واسماء الشرط يدور رفعها الحكم على فعل في الشرط لاعلى ماهو في الجزاء على الاصح فمن قولك من تضرب اضربه منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف سيبويه لان ان مقدرة قبلها وهي لاتزال معمولة لفعل محذوف قبلها واذا كانت اسماء الشرط مبتدآت اختلف في تأخيرها فقيل لاخبر لها اصلا فهي مبتدآت بلاخبر وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط وحدها وقيل الجزاء وحدها ولامنصوب في اسماء الاستفهام والشرط الاالمفعول به والمفعول فيه بحكم الاستقراء (وفي مثل تميز ❊ كم عمة لك ياجرير وخالة ❊ ثلاثة اوجه) جعل مابعده تميزا مع جرا لتميز ونصبه وجعل تميزه محذوفا مع رفعه على الابتداء وذلك المحذوف امازمان وامامصدر الفعل الذي بعده اما منصوب واما مجرور ولايبعد ان يراد بالتميز عمة وبالوجوه الثلاثة الاعراب الثلاث الا ان تسميته تميزا في حال الرفع على سبيل التغليب ولايخفى ان حسن يدعو الى تأخيره عن قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت) وان يجمعا مع باقي مباحث مميز كم ولايفصل بينها بمباحث اعراب كم ❊ واعلم ان البيت للفرزدق يهجو جريرا برداءة النسب وانه من الاراذل الذي يتكفل خدمات رذيلة وتمته فدعاء اي معوجة اليد منقلبة الكف من كثرة حلب المواشي وقد حلبت على عشاري جمع عشراء وهي ناقة اتت على حملها عشرة اشهر وهي تكون عسيرة الحلب آبية عنه تؤذي الحالب ولايرتكبه الا من هو في كمال الدناءة والمراد بمثل كم مالك وكم ضربت ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول سؤال عن قيمة المال فيتعين تقدير درهما اودينارا والثاني عدد الضربات فالتقدير كم ضربة ضربت لامحالة (الظروف) اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنية واما لقصد البعضية والمراد اسماء الزمان والمكان لاماعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ و يشكل بكيف لانه اسم للحال

والصفة فاما ان يراد بالظروف الظروف حقيقة وحكما واما ان يجعل ذكره كذكر فعال غير امر فى بحث اسماء الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه لا محالة (منها ماقطع عن الاضافة) الاخصر الانفع ومنها الغايات سميت غايات لانتقالها بحذف المضاف اليه من وسط الكلام الى غايته ولم يسم كل و بعض غاية مع انتقالهما ايضا بحذف المضاف اليه كذلك لتنزيل تنوينهما منزلة المضاف اليه (كقبل وبعد) نبه بالتمثيل على ان البناء على الضم قيل علة بنائها مناسبتها بالحروف فى الحاجة الى المضاف اليه لكونها امورا نسبية وهذه المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية الى الاعراب تقاومها ولا يبعد ان يقال بتضمينها معنى لام الاضافة قيل قد يعرب الظروف المقطوعة عن الاضافة وفرق بينها و بين ما بنى بأن الاضافة منوية فيها مبنية لا معربة فقيل معناها قبل الشئ الفلانى وقيل معناه قبلية مبهمة وقال الرضى الحق انه لا فرق فى المعنى والاعراب نادر هذا واكتفاء المصنف بقوله ماقطع عن الاضافة دون ان يقول منوية يرجح قوله وليس القطع عن الاضافة قياسيا بل موكول الى السماع قال الرضى هى قبل و بعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن عل ومن علو والتزم فتح فائها فى البناء ولم يجئ كسرها كما فى الاعراب وجاء بناؤها على الفتح والكسر ايضا (واول واجرى مجراه) اى مجرى ماقطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة (وذلك)القطع (فى لا غير وليس غير) لا غير وغير التى فى ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس الا كذا فى الرضى والظاهر ان غير فى لا غير وليس غير على نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير تقديره لا غيره جاء (وحسب) لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله ومشابهته بغير فى عدم اكتساب التعريف بالاضافة كما ذكر فى بحث الاضافة (ومنها) اى من الظروف المبنية (حيث) وقد تبدل ياؤه واوا وبناؤها على الضم فى الاكثر وقد يفتح او يكسر و يعرب فى لغة فقعس كل ذلك من التسهيل (ولا يضاف الا الى الجملة فى الاكثر) حق العبارة و يضاف الى الجملة فى الاكثر الا انه اراد التنبيه على ندور غير الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الا الى جملة ادعاء للحصر بقوله فى الاكثر وفى التسهيل ندرت اضافتها الى مفرد وعدم اضافتها لفظا اندر هذا واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء لعدم الاعتداد بحال الاضافة الى المفرد لندورها وعلة بنائها الحاجة الى الاضافة فكأنه حذف المضاف اليه لان المضاف اليه فى الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فاشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم واذ وان شاركه فى علة البناء بنى على السكون لشدة مشابهته بالحروف حيث وافقه فى الهيئة والتركيب وهى للمكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها ويندر تجريدها عن الظرفية ومنه ❋ الله اعلم حيث يجعل رسالته ❋ لان حيث مفعول به لكن ليعلم مقدر لامتناع عمل اسم التفضيل النصب فى المفعول به وانكرابو على اضافتها الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجملة التى بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها صفة لحيث (ومنها اذا) و بناؤه و بناء كل ما فى آخره الف بالاستدلال والمقايسة الى غيرها مما يشار كها فى علة البناء والا فلا تمييز بين معرب المقصور ومبنيه بالحس (وهى للمستقبل) وضعا كثيرا ما يستعمل للماضى فكما انه يجعل الماضى لمعنى المستقبل قد يجعله الماضى لمعناه و يستبعد فيهما مهاداة وقد يكون مع جملتها

(للاستمرار)

للاستمرار نحو قوله تعالى ❊ واذا قيل لهم لاتفسدوا فى الارض قالوا ❊ اى هذه عادتهم المستمرة (وفيها معنى الشرط) لكن لما كان استعماله فى الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل لما لاقطع بوقوعه لابعدم وقوعه وبخلاف سائر ماتضمن معنى ان فانه على طريقة ان لايجاوزها لم يكن له رسوخ فى الشرط بخلاف نظائرها فى انها كثيرا ما تجرد عن معنى الشرط ويجئ لمجرد الظرفية مع استصحابها الجملتين على ترتيب الجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتك وناصبه الفعل الذى بعده عند المصنف كما فى سائر الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضى العامل فى اذا الظرفية ماهو فى موقع الجزاء وفى الشرطية ماهو الشرط وخالفها ايضا فى انها لاتجزم وان زيد بعدها ما الا فى ضرورة الشعر وفى انها قد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه قوله تعالى ❊ اذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذا رجت الارض ❊ على قراءة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذا وقت مبتدأ واذا رجت خبره قال الرضى انا لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفى دخولها على الجملة الاسمية التى خبرها فعل كثيرا نحو اذا زيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التى هى خالية عن الفعل قليلا نحو ❊ اذا الخصم ابرى مايلى الرأس انكب ❊ وفى جواز كون جزائها مع كونها جملة اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى ❊ واذا ماغضبوهم يغفرون ❊ وقوله تعالى ❊ والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون (فلذلك) اى لكون معنى الشرط فيها (اختير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل) وفيه ان ذلك الكون لايوجب كون الفعل مختارا بل ربما يجب كما فى نظائر اذا فلابد من ضميمة عدم الرسوخ كما سمعت وهذا مذهب الاخفش والمبرد اوجب الفعل ويقول ولذلك لم يجز خلو الجملة الاسمية الواقعة بعدها عن الفعل ومما استصعب تعيين الناصب فيه قوله تعالى ❊ والليل اذا يغشى ❊ فانه ليس قبله وبعده مايصلح للعمل فيه الافعل القسم ولو اعمل فيه يصير القسم معلقا مع انه منجز بلاريبة ولو جعل ظرفا مستقرا حالا عن المقسم به يلزم ايضا وقوع القسم فى حال غشيانه لافى حال التكلم وايضا يلزم فى قوله تعالى ❊ والقمر اذا اتسق ❊ كون الزمان ظرفا للجثة وهو لايجوز ولو جعل الحال مقدرة هان الامر اما فيما نحن فيه فظاهر واما فى قوله والقمر اذا اتسق فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الاتساق لابحصوله فيه فلم يجعل الزمان ظرفا له تأمل (وقد يكون للمفاجأة) اى لملاقات الشئ بغتة تقول فجئته بالضم والمد اذا لقيته وانت لاتشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم اتضاحه فى استعمالات العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان ففسر خرجت فاذا السبع بأنى خرجت ففى هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان المخصوص بدون اضافته تقديرا الى الجملة السابقة لان ظرف المكان لايضاف الى الجملة الاحيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور فى تقدير خرجت ففاجأت السبع وقت وقوف السبع فاذا ظرف مفهوم المفاجأة مضاف الى الجملة بعده اوفى تقدير خرجت فوقت خروجى السبع واقف فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما قبله او مضاف الى مثل جملة سابقة عليه تقديرا (ويلزم بعدها المبتدأ) ينافى ماسبق منه فى بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء ويجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بأن المراد باللزوم المبالغة فى الاختيار بعيد عن الاعتبار والاولى ان المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وفى دعوى لزوم المبتدأ بعدها رد على

للكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف فيكون خرجت فاذا السبع فى تقدير ففى المكان السبع فيكون كفى الدار زيد فكما يجوز عندهم كون زيد فاعل فى الدار يجوز كون السبع فاعل اذا اذ لا يشترطون فى عمل الظرف الاعتماد ويجوزون نصب مفعول به بعد اذا المفاجأة لفهم الوجدان منه فيجوزون خرجت فاذا السبع الواقف بنصب الواقف والمعنى ففى هذا المكان السبع وجدته الواقف فاذا فى نصب الواقف واقف موقف وجدته ولهذا وقعت المناظرة فى مجلس هرون بين الكسائى وسيبويه فقال الكسائى فى قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا نصب اياها لانه تم فاذا هو كما تم فى الدار زيد فذكر اياها لتنزيل اذا منزلة وجدته وقال سيبويه فاذا هو هى ولا يجوز الا الرفع لان الواقع بعده جملة اسمية فلا بد للمرفوع بعده من خبر ولما طلب هرون العرب للشهادة ظهر ان العربى ما قال سيبويه وان قصدوا الشهادة للكسائى لما رأوا من حماية هرون للكسائى وترك سيبويه مجلس هرون بعد ذلك وندم هرون عما فعله من الحماية (ومنها اذا) لما مضى من الزمان (ويقع بعدها الجملتان) الاسمية والفعلية لا معا كما للاسماء المتضمنة للشرط بل على سبيل التناوب ووقوع احداهما واجب اذ لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين على الجملة المحذوفة ويلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعولا به او مضافا اليه للزمان نحو بعد اذ ويومئذ ويقبح اسمية خبرها فعل ماض لان اذ للماضى فلا يرضى بالفصل بينهما وبين ماض فى الجملة * ونقض باذا زيد يقوم والتزم الرضى قبحه واجاب المصنف بانه لحكاية الحال ودفعه الرضى بانه لا يجوز فى اذا زيد يقوم قلت له اذ لم يجئ تصوير المستقبل بصورة الحال كما جاء تصوير الماضى بصورته ويرده ما شاع فى علم المعانى من ان قوله تعالى * ولو ترى اذ المجرمون * لحكاية حال رؤية المجرمين وقد يجئ للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما يستعار اللام للوقت يستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه للتردد فى اسميته لم يذكره هنا وقد يجئ للمفاجأة والاغلب فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا اذا ولا يجئ بعد اذ الا الفعل الماضى وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما منهما ولذا لا يستفصحهما الاعجمى فى جوابه لكن خطئ فى انكار الفصاحة * ولما انجر الكلام الى ذكر بينا وبينما رأينا البحث عنهما وعن كلما مناسبا لئلا يخلو عنها كتابنا وهى الفاظ كثيرة الاستعمال * فنقول تردد الرضى فى بنائها على الفتح واعرابها ووجه الف بينا والحاق ما بكلمة بين لازم للاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة الحق ما الكافة ليكفها عن مقتضاها والالف الذى يلحق الآخر فى الوقف وبين يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث وظرف مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان فتقول بين زيد وعمرو وبين الدار * وبينا وبينما للزمان لانهما مضافان الى الجملة ففى الحقيقة اضافتها الى حدث هو مضمون الجملة وكما لحق آخره ما الكافة ليكف كلا عن اقتضاء المفرد ويضاف الى الجملة ولما فيه من العموم اشتد مشابهته لكلمات الشرط فلزم عملها فى الجملتين (ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا) اى فى استفهام وشرط بدليل قوله (ومتى للزمان فيهما) ومن قال اى وقت استفهام او من حيث الاستفهام اوردا استفهاما فقد بعد وانى اما بمعنى اين كما يشعر به العبارة ويلزمها من لفظا او تقديرا كقوله * من اين عشرون لنا من انى * وقوله انى لك هذا اى من انى ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد واما بمعنى كيف نحو * انى تؤفكون * واما بمعنى متى نحو انى القتال واول قوله تعالى * فأتوا حرثكم انى شئتم *

بالثلاثة ويختص متى شرطا بالمستقبل ويعم الماضى والمستقبل استفهاما ويجئ متى بمعنى من وفى فيجر وهو حرف جر ويجئ بمعنى وسط كما حكى ابوزيد ووضعته متى كمى اى وسطه ولا يخفى ان ما حكاه لا يحتمل معنى فى (وأيان) اما فعال مأخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف معنييهما واما فعلان مأخوذ من اى فقيل اصله اى اوان خففت اى واوان بحذف الآخر والاول فبقى ايوان فادغم فصار ايان وقيل بمعنى قصر المسافة بجعل اصله اى آن ورد بان آن لم يوجد بدون اللام واى لا يضاف الى المعرفة (للزمان) الذى يقع فيه عظام الامور والاولى للمستقبل وكسر همزته لغة سليم وكسر نونه لغة وما فى الشرح ان المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا لم يوجد (وكيف للحال استفهاما) وهو بمعنى على اى حال وفى الرضى انما عد من الظروف لان الحال والزمان متقاربان وفيه ان الحال النحوى والظرف متقاربان لا الحال بمعنى الصفة فالاوجه ان يقال لان الجار والمجرور والظرف متقاربان واو جعل فى تقدير فى اى حال فكان ظرفا تنزيليا لكان اقرب الى الظروف وكأنه بعثهم على تقدير على ما جاء فى الشذوذ على كيف تبيع الاحمرين وكون على كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم نحو كيف انت صحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى الحال المحمول بكيف انت بحال الصحيح انت او سقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال القائم فجعله بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقم فان جاء بعد كيف فعل نحو كيف يقدم زيد فهو فى موقع الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو فى محل الخبر * ومنهم من قدمه على مذ مع ان النحاة زعموا ان الاصل منذ خفف فصار مذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ اما لانه لغة عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين واما لان قول النحاة غير موثوق به لما قال صاحب المغنى ان قولهم غير منقول عن العرب ونحن نقول تفسير قول النحاة انه لو سمى بمذ ولم يكن اصله منذ لشدد آخره لانه القاعدة فى التسمية بثنائى آخره غير مدة واذا صغر مذ مشددا لقيل مذيذ واذا جمع لقيل امذاذ فلما قيل منيذ علم انه رد الى الاصل فى التسمية ولا يخفى ان فيه تطويلا بلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منذ ثبت اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم مذ مبنى على السكون واذا التقى الساكن بضم آخره فيقال مذ اليوم وفى بعض اللغات مضموم ابدا او كسر ميمه وميم منذ لغة سليمية ولك ان تقول قدم مذ على منذ فقال (مذ ومنذ) لما قيل ان بناء مذ لكونه على وضع الحرف ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل مذ منذ والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا على منذ (بمعنى اول المدة) اى اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة عدم الرؤية فمذ مضاف الى الجملة السابقة تقديرا التزم حذف المضاف اليه للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تتعرف بالاضافة الى الجملة والجملة ليست معرفة بل فى حكم النكرة عندهم ولهذا يوصف بها النكرة فلهذا لم يرض الزجاج بكونه مبتدأ والالزم كون النكرة مبتدأ للمعرفة فى صور كثيرة (فيليهما المفرد) المراد به ما يقابل المثنى والمجموع وحينئذ يرد عليه بأنه ربما يقال ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما ويندفع بأن ما ذكره بيان الاغلب او بأن التثنية فى هذا المثال فى حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة وانما ذكر المثنى لتعيين هذا الوقت لا لبيان عدده (المعرفة) ورد عليه انه ربما يقال ما رأيته مذ يوم لقينى فيه وتكلف بأن المراد من المعرفة المعين (وبمعنى الجميع) اى جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت (فيليهما المقصود بالعدد) اى ما يقصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى او الجمع او بلفظ اسم العدد فيقال ما رأيته مذ يومين ايام او ثلاثة ايام او بلفظ المفرد والمؤول بالجمع فيقال ما رأيته مذ امس اى جميع مدة عدم رؤيتى اجزاء امس (وقد يقع بعدهما المصدر او الفعل او ان او ان) كذا فى بعض النسخ فمخفف المثقلة داخل

في ان بالتخفيف او في ان بالتشديد وفي بعض النسخ اكتفى بقوله اوان ولعله كان مقيدا في الكتابة باعجام التشديد والتخفيف معا واما من قال صورة كتابة ان مستعمل فيما كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغي ان يكون عبارة المتن او ماكتب بهذه الصورة لان كل مايراد بصورة الكتابة يتلفظ به في وقت القراءة فان قلت لامنافاة بين المفرد المعرفة والمقصود بالعدد وهذه الامور فهي داخلة فيهما فكيف ذكرت بعدهما قلت كأنه اريد بالمعرفة المعرفة والمقصود بالعدد الزمان اوذكرت مع دخولها فيهما توطئة (فيقدر زمان مضاف) مفرد فيما اريد اول المدة نحو مارأيته مذ سفرك اى زمان سفرك ومارأيته مذ سفرك وعودك اى زمان سفرك وعودك لان مذ قصد به الزمان ولا يصح جعل الحدث خبرا عن الزمان فقوله (وهو) اى كل واحد من مذ ومنذ (مبتدأ مابعده خبره) بمنزلة الدليل على تقدير الزمان (خلافا للزجاج) اى صانع الزجاج او بايعه فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجي فان الامر عنده بالعكس لماذكرت وقوله اوفق بالقواعد النحوية لكن لايساعده القصد وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا مابعده فاعل فعل محذوف وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى فيما رأيته منذ يوم الجمعة مارأيته من اذ مضى يوم الجمعة وفيما رأيته منذ يومان مارأيته من اذ مضى يومان اى من ابتداء اذ مضى يومان واختاره التسهيل ولم يلتفت اليه المص لكثرة التكلف وبالجملة هذه الجملة لامحل لها من الاعراب وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال ولا يرد عليه انه لابد في الجملة الاسمية من الواو لان ذلك اذا لم يجعل الجملة مأولا بالمفرد كما في كلمته فوه الى في فانه بتأويل مشافها وقد فسر السيرافي مذ يوم الجمعة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لايصح عطفها على سابقها حتى يجعل ذلك علامة انها ليست جملة مستقلة ويعتذر بأن عدم صحة العطف لصيرورتهما كجملة واحدة حتى لاتستعمل وحدها كما لاتستعمل تتمة الشيء وحدها والاوجه ان عدم العطف لانها ابدا جواب متى اوكم (ومنها لدى) قال الرضي لادليل على بنائه والفه تثبت مع الظاهر وتنقلب ياء مع المضمر كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك والاك وعلاك ولا يضاف الى الضمير مقصور لا اصل لالفه سوى الثلاثة (ولدن) كعضد وهو اصل اللغات ويصرف باسكان الدال فالتقى ساكنان فكسر النون دفعا للالتقاء فلهذا قال (وقد جاء لدن) وحرك الدال فتحا وكسرا واليهما اشار بقوله (ولدن) وكأنه اكتفى بكتابة واحدة وقيد الدال بالفتحة والكسر وربما ينقل ضم الدال الى ماقبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر (و) يقال (لدن) فهذه خمسة لغات سالمة عن حذف حرف وربما يدفع التقاء الساكنين بحذف النون فيحصل لغتان (ولد) بفتح اللام (ولد) بضم اللام وربما يخفف لدن بحذف النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين (و) يقال (لد) بفتح اللام وضم الدال ففي لدن ثمان لغات ولا يخفى ان اللغات الثلاثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة فالمعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط ولو قيل الاخر منسي والمعتبر هو الدال يرده ان المحذوف لعلة لاينسى نعم يصح ذلك في لدن بضم الدال ودفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له لكن جرأهم على ذلك حذف النون بلا علة لانه لما حذف بلا علة رأوا حذفه لدفع التقاء الساكنين اولى (ولدى) بمعنى عند الا انه لايستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند يستعمل في بعيد هو في حرزك ولدن لايكون الا مع من لفظا وتقديرا نادرا ولا يستعمل بدون معنى الابتداء ويكون للزمان نحو لدن صباح وللمكان نحو من لدن حكيم واذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان اذ لايضاف الى الجملة ظرف مكان سوى حيث ويلزمها الاضافة الا لدن الذي هو الاصل فانه قد ينصب خاصة لفظة غدوة لاغير تشبيها لنونه بالتنوين في السقوط فاختلاف حركات ماقبلها واما ماجاء من قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة الى الجملة والتقدير لان كان غدوة فنقول

لا يبعد ان يقال لدن غدوة فى تقدير لدن لقيت غدوة او رأيت غدوة فيكون لدن معنى مضافا الى الجملة ويكون جميع لغاته على حالة واحدة ولا يضاف محذوف النون من لغاته الى الضمير قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقى عليه وفيه انه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقيل استلزامه لابتداء الذى هو معنى من هذا والاقرب ان يقال بتضمينه معنى من ويحمل دخول تأكيدا ولا يقدر من اذا لم يذكر (و) منها (قط للماضى المنفى) ووقوع امر فيه اذ نفى الزمان لا معنى له الا نفى شئ فيه وحمله على انه للعامل الماضى المنفى بمعنى انه لا يكون الا معمولا له بعيد جدا وهو لتأبيد النفى فى الماضى وقد يستعمل لتأبيد الايجاب نحو كنت اراه قط اى دائما وفيه لغات تخفيف الطاء بحذف الطاء الاولى او الثانية واتباع القاف الطاء المشددة او المخففة فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع الحرف وقيل تضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ليس معنى اللام بل هو امر جاء من القرينة كما لا يخفى على من له دربة فى معنى اللام (وعوض) والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر قيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض العائضين بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة وحينئذ يتجه على المصنف انه من الغايات فلا وجه لافرازه منها ويمكن ان يقال بتضمينه معنى لام الاستغراق ويؤيده انه اذا اريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال افعل ذلك من ذى عوض اى فى المستقبل واكثر ما يستعمل عوض مع القسم (للمستقبل المنفى) قد سبق بيانه وانما جمع عوض مع قط لشدة مناسبتها ومن الظروف المبنية امس اذا اريد به المتقدم على يومك فى التسهيل مبنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين ممنوع الصرف رفعا ومكسور نصبا وجرا عند التميميين ومن التميميين من يعربه غير منصرف مطلقا فان نكر او عرف باللام او اضيف اعرب باتفاق هذا كلامه ❊ ومنها الان لوقت حضر جميعه او بعضه ويلزم اللام فظرفيته غالبة لا لازمة ولم يذكر له علة بنائها ووجه يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم فيها فلم يتكلم فيها مخافة استنكار وقيل هو معرب لانه ورد من الان بالكسر ورد بانه لو ثبت احتمل البناء على الكسر ايضا ❊ ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا او الفاء وربما يقرن الماضى بالفاء وقد يكون مضارعا (والظروف المضافة الى الجملة) الظاهر الظرف المضاف لان المسئلة انما تكون حكما كليا يشتمل على الكلى الافرادى اطلاق الظروف المضافة الى الجملة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين مقيد بما اذا كانت الجملة فعلية فعلها ماض لفظا او كان المصنف اختار مذهبهم لان علة البناء الاضافة الى الجملة لانها محتاجة الى المضاف هى اليه والمضاف هى اليه غير ظاهر لانه مضمون الجملة المستور فيها على ما سبق واذا دخل فى ذلك بناء الجزء واعرابه بقى ان التتبع لا يهما يشهد وما فى بعض الشروح ان بناءها لاكتسابها البناء عن المضاف اليه ليس بشئ لان الجملة ليست مبنية ولا معربة (واذا) اى المضاف الى كلمة اذ لان المضاف الى اذ محتاج الى ما اضيف اليه اذ وليس بناؤها لكسبها البناء عن الجملة بالواسطة كما توهم (يجوز بناؤها على الفتح) ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم يقو قوة الايجاب ولا يشكل القاعدة بحيث واذا واذ لانها ظروف مبنية والمراد الظروف المعربة المضافة الى الجملة والارادة واضحة ولا بد من استثناء يوم ما قام زيد لتعذر هذا الحكم فيه والاظهر ان يومى قام زيد ايضا مستثنى (وكذلك مثل وغير) مضافين الى جملتين كائنين (مع ما) المصدرية (وان وان) والاظهر العطف بكلمة او وعلة البناء عدم ظهور ما اضيفا اليه من مضمون الجملة وشبهها بالظروف فى التوغل

فى الابهام ولايخفى ان هذا التعليل يقتضى جريان هذا الحكم فى تثنية مثل وغير وجمعهما مع انه يتعذر فى التثنية بالالف ويبعد فى التثنية بالياء وشمول عبارته الجمع دون التثنية بعيد جدا (المعرفة والنكرة) يعنى باب المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاعراب والبناء قدمهما ولما فرغ عنهما وقد بقى مباحث شتى أوردها فى آخر مباحث الاسم وراعى اتصال مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ببحث الفعل لانها شبه الفعل فهى اولى بمجاورته الا انه يختلج ان معرفة المثنى والمجموع والمعرفة والنكرة والمؤنث كثيرة الحاجة فى مباحث الاعراب فلو قدم مباحثها على الاعراب لكان اوجه (المعرفة ما وضع لشئ بعينه) فانه والنحاة كلهم على ان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلى كسائر النكرات الا ان هذه المعارف امتازت بأن الواضع لم يضعها لافادة الموضوع هى له بل لافادة واحد من افرادها بعينه وانما وضع للمفهوم الكلى دون ما قصد افادته لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكثرتها بحيث يتعذر استحضارها فى زمان الوضع ولتعذر معرفة خصوص الاشخاص قبل الوجود فوضع للمفهوم الكلى والشرط ان لايستعمل الا فى فرد منه بخصوصه ويتجه عليه انه فليضع لكل واحد واحد بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم الكلى الذى زعمتم انه الموضوع له واستحسن المتأخرون هذا الاحتمال واتخذوه مذهبا وجزموا بأن ماذهب اليه علماء العربية للذهول عن هذا الاحتمال ولايتم ماذكروا من ان المجاز العارى عن الحقيقة عزيز الوجود جدا الا بالاعتراف به والا فجميع هذه المعارف امثلتها ونحن نقول ولولاه لما تم ان المجاز لابد من ان يكون استعماله فى غير الموضوع له لعلاقة وقرينة صارفة اذ هذه المجازات لايلاحظ مستعملها العلاقة ولاينصب القرينة بل يتمسك فى استعمالها بما قرره الواضع وعرفه المخاطب ثم نحن لاننكر قوة كلام المتأخرين لكن نذب عن القدماء ظن الغفلة واتجاه ماذكروه وماذكرناه * فنقول يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع للجزئيات بملاحظة المفهوم الكلى لانه خلاف العادة فى وضع الالفاظ فاختاروا المعتاد والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل فى غير ما وضع له اى لافادته فهذه المعارف حقايق والظرف فى تعريف المجاز اعنى له ليس صلة اوضع بل بيان الغرض كما فى تعريف المعرفة فاذا عرفت هذا فمن الاتفاقات الحسنة وقوع تعريف المعرفة وتعريفات المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتأخرين بل هى اوفق له فلك الخيار وينبغى ان يعرف ان غيرنا قدر التعريف بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وهو بعيد جدا وتلخيص التعريف ان المعرفة ما وضع لشئ بعينه من حيث انه متعين وهذه الحيثية مدار الفرق فرجل موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار الحيثية فالذهن لايلتفت فى سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فلايفهم منه الا ملتفت التعين وبهذا فرق بين النكرة والضمير الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن لم يوفق بهذا التحقيق ظن ان عد اسامة والمعرف باللام الجنسى ونظائرهما تعريفات لفظية اضطرارية حكم بتعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه والناظر الى المعنى برئ عنه ومما يبعد حمل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة شئ بعينه انه تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشئ لابعينه ليس بهذا المعنى (وهى المضمرات والاعلام والمبهمات) يعنى بها اسم الاشارة والموصول لانهما حين يذكران فى غاية الابهام يزول ابهامهما لما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمر لانه

(لايذكر)

لابذكر الامتضحا وان كان بمرجع متقدم والمفسر المتأخر قليل (وماعرف باللام) اوالميم واحترز بقوله عرف عن تمييز زيد فيه اللام نحو الاحد عشر الدرهم وعن حال كذلك نحو مررت بهم الجماء الغفير (اوبالنداء) لم يقل والمنادى احترازا عن نحويا رجلا ولم يفتقر المتقدمين فى تركه لزعم انه داخل فيما عرف باللام اذ اصل يارجل ياايها الرجل لانه تكلف (والمضاف الى احدها) اى احد الخمسة (معنى) اى اضافة معنوية اذ المضاف اللفظى لايتعرف ولابد من استثناء ماتوغل فى الابهام كمثل وغير ولايخفى ان الاضافة الى احد الخمسة لايوجب صحة الاضافة الى كل واحد منها ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف المعرفة بالاضافة اذ المضاف الى المضاف الى شئ لايسمى مضافا الى الشئ ومافى بعض الشروح ان فى ذكر المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سيبويه فاسد لان المبهمات لاتتقدم المعرف باللام عنده بل الموصول وذواللام سيان والمضاف فى مرتبة المضاف اليه ولامضاف ادنى من المعرف باللام (العلم ماوضع لشئ بعينه) اماشخصا كزيد واماحقيقة متعلقة متعينة فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل بعينها حين دخول لام الجنس واما معنى كبرة علما لحقيقة المبرة وذوبر علما للكلبة وسبحان علما لحقيقة التسبيح على رأى والقول بأن الحكم بتعريف الحقايق لاحقيقة له انما هو لمجرد جريان احكام المعارف ليس بالمرضى وان كان من الرضى لان الموصول مع كونه موضوعا لشئ بعينه يعد من جملة معيناته الماهية النوعية والجنسية (غير متناول غيره) المتبادر من التناول احاطة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اى غير مطلق على غيره فلمذانبه عليه بقوله (بوضع واحد) وقيل احترز به عن خروج العلم المشترك ※ والاعلام اما منقولات وهو الاكثر فاما من الاسماء فهو مع اللام او الاضافة لان النقل يكون بغلبة استعمال العام فى الفرد المعين وطريقة ايراده مع اللام العهدى او الاضافة العهدية ليصير علما مع احدهما ولايجرد عن الاضافة اصلا وقد تجرد عن اللام فيقال فى النابغة نابغة وهذا فى الصفات والمصادر لاغير فلايقال فى النجم نجم ولا فى البيت علما للكعبة بيت ※ او مرتجلات وهو ماليس له معنى قبل العلمية اوكان لكن غير هيئته مع العلمية كمحبب وحيوة ومكوزة فانه قبل العلمية محب ومحبه ومكازة والمرتجل مأخوذ من الرجل فكأنه فعل من غير قعود العامل بل على رأس القدم فجأة وايضا ينقسم العلم الى اسم ولقب وكنية فالكنية الاب والابن والبنت والام المضافات واللقب مااشعر بمدح اوذم والاسم خلافهما هكذا فى كتب النحو لكن ذكر فى القاموس غير مرة ابوفلان اسم لاكنية ولعل وجهه ان ابوفلان مثلا انما يصير كنية اذا قصد فى مقام الكنى التلميح الى ابوته وقد يسمى به ليوافق اسمه كنية غيره تبركا من غير قصد الى ابوته وهذا اسم والظاهر ان يحمل قولهم الاب والابن والبنت والام المضاف على ذلك واذا سمى بمبنى يعرف فان كان اقل من ثلاثة احرف يعتبر الثانى الصحيح الاخر بعد العلمية محذوف العجز معتلا فاذا سمى رجل بلفظ كم يعتبر اصله كمى ويصغر على كمى ويزاد من جنس حرف العلة فى المعتل الاخر فيقال او وفى مشددين ولاتقلب الالف الزائدة همزة فى التسمية بلو وفى ولاهذا اذالم يكن فى الثانى محذوف فان كان فيرد ولايزاد شئ واذا كان على حرف واحد كاللام الجارة والباء كذلك يزاد حرف مشدد من جنس حركته ان كان كسرة اوضمة فيقال بى وعلى والف ممدودة ان كان فتحة فيقال فى القسمة بلام الابتداء وان كان الحرف ساكنا فيحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس للكسر وهذا انموذج من هذا البحث لايسع كتابنا ازيد منه فان اردت اليد الطولى فعليك بالرضى ※ ومما يهم ان يعلم ان العلم اذاثنى

او جمع يلزمه اللام لانه لايثنى ولايجمع بدون التنكير فيجبر نقصانه بالتعريف الاقليلا نحو ابانين وماثين جبلين ونحو حلايين ونحو عرفات كانه سمى كل موضع منها عرفة فجمعت ❊ واما اذرعات اسم بلد بالشام فهو من تسمية البلد بالجمع لاجمع العلم وينكر العلم فى غير مقام التثنية والجمع قليلا وانما كثر فى التثنية والجمع تحرزا عن استبشاع ان يقال زيد وزيد لانه كرجل ورجل فى رجلين بحسب الظاهر واذا سمى بالمثنى اعرابه كاعرابه قبل التسمية وقد يعرب كالمفرد فيلتزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم فيه الياء وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد مع التزام الياء (واعرفها المضمر المتكلم ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء) والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة (والنكرة ماوضع لشئ لابعينه) اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى اولشئ لا ملتبس بتعيينه اى من غير اعتبار تعيينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند فى تصانيفه

(اسماء العدد) العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصاء وترك الادغام فى الاسم دفعا للالتباس وهذا من جهات ترك الادغام وكان الانسب ذكره متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتميز ومحتاجة الى معرفة التذكير والتأنيث والجمع فيستدعى تقديمها الا انه راعى شدة مناسبتها بالنكرة فى الابهام بل بالمعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم واذا اريد به المعدود نكرة ولهذا يقال ستة ضعف ثلاثة فيمتنع صرفها للعلمية والتأنيث واسماء العدد فى تقدير هذا اسماء العدد او اسماء العدد هذا وقوله (ماوضع) خبر مبتدأ محذوف اى هو ماوضع والمقصود تعريف اسم العدد (لكمية) بتشديد الميم والياء المنسوبة الى لفظ كم وهو مايجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما شدد كم لان الاسم الثنائى المراد به لفظه اذا كان آخره الفا يمد وان كان غيره يشدد قيل المنسوب الى لفظ كم قد يكون الذراع والمن والكيل ولايتوهم ان الذراع اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة وهكذا المن والكيل وقد يكون العدد فقوله ماوضع لكمية يتناول الجميع فلما قال (آحاد الاشياء) خرج ماسوى العدد وفيه ان كم سؤال عن العدد ولايجاب عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع فى الجواب من حيث العدد واطلاق الكمية على المساحة باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب من الوحدات لا عن مراتب الاعداد ولايرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما آحاد لانهما ايضا موضوعان لكمية آحاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية آحاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف كمية هذا وذلك الى غير النهاية قال الرضى كمية آحاد الاشياء العدد المعين لان مايجاب به عن السؤال بكم العدد المعين فيخرج منه الالوف والمئات وينبغى ان يقول ماوضع لكمية الشئ فحسب ليخرج عنه التثنية والمفرد وفيه نظر لانا لانسلم انه لايجاب عن كم بالالوف والمئات ولو خرجا عن التعريف لايكون البحث عن مميز الالوف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ماوضع لكمية الشئ فحسب لخرج عنه مائتان والفان ❊ بقى ان مايجاب به عن السؤال بكم هو المعدود لا العدد لان كم انما يسأل به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو لم يكن المراد بكم المعدود لما صح جعل الرجل تميزا والجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصوب ان يقال اسماء العدد ماوضع للمعدود ولما لم يفد التعريف معرفة اسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ماوضعت له عقب التعريف بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطا انيقا فقال (اصولها اثنتا عشرة كلمة) واشار بترك

تعيين عدد الفروع الى انه لايضبطها عددونبه بقوله (واحد الى عشرة) على ان الاصل فى باب العدد فى العشرة وامثالها ذو التاء لانه اول ماوضع والمجرد عن التاء فرع حصل باسقاط التاء (وماية والف) وفروعها انما يحصل بالتصرف فى تلك الاصول اما بالتثنية نحو مائتين والفين واما بالجمع نحو مآت والوف واما بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بالعطف واما بالتركيب الاضافى نحو ثلاثمائة واما بالتركيب التضمنى نحو خمسة عشر ومن عبر عنه بالتركيب الامتزاجى فقد خرج عن الاصطلاح فشرع فى تعيين الاصول باعتبار ماوضعت له من المذكر والمؤنث وان كيفية تحصيل الفروع للمذكر والمؤنث وقال (تقول واحد واثنان) واعتمد فى افادة كونهما للمذكر ان الاحق بالتقديم الذكور (وواحدة واثنتان وثنتان) ولو كان تقول على صيغة الخطاب للمتعلم فهو امر فى صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث ارجاع الضمير الى العرب فالخبر على حقيقته ولكل وجهة هو موليها بجعلك فطنتك متوليها ووجه عطف اثنان وثنتان وترك عطف واحدة خفى (وفى ثلاثة الى عشرة ثلاث الى عشر) بذكر التاء للمذكر وتركها للمؤنث وكذلك بضع بكسر الباء فى الاشهر وبفتح لثلاثة الى تسعة فيقال بضعة رجال وبضع نسوة * اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها فى غير الصفات المشتقة قليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة مطرد فيها وانما اكثر فى اسماء العدد فى الاكثر يستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود لانفس العدد على ماهو وضعه ولهذا ربما يجرى على الموصوف فيقال رجال ثلاثة لكن الاكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية على موصوف بايراد موصوفها مضافة هى اليه او تمييزا ولما كان الصفة التابعة للمتعدد اذا افردت تؤنث اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال ضاربة انث العدد التابع لجمع المذكر فلم يؤنث لجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه البديع الذى يستحق ان ينبنى له وجوه ذكروها والمعتبر لتأنيث العدد تأنيث واحد التمييز * واعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسما للعدد اذا اريد بها الاعداد استعمال المذكر على ماصرح به الرضى فيقال ستة ضعف ثلاثة فان قلت ما ذكرته لايتم فى ثلاثة مسلمين وثلاثة الزيدين قلت الصفة قلما تقع مميزا سيما جمع السلامة والعلم كذلك لان جمعه لايعرى عن اللام وذلك يخالف مقام التمييز فلقلة التمييز الذى هو جمع المذكر السالم يعتبر مقتضاه واما جمع المؤنث السالم فلايقع تمييزا اذا وجد مكسرا فى الاغلب وجاء سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يوجد تمييز بالسالم نحو ثلاث سورات فاحفظه فانا نعيده فى بحث المميز * فان قلت جاء عشر امثالها فى النظم المعجز والمثل مذكر قلت هنا مؤنث معنى لانه فى معنى الحسنة وستعرف اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا فوجهان وقيل المميز محذوف اقيم صفته اى امثالها مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغى ان يعلم ان الاعتبار بتأنيث واحد المميز فى تأنيث اسم العدد لا لفظ التمييز فيقال ثلاثة بنات عرس وثلاثة بنات آوى لان مفردهما ابن عرس ابن آوى وانه اذا كان المميز جاز التأنيث والتذكير كساق فالعدد مثله وان كان التمييز صفة نائبة عن موصوف يعتبر بالموصوف وان كان اسم جمع او اسم جنس فان يختص بالمذكرين يذكر وان اختص بالمؤنثات يؤنث وان اشترك فان نصصنا بأحد المحتملين فالحكم له الا انه يفصل التمييز بين النص والعدد فحينئذ الاعتبار بلفظ التمييز ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر (احد عشر) الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة مشبهة قلبت واو همزة على خلاف القياس وقد يجئ على القياس وحد عشر ولايقع فى تنييف العدد غير الاحد والاحدى الاقليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون ويستعمل احد واحدى فى غير التنييف ايضا لكن مع الاضافة مطردا وبلا اضافة يستعمل احد دون احدى فى النفى والاستفهام والشرط

لعموم العقلاء وفى غيرها قليلا نحو ❋ قل هو الله احد ❋ وقال ابو على همزته فى النفى واخويه اصلية وانكره الرضى (اثنا عشر) بتذكير الجزءين (احدى عشرة اثنتا عشرة) بتأنيثهما (ثلاثة عشر الى تسعة عشر ثلاث عشرة الى تسع عشرة) وكذلك تقول بضعة عشر وبضع عشرة بسكون الشين لانه اكتفى بالاعجام او اعتمد على التعليم فى القراءة قال الرضى لما كره هو توالى اربع فتحات فيما هو ككلمة واحدة مع امتزاجها بالنيف الذى فى آخره فتحة هذا الكلام ويتبادر منه اختصاص هذا الحكم بثلاث عشرة الى تسع عشرة من غير تعلقها باحدى عشرة واثنتا عشرة وليس كذلك فان القراءة اثنتا عشرة عينا بسكون الشين او كسرها على قراءة غير الاعمش وهو يفتحها على لغة من لم يغير الشين فى حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره المصنف ويحترز عن توالى اربع فتحات بل ست فتحات فى احد عشر لانه ليس فيما هو ككلمة واحدة بخلاف عشرة للفرق بين امتزاج التاء مع الاسم وبين امتزاج كلمتين مستقلتين ومن جمل الوجه اجتماع خمس فتحات فى ثلاث عشرة الى تسع عشرة واجتماع اربع فتحات فى احدى عشرة واثنتا عشرة مع ثقل التركيب يرد عليه احد عشر وانه غفل عن ست فتحات فى اربع عشرة وقد جاء اسكان اول عشر فى التركيب مع تحرك الآخر فقرئ ❋ احد عشر كوكبا ❋ بسكون العين (عشرون واخواتها) عطف على مقول القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية والانسب بالسابق واللاحق رفع اخواتها الا انه لا وجه لرفع اخواتها فلذا قيل هو منصوب معطوف على محل عشرون وبعد فيه انه لا معنى لقولنا تقول اخواتها والاوجه انه مجمل وضع موضع مفصل هو ثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها المحكى (فيهما) اى المذكر والمؤنث (احد وعشرون احدى وعشرون) بالعطف لا بالتركيب (ثم بالعطف بلفظ ماتقدم) من اثنين واثنتين وثلاثة وثلاث وقيل وعشرون ايضا مراد بما تقدم ولو استغنى عن ادراجه بمعرفته لكان اوجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون لئلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف عطف الاكثر على الاقل ويجوز العكس فى الكل لكنه اقل (الى تسعة وتسعين) بل تسعة وتسعين (ومائة) اصله مئية كبدعة حذف لامه والتزموا التاء عوضا وكتب الالف تحرزا عن الالتباس بكلمة منه وحكى الاخفش رأيت مئيا وقد يشم كسر ميم مائة شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء (والف) ولا تقل عشر مائة الى المائة لا يقع مميزا الا الثلاثة الى تسعة صرح به فى التسهيل وقال واخص الالف بالتمييز به مطلقا (ومئتان) ولا يكتب الالف كما لا يكتب فى مئات كذا فى الرضى فما اشتهر من كتابة الالف فى التثنية خطأ (والفان فيهما) اى فى المذكر والمؤنث ثم بالعطف (على ماتقدم) شرحه على ماتقدم تذكران كنت تعلم (وفى ثمانى عشرة فتح الياء) على خلاف سائر المركبات التى فى آخرها ياء فانها تسكن (وجاء اسكانها) على القياس (وشذ حذفها بفتح النون) وابقاء الكسر اشذ كما فى الرضى فلم يذكر الكسر لعدم اعتنائه وليس المراد انه لا شذوذ فى الكسر كما يتبادر من عبارته وظاهر عبارة التسهيل انه لا شذوذ فى شئ من الاربعة وقد يحذف الياء من الثمانى مفردا ويجعل النون معتقب الاعراب وفى الحديث ❋ صلى ثمان ركعات ❋ وقد يفعل ذلك بمثل جوار ولا يخفى ان حق البيان بيان ثمانى عشرة مع احد عشر بل فى بحث المركبات المبنية (ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض) لكونه مضافا اليه او مجرورا بمن (مجموع لفظا او معنى) بأن يدل على مافوق الاثنين من غير تعيين وذلك

(بأن)

بأن يكون اسم جنس كالتمر والعسل او اسم جمع كالرهط والقوم والاكثر فيهما دخول من وذلك لكراهة اضافة العدد الى ماهو مفرد لفظا لكن لا يمتنع الاضافة كما زعم الاخفش لانه قال الله تعالى ❊ تسعة رهط ❊ وقالوا ثلاثة نفر والغالب اضافته الى جمع القلة فلهذا اختير القلة عند تحقق الجمعين ويتعين كل منهما عند فقد الآخر (الا فى ثلثمائة الى تسعمائة) فان التمييز فيها مائة وهى ليست بجمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين (وكان قياسها) اى قياس ثلثمائة الى تسعمائة انث الضمير لعوده الى متعدد وجعله للمائة المضاف اليها ثلاث الى تسع خلاف السوق ومردود فى الذوق (مئات) بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها (او مئين) وبعضهم يضم ميم مئين وفى كون مئين جمعا خلاف الاخفش حيث جعله فعلين كغسلين حذف اللام ويرده عدم اطلاق مئين بمعنى مائة الا ان يجعله اسم جمع وبعضهم قال هو فعيل كعصى ابدل الياء الاخيرة نونا ويستفاد من الرضى ان قوله او مئين غير متين لان الجمع بالواو والنون لا يقع مميزا فلا يقال ثلاثة مسلمين فيتعين على القياس ثلثمآت فلذا ترك الى انه لا يجئ تمييز مئات بعد الجمع بالالف والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو فى صورة الجمع بالواو والنون اعنى عشرين واخواتها وفيه نظر اما اولا فلجواز ان يكون قوله او مئين على قول الاخفش او قول من جعله كالعصى واما ثانيا فلان ماذكره من وجه ترك مئات يوجب ان لا يجوزوا ثلاثة آلاف رجل لكراهة المجئ بعد جمع التكسير وقد تعود المجئ بعد ما هو فى صورة الجمع المصحح فما قلت قد فصل بينه وبين عادته بمجيئه بعد مائة ولا يبعد ان يقال هو فرق بين الفصل الممتد والفصل القليل (ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين) بل تسعة وتسعين (منصوب مفرد) لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه نون اثنين فلا يضاف مع بقاء ماهو بمنزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه الا بحذف ماهو بمنزلتهما للاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون لانه يشبه هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه فانه وجه بديع واما الافراد فلانه لو جمع لكان انقص فى الدلالة على العدد مع كونه مقصودا هذا وجه بديع (ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه) اى جمع الف وهذا البيان يوهم ان تمييز جمع مائة على خلاف ذلك وليس كذلك لانك تقول مئات رجل صرح به الرضى فالاولى ان يتكلف ويقال افراد الضمير بتأويل كل واحد (مخفوض مفرد) وجاء مائة رجال ومئين عاما ❊ واعلم ان المميز يستقبح ان يكون صفة عند سيبويه وجماعة من النحاة لكونها قاصرة فى المقصود من التمييز وهو التنصيص اذ هو معدوم فى الصفات الا اذا كانت مختصة ببعض الاجناس فيقال ثلاثة علماء ومائة فاضل وان عشرون درهم واربعون اثوب وخمسة اثوابا وثلثمائة سنين بالاضافة على قراءة حمزة والكسائى قليلة (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس) ففى اسم العدد (وجهان) ورجح رعاية اللفظ وليس ثلثمائة رجل من هذا القبيل لان المميز هو عقد المائة وهو مؤنث لا محالة مثال الاول ثلاثة اشخص اذا اريد به النساء ومثال الثانى ثلاثة انفس اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم العدد المركب بمذكر ومؤنث فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقهما بشرط الاتصال نحو اشتريت ستة عشر جملا وناقة وست عشر ناقة وجملا ولمؤنثهما ان فصل العدد عن التمييز بكلمة بين وعدم العقل نحو اشتريت ست عشرة بين ناقة وجمل وست عشرة بين جمل وناقة واذا اضيف العدد مذكر ومؤنث فالحكم للسابق مطلقا فتقول عندى عشرة اعبد واماء وعشر اماء واعبد ومعنى عشرة بين ناقة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة من الجمل

بخلاف ان يقال عشر بين يوم وليلة فانه يراد به عشر ليالى وعشرة ايام كذا فى التسهيل (ولا يميز واحد واثنان) وفروعهما (استغناء بلفظه) فان قلت الاولى تركه لانه لا فائدة فيه بل يوهم القصد الى نفس المضاف اليه قلت يتبادر من التميز ماله وصف كونه مميزا وبادراج اللفظ يتبادر ذات التميز مع قطع النظر عن كونه مميزا كما هو المراد فاعرفه فانه دقيق (التمييز عنهما) لانه يفيد تميز الواحد الوحدة وتميز الاثنين الاثنينية لان المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فيما بمنزلة التميز والعدد وكما ان التثنية اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتميز ۞ فان قلت فى الاستغناء بحث لان الابهام ثم التفسير يفوت بالاكتفاء بالتميز ولهذا اختير نعم رجلا على نعم الرجل قلت وضع تميز الاعداد ليس للابهام ثم التفسير بل لافادة العدد والجنس قال الرضى هذا الاستدلال لا يتم فى واحد رجال وثنتا رجال وثنتا رجل ولذا جاء فى ضرورة الشعر ثنتا حنظل هذا وعدم التمام فى واحد رجال ممنوع لان رجالا لا يفيد جماعة واحدة من الرجال على ان تنقيح الاستدلال ان العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تمييزا عن الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا تمكن تصرف فى تمييزه بوجه يغنى عن ذكر العدد واذا قصد تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحدا كان كالعشرين رجلا او اكثر نحو الاحد والعشرون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان تعدد المضاف اليه فعلى الاخير كثلاثة الدراهم وثلثمائة الف درهم وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر (وتقول) اى انت او العرب وعلى الاول فهو امر جاء فى صورة الخبر لانه آكد فتأمل (فى المفرد) اى فى افادة الواحد او الذى افرد وميز (من المتعدد) اى المعدود لا مطلق المتعدد اذ لا يقال ثالث الرجال على الابهام بل ثالث ثلاثة او اثنين (باعتبار تصييره) العدد الاقل من اصله بواحد اصله والاولى التعرض بالمفعول فيكون فيه التصريح برد قول ثعلب انه يكون لتصيير اصله ذلك الاصل حيث جوز ثان اثنين بمعنى جاعل الاثنين اثنين بصيرورته واحدا منهما وقبله الاخفش مطلقا وابن مالك قبله فى ثان اثنين لا غير (الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة) بالتذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث (لا غير) بخلاف العدد فان فيه التذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث فى بعض وبالعكس فى بعض على ما عرفت ويعرف انه لا يقال فيما تحت الاثنين لعدم مفعوليته والابتداء بثان من الاثنين وانه لا يقال فيما فوق العشرة من جعل العاشر والعاشرة فائتين ولم يقل فيما هو باعتبار الحال لا غير لتقرره بتكرره وقالوا معنى لا غير انه لا يقال فيما تحت الاثنين وما فوق العشرة ولهذا لم يقل فى اعتبار الحال لا غير ولك ان تجعل لا غير اوسع فانفع ولا تقنع وقد اثبت سيبويه التصيير فيما فوق العشرة بقوله ثالث عشر اثنى عشر او ثالث اثنى عشر فيعرب الاول كاستعرفة (وباعتبار حاله) فان قلت التصيير ايضا حاله فكيف جعل حاله مقابل تصيير قلت فى التصيير اعتبار حال الغير وجعله عددا فوقه لا الى كونه فى درجة من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار فأحسن التأمل اى باعتبار حاله ووصفه الحاصل له باعتبار كونه فى درجة من درجات العدد (الاولى) غير لفظ الواحد الى الاول ليفيد ما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان الدرجة قيل الواحد الاثنين او الثلاثة ولم يكتفوا بالحادى الذى يذكر فى النيف لما اعتادوا من ايراد النيف مغايرا للعدد المفرد فى الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول افعل تفضيل من وأل ولذا لم يصرف اذا جعل صفة فتقول فعلته عاما اول واذا لم تجعله صفة نونته فقلت فعلته اولا كذا فى الصحاح (والثانى والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة) واما فيما فوق العشرة فينزل الاول والاولى الى

الحادى والحادية كما اشار اليه بقوله (والحادى عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشر) وهذا غاية التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول فى العقود بلفظ العدد فتقول لمن هو بعد تسعة عشر عشرون وفى النيف على ما عرفت فى التركيب لكن يعطف ولا يركب كما كان فى العدد فتقول الحادى والعشرون والحادية والعشرون (ومن ثمة) اى من اجل ان المقول المذكور لتصيير العدد الاقل بواحد مثل العدد الذى هو اصل هذا المقول اولبيان حاله باعتبار الدرجة الواقعة فيه كما اشرنا اليه (قيل) فاعله المحذوف العرب وهذا يؤيد جعل تقول سابقا بمعنى تقول العرب (فى الاول ثالث اثنين) بالاضافة الى اقل منه بواحد (اى مصيرهما) ثلاثة (من ثلثتهما) من حد ضرب فيما لا حرف حلق فيه ومن حد منع فيما فيه حرف حلق (وفى الثانى ثالث ثلاثة اى احدها) الواقع فى الدرجة الواقعة فوق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد الفرق بين الاضافتين بأن الاول اضافة الى المفعول والثانى اضافة الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثانى لمصيرهما ولم يعين احدها ولك ان تقول معنى قوله ومن ثمة انه من اجل ان الفاعل فى الاول بمعنى المصير وفى الثانى ليس بمعنى اسم الفاعل قيل فى الاول ثالث اثنين بالتنوين والاعمال وفى الثانى ثالث ثلاثة بالاضافة ولم يبين الاضافة فى الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين فى الاضافة لكن قال الرضى الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الامر فيها بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلاثة فكيف صح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلاثة قلت قال الرضى اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل استعمال اثنين فى المقام بالثلاثة فكأنه صير الاثنين ثلاثة ونحن نقول فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلاثة وقال الرضى الفاعل باعتبار الحال فى صورة اسم الفاعل خال عن المعنى لانه لم يشتق عن فعل حتى يدل على قيام مصدره بشئ قلت لا يبعد ان يكون مأخوذا من لفظ العدد للنسبة فيكون الثانى بمعنى المنسوب الى اثنين بمعنى كونه جزأ خاصا له فيكون كالتامر لبايع التمر والباقل لبايع البقل (وتقول حادى عشر احد عشر على الثانى خاصة) باضافة احد المركبين الى الاخر (وان شئت قلت حادى احد عشر) بحذف الجزء الثانى من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة الحادى الى العدد الاكثر لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة (فيعرب الاول) اى الاسم الاول لان بناءه لكون الثانى بمنزلة تاء التأنيث وعند تقدير التاء يعرب الاسم كما فى قدم وانما بنى على الفتح عند ذكرها وان شئت حذفت الجزء الاول من الثانى ايضا فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلاثة عشر قال سيبويه فتبنيهما لقيام الجزء الثانى من المركب الثانى مقام الجزء الثانى من المركب الاول وجوز الكوفيون اعراب الاول وروى الكسائى الوجهين من العرب وانما لم يذكره المصنف لانه انكر فى ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء من المركبين بل جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغى ان يقول وان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف فى تقديره (المذكر والمؤنث) اى هذا باب المذكر والمؤنث وهذا يدل دلالة واضحة على ان قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف وليس مبتدأ ما بعده (المؤنث ما فيه علامة التأنيث) هذا تعريف للمؤنث الغير التأويلى فان التأويلى كرجال ليس فيه علامة تأنيث لا لفظا ولا تقديرا (لفظا او تقديرا) والمقدر لا يكون الا بالتاء ولو قال ما فيه الالف او التاء الملفوظة او المقدرة لكان اخصر ويخرج عن التعريف المؤنثات الصيغية كهند وانت وهى وهما وهذه وانتن الى غير ذلك لفظا او تقديرا (وعلامة التأنيث التاء) المنقلبة هاء فى الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق سمى علامة التأنيث لانه قد يكون للدلالة على التأنيث اولانه يعامل مع ذى التاء

معاملة المؤنث سواء كان تاؤه للدلالة على التأنيث وهى فى الصفة غير افعل التفضيل وافعل الصفة ومفعال ومفعيل ومفعل ليس من الافعال كمذكر بمعنى امرأة شبيهة بالرجل وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل وفى المنسوب بالتاء قياس وفى الاسم الجامد سماع قليل كرجلة وانسانة وغلامة او للفرق بين الواحد والجنس فى المصادر والاجناس المخلوقة كضرب وضربة وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد فنحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة وواحدها قليل كسفين وسفينة ولبن ولبنة وقد يجئ للفرق بالدخول على الجنس فيعرف الجنس بالتاء والواحد بالتجرد نحو كمأة للجنس وكم للواحد وهو قليل وللمبالغة فى فعال وفاعل وفعول ومفعال كعلامة وراوية وفروقة ومطرابة وجعلها للتأنيث باعتبار تقدير موصوف هو جمع لجعل الواحد كالجماعة للمبالغة تكلف لا يخطر بالبال عند سماع هذه الالفاظ او للتنبيه على ان مفرد الجمع العجمى معرب وهى مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة فى جمع جورب وموزجة فى جمع موزج معرب موزه وهذا التاء غير لازمة فيقال جوارب وموازج او للتنبيه على ان مفرده مع ياء النسبة وهو ايضا من خواص الجمع الاقصى فيقال اشاعثة فى اشعثى ومشاهدة فى مشهدى او لتعويض الياء المحذوفة على نحو مصابيح فيقال فرازنة بحذف ياء فرازين وهذا التاء لازمة مع حذف الياء ولا يجامعها او لتأكيد تأنيث الجمع وهى لازمة فى مثال عزبة وهلة وجائزة فى فعالة كجمالة وقد يلزم كما فى حجارة وفى فعولة كصقورة وقد يلزم كعمومة وخؤولة وفى الجمع الاقصى كصياقلة وملائكة او لتأكيد التأنيث كما فى ناقة ونعجة وهى لازمة وقد يجئ فى الصفة نحو عجوز وعجوزة او لتعويض عن فاء الفعل كما فى عدة او من لامه كما فى ثبة او عن ياء الاضافة نحو يا ابت او للنقل من الوصفية الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها او لا يكون بمعنى من المعانى كما فى ظلمة وعمامة وهى لازمة هذه اثنى عشر قسما لتاء جمع الكل فى علامة تأنيث ويغلب فى فاعل ومفعل لم يقصد بهما معنى الحدوث وهما مختصان بالاناث المتجرد من التاء كحايض وطالق ومرضع ومطفل وقد يلحق التاء فيقال حايضة ومرضعة وان قصد بهما الحدوث فالتاء لازمة كحايضة وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بهما الحدوث وفى قوله التاء رد على الكوفية حيث قالوا العلامة هى الهاء صارت فى الوقف هاء والبصرية قالوا الاصل الوصل فهى التاء تصير فى الوقف هاء ويرجح قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون الذى كان فى الاصل فالظاهر انه رد التاء الى الاصل (والالف مقصورة) كانت (او ممدودة) والالف الممدودة ما بعده همزة فيستفاد ان علامة التأنيث الالف قبل الهمزة وليس الامر كذلك فانها الف زائدة قبل المقصورة والهمزة هى الالف المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش غير منقلبة عن شئ بل اصلية وبالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف الا ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة تجوزا لكونها سبب مد الف قبلها ويجعل اطلاق الالف عليها لانها فى الاصل الف على ما هو مذهب سيبويه او لان الالف اسم للمتحرك والساكن وههنا بحث وهو ان معرفة المؤنث موقوفة على معرفة علامة التأنيث وقد بينها بالالف المقصورة والممدودة فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة او ممدودة مؤنثا مع ان نحو فتى مذكر ولو قيد الالفان بكونهما للتأنيث لدار وكان تعريفا بالمجهول وغاية ما يمكن ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتعريف ولابد فى الكثير منها من السماع فان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصودة من التعريف الا تعيين مفهوم المؤنث عند النحوى وبيان علامة التأنيث

ليعرف بوجه ما يمكن فى هذا المقام واما معرفتها بوجه تميز عما عداها فلابد لها من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسعها كتابه فأحالها الى المبسوطات والالف المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالفى التأنيث واوزان مشتركة بينها و بين الف الالحاق والف زيد لمجرد تكثير الكلمة هى ماتكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها التسهيل فأجلناها اليه مخافة التطويل (وهو) اى المؤنث (حقيقى ولفظى) ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف المؤنث (فالحقيقى مابازائه ذكر) ى مذكر وهو مايوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر لما لم تثمر ونخلة انثى للمثمرة فلما قال (من الحيوان) اخرجها ومن جعل تأنيث الحيوان الغير العاقل كالمؤنث اللفظى فى الاحكام كان الانسب بحاله جعل المؤنث الغير العاقل داخلا فى المؤنث اللفظى وتقييد مابازائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضى الاولى تعريف الحقيقى بذات الفرج لئلا يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا كلام خارج من التحصيل على ان حال هذا المفروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظى فى الاحكام او بالحقيقى وانه منقوض بماقيل فى الغراب ان تمتعه عن انثاه بالطعم فان الظاهر منه ان لا يكون لها فرج (كامرأة وناقة واللفظى بخلافه) سواء كان علامة تأنيثه فى اللفظ او فى التقدير (كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل) المتصرف بخلاف نحو نعم هند او شبه الفعل فلتبس ذلك الفعل (او شبهه بالتاء) لكن بشرط ان لا يكون المؤنث علما لمذكر فانه فى حكم المذكر مطلقا الا فى منع الصرف والجمع فانه يجمع كذى التاء (وانت فى ظاهر غير الحقيقى) وظاهر الحقيقى ايضا اذا فصل بينه و بين المسند نحو حضر القاضى امرأة دون ضمير غير الحقيقى فانه كالحقيقى فى وجوب التاء الا اذا كان حقيقى التذكير فانك فى ضميره ايضا بالخيار تقول حمامة حسن وحسنة (بالخيار) نبه به على ان المراد بالتلبس بالتاء هو وجوب التلبس والاعذب ان يجعل هذا مستثنى من الحكم السابق وقد يجعل قرينة على اعتبار القيود فى السابق فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة رحمه الله بأن النملة فى كلام الله حيث جاء قالت نملة كانت انثى بدليل قالت قلت تبع فى ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث المراد به مذكر لا يؤنث الفعل المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به بقى ان المختار فى ظاهر غير الحقيقى المتصل بالفعل التأنيث وفى المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس وطلع الان الشمس على مافى الرضى (وحكم ظاهر الجمع مطلقا) سواء كان جمع مذكر او مؤنث حقيقى او غير حقيقى (غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقى) فيه ان الاولى طلعت الشمس كما سبق والاولى طلع الشموس وجاء النسوة على مافى الرضى والمراد بالمذكر السالم ماكان حقه السلامة ولا يكون جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو بنين وارضين وسنين فان الاول فى حكم الابناء والاخيرين فى حكم الجمع بالالف والتاء قال الله تعالى ❁ آمنت به بنو اسرائيل (وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت) هذا من المبحث (وفعلوا) ليس من المبحث ذكر استيفاء او مجموع فعلت وفعلوا فى قوة جاز تأنيثه فالكل من المبحث تأمل (والنساء) اما المراد به جمع المؤنث مطلقا او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا فى (والايام) مؤنثا كان او مذكرا (فعلت وفعلن) قالوا النون لغير العاقلين استعملت فى المؤنث لنقصان عقلها تنزيلا لها منزلة غير العاقل قلت كان الاولى ان يقول والنساء كالايام فعلت وفعلن اشارة الى اصالة غير العاقل فى ذلك الا انه خاف فهم الاصالة فى فعلت ايضا والتفرقة بين الجمع المذكر العاقل وغيره جار فى جميع الضمائر على اختلافها فتقول لجمع المذكر السالم هم لا غير ولمثل الرجال هى او هم ولمثل النساء والايام هى او هن وهكذا (المثنى

ماالحق آخره) اى آخر مفرده اذ المثنى مجموع مسلمان ولم يلحق آخره شئ بل آخر مسلم وبهذا اندفع ان تعريف المثنى لايصدق عليه بل على مفرده لكن يتجه انه صادق على الجمع فانه يصدق عليه انه لحق آخر مفرده ذلك ولو قال ماالحق آخر مفرده فيه لم ينتقض لكن يتجه ان المراد بالمفرد مايقابل المثنى والمجموع فيدور ويخرج من التعريف رجالان وانمـا ادرج الآخر ولم يكتف بماالحقه لان اللحوق فى السنتهم شاع فى الطارى على الشئ سواء كان فى اوله او آخره ومنه قوله سابقا ويلحقهـا اى اسماء الاشارة حرف التنبيه (الف او ياء) يشمل حبلى ومسلين جمعا وخرج الثانى بقوله (مفتوح ماقبلها) والاول بقوله (ونون) وبعد يشمل عطشان واخرجه بقوله (مكسورة) وفيه نظر لانه يخرج عنه المثنى على لغة من يفتح نونه على مارواه الكسائى عن لغة بنى زياد بن فقعس وقال الفراء هى لغة لبعض بنى اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة رضى الله تعالى عنها ✻ ياحسنان وياحسينان ✻ بضم النون (ليدل) الالف او الياء وفيه انه مع بعده عن العبارة لايصح ان يكون دلالة الالف او الياء غرضا من الحاق الالف او الياء والنون مع ان النون عندهم كالتنوين ونائب عنه ومن قال المراد ليدل الالف او الياء والنون وفى دلالة المجموع لايجب ان يدل كل جزء يرد عليه انه ليس الغرض من الالحاق دلالة المجموع فالاظهر ان المصنف جعل النون ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان العلامة لاتحذف لانه لايسلم امتناع حذف العلامة عند تعددهـا ولابد ان يجعل الدلالة محمولة على التضمنية لان الالف والياء يدلان على المعانى المعتورة على الاسم ايضا (على ان معه) فى الارادة (مثله) فى العدد واللفظ من جنسه الذى يفيد اللفظ من المفهوم الكلى الشامل لهما حقيقة او ادعاء كما فى التغليب نحو عمرين لابى بكر وعمر وقمرين للشمس والقمر لادعاء كون احدهما داخلا تحت المسمى بعمر او تحت مفهوم القمر ويسمى تغليبا ويعتبر فى التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلذا لايقال شمسين قيل التغليب محفوظ لايقاس وبهذا اندفع ان جاءنى رجلان لايقتضى كون الرجلين معا وانما قيـد بقوله جنسه تنبيها على عدم كفـاية المماثلة فى اللفظ فقط فلا يثنى اللفظ المشـترك بين المعنيين للاشـتراك فى اللفظ عند المصنف وان صرح الاندلسى بجوازه ولايرد تثنيـة اللفظ المشـترك لانه مأول بمايوجب الاتحـاد فى الجنس لان الجنس هو المفهوم الشـامل سواء كان مجازيا او حقيقيا فيراد بزيد حين التثنية المسمى به على ماهو المشهور وعند المصنف يراد المتميز بهـذا الاسم لان غرض الواضع فى وضع العـلم مجرد التميز بالاسم بخلاف وضع اسمـاء الاجنـاس فان الغرض منـه تمييز الافراد بمفهوم يحضر بالاسم ولذا كثرت تثنية العلم دون اللفظ المشـترك بهذا التـأويل ثم التثنية متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقـال جاءنى زيد الا لضرورة او على سبيل الشذوذ اولفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة نحو جاءنى رجل فاضل ورجل تاجرا وحكما نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل ورجلا معه فانه فى معنى الرجل الجائى ورجلا معه اولقصد التكثير نحو جاءنى رجل ورجل اذ لم يقصد اثنان فقط وقد يجئ التفريق للتكثير بدون عطف نحو قوله تعالى ✻ صفا صفـا ودكا دكا ✻ ومنه كل فرد فرد فان قلت لايشمل التعريف المثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك قلت التكثير معنى مجازى للتثنية فيشمله التعريف باعتبار معناه الحقيقى (والمقصور) لفظ مشـترك بين ٧ الالف وما فيه الالف اللازم لفظا او تقديرا نحو فتى والفتى واحترزنا بالالف اللازم عن نحو زيدا فى حال الوقف فانه لايسمى مقصورا وكذا من اضربا فى وقف اضربن سمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس

(الحركة)

اى لم ينتقض التثنية

ارأسين

مقول

فاعل يلحق

لان لم آخره لحوق النون

بيان لمرجع الضمير

٧ فقد ظهر ان المقصور اصطلاحا هو الاسم الذى فيه الالف اللازم [illegible]
يطلق على الالف وعلى الاسم الذى فيه الالف [illegible]
[illegible]
[illegible]

الحركة والقصر الحبس (ان كان الفه عن واو) اى منقلبة عن واو والمتبادر منه معلومة الانقلاب عن الواو لان الاحكام انما تعلق على مايعلم (وهو ثلاثى) اى على ثلاثة احرف (قلبت) ذلك الالف (واوا) والاولى ردت الى الواو لان رد الشئ الى اصله لايسمى قلبا (والا) اى وان لم يكن كذلك امابأن يكون معلومة الانقلاب عن الياء اوغير منقلبة عن شئ بل يكون الفا اصليا كالف الى علما ومتى واذا كذلك فان الالف فى الاسماء العريقة البناء اصل اومجهولة الاصل فى ذلك بأن يقع فى متمكن الاصل ولم يعرف اصلها اوكان غير ثلاثى (فبالياء) هذا مذهب البعض والاشهر فى الالف الاصلية ومجهولة الاصل التى لم تمل او اميلت ولم ينحصر جهة الامالة فى كون اصلها الياء او الواو كذا فى الرضى ومن جعل الى مجهول الاصل وجعل الممالة مطلقا مردودة الى الياء فقد خالف الرضى ولابد من سند قوى حتى يكون المرضى ومن تصدى لحمل كلام المتن على ماهو الاشهر فقد وقع فى التعسف الى غير المهر هذا ولو اكتفى المصنف بقوله فان كان الفه عن واو لكفاه لان الالف فى غير الثلاثى مطلقا منقلبة عن الياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا تقلب ياء لامحالة (والممدود) كالمقصور (وان كانت همزته اصلية) اى غير منقلبة عن اصلى اوزائد ولازائدة فقابلته بما للتأنيث لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة (ثبتت) مستقبل اوماض ويؤيد الثانى قوله فيما بعد قلبت وحكى ابو على جواز قلبها واوا مثاله قراء صيغة مبالغة لجيد القراءة او للمتنسك من قرأ بمعنى تنسك او جمع قارئ فالكل شئ مع ثبوت الهمزة فى الاشهر (وان كانت للتأنيث قلبت واوا) اما القلب فلانها فى الاصل مقصورة بقلب واما القلب بالواو فللتحرز عن اجتماع ياءين فى حال النصب والجر وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء وحذفها مع الالف اذا كانتا بعد اربعة احرف نحو قاصعان وخنفسان دفعا للتطويل وليس بقياس خلافا للكوفيين (والا) اى ان لم تكن اصلية ولا للتأنيث (فالوجهان) القلب واوا او الاثبات سواء كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء والمتبادر تسوية الامرين لكن فى الرضى ان ابدال همزة الالحاق اولى من الاثبات وابدال همزة كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه ايضا ان الهمزة المبدلة قد تبدل ياء ولايقاس عليه خلافا للكسائى ※ وفى الترجمة الشريفية ان المشهور رد ايان واو وصح فبنى على مافى الرضى ولايصح ان يقاس عليه ففيه ان الصحيح ان يقول المصنف فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله فالوجهان يفيد ان الامر منحصر فى الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب عن الياء لايكون الا ياء لاشتهار ردايان فليس بشئ لان ردايان لايجب ان يكون المنقلب عن الياء مردودا الى الياء لجواز ان يكون شاذا لايقاس عليه ※ ومما لا مندوحة عن معرفته كيفية تثنية ماحذف لامه نسيا فلايعود فى التثنية الا فى خمسة الفاظ اخ واب وحم وهن وذات دون ذو وربما يقال اخان وابان ويقال فان وفوان للضرورة وابعد منه فيان وامايديان فتثنية يدى كعصى وهو لغة فى يد وكذا دموان ودميان تثنية دما او دمى على اختلاف فى ان اصله واو او ياء وهو لغة فى دم ودميان شاذ عند من جعله واويا وبالعكس عند من يخالفه (ويحذف نونه بالاضافة) اى وجوبا وقد يحذف جوازا فى الصفة العاملة اذا كانت مع اللام (وحذفت تاء التأنيث فى خصيان واليان) تنبيه على حال اللفظين ورد على من قال هما تثنيتا خصى والى وهما لغتان فى خصية والية والخصيان والاليان موضوعان لهما من غير ان يثنى الخصية والالية وليس المقصود بيان قاعدة تثنية خصية والية حتى يتجه انه يفيد الوجوب مع انه جاء خصيتان واليتان بل لم يجئ بدون التاء الا للضرورة وانه لاوجه لتغيير الاسلوب والعدول عن يحذف الى حذفت ويجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر الغير الاقصى بتأويله

بالجماعة فيقال ابلان وجملان وقد يثنى الق فى امر الواحد لارادة تكرير الفعل فيقال القيا مرادا به الق الق وبه فسر القيا فى جهنم ورب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى وقد يقدر تسمية كل جزء من الشئ باسمه فيقع المثنى مقامه او الجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تفارق اجزائه او لغير ذلك فيطلق عليه المفرد نحو عينى لا ينام وقوله تعالى ❊ ويكونون عليهم ضدا ❊ وقوله ❊ وهم لكم عدو ❊ واذا اضيف التثنية لفظا او معنى الى تثنية والاولى جزء الثانية تجمع او تفرد الاولى كراهة توالى التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظا ومعنى والجمع اولى نحو قلوبكما وقلوب لكما واذا فرق المتعدد فالافراد لا غير نحو نفس زيد وعمرو واما اذا لم يكن الاولى جزء من الثانية فان لم يؤمن اللبس نحو غلامى زيد وجب التثنية وان امن جاز الجمع قياسا عند الفراء ويونس وغيرهما يدعى السماع نحو وضع رحالهما لانه لا يكون فى الاغلب لبعيرين الارحلان (المجموع) اختاره على الجمع الاشهر تنبيها على ماخفى من اسمه (مادل على آحاد) خرج به ماليس بجمع ولا اسم جمع والمراد الدلالة وضعا لئلا يخرج الماهدون فى نعم الماهدون لانه وان كان المراد به واحدا لا ثانى له لكن لا وضعا بل تجوزا لكن ينبغى ان يراد بالاحاد اعم من الوحدات وما يتصف بها ليشمل الاحاد والمئات والالوف الا ان يقال كل مائة والف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد بالاحاد المتصف بالوحدات فقول الرضى ان قوله مادل على آحاد ليشمل اسم الجمع كرهط واسم العدد كثلاثة وعشرة محل نظر اذ الثلاثة والعشرة لا يدلان على آحاد بمعنى المتصفة بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله (مقصودة بحروف مفرده) اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد آحاده بحروف مفرده ولو حذف المقصودة لم يثبت مقصوده لانه يخرج اسم الجمع بتقييد الدلالة وقوله بحروف مفرده متعلق بمقصودة لا بدل لئلا يكون مقصودة تطويلا فمن قال بحروف مفرده جاز ان يتعلق بدل فقد زل ❊ ومن قال جاز ان يتعلق بهما على سبيل التنازع فقد تكلف لاعتبار قيد الدلالة يستغنى عنه تقييد القصد ولا معنى للمفرد هنا الا ما يقابل المثنى والمجموع فيدور التعريف ويخرج اكالب فانه جمع اكلب فهو بحروف اكلب والاكلب ليس بمفرد فضلا عن ان يكون مفرد اكالب الا ان يقال الكلب مفرد الاكالب ايضا تأمل والمراد بمفرده ما يعم المفرد المحقق والمقدر فان نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد فى النسبة وامتناع التصغير وتأنيث الفعل المسند اليها ورد ضمير المؤنث اليها مع انه لا مفرد لها فيقدر له نساء كغلام فيجعل النسوة جماله كغلمة لغلام والمراد بحروف مفرده حروفه الاصول لئلا يشكل بطلبة لطالب والمراد اكثر حروفه لئلا يشكل بسفارج جمع سفرجل ولا يخفى ان مفرده لا يكون الا بتغيير ماله لتحصيل الجمع فقوله (بتغيير ما) توضيح لا مدخل له فى الاحتراز ولا بد من قيد الحيثية ليدخل فيه حضاجر علما ويخرج عنه قال الرضى لا يخرج بقوله بتغيير ما جمعا السلامة فانه كفى تغييرما فيهما من كون الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم يعنى كفى لتغيير انتقال المفرد من الاستقلال الى الجزئية لكن يشكل حينئذ شمول تعريف جمع الصحيح عليهما لانه عرف بما لم يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق بين بناء الواحد وتغير الواحد فان الواحد يتغير بالانتقال من الاستقلال الى الجزئية ولا يتغير بناؤه وصيغته (فنحو تمر وركب ليس) الضمير للنحو فافراده على مقتضى النحو (بجمع) امانحو تمر فلوجهين احدهما انه لا يدل على آحاد بل على جنس ربما

ينطبق على واحد وربما ينطبق على اثنين وعلى اكثر وثانيهما انه ليس بحروف مفرده بتغيير ما اذ ليس تمر مفردا ولا مغير تمرة بل تمرة مغير تمر لانه زيد التاء على الجنس ليدل على واحد متميز عن سائر آحاد الجنس ولذا لا يزاد فى تراب وخل فلا يقال ترابة وخلة لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو ركب فلانه ليس راكب مفرده ولا ركب مغير راكب اذ ليس الركب من اوزان جمع القلة ويصغر ويجعل منسوبا ويفرد الضمير الراجع اليه فلو كان جمع راكب بتغيير ما لما جاز فيه هذه الامور (على الاصح) جملة معرضة فى تقدير هذا على الاصح فلا يرد ان الخلاف لا يتفرع مما سبق وفيه اشارة الى مذهب الفراء حيث جعل نحو التمر والركب جمعا والى مذهب الاخفش حيث جعل اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما ما ليس له مفرد يوافق لفظه فى الحروف فليس بجمع اتفاقا فالمراد بقوله فنحو تمر وركب ماله واحد يوافقه فى حروفه (نحو فلك) اى ما يطلق على الآحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وليس له واحد اصلا او واحد يغايره فى اللفظ (جمع) اما ماله واحد لا يغايره فلا عتبار تغيير فيه كما فى فلك فانه يحكم فيه بأن فلك لمفرد انتقل عن موازنة قفل بالجمعية الى موازنة اسد فصار ضمة همزته عارضة حكما وهجان للابل البيض انتقل بالجمعية الى موازنة رجال عن موازنة حمار كانت له بمعنى البعير الابيض واما ما ليس له واحد اصلا كما فى نسوة فبتقدير مفرد له مهجور كما عرفت ولا يخفى فى ان ما قيل فى فلك وهجان تكلفا فى الغاية والاقرب ان يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر للفلك كاسد وللهجان هجن كرجل ❊ ومن البين ان المصادر المستعملة فى الاعيان ليست بمجموع فربما لا تغير اعتبارا لاصلها فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى ويجمع باعتبار حالها لكن لا تؤنث اصلا كذا فى الرضى والمستفاد من القاموس انه اختلف فى فلك هل هو مشترك بين الواحد والجمع واما الجمع جمع كالاواحد فينبغى ان يقيد نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه (وهو صحيح ومكسر) ويستفاد من قوله جمع التكسير فيما بعد ان يسمى الصحيح ايضا جمع الصحة فالصحيح ما لم يتغير بناء واحده والمكسر سيعرفه (فالصحيح لمذكر) اى لآحاد مذكر وينبغى ان يراد به كونه لمذكر غالبا لئلا يشكل بسنين وارضين واخواتهما وكذا قوله (ولمؤنث) لئلا يشكل بسجلات ولهذا سمى الاول جمع المذكر والثانى جمع المؤنث ولا يخفى ان التقسيم بالمذكر والمؤنث لا يختص الصحيح لكن يختص به غرض التقسيم فلذا خصص (فالمذكر) اى فجمع المذكر بحذف المضاف لان المشتهر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قرره الشارحون (ما لحق) اى جمع صحيح لحق (آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها) ولا يخرج نحو مصطفون ومصطفين لكسر ما قبل الياء وضم ما قبل الواو فى الاصل والفتح طار لكن قوله وان كان مقصورا حذفت الالف دل على ان الواو لحق المقصور لاصله فلم يلحقه واو ما قبلها ضمة بل واو ما قبلها الف فتأمل ❊ وبعض ما يتعلق بشرح التعريف محال الى فطنتك المستعدة لمعرفته مما سمعت فى تعريف المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين وارضين الا ان يتكلف بدعوى ان يعتبر سنة وارض بعد جمعهما على الصحة ولا يغير فى وقت الجمع وقولهم فى تعريف جمع الصحيح ما سلم بناء واحده محمول على انه لا يتكسر للجمع اما لو طرأ انكسار بعد الجمع فلا يضر فى الصحة (ونون مفتوحة) ذكر لمزيد توضيح وقوله (ليدل على ان معه اكثر منه) لمزيد توضيح ولم يذكر قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى يجب استيفاؤه وقيل اعتمد على انسباق الذهن اليه مما ذكر فى تعريف المثنى والاولى تبديل الاكثر بما يزيد عليه اذ لا كثرة فى مفرده ❊ وههنا بحث يتجه على المثنى ايضا وهو ان الجمع موضوع للآحاد والمثنى للاثنين

لالان مع الواحد اكثر منه اى مثله فالالف علامة الاثنينية والواو علامة الجمعية لا للدلالة على معية شئ بشئ فاحفظه * لايقال قوله ليدل الى آخره لاخراج عشرون واخواتها اصدق باقى الحد عليه لانا نقول لم يدخل فى الجنس وهو جمع مصحح نعم ماذكرت بيان توضيح ما يتعلق به (فان كان آخره ياء قبلها كسرة) احترز به عن ياء قبلها سكون نحو ظبى فانه كالحرف الصحيح والواو المضموم ماقبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد اسم متمكن يكون فى آخره واو كذلك فلذا لم يتعرض له ولو كان الياء منقلبة عن الهمزة وجوبا لا تحذف كما يجئ فى علم التصريف (حذفت) اى حذفت الآخر انث ضمير الآخر لكونه ياء وجعله للتاء خلاف السوق يدركه صاحب الذوق وينبغى ان يقول حذفت بعد نقل ضمتها الى ماقبلها ليتبين حال ماقبل الياء اذ لاوجه لبيان حال ماقبل الالف دون الياء (وان كان) اى الاسم او آخر الاسم من وضع الظاهر موضع المضمر على الثانى فالراجح الاول (وبقى ماقبلها مقصورا حذفت الالف) (مفتوحا) لامحالة خلافا للكوفيين فى الالف الزائدة نحو عيسون فانهم يجوزون ضم ماقبلها (مثل مصطفون) لاوجه لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء (وشرطه) اى شرط صحة الجمع بالواو والنون (ان كان) مايجمع (اسما فمذكر علم) او مصغر نحو رجيلون صرح به فى التسهيل (يعقل) فان كان مذكرا علما يعقل كما يرشدك اليه قوله وان لا يكون افعل فعلاء ففى العبارة ماترى من اثر الاهمال لكن ماذكره الرضى ان فيه الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع انه لا يجوز كما سيجئ فيه ان مابينه فى بحث حروف الشرط ان الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع امكان جعل ماجعل خبرا جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا لا يجوز نحو انا ان جئتنى اكرمك فانه يجوز جعل اكرمك جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا فلا يجوز جعل اكرمك خبرا وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى ويرد ايضا انه ان اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء فيه علامة التأنيث او لا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جوز الكوفيون طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها كما فى جمع المؤنث والسماع مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحة جمع حبلى وورقاء علمين لمذكر بالواو والنون مع انه لاخلاف فى جوازه وقد قيد فى التسهيل العلم بقيود وهو ان لا يكون معربا بحرفين كزيدين وزيدان وعشرين اعلاما وان لا يكون مركبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سيبويه وبرق نحره علمين بالواو والنون (وان كان) الاسم الذى يجمع (صفة فمذكر يعقل) اى فان كان مذكر يعقل حقيقة او حكما بأن نزل منزلة العقلاء نحو * رأيتهم لى ساجدين * وينبغى ان يراد به مذكر المعنى بقرينة قوله ولا بتاء التأنيث قيل ينبغى تبديل يعقل بيعلم ليشمل قوله تعالى * فنعم الماهدون * لتنزهه تعالى عن العقل وفيه انه ليس قياسا بل مقصور على السماع * كنحن الوارثون * ولا يقال نحن الرحيمون صرح به التسهيل وانه جمع مجازى بجعل الواحد بمنزلة متعدد (وان لا يكون افعل فعلاء) والاخصر الاوضح لا يكون افعل فعلاء بدون العاطف وان فيكون صفة لمذكر بعد صفتين (مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه) المذكر (مع المؤنث) هكذا كان حق العبارة وكأنه سقط المذكر عن قلم الناسخ (مثل جريح) يعنى به فعيلا بمعنى مفعول (وصبور) يعنى به فعولا بمعنى فاعل والمراد باستواء المذكر والمؤنث الاستواء فى الجملة وعند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال مررت بقبيلة بنى فلان واستثنى منه الرضى الخماسى لان تكسيره مستكره فلم يبق الا التصحيح فيقال صهصلقون وصهصلقات فى جمع صهصلق مثل جحمرش وهى العجوز الصخابة والصوت الشديد على ما فى القاموس وكأنه وجده

(الرضى)

الرضى لرجل ايضا والا فكيف يصح صهصلقون (ولا بتاء التأنيث) قيل يغنى عنه قوله مذكر ونحن نقول يغنى عنه ولا مستويا فيه مع المؤنث (ويحذف نونه) وجوبا (بالاضافة) وجوازا بغير الاضافة فى اسم فاعل مع اللام والعمل وسيأتى وفى الضرورة وفى الاختيار قبل اللام الساكنة ومنه ماجاء فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب (وقد شذ نحو سنين) جمع سنة بكسر سينه فى الجمع وقديضم للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة فى الحقيقة (وارضين) بفتح الراء وقديسكن فان قلت ينبغى تقديم بيان شذوذهما على حذف النون لانهما متعلقان بقاعدة الجمع بالواو والنون ولاتعلق لهما بحذف النون بالاضافة كما فى قوله ❊ دعانى من نجد فان سنينه ❊ لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا ❊ والجمع الشاذة بالواو والنون على ماضبطها الرضى عدة ❊ منها بنون فى جمع ابن جعل شذوذه لان قياسه ابنون وانما هى من اصل ابن وهو بنو كفرس وحذف اللام فى الجمع نسيا كما حذف فى الواحد والاقيل بنون بفتح ماقبل واو الجمع فان قلت كيف جعل شذوذه لان القياس ابنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من القاموس انه صفة حيث قال وبنت ليس على بن وانما هى صيغة على حدة الحقوها التاء للالحاق ثم ابدلوا التاء منها ❊ ومنها ابون واخون وهنون وشذوذها لكونها غير علم ولاصفة ❊ ومنها ابينون واختلف فى وجه شذوذه فى جمع المصغر العاقل فقال البصريون هو تصغير ابنى على افعل كاضحى بمعنى ابن وشذوذه لانه لم يوجد ابنى وانما قدر لتصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو تصغير ابن كادل جمع ابن على الاصل ويجمع فعل على افعل على سبيل الشذوذ كاجبل وازمن فى جبل وزمن وشذوذه لشذوذ جمع فعل على افعل وقال الجوهرى هو تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وشذوذه لذلك فعلى كل من هذه التوجيهات ليس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار مفرده واما جمعه فعلى القياس وليس مما نحن فيه ❊ ومنها دهيدهون جمع دهيدة تصغير دهداه كصلصال وهو صغار الابل ❊ ومنها ابيكرون تصغير ابكر كارنب بمعنى بكر اولد الناقة ولم يوجد ابكر وانما قدر تصحيحا لابيكر فمفرده كجمعه شاذ ❊ ومنها اهلون فى جمع اهل وهو اسم غير علم ❊ ومنها عليون لو جعل جمع علية بمعنى المكان المرتفع ولو جعل علما لديوان الخير منقولا من الجمع بمعنى المنسوبين الى العلية فلاشذوذ فيه ❊ ومنها البلغين والدرخين والبرخين والفتكرين للدواهى ❊ ومنها العالمون ان لم يكن صفة واما سنة ونظائرها مما لم يأت لها تكسير من الاسم الذى عوض من لامه تاء التأنيث المفتوح ماقبلها فشاع جمعها بالواو والنون على خلاف القياس ولايخفى ان هذه الضابطة لاتغنى عن السماع اذ معرفة مالم يكسر وماعوض من لامه التاء سماعى وربما يجعل نون بعض هذه الجموع الغير القياسية متعقب الاعراب منونا فلايحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين وبنين فيلزم الياء ❊ ومماينبغى ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لابد من المذكر فى المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل ❊ ومنه العالمون للجميع ❊ ومما يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب فالذى هو معرب غير اضافى يثنى ويجمع فيقال بعلبكان وبعلبكون والذى مبنى او جملة لايثنى ولايجمع بل يقال ذو خمسة عشر وذوو خمسة عشر وذو تأبط شرا وذوو تأبط شرا وذات شاب قرناها وذوات شاب قرناها والاضافى يثنى ويجمع منه المضاف لاغير

فيقال عبدا مناف وعبد ومناف الا الكنى فانه ربما يثنى ويجمع منه الجزءان والاولى الاقتصار على المضاف وان كان المضاف اليه ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولى فيقال للعاقل بنو كذا وذو و كذا وابناء كذا واذ واء كذا ويقال لغير العاقل وان كان مفرده ذو وابن نحو ذو القعدة وابن عرس وبنات عرس وذوات القعدة (والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء) لم يرد بالتاء ما شاع ارادته مما ينقلب في الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد مفرد لحق آخره الف وتاء كسلقاة ولا خفاء في ان الحاق الالف والتاء كالواو والياء في جمع المذكر للدلالة على ان معه اكثر منه من جنسه ولا اختصاص لهذا الغرض بجمع المذكر كما يوهمه بيانه (وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره) الاخصر ان كان صفة لها مذكر فان يكون (جمع بالواو والنون) واورد عليه ربعة وعلامة للمؤنث فانه يقال فيهما ربعات وعلامات ولهما مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء وهي ربعة وعلامة المذكر (وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا) عن علامة التأنيث يرد عليه صفة مذكر غير العاقل وتصغيره فان شيئا منهما ليس له مذكر مع انهما يجمعان بالالف والتاء اطرادا وكذا الخماسي الاصلي الحروف نحو جحمرش وصهصلق فانه يجمع بالالف والتاء لاستكراه جمع تكسيره (كحايض) اذا اريد به الثبوت (وطالق) كذلك واما اذا اريد بهما الحدوث فيقال حايضة وطالقة فلم يجمع المجرد هذا الجمع بل جمع جمع التكسير فرقا بين المجرد وغيره كذا في الرضى ويستفاد منه ان غير المجرد لا يجمع جمع التكسير فلا يقال لحايضة حيض كما يقال لحايض (والا) اى ان لم يكن وفيه حزازة لانه عطف على ان كان صفة فهو في حيز شرطه وفي تقدير شرطه ان لم يكن صفة (جمع مطلقا) ولا يخفى سماجته لفظا ومعنى لانه لا شرط له فلا معنى لجعله في حيز قوله وشرطه قال الرضى والتسهيل لا يجمع الاسم المؤنث الغير الحقيقي المجرد عن العلامة الا سماعا فلا يقال قدرات وعقربات ونارات ويقال سموات وكاسات وشمالات في الرياح ويستفاد من تفصيل الرضى لما يجمع من الاسماء هذا الجمع قياسا انه لا يجمع هذا الجمع قياسا مؤنث غير حقيقي مجرد عن العلامة ايضا فالقاعدة في هذا الجمع ان يكون علما لمؤنث او يكون التاء فيها ظاهرة او يكون فيه الف تأنيث ولا يكون اسما لمذكر حقيقي او علم غير العاقل المصدر باضافة ابن او ذو ونحو ابن عرس وذي القعدة وفيما سوى ذلك سماعي الا انها غالبة في جنس مذكر لا يعقل ولم يأت فيه التكسير كحمامات وسرادقات وفي الخماسي الاصلي الحروف كسفرجلات وجعله الفراء قياسيا والجموع التي لا تكسر كرجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لمجيء اكالب ❊ ومن المباحث المهمة في هذا الباب معرفة جمع قلة مثلثة ملفوظة التاء ومقدرها كما في دعد وهندوام فانها في التقدير دعدة وهندة وامة وقد استوفاها المصنف في قسم التصريف وستعرفها ان شاء الله تعالى (جمع التكسير) من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجمع حصل بالتكسير (ما تغير بناء واحده كرجال) للعقلاء او للكثرة (وافراس) لغير العقلاء او للقلة فنبه بالمثالين على انه لا يختص بالعقلاء كجمع الصحيح ولا يختص بالكثرة والقلة (جمع القلة) اى الموضوع للثلاثة فما فوقها الى العشرة دون ما فوقها (افعل وافعال وافعلة وفعلة) كاكلب وافراس وارغفة وغلمة وزاد بعضهم فعلة كطلبة بدليل هم اكلة رأس في مقام التقليل والدليل انما يكون قويا لو افاد القلة مع اطلاق الاكلة من غير اضافة الى الرأس وزاد بعض آخر افعلاء كاصدقاء (وجمعا الصحيح) وتردد فيهما الرضى وصوب كونهما لمطلق المتعدد والدليل على كون الاوزان الاربعة للقلة ان اكثر استعمالها فيها ❊ واعلم ان الاوزان الاربعة للقلة اذا وجد للكثرة جمع فاذا لم

(يوجد)

٧ الربعة بسكون الباء عطارلرك طغارجغی وقوطوسی که ایچنده اثواب قوبارلر ودخی اورته بویلو کیمسه ار وعورت یقال رجل ربعة ای مربوع الخلق لا قصیر ولا طویل وامرأة ربعة ایضا وجمعهما جمیعا ربعات تحلو بالتحریك حمه
اختری

٩ السماجة قباحت بابنده حسن

يوجد فهى مشتركة وكذا ماعداها للكثرة فيما جاء فيه جمع قلة والافهى مشتركة واذا وجد فقد يستعار احدهما للآخر ※ ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التناسب فلذا أخرها وقدم المصدر لانه اصلها عند البصرية والبواقى فرعه فقال (المصدر اسم الحدث) اى ماقام بالغير فدخل فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعانى كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث مايكون تمام معناه الحدث والايخرج عنه الصبوح والغبوق بل مايدل عليه وضعا لكونه موضوعا له اوجزء فاخرج ماعدا المصدر بقوله (الجارى على الفعل) مريدابه مذكورا بعد الفعل المشتق منه معمولاله منصوبا على انه مفعول مطلق على ماهو احد معانيه الاصطلاحية وبهذا يتبين انه يكفى فى التعريف الجارى على الفعل (وهو) معدودا (من الثلاثى سماع) اى مسموع لايحصل الا بالسماع (ومن غيره) فى تقدير وهو من غيره لئلا يكون من عطف معمولى عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فانه لايصح عنده ومن غيره (قياس) فله فى كل باب قياس فتقول كل ماهو مصدر افعل افعال (تقول اخرج اخراجا) من غير توقف قولك على سماع العرب (واستخرج استخراجا) كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق اومعللة وليس القياس ان كان فعل من غير الثلاثى مصدره بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل الآخر متحر كان كسرت الاول فقط وان كان ثلاث متحركات كسرت حرفين من اوله لانه على هذا القياس لايكون مصدر تفعلل وتفاعل وتفعل ونظائرها قياسا (ويعمل عمل فعله) المتعدى او اللازم من غير تفاوت ولايبعد ان يدرج فيه عمله عمل الفعل المجهول اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول بأن يقال اعجبنى اخراج زيد انيكون زيد مفعول مالم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لابمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل وانما صرح بقوله (ماضيا او غيره) بيانا للتفاوت فى العمل بينه وبين اسم الفاعل والمفعول المشروطين بأن لايكون بمعنى الماضى ولك ان تقول صرح به للرد على من قال لايعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه فى تقدير ان مع الفعل والفعل مع ان لايكون بمعنى الحال لا ان يختص المضارع بالاستقبال وان لايغير الماضى وعبارته اوفق بالقصد الاول حيث لم يقل حالا اوغيره ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالته على الزمان انيكون الحدث الدال عليه فى الماضى اوالحال اوالمستقبل وكذا فى غيره من الاسماء فاحفظه (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) لانه لايعمل فى حضرة من هو اصل فى العمل لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولابأس بايهام العبارة ان التقييد لعموم العمل لالاصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لاينافى عمله بل عمله ماضيا او غيره لانه تداركه بقوله وان كان مطلقا الخ ولابد ان يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسماء المتصلة بالفعل وكأنه لم يذكره اعتمادا على مايقول فى قسم التصريف ان الاسم العامل لايصغر ولايخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه اتصال قوله واذا كان مفعولا مطلقا بهذا القول وتأخر قوله (ولايتقدم معموله عليه) لكونه فى تقدير ان مع الفعل ومعمول مدخول ان لايتقدمها وكل مايرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد هذا المعمول تفسير المقدر وذلك تكلف لايساعده الوجدان ارتكبوه لاتمام هذه الدعوى الناشئة من جعلهم اياه فى تقدير ان مع الفعل تصحيحا لعمله فلذا خالفهم الرضى فى الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف فى ذلك الكثير على ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولايجب انيكون المأول فى حكم المأول به من كل وجه

(ولايضمرفيه) الاولى ولايستتر فيه ومن قال فرق بين الاضمار وبين الاضمار فى الشئ فان الاول ابراز الضمير والثانى جعله مستترا فى الشئ فقد غفل عن عبارة المصنف فى بحث تنازع الفعلين حيث قال فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار ولايخفى ان الاستتار لايكون الا للفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لامعموله مطلقا فالاولى تأخيره عن قوله (ولايلزم ذكر الفاعل) والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لايقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل لايفيد عدم تقديره ايضا (ويجوز اضافته الى الفاعل) مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضمر فيه فاعل ويصير الفاعل فضلة فى التقدير منصوب المحل (وقد يضاف) اقل من الاضافة الى الفاعل وكلمة قد لتحقيق هذا المعنى (الى المفعول) اى مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حمل توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاندلسى ظاهر كلام سيبويه المنع (واعماله باللام قليل) وقالوا اكثر عمله مع التنوين وخالفهم الرضى وجعل اكثره مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يوجد فى القرآن اعمال المعرف باللام الا بالتقوية بحرف الجر قال الله تعالى ❊ لايحب الله الجهر بالسوء ❊ والسر فى كون عمل المعرف باللام ضعيفا فى المصدر قويا فى اسم الفاعل والمفعول ان اللام الداخلة عليهما موصولة بجعلهما بمنزلة الفعلين واللام فى المصدر يمنع تأويله بأن مع الفعل وهو مدار عمله (فان كان مطلقا) يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق (فالعمل للفعل) اى حق الفعل فهذا للتنبيه على جهة عدم اعمال المفعول المطلق اوالمعنى لانه اذا وجد معمول عند المفعول المطلق فالعمل ليس له بل للفعل (وان كان) المفعول المطلق (بدلا منه) اى من فعله والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا (فوجهان) ان شئت فهو معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل (اسم الفاعل ماشتق من فعل) هذا التعريف صادق على المذهبين الا انه عند البصريين الفعل بمعنى المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثانا وحدثا وعند الكوفيين بمعناه المشهور وكأنه لجعل التعريف صالحا المذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر (لمن قام به) يريد لما قام به على سبيل التغليب فلا يرد انه لو كان كذلك لايكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه لاتكون فى غاية الابهام ولا ماقيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهق والعاوى لايقال يشكل بنهاره صائم اذ لو كان موضوعا لمن قام به لصح هذا التركيب لانا نقول وضعه لمن قام به لايمنع اسناده مجازا الى من لم يقم به والمتبادر من التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدث فى المستقبل والماضى مع انه مجاز فى الاول اتفاقا وفى الثانى عند بعض (بمعنى الحدوث) بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت عند المصنف اواعم من الثبوت والحدوث كما حققه الرضى وبخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير تقييد بالحدوث ولا بالثبوت ولاعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة المشبهة الى الفاعل اذا قصد الحال فيقال حاسن وقابح وضايق وهذا مطرد على ما قال الرضى ويحكم بأن المستعمل فى الثابت مما هو على وزن الفاعل كالرازق والعالم فى اسماء الله مجاز (وصيغته من مجرد الثلاثى) اى غالبا فلاينتقض بصيغ المبالغة ويجب من حكما فى التسهيل وبيان الصيغة من تتمة التعريف لانه يتضح بمعرفتها اسم الفاعل مزيد اتضاح فلايرد انه خروج من وظيفة النحو الى وظيفة التصريف ❊ والمراد بالثلاثى مايكون ماضيه على ثلاثة حرف فقوله من مجرد الثلاثى لحصر صيغة الفاعل فى الثلاثى او مايكون الحروف الاصول من ماضيه ثلاثة فقوله من مجرد الثلاثى

للاحتراز من الثلاثى المزيد ويؤيد هذه الارادة مافى بعض النسخ من الثلاثى المجرد (على فاعل كضارب) قال المصنف ولكثرة الثلاثى وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن سمى اسم فاعل ولم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيه ان اسم الفاعل ليس بمعنى اسم على هذا الوزن بل اسم مافعل الشئ والمفعل والمستفعل لم يأت لهذا المعنى نعم لوقيل اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمستخرج لكان شيئا كذا فى الرضى ويمكن دفعه بأن المصنف لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه اختير بهذا الاسم باعتبار كونه فاعلا للفعل باعتبار انه طالب الفعل جاعل شخص فاعلا كالمفرح فانه جاعل الشخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اختيار اظهر منه وهو ان معنى الفاعل اكثر وجودا فى افراده من معانى امور اخر وبناء التسمية على الاغلب بناء على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة النسبة اى ماله نسبة الى الفعل يشمل الكل بلا كلفة لكن جعله اسم فاعل انسب بالتسمية باسم المفعول (ومن غيره) اى غير الثلاثى اوغير مجرد الثلاثى وهو الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه والملحق (على صيغة المضارع بميم مضمومة) متعلق بالظرف اى حاصلة بوضع ميم موضوعة موضع حرف المضارعة (وكسر ماقبل الاخر كمدخل ومستغفر) وفى بعض النسخ كمخرج ومستخرج فان قيل كثيرا ما يكون كسر ماقبل الاخر بعينه ما كان فى المضارع فلا يصح انه حاصل بكسر ماقبل الاخر قلت هذا اذا كان اشتقاق اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فلما كسر ماقبل المضارع كسر ماقبل اسم الفاعل من غير ان يكون كسر ماقبل آخر اسم الفاعل كسرا كان فى المضارع وللتنبيه على ان الكسر يتحقق فى كل اسم فاعل كرر مثال اسم الفاعل كان ماقبل آخره فى المضارع مكسورا ولم يأت بما كان ماقبل الاخر فى المضارع مفتوحا لظهور عمل الكسر فيه مضموما وغير مضموم ❋ ومن قال لو كان ماقبل آخر مضارعه مكسورا وغير مكسور مذكورا لكان اولى فقد غفل ولا خفاء ان بين قوله على صيغة المضارع وبين قوله بميم مضمومة وكسر ماقبل الاخر تنافرا اذ الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود واضح وهو انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا هذا وماذكره هو القياس ومحصن على صيغة المفعول من احصن وكذا مسهب من اسهب وورق من اورق على مافى التسهيل ومبقع اى مفلس من ابقع وطائح من اطاح ولاقح من القح ومنتن بكسر الميم اوضم التاء من انتن شواذ (ويعمل) جميع (عمل فعله) من رفع الفاعل ونصب ماينصب فعله (بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة اوما) واما اذا فقد شرط معنى الحال والاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا فقد الاعتماد لايعمل فى الفاعل والمفعول به والعمل فى الظرف والجار والمجرور يكفيه ادنى رائحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضى فعبارة المتن غير واضحة والمراد بالاعتماد الاعتماد فى العمل على هذه الاشياء والمراد بصاحبه ماسوى اللام لانه لاحاجة معه الى كونه بمعنى الحال او الاستقبال وماسواه المبتدأ وذو الحال والموصوف وسميت صواحب لقيامه بها فى الاغلب وانما قلنا فى الاغلب لئلا يشكل بزيد ضارب ابوه لان صاحب الضارب الاب لا زيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام ومابالنفى كما فى عبارة الجزولى قال الرضى اشتراط معنى الحال والاستقبال مع الاستفهام والنفى ظاهر عبارة النحاة والاولى انهما كاللام وقال الرضى والهمزة

اعم من ان يكون مذكورا نحو أقائم الزيدان ام قاعدان والنفى اعم من الصريح وغيره نحو انما قائم الزيدان والاخفش لايشترط فى عمله وعمل نظائره شيئا (فان كان للماضى وجبت الاضافة) معنى فى بيان مايتعلق به ولايصح ارادة المتعلق معمولا (خلافا للكسائى) وهذا الخلاف مبنى على خلافه فى اشتراط معنى الحال والاستقبال وكذا قوله (وان كان له معمول آخر فبفعل مقدر) فيه خلاف الكسائى فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال (نحو زيد معطى عمرو درهما امس) فانه نصب درهما ولايصح عمل المعطى فيقدر له فعل كأنه سئل ما اعطاه فأجيب بدرهما اى اعطى درهما ولايخفى انه تكلف لايساعده الوهم فلذا قال الكسائى بعمله مطلقا والسيرافى بعمله عند امتناع ارادة المتعلق بطريق الاضافة للضرورة والظاهر انه لايخص وجوب الاضافة معنى بانتفاء شرط معنى الحال والاستقبال بل يشترك بينه وبين انتفاء الاعتماد فالتخصيص بلا مخصص (فان دخلت اللام) اى اللام الموصولة وانما اطلقها لانها المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل لشيوعها وقلة غيرها والاولى الالف واللام والمعدود فى الموصول الالف واللام وفيه خلاف المازنى لانه ينكر اللام الموصولة ولايثبت الاحرف التعريف (استوى الجميع) اى جميع الازمنة كاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد هنا على الموصول وفيه خلاف ابى على والرمانى فانهما قالا لايعمل اذا دخله اللام الا اذا كان بمعنى الماضى ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضى ذلك النقل وهما لكون مأخذه محتملا ومما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل ياطالعا جبلا فى امثلة النحاة حتى قال الرضى هذا مثال مصنوع لااعتداد به (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل (للمبالغة) وهذا الكلام صريح فى ان صيغ المبالغة داخلة فى اسم الفاعل لكن الرضى صرح فى بحث الاضافة انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله بمعنى الحدوث لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة فى المعنى ذلك النقصان ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال وقال ابن بابشاذ لايعمل بمعنى الماضى كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضى والحال والاستقبال (كضراب وضروب ومضراب) قال الرضى هذه الثلاثة تعمل اتفاقا من البصريين (وعليم وحذر) مختلف فيه فذهب سيبويه يعمل ومنعه غيره (مثله) اى مثل ماسواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفت ان المماثلة لاتصح عند غير ابن بابشاذ (والمثنى والمجموع) لاسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة (مثله) اى مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما فرع الواحد ومن قال بعدم تغيير بنائه بالحاق علامتى التثنية والجمع لم يأت بوجه تام (ويجوز حذف النون مع العمل) فى المذكور فلا يقال الضاربا بتقدير المفعول (والتعريف تخفيفا) وفى قوله والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل المعرف هو الموصول ولاشائبة للتعريف فى اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام (اسم المفعول مااشتق من فعل لمن وقع عليه) لما لم يحتج الى اخراج شئ بذكر معنى الحدوث كما يحتاج فى تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهة به لم يذكر بمعنى الحدوث لالانه فرق بينه وبين اسم الفاعل فى ذلك وربما يقال ينبغى ان يذكر لاخراج نحو اعذر والوم واشغل واشهر ولئلا يتوهم عدم اعتباره فى معنى اسم المفعول (وصيغته

من الثلاثى) اى ما كان ماضيه على ثلاثة احرف (على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ماقبل الاخر) هذا هو القياس وماعداه شاذ كالمحبوب من احب والمضعوف من اضعف بمعنى ضاعف والمحزون من احزن (وامره فى العمل والاشتراط (كامر الفاعل) شرحه وجرحه وما هو الحق فيه لايخفى عليك ان كان مما فصلناه لك حاضرا لديك (مثل زيد معطى غلامه درهما ❊

(الصفة المشبهة) اى المعتبر مشابهتها باسم الفاعل فى انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فلذا عملت ولم يعتبر ذلك الشبه فى اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما فى الصفة المشبهة ولوجود معارض لذلك الشبه فى اسم التفضيل وهو عدم المشاركة فى المعنى بخلاف الصفة (ما اشتق من فعل لازم) يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت من رحم المتعدى واجيب بأن رحم جعل لازما بنقله الى رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلا منزلة الطبيعى ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم وهذا كاخذ اسم المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا بعد التعدية فهو مشتق من فعل متعد فلذا خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وما ذكر الرضى ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضى ولايخفى ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين مقدرا اهون من اعتبار نقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج بقوله (لمن قام به) اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم وبقوله (على معنى الثبوت) خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث وقال الرضى الصفة المشبهة موضوع لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث ولا استمرار وقال السيد المحقق الشريف فى شرح المفتاح الصفة الشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة المشبهة فيصح ان يقال زيد ضارب غدا او الان او امس (وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل) اى لصيغة ماهو على وزن الفاعل ولهذا يغير حسن عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل الاطراد على مافى الرضى وكان الاوضح الاقصر وصيغتها لاتكون على فاعل (على حسب السماع) اى مقصور على حسب السماع ولايضبطها قياس (كحسن وصعب وشديد) وقد نبه بايراد الامثلة المختلفة من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس قال ابن مالك هى من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستسلم النفس ومنطلق اللسان وقال الرضى هى من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعور واعرج (ويعمل عمل فعلها مطلقا) قال الرضى لايصح الاطلاق الا عن شرط معنى الحال والاستقبال واما الاعتماد فلابد لها ايضا منه بل هى اولى بالاشتراط به لضعفها ونحن نقول المراد به بيان اطلاق العمل لا كيفيته والا فيلغو لانه سيأتى تفصيل كيفية عملها فينبغى ترك قوله عمل فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما يأتى اذ لاينصب فعله على التشبيه بالمفعول (وتقسيم مسائلها) المسئلة هو الحكم الكلى وللصفة المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف فى الامتناع والحسن وزيادة الحسن والقبح مسائل كلية ترتقى الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه ممتنع وكل صفة مشبهة غير معرفة تكون كذلك مختلف فى امتناعها وهكذا ولله دره وقد بين تلك المسائل ببيان مختصر مشتمل على التنبيه على وجه القبح ومقابله ومن لم يعرف هنا مسئلة قال سمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه فجعلها مسئلة لغة (ان يكون) اى يحصل ببيان ان يكون (الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا او باللام

او مجردا عنهما) اى اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (ستة) انما اتى بهذه الجملة ليظهر بالتقسيم الثلاثى للمعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر (والمعمول فى كل منهما مرفوع ومنصوب ومجرور) الجملة حالية عاملها معنى الاشارة فينتظم حمل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة كان حق الانتظام والمعمول فى كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ليكون فى حيز ان يكون قال الرضى انما لم يقسمها باعتبار اعرابها فى نفسها لان الكلام فيه قدم فى باب النعت بل يكون بالاضافة ايضا بأن يكون خبرا او حالا ولى لان الكلام فيه قدم فى المعربات ولا يخفى انه فرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام فلا فائدة فى تقسيم المعمول الى المضاف وغيره بل المفيد كون المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير وغير مضاف اليه فان كونه تميزا او شبه معمول يدور على كونه معرفة ونكرة وكونها خالية عن الضمير او مشتملة على الضمير الواحد او المتعدد يدور على كون المعمول مضافا الى الضمير او مضافا اليه (صارت) الاقسام (ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول فى المعرفة) لانكار البصرى تعريف التميز والاولى عندى انه على التشبيه بالتميز اذ المعنى على التميز (وعلى التميز فى النكرة) ولما لم يشترط نكارة التميز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التميز (والجر على الاضافة) وانما قال فالرفع على الفاعلية دفعا لاحتمال البدلية باعتبار ضمير فى الصفة وهذا يبطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس خاليا عن الضمير ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن لاشتماله على الضميرين لا ضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع على الفاعلية دون البدلية هذا الحسن وجها حيث لم يؤنث الصفة فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه بالتميز لان المفعول هو الاصل فى العمل فان قلت قد استمار الضارب الرجل الجر على الحسن الوجه فارادوا استمارة الحسن الوجه النصب عن الضارب الرجل بالنصب ليصيرا كالمتعاوضين قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك (وتفصيلها) اى الاقسام ومن قال اى المسائل فقد سهى (حسن وجهه ثلاثة) منصوب حال من حسن وجهه لانه فى المعنى فاعل التفصيل كأنه قيل يفصلها حسن وجهه ذا ثلاثة اوجه (وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه) معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك بمعنى ثلاثة حال من الخمسة وقدمت ليعلم انها حال من الجميع (اثنان منها ممتنعان) هما (الحسن وجهه الحسن وجه) خبر بعد خبر والتركيب من قبيل هذا حلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف التنوين ولا ضمير بارز والاتيان بمستتر كما فى الحسن الوجه فانه كان فى الاصل الحسن وجهه فلما اضيف وبقى الصفة بلا فاعل اعتبر ضمير فى الحسن ليكون فاعلا ولا يخفى ان هذا يقتضى ان لا يمتنع الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم استغنى عن البارز فى وجهه فحصل التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما امتناع الثانى فلانه اما فى الاصل الحسن وجها فلا تخفيف واما الحسن وجهه فهو فى صورة ما لا تخفيف فيه وقيل لانه فى صورة اضافة المعرفة الى النكرة وهو عكس المقصود (واختلف فى حسن وجهه) يتبادر ان الاختلاف فى جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جلوه ممتنعا فى السعة قبيحا فى الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا ❊ وجه الامتناع ان الاضافة تكون بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه فلا وجه لترك الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح ❊ ووجه الجواز حصول التخفيف فى حسنا

وجهيهما لان حذف النون ليس ادنى من حذف الضمير لان كليهما لفظان متحركان الا ان يقال النون لكونه قائما مقام التنوين فى حكمه (والبواقى) من الاقسام وهى خمسة عشر (ما كان فيه) اى تركيب كان فيه لا صفة كان فيها (ضمير واحد) لم يكتف بافراد الضمير وصفه بقوله واحد وصف تأكيد ليحسن مقابلته ضميران (احسن) مما فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضى ثبوت الحسن فى القبح لاشتماله على المحتاج اليه من الضمير وبراءته عن المستغنى عنه من الضمير (وما كان فيه ضميران) الاولى اكثر ولعل التثنية لمجرد التعدد (حسن) يتفاوت حسنه بقلة الضمير وكثرتها فزيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله على المستغنى عنه (وما لا ضمير فيه قبيح) لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة عدم الضمير وعدده متوقفة ماهى خالية عن الضمير وما فيها ضمير نصب علامة يعرفان بها فقال (ومتى رفعت) على صيغة الخطاب (بها) اى الصفة (فلا ضمير فيها وهى كالفعل) فيحسن مررت برجل حسن غلمانه ويضعف حسنون ويجوز حسان غلمانه (والا ففيها ضمير الموصوف) مبتدأ كان او حالا او مفعولا (فتؤنث) على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله متى رفعت وعلى صيغة الغائبة وهى ارجح لان معرفة المفعول هنا اهم من الفاعل وفى الاحتمال الاول حذف المفعول وهنا حذف الفاعل وذكر المفعول اهم (ويثنى ويجمع) لم يذكر التذكير لانه لا مدخل له فى الفرق بين الخالى عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما وذلك فيما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث كذاول ولم يقل بدل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع (فتطابقه) اى الصفة الموصوف مع انه اخصر لئلا يتبادر المطابقة فى الاعراب والتعريف ايضا (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) الاخصر اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان وصف اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم فى اكتفائه بالمرفوع وعدم التجاوز الى المنصوب (مثل الصفة فيما ذكر) المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه قيد به لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا اذ اللام فيهما الاسم الموصول دون الصفة (اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره) اى وضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشئ الا انه جعله كون ذلك القائم الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى الزائد فى الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرف بالمتصف بالطول لا من له الزيادة فى الطول جعله بمعنى الزائد فى الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما فى قولك زيد شابا ازكى منه هرما والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة فى قيام الفعل به او فى وقوع الفعل عليه (وهو) اى المفرد المذكر (افعل) فلا يرد فعلان وافعلون وفعلى وفعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله (وشرطه ان يبنى من ثلاثى مجرد ليمكن) الا عليه وخير وشر فى الاصل اخير واشر اذ لا يمكن البناء من غير الثلاثى من غير القياس اذ لا يسع افعل اكثر من ثلاثة احرف من مصدره فلو حذف الزائد على الثلاثة لم يتبين انه اشتق منه وفيه ان الامكان لا يصلح ان يكون غرضا من اشتراط البناء من الثلاثى لان امكان البناء متحقق شرط او لم يشترط فالصحيح لانه لا يمكن من غيره وان العلة فى اشتراط انه ليس بلون ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء منهما بل التباس فتخصيص التعليل بالثلاثى المجرد تخصيص من غير مخصص وقد خالف المصنف فيه سيبويه حيث جعل سيبويه مجيئه من باب الافعال قياسا وغيره جعله سماعا مع الكثرة واما ما نقل من الاخفش والمبرد انه يجئ من جميع الثلاثى المزيد قياسا فغير موثوق به (ليس بلون ولا عيب) صفة ثانية لثلاثى فصل بينهما بالتعليل ولا فساد فيه لانه جملة معترضة اى هذا الاشتراط ليمكن والجملة المعترضة لا تمتنع فى موضع ولا بد من قيد آخر وهو ولا حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية وتخص بأفعل الصفة وزاد الرضى ان يكون تام المعنى احترازا عن

مصادر الافعال الناقصة فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدرا اشتق منه فعل متصرف ولا يشتق من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس والتعريف يغني عن الشرط الاخير واورد نحو اجهل وابلد وارعن مما لا يحصى فقيل لابد من تقييد العيب بالظاهر ومع ذلك يشكل ما اشتهر ان فلان احمق من هبنقة شاذ وكلام الرضي يدل على عدم الوثوق بالحكم بشذوذه (لان منهما افعل لغيره) اي لغير التفضيل نحو احمر واسود واعرج فلو بني اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضي انه جاء ارعن للتفضيل فيقال ارعن رعناء وله نظائر ويمكن دفعه بانه اراد منهما افعل لغيره قياسا مطردا فيفحش الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولا ينتقض القاعدة بما جاء في حديث في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله * لانت اسود في عيني من الظلم * وهما اوقعا الكوفيين بتجويز اشتقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان (مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره) اي غير الفعل الثلاثي المجرد الخارج من اللون والعيب بأن يقصد المزيد فيه او الرباعي المجرد او المزيد فيه او اللون او العيب او الجامد لان يفضل فيه لا لان يفضل فيه كما توهم شارح (توصل اليه بأشد ونحوه) مما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق التوصل مبهما اوضحه بالتمثيل فقال (مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى) يعني يجعل ذلك المفضل فيه تمييزا عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى * انا اكثر منك مالا وولدا * الظاهر انه لا يخص الوصلة بصيغة افعل بل يصح هو زائد عليه استخراجا بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جعله زائد في الاستخراج لا زائدا في الزيادة في الاستخراج ولا يبعد ادخاله في قوله ونحوه وقصد الغير يخص بالتوصل لكن لا يخص التوصل بقصد الغير فكما يصح زيد افضل واعلم يصح زيد اكثر فضلا وازيد علما (وقياسه) اي مقيس افعل (للفاعل) اي لتفضيل الفاعل (وقد جاء لتفضيل المفعول) سماعا (نحو اعذر) اي اكثر معذورية (والوم) اي اكثر ملومية (واشهر) اي اكثر مشهورية (واشغل) اي اكثر مشغولية (واحب) اي اكثر محبوبية واذا قصد في هذه الامور التفضيل للفاعل توصل بأشد ونحوه قال الله تعالى * والذين امنوا اشد حبا لله * قال المحقق التفتازاني لم يقل احب لله لان احب شاع في المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخذ قوله فان قصد غيره توصل اليه بأشد ونحوه عن هذا الحكم ايضا ليتعلق به ايضا (ويستعمل على احد ثلاثة اوجه) قوله على احد ثلاثة اوجه حال من مرفوع يستعمل ابدل منه قوله (مضافا) لفظا (او بمن) لفظا (او معرفا باللام) العهدية والاصل استعماله بمن لان وضع اسم التفضيل يطلب ذلك لانه لا يعقل الا بمفضل ومفضل عليه والتصريح بالمفضل عليه انما هو مع من لكنه قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه (فلا يجوز الافضل من عمرو) لان الشايع فيه اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه لتعينه عند المخاطب بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع لام الجنس ايضا مع من لانه يشبه جمع لام العهدية مع من الا نادرا نحو * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر * وربما يأول بأن من ليس للتفضيل والمعنى الاكثر من بينهم من الغير حصى ومثله هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس صلة افعل بل متعلق بالتباعد المفهوم من التفضيل اي هذا اظهر من كل ما عداه بعيد من الخفاء وله نظائر لا تحصى فاعلم ذلك تعلم الجميع (ولا زيد افضل الا ان يعلم) المفضل عليه

(فيستعمل)

فيستعمل بدون من لفظا بل تقدر المفضل عليه بمن (نحو الله اكبر) اى من كل شئ و لايصح ان يكون التقدير اكبر كل شئ كما قال الرضى لان حذف المضاف اليه لايصح بدون التعويض بالتنوين نحو يومئذ او بالضم نحو قبل او وجود مضاف اليه مثله لاسم بعده نحو ذراعى وجبهة الاسد اى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد نعم يصح ذلك فى مثل زيد اكرم واجل الناس بتقدير اكرم الناس واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة لا من قوله فلا يجوز زيد افضل ولابد من تقدير ولازيد افضل اذا لم يعلم فتأمل ولك ان تجعله استثناء من قوله ولازيد افضل ويقدر فى القاعدة الا ان يعلم واذا لم يبق افعل التفضيل على معنى التفضيل كالدنيا والحبلى يستعمل بدون احد الوجوه لفظا او تقديرا لانه لايستدعى مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة وبالحبلى الحطة العظيمة وذلك التجريد عن التفضيل قياس عند المبرد سماع عند غيره وهو الصحيح (فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من) الاولى ما (اضيف اليه) من مشاركته فى مفهوم المضاف اليه (فيشترط ان يكون) المفضل (منهم) اى من المضاف اليه والظاهر منه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيد افضل الرجلين (مثل افضل الناس) فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس سوى نفسه ولو صرحت بالمفضل عليه وقلت افضل ماعداه من الناس لم يجز الاضافة وتعين ان يذكر من فتقول زيد افضل مما عداه (والثانى ان يقصد زيادة مطلقة) غير مقيدة ببعض ماعداه فيريد الزيادة على كل ماعداه اما حقيقة او عرفا كما تقول زيد اعلم بغداد اى اعلم من كل ماعداه من اهل زمانه (ويضاف للتوضيح) اما الى ما دخل هو فيه نحو نبينا افضل قريش واما الى مالم يدخل فيه نحو يوسف احسن اخوته و فلان اعلم مصر لكن بشرط الاضافة الى ماهو داخل فيه لئلا يلتبس بالمعنى الاول (فيجوز يوسف احسن اخوته لخروجه) اى يوسف (عنهم باضافتهم) اى الاخوة اليه (ويجوز فى الاول) اى فى المضاف الاول (الافراد) ذكر الافراد هنا بدون التذكير مع تقييده فى من بالتذكير يوهم ان لاتذكير هنا لكن فى بعض الشروح اعتبر التذكير هنا ايضا فتقول زيد افضل الناس وزيدان افضل الناس وهند افضل الناس وهكذا فى البواقى (والمطابقة لمن هو له) منعوتا كان او مبتدأ او ذا حال (واما) المضاف (الثانى والمعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة) ولك ان لاتقدر فيهما وتربط الجملة بالمبتدأ بتعريف المطابقة لانه فى قوة فلابد من مطابقتهما (والذى بمن مفرد مذكر لاغير) ومما خفى فيه معنى التفضيل اول وقد استوفى المصنف اشتقاقه والاقوال فيه فى قسم التصريف فان استعمل مع موصوف او بمن صار غير متصرف وان جرد عنهما يكون متصرفا لخفاء الوصفية فيه فتقول عاما اول وهذا اول وفعلت اولا (ولايعمل) اسم التفضيل (بنفسه) عملا قويا بخلاف نصب التميز والظرف ومايشبهه من الحال فانه ينصب هؤلاء كما صرحوا به والظاهر ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى فى حكم هؤلاء وقد عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير متعديين * وانما قيدنا العمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية فى المفعول به نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما زاد فى مفعوله الباء فى افعاله نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا اجهل بزيد ويتعلق به حروف جر كانت تتعلق بفعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالسهم

واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين فتقول انا اكسى منك لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب وعند الكوفيين الثانى منصوب به للضرورة لانه لايصح تكرار لام التقوية بل يصح تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل فلا تقول جلست فى الدار فى الارض الاعلى سبيل البدل واما جلست فى الدار فى يوم الجمعة فليس حرف الجرفيه بمعنى بل احدهما لظرفية الزمان والاخر للمكان ويتعدى اذا كان بمعنى المفعول الى فاعله بالى نحو انت احب الى والعمل القوى هو العمل فى الفاعل المظهر وفى المفعول به بلا واسطة والثانى اقوى وليس له عمل الثانى اتفاقا واذا وجد مفعول به افعل يقدر له الفعل كما فى قوله تعالى ❊ هو اعلم من يضل عن سبيله ❊ اى يعلم من يضل وهكذا قوله ❊ واضرب منا بالسيوف القوانسا ❊ اى الرؤسا واما عمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه ولم يشهد ذلك والمشهور ماذكره المصنف وهو انه لايعمل (فى) فاعل (مظهر) بخلاف الضمير فانه لاستتاره غالبا فى حكم العمل فيسهل العمل فيه ولايحوج الى شرط والقرينة على ان المراد بالمظهر الفاعل هو المستثنى كذا قيل ولك ان تريد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظاهر فتستفيد من الاستثناء عدم عمله فى المفعول به لانه ليس الاعملا فى الفاعل (الا اذا كان) افعل (لشئ) بحسب الذكر حالا او خبرا او صفة مما يقتضى كونه صفة له فى الواقع ان لم تعرفه المسبب ولهذا لم يقل صفة لشئ لئلا يوهم التخصيص بالنعت مثال الخبر مازيد احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ومثال الحال ماجانى زيد احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد (وهو فى المعنى لمسبب) على صيغة المفعول اى ماجعل سببا لكون افعل لشئ فى الذكر فانه لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار المسبب على السبب مع انه المشهور فى عباراتهم تنبيها على انه لايجب ان يكون سببا فى الواقع بل يكفى جعل المتكلم اياه سببا ومن لم يتنبه لذلك قال عبر عنه بالمسبب لان عين زيد وعين الرجل مسببان للكحل ولايخفى سماجته وانما قال وهو فى المعنى لمسبب نفيا لكونه فى المعنى لشئ واشارة الى كونه لشئ فى اللفظ لا انفى كونه فى اللفظ لمسبب لانه فى اللفظ ايضا لمسبب لانه المسند اليه ورافعه (مفضل) ذلك السبب (باعتبار الاول) اى اول ماله اسم التفضيل وهو الشئ ولوقال باعتبار الشئ لكان اوضح (على نفسه باعتبار غيره) اى غير الاول ولايخفى انه يتبادر منه الثانى وهو المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم الصحة وتصرف غيره الى غيره ولوقال باعتبار الشئ مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثانى فتأمل (منفيا) خبر ثان لكان او حال من فاعله او فاعل لظرف فتأمل او من مفعول مطلق المفضل وهو انسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز باشتراط كون التغاير بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل مارأيت رجلا احسن فى داره زيد من عمرو لاعن قول مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد كما توهمه بعض الشارحين لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيه كالتغاير فى المثال المذكور بلا تفاوت على انه صرح الرضى بالمماثلة حيث جعل قوله مارأيت عينا احسن فيها الكحل من عين زيد بتقدير من كحل عين زيد (نحو مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن) علة لمفهوم الاستثناء بمعنى عمل فى المظهر فى هذه الصورة لانه بمعنى حسن فى المثال المذكور اى يحسن كما فى قولك لايوجد رجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وذلك لان النفى توجه الى الزيادة فبقى اصل الحسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال المساواة ينفيه مقام المدح اولان

(النفى)

النفى جعل مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد اودونه وبهذا القدر استحق العمل وان خصه العرف بكون حسنه دون حسن كحل زيد ※ ولما كان يتوجه عليه ان ينبغى ان يعمل فى مارأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه دليل سيبويه على العمل وقال (مع انهم لورفعوا) احسن بالخبرية للكحل (لفصلوا بين احسن ومعموله بأجنبى وهو الكحل) الذى لم يعمل فيه احسن حينئذ والفصل بأجنبى بين العامل والمعمول لايجوز مطلقا كما هو المشهور ※ شاع منعه فى تفسير البيضاوى وبين معمول افعل وافعل لايجوز لكمال ضعفه فى العمل كما فى الرضى حتى صرح بجواز زيد ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله مشعر بذلك وقد عرض بذلك لسيبويه بشئ وجهه انه يلزم ان يصح العمل بدون النفى ايضا ※ ويرد عليه بعد انه يمكن رفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بأن يقال مارأيت رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد واجاب عنه الرضى بانه يبقى الضمير فى منه راجعا الى غير مذكور ※ وفيه ان المرجع وان اخر لفظا يقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما مايقال من انه لوقدم لم يبق العبارة المشهورة والكلام فى العبارة المشهورة فى هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام فى وجه اختيار عمل اسم التفضيل وجعل العرب مزكية على الوجه المشهور وكيف لا ولوكان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغى ان يقال لورفعوا لم يبق العبارة المشهورة بحالها لان المشهور جعله صفة لرجلا والحق ان التعليل لايتم فانه لامحذور فى ان يقال مارأيت رجلا الكحل فى عينه احسن منه فى عين زيد ※ وقد سنح اشكال قوى وهو اما ان يكون بيان القاعدة فاسدا واما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل فى مارأيت رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد فيلزم الامر الثانى واما ان لايجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة فى حقه فان قلت التعليل جاء فى قول مارأيت رجلا افضل منه ابوه قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة المفضل والمفضل عليه فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف مانحن فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة اذ لامغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وحاصله ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولامعارض له فان قلت اليس العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبى كالمتحرز عن السحاب بالميزاب قلت لالان عمله واقع فى الضمير وبعض المعمولات الظاهرة كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبى (ولك ان تقول احسن فى عينه الكحل من عين زيد) اى جاز لك اختصار هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل عين زيد ومما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير منه فى عين زيد لئلا يختلف المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت مافيه على ان صحة هذا النوع من التقدير ممنوعة (فان قدمت ذكر العين) اى ذكر العين المفضل عليه (قلت) اى وجوبا (مارأيت كعين زيدا حسن فيها الكحل) يعنى هذا الاختصار وجب فى الاستعمال لم يأت غيره وذلك يستفاد من ذكر الاختصار الاول بقوله ولك ان تقول وذكر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول لازم تقديم العين وقوله كعين زيد مفعول رأيت والكاف اسم اى مارأيت مثل عين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ونكارته غير مانعة لان مثل المضاف الى المعرفة لايتعرف فلاحاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اى عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن البيت المستشهد يؤيد تقدير الموصوف لاحسن وحينئذ قوله كعين زيد حال متقدم على المفعول اى على قولا مثل قول الشاعر

(ولا ارى) اوله ❊ مررت على وادى السباع ولا ارى (كوادى السباع حين يظلم واديا) ❊ اقل به ركب اتوه تأية ❊ (واخوف الاما وقى الله ساريا) والمثلة ظاهرة واضافة الوادى الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرور الانسان بالوادى تكثر السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه تأية استيناف بيان لسبب قلة الركب به وهو ان اتيانهم اياها على سبيل التأية اى التوقف والتلبس فى الشروع فى الاتيان اياها واخوف بمعنى المفعول اى اخوف الاوقت وقاية الله السارى من الخوف بأن يعينه مايأمنه اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء ونعم خارجة عن حد الاحصاء ❊ نسألك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء ❊ (الفعل ما دل على معنى فى نفسه مقترن بأحد الازمنة الثلاثة) قد خرج معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فعليك باستحضارها ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف فى العقل الهيولانى وصرت من اصحاب ملكة العلم الانسانى (ومن خواصه دخول قد) لان وضعها لتقريب الماضى الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا او لتقليل المضارع (والسين وسوف) الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل (والجوازم) الموضوعة للعمل فى الفعل وانما دخل الماضى مع عدم العمل لانها كدخول الجار على المبنى مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده فى ان يضربن وان ضرب دون الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر فى الاسم من الخواص وهنا الجازم (ولحوق تاء التأنيث ساكنة) لانها وضعت لكون فاعل الفعل مؤنثا (ونحو) الظاهر انه عطف على تاء التأنيث (تاء فعلت) الاولى ان يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يخص بالمتحرك وان يتبادر منه ليشمل الف التثنية وواو الجمع ايضا وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل ولا يصح ان يراد بنحو تاء فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم والفعل وينحصر الفعل فى الماضى والمضارع والامر عند النحاة فينبغى ان يقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعده بل الفعل احوج الى التقسيم لئلا يتوهم ان انقسامه الى الماضى والمضارع والجحد والامر الغائب والحاضر ونهيهما كما عند الصرفيين (الماضى ما دل على زمان قبل زمانك) اى قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضى او لا كان زمانا انت فيه مسمى بالحال زمان يترقب مستقبل سمى النحاة الافعال الدالة عليها بها تسمية للدال باسم المدلول كما اعتادوا ونصب قبل بالظرفية يوهم ان للماضى زمانا هو فيه ولا يدفعه ان المراد التقدم الذاتى لا الزمانى ولا جزاء الزمان تقدم بعضها على بعض لا بالزمان لان منشاء الاشكال ليس التقدم بل النصب على الظرفية ولا ان ظرفية الزمان السابق لزمان الماضى ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس لذلك ولا ان الظرفية ظرفية الكل للبعض لان قبل ليس الا على انه لا يصح فى جميع ازمنة الماضى بحيث لا يشذ عنه شئ من الجميع فرد الماضى ولو قال الماضى ما دل على زمان كنت فيه لم يرد شئ ويكون اوفق بتعريف الحال بزمان انت فيه والمراد بالفعل فخرج امس والمراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع الافرادى لانه المعتبر فى التعريفات فخرج ما دل على الماضى بالوضع التركيبى نحو لما يضرب ولم يضرب ولم يخرج ما انقلب الى المستقبل فادخل عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل فى الدعاء وما نفى بلا وان فى جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت وح لا يجب تكرير لا فى الماضى كما يجب ان لم يكن فى جواب القسم فلا يقال لا قعدت كما لا يقال لا قمت (مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو) لم يقل مبنى على السكون مع الضمير المرفوع المتحرك مع انه اخصر ونفعه اوفر لان البناء على الفتح اصل وما عداه عارض فرجح بيان الاصل ولا يخفى انه ينتقض برمى ودعى ولا يدفعه انه فى الاصل مبنى على الفتح والسكون لعارض لانه ح لا يصح قوله

مع غير الضمير المرفوع المتحرك لان الاصل فى الكل الفتح والسكون والضم عارض (المضارع) اسم فاعل من المضارعة وهى المشابهة مأخوذة من الضرع كأن المشابهين ارتضعا من ضرع واحد (ما شبه الاسم بأحد حروف نأيت) اى بسبب احد حروف نأيت لانه اذا دخل على الماضى انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث لان زيادة الحروف لتخصيص اللفظ فزيادة حروف نأيت بسبب وجود اللفظ دون اشتراكه واشتراكه بسبب وضعه لمعنيين فمشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب احد حروف نأيت وكان الاولى بأحد حروف انيت كرميت او رضيت بمعنى تأخرت كما لا يخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان يترقب من تعريفه الماضى من قولك ما دل على زمان يترقب الى هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال وقوله (لوقوعه مشتركا) فى بيان وجه المشابهة اختيار لاحد المذاهب الثلاثة ثانيها كونه مجازا فى المستقبل حقيقة فى الحال ورجحه الرضى بدعوى انه يتعين عند عدم القرينة وثالثها عكس ذلك وتخصيصه بالسين او سوف كما ان الاسم قد يتخصص بما يمتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل فانه يتخصص بالتاء بالواحد وبدونه مشترك بين الواحد والمتعدد ويتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما فى غلام زيد فان الغلام يتخصص بزيد وكما فى تمر واحد ولا ينبغى ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت ذا شان رفيع فان قلت المشابهة بالاشتراك والتخصص مشترك بين الماضى والمضارع لان عسعس مشترك بين اقبل وادبر وله غير نظير قلت ليس التخصيص على ما قررنا مشتركا بل لا مشترك فى الافعال الا المضارع واشتراك امثال عسعس عائد الى اشتراك الاسم لانه اشتراك فى المصدر فتأمل ومما يليق ان يضبط فى هذا المقام ما يخصص المضارع بأحد الزمانين فتخصيصه بالحال بلام الابتداء عند الكوفيين وبليس عند بعض وهو المرجح عند المصنف كما سيأتى وبما النافية وكذا بان خلافا لابى على وتخصيصه بالاستقبال بجعله للطلب بلام الامر او لا للنهى او بجعله دعاء او تمنيا ومدخول حرف التحضيض وجعله للترجى وجعله للوعد او مؤكدا بالنون او لام القسم ويدخل كل اداة شرط سوى لو وبصيرورته منصوبا وبلو المصدرية وبلا النافية عند سيبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك (فالهمزة للمتكلم مفردا) المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد من معانى المفرد وقد سبق فى بحث اسماء العدد (والنون له) اى للمتكلم (مع غيره والتاء للمخاطب) مطلقا (والمؤنث والمؤنثين غيبة) اى وقت غيبة ففيه مصدر حينى وقيل حال وفى صحة وقوع المصدر حالا كلام (والياء للغائب غيرهما) بالجر صفة الغائب لان غير المثنى والمجموع متعين فالغير يتعرف بالاضافة (وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى) اى فيما ماضيه على اربعة احرف (مفتوحة فيما سواه) سواء كان على ثلاثة احرف او اكثر من اربعة وبيان معانى الحروف وحركاتها كالتتمة من التعريف لانه يتضح به المضارع كمال اتضاح ومن لم يتنبه قال هذه وظيفة تصريفية ذكرت استطرادا ولا يخفى ان تعريف المضارع لا يخص المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة وما ذكره لا يتم فى المضارع المجهول (ولا يعرب من الفعل) حال قدم على صاحبه وهو (غيره) والظاهر ان قوله (اذا لم يتصل به نون تأكيد) الخ تقييد له يفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث به وهو ظاهر الفساد بل المقيد به اعراب الفعل المضارع فلذا اول بأنه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرب الفعل المضارع والاعذب ان يقدر له عامل اى يعرب اذا لم يتصل به نون تأكيد (ولا نون جمع المؤنث) ومن قال تعلق بنفس هذا الكلام لانه فى قوة انما يعرب المضارع لم يأت بشىء لانه يلزم ان يكون تقييد الحصر فلم يزد الا تنقيح الاشكال ولم يكتف بقوله اذا

لم يتصل به نون لئلا يرد ما يتصل به نون الوقاية وفيه رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر معربا ورد لوهم جعل فلتفرحوا امرا لانه مضارع مجزوم عند النحاة وليس بامر واعرابه المشابهة المذكورة عند البصريين فاعرابه لايدل على معنى بل هو صورة اعراب وعند الكوفيين معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معان مقتضية لها غير واضحة غالبا ولولا الاعراب فاعرب فى مقام الوضوح ايضا طردا كما فى الاسماء فان لاتضرب عند قصد النفى مشتبه بالنهى وبالعكس فاوضح باعرابهما ولاتأكل السمك وتشرب اللبن بالعطف على المنهى ملتبس بالعطف على مصدر النهى وكون الواو للجمع بتقدير ان اى لايكن منك اكل السمك مع شرب اللبن ولايتضح الاباعرابهما وليضرب معناه بالجزم ملتبس بقوله ليضرب بالنصب فاوضح باعرابهما فاطرد الاعراب فى يضرب ولن يضرب وان لم يلتبس (واعرابه رفع) لابمعنى علم الفاعلية (ونصب) لابمعنى علم المفعولية (وجزم) مكان الجر فى الاسم فلفظ الرفع والنصب مشترك بين اعرابى الاسم والفعل ولم نجد قدرا بين افراد الرفع او النصب جعلوه معنى للفظ الرفع او النصب فى كلامهم ولايبعد ان يكون معنى الرفع فى الفعل مايشبه علم الفاعلية ومعنى النصب مايشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ماهو بمنزلة الجر فى الاختصاص (فالصحيح) اى ماليس آخره حرف علة (المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن المستتر (مرفوع) احتراز عن المنصوب نحو يضربك (للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث) احتراز عن نحو زيد عمرو يضربه هو ولايرد انه لواخذ الجمع مطلقا انتقض قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المؤنث فى المتصل به ذلك وان قيد بالمذكر يدخل جمع المؤنث فى الصحيح المجرد عن الضمير البارز المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة والسكون لان التقسيم للمضارع المعرب ولولاه لانتقض بالمضارع المؤكد باحدى النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا (بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب) مثال للصحيح المجرد لاللكون بالضمة والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى تقديمه على قوله بالضمة الخ (والمتصل به ذلك) ظاهر العطف على المجرد والاولى جعله عطفا على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعنى قوله (بالنون وحذفها) بالصحيح والقول بأن حال المعتل متروك بالمقايسة بعيد (مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين) الاوضح مثل يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين فافهم (والمعتل بالواو والياء) المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل مايقابل الصحيح المذكور (بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف) اى حذف حرف العلة (والمعتل بالالف) كذلك (بالضمة والفتحة تقديرا والحذف) والاخصر الاوضح ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالنون وحذفها والمجرد عنه الصحيح بالضمة والفتحة والسكون والمعتل بالواو والياء الخ (ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم) كان الانسب تأخير بيان الارتفاع عن الانتصاب والانجزام لتوقفه على معرفة الناصب والجازم الا انه راعى كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والجازم ولم يقل اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصرى ان عامل الرفع وقوعه موقع الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم امر واضح فى غاية الوضوح بخلاف الوقوع موقع الاسم فهو احق لضبط مواضع الرفع لاللاشارة الى ان العامل هو التجرد ويؤيده انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال وينتصب بأن وينجزم بلم واما لترجيح مذهب الكوفى لما يرد على البصرى من نقوض يحتاج دفعها الى تكلفات بعيدة منها (نحو يقوم زيد) فانه لايصح وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاسم ومنها نحو سيقوم فانه لايصح

سقائم ومنهـا الذى يضرب فانه لايصح الذى ضارب ومنها كاد يقوم فانه لايصح كاد قائما ولا يبعد انيكون اختيار يقوم زيد فى التمثيل على زيد يقوم اشارة الى مرجح لاختيار مذهب الكوفى بقى ان التجرد عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان التجرد عن العامل اللفظى حاصل لكل اسم قبل التركيب فلابد من قيد يخرج غير المركب كما قيد تعريف العـامل المعنوى للاسم بالتجرد عن العامل اللفظى بقولهم للاسناد حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف فضابطة الارتفـاع لتعريف عامل الرفع منتقض و يمكن ان يقال لم يقيدوا لان الفعل لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لايستعمل بدون التركب مع الفـاعل (و ينتصب بان) ملفوظة اذا لم تكن زائدة خـلافا للاخفش ولم تكن مفسرة ولا مخففة وتسمى مصدرية وسـيأتى تميز مواقع ان المخففة عن المصدية ومواضع احتمال اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية والثلاثة (ولن) ومذهب سيبويه انه مفرد َثلا وليس فرع لا وعند الفراء ان اصـله لا كما ان اصل لم لا ابدل الالف فى احدهمـا نونا وفى الآخر ميما وقال الخليل اصله لا ان والظاهر مذهب سيبو يه اذلاوجه لرده الى اصل ولورد فالظاهر ماخطر بالبال ان اصله لالحق به النون الخفيفة للتأكيد فصـار لن (واذن) وجعـل الرضى اصله اذ والتنوين عوض عن المضاف اليه وبنى على الفتح ليكون على صورة الظرف وانما بنى فى يومئذ على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه وسيأتى مزيد تحقيقه (وكى) اختارفيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهى حرف جر وكذا مذهب الخليل اذلاناصب عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه اللام الجارة فهى الناصبة واذا وقع بعدها ان فهى الجارة وفى غير الصورتين يحتمل الامرين (وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحد والفاء والواو واوفان) وقدلاينصب حملا على ما المصدرية كما فى قراءة مجاهد ۞ لمن اراد انيتم الرضاعة ۞ وقوله انتقرآن على اسماء ويحكما ۞ منى السلام وان لاتشعرا احدا ۞ كماقد ينصب ماحملا على ان ومنه قوله عليه السلام ۞ كماتكونوا يول عليكم ۞ فى رواية (مثل اريد ان تحسن الى) ونحو ۞ مالنا ان لانقـاتل فى سبيل الله ۞ فالتقدير عند الجمهور مالنا فى ان لانقاتل فلاتكون ان زائدة لكنها تعمل عنده (والتى تقع بعد العلم) اى بعد اليقين وصار متعلق اليقين سواء كان الواقع قبله لفظ العلم اوالرؤية اوالاعلام اوالوجدان اوالتبيين اوالظهور او الانكشاف اوغير ذلك فلاحاجة الى تقييد العلم بما لم يجعل بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت (فهى المخففة من المثقلة) لان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينـافى اليقين لان الماضى ايضـا ينافى الرجاء ويدخله المصدرية بالتجريد عن الرجاء فان قلت التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لافرق بين الماضى مع ان وبين ان مع العلم بل العلم بان المخففة التى للتحقيق انسـب فالتزم رعاية تلك المنا سـبة والتزم الفصل بين المخففة وفعله الغير المتصرف بالسين اوسوف اوقد اوحرف النفى ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعله الا الفصل بلا وقد اكد الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله (وليست هذه) اى المصدرية مبالغة للرد على الفراء والانبارى حيث جوزا كونها مصدرية او اشارة الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز انيكون ان المفسرة اذا كان مايفيد العلم متضمن معنى القول ايضا كامر ونزل ونادى واوحى فان فيهامعنى الاعلام والقول معا فيحتمل قوله تعالى ۞ فنودى ان بورك من فى النار ۞ كونها مخففة اى انه بورك من فى النار وانيكون مفسرة اى بورك (مثل علمت ان سيقوم وان لايقوم)

او ان الواقعة بعد العلم وما بمعناه رر

وقد نزل الخوف منزلة العلم لبس الخوف خرقا المبرد كما فى قوله ❊ اذا مت فادفنى الى جنب كرمة ❊ تروى عظامى بعد موتى عروقها ❊ ولا تدفننى بالفلاة فاننى ❊ اخاف اذا مامت ان لا اذوقها ❊ (والتى تقع بعد الظن فيها الوجهان) ان لم يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغير لا وكون الفعل غير متصرف نحو ظننت ان عسى ان تخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان تقوم فانها ناصبة لا غير فافيه وجهان نحو ظننت ان لا يقوم وفى الهندى ان التى تقع بعد غيرهما فهى مصدرية لا غير فلا يقال اعجبنى ان سيضرب زيد وفى الرضى انه لا تكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج هذا والاولى فلا يقال علمت بأن سيخرج لان الامتناع فى مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء متمسكا بقوله ❊ كان جزائى بالعصا ان اجلدا ❊ واجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا ومنعه سيبويه والجمهور ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحيانى ان الجزم بها معروف فى لغة بنى صباح وهو حينئذ بمعنى ان الشرطية وجوز البعض كونها بمعنى ان النافية (ولن مثل لن ابرح) فى قوله تعالى ❊ لن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى (ومعناها نفى المستقبل) مطلقا من غير تأبيد لكن مع تأكيد بدليل هذه الآية فاختار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تتمة الجملة لكان اظهر ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غير لا من حروف النفى ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (واذن) هكذا كتب بالنون فى جميع النسخ وينبغى ان يكتب بالالف لما روى عن الفراء انه قال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وهذا انما يتم لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكر المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان فالقياس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها الا بالقسم والنداء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيبويه والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) قال الرضى الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر فى ثلاثة اقسام كون ما بعده خبرا عما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمنى اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لاخرج (وكان الفعل مستقبلا) احتراز عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن لاخرج واذن اظنك كاذبا وينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن بتأخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لا محالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا تضرب فانه حينئذ لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلاثة المذكورة والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها وبين معمولها بغير الثلاثة وكان مستقبلا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان (مثل اذن تدخل الجنة) واذن حينئذ جواب وجزاء فانه جواب لمن قال اسلمت كأنه سأل عنك جواب ما قال فعله هذا جزاء لاسلامه لانه كأنك قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يحمل بعد اذن جزاء له فى كلام المجيب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان لجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيده الرضى بما اذا لم يكن فعله حالا لانه لا يكون الجزاء الا المستقبل او الماضى قال الكشاف فى سورة المؤمنين فى تفسير قوله تعالى ❊ ما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون ❊ فان قلت اذن لا يدخل الا على كلام هو جواب

وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال شامل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة وماكان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة قال الرضى اذا كان فعله ماضيا جاز اجراؤه مجرى لو فى ادخال اللام فى جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء ان وقد يستعمل بعد لو وان تأكيدا لهما نحو لو زرتنى اذن لاكرمتك وان جئتنى اذن ازرك فكأنك كررت كلمتى الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلاثة الجزم والنصب والرفع نحو ان تأتنى آتك واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ اى واذن انا اكرمك كما قاله الرضى على مالا يخفى (واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان) جائزان يعنى الرفع والنصب اذ جعله معتمدا لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة له وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاقتصار على ذكر الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف (وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ماقبلها لما بعدها وحينئذ المراد السببية الخارجية بأن يكون تحقق ماقبلها فى الخارج سببا لما بعدها او المعنى سببية مابعدها لما قبلها بمعنى ان مابعدها باعتبار تصوره سبب لما قبله او المعنى سببية كل مما قبلها ومابعدها للآخر الا ان سببية ماقبلها بحسب الخارج وسببية مابعدها بحسب الذهن وقد يجتمع كى واللام فان تقدم كى فاللام بدل وان تأخر فكى بدل وقيل تأكيد ولا يتقدم معمول منصوب كى عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كى ان تقوم فيقال ان زائدة ويقال بدل من كى ويدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضر بالرفع فيقال ما كافة وقد يقال ما مصدرية وكى جارة والمعنى لمضرته (وحتى) يقدر بعدها ان (اذا كان) المضارع (مستقبلا بالنظر الى ماقبله) وان كان ماضيا او حالا بالنسبة الى زمان التكلم (بمعنى كى) انما اطلق كى مع انه قد جاء لغير السببية بمعنى اذا كان بعد فعل الارادة نحو قوله ❊ تريدين كيما تضمدينى وخالدا ❊ وهل يجمع السيفان ويحك فى غمد ❊ لانه لا يتبادر منه الا كى للسببية لانه الشايع والسابق فى هذا المقام (او الى ان) فى التسهيل او الا ان وانما اختاره على حتى ان تنبيها على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول مابعدها فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد به فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لان ان داخل فى معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كى او الى ان تستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ماقبله فلا حاجة الى قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقى واظهار كفاية مطلق الاستقبال وفى كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند التأمل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لا يخفى (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال حتى بمعنى كى مع المستقبل الحقيقى (وكنت سرت حتى ادخل البلد) لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد لئلا يتوهم كون سرت بمعنى اسير لاقتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان الذى هو نص فى الماضى حتى ذهب بعض النحويين الى انه لا يصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها وهذا مثال حتى بمعنى كى او الى مع المستقبل الغير الحقيقى (واسير حتى تغيب الشمس) مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقى فذكر مثالين للمستقبل الحقيقى ومثالا للمستقبل الغير الحقيقى محتملا لكون حتى بمعنى الى وكى وحتى بمعنى كى لا يدخل الاسم الصريح كما لا يدخل كى

فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى تغيب الشمس وسرت حتى غيبة الشمس (فان اردت الحال) فرع على اشتراط الاستقبال فى نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال واشار به الى فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فيرفع لتم الضابطة الا انه حاول التنبيه على انه لا يكون المراد حينئذ الا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا (تحقيقا) اى حال كون الحال محققا بأن يكون زمان التكلم (او حكاية) اى حال كون الحال محكيا بأن تحكيه مع وصف الحالية وتجعله منزلا منزلة الحال بأن تجعله نصب العين بحيث كأنك فيه (كانت حرف ابتداء) اى حرفا هى علامة ابتداء كلام وفراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدأ فقوله مرض حتى لا يرجونه بتقدير حتى هم لا يرجونه وهو مردود بأنه تكلف فى تركيب البلغاء لابد عوا اليه داع ورده الرضى بأنه لا يطرد لامتناعه فى قوله تعالى ❊ وزلزلوا حتى يقول الرسول ❊ وفيه ان له ان يقول التقدير حتى الشان يقول الرسول والمستفاد من الرضى انه يكفى للحال المحكى ان يجعل الفعل الاستقبالى للجزم بتحققه بمنزلة الحاصل المتحقق او الذى مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما فى قول الشاعر ❊ ولا اصلح حتى تضبعون وتضبعا ❊ حيث رفع تضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم انجزم عليه كأنه حصل ومضى اوكأنه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه (فيرفع) على صيغة المجهول والضمير للمضارع او على صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف (وتجب السببية) بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع اولا ولا يكفى السببية من غير قصد وكان فائدة حتى ان ماقبلها يدرج حتى انتهى الى مابعدها (نحو مرض حتى لا يرجونه) اما للحال تحقيقا اوحكاية وتخصيصه بالاول من غير مخصص (ومن ثم) اى من اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية (امتنع الرفع) تارة لامتناع كونه حرف ابتداء ولامتناع السبب واشار الى الاول بقوله (فى كان سيرى حتى ادخلها) وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان ابتداء كلام لبقى كان بلا خبر فمنشاء الامتناع كان الناقصة فلذا قال (فى الناقصة) اى لاجل كان الناقصة ففى للتعليل كما فى قوله عليه السلام ❊ عذبت امرأة فى هرة ❊ والى الثانى بقوله (و) فى (اسرت حتى تدخلها) لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستأنفا كان مقطوعا به مع الشك فى السير الذى هو سببه ويمتنع القطع بالمسبب مع الشك فى السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بدخول المسبب عن السير مع الشك فيه ويمتنع الجزم بالمسبب عن الشك وكونه مسببا عنه مع الشك فيه (وجاز فى) كان (التامة كان سيرى حتى ادخلها) لتحقق الشرطين (وايهم صار حتى يدخلها) لتحقق الشرطين لان الشك فى السائر لا يوجب الشك فى السير الذى هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيرى حتى ادخلها ولا يعبأ بايهام ان جوازه مقيد بقوله فى التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل تحرزا من هذا الايهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التى يقدر بعدها ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى وأو وبين الفعل المنصوب بالشرط الحرفى او الظرفى وقال ابن السراج الفصل بالشرط الحرفى قبيح وبالظرفى اقبح (ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة) وقد يزاد لام كى للدلالة على كون الشئ مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت لاعدل اى الامر بالعدل للعدل لكون العدل كما لا فى نفسه مطلوبا لاجله وسيلة امر آخر مما يترتب

(عليه)

عليه من المنافع ونحو ❊ يريد الله ليذهب عنكم الرجس ❊ اى يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما يترتب عليه ونحو ❊ يريد الله ليبين لكم ❊ اى يريد التبيين لنفسه وفيه من تخصيص المخاطب وتحريضه على الاعتناء بما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقوله ولام كى شامل لتلك اللام فلم يفته شئ من واضع تقدير ان ولو حذف اللام لجواز حذف الجار عن ان وان يعودان المقدرة فتقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط بأن لا تكون مع لا وسيظهر (ولام الجحود لام تأكيد بعد النفى لكان) اى لمدلول ونفى مدلول كان اما بدخول حرف نفى عليه او بدخول لم ازلما على المضارع فلام الجحود تختص بما كان ولم يكن واللام فى قوله لكان لام التقوية زيد فى مفعول النفى لضعف عمل المصدر سيما المعرف باللام (مثل وما كان الله ليعذبهم) ووجه الرضى افادة زيادة هذا اللام لتأكيد انه لام المناسبة واللياقة كما يقال انت لهذه الخطة اى تليق بها وتناسبه فزيادته بجعل نفى الشئ نفى اللياقة والمناسبة وفى نفى اللياقة فى مقام نفى الشئ كمال المبالغة فى نفيه وفى جعل ان يعذبهم خبر كان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتأويله من وجوه لا تخفى وادعى العباب انه لا حاجة الى التأويل فى الفعل مع ان كما فى المصدر وان كان مأولا بالمصدر وقال السيد السند فى حواشى الرضى فى شرح عبارة المتن فى دليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحود يعودان وجعل منه قوله تعالى ❊ وما كان هذا القرآن ان يفترى ❊ اى ليفترى (والفاء بشرطين احدهما السببية) بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا ولم تكن فيكون كاذبا ولا ينفع السببية بدون القصد (والثانى ان يكون قبلها امر) والاولى اولام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا فى الامر عند النحاة فادراجه فى الامر ليس بواضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا تكلف فى ادراج الكل فى الامر ولا يدخل فى الامر ما ليس على صيغته وان استعمل فى معناه من الخبر نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا بأس بعدم الدخول لانه لا ينصب بعده المضارع الا عند الكسائى مطلقا وعند ابن جنى فى نحو نزال لانه فى حكم الامر فى الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها لفظا فلا ينصب المضارع فى نحو الاسد الاسد فتنجو خلافا للكسائى وقد ينصب بعد الامر من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب فى الكون بعده وجعل الرضى منه قراءة ابن عمر ❊ واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون ❊ بالنصب وعندى ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بانما نحو انما يجيئنى فيكرمنى زيد بالنصب فانه ذكر فى الرضى انه قد جاء النصب بعد الحصر بانما لما فيه معنى التحقير القريب من النفى (اونهى) نحو لا تشتمنى فتندم (اواستفهام) نحو هل عندكم ماء فاشربه (اونفى) صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا او فى حكم الصريح بأن يستعمل فى معنى النفى ويجرى مجراه نحو قلما تكرمنى فتسرنى واقل رجل يكرمنى فيسرنى وكذا قل ونحو غير مضروب الزيدان فاخبرك بخلاف انت غير امين فتضربنى ونحو قد يجيئنى فيكرمنى بجعل تقليل قد فى المضارع فى حكم النفى كذا فى الرضى واثبت النصب بعد قد فى التسهيل قليلا واثبت الرضى النصب بعد الشرط قبل الجزاء وبعده لجعل الشرط والجزاء لكونهما مفروضين فى قوة المنفيين (اوتمن) سواء كان بلفظ الترجى او الواو بلفظ التمنى نحو ❊ لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى ❊ على قراءة النصب ونحو لو تأتينا فتحدثنا بالنصب (اوعرض) ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان المراد بالاستفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر فى النصب وفيما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا بأحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التخصيص ايضا نحو لو

انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وانما يصفوا دخوله فى النفى اوكان النفى المأول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكره الرضى انه قياس لا سماع وقد يجئ التشبيه المقصود به النفى منصوب الجواب نحو * كأنك وال علينا فتشتمنا * لكن ماليس بمطرد ليس نقضا على القاعدة وماجاء منصوبا بدون سبق شئ من هذه الامور يوجه بعد ضرورة الشعر نحو * سأترك منزلى لبنى تميم * والحق بالحجاز فاستريحا * وله احتمالان آخران اقربهما ان يكون الخبر بمعنى الامر اى لاترك ولالحق فيكون النصب على ماعليه الكسائى وثانيهما ان فاستريحا مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا ويكون الضرورة الشعرية فى تأكيد المضارع الذى ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو واوهو الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله تعالى * ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى * تقاتلونهم او يسلمون * اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان مابعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرنى فاكرمك فى معنى ان تزرنى اكرمك فعدل عن الرفع ليكون نصا فى انه لم يقصد عطف مابعد الفاء على ماقبلها عطف قصة على قصة فى الانشاءات السابقة وفى النفى السابق عن اعتبار عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف فيه اقوى وبعد النصب له توجيهان المشهور انه معطوف على السابق عطف مفرد على مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام منى وهكذا وعند الرضى الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرنى فاكرامى ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل للعطف ففيه عطف الجملة على الجملة وهو المتحقق فى العطف بالفاء السببية مع قلته لاغير وهو المناسب جعلهم مابعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجملة السابقة وكأنهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام منى فى معنى ان تزرنى اكرمك وكأنه لعدم ظهور كونه جوابا لم يقل المصنف وان يكون جوابا للامر وقال وان يكون قبلها امر هذا قال الرضى لما كان مابعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع مابعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز فى هذا الجواب مالا يجوز فى الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذى قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيأتيك زيد وتتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التى هى هل او الظرف او كيف او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل تأتيك تخرج ومتى فاكرمك تزرنى ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح فتقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك فى صريح الشرط والجزاء لان كلا منهما فى اللفظ جملة ظاهرة ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب لشئ واحد بجوابين انتهى * واعلم ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى يجزم بعد سقوط الفاء فتقول فى زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو * فاصدق واكن (والواو بشرطين الجمعية) اى قصد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى زمان والاولى المعية لان الجمعية فى المشهور اعم من المعية ولا يخلو عنها الواو وكأنه اعتمد فى فهم المعية على ان الواو لا يخلو عن المعنى المشهور فلا معنى للاشتراط به (وان يكون قبلها مثل ذلك) لفظ مثل مقحم لا معنى له وكان الاخصر والواو بالشرط الثانى والمعية مثال النهى ونعم المثال قوله * لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتى مثلَه * عارٌ عليك اذا فعلت عظيم * (واو بشرط معنى الى ان) اى بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر بشرط معنى الى لان ان ليس من جملة معناها واختار كون او بمعنى الى لا بمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور ولا حذف فيه بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعد

او وتقدير المستثنى منه قبله فقوله لالزمنك او تعطينى حقى عند الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطينى حقى وعند سيبويه بمعنى لالزمنك كل وقت الاوقت ان تعطينى حقى ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وقال سيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان او لاحد الامرين ومابعده حين التكلم به غير متحقق وماقبله متحقق فالحكم بأن الامرين متحقق لامحالة يستلزم ان ماقبله متحقق الى ان تحقق مابعده وان ماقبله متحقق كل وقت الاوقت تحقق مابعده فلاحذف على شئ من المعنيين وماقالوا ان الوقت محذوف عند سيبويه وان مابعد او فى محل النصب عنده وفى محل الجر عند الجمهور من عدم التأمل وكفى شاهدا على صدقه ماقلنا انه لم يعد أو من ادوات الاستثناء ولامن حروف الجر وعندى ان او بمعنى اللام لان المآل لالزمنك لتعطينى حقى والله تعالى اعلم (والعاطفة) اى بأن مقدرة بعد الحروف العاطفة مطلقا (اذا كان المعطوف عليه اسما) فقوله والعاطفة معطوف على قوله حتى فى قوله وبأن مقدرة بعد حتى وقوله فان الى ههنا جملة معترضة مصدرة بالفاء الاعتراضية لتفصيل ماهو مجمل واكتفى فى العاطفة بالذكر مرة لانه ليس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل مالم يذكر فى الاجمال فى مقام تفصيل المجمل وانما يقدر ان ليصير المعطوف اسما والقياس تقدير ان ايضا اذا كان المعطوف اسما فيقال تضرب زيدا وشتمه خير من اكرامه وكأنهم لم يجدوا السماع مساعدا له فلم يتعرضوا له (ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة) اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فيتبادر من قوله والعاطفة العاطفة بهذا الاعتبار (ويجب مع لا فى اللام) اى لام كى على ان اللام للعهد ويمتنع فيماسوى ذلك (وينجزم) لم يقصد المصنف ان المتعارف فى الفعل المرتفع والمنتصب والمنجزم وفى الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور على ان تغيير التعبير مجرد التفنن وفى التسهيل يرفع وينصب وينجزم (بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى) لا فى النفى (وكلم المجازاة وهى ان ومهما) وهو بمعنى الا ومتى وقد انكر الزمخشرى كل الانكار على من جعلها ظرفا فى تفسير قوله تعالى ۞ مهما تأتنا به من آية ۞ وحكم التسهيل بأنه قد يكون ظرفا متمسكا بأبيات لكن ليست نصا فى ظرفيتها وكأنه زعم الميزانيون انه مثل كلما ومتى حيث جعلوها سور القضية الكلية مثلهما (واذما) قال السيرا فى ماعلمت احدا من النحاة اثبته الاسيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى فعلى كما ان مهما فعلى وقال المبرد هى اذ الظرفية كفها الحاق ما عن طلب الاضافة وهيئها للشرط كما هياء حيث وجعلها بمعنى المستقبل والجازمة (وحيثما) ما فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها اياها واما ما فى غير اذ وحيث فليست كافة بل زائدة ولذا ليست لازمة (واين ومتى) مع ما وبدونها وذكرهما بدون ما لان الجزم مع ما يثبت بطريق الاولى (وما) فى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله ۞ وماتك ياابن عبدالله فينا ۞ فلا ظلما تخاف ولا افتقارا ۞ (ومن واى) مع ما وبدونها (واما) انجزام المضارع (مع كيفما) وكذا المجازاة (و) الانجزام مع (اذا فشاذ) وكذا مع ايان ولم يذكره سيبويه وحفظه اصحابه كقوله ۞ ايان نؤمنك تأمن غيرنا ۞ ومتى لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا ۞ والجزم باذا للحمل على متى كما ان اهمال متى للحمل على اذا اما الجزم باذا كقوله ۞ استغن مااغناك ربك بالغنى ۞ وان تصبك خصاصة فتجمل ۞ واما اهمال متى فاورد فى الحديث ۞ ان ابابكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لايسمع الناس ۞ وقد تهمل ان حملا على لو كقراءة طلحة ۞ فاماترين من البشر ۞ بسكون الياء وفتح النون والاصح امتناع حمل

اوحولى ان خلافا لجماعة منهم ابن الشجرى بقوله ٭ لونشاء طاربه ذو ميعة ٭ لاحق لا طال نهدم ذو حصل ٭ (وبان مقدرة) عطف على قوله بلم واو لم يذكره وا كتفى بما يأتى بعد من قوله وان مقدرة لكان اعذب (فلم اقلب المضارع ماضيا ونفيه) وقيل لقلب لفظ الماضى مضارعا ولا يلغى ولا يفصل بينه وبين فعله الا للضرورة (ولما مثلها) فيما ذكر (ويختص بالاستغراق) والامتداد من حين الانتفاء الى آن التكلم ولا يستعمل فى غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب فيه نفى التوقع وفيه رد على الاندلسى حيث سوى بينهما فى عدم الاختصاص بالاستغراق (وجواز حذف الفعل) عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز حذف فعله الا فى الضرورة ولم مختصة بالاجتماع مع ادوات الشرط فيقال ان لم يضرب ومن لم يضرب ومتى لم يضرب بخلاف لما ٭ قال الرضى واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهى للاستقبال على سبيل التقرير كقوله تعالى ٭ الم نربك ٭ الم نشرح لك ٭ هذا وفيه نظر اذ المعنى على المضى وبه فسر فى التفاسير (ولام الامر المطلوب بها الفعل) مما اسند اليه الفعل غائبا كان او متكلما فاعلين او مفعولين او مخاطبا مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى فى امر الفاعل المخاطب باللام ان يشاركه غائب فيكون اللام لتغليب الغائب وحرف الخطاب الحاضر وربما يحذف اللام فى امر غير الفاعل المخاطب فى النظم نحو قوله ٭ محمد تفد نفسك كل نفس ٭ اذا ما خفت من امر تبالا ٭ واجاز الفراء حذفها فى النثر بعد القول وجعل منه ٭ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة ٭ لانه فى تقدير ليقيموا وله عند الجمهور توجيهان آخران وهى مكسورة وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو ٭ ثم ليقضوا ٭ ونحو فليصلوا ٭ ونحو فلتأت طائفة اخرى ٭ لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ماهو ككتف واما ثم فحمل عليهما (ولا النهى ضدها) اى يطلب بها ترك الفعل اوعدمه على اختلاف فيه وفى بعض النسخ المطلوب بها الترك اى ترك الفعل الذى دخل عليه لا وان كان تركا وهى اعم من لام الامر يدخل على جميع صيغ المضارع بلاشذوذ لكن دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام عليه وقد يفصل بينها وبين معموله بمعموله فيقال لا زيد اتضرب (وكلم المجازاة) المجازاة هى الجزاء على ما فى القاموس اى كلم يقتضى المجازاة كاضافة الادوات فى قولهم ادوات الشرط (تدخل على الفعلين) اى يجوز دخولها على الفعلين كما سيظهر من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية (لسببية الاول وسببية الثانى) اى معلولية الثانى لا علية على قياس استعمال المسبب فى السبب فى مسئلة الكحل وكان المسبب الذى الحق به الياء المصدرية كان بمعنى مسبب له على سبيل الحذف والايصال ولم يقل لسببية الاول للثانى مع انه اخصر تنبيها على ان كلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بها يعمل فيه ونسبة الى الجزاء يعمل بها فيه وبهاتين النسبتين اقتضتهما كما ان كان عمل فى الاسم والخبر وما ولا تعملان فيهما لاقتضائه مسندا اليه ومسندا ٭ فمن قال حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع عملين لم يأت بشئ وان بنى عليه الحكم بأن كلمة الشرط عاملة فى الشرط والشرط فى الجزاء وان الشرط مجزوم بها والجزاء بالجوار ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال هما مبنيان فان قلت لاخفاء فى ان السبب هى النسبة التى فى الشرط والمسبب هى النسبة التى فى الجزاء فكيف صح جعل الفعلين سببا ومسببا قلت النسبتان جزء مفهومى الفعلين وليس كون تلك الكلم لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى لان وضعها لتلك بل لانها وضعت لسببية الفعل لامر سواء

كان فعلا او جملة اسمية (ويسميان) اى الفعلان (شرطا وجزاء) وفى التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية الاول للثانى اعم من السببية الحقيقية او الادعائية كما فى قولك ان تشتمنى اكرمك وكون كلمات الشرط للسببية هو المشتهر بين النحاة حتى اذا انتفى السببية يأول بأن المحكوم بها هى السببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء وحقق الرضى ان مدلول كلم الشرط لايزيد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما يكون الجزاء سببا للشرط كقولك ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة وفيه ان الظاهر انه لايزيد على الاتصال على سبيل الاتفاق الا ان يقال لايفهم العرف والمحاورات من اللزوم الا الاتصال وللفرق علم آخر ولم يذكر المصنف هنا الا بعضا من الاحكام المشتركة فنحن نستوفيها فى اثناء شرح ماذكره ان شاء الله تعالى ونقدم لك هنا ماهو من خصايص ان التى هى ام الباب ❊ فاعلم ان ان تنفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان يوما سرت سرت بخلاف من يوما سار اسير ومفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان زيدا ضرب وان زيدا ضربت ولاتقول من زيد ضربه الا فى الضرورة ولايجوز دخولها على اسم ليس بعده فعل فلا تقول ان زيد خارج ولايجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو ايما الريح تميلها تمل واذا كان المفسر مضارعا يجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت او مفسر الجزاء نحو ان تقم زيد يقم فقوله يقم مفسر فعل محذوف والاصل يقم زيد وكذا ان يضربنى زيدا اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف الفعل ولايجزم المضارع حينئذ لان الفاء يمنع عن الجزم ويتفرد ايضا بجواز حذف الشرط والجزاء معا فى الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله ❊ قالت بنات العم ياسلمى وان ❊ كان فقيرا معدما قالت وان ❊ ويجوز حذف شرطها فقط فى السعة اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ايتنى والا اضربك (فان كانا) اى الفعلان (مضارعين) غير مقرونين بلم (او الاول) مضارعا كذلك (فالجزم) اى فجزم كلمة الشرط واجب او انجزام المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثانى ماضيا يستهجن لتأثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر والقياس يقتضى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الا ان يقال العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الثانى) مضارعا كذلك (فالوجهان) جائزان اعمال الاداة والغاؤها او انجزام المضارع ورفعه والثانى اكثر والماضى فى الشرط والجزاء فى محل الجزم فان قلت ينتقض الضابطة بقوله ❊ يااقرع بن حابس يا اقرع ❊ انك ان يصرع اخوك تصرع ❊ حيث رفع الثانى اجيب بأن الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتأخير بتقدير انك تصرع ان يصرع اخوك وكلاهما جائز ان فى ضرورة الشعر ولم يجعل من قبيل توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر لايجوز ولو جاز للضرورة بقى ما كان الاول مضارعا والثانى جملة اسمية لكنه اعتمد على ظهور حكمه مما ذكر ولاينتقض القاعدة بقولك اضربك ان ضربتنى فانه ليس الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء

عند البصريين انما هو جزاء عند الكوفى والاختلاف مبنى على الاختلاف فى جواز تقديم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه وكذلك اضرب ان ضربنى زيد فالمتقدم على الشرط والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصرى ولهذا لا يراعى فيه شرائط الجزاء وجزاء عند الكوفى وقد يدخل الواو على ان ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان ضد الشرط اولى بجزائه من الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى فالشتم بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فمنهم من قال الجملة اعتراضية والواو للاعتراض وفيه انه لا يفيد ادخال الواو كون الجزاء اولى لنقيض الشرط وقيل عاطفة اى اكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمنى فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فلا يكون الشرط الا ماضيا لفظا او معنى ولا يجئ مضارعا الا فى الشعر ومما يلتبس بادوات الشرط ويقع فيه الخطاء ما ومن وأى الموصولات فلمتعلم النحو ان يجتهد فى ضبط مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلاث جملتان فهى موصولة بلا لبس وان كانتا فان تقدم احدى الجملتين نحو آتى من اتانى او يأتينى فابن السراج على وجوب جعلها موصولة لاغنائه عن اعتبار حذف الجزاء وسيبويه لم يقطع لان حذف الجزاء شايع فى هذه الصورة ولا يحترز عنه نعم لو كان الفعل بعدها المضارع لا يحمل فى السعة على الشرطية لما عرفت وكذا اذا كان قبلها ظرف مضاف الى الجملة نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه لا تجعل شرطية فى السعة مع انه جاء فى الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها ❋ واورد عليه اشكالان ❋ احدهما لما جاء غلام من تضربه اضرب ولم يبطل بهذا التقديم صدارة الشرط فلم لم يجز اتذكر اذ من اتانا اكرمناه شرطية ❋ وثانيهما انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط فى صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدأ ولم يبطل بتقديم المبتدأ صدارته فى جملتها فلم لم يجز هذا التركيب وكلمة الشرط فى صدر الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقديم المضاف صدارتها واجيب عن الاول بأن المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط صار معه كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط وعن الثانى بأن الجملة المضاف اليها بتأويل المصدر فان قولك اذا من اتانا اكرمناه فى تأويل وقت اكرامنا من اتانا فلا يبق كلمة الشرط فى صدر الجملة بخلاف خبر المبتدأ فانه ليس فى تأويل المفرد وان قاله بعض النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ يسند الجمله بلا حاجة الى تأويل كما يسند المفرد ❋ ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شئ من النواسخ كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفى سوى كلمة لا فلا تقول ما ان ضربتنى ضربتك ولا ما من ضربنى ضربته وانه يجوز حذف الجزاء لقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يقبح عمل الاداة فى الشرط مع عدم ظهور عملها فى الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشئ من اقسام الكلمة الا لا ولم فى المضارع فلا تقول ان لن يفعل او سيفعل او قد فعل او لا فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان قيل بجواز جعله جزاء وان الفعل الثانى فى قولنا ان يضرب يضرب اضرب تأكيد وفى ان تعلم تدارض عنك بدل وفى ان يضرب يذهب اضرب حال لا يصح جزمه وان لا يبقى الماضى الداخل عليه ان واما تضمن معناها على المضى بل ينقلب الى المستقبل لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضى وان كان قد ينقلب الى المستقبل وقال الرضى وقد يبقى غير كان على المضى لكنه قليل وقال ابن مالك كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لابد من تأويله بامر استقبالى

(وان)

وان كان فقولك ان كنت احسنت الى فشكرتك مأول بأنه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجزام المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به التسهيل (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى) تفصيل للماضى وتصريح بعمومه المضارع المنفى بلم والمراد بغير قد بلا قد لا الملابس بغير قد والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ماهو بتقدير قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد خلاف المتعارف اذ لا يعبر عن المقدر بالمعنوى (لم يجز الفاء) ولا يخفى ان القاعدتين منتقضتان بالماضى المنفى لانه يجب فيه الفاء ولو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضى المثبت لانه الدائر بين كونه بقد و بدونه ينتقض بخروج المضارع المنفى لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا ينتقض القاعدتان بالماضى الانشائى دعاء كان او مدحا او ذما او تعجبا او رجاء كعسى او قسما فانه يجب فيه الفاء وبالماضى الذى مع قد وهمزة الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضى (وان كان مضارعا مثبتا) يدخل فيه سيضرب وسوف يضرب مع انه يجب فيهما الفاء وانضرب مع انه يمتنع فتنتقض قاعدتا جواز الفاء ووجوبه (او منفيا بلا) احترز به عن المنفى بلم فانه يجب قاعدة امتناع الفاء وعن المنفى بلن وما وان فانه يجب قاعدة وجوب الفاء (فالوجهان) الفاء وعدمه (والا فالفاء) او ماينوب منابه من اذا المفاجأة بدليل قوله (ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء) وقد دخل فيه الجملة الاسمية برمتها مع ان المصدرة بهل وبما تضمن الاستفهام يجوز فيه الوجهان فانتقض بها قاعدتان الوجوب والجواز ❊ واعلم ان القواعد الثلاث مذكورة بعبارات هى امثلتها اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان قوله فالوجهان بتقدير فيجوز الوجهان واما الثالثة فلان قوله والا فالفاء بتقدير فالفاء واجبة ومتى عرفت ان قواعدها مختلفة تبين ما حفظ عن الاختلال بعون الملك المتعال فنقول الجزاء الذى يصح وقوعه شرطا ويقبلها حرف الشرط الى الاستقبال ويحدث فيه الاستقبال يمتنع فيه الفاء وما فيه معنى الاستقبال على الاحتمال ويصير حرف الشرط دليل ارادة الاستقبال يجوز فيها الوجهان وما لا يحدث فيه معنى الاستقبال ولا يصير قرينة ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء (وان مقدرة بعد الامر) سواء كان مذكورا او مقدرا وسواء كان بصيغة الامر واسم الفعل او الخبر على خلاف ما اعتبر فى تقدير الناصب بعد الفاء ففى بيانه اغلاق (والنهى والاستفهام والتمنى والعرض اذا قصد السببية) اى سببية ماقبلها لما بعدها وفيه رد لما هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشياء الخمسة (مثل اسلم تدخل الجنة) ظاهر المثال بالسببية بمجرد المدخلية اذ الاسلام لا يوجب الدخول ولك ان تريد باسلم الاسلام المستمر (ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار) لان الواجب تقدير ما يلايم ذلك الشئ المذكور قبله ان نفيا فنفى وان اثباتا فاثبات (خلافا للكسائى لان التقدير ان لا تكفر) دليل الامتناع وفى بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه مخالفة الكسائى والاظهر انه خلاف معنوى بل لفظى اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت لمجرد وقوعه بعد النهى والكسائى اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور فى هذه الصحة وكيف ينازع فى حذف الشرط بقرينة كما لا نزاع له فى ان سبق النهى لا يستدعى تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف قائم فى اسلم تدخل النار ايضا (مثال الامر) هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها الامر اطلق الامر ولم يقيده بما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب والمتكلم والمخاطب الشاذ لان الامر فى اصطلاح النحاة والاصوليين مخصوص بالامر بغير اللام وكأنه قصد تعريف هيئة

الامر وصيغته دون الامر بجوهره وصورته فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفى ذلك تنبيه على ان طلب مدلول الهيئة من غير مدخلية المادة فقوله (صيغة) لايشمل لام الامر ولا نحو صه وانما يشمل الصيغ والهيئات فلما قيل (يطلب بها الفعل) خرج صيغ لايطلب بها الفعل وقوله (من الفاعل المخاطب) مزيد توضيح بهذا البيان ضاع مافى الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج نحو صه ومه ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة ونحو اعملوا ماشئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعانى طارئة على الوضع فقول الرضى انه ينبغى ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل وضعا ليكون شموله للاباحة والتهديد فى غاية الظهور ليس بشئ على انه لو لم يعتبر فى التعريف قيد الحيثية يشمله قوله يطلب بها الفعل شمولا فى غاية الظهور وان اعتبر لايشمله قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريفه صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال (بحذف حرف المضارعة) اى هو حاصل بحذف حرف المضارعة ونبه بقوله (وحكم آخره حكم المجزوم) على كيفية آخره ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف المضارعة تخفيفا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا الاخر والاخصر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله (فان كان بعده ساكن) لانه من تمة تعيين اوله الا انه دعاه الى جمعه مع قوله بحذف حرف المضارعة انهما يشتركان فى الحذف لان حذف حرف المضارعة حذف فى الاول وكون الآخر فى حكم المجزوم بيان حذف فى الاخر وانهما مشتركان بين جميع الاوامر وقيد قوله فان كان بعده بساكن فانه مختص ببعض الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن بقوله (وليس رباعى) احترازا عن الرباعى اى ما كان ماضيه على اربعة احرف لانه لايزاد فيه همزة وصل وذلك ليس الا مضارع باب الافعال فالاوضح ان يقال وليس من الافعال ✻ ولا يذهب عليك ان بيانه يوهم ان الامر فى كل ما كان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل آخره فى حكم المجزوم وانما زيادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه لابد من الاعادة فى قوله تقيم ايضا فان قلت المراد بالساكن اعم من الساكن فى الحال او فى الاصل اذ فى تقيم مابعد حرف المضارعة ساكن فى الاصل قلت فيلزم زيادة همزة الوصل فى تعد وتقول فالاولى ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن الخ فتأمل (زدت همزة وصل) تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج ليمكن الابتداء به (مضمومة ان كان بعده) اى بعد الساكن (ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا) سواء كان مابعد حرف المضارعة ساكنا كما فى تكرم او متحركا كما فى تقيم (فمفتوحة) اى ذات همزة مفتوحة (مقطوعة) والمتبادر ان مراده فزدت همزة مفتوحة مقطوعة لكن لايصح لان هناك اعادة الهمزة لازيادته (فعل مالم يسم فاعله) الاضافة بيانية لان مالم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل كما ان الفعل اعم مما لم يسم فاعله وقيل مالم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة وقيل هو الفعل فاضافة العام الى الخاص وعلى التقديرين الاضافة لامية ومن جعله على الاخير بيانية خرج عن اصطلاحهم ويرد على الاخير ان اضافة العام الى الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد (ما) اى فعل (حذف فاعله) نسيا فلا يرد اضربن جما وواحدة ونظائره واسمع بهم وابصر مما حذف فاعله بقرينة ولا ينتقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى آخر الباب وقيل

(لم يذكر)

لم يذكر تتمة التعريف وهو واقيم المفعول مقامه اعتمادا على انسباق الذهن اليه مما ذكره فى تعريف مفعول مالم يسم فاعله ولا يبعد ان يقال التعريف مبنى على ما اشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القائم مقامه الا انه لا يتم (فان كان ماضيا ضم اوله) وكسر ماقبل آخره ليس قوله ومعتل العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله ويكسر ماقبل اخره ويضم الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك مايغيره فأراد تباين تغيره لكنه ينتقض بما فيه همزة الوصل اذا كان فى الدرج فانه لا يضم له بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل لانه همزة وصلة حتى يضم معها ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها فى ابتداء الكلام ولا يؤتى بها لانها يؤتى بها او تحذف اللفظ منوية (ويضم الثالث مع همزة) اى حال كونها مع همزة (الوصل) واما ضم همزة الوصل فعرف من قوله ضم اوله (والثانى مع التاء خوف اللبس) فى الاولى حال الدرج والوقف بالامر من بابه وفى الثانى بمضارع التفعيل حال الوقف ولا يظهر وجه لتخصيص هذه المسئلة ببيان البينة (ومعتل العين) مطلقا وشاع اطلاقه على الاجوف ويقال للفيف المقرون المعتل العين واللام فلاحاجة تقييده بقيد فقط كما ظنه شارحون لاخراج طوى فانه كالصحيح العين (الافصح فيه) اى فى ثلاثيه المجرد بقرينة ذكر مايقابله فى مقابله وقيد الرضى معتل العين بالثلاثى واطلاقه وتقييد قوله فيه ليكون جميع ماذكر فى معتل العين تحت قوله ومعتل العين انسب كما لا يخفى وأورد عليه مالم يعل عينه كعور وصيد ولا نقض للقواعد بالشواذ لو حمل معتل العين على ما اعل عينه لم يتجه شئ مما ذكر (قيل وبيع) اى اخلاص الكسر فى الواوى واليائى (وجاء الاشمام) اى جعل الكسر بين الضمة والكسرة وامالة الياء نحو الواو لا مجرد ضم الشفتين كما فى الاشمام فى الوقف على ماقاله البعض او ان يأتى بضمة خالصة قبل ياء ساكنة على ماقال البعض الاخر فانهما خلاف المشهور والغرض من الاشمام تذكير ضم الفاء المذكورة قبل اللام لكون الكسرة احضارا لصيغة المبنى للمفعول ولذا قيل الاصح انه لابد فى مقام الالتباس بالمبنى للفاعل من اخلاص الكسر فى الواوى او الاشمام ومن اخلاص الضم او الاشمام فى اليائى كما اذا قلت بعت وعدت وانما جوز الوجوه فيما يلتبس كقولك عدت يامريض وبعت ياعبد (والواو) فى الواوى واليائى باسكان العين وانقلاب الياء واوا لضمة ماقبلها ونبه بترتيب ذكر العين على مرتبتهما فان الاولى الاكثر هو الاولى والاقل الادون هو الاخيرة (ومثله) اى مثل الثلاثى فى مجئ اللغتين الاخريين ماضيا باب افتعل وانفعل فيقال اختير وانقيد بالوجوه الثلاثة ولما بنى البيان على التعبير عن موضع المسئلة بالمثال صار غنيا عن الاطناب بذكر الباب فى قوله (باب اختير وانقيد) كان الانسب ومثله اختير ✻ وانما جعل كالثلاثى لكسر حرف حرف العلة وضم ماقبلها فيهما (دون استخير واقيم) اذ ليس فيهما ضم ماقبل حرف العلة حتى يحفظ او ينبه عليه بالاشمام (وان كان) فعل مالم يسم فاعله (مضارعا ضم اوله وفتح ماقبل آخره) مطلقا اذ المبنى للمفعول كالمبنى للفاعل مأخوذ من المصدر وليس المبنى للمفعول مأخوذا من المبنى للفاعل حتى يتجه انه لا معنى لضم اول ماكان اوله مضموما ولا لفتح ماكان ماقبل آخره مفتوحا فيحتاج الى تأويل عبارته كما احتاج اليه القاصرون ولما كان يتجه على ماذكره انه لم يفتح ماقبل آخر يباع ويقال دفعه بقوله (ومعتل العين ينقلب) اى ماقبل آخره (فيه الفا) وقيل الضمير للعين وما ذكرنا مقتضى السوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ماقبل آخره الا انه انقلب الفا والمراد بمعتل الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ماصح عينه نحو يقوم

ويقاوم ولوجعلت معتل العين بمعنی ماعتل عينه استغنيت عن التقييد ولايتوهم ان الانسب تقديم بحث المتعدی وغير المتعدی علی بيان فعل مالم يسم فاعله لانه يختص المتعدی فيحتاج فی معرفته الی معرفة المتعدی لانه لايتوقف علی التعدی بمعنی بيته بل يجئ من اللازم المتعدی بحرف الجر (المتعدی وغير المتعدی) يعنی هذا باب المتعدی وغير المتعدی ولم يقل المتعدی واللازم ليظهر الحصر فيهما ولايخفی ان المتعدی وغير المتعدی ليسا قسمين للفعل بل قيدين لقسميهما لانهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر ومايشتق منها من الاسماء والتعريفان المذكوران لقيدی القسمين والمتعدی تعارف فی المتعدی بنفسه بحسب الوضع حتی لايشمل عند الاطلاق المتعدی بحرف الجر ✻ والفرق بين المتعدی بنفسه والمتعدی بالحرف ان الاول اعتبر فی مفهومه نسبة تقتضی ذكر متعلق بخصوصه والثانی لم يعتبر فی مفهومه تلك بل حدثت من مقارنة حرف الجر تلك النسبة ولايخفی ان الفعل متعلق بذلك الشئ كما ان ذلك الشئ متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه صرح الرضی بأن العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق لايشمل الفاعل بل يشمل المسند اليه فقوله (المتعدی مايتوقف فهمه علی متعلق كضرب) لايصدق علی اللازم لتوقف فهمه علی الفاعل لان الفاعل ليس متعلق الفعل بل مصدره ولاعلی كان واخواته لتوقف فهمها علی اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل حدث لتوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها فی مجرد النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع ولاعلی المتعدی بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولاعلی اسم المفعول المشتق من المتعدی الی واحد لان فهمه كمضروب لايتوقف علی متعلق بل علی ما اسند اليه ولاعلی افعل التفضيل المشتق من المتعدی اصلا لان اضرب واعطی لم يعتبر فی مفهومه النسبة الی المفعول ولذا لاينصب المفعول به اصلا ولاعلی القرب لانه لم يعتبر فی مفهومه النسبة الی امر مخصوص بل القرب الداخل فی مفهومه يقتضی متعلقا اجمالا وقد اشكل ذلك علی الرضی لعدم التدبر الوفی (وغير المتعدی بخلافه) ای بخلاف المتعدی او بخلاف مايتوقف فهمه علی متعلق والاول اقرب (كقعد) وبعد معرفة المتعدی وغير المتعدی علی وجه لم يلتبس عليك عرفت ان مالايتوقف فهم معناه علی متعلق بدون مقارنة حرف جر ويأتی بعده متعلق منصوب لابد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك فی غير المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعی اولابد من تضمين ذلك الناصب معنی فعل متعد وذلك لايتوقف علی السماع كما ذكره الرضی وان مايأتی المتعلق بعده تارة منصوبا وتارة بحرف جر فأحد الامرين فيه عدول عن الظاهر اذ المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه علی ذلك المتعلق اوحرف الجر زائد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدی بنفسه وبحرف الجر مسامحة للتنبيه علی كلا الاستعمالين وماتعلق به شئ بحرف الجر مجرور اللفظ بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لايكون جرا ولذا ينصب اذا قدر حرف الجر لغلبة الفعل الظاهر علی الحرف المقدر ومااشتهر ان الجار والمجرور فی محل النصب مساهلة بجعل الجار والمجرور كشئ واحد لكمال اتصالهما واللازم يصير متعديا بالباء والهمزة وتضعيف العين وقل الاخير فيما عينه حرف الحلق لاسيما الهمزة ولايتعدی به الشئ الی ثلاثة والاخيران موكول علی السماع صرح به الرضی ولم يعرف حذف الباء المعدية للفعل الا فی قوله تعالی ✻ آتونی زبر الحديد ✻ علی قراءة ايتونی بهمزة الوصل وفرق المبرد بين التعدية بالباء وغيره بانه يقتضی معية المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنی مع وقال سيبويه لافرق بين ذهبت به واذهبته

(فی جواز)

فى جواز المصاحبة وعدمها (والمتعدى يكون الى واحد كضرب والى اثنين) وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول وماهو بخلافه اشار الى الثانى بقوله (كأعطى) ولا حصر لهذا النوع والى الاول بقوله (وعلم) وضبطه فى التسهيل ونحن ذكرناه فى الفريدة (والى ثلاثة كأعلم وأرى) نقل علم ورأى بالهمزة الى ثلاثة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلاثة الا اعلم وارى وقول الاخفش بمجيئه فى جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد بالقياس فى مثله وقد يصير المتعدى الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدأ والخبر متعديا الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا فتقول فى علمت قيام زيد او علمت القيام وكذا يصير المتعدى الى ثلاثة متعديا الى اثنين فتقول اعلمت زيدا قيام عمرو (وانباء ونبأ واخبر وخبر وحدث) ولم يوجد احدث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ماتستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بخبر قال الله ❊ انبؤنى باسماء هؤلاء ❊ وقال انبئهم وقال ❊ فلما انبأهم باسمائهم ❊ فقيل تعديتها الى ثلاثة مفاعل لتضمنها معنى الاعلام انها ليست متعديات الى ثلاثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمين فهى ملحقات بالمتعدى الى ثلاثة ولم يلحق سيبويه الا انبأ والحق البواقى غيره وجعل البعض ارى الحلمية سادسها لسماع نحو ❊ ارانى الله فى النوم عمرا سالما ❊ ولقوله تعالى ❊ اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ❊ فى وجه وانما خصت بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلاث كأنها وضعت للمعنى المتضمن ويدل تخصيص سيبويه نباء على انه اكثر استعمالا من اخواتها حتى جعل الاخوات من المضمنات وجعلها ملحقة بالمتعدى الى الثلاثة قال الرضى لم يوجد ثلاثى لواحد من الخمسة الا خبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كنباء من النباء والا لم يفارق اعلم فى التعدى الى مضمون الثانى والثالث بالباء وتعدى اليه بنفسه كأعلم وتردد المصنف فى كون الخمسة متعديات الى ثلاثة وقال بل هى متعديات الى واحد والمنصوبان الاخيران موضوعان موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما فى معنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيدا قائما وانه يجرى ذلك فى علمت زيدا قائما اى هذا العلم المخصوص فالحق ماركن اليه فى هذا الكتاب حيث جعلها متعديات الى ثلاثة حتى عد ماذكره مغالطة منه (فهذه) الخمسة (مفعولها الاول) بالنسبة الى الثانى والثالث (كمفعول) اى كأول مفعولى (أعطيت) بالنسبة الى الثانى فسرها الشارحون بأنه يجوز الاقتصار على الاول وبحذفه بدون الثانى والثالث وكذا فسروا قوله (والثانى والثالث كمفعولى علمت) بعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى علمت كما يجئ وفى هذا متابعة ابن السراج ومخالفة ظاهر مذهب سيبويه انه لا يخفى ان يقتصر على واحد من الثلاثة ❊ ونحن نقول لهذه العبارة مضامين سوى ماذكروه ❊ احدها انه لا تعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفى واللام فلا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا اعمرو قائم وقال الله تعالى ❊ ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد ❊ وثانيها انه يجوز الغاؤها اذا توسطت ونقل فى ذلك ممن يوثق به البركة اعلمناه الله مع الاكابر ❊ وثالثها ان مفعولها الاول مغاير للثانى والثالث والثانى متحدان ❊ ورابعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثانى والثالث بمنزلة المفعول لانهما المعلومان فحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضميرى الثانى او الثالث اليه مع تأخره (افعال القلوب) كل مايتعلق

بالقلب من المتعدى الى مفعولين يسمى بفعل القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة عشر اثنان غير متصرف هما تعلم بمعنى اعلم نحو ۞ تعلم شفاء النفس قهر عدوها ۞ فبالغ بلطف فى التحيل والمكر ۞ وهب بمعنى ظن امرا نحو ۞ فقلت اجرنى اباما لك والا ۞ فهبنى امرأ هالكا ۞ والبواقى متصرفة فللظن فقط حجا يحجو وعد وجعل بمعنى الاعتقاد نحو ۞ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ۞ وللعلم الفى ودرى نحو ۞ دريت الوفى العهد ياعمرو فاغتبط ۞ فان اغتباطا بالوفاء حميد ۞ ولم يشارك غير المتصرف مع المتصرف فى خصائص ذكرها المصنف ومن هذا ظهر ان مافى بعض الشروح ان حصر افعال القلوب فى السبعة اصطلاحى او استقرائى لايوثق به ومايتوهم ان ترك المصنف غير السبعة لان للسبعة خصايص ليس بشئ وخالفه الرضى فجعل تعلم ودرى مختصين بجملة اسمية مصدرة بان المفتوحة واختار افعال القلوب على افعال الشك واليقين تحرزا عن ايهامه ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد دون الشك وكأنهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابل لليقين (ظننت) جعله الرضى للظن مع مجيئه فى بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن واليقين (وحسبت وخلت) جعلهما الرضى للظن فقط كهب والتسهيل للظن (وزعمت) جعله التسهيل للظن فقط والرضى للقول بأن الشئ على صفة قولا غير مستند الى علم نحو زعمت كريما وقال وقد يستعمل فى التحقيق قال امية ۞ الله موف للناس مازعما (وعلمت) وهو لليقين اتفاقا (ورأيت) جعله التسهيل للظن واليقين كليهما والرضى للاعتقاد الجازم سواء كان مطابقا اولا (ووجدت) جعلها التسهيل لليقين والرضى بمعنى اصابة الشئ على صفة وقال يلزمها العلم فاريد به تجوز (تدخل على الجملة الاسمية) ولايقع بعدها الفعلية الانادرا فيقدر ضمير شان لتصير اسمية بلى اذا علقت جاز دخولها على الفعلية تقول علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وايهم رأيت (لبيان ماهى عنه) اى لافادة ماهى عبارة عنه يعنى المقصود بالافادة معانى هذه الافعال لا الجملة الداخلة هى عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعانى تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة لها وقيل المعنى لبيان ماهى اى تلك الجملة ناشئة عنه اى الاخبار بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد (فتنصب الجزءين) لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزءين فهما كالكلمة الواحدة فى افادة المفعول الحقيقى فاجرى اعرابه عليهما نفيا للتحكم (ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) اى لايحذف ولو قامت قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا متضمنان لما هو المفعول الحقيقى فحذف احدهما بمنزلة الحذف للكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع وان ندر اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ۞ لا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم ۞ واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر ۞ لاتخلنا على غرائك انا ۞ طالما قد وشى بنا الاعداء ۞ اى لاتخلنا جازعين (بخلاف اعطيت) انما قال ذلك للتنبيه على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى مايكون مفعوله الثانى غير الاول لامطلقا فانه يجرى فى كل ماكان مفعوله الثانى عين الاول سواء كان امرا من المذكورات او غيره من افعال القلوب او غيرها صرح به فى التسهيل واما حذف مفعوليها لقرينة فلا بأس به لانه بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه يسمع يخل اى يظن تحققه قال ۞ بأى كتاب ام بأية سنة ۞ ترى حبهم عارا على وتحسب ۞ قال الرضى وكثيرون ولايجوز حذف مفعوليها نسيا لانه لافائدة لها معتدا بها بدون مفعوليه فلا تقول ظننت او علمت اذ كل احد يعلم انه لايخلو انسان فى الاغلب من ظن او علم بخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان يعطى

(يراد)

يراد كثرة الاعطاء والافالانسان كما لايخلو فى الاغلب عن علم اوظن لايخلو عن اعطاء شئ وفلان يعلم بهذا المعنى مفيد اى كثير العلم على انه لاينحصر الفائدة فى ذكر المفعولين بل يصح ان تحصل فائدة معتد بها بقيد آخر فيقال علمت الان او ظننت الان فيعلم حدوث علم او ظن او تقول علمت علما نافعا او ظننت ظن السوء الى غير ذلك (ومنها) اى من خصائصها (جواز الالغاء) الظاهر ان المراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع فلابد من قيود ليتم القاعدة وهو ان يكون المتأخر مما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط فيه او تأخر عنه قابلا للعمل فيه لئلا ينتقض بنحو زيد ظنى قائم غالب او زيد قائم ظنى اذ المعنى ظنى زيدا قائما غالب لانه يجب الالغاء لان المصدر لايعمل فيما تقدمه وبنحو ان زيدا اظن قائم وسوف اظن يضرب زيد وجاءنى زيدا حسب وعمرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن مذهب البصرى ان الالغاء فى ضرب احسب زيد غير واجب بل يجوز ضرب احسب زيدا على ما فى التسهيل فما فى بعض الشروح ان المراد المتوسط بين مفعوليها ليخرج عنه ضرب احسب زيد لان الالغاء فيه واجب من قلة التصفح على انه ينتقض بمتى يظن زيد قائم اى فيما يتوسط بين معمول الثانى والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب بل جائز على ضعف ولك ان تريد بجواز الالغاء ما يعم الوجوب ويقابل الامتناع فيستغنى عن التقييد (اذا توسطت) اى بين اجزاء الجملة (او تأخرت) عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة فان الالغاء غير جائز لعدم ضعفه بالتأخر وقيل جائز لان الفعل القلبى لخفاء اثره لايخلو عن ضعف لكنه قبيح جاء فى الشعر ومن لم يجوزه يأول ما ورد بتقدير ضمير الشان بعد الفعل ليكون الجملة مفعوله الثانى او بتقدير اللام قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام جاء فى الضرورة ورجح التسهيل التأويل والرضى الالغاء (لاستقلال الجزءين) اى جزءى ما توسطت فيه (كلاما) اى حال كونه كلاما (بخلاف باب اعطيت) وبخلاف غير افعال القلوب مما كان مفعوله الثانى عين الاول وبخلاف غير المتصرف من افعال القلوب على ما فى التسهيل لكن قوله لاستقلال الجزئين كلاما لايفى بتصحيح الالغاء فيها لانها مشتركة بينها وبين غيرها مما يكون مفعوله الثانى عين الاول فلابد من ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة الى نصب الجزءين لمعرفة كونها من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرفة فانها لكونها ظاهرة فى غير معنى الفعل القلبى يحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم قصد الفعل القلبى منها ❁ واعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزءين لكن لم يعمل فيهما لضعفه وما قال الرضى ان معناه زيد فى ظنى قائم والفعل فى معنى الظرف يرده انه لايصح فى زيد قائم ظنى غالب فانه قال معناه ظنى زيدا قائما غالب (ومنها) اى من خصائصها (انها تعلق) اى تجعل عاملا فى محل جزءى الجملة او احدهما (قبل الاستفهام) الداخل على الجملة او الجزء الثانى ويلغى بالنظر الى لفظى الجزءين فى الاول وبالنظر الى الثانى فى الثانى فتقول علمت ازيد قائم وعلمت زيدا من هو ولايجوز تعليقه بالنسبة اليهما فى الثانى كما قال البعض متمسكا بأن الاستفهام يسرى فى الجملة كلها لان النفى ايضا يسرى مع انه لايلغى الاول بدخوله على الثانى اتفاقا نحو علمت زيدا ماهو قائما وقوله قبل الاستفهام كما فى بعض النسخ اولى مما فى بعض النسخ تعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت انهم عندك وعلمت غلام من ضربت بلا خفاء (والنفى) بما او ان او لا فيلغى فيما بعد النفى لفظا مفعولين كانا او ثانيا فقط (واللام) اى لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يتعرض لان نحو علمت ان زيدا لقائم لان المانع من العمل هو لام الابتداء التى كانت فى اول الجملة وتأخرت الى الخبر لمجئ ان حتى لو لم يكن اللام لقيل علمت ان زيدا قائم بفتح

ان فلا يكون علمت معلقا فلا يبعد دخول هذه الصورة فى قوله واللام والاظهر تقييد اللام لان اللام المطلقة فى كلامه كانت مصروفة الى لام التعريف فاطلاقها موهم وقد اشار بقوله ومنها الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم فى الدار (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) وتخصيص الاستفهام بالتمثيل باختيار هذا المثال مشعر بأنه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم اولا فلا يقال علمت ازيد قائم بل لابد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قيل خص الدخول الهمزة ولا يقع هل بعده فكأنه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل القلب هذا النوع من الاستفهام لكن لما كان متمسكهم فى ذلك ضعيفا حيث قالوا انما لم يجز علمت ازيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكأنه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم اولا وشئ منهما ليس جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندى او عمرو عندى اذ كل احد يعلم ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل نعم توطئة الجواب وجوابه زيد قائم رده الرضى واختار دخول فعل القلب على كل استفهام فالاولى ان لا يعتد بما يشعر به التمثيل ويقال اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشتباه واكتفى به لان مقصوده تمثيل التعليق لا تمثيل كل قسم منه * وههنا بحث شريف وهو انه لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت زيدا قائما او انه ليس بقائم فأى شئ يدعو العاقل الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المفضى الى التكلف والابهام والجواب ان الداعى اليه ما هو من دواعى الايهام مع امر مختص به وهو افادة ان مفهومه امر يستفهم عنه ويسأل تفهيمه وفيه من تشويق المخاطب الى معرفته ما لا يخفى (ومنها) اى من خصائصها (انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين) لابد من قيد متصلين لانه مدار الاختصاص والافهم كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد مع انفصال احدهما صرح به الرضى وقيد فى التسهيل لكن لم يخصصه التسهيل بالافعال المذكورة فى هذا الكتاب بل جعله من خصايص افعال القلوب الغير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وخالفه الرضى وجعله من خصائص المذكورة فى هذا الكتاب ولفظة هب من غير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد وعدم وكذا من خصائصها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين بكون احدهما بعضا من الاخر صرح به الرضى نحو ما ورد فى الحديث رأيتنا مع رسول الله ولا يبعد ان يتسامح فى قوله (شئ واحد) بحيث يدخل فيه امثاله فتأمل (مثل علمتنى منطلقا) وهذا البحث اشمل مما ذكره وهو انه لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول متحدى اللفظ والمعنى فلا يقال ضرب زيد زيدا قال الرضى والقياس جوازه فى فعل القلب فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز فى شئ من الافعال كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فلا يقال زيدا ضرب بارجاع ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيد اظن قائما ويجوز فى افعال القلوب كون مفعوله ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون غيرها فيقال ظنه زيد قائما ولا يقال ضربه زيد * ومما يهمك ان تعرفه هو ان افعال القلوب تدخل على الجملة المصدرة بأن المفتوحة كثيرا فتقول علمت ان زيدا قائم وهو كما تقول علمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه ان قولك ان زيدا قائم وان كان مثاله قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم واجمالها والاول اوفق بالتصديق والثانى بالتصور وحينئذ تلك الافعال مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا

(لاينصب)

لاينصب عند التحقيق الا مفعولا واحدا هومضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه لايحتاج الى المفعولين والاخفش لماخفى عليه هذا التحقيق قدرحين تعلقه بمضمون الجملة مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا فى تقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وكذا علمت قيام زيد ❋ واعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يلحق حينئذ بالظن فى نصب المفعولين مطلقا فى لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب بكون القول مضارعا مخاطبا وقال الاندلسى منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يعكس وقال ابن جعفر لابد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول اومنفصل بالظرف نحو قدامك تقول زيدا قائما وابى التوسط تقول زيدا ضاربا اوبأحد المفعولين نحوجهلا تقول بنى لؤى (ولبعضها معنى آخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت) اى وهمت فى حقه شيئا (وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت) لااصبته على صفة ولما كان هذه المعانى قريبة من المعنى المتعدى به الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه فى المتعدى الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وهنا بمعنى اصابة نفس الشئ وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصودين به نبه على ان التعدية الى المفعولين بمعنى والى مفعول واحد بمعنى آخر لئلا يتحير فى التعدى الى المفعولين تارة والى مفعول تارة مع ظن وحدة المعنى فلايرد ماذكره الرضى حيث قال بل كلها معنى آخر لايتعدى به الى مفعولين بل تكون لازمة اومتعدية الى واحد (الافعال الناقصة ماوضع لتقرير الفاعل على صفة) اى ماوضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل على صفة والقرينة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلايمكن ان يكون مالم يدخل فيه الزمان موضوعا له للفعل فكلما عرفت الفعل بشئ باعتبار الوضع من غير تعرض للزمان ليس القصد الا الى التعريف باعتبار وضع مادته فلا حاجة الى تقييد الصفة بأن تكون غير مصدرة كما فى الرضى لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها للتقرير بل الحدث والتقرير كالزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق يتم ماذكر السيد السند فى بعض تصانيفه انه لاحاجة الى تقييد الصفة بشئ لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها للتقرير بل للتقرير والصفة لكن فى قوله بل للتقرير ليس مدلول المادة بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع تمامها للتقرير بل للتقرير والزمان وبعد فيه نظر لان الموضوع له فى جميع الافعال الناقصة بحسب المادة ليس التقرير على صفة فان اصبح وامسى واضحى وظل وبات مشتمل على اوقات مخصوصة الا ان يجعل اللام للغرض ويراد ماوضع بحسب مادته لغرض تقرير الفاعل على صفة فح يشمل وقد نبه المصنف على ان مرفوعها يسمى فاعلا كما نبه فيمابعد حيث قال ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها على ان يسمى اسما وقال الرضى تسميته اسما اولى ولذا كثر استعماله وقل استعمال الفاعل وما الخبر فلايسمى مفعولا ليتم قولهم ان الفعل لايتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال التسهيل ويسمى المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق ان كونها افعالا ناقصة لنقصان دلالتها لانها لاتدل على معنى بانفسها لان معناها النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لهذه النسبة وشئ منهما لايفهم بدون الاسم والخبر لكن ماذكر النحاة فى توجيه وصفها بالنقصان يفصح عن الغفلة عن هذا التحقيق فان بعضهم قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون الحدث بخلاف سائر الافعال على انه يتجه عليه انه لوكان تقسيم الافعال الى الناقصة والتامة بهذا الاعتبار لكان الافعال العارية عن الزمان جديرة.

بأن تجعل افعالا ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان لان المركب منه ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفها بالنقصان وصفا بحال المتعلق الذى هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها هل هو عارض او بحسب اصل الوضع حتى تكون حروفا عدت افعالا لكونها فى هيئتها ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يختلفوا الا فى ليس باعتبار الحرفية والفعلية فقال سيبويه والاكثرون انه فعل وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف والحاق الضمير به لتشبيهه بالفعل فى كونه على ثلاثة احرف وبمعنى ماكان وكونه رافعا وناصبا ＊ وهى ثلاثة اقسام ماهى ناقصة مطلقا وماهى ناقصة بشرط مقارنة النفى وماهى ناقصة بشرط المصدرية وهذا التقسيم يقتضى جمع ليس مع راح الا انه رتب ترتيبا يبتنى عليه قوله فيمابعد فى تقسيم تقديم الاخبار عليها الا انه ينفى جمع آض وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع غدا وراح مع اصبح وامسى لانهما من نظائرهما وكأنه قصد الى تقديم الاصول على الملحق والواضح على الخفى وكون غدا وراح من الافعال الناقصة غير واضح لالتزام كون منصوبهما نكرة فيشبه ان يكون حالا حتى نفى ابن مالك كونهما ناقصين لذلك كما فى كون اسحر وفجر واظهر من الافعال الناقصة لانه دعوى من الفراء من غير ذكر حجة (وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد) كلاهما بمعنى صار وزاده ابن مالك آل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد وصار مع هذه اللواحق تكون تامة متعدية بالى تقول صار زيد الى الفقر اى رجع اليه (وغدا) بمعنى كان فى الغداة (وراح) بمعنى كان الرواح وهما يكونان تامين كقوله تعالى ＊ اغدوا على حرثكم ＊ اى امشوا فى الغداة عليه ونحو راح الى بيته اى رجع فى الرواح الى بيته ولا يظهر وجه عدم تفصيل المصنف غدا وراح (ومازال) لا يستعمل الا ناقصا (ومابرح) قد يستعمل تاما فيقال مابرح من مكانه (ومافتئ) مازال ناقصا وهو مهموز وقيل بالياء ولم يساعده كتب اللغة (ومانفك) وجاء مانفك من هذا الامر وجعل مازيل كما زال وهو فى الاصل زول كخوف الا انه اعل اعلال قيل على سبيل الشذوذ وجعل مافتأ او افتاء كما فتئ (ومادام) بمعنى مابرح ومارنى كمابرح الان ماونى اذا كان مايتعدى بفى تقول ماونى فى امره (وليس وقدجاء ماجاءت حاجتك) برفع حاجتك على ان الخبر ما الاستفهامية قدمت للاستفهام وبنصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ماانثت لكون ما عبارة عن الحاجة بمعنى قديجئ جاء ناقصة لا مطردا وهل يتجاوز هذا التركيب قال الاندلسى لا وقال المصنف جاء البر قفيزين من هذا القبيل (وقعدت كأنها حربة) ولا يجوز قعد كاتبا بالاتفاق وتردد المصنف فى تجوز قعد كأنه سلطان وتمام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابى والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد (تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية) التى لم تكن مبتدأة واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد يقال كان الحميد ونحو نعم الرجل زيد فلا يقال كان زيد اولم يكن لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط فلا يقال كان من اياك ولا لام التصرف كما التعجبية فلا يقال كان مااحسن زيدا ولا لام الابتدائية لكونه فى المثل نحو الطعن بظأر اولكونه بمنزلة الفعل ونحو قولك ان تفعل فانه بمعنى ينبغى ان تفعل فلا يقال كان ذلك كما لا يقال كان ينبغى اولكونه بعد اما زيد فقائم او اذا المفاجأة نحو خرجت فاذا السبع فلا يقال فاذا كان السبع واقفا او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة طلبية اذ لو كانت طلبية ولم تكن تلك الافعال طلبية لزم التناقض لدلالة الافعال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبية عدم

(الحكم)

الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وان كان طلب الافعال مخالفا لطلب الاخبار يلزم اجتماع طلبين مخالفين على امر واحد وان كان مساويا له لزم كون احد الطلبين عبثا وجعل الرضى قوله ❊ وكونى بالمكارم ذكرينى ❊ ضرورة الشعر والتسهيل نادرا (لاعطاء الخبر حكم معناها) لا لبيان ماهى عبارة عنه يعنى ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار وانما هى توابع الاخبار تذكر لتحصيل حكم فى الاخبار ولتفصيل الاحكام المفادة لاخبارها فصل تلك الافعال (فترفع الاول) اى الجزء الذى حقه ان يكون اول (وتنصب الثانى مثل كان زيد قائما) فيه امثلة للدخول والاعطاء والرفع والنصب (فكان) تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما) كان الاستمرار به (او منقطعا) اى قابلا للانقطاع لان كان لاتدل على الانقطاع بل على الماضى مطلقا وقد تكون للاستمرار فى جميع الازمنة الماضية ❊ قال ابن مالك وتختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضى المراد انه لثبوت خبرها ماضيا دائما كان ذلك الثبوت فى الواقع او منقطعا وفيه رد على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يكتفى بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان احكام تعطى هذه الافعال للاخبار ماضية كانت او مضارعة او امرا ولذا لم يقيد ماسواها بالماضى وكانه خالف هنا ما التزمه فيما بعد لافادة ان كان تكون للاستمرار ولرده (وبمعنى صار) ولا يخفى ان حسن الترتيب يستدعى تقديم بيان صار على كان (ويكون فيها ضمير الشان) اى يكون فى كان بكلا معنييه ضمير الشان وتقديم الظرف للحصر اى لا يكون فى كان التامة ضمير الشان لانه لا يوجد ضمير شان الا مبتدأ فى الحال او فى الاصل وفيه رد على من جعل ما فيه ضمير الشان تامة (وتكون تامة بمعنى ثبت) والمتبادر من ثبت ثبت فى نفسه والا فكان الناقصة ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لا تدخل الجملة بل المفرد (وزائدة) اى كان فقط دون باقى تصريفاتها تكون زائدة لا فى اول الكلام بل فى الوسط وقيل قد يكون فى الآخر وهو قسمان لم يفد شيئا سوى التأكيد لتجريده عن الزمان وجعلها زائدة ظاهرة ومايفيد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيه بالزائدة فى كونها غير عاملة وهل تزاد مع الفاعل قال ابو على لا وقال المبرد وسيبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق ❊ اذا مررت بدار قوم ❊ وجيران لنا كانوا كرام ❊ ويجاب بأن قوله لنا خبر قدم والاصل جيران كانوا لنا كرام ❊ وفيه ان عامل الظرف اذا كان من الافعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان فى الدار وكائن فى الدار (وصار للانتقال) اى حكمه الذى يعطى الخبر كونه منتقلا اليه وليس المراد ان مدلول صار الانتقال حين يراد ماذكره الرضى ان هذا مدلول صار التامة ومدلول الناقصة كان بعد مالم يكن (واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها) الاظهر لاقتران الخبر باوقاتها ليكون الحكم الذى اعطته الخبر ظاهرا والمراد بالاوقات الصبح والمساء والضحى دون الماضى لان الكلام فى الحكم المشترك بين الماضى وغيره (وبمعنى صار) مجردا عن الدلالة على الاوقات بقرينة المقابلة بافادة اقتران مضمون الجملة باوقاتها (وتكون تامة) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وهما تمام اليوم والليلة فمعنى ظل زيد نائما كان فى تمام اليوم نائما (وبمعنى صار) مجردا عن زمانيهما المامر قال الله تعالى ❊ ظل وجهه مسودا ❊ قال الرضى بمجئ بات بمعنى صار محل نظر وقال ابن مالك يجئ كان واصبح وامسى واضحى وظل بمعنى صار قال الاندلسى جاء بات فى الحديث بمعنى صار وهو ❊ اين باتت يده ❊ وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال تامة قال الرضى العهدة عليه وقال وبات بمعنى نزل ليلا تامة وقال الرضى بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام اولم ينم وفى كلامهم سروبت (ومازال ومابرح)

كفرح (ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله) القبول بالفتح الاخذ كذا فى القاموس المراد هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضى (ويلزمها النفى) المراد بالنفى مايعم النهى صرح به التسهيل فتقول لاتزل قائما وذلك النفى فى الماضى ولا فى الدعاء ولم فى المضارع لزوما ولا والاولى ان لايفصل بينها وبين النفى بلا ومابظرف وشبهه مع انه جاز فى غيرها ذلك نحو لا اليوم جئتنى ولا امس ويجوز حذف النفى عن المضارع وتقديره وكثر فى جواب القسم نحو* تالله تفتؤ تذكر يوسف (ومادام) مامصدرية فادام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو الوقت محذوف فقولك اجلس مادام زيد جالسا معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضى ولذا صح تقييد اجلس به (لتوقيت امر) اى لتعيين وقت شئ (لمدة) اى لزمان طويل ثبوت خبرها لفاعلها فادام تقتضى امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل فى القاموس المدة الزمان الطويل ومافى مادام حرف مصدرى وما فى الصحاح واما قولهم مادام فمعناه الدوام لان ما اسم موصول بدام ولايستعمل الا ظرفا كما يستعمل المصادر ظروفا يجب تأويلها تأمل تعرف وفيه انه لم يتبين بماذكره حكم اكتسبه الخبر من مادام بل ما اكتسبه الشئ من التوقيت فينبغى ان يقول ومادام لثبوت خبرها لفاعلها مدة (ومن ثم) اى من اجل انه للتوقيت (احتاج الى كلام لانه ظرف) وليس مابعده كلاما تاما كما يكون غيرها (وليس لنفى مضمون الجملة حالا) الاولى لنفى خبرها عن فاعلها ليظهر الحكم المخبر (وقيل مطلقا) وهو مذهب سيبويه وابن السراج قال الاندلسى لاتناقض بين القولين فان كونه للحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا تقيد بالغير وفيه نظر لان المراد بكونه للحال اولغيره معناه انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو الحال (ويجوز تقديم اخبارها كلها) اى كل الافعال اوكل الاخبار ويرجح الثانى ان الكلام فى الاخبار بالذات والاول ان التصريح بالشمول لانقسام تقديم الاخبار على انفسها فالظاهر ان يكون لتعميم الافعال المقابل لنفسها (على اسمائها) ولايخفى ان هذا الحكم اعادة لانه سبق فى خبر كان ان حكمه خبر المبتدأ وتقديمه اكثر من تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معطى فى خبر مادام لغاية سقوطه وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها يعنى لايمنع هذه الافعال من التقديم ولاتوجيه اما ما عرض لنفس الخبر مايوجب التقديم نحو كم كان مالك ومايوجب التأخير نحو كان عدوى صديقى فهو خارج عما نحن فيه فلايرد انه لايصح حمل الجواز على الامكان الخاص لانتقاضه بالوجوب والامتناع ولاعلى الامكان العام مقيدا بجانب الوجود لانتقاضه بالامتناع ولامقيدا بجانب العدم لانتقاضه بالوجوب (وهى) اى هذه الافعال (فى تقديمها) اى الاخبار (عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح) مع راح (وقسم لايجوز وهو مافى اوله ما) غير الاسلوب وهو من زال الى مادام لا لمجرد الاختصار بل لانه لايجرى فى لايزال ولن يزال لان معمول فعل لا ولن يتقدم عليهما لانهما لايقتضيان الصدارة اى يقتضيها ما وان فالمراد بقوله بما فى اوله مافى اوله ما وفى حكمه ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان فى اوله ما او ان لايجوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاء ما وان الصدارة قلت مع ذلك يجوز التقديم بالفصل بين النفى والفعل فى غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان زيد لانهما لايمنعان الفصل كلم ولن وانما امتنع الفصل فى هذا القسم لشدة الامتزاج وضرورتهما بمنزلة فعل ثبت* بقى انه خرج من القسم الاول نحو ان يزال ولم يزل مع انه منه وانهدم الانحصار فالاخصر الاحصر قسم يجوز وهو ماليس فى اوله

ما (خلافا لابن كيسان) من البصريين حيث وافق الكوفيين فى الحكم بالجواز (فى غير مادام) لانه لبطلان النفى وصيرورة المجموع فى معنى مثبت لم يمنع النفى من التقديم وانما لم يجعل هذا القسم من المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم الجواز وحكم بانه لايجوز بخلاف المختلف فانه لاحكم له فيه الا انه مختلف فيه اما ان الحق هو الجواز وعدمه فليس بواضح عنده وليس ذلك لان ابن كيسان متفرد فى الخلاف فلم يعتد به بخلاف المختلف فان الخلاف فيه بين كثيرين وفى كل جانب كثرة لان ليس جوز التقديم فيه البصريون ومنعه الكوفيين مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا التقديم فيما نحن فيه ووافقهم ابن كيسان فان قلت لايخص منع التقديم بمادام بل كذلك القسم الاول اذا دخل عليه حرف مصدر فتقول جلست ماكان زيد جالسا اوان كان زيد جالسا ولايجوز تقديم الخبر على كان اصلا قلت مايلزم مادام ولايلزم حرف المصدر القسم الاول فلذا افترقا فى الحكم بجواز التقديم وعدمه (وقسم مختلف فيه وهو ليس) ويحذف خبر ليس كثيرا ومنه انما يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل ليس هنا لعطف جمله فى حكم لا ويكون فى ليس ضمير الشان وليس بمشهور اضمار الشان الا فى كان وليس من هذه الافعال والا فى كاد من افعال المقاربة ويجوز الاخبار عن النكرة المحضة فى باب كاد وان ويجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيهما نحو * ولايك موقف منك الوداعا * على ماقاله ابن مالك والزمخشرى ان يقول مراد الشاعر انه لايك موقف من المواقف منك موقف الوداع اشارة الى انه لايتحمل احد وداعك ولايستفاد ذلك من فى ونحو * ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة * والاولى جعل ان مع الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه وبين معرفة نحو * ما كان حجتهم الا ان قالوا * فانهم حكموا بان جعل ان قالوا اسما اولى لان ان قالوا يشبه المضمر فى انه لايوصف فهو اعرف من غيره بهذا الاعتبار وهذا وان كان وجهه غير قوى لكنه امضاه ارباب التفسير فى التفاسير * وقد يحذف لام يكن فى الجزم ولايكتفى بحذف الحركة لكثرة الاستعمال ويونس جوزه مطلقا وخصه سيبويه بما اذا لم يلاق ساكنا بعدها فلايجوز عنده الحذف فى * لم يكن الذين كفروا (افعال المقاربة) اى الافعال الدالة على مقاربة اخبارها من فواعلها لوضعها لنفس القرب اولمعنى يستلزم القرب فالموضوع للقرب كاد واوشك وكرب كعلم وضرب والم يقال الم الغلام اى قارب البلوغ واولى والذى يستلزم القرب مايستعمل للشروع فى الفعل وهو طفق كعلم وضرب وطبق كعلم وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام واقبل وقرب فان الشروع فى الفعل يستلزم القرب من الحصول للفاعل ومايستعمل للرجاء وهو عسى وحرى كعلم واخلولق فان رجاء الشئ ينبئ عن قرب حصوله وبهذا ظهر ان ماذكر الرضى ان عسى واخواته لاتدل على القرب ولامايستعمل للشروع ولايوصف الشارع فى الفعل بقرب الفعل منه فلايقال للشارع فى الخروج انه قرب خروجه ليس بشئ وقد اوضح وجه التسمية تعريفه بقوله (ماوضع لدنو الخبر رجاء) هو طمع المحبوب وقد يستعمل عسى فى الاشفاق وقد جمعهما قوله تعالى * عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم * وقيل استعمال عسى فى كلامه تعالى بمعنى اليقين لانه احد استعماليه وقال الرضى انا لا اعرف مجيئه بمعنى اليقين فى غير كلامه تعالى وبالجملة لابد من ضم او اشفاقا مع قوله رجاء ليصير التعريف جامعا والتقدير دنو رجاء (او حصولا) اى دنو حصول بأن يظهر باعتبار اسباب حصوله سوى الشروع دنو الحصول (او اخذا فيه) اى شروعا فيه اى دنو شروع فيه بان يكون الشروع فيه حاكما بدنوه (فالاول عسى) ونظيره (وهو غير متصرف) ولذا زعم الزجاج

انه حرف واتصال الضمير المرفوع به يزيفه كما ان اتصال الضمير المنصوب يقويه وجاء كسر سينها ان كان المتكلم او مخاطب او غائبات واتصل به الضمير المرفوع (نحو عسى زيد ان يخرج) فالمتأخرون على ان ان يخرج منصوب المحل خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجاء ولا يظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا فعسى زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لا يطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول والمعنى قارب زيد الخروج كما ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه فهو لازم ومتعد وفيه ان عسى لم يجئ بمعنى القرب والقرب يستفاد من الرجاء وقيل ان يخرج بدل فالمعنى يتمنى زيد خروجه وفيما ذكره المتأخرون جعل تلك الافعال على نحو واحد فالمقصود من الكل قرب الخبر فالمراد يترجى زيد انه قرب حصول امر منه فقوله ان يخرج خبر عن عسى بتضمينه معنى كان فكانه قيل يتمنى زيد كائنا ذا خروج في الحكم بكونه ذا خروج مبالغة في القرب وكذا كاد زيد يخرج في معنى قرب زيد من الخروج كائنا يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كائنا يخرج ولو ضمن معنى صار لكان احسن (وعسى ان يخرج زيد) مثل بمثالين تنبيها على استعمال كونه عامل الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط بأن يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون له منصوب وحينئذ لا يجوز حذف ان فيكون قوله (وقد يحذف ان) من احكام المثال الاول وكان المناسب تقديمه على المثال الثاني او تنبيها على انه يجوز تقديم الخبر على الاسم في هذا الباب وان لا يجوز تقديمه على الفعل كما يجوز في باب كان اضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر لها بتضمين كان وحينئذ قوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين والتنبيه على ان تقديم الخبر على الاسم غير مختص بعسى كما يتبادر قال الرضى يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع وان يكون لعمل للثاني كمذهب البصري وان يكون للاول على مذهب الكوفي لكن في قولك عسى ان يضرب زيد عمرا يتعين اعمال الثاني اذ لو اعمل الاول لوقع الاجنبي وهو زيد بين اجزاء صلة وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه انما يكون فيما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع ثبوته في مكانه فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع (والثاني كاد تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان) تشبيها بعسى ويلزم هذه الافعال المضى الا كاد واوشك فانه يستعمل مضارعهما وندر اسم فاعل كاد واوشك نحوه * فوشكة ارضنا ان تعود * خلاف الانيس وحوشا يبابا (واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال) في انه يصير منفيا وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فمن الاول قوله تعالى * فذبحوها وماكادوا يفعلون * ومن الثاني قوله تعالى * لم يكد يراها (وقيل تكون للاثبات) مطلقا اما في الماضي لئلا يكون قوله تعالى وما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة * لم يكد لدلالته على انه * يزول حب رسيس الهوى * وقبول ذي الرمة ذلك وتغييره لم يكد بقوله لم اجد (وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال) الاولى من المضارع ليشمل الحال (تمسكا) في الدعوى الاول (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون و) في الدعوى الثانية (بقول ذي الرمة اذا غير الهجر) وفي رواية النأى (المحبين لم يكد * رسيس الهوى) اى راسخ الهوى يريد نفسه (من حب مية يبرح) اذ المعنى على انتفاء المفارقة من حب مية مع بعدها عن الوقوع وانما جعلنا الكلام دليلين نشرا على ترتيب اللف لا دليلا واحدا على مجموع الدعوى لاقتضاء اعادة الباء في قوله وبقول ذي الرمة ذلك * ولما كان الجواب عن التمسك بقوله وما كادوا يفعلون ظاهرا اذ البعد

عن الفعل فى وقت آخر وكان شعر ذى الرمة دليلا على بعض ما رجعه من قوله فهو كالافعال لم يشتغل بدفع تمسك مخالفه وما يقال ان ذا الرمة غير شعره بعيد لا يعارض صدور التغيير عنه لانه من اهل اللسان ولا يكاد يختفى عليه استعمال لم يكد حتى يحتاج فى معرفة فساد استعماله الى تنبيه من غيره على انه روى انه خطأه بعض البلغاء فى التغيير وقال بديهته كانت خيرا من تأمله ويمكن ان يكون التغيير لايهامه قصد عسر وقوع المفارقة كما هو احد معنيي النفى فى كاد ويكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الابهام وحينئذ يندفع تخطئته فى التغيير (والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل كاد) يتبادر منه الاستعمال الشايع لكاد وقد عرفت ان كرب من قبيل كاد واوشك (واوشك وهو مثل عسى) مع ان فى وجهيه تقول اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد (وكاد) فى الاستعمال الشايع وانما صرح بقوله فى الاستعمال لئلا يتوهم التشبيه بهما فى المعنى لكن التوهم بعيد ❋ واعلم انه لا بد ان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسنده فى قوة فعل مسندا الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فان قوله يخرج نفسه فى معنى يموت وقد يحذف الخبر ان علم نحو قوله تعالى ❋ فطفق مسحا ❋ اى ان يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه (فعلا التعجب) يظهر وجه التسمية من التعريف والتعجب انفعال للنفس يعرض لها عند ادراك امر خفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب اشار الى رد من قال هما اسمان تمسكا بتصغير افعله منهما (ما وضع) اى فعلان وضعا (لانشاء التعجب) وخرج بقوله لانشاء التعجب تعجبت وعجبت مما هو ليس للانشاء وليس فعل التعجب كليا منحصرا فى فردين كالشمس المنحصر فى فرد بل منحصرا فى نوعين ومن قال بعد انحصاره فى فردين لو قال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر اذ التحديد لانضباط الجزئيات المتكثرة المتعسرة الضبط فغفل لانه لو قال كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن بزيد امرا بتصييره حسنا فعل التعجب وما وضع لانشاء التعجب قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحو ناهيك به ولله دره وواها له ويا لك رجلا وكاليوم رجلا ويا له رجلا ولفظ ما وان كان يعمها لكن بحث الفعل خصصه نعم يدخل فيه نحو قاتله الله من شاعر وقولهم لاشك عشره ولا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته لانشاء التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئته مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله (وهما صيغتان) اوله صيغتان لا يقتضى حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه وبين غيره كما عرفت والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتأخيرها ومقارنة الزائد والحركة والسكون ومقارنة كلمة ما قبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار الصيغة فى تعريف العدل حيث جعل مقارنة الاسم بكلمة من فى آخر من جملة الصيغة (ما افعله وافعل به) ولا يحذف همزة افعله الا فى الخير والشر فيقال ما خيره وما شره وما اخيره وما اشره كما يقال فى افعل التفضيل خير وشر لكن الاخير والاشر فى التفضيل نادر وخيره وشره فى هذا الباب نادر (وهى غير متصرفة) بجعل الماضى مضارعا والمذكر مؤنثا وتغيير الافراد الى احد مقابليهما او تبديل كلمة ما الى ما يرادفها وباعلال حرف العلة المقابل للعين فيقال ما اقوله لا ما قاله وبالادغام فى افعل به فيقال اشدد به لا اشد به لكنه يتصرف بالادغام فيما افعله ونبه بقوله (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد) على ان الضمير غير ملتزم ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد ❋ ولما جوز تغيير الضمير بعد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير بالتقديم والتأخير

والفصل فصرح بنفى هذا التصرف ايضا الا انه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله ولا يتصرف فيهما بقوله (ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل) وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفضيل ولم يقل ولا حذف لانه يحذف الباء من افعل به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس والمتعجب منه ان كان معلوما فتقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن بزيد واكرم ولا يخفى انه يفهم مما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل وليس كذلك لانه لا يبنى الا من فعل ماضوى مستمر ولا يخصه افعل التفضيل ومن اعتذر بأنه قصر ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فلا قصور فى بيانه لا يلتفت اليه والاصل البناء للفاعل وقد يبنى للمفعول نحو ما اعذره وما اشهى الطعام ويتوصل المبنى للمفعول بما اشد ونحوه وايراد الفعل المجهول مصدرا بحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ما ضرب زيدا او اشدد بما ضرب زيد ولا يقال ما اشد ضربه (ويتوصل فى الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) وقد نبه بالمثالين على وجوب الادغام فى ما افعله وتركه فى افعل به وذلك التوصل واجب فى الممتنع يرشد الى الوجوب الامتناع فاغتنم هذه الجائزة ويجوز التوصل فى غير الممتنع بل ربما يجب بالتوصل عن بناء افعل وافعل فيقال ما اشد شكره وما اكثر قعوده او جلوسه او قائليته ولا يقال ما اقعده وما اشكره وما اجلسه وما اقيله (ولا يتصرف فيهما) اى فى صيغتى التعجب (بتقديم ولا تأخير) يعنى وقوع كل جزء فى موقعه واجب فباخراجه عن موقعه يلزم محذوران تقديم وتأخير وليس تقديم احسن على ما او قيل احسن ما زيدا ممنوعا لاستلزامه تأخير ما يجب تقديمه بل لانه تقديم ما يجب تأخيره وبهذا اندفع ما قال الرضى ان كلا من التقديم والتأخير يستلزم الاخر فينبغى ان يكتفى ببعض ما جاء ولم يحتج فى دفعه الى الاصغاء الى من قال لدفعه ما شاء (ولا فصل واجاز المازنى) والفراء والجرمى وابو على (الفصل بالظرف) والمنع مذهب الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان لا غير من الافعال الناقصة بين ما والفعل نحو ما كان احسن زيدا وهى زائدة وفائدتها التنبيه على انه لم يدم الحسن المتعجب منه الى الان والفصل بأصبح وامسى لا يتجاوز المسموع وهو شاذ نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية (وما ابتداء) اى مبتدأ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر ويجوز فى التعجب كون المبتدأ نكرة كما يجوز فى الدعاء وقد يقال هو من قبيل شر اهر ذا ناب فيكون المعنى ما احسن زيدا الاشئ مجهول الاشئ معلوم ويزيفه انه لم يسمع كون ما التامة مبتداة فى غيره (وموصولة عند الاخفش والخبر محذوف) واجب الحذف قيل التقدير ما احسن زيدا شئ عظيم وتقول ما احسن زيدا شئ مجهول ليكون المعنى على ما كان عند سيبويه و زيف بأن وجوب حذف الخبر من غير ما يسد مسده لم يوجد فى غيره وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية وزيفه الرضى بأنه نقل من الاستفهام الى التعجب و نقل الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير ويدفعه انه لا نزاع فى التجوز بالاستفهام عن التعجب انما الكلام الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام مهجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية ينافى كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتأمل (وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير فى افعل) ومعنى احسن بزيد احسن زيد بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر فى هذا الباب وفى جواب الشرط نحو من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اى فيمدد الرحمن له مدا ويزيفه

ان زيادة الباء فى الفاعل قليل كهمزة الصيرورة فى الافعال (مفعول به عند الاخفش) جعل الرضى والتسهيل الكون مفعولا به مذهب الفراء والزمخشرى وابن خروف (والباء للتعدية او زائدة) جعل الرضى زيادة الباء مذهب الفراء والزمخشرى وابن خروف وكونها للتعدية مما اجازه الزجاج لجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا حسنا ويشكل على التقديرين انه كيف صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد ويدفع بأن صيغة التعجب غير متصرفة وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب للحسن اى يا حسن احسن بزيد قال الرضى فيه تكلف وسماجة ❊ واعلم انه لا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا كجامد لا مصدر له ولا يذكر للمستتر فيه شئ من التوابع واجاز قوم ان يذكر التوابع له بعد المنصوب لئلا يلزم الفصل (افعال المدح والذم) اى افعال بعضها للمدح وبعضها للذم يكشف عن هذا المعنى تعريفه ولولا مقصوده بيان ماهية افعال المدح والذم وكان مقتصرا على ضبط آحادها لقال افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لان فعل المدح هذه الاربعة لا غير (ماوضع لانشاء مدح او ذم) فخرج ما يمدح به تجوزا نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت (فنها نعم) بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر الفاء اتباعا للعين ومنهما القراءتان فى نعماهى بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار (وجاء) اللغات الاربعة (فى بئس) على مافى التسهيل لكن لم يأت فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على مافى الرضى والاظهر الاخصر ان يقول فنها نعم وبئس وساء وشرطها مكان (شرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل ولو اعتبر تعميم فى المعرف باللام بأن يراد المعرف باللام بواسطة او بغير واسطة لاستغنى عن قوله او مضاف الى المعرف بها ❊ واختلف فى التعريف باللام فقيل تعريف الجنس من حيث هو وقيل تعريف الاستغراق وقيل تعريف العهد الذهنى والى الاخير ذهب المصنف ورد الرضى كونه للاستغراق بأن علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك لصح التصريح به قلت ما ذكره مشترك بين الثلاثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل وجنس الرجل فى ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس بادعاء انه متحد هو مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس فى ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فأى فرد فرض فهو هو (او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) لفظا نحو نعم رجلا او تقديرا نحو نعم فتى والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امرأة والتأنيث اهون من التثنية والجمع والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولى (او بما) ولم يكتف بقوله او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة منصوبة محلا ليفيد ان ما فى نعما يعظكم به ليس فاعلا لنعم بل تمييز لضمير مبهم فيه رد لما ذهب سيبويه والكسائى ان ما تامة معرفة بمعنى الشئ المعرف باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الرد ان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت فى غير هذا الموضع ويلزم جعل نعما يعظكم به بمعنى نعم الشى شئ يعظكم به فيلزم حذف موصوف الجملة وهو قليل او جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق الشئ المدح وهو تكلف وما ذكره مذهب الزمخشرى واحد قولى ابى على الفارسى قالا ان ما نكرة منصوبة المحل مميزة اما موصوفة بالجملة نحو ❊

نعما يعظكم به وبئس ما اشتروا به انفسهم اوغير موصوفة (نحو فنعما هى) ولا يجوز ذكر شئ من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز التأكيد المعنوى لفاعل نعم وبئس وساء مطلقا وفى النعت خلاف وقل الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله عليه السلام * من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت * اى فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وقد يجئ التمييز مع الفاعل الظاهر للتأكيد عند المبرد وابى على قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا ونظيره فى قوله تعالى ❊ ذرعها سبعون ذراعا وفى صدق تعريف التمييز على زاد نظر وقل نعم خليل زيد قال نعم وزيد فارس حامل وقال فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم وجوز المبرد والفارسى جعل الموصول الجنسى وهو ما لا يفيد صلته تعيينا شخصيا فاعل نعم وندر الفصل بالمخصوص بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا وندر نحو مررت بقوم نعموا قوما ونعم بهم قوما بزيادة الباء فى فاعل نعم تشبيها بافعل به من فعلى التعجب لان فى المدح تعجبا وجاء زيادة الباء فى المخصوص تشبيها له بالمتعجب منه ومنه الحديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح وندر نعم عبدالله زيد وبئس عبدالله انا بجعل العلم فاعلا وقد يؤنث نعم وبئس مع تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص فيقال نعمت الانسان هند (وبعد ذلك المخصوص) لانه للتعيين بعد الابهام فلابد ان يكون بعده والمراد بكونه ليس كونه بعده بلا واسطة لينتقض بنعم رجلا زيدا قال الرضى وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل وفى التسهيل ويذكر المخصوص قبل نعم وبئس معمولا للابتداء اولبعض نواسخه نحو ❊ اذا ارسلونى عند تقدير حاجة ❊ امارس فيها كنت نعم الممارس ❊ او بعد فاعلهما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر او اول مفعولى فعل ناسخ نحو ❊ يمينا لنعم السيدان وجدتما ❊ على كل حال من سحيل ومبرم ❊ فقوله (وهو مبتدأ ماقبله خبر ما او خبر مبتدأ محذوف) على اطلاقه غير صحيح كما ان قوله وبعده المخصوص كذلك والفاعل الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدأ اولا وسواء كان مقدما اومؤخرا اذ رابط الجملة بالمبتدأ ادعاء كون فاعله ضميرا مبهما كان او معرفا باللام بأحد المعانى الثلاثة عين المخصوص وما يقال لام التعريف قائم مقام الضمير ليس بشئ لانه انما يكون رابطا لوكان للعهد وجاعلا للاسم الظاهر عين المخصوص على انه لا يصح فى الضمير (وشرطه مطابقة الفاعل) الظاهر ان المطابقة مضافة الى الفاعل والاظهر مطابقة الفاعل المفسر الضمير الا ينتقض بنعم رجلين الزيدان (وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول) اما بحذف المضاف عما يتوهم مخصوصا او بجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير المخصوص فيكون التقدير ❊ بئس مثل القوم مثل القوم الذين كذبوا مثل هؤلاء المذكورين هذا ما اتحد كلهم فيه وههنا بحث شريف وهو انه لم لا يجوز ان يكون المخصوص مطابقا لما اضيف اليه الفاعل لانه يزول ابهام الفاعل بتعيينه فلامانع ان يكون السؤال عنه ولو قلت المخصوص مبتدأ ماقبله خبره فلامانع ايضا لان الجملة كما ترتبط بما يتحد مع الفاعل ترتبط بما يتحد مع ما اضيف اليه الفاعل فيقال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثل القوم الذين كذبوا لانه اذا ادعى كون القوم المكذبين عن هؤلاء المذكورين كان المآل مثل هؤلاء المذكورين بئس مثلهم (وقد يحذف المخصوص) لم يقل وقد يحذف بالضمير على طبق الاحكام السابقة لانه قصد مطلق المخصوص لا خصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى عن مخصوص حبذا بدليل التمييز نحو ❊ باسم الاله وبه هدينا ❊ ولو عبدنا غيره شقينا ❊ فحبذا ربا وحب ربنا ❊ اى حبذا ربا الاله اوبدليل غيره كقوله ❊ لا حبذا لولا الحياء وربما ❊ اى حبذا حالى ولذا لم يذكر حذف مخصوص حبذا ولو قال والمخصوص مبتدأ ومابعده خبره ليستغنى عن بيان اعراب مخصوص

(حبذا)

حبذا الكان انسب (اذا علم) اما بلا سد شئ مقامه (نحو نعم العبد) اى ايوب لان الكلام فيه (ونحو فنعم الماهدون) اى نحن واما بجعل صفته مقامه نحو نعم الصديق حليم كريم ونحو ❊ نعم الفتى فجعت به اخوانه ❊ يوم البقيع حوادث الايام ❊ اى فتى فجعت (وساء مثل بئس) لم يقل مثل نعم تنبيها على انه فعل الذم كبئس لكن هذا يكون حسنا او فرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل لحسن اصليا او منقولا كرمو وقضو مستعملا فى مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد ورمو وقضو مستعملا فى مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد ورمو اليديه وقضو الرجل زيد (ومنها حبذا) وهو مركب من حب وذا اسم اشارة مبهمة كضمير يكون فاعل نعم وحب هذه لازم لنقله من حبب على وزن حسن فصار بمعنى صار حبيبا ولا يستعمل بعد النقل الا للمدح او التعجب ويدغم باسكان الباء الاول اما بحذف حركته او نقله الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به التسهيل (وفاعله ذا) لا المرفوع بعد ذا كما ظن قوم لتوهم ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلها كلمة واحدة وغلب الفعل على المقدم الاسم وازال اسميته (ولا يتغير) يستوى فيه المؤنث والمثنى والجمع مع خلافها (وبعده المخصوص) بعدية مطلقة ولا يجوز تقديمه على حبذا رأسا (واعرابه كاعراب مخصوص نعم) فى انه على احد الوجهين وليس لكونه خبر حبذا كما ظنه المبرد وابن السراج ومن وافقهما لظن ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ ولا يدخل النواسخ مخصوصة ويدخل على حبذا فيصير كبئس (ويجوز ان يأتى قبل المخصوص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه) وفى كلا الحالين متعلق بذا لا بالمخصوص هذا آخر شرح قسم الافعال من مواهب من اعان البال وأيده فى حل الاشكال وحرك اللسان بخير البيان واحسن المقال نسأله وهو جدير بالنوال ان يجعل صدرنا لجمع المعانى من احسن الظروف وبوفقنا لختم كتابنا بأحسن شرح لبحث الحروف ❊ اللهم انعمت فادم وكلما رزقت اتمم ❊ (الحرف مادل على معنى فى غيره) وقد عرفت ما يتعلق به فى اول الكتاب وصدره (ومن ثم) اى من اجل عدم الدلالة الا على معنى فى غيره (احتاج فى جزئيته) لما يفاد به شئ كلاما كان او غيره كما يذكر فى مقام التعداد فيقال زيد عمر وغلام لزيد مع عمرو رجل على السطح ولهذا لم يقل فى جزئيته للكلام فمن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام (الى اسم او فعل) على سبيل منع الخلو والا فربما يحتاج اليهما لانه ربما يدل على معنى فى الكلام كحرف الشرط والتحضيض فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم وفعل فيحتاج فى جزئيته الى اسم وفعل يعنى ان احتياج الحرف ليس امرا اتفاقيا كاحتياج الفعل فى جزئيته الى اسم دون فعل لانه احتاج فى جزئيته الى اسم لانه احد مدلوله ابدا منسوبا فلا بد له من منسوب اليه لا يكون الا اسما والاسم لم يحتج فى جزئيته الى شئ من الاسم والفعل لان الاسم يكون منسوبا ومنسوبا اليه فلا يحتاج فى جزئيته الى القسمين الاخيرين وقد رتب المصنف رزقه الله مراتب الخواص اقسام الحروف ترتيبا انيقا بالتنبيه عليه حقيقا لكونه خفيا دقيقا فقدم العوامل فى الاسماء ومنها العامل بالاصالة ثم ما يشبه العوامل فى اقتضاء كون ما بعده مشاركا لما قبله فى الاعراب ثم ما يشبه الحروف المشبهة فى التحقيق والتنبيه ثم ما يشبه ذلك القسم من حروف النداء ثم ما يشبه كلها الحروف المشبهة فى التحقيق والاثبات وبعضها فى اللفظ ثم حروف الزيادة التى بعضها عاملة ثم ما يوافق بعضها فى اللفظ من حرفى التفسير ثم ما يوافق بعضه ذلك فى اللفظ من حروف المصدر ثم ما يوافق بعض حروف المصدر فى لزوم الفعل من حروف التحضيض ثم حرف التوقع الذى يناسب حرف التحضيض فى التوقع لان من يحضض احدا يتوقع منه الفعل

ثم حرفي الاستفهام اللذين منهما هل التي بمعنى قد في الاصل ثم حرف الشرط الذي كالاستفهام لها صدر الكلام ويخرج الجملة عن كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازن اما ثم تاء التأنيث التي لا تخص بحال الوقف والوصل ثم التنوين الذي يلحق الاخر كتاء التأنيث الا انه يلحق آخر الاسم ثم نون التأكيد التي تلحق آخر الفعل ويشبه بعضها التنوين وقد اعجب حيث جعل في آخر الكتاب امورا تكون في الآخر وختمه بما هو للتأكيد لان المتعلم يحتاج حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى مشقته في تحصيله الى تأكيد في المحافظة اليه واعجب من الكل انه ختم على قوله الفا وهو على صورة الالف المذكر لما اشتهر من ان السبق يجب ان يكون حرفا والتكرار يجب ان يكون الفا (حروف الجر) لم يعرف في هذا القسم الا حروف الجر والتنوين لانه لا يمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لا بد من التعداد ولا يظهر وجه لتخصيصهما بالتعريف (ما وضع للافضاء بفعل) اى لغرض ايصال الفعل وشبهه (او معناه) اى معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه المفعول ومعناه وانه كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل عن ذكر شبهه ولك ان تدرج شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه وانما جعلنا اللام تعليلا لاصلة الوضع لان الايصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها وفسرنا الافضاء بالايصال مع انه معنى الوصول لتعديته هنا بالباء (الى ما يليه) ضمير الفاعل الى ما الموصولة والمفعول الى الموصولة ولك العكس يا ذا الفطنة ولا ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواضع ايصال الفعل او معناه الا يرى انه لا ايصال في عطف الجملة على الجملة (وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواو هاو واو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا) ولما كان يتجه على تعداد المصنف تلك الحروف انه فاته حسن الترتيب اذ ينبغي جمع الوحدانيات ثم الثنائيات ثم الثلاثيات ثم ما زاد وجهه في شرحه بان العشرة الاولى في اصل وضعها باعتبار ما تناسب المعنى الحرفي لم تكن الا حروفا والخمسة التي يليها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف والثلاثة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عن على فانه مشترك بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع لان على حرفا الفه اصلية واسما وفعلا الفه في الاصل واو فلم يكونا في الاصل على لفظ على؛ واحترز بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي عن نحو من فانه امر من مان يمين وعن لفظ في فانه امر من وفى يفي وبعد تنقيح كلامه على هذا الوجه لا تجد محصلا لما قال الرضي وفيما قاله نظر لان على الاسمية اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية ثم يتجه عليه ان حاشا وعدا وخلا الفعلية لا تشارك الحرفية في اصل الوضع لاصالة الف الحرفية وانقلاب الف الفعلية عن واو او ياء الا انه بالغ في التكلف لدفعه فقال لما تضمنت الفعلية معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كأنه لا اصل لالفاتها قال الرضي هذا عذر بارد اقول ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت نزلت منزلة ما اختص بالحرف فاقتضى ذلك جمعها مع ما لا يشترك (فمن) يعني اذا عرفت حروف الجر اجمالا فتفصيله ان من (للابتداء) اى لابتداء الغاية اى الامر الممتد فان الغاية كما تأتي بمعنى النهاية تأتي بمعنى الامر الممتد والامر الممتد الذي من يفيد ابتداءه اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او منشأ الامر ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان كان ليس ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك ومذهب البصري انه لابتداء الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهب الكوفي ولقد

احسن المصنف حيث قال للابتداء لحذف الغاية لاشتهار الغاية فى النهاية فيلتبس المقصود والقصد تعميم الابتداء واصل من عند الفراء منا لما رأى استعمال بعض العرب منا وكان المصنف جرى فى من بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومتها على انها مخفف ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهى اللقسم مختصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وشذ تربى وترب الكعبة ومن الله (والتبيين) اى لاظهار المقصود من مبهم قيل لا يكون الاستقراء وعلامته صحة وضع الذى مقامه نحو ❊ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ❊ فانه يصح فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان ونقض هذه العلامة بقولك عندى ثوب من خز حيث لا يصح وصف النكرة بالذى وهو من ضيق العطن لان المقصود صحة وضع الذى مقامه واداؤه مؤداه بكلمة الذى وذلك لا يقتضى ان يعطى مقتضاها الا يرى انه لا يصح المفرد بعد الذى فيذكر مبتدأ بعده واولم يكن بعد من ولا يصح التقديم على المبين فلا يقال اجتنبوا من الاوثان الرجس اذ المقصود ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا فانه اوقع فى النفس فلا وجه لتقديم التفسير فيحمل المقدم على المبهم ماامكن على التبعيض كما فى اخذت من المال مايكفى اويقدر مبهم قبل المجرور ويجعل المبهم المتأخر عنه عطف بيان المحذوف فيقال التقدير اخذت شيئا من المال مايكفى كذا فى الرضى فا قيل ان من فى قولنا علم من البيان مالم نعلم لبيان مالم نعلم لا يصح لبيان مالم نعلم فان قلت قد شاع مثل انا من خطه فى روضة وانا من وقايته فى حرم قلت جعل الرضى من هذه تجريدية تعليلية اى انا من اجل خطه فى روضة ائلا يلزم تقديم البيان على المبين (والتبعيض) اى بيان ان ماقبلها بعض من مجرورها اما مذكورا اومقدرا نحوا خذت شيئا من الدراهم او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون ذلك البعض اقل من النصف لانه يرده ماذكره ❊ واعلم انه يصح رد جميع معانى من الى الابتداء بتكلف ويستدعى فى الاجتناب من التكلف ثبوت معان أخر لها ذكرها فى التسهيل اماحقيقة او تجوزا فلا وجه لاهما لها والتعليل نحو ❊ من اجل ذلك كتبنا ❊ والبدل نحو ❊ اورضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ❊ اى بدل الاخرة والمجاوزة نحو ❊ فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ❊ اى عن ذكر الله وللاستعلاء نحو ❊ نصرناه من القوم ❊ اى عليهم وللفصل وهى الداخلة على ثان من المتضادين نحو ❊ والله يعلم المصلح من المفسد ❊ ومعنى الباء نحو ❊ ينظرون من طرف خفى ❊ ومعنى فى نحو ❊ ارونى ماذا خلقوا من الارض ❊ (وزائدة) عطف على خبر من (فى غير الموجب) اى فى الكلام الغير الموجب على طبق قوله فى ماسبق ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب اذ فى غير الكلام الموجب داخلة على نكرة اما لعموم النفى ورفع احتمال عدمه كما فى ماجاءنى من رجل فانه بدون من يحتمل مجئ اكثر من رجل احتمالا مرجوحا ومعها لا يحتمله واما لتأكيد العموم نحو ماجاءنى من احد فان ماجاءنى احد نص فى العموم وزيادة من لتأكيده وزيادته فى المبتدأ والفاعل والمفعول كثير وقد يزاد فى الحال كقراءة زيد بن ثابت ❊ ماينبغى لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ❊ على صيغة المبنى للمفعول (خلافا للكوفيين والاخفش) فى اشتراط الشرطين استدلالا بما اشار الى دفعه بقوله (وقد كان من مطر وشبهه متأول) بما يخرجه عن زيادة من فى غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير التنكير بجعل من للتبعيض او بيانا لمبهم محذوف اى قد كان شئ من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من ذنوبكم وقد يجاب عن قولهم قد كان من مطر بأنه فى حكم غير الموجب لانه جواب عن قول السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب

اعم من غير الموجب حقيقة او حكما ونحن نقول ولو لم يتأول هذه التراكيب لم يرد نقضا لان قاعدة الحذف لا تنتقض بما لا يطرد (والى لانتهاء الغاية) فى الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتداء والانتهاء فى الحكم وقد يدخلان بقرينة (وبمعنى مع قليلا) والاشبه ان المعية مثال تقدير الانضمام فقوله تعالى ۞ لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم ۞ فى تقدير منضمة الى اموالكم ويكون للاختصاص نحو الامر اليك اى لك كذا فى التسهيل والاظهر انه فى تقدير مفوض اليه وفيه وبمعنى فى نحو هل لك الى ان تزكى اى هل لك رغبة فى ان تزكى ولا يبعد ان يقدر هل لك ميل الى ان تزكى وتفرد الفراء باثبات الزائدة (وحتى) وجاء فى لغة هذيل عتى بالابدال وقرأ ابن مسعود ليسجننه عتى حين (كذلك) اى كالى بمعنى انتهاء الغاية يرشد اليه اسم الاشارة للبعيد ومعنى انتهاء الغاية انه ينتهى به الحكم ولا يتجاوزه او ينتهى عنده ولا يصل اليه والاول اكثر على عكس ما فى الى وجعل الرضى اكثرية الاول منشأ لتوهم المصنف ما ذكره بقوله (وبمعنى مع كثيرا) والا فهو يكون بمعنى مع والقياس ان يكون الحكم بكون الى بمعنى مع قليلا ايضا موهوما من دخول ما بعده فيما قبله الا انه لم يذكره الرضى (ويختص بالظاهر) ولا يدخله المضمر بخلاف الى وحتى العاطفة والاستينافية فتقول جاءنى القوم حتى انت وركب القوم حتى انت راكب ومن الابتدائية الداخلة على المضمر ۞ قوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله ۞ والحقه بالقوم حتاه لاحق ۞ اى حتى هو اذ قد يحذف واو هو فى الشعر نحو ۞ فبيناه يسرى البيت وليس حتى فى البيت جارة كما وهمه المبرد فخالف كما اشار اليه بقوله (خلافا للمبرد) والا لم يكن لرفع لاحق وجه ومن شبه المبرد ما يجاب عنه بانه شاذ فمن قال بان ما تمسك به المبرد فهو شاذ فقد قل تصفحه وحتى يكون بمعنى كى بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع وما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة حتى وسطه بخلاف الى وانكره ابن مالك وكأنه مذهب المصنف وفى الرضى انه يقوم المجرور بالى مقام الفاعل فيقال فيم اليه دون المجرور بحتى فلا يقال فيم حتى زيد (وفى للظرفية) اى لجعل الشئ مستقرا لشئ ومحله اما حقيقة نحو زيد فى الدار والماء فى الكوز او تشبيها وتنزيلا نحو نظر فى الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة الظرف بالمظروف ولجريان هذا التشبيه فى جميع مواقع فى وانكر الرضى مجئ فى لغير الظرفية لكن المصنف لما لم يسلك ذلك المسلك وقال (وبمعنى على قليلا) والمشهور له قوله تعالى ۞ لاصلبنكم فى جذوع النخل ۞ لم يجب اكتفاء بما ذكر اذ يكون للتعليل نحو ۞ لمسكم فيما اخذتم ۞ وللمقايسة نحو قوله تعالى ۞ فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل ۞ وللمصاحبة نحو ۞ فادخلوا فى امم ۞ اى معها وبمعنى الباء نحو فلان بصير فى القضاء وبمعنى الى نحو قوله تعالى ۞ فردوا ايديهم فى افواههم ۞ (والباء للالصاق) والاظهر للصوق فان قولك بزيد داء معناه لصوق الداء به لا الالصاق ولو جعلت الالصاق مستعملا فى افادة اللصوق ليصح فى مررت بزيد فانك لم تلصق بزيد ولا مرورك لكنك يفيد كمال قربك به فى المرور بجعل مرورك او نفسك ملصقا به (والاستعانة) هذا اخص من السببية فانه لا استعانة فى ابرد الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها حقيقة او حكما فعبارة التسهيل حيث قال للسببية اسد وقد يكون للسببية للعلة وهى التى عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو ۞ انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل ۞ اى لاتخاذكم (والمقابلة) نحو بعت هذا بهذا قال الرضى اى اشتريته وبدلته به وجعل التسهيل البدل عديل المقابلة ومثل له بالمأثور ما يسرنى انى شهدت بدرا بالعقبة اى بدلها والظاهر انه تحت المقابلة (والتعدية) بجعل الفعل متعديا وتغييره باحداث التصيير فى مفهومه من من اللزوم الى التعدى وقد عرفت اختلافا فى مفهومه بين المبرد وغيره فى بحث المتعدى وهذه التعدية تفرد بها الباء من بين حروف

الجر وللتعدية معنى آخر هو ايصال مفهوم الفعل الى شئ بواسطة حرف الجر يعنى حروف الجر كلها فى الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء و الالف و التشديد فيقال طاربه و اطاره و طيره و هذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة لكن فى الرضى ان التعدية بالزيادة موكول على السماع و من تقييده التعدية بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء غير موكول بالسماع (و الظرفية) اختاره على ان يقول و بمعنى فى اشعارا بأنه حقيقة فيها اذ جعله بمعنى حرف آخر يفيد التجوز و لم يذكر القسم لئلا يتكرر و يأتى بمعنى عن نحو ❊ فاسئل به خبيرا ❊ و بمعنى على نحو ❊ و منهم من ان تأمنه بقنطار ❊ اى على قنطار و بمعنى من التبعيضة نحو ❊ عينا يشرب بها ❊ كذا فى التسهيل و جعله الرضى فى هذه الآية بمعنى من لكن قال قيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى ❊ و امسحوا برؤسكم ❊ قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردها الفقهاء و مذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه هذا كلامه فكأنه اراد بمعنى من الابتداء (وزائدة) كزائدة سبقت بلا زيادة (فى الخبر فى النفى) بما و ليس دون ان و اختلف فى لا التبرئة تمسكا بقوله لا خير بخير بعده النار و قال الرضى و الاول انها بمعنى فى (و الاستفهام) بهل اى صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام بل الارادة التقرير و حينئذ الكلام فى معنى النفى فان هل زيد قائم للتقرير فى معنى اما زيد بقائم ليقر المخاطب بما يعلم (قياسا) فاطلاق القياس لا يخلو عن البأس و من قال كأنه اراد الاستفهام و النفى المعهودين فى هذا الباب فى اصلاحهم المشهور تكلم بالهندى و نحو لسنا ممن يعرفه (و فى غيره) اى فى غير الخبر المذكور (سماعا) و فيه ان كثيرا منه قياسى مرفوع و متصرفاته و مفعول علمت و عرفت و جهلت و سمعت و تيقنت و احسست و حسبك مبتدأ ثم السماعى ما هو كثير و هو المفعول به نحو ❊ و لا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ❊ و نضرب بالسيف و نرجوا بالفرج ❊ و ما هو قليل مرفوع هو ان مع ما يتعلق به نحو ❊ الا هل اتاها و الحوادث جمة ❊ بان امرئ القيس تملك بيقرا ❊ و خبر لكن و يضمر كثيرا مع الله فى القسم فيقال الله تالى لافعلن بالجراى بالله و شاذا قليلا فى غيره كقول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت (نحو بحسبك زيد) قد عرفت حاله (و التى بيده) اى التى نفسه (و اللام للاختصاص) كل ما هو على حرف واحد معها الفتح و عدل عنه فى عوامل الجر الى الكسر لموافقة معمولها الا الكاف لجعلها موافقة لكان و الا و او القسم لثقل الكسر عليها و الا التاء لانها بدل كالواو و جعلهما متوافقين و الا اللام الداخلة على المضمر الذى هو غير ياء المتكلم و الداخلة على المنادى و يكسر معه فى لغة خزاعة و قد يفتح قبل ان المضمر و نقل الفتح مع جميع المظهرات و الاختصاص عبارة عن الاضافة و ارتباط للشئ المجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل فى هذا اللام لام الملك و التمليك و الاستحقاق و النسب و ليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص (و التعليل) اى جعل ما بعده علة لما تعلق به نحو ضربتك للتأديب و خرجت للمخافة (و زائدة) و منها اللام المقوية للعمل تزاد قياسا فى المفعول المقدم على العامل نحو ❊ للرؤيا تعبرون ❊ و شرط التسهيل ان يكون متعديا الى واحد دون اكثر و فى مفعول الاسم نحو انا ضارب لزيد و ضربى لزيد حسن و فى مفعول المحذوف يا لزيد هذا عند التسهيل و عند الرضى انها لام الاختصاص قال التسهيل و الزيادة فى غيرها سماعى و بمعنى عن مع القول نحو ❊ قال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا ❊ اذ لو لم يكن اللام بمعنى عن لقيل ما سبقتمونا فان قلت لا معنى للفصل بين

معانى اللام بذكر الزائدة قلت جعل الزائدة فى تلك اللامات السابقة للاطلاق بخلاف ماذكر بعد الزائدة فانه مقيد (وبمعنى الواو فى القسم) قيد الواو بمعنى الواو (للتعجب) اووقت التعجب ولو قال او للقسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه على انه معنى مجازى وانه مشارك الواو فى اقسام القسم دون التاء او الباء وفى التسهيل جعله لمجرد التعجب قال الرضى اراد بالتعجب الامر العظيم الذى يستحق ان يتعجب منه وقال لم يثبت لام التعجب الا فى القسم وقول من قال انه فى لايلاف قريش للتعجب ضعيف وقد يجئ بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الله الى من حمده انتهى وفى التسهيل ويكون بمعنى فى نحو ※ نضع الموازين القسط ليوم القيامة ※ اى فى يوم القيامة وبمعنى عند نحو كنت لخمس خلون وبمعنى بعد نحو ※ اقم الصلوة لدلوك الشمس ※ اى بعد دلوكها وبمعنى على نحو ※ يخرون للاذقان ※ اى عليها وبمعنى من نحو قوله ※ لنا الفضل فى الدنيا وانفك راغم ※ ونحن لكم يوم القيامة افضل ※ اى منكم (ورب) ولغاتها وهى ثمانية على ما فى الرضى ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع التاء وبدونها وفتحهما مشددة ومخففة وضمها مخففة مع سكون الثانى وروى فى التسهيل سكون التاء وفى حواشيه سكون التاء مع تخفيف الباء ورب ساكنة الباء بوجهين فهذه اثنى عشر وكون رب حرفا مذهب البصرى والمعنى لا يساعده لان اقتضاء رب عاملة فى مجروره لا يعقل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل لقيته عامل رب فلا معنى لتوسط رب بينه وبين مجروره لانه وجد مفعوله بنفسه وان جعل صفة لرجل ويقدر له عامل فان قدر كما قدره المصنف بأن التقدير رب رجل لقيت حصل لانه بمعنى يظهر ففيه ان رب رجل فى المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب بينه وبين رجل كريم فالحق مع الكوفى ذهب انه اسم مضاف كما ان نقيضه وهو كم كذلك فهو اما مرفوع ابدا على انه مبتدأ لاخبر له على ما حققه الرضى لانه نظير اقل رجل يقول كذا فى التقليل فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وقد مر شرح اقل رجل يقول كذا فى بحث المبتدأ واما على نحو كم فى الاعراب ففى رب رجل لقيت منصوب بلقيت وفى رب رجل لقيته مرفوع مبتداء (للتقليل) اى لانشائه وهو جواب لسؤال محقق كأن يقول لك احد مالقيت رجلا فتقول رب رجل لقيته يعنى لقيت شيئا وان كان قليلا اومقدر بأن يعلم القائل ان المخاطب ينكر ملاقاته لرجل ولكونه جوابا لنفى الفعل فى الماضى لا يكون فعله الا ماضيا هذا اصل وضعه لكنه كثر استعارته للتكثير بتنزيل الكثير منزلة القليل لنكتة كان يستعمل فى الصفات الجيدة لممدوح بجعل المدائح الكثيرة له بالنسبة الى كماله قليلا وشاعت الى ان صارت حقيقة عرفية فى التكثير ومجازا فى التقليل فلو قيل ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولا يبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم من التقليل الحقيقى والتنزيلى فيستوفى معنى رب بتمامه (لها صدر الكلام) لانها للانشاء فهو مثل كم يستحق الصدر وقيل كما ان النفى له صدر الكلام كذلك الدال على القلة لان القلة بمنزلة النفى (مختصة بنكرة) اوما فى حكمها لان الضمير المبهم كالنكرة ولا يبعد ان تجعل دعوى الاختصاص مبهمة على قلة الضمير حتى كأنه ملحق بالعدم ووجه الاختصاص بالنكرة انها المحتملة للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل (موصوفة) لان الوصف معين له فى التقليل (على الاصح) وهو مذهب المبرد وابن السراج وابى على الفارسى وخالفهم الاخفش والفراء وجماعة والصفة قد تحذف لقرينة وهى اما جملة فعلية او اسمية او ظرف او صفة مشتقة (وفعلها) يعنى لا يكون متعلقه الا فعلا (ماض) لما عرفت (محذوف) لانه لكونه جوابا لسؤال محقق او مقدر يتعين فعله لذلك السؤال (غالبا)

فيد المحذوف (وقد تدخل على مضمر مبهم) خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى مافى السؤال والتزموا المطابقة والاوفق بايراد التميز اعتبار البصرى (مميز بنكرة منصوبة) مطابقة للمعنى ولابد من ذكر هذه الصفة ليصح قوله فى مطابقة التميز (والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين فى مطابقة التميز وتلحقهاما) لواريد الكافة فلاتدخل الاعلى الجملة فقوله (فتدخل على الجمل) بيان للوجوب ولواريد مامطلقا فاذا كانت كافة فتدخل على الجمل وان كانت زائدة فتدخل على الاسم وتجره نحو قوله ❊ ربماضربت بسيف صيقل ❊ فقوله فتدخل على الجمل بيان للجواز والجمل التى تدخل عليه ربما فعلية عند سيبويه ووقوع الاسمية شاذ والتزم ابوعلى فى قول وابن السراج كونها ماضوية وكلما وقع مضارعا يأوله بالماضى والمشهور عدم تأويل المضارع وهوقول لابى على والجزولى يقول تدخل ربما على مطلق الجمل وكان اطلاق المصنف لاختيار قوله (وواوها تدخل على نكرة موصوفة) يعنى لايشارك رب فى الدخول على مضمر مبهم سبق وفى الباقى تشاركها فلايرد انه لامعنى للاكتفاء بهذا من احكام واو رب ثم استعمال كلمة الاختصاص انسب بهذا المقام وترك قوله على الاصح يشعر بأن وجوب النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب حرف جر مذهب الكوفى والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم صارت بمعنى رب فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل وبعد الفاء الجزائية لشرط محذوف مع بقاء عمله وذلك فى الشعر خاصة وبعد هذه الحروف قياس وبدونها شاذ واختار المصنف مذهب الكوفى لان حذف حرف الجر مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا مايحوج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولاتدخل على هذا الواو حرف العطف رعاية لاصلها وتدخل على واو القسم لانها لم تكن فى الاصل عاطفة (وواو القسم) كان الظاهر ذكرباء القسم فى بيان الباء وذكر الواو والتاء مع الباء الاانه دعى جمع الواوين الى تأخيره الى هذا المقام وكون التاء بدلا منه الى ذكره مع الواو وكونهما بدلين عن الباء الى ذكر الباء فى هذا المقام على ان بيان الفرق بينها يدعو الى الجمع بينها (انمايكون عند حذف الفعل) لكثرة استعمالها فى القسم اكثر من اصلها فاستغنى بظهور كونها المقسم عن ذكر فعل القسم (لغير السؤال) فلايقال والله اجلس وقوله لغير السؤل خبر مبتدأ محذوف اى هى لغير السؤال وليس متعلقا بقوله يكون والالكان آخر جزء كلام دخل عليه انما يصير التقدير لايكون عند حذف الفعل الالغير السؤال وهو فاسد (مختصة بالظاهر والتاء) الذى ذكر فى التعداد (مثلها) فى الاختصاص بحذف الفعل وبغير السؤال (مختصة باسم الله) وانماخصصنا المراد بالمماثلة لان بيان الاختصاص باسم الله مغن عن بيان الاختصاص بالاسم الظاهر والمراد باسم الله اسم هو لفظ الله فمعنى قوله (تعالى) على مافى بعض النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين ولك ان تريد بالله ذاته وتريد بالاسم قسم العلم وحينئذ قوله تعالى بمعناه المتعارف (والباء اعم) تحققا (منهما فى الجميع) اى فى العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفى المدخول فانه يكون للسؤال وغيره وليس المعنى انه اعم فى حذف الفعل والكون بغير السؤال والدخول على المظهر فانه يفيد الاعمية فى حذف كون حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهوفاسد ❊ وانما قال فى الجميع لان الاعمية لاتفيد كونه اعم فى الجميع بل يتحقق بانتفاء اختصاص واحد وكان يكفى ان يقول اعم من التاء والوقال والباء لااختصاص فيها لكان اوضح (ويتلقى) فى الصحاح تلقاه استقبله اى يستقبل الجواب (القسم باللام) اى مع اللام وفى القاموس تلقا الشئ القاه اليه اى تلقى الجواب الى القسم مع اللام والمال

انه يجاب القسم باللام اى لام الابتداء وهى اللام المفتوحة ويكسره بعض العرب مع المضارع فى جواب القسم وهى تكون فى الجملة الاسمية المثبتة و الفعلية التى فعلها مضارع مثبت ويؤكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالى الا نادرا ولا يكتفى عن اللام بالنون الا فى الضرورة والتى فعلها مضارع حالى يكون باللام من غير النون لانه لا يدخل الا على المستقبل والمبرد يمنع كون الحال جواب القسم واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو ❊ لالى الله تحشرون ❊ ونحو ❊ ولسوف يعطيك ❊ وان كان فعلها ماضيا غير متصرف او فى معنى التعجب او فى معنى المدح يدخلها اللام والا فلا بد مع اللام من قد او بما بمعنى ربما واذا كان متصرفا لا فى معنى المدح والتعجب و لا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان فى ضرورة الشعر نحو قوله تعالى ❊ قد افلح من زكيها ❊ لم يأت باللام لطول القسم (وان) فى الاسمية المثبتة وقد يجمع بين ان واللام فى نحو والله ان زيدا لقائم ولا تستغنى الاسمية عن اللام وان من دونه استطالة الا نادرا كقول ابن مسعود والذى لا اله غيره هذا مقام الذى انزل فيه سورة البقرة اى لهذا تحذف اللام للطول وقل والله زيد قائم (وحرف النفى) اى ما وان ولا فى الاسمية والفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن الماضى ينقلب فى الجواب مع لا وان مستقبلا فلذا لا يتكرر فيه لا وجوبا كما لا يجب تكريره فى الماضى الباقى على مضيه فى غير الشعر ومنع الرضى وقوع لم ولن فى جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابى طالب ❊ والله لن يصلوا اليك بجمعهم ❊ حتى اوارى فى التراب دفينا ❊ وحكى الاصمعى انه قال لاعرابى الك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويحذف اداة النفى مع المضارع المجرد عن التأكيد كثيرا مع ثبوت القسم وقليلا مع حذفه وقد تحذف مع الماضى عند القرينة ويكثر عند تقدم النفى على القسم نحو لا والله ضربتنى اى لا ضربتنى ويحذف من الاسمية عند القرينة كذا فى التسهيل وانكر الرضى الحذف عن الماضى والجملة الاسمية هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدر الا بلو او لولا نحو قوله ❊ فيالله لو كنا الشهود وغبتم ❊ اذا لملأنا جوف جيرانهم دما ❊ ونحو ❊ والله لولا الله ما اهتدينا ❊ او طلبا فانه يصدر فى الطلب بفعله وارادبه او بالا او لما بمعنى الا (ويحذف جوابه) الجواب معروف وهو مقابل السؤال وانما بمعنى المقسم به امالان القسم كالسائل يطلب منك المقسم به فتجيب بذكره سؤاله واما لان المقسم به جواب سائل او منكر محققا فلذا تؤكده بالقسم ازالة لشكه او لانكاره ولهذا علم آخر (اذا اعترض القسم) اى حال بين اجزاء ما يدل عليه من اعتراض الشئ فى الطريق اذا وقع فيه ما يمنع السلوك وحال بين طرفى الطريق (او تقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) تنازع فيه اعتراض وتقدم والامر بيدك فى العمل وهذا مع كونه بيان قاعدة لحذف جواب القسم دفع ما يتجه على ما سبق من انه يتخلف فى مثل زيد والله قائم فانه لم يتلق القسم بان والله وكذا فى زيد قائم والله فدفعه بأن الجواب هنا محذوف وما توهم انه جواب دال على الجواب اذ القسم لا يعترض ولا يتأخر عن الجواب ولهذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان لحذف الجواب مواقع ❊ منها تقدم بعض حروف الاجابة على القسم نحو ❊ اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ❊ ومنها ان يجئ بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو ❊ والفجر وليال عشر ❊ فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة ❊ الم تر كيف فعل ربك ❊ الاية ومنها الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو ❊ يوم ترجف الراجفة ❊ اى لتبعثن ولحذف القسم ايضا مواقع وهو ان يدل معمول القسم على القسم كعوض فانه لاشتماله على التأكيد وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لا تينك عوض ولكونه دالا على القسم ربما تقدم على عامله ليقوم مقام القسم فيقال عوض لا تينك مع ان معمول

الجواب لايتقدمه وكذا معمول المؤكد بالنون ٭ ومنها ان يقوم جير مقام القسم تقول جير لافعلن ومنها ان يكون الجواب مؤكدا بالنون ولايكون لايراد النون جهة صحة ماسوى كونه جواب القسم نحو لاتينك فانه لابد من تقدير القسم ٭ ومنها الاغناء بلاجرم عن ذكر القسم فانه كثيرا مايكتفى به فيقال لاجرم لافعلن ٭ ولماوقفنا لجعل هذه المقام ذاحظ كامل رأينا ان نتمه بذيل زائل مملو من بيان مايقسم به اغناء لكل سائل وبالله التوفيق فانه مغنى كل عاقل ٭ اعلم انه مما جعله سيبويه من حروف القسم من الله مكسور الميم ومضمومها وهى مختصة بلفظ الرب وقد تدخل اسم الله مضموم الميم والنون ومكسورهما اومفتوحهما لاتباع النون النون فى الاولين وبالعكس فى الثالث بعد فتح النون لالتقاء الساكنين وبعض الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا يمين الله ومكسوره مقصورا يمين الله ويزيفه ان ايمن مختصة بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ الرب ويمين غير مختص وانه لاوجه لبنائه لان اختصار العرب لايوجب بناءه كما فى يد ودم وايمن لايخلو ماقيل فيه عن اشكال فقال سيبويه انه مفرد مشتق من اليمن بمعنى البركة فمعنى ايمن الله قسمى وهمزته للوصل مكسورة فى الاصل ولذا قد يكسر انما كثر فتحه تخفيفا لكثرة الاستعمال والاشكال عليه انه لم يأت افعل بالانتقال من الكسرة الى الضمة ولذا ضم همزة انصر ولوجعل فتحة اصليا يشكل ايضا ان افعل لم يأت مفردا وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون همزته همزة وصل وقيل كانت قطعية صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال وبالجملة لايكون الا مرفوعا سماعا فهو مبتدأ كما يقع واليمين روى مرفوعا ومنصوبا اجماعا ومجرورا عند الكوفيين والنصب والجر لحذف حرف القسم وهما يستعملان فى القسم ٭ ايم مضموم الميم مكسور الهمزة ومفتوحها ويقال هيم بقلب المفتوحة هاء وكلاهما مختصة باسم الله وقد جام الله بالضم والكسر فعند سيبويه هما مقصورا من ومن وعند الكوفيين مقصورا يمن ويمن وقيل هما بدلا الواو كالتاء وبالجملة مختصان باسم الله ٭ ومما يجعل قسما علمت وواثقت تقول علمت لتأتين اوواثقت ٭ والعهد والنذر تقول لله على كذا لافعلن اوعهدت لافعلن واذا حذف حرف القسم ولايحذف الا الاصلى اعنى الباء ينصب الاسم بتقدير الخافض اذا لم يعوض من الجار الا لفظ فانه يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله بقطع همزته وهاء التنبيه وهمزة الاستفهام اما للاستفهام اوللانكار ٭ وفى تعويض ها اربعة وجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين ٭ وثانيها وهو الكثير حذف الالف لالتقاء الساكنين ٭ وثالثها وهو دون الثانى قطع همزة الله لدفع التقاء الساكنين ٭ ورابعها وهى الاقل تحريك الفها كما جاء فى ولا الضالين ودابة ولابد مع هاء التنبيه من ذا بعد الله فيقال ها الله ذا ٭ واختلف فى بيانه فقيل صفة الله وقيل بقية جواب القسم والتقدير ذا كذا وليكونن ذا اولايكون ذا وقد جاء ها الله ذا لافعلن اولا افعل فقيل بدل من الجواب ولايقاس عليه ٭ وفى تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة الله الفا وعدم التحرز عن التقاء الساكنين تحرزا عن الالتباس بالحذف وجعل همزة الله بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر والتعويض بقطع همزة الله اذا كان قبله فاء نحو افالله لقد كان كذا وفالله لقد كان كذا وكون الفاء مع الهمزة اكثر ٭ واذا اندفعنا الى بحث ابقاء الجر مع حذف الجار فلنتم لك ان كنت حريصا بحرز المقاصد غير شاك من التطويل فنقول قد عرفت حذف رب مع بقاء الجر فى مدخوله فاعرف مابقى منه بهذا التفصيل الذى يروى لك من التسهيل قال ويحذف الجار مع بقاء عمله

في جواب ماتضمن مثله نحو زيد في جواب بمن مررت اى مررت بزيد او في مقرون بالهمزة او هلا او ان او الفاء الجزائيتين كما اذا قلت بعد ماسمعت مررت بزيد أزيد ابن عمرو وبعد ماسمعت جئت بدرهم هلا دينار نحو مررت اى مررت برجل صالح فطالح اى ان لم يكن المرور بصالح فقد مررت بطالح ويجوز بمن المحذوفة عن مميز كم نحو بكم رجل مررت وبالمحذوف عن خبر ليس نحو ❊ بدا لي اني لست مدرك مامضى ❊ بجر مدرك وعن اسم لا لنفي الجنس نحو ❊ الا رجل جزاه الله خيرا ❊ اى الا من رجل واذا تكرر المقسم به بالواو فمذهب سيبويه والخليل ان الواو الثانية وما بعدها عاطفة والقسم واحد والمقسم به متعدد وذلك لان جعل القسم متعددا بين امرين مخالفين للاصل اما حذف الجواب بقرينة ماذكر من الجواب واما الاكتفاء بجواب واحد لمتعدد من القسم ولهذا اشكل قوله ❊ والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ❊ عند من لايجوز عطف معمولي عاملين مختلفين ولو بقيت طالبا لدفعه عليك بتفسيرنا لجزء عم يتساءلون فانا اشبعنا الكلام فيه ولم نر ايراده في هذا الكتاب لانه بلغ الاطناب حد الاسهاب (وعن للمجاوزة) اما حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة السهم عن القوس واما توهما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم ونحو أديت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المديون ووصوله الى الداين بتوهم ان ما يأخذه الداين من مثل الدين الذي هو الدين وفي التسهيل يكون بمعنى في نحو ❊ فلاتك وانيا عن هذا الامر ❊ والاصل في كقوله تعالى ❊ ولا تنيا في ذكرى ❊ وللتعليل نحو ❊ وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وبمعنى بعد نحو ❊ لتركبن طبقا عن طبق ❊ اى حالا بعد حال وللاستعلاء نحو لا افضلت في حسب عني اى علي وللاستعانة نحو ❊ وما ينطق عن الهوى اى بالهوى وتزاد عن وعلى والباء عوضا فيقال بدل لم اجد من اتكل عليه لم اجد على من اتكل فزيد على عوضا عن حذف عليه ويقال فانظر بمن تثق موضع انظر من تثق به وانظر عمن شكوت موضع انظر من شكوت عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد اسما (وعلى للاستعلاء) حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كأنه ركبه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه ❊ كان على ربك حتما مقضيا ❊ وفي التسهيل وللمصاحبة نحو وآتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق بالرضى نحو قوله ❊ اذا رضيت علي بنو قشير ❊ لعمر الله اعجبني رضاها ❊ وللتعليل نحو ❊ ولتكبروا الله على ماهداكم ❊ وللظرفية نحو ❊ واتبعوا ماتتلوا الشياطين على ملك سليمان ❊ اى في ملكه وبمعنى من نحو ❊ اذا اكتالوا على الناس اى منهم وبمعنى الباء نحو ❊ حقيق على ان لا اقول ❊ وفي الرضى ان رضيت على محمول على ضده اى سخطت ولا نعرف له محصلا لانه ان لم يحمل على بمعنى عن كيف يصح المعنى وان جعله فليس محمولا على ضده لان ضده يطلب حقيقة على نعم لو قيل رضيت مأمول بلم تسخط لكان له وجه (وقد يكونان اسمين بدخول من) اى يكون عن وعلى اسمين في وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما دائما يكونان اسمين في هذا الوقت فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فعن لا ينفك عن المجرور فهو لازم الاضافة وعلى قد يكون بلا مجرور نحو ❊ باتت تنوش لحوض نوشا من على ❊ وتقييد اسميتهما بوقت دخول من بيان للضابطة لا لانه لا يكون اسما بدونه لان عن في قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اسم (والكاف للتشبيه) اى لتشريك شيء لمجروره في امر ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو واذكروا الله كما هداكم ولا لكونه بمعنى اعل كما في نحو لا تشتم الناس

كما لا تشتم اى لعلك لا تشتم ولا القران نحو آتيك كما طلع الفجر لان كلا منه فى معانى الكاف الجارة والكاف بالحاق ما الكافة يخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل او معناه الى ما يليه لان افضاء الفعل بواسطة حرف الجر الى المفعول ولا مفعول بعد عزله عن العمل وهذه المعانى حدثت بعد تركيب الكاف مع ما صرح به الرضى والكاف الحرفى غير مقطوع الثبوت لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما اعترفوا به متابعة لما هو الاولى وهو على ما قيل ان قولهم الذى كزيد شايع الاستعمال فلو قيل ان الكاف فيه اسم لاحتيج الى حذف المبتدأ فى الصلة وهو فى غير اى قليل جدا اذا لم تطل الصلة وعلى ما نقول انها تكون زائدة والحرف اولى بالزيادة (وزائدة) قدم بيانه على الكاف الاسمى ليعلم ان الزائدة هى الحرف لان الحرف بالزائدة اولى ولهذا يحكم بزيادة الكاف فى ليس كمثله مع ان الحاجة الى الحكم بالزيادة نشأت من ذكر المثل ومنشاء الحكم بالزيادة اولى بكونه زائدا كما حكم بزيادته فى قوله فاصبحوا مثل ❊ كعصف مأكول ❊ فان قلت لا بد للمثل من مضاف اليه ينجر به والعصف مجرور بالكاف الزائدة فكيف ينجر فى المثل قلت التزم الرضى عدم انجرار المضاف اليه لكونه مضافا اليه لضرورة حدوث الحرفية من جهة اخرى (ويختص بالظاهر) سواء كان اسما او حرفا ولذا اخره عن بنائهما وقليلا ما يدخل على الضمير الغائب واقل منه دخوله على المخاطب والمتكلم كذا فى التسهيل (ومذ ومنذ) وقد يكسر ميمهما (للابتداء) اى لابتداء الغاية (فى) الزمان (الماضى) اى مدخوله الذى مضى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب الصحاح الجر بعد مذ ومنذ للابتداء وجعله حينئذ اسما (والظرفية فى الحاضر) اى فى زمان لم يمض تمامه وانت فى بعض اجزائه (نحو ما رأيته (مذ شهرنا) ومذ عامنا ومذ حبوة زيد (ومنذ يومنا) ولقد نبه بالسكوت عن المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا المعنى لهما حرفين ولم يثبت اللباب الا المعنى الاول والظاهر مع المصنف قال الزجاجى ذهب النحاة الى ان مذ غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف لا يلحق الحروف وهذا عجيب لانه لو لم يغلب منذ فى الاسماء كيف يكون مذ غالبا فيها وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف فى الاسماء بعد التخفيف والاصل فى الحروف وليس هذا محل استبعاد (وحاشا) للاستثناء عن سوء لا مطلقا بخلاف عدا فيقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن الناس حاشا زيد (وعدا وخلا للاستثناء) وبعض النحاة لم يجعل خلا مع انجرار ما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا وانكر سيبويه فعلية حاشا لامتناع ما حاشا ولا فعل يمتنع عن مدخول الموصول عليه كذا فى الصحاح ولم ينقل الصحاح فى حرفية عدا حرفا (الحروف المشبهة بالفعل) لاعمالها للنصب والرفع لمشابهته لها فى الانقسام الى ثلاثى ورباعى وخماسى وفى الوزن فان كفر وكفروا ان كان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ونعم وشهد لعل فى بعض لغتها وهى لعن كقطعن ولا يبعد ان يكون من جملة اسباب المشابهة فتح الاواخر وان كان فتح الاواخر لمشابهة الفعل لان المشابهة الحاصلة من مشابهة سابقة يصح ان يكون منشأ لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل التشبيهها بها للاعمال وكذلك حفظ حركات أواخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل فما قال الرضى من ان جعلها حروفا مشبهة لهذين انما يصح او لم يكن تحققهما فيها المشابهة مزيف قيل كان الظاهر الاحرف المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة الحروف الجارة والحروف العاطفة قلت التحقيق ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب وليس هذا الوزن لجمع الفعل الا له ولعل فانه يجمع على طلل على ما فى القاموس والحرف بمعنى حرف

التهجى يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا فى تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يتعدد جمع التكثير بشئ يكون مشتركا بين القلة والكثرة وما يقال ان هذه الستة مع فروعها تستحق جمع الكثرة يزيفه انه لم يخبر عنها الا بالستة (ان وان وكان ولكن) جمع بين اربعة لا تخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين تخرجانه الى الانشاء حيث قال (وليت ولعل) والا فلكونها ثلاثية ورباعية وخماسية يستدعى خلاف هذا الترتيب (لها صدر الكلام) هذا الحكم يجب ان يخص منه ما وقع بعد اما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فان يوم الجمعة معمول قائم على ما هو مختار المصنف وبعد فيه نظر لانه ان اراد صدر كلام دخل عليه هذه الحروف فيشكل استثناء ان المفتوحة لانها ايضا لا بد ان تكون صدر كلام دخلته وان اريد كلام مقصود لذاته يشكل بقال زيد ان عمرا قائم وجاءنى زيد وانه قائم (سوى ان فهى بعكسها) اى بعكس ماله صدر الكلام ولم يكتف بالاستثناء لانه لا يفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام واما انه يمتنع له ذلك فلا وهو المقصود بقوله فهى بعكسها لكن فى افادته الامتناع خفاء ولا يكون خبر ليت ولعل وان وكان ولا تكون اخبارها متضمنة لمعنى الطلب مفردات كانت او جملا وان ولكن يمتنع كون خبريهما المفردين متضمنين له وقل كون خبريهما جملة طلبية نحو انك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا لكن عمرا لا تضربه (وتلحقها ما فتلغى على الافصح) المتبادر منه انه جاء فى الستة مع الحاق ما الاعمال والالغاء والاستعمال الاكثر الالغاء وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا فى ليت عند سيبويه ولم يجوز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده فى انما وانما على قلة وضعف وعدم السماع فى غيرها وسوغ الكسائى واكثر النحاة اعمال الكل فقوله على الافصح معناه ان الاعمال اما لمجئ غير الافصح كما فى ليتما او القياس على غير الافصح والمقيس على غير الافصح غير الافصح فاذا الغى فما كافة واذا اعمل فزائدة ❊ وما الكافة حرف عند الجمهور اسم عند ابن درستويه مبهم كضمير الشان يفسر بالجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشان فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا يكون كافة ولا يخفى ان المراد بقوله يلغى وجوب الالغاء وبقوله (وتدخل حينئذ على الافعال) جواز الدخول فنى البيان الغاز (فان لا تتغير معنى الجملة) بل تؤكدها ولزوم صدر الكلام اياها لان الجملة فى المآل فاعل مضمونها لانه حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم الفعل (وان مع جملتها) اى جملة دخلتها واضافة الجملة الى دواخلها اضافة حقيقية لادنى ملابسة لان ملابستها لها ملابسة متعارفة فيما بين النحاة (فى حكم المفرد) لانها تصير مع جملتها مصدرا مأخوذا من الخبر مضافا الى الاسم اما فى الخبر المشتق فلاخذ مصدره مضافا الى الاسم نحو اعجبنى ان زيدا قائم اى اعجبنى قيام زيد واما فى الخبر الجامد نحو اعجبنى ان زيدا انسان فبجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق ياء مشددة وتاء التأنيث المتحركة به نحو اعجبنى انسانية زيد كذا فى الرضى وتفصيله ليس باوفى لانه لا يتم فى قوله تعالى ❊ ذلك بأنهم قوم لا يفقهون ❊ فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من صفته ولا يؤخذ مصدر مضاف الى الاسم بل مصدران احدهما مضاف الى الاسم والاخر الى ذلك المصدر فيجعل المآل ذلك بانتفاء فقاهتهم ولا فى مثل بلغنى ان زيدا ان تعطيه يشكر ابوه فانه لا يؤخذ المصدر من الخبر بل من جزاء الخبر ويضاف الى الاسم ولا فى مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم فان المصدر لا يؤخذ من الخبر بل من خبر الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم (ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجمل) الاولى فى مواضع الجمل او فى موضع الجملة على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد فكسرت)

خبر فى موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر فى محله (ابتداء) اى فى ابتداء الكلام وذلك اذا لم يكن ما يذكر من تتمة كلام قبله بأن لا يكون لفظ او كان ولكن لم تجعله متعلقا به بل استأنفت فى التكلم به نحو ان زيدا قائم ونحو قوله * لا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا * ووجوب الكسر ابتداء كما تفرع على وجوب الفتح فى موضع المفرد يتفرع على امتناع كون المفتوحة فى صدر الكلام ولابد فى تفريع هذا الحكم وما بعده على وجوب الكسر فى موضع الجمل من ضميمة ما علم من ان تقديم خبر مبتدأ هو ان مع جملتها عليه واجب والا فيرد ان وجوب الكسر فى موضع الجمل لا يمنع الفتح ابتداء فى مثل انك قائم عندى والفتح بعد القول فى مثل قال زيد انك قائم عندى وبعد الموصول فى مثل الذى انه قائم عندى (وبعد القول) بمعنى التلفظ لان تعلق القول بشئ لحكايته فلا يتصرف القول فى مضمون الجملة مع انها مفعولة لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى معناها باقية على حالها لانها لم تصر باعتباره مفعولا بل باعتبار نفس اللفظ ولذا لم يدخل فى قوله ومفعولة لان المراد بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعولة فيما بعد بما سوى مفعول القول كما يلقيه الواهمة وانما قيدنا القول بكونه بمعنى التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد يجب الفتح بعده واطلاق المصنف لانه المتبادر وبعد يشكل بقولى انى قلت زيد قائم فانه يجب فيه الفتح فالاخصر الاصح فكسرت ابتداء او مقولة او موصولة (والموصول) قال تعالى * ما ان مفاتحه لتنوء * وكذلك يجب الكسر فى جواب القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفى الحال نحو لقيتك وانك راكب او انك راكب ولا يصح فى الثانى الفتح لجعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذلك لا يتأتى فى المصدر الصريح دون غيره صرح به الرضى وفى جملة فيها لام الابتداء (وفتحت فاعلة) جعل ان فاعلة وغيرها مما ذكر مسامحة سبق مثلها فى بحث المبتدأ والخبر حيث قال او خبرا عن ان (ومفعولة) نحو سمعت ان زيدا قائم وتأملت انى ما فعلت وقعدت عن الحرب انى جبنت ولك ان تجعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فيما شئت من قوله فاعلة ومفعولة (ومبتدأة) وخبرا عن الجثة نحو زيد انه قائم (ومضافا اليها) لوجوب افراد هذه الامور ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث وما يضاف اليه مثل يوم نحو خرجت يوم انك قائم لانه ايضا واجب الفتح لان ما يضاف اليه حيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخله ان يفتح لا محالة صرح به اللباب والرضى ولك ان تدخل المجرور بحرف الجر داخلا فيما شئت من المضاف اليه والمفعول نحو قوله تعالى * ذلك بان الله هو الحق * (وقالوا لولا انك لانه مبتدأ) ذكره ردا على الكسائى والفراء حيث جعلاه فاعلا اى لولا وجد انك (ولو انك لانه فاعل) فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط على الاسم فهو يحتمل مبتدأ وما فى الرضى ان قوله لولا انك جواب انه فتحت فى مواضع الجملة لازما بعد لولا جملة اسمية فأجاب بأن تمام الجملة مبتدأ لوجوب حذف الخبر ولو كسرت لم يكن الخبر محذوفا مع انه يجب حذفه ضعيف لانه لا يجرى فى قوله ولو انك (فان جاز التقدير ان) اى تقدير كون الكلام جملة كما فى الشروح والمراد بالجواز ما يجامع ترجح احد الطرفين لان الخالى من الحذف ارجح (جاز الامران) فتح ان وكسرها (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما ينوب منابها من اذا المفاجأة نحو من يكرمنى اذا انى اكرمه ولك ان تدخل هذه الصورة فى قوله انه عند الفاء والاول ادق واعذب فالكسر ظاهر والفتح لتقدير احد جزئى الجملة لان الموضع موضع الجملة والتقدير فانى اكرمه ثابت على ما ذكره

الرضى وفيه ان تقدير الخبر هنا واجب فالتقدير فثابت انى اكرمه ❊ وههنا بحث وهو ان تقدير الخبر لما وجب لرفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لا يجوز حذفه لانه يفوت غرض التقديم بالحذف وفى بعض الشروح ان التقدير فجزاؤه انى اكرمه فالكلام محذوف المبتدأ ويرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزئية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك (واذا انه عبد القفا واللهازم) يريد به ما بعد اذا المفاجأة فانه يقتضى جملة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر اى اذا انه عبد القفا واللهازم ثابت واللهزمتان العظمان النابتتان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر كما يجمع الذكر فى قولهم جب مذاكيره لادخال ما حوله فى الجب ومعنى البيت على ما فى بعض الشروح انه لئيم يحذف قفاه ولهزمتيه يأكل ويتعطل ليسمن قفاه ولهزمتاه ولا يرتاض لحرز الفضائل ولا لؤم فوقه ونعم ما قيل من كان همته ما يدخل جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه وانا اذكره بهذه العبارة ❊ من كان همته ما يدخل فى فاه ❊ فقيمته ما يخرج من معاه ❊ وفى الرضى ان المعنى انه لئيم صفعان يعنى يضرب فى قفاه ولهزمتيه فكأنه عبد القفا واللهزمة ويصلح ضربها والله اعلم وفى بعض النسخ (وشبهه) بالجر والاظهر وشبههما الا انه لم يرد به ما له مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل اشار الى موضع آخر لجواز التقديرين وهى اول قولى انى احمد الله فانه يجوز ان يراد اول مقولاتى فحينئذ تكسر ليكون الجملة مقول القول وخبر المبتدأ وان يراد ظاهره فيكون حمد الله خبر اول لقول بالمعنى المصدرى فان حمد الله قول خاص وقولهم هذا وان زيدا قائم بأن يكون هذا التقدير الامر السابق فالتقدير الامر هذا فيجوز فى المعطوف الفتح بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما فى الرضى ونحن نقول العطف على الخبر عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى ❊ ذلكم وان الله موهن ❊ وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما ❊ روى سيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر لان اما تنبيه يدخل الجملة واما الفتح فلما فى التسهيل ان اما بمعنى حقا فالتقدير حق حقا انك ذاهب او فى حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدأ قال ❊ احقا ان اخطبكم هجانى ❊ وقال ❊ افى حق مواتاتى اخاكم ❊ ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اى فى حق والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف التنبيه وجب الكسر لكونه فى جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فلك الكسر لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لاجرم انك قائم فالفتح لكون لاجرم بمعنى لابد والكسر لاستعماله استعمال القسم والغالب الاول وعند الكوفيين فى لاجرم لغات لاجر بحذف الميم ولا ذا جرم ولا ان ذا جرم بزيادتين ولا عن ذا جرم بابدال همزة ان بالعين ولك تكثير الصور بحسن التدبر والتفكر فاسأل العون من خالق القوى والقدر (ولذلك) اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وكان فى حكم العدم فيكون النصب لاسمها كاثر حرف زئد ويكون المقصود والمنظور رفعه (جاز العطف على اسم المكسورة لفظا) اى كسرا لفظيا (او حكما) اى كسرا حكميا بأن تكون مفتوحة فى حكم المكسورة وهى المفتوحة النائبة مناب مفعولى علمت (بالرفع) واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنيا فمشترك بين الكل فمنشأ الحكم بالجواز فى المفتوحة الحكمية امثلة سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة من قوله تعالى ❊ واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله

برفع رسوله وقوله ❋ الا فاعلموا انا وانتم ❋ بغاة مابقينا فى شقاق ❋ فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح منه التمثيل المذكور وبعض النحاة توهم من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة ذلك وكأنه جعل قول سيبويه على محل المكسورة قولا على سبيل التمثيل بقرينة التمثيل بالمفتوحة فالمصنف فسر المكسورة فى قوله بما هو اعم منه حقيقة او حكما وجعل نائب مفعولى علمت فى حكم المكسورة لانه فى موقع الجملة لان علمت طالب الجملة وللرد على توهم البعض قال (دون المفتوحة) والا فلا يخص النفى بالمفتوحة عند الجمهور بل يعم ماسوى لكن ولم يساعد ابو سعيد السيرافى سيبويه ومنع العطف على اسم المفتوحة لما رأى فيما اورد من احتمال الغير بأن يكون رسوله عطفا على فاعل برئ وان يكون مابقينا فى شقاق فى خبر ان وانتم بغاة معترضة وفى قوله على اسم المكسورة رد لقول الجزولى على ان مع اسمها حيث جعل الرفع لمجموعهما لئلا يلزم كون اسمهما مرفوعا لان المرفوع هو المجرد ولا مجرد له ويرده ان اعتبار رفعه لالحاقها بالعدم لعدم تغييره معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو المجرد وان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسمها ولا فى تأويله وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل المعرب خلاف القياس فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرمى والزجاج والفراء جوزوا ذلك فى الوصف وعطف البيان والتأكيد ايضا وسكت غيرهم عنها ❋ وههنا بحث شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على اسم ان خبر فلم يشاركه العطف مع الاسم فى كونه مسندا اليه لمسند فما معنى العطف الا ان يتكلف ويقال افاد المشاركة فى مجرد كونه مسندا اليه دون خصوصية وانه حينئذ مسند ذلك المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفا على محل مسند اسم ان والا لكان معربا بالاصالة بابتداء قائم باسم ان مع انه ليس خبرا له بقى انه لم يجعل الجملة عطفا على الجملة حتى تصفو عن هذه التكلفات وكيف ثبت العطف على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموما والعطف على محل المعرب خلاف القياس (مثل ان زيدا قائم وعمرو) وان زيدا وعمر قائم (ويشترط) فى العطف على الاسم بالرفع (مضى الخبر لفظا) بأن يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف كالمثال المذكور فى المتن (او تقديرا) بان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان ويكون لكونه متقدما رتبة فى حكم المضى نحو ❋ انى وقيار بها لغريب ❋ او يكون خبر ان محذوفا وانما اشترط ذلك احترازا عن مثل ان زيدا وعمروا ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل زيدا يكون مرفوعا بالابتداء ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك ولكونه خبر ان مرفوعا بأن فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع ما فى الرضى انه لا يلزم ذلك فى ان زيدا وهند قائم خارجة على سبيل اللف والنشر فلا يجب لذلك مضى الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضى الخبر تقديرا (خلافا للكوفيين) حيث لا يشترطون المضى (ولا اثر لكونه مبنيا) فى جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضى خلافا للمبرد والكسائى (فى مثل انك وزيد ذاهبان) يوهم تخصيص خلافهم بالمبنى الضمير فالاولى مثل انك وزيد ذاهبان بترك فى واتيان التسهيل يخالفه حيث قال يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع لا قبله مطلقا خلافا للكسائى ولا يشترط خفأ اعراب الاسم خلافا للفراء هذا فيجعل ماذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائى وماذكره مذهب المبرد والكسائى مذهب الفراء ولم يخص الاثر بكونه مبنيا بل جعله مشتركا بين الكون مبنيا ومعربا باعراب تقديرى وصوبه الرضى وقال هو المذكور فى كتب النحو (ولكن كذلك) فى العطف على اسمه بالرفع (ولذلك) اعاده ولم يكتف

بالعطف على جاز العطف ليعلم انه قصد التعليل ولايتوهم انه بيان حكم من غير التعليل اى لاجل ما ان الجملة الاسمية بعد دخول ان على حالها (دخلت اللام) التى كانت تدخل الجملة قبل دخول ان على اول جزء لها من المبتداء والخبر او معمول الخبر لاغير لان لها صدر الكلام (كان مع المكسورة دونها) اى دون المفتوحة (على الخبر) كراهة اجتماع ان واللام اللتين كلاهما للتأكيد والتحقيق سواء (اوعلى الاسم اذا فصل بينه) اى بين الاسم (وبينها) اى بين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم والخبر او الى ان واللام وهو وان كان صحيحا لكنه لايساعده قوله اوعلى ما بينهما هذا على ماشرحه الشارحون ولايخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا مشروط بالفصل بينه وبينها فقوله اذا فصل قيد للدخول على احد الامرين لالمجرد الدخول على الاسم فالصواب جعل ضمير بينه الى الامر المردد بين الاسم والخبر ليفيد انه لايجوز ان لفى الدار زيدا (اوعلى ما بينهما) لكن لامطلقا بل يشترط ان يكون بينهما معمولا للخبر فلايجوز فى قوله ۞ ان الثمانين وبلغتها ۞ قد احوجت سمعى الى ترجمان ۞ ان الثمانين لبلغتها مع ان بلغتها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المصنف موجب الاغلاق واهماله موجب اخلال وليس كل خبر مما يصح دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا اوماضيا مع قد اوغير متصرف ولايكون منفيا ولايدخل على خبر فى اوله اداة شرط ولاعلى جزاء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق اما بجعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته اولكونه فى صورة مبتدأ للخبر وقد يدخل على خبر الخبر الجملة لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المصنف نحو ان زيدا وجهه لحسن وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتأكيد نحو انى لبحمد الله لصالح وقد تدخل على ان بعد قلب همزته هاء ۞ نحو الا ياسنا برق على قلل الحمى ۞ لهنك من برق على كريم ۞ وكما يشترط الفصل بين اللام وان يشترط الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جملتها اسما لاحدى من تلك الستة نحو ان عندى انك قائم الى غير ذلك (وفى لكن ضعيف) اى الحاق لام الابتداء فى لكن ضعيف وهو مذهب الكوفى ووجه ضعفه انه لكونه خلاف القياس فى ان لايقاس عليه وما تمسك به فى لكن لقلته شاذ مع انه يحتمل التأويل وهو ۞ لكننى من حبها لعميد ۞ اى كئيب على ما فى الصحاح والتأويل ان لكننى مغير لكن اننى وفى التسهيل اواللام زائدة (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها (فيلزمها اللام) المتبادر هى اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه والاخفش سعيد بن مسعدة والاخفش على بن سليمان وغيرهم خلافا لابى على الفارسى وابن ابى العافية والشلوبين زعما منهم انها لام اخرى اجتلبت للفرق ولزوم اللام مطلقا ذكره المصنف وهو خلاف ماصرح به سيبويه وسائر النحاة حيث خصوا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولاالتباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون الالتباس معه لكون الاسم خفى الاعراب فيلزم حينئذ لكن اللزوم مشروط بان لايكون بعد ان نفى فان كان يمتنع اللام يقال ان زيدا لن يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لايدخل الاعلى الخبر وان كان قبله يدخل على الاسم وما بينهما ايضا (ويجوز الغاؤها) وهو الغالب وجعل التصريح بالالغاء اشارة الى رجحانه (ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ) احترز به عن فعل لايدخل على المبتدأ فانه لايجوز دخولها عليه فعلم انها بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على هذه الافعال

فلا يخفى عليك ان اعتراض الرضى ان قول المصنف ليس بوجيه والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل يجب كونه من نواسخ الابتداء (خلافا للكوفيين فى التعميم) الخلاف فى الشئ معناه ارتكاب نقيضه وهو لا يصح هنا اذ الكوفيون عمموا الفعل فكان ينبغى ان يقال خلافا للكوفيين فى التخصيص ولا يبعد ان يجعل فى للتعليل اى خلافا لهم لتعميمهم الفعل وبعد فيه نظر لان الكوفيين لم يعترفوا بدخول ان المخففة على الافعال مع اللام اذ الكسائى جعل ان فى الافعال نافية واللام بمعنى الا فان كان زيد لقائما عنده بمعنى ما كان زيد الا قائما وغيره من الكوفيين جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف صح انهم عمموا دخول ان المخففة على الافعال بدليل ❁ بالله ربك ان قتلت لمسلما ❁ وجبت عليك عقوبة المتعمد ❁ وقولهم ❁ ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ❁ ومن العجب انه خفى هذا النظر على الرضى مع ايراده هذا التفصيل (وتخفف المفتوحة فى ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا) لان ضمير الشان وان لا يكون مفسره الا جملة اسمية لكنه اذا دخله شئ من النواسخ تدخل على الفعلية (وشذ اعمالها) فى السعة (فى غيره) لكن فى الشعر يعمل فى المضمر مطلقا نحو ❁ فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى ❁ فراقك لم ابخل وانت صديق ❁ (ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد او حرف النفى) والمراد بالفعل المتصرف فلا يرد وان ليس للانسان الا ما سعى ❁ وان عسى ان يكون قد اقترب واما مع الاسمية فلا يلزم شئ نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين (وكأن للتشبيه) قال الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا فهو للشك نحو كأن زيد قائم لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كأنى امشى ولو كان الخبر صفة مشبهة به محذوف لقيل كأنى يمشى اى رجل يمشى وذلك قوى ودفعه بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كأنه المشبه جعل الضمير راجعا الى المشبه به لا الى الموصوف ضعيف والمصنف اكتفى بالتشبيه متابعة لغير الزجاج او بيانا لاصل وضعه وجعل استعماله فى الشك على السعة وقيل قد يجئ للتحقيق نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالاخرة لم تزل وكأنك بالليل قد اقبل فان المعنى انك فى الدنيا حال كونها لم تكن وكونك فى الدنيا محقق قلت المعنى كأنك فى حال العدم مبالغة لكونها فى معرض العدم وكونك فى الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه نظيره (ومخفف فتلغى على الافصح) ظاهر عبارته انها لا تعمل اصلا لا انه تعمل فى ضمير شان مقدر كالمفتوحة وهو الظاهر اذ لا داعى فى اعتبار ضمير شان مقدر له كما كان فى المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان مشابهته بالفعل اقوى فلو لم يقدر لها اسم ولم يحكم بعملها لزم ترجيح الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعد ان لما بعده اذا كان فعلا يقوى جعله فى العمل كان على ما ذهب اليه ابن مالك (ولكن للاستدراك) فى القاموس استدرك الشئ بالشئ حاول ادراكه به يعنى لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته بعده لكن والشارح قال هو طلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فقد غفل لان المستدرك هو المتكلم والمستدرك من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره قال الرضى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكأنه توهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ (يتوسط بين كلامين متغايرين معنى) فى الرضى اى نفيا واثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقى بل يكفى تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى ❁ وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون ❁ فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغى ان يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذى بعده فان قوله

ان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس (وتخفف فتلغى) خلافا ليونس والاخفش ولم يلتفت الى خلافهما لضعفه قال الرضى لا اعرف له شاهدا (ويجوز معها) اى لكن مخففة ومشددة الواو قال الرضى هى عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان مجئ الجملة المعترضة لدفع التوهم وفى آخر الكلام اظهر لكن المرجح فى كتب المعانى ان الاعتراض لا يكون لدفع الوهم ولا يكون فى الاخر (وليت للتمنى) قال الرضى ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتفاع حصوله او لا فيستعمل فى الممكن المترقب وغير المترقب وفى المحال (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) اقول اجازة هذا التركيب لا يخص الفراء بل يجوزه النحاة كلهم انما الخلاف فى توجيهه فيقول الفراء لا حذف فى الكلام وليت ناصبهما لتأويله بتمنيت ولهذا جوز ليت ان زيدا قائم وقال الكسائى التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره ليت زيدا لنا قائما (ولعل للترجى) قال الرضى الترجى ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق فى الترجى يستحيل على الله تعالى فيحتاج استعماله فى القرآن الى التأويل فقال قطرب وابو على معناه التعليل قال الرضى ولا يصح فى قوله تعالى * وما يدريك لعل الساعة قريب * وفيه انه يصح حمله على القرب فى النظر اى ما يدريك لتقرب الساعة فى نظرك ويكون فائدة هذا الادراك حضور قربك عندك وقال بعضهم مضمون الجملة كان واورد عليه يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر وفيه ان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشى والحق ما ذكر سيبويه هو لرجاء المخاطبين او اشفاقهم كأو الواقعة فانه للتشكيك فهناك الايقاع فى الرجاء والاشفاق لان الاصل فى اللفظ ان لا يخرج عن معناه بتمامه وقيل قد يجئ للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم وذكر لها الرضى احد عشر لغة اشهرها لعل وجاء لعن بمهملة ومعجمة وجاز عن الوجهين ولان وان بقلب العين همزة ولعاء بالمد ولعلت كربت وعلى مكسورة اللام ومفتوحتها وفى التسهيل ذكر عن ولعل بالكسر ايضا (وشذ الجر بها) ولعل على الوجهين وهى لغة عقيل وعلى هذا لا يصح تعريف حرف الجر بما مر لان لعل لم يفض بفعل او معناه الى ما يليه ويشكل رفع خبره والظاهر انه فى هذه اللغة ايضا شاذ والا فلا وجه الحكم بشذوذه ولهذا اشتغل المصنف بتأويل بيت نقل وهو قوله * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب * بانه على سبيل الحكاية اذ اسم الرجل ابى المغوار بالياء ولا يغير لئلا يشكل الجر المشكل على سبيل الشذوذ ايضا لكنه لا يصح شئ من تأويله فيما رواه ابو عبيدة * لعل الله يمكننى عليها * جهارا من زهير او اسيد * بجر الله * اعلم انه لا يجوز حذف اسماء هذه الحروف فى السعة الا اذا كانت ضمير الشان وحذف غيرها فى الشعر قليل ضعيف وحذفها كثير وقيل لا يجوز فى السعة حذف ضمير الشان ايضا وجوز بشرط ان لا يلى هذه الاحرف فعل ولا يجوز ان قام زيد ويجوز ان فى الدار يجلس اخوك والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى اتأتينى ام لا والاستفهام فى المعنى مفعول شعرى قال الرضى ويجب تأخير الاسم فى مثل * ان لنا محلا وان لنا مرتحلا * كما يجب تأخير المبتدأ فى مثل فى الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة ولا وجه لوجوب تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم (الحروف العاطفة الواو والفاء وثم) وثمت بفتح التاء وسكونها يختصان بعطف الجمل (وحتى وأو واما وام ولا وبل) وقيل اذا دخل على المفرد ليس للعطف وما بعده بدل من ما قبله ولا بدل فى الكلام الفصيح الا مع بل (ولكن) ليست عاطفة اذا كانت مع الواو تقابل مخففة

. (واما)

واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها الجملة فعاطفة في ظاهر مذهب الزمخشري ليست بها في مذهب الجزولي وزاد بعضهم اى المفسرة والاصح ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها وليس عند الكوفيين والا عند الاخفش والفراء تكونان عاطفتين (فالاربعة الاول للجمع) اى تستعمل له اما الاستعمال اوضعه لما لا يخلو عنه فالاول هو الواو والثاني الثلاثة الباقية (فالواو للجمع مطلقا اى لا ترتيب فيها) نفي جنس الترتيب يتناول نفي المهلة وعدم المهلة ايضا فانه في معنى لا ترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة او الترتيب من غير مهلة او بلا اعتبار شئ منهما قال صاحب القاموس هي لمطلق الجمع فتعطف الشئ على مصاحبه نحو ❋ فانجيناه واصحاب السفينة ❋ وعلى سابقه نحو ❋ لقد ارسلنا نوحا وابراهيم ❋ وعلى لاحقه نحو ❋ كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك ❋ وقد يكون بين المتعاطفين تقارب وقد يكون تراخ كما علم فاذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد يخرج على افادة الجمع الى معنى أو وذلك في التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه ووافقه التسهيل في بيان الرجحان والكثرة والقلة ❋ قال الرضي اعلم ان الواو مرة يجمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اى حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضموني الجملتين نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا والفرق بين القسم الثاني والثالث غير ظاهر لان كليهما من عطف الجملة على الجملة ومعنى العطف ليس الا جمع مضموني الجملتين الا ان اتحاد الفاعلين في الجملتين يستلزم جمع الفعلين في اسم وهو خارج عن معنى الواو وعما فيه وفيه انه قال قد يجمع بين اكثر من فعلين في اسم وبين اكثر من مضموني جملتين وذلك النظر ان الواو لا يجمع الا بين المعطوف عليه والمعطوف وهما اثنان ابدا فان قلت ما فائدة عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعهما يستفاد من ذكرهما قلت ما لا يفاد بالدلالة القصدية ربما لا يلتفت الذهن اليه ومناط الفوائد على جعل الشئ ملتفتا اليه للمخاطب كما لا يخفى فاحفظه ولا تقنع بما ذكره الشيخ عبد القاهر انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة الثانية اضرابا عن الاول فعطف دفعا لهذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضي ففائدة الواو في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد لا عمرو كما يجئ فكأنه زائد للتنصيص وان لم يعده النحاة في الزوائد (والفاء للترتيب) بلا مهلة فالقيد مما فات المصنف وما قيل من انه اكتفى باستفادته من قوله وثم مثلها بمهلة يرد عليه انه يحتمل استفادة التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص فلا تنافر بين قوله فالاربعة الاول للجمع وبين الجعل للترتيب ولا حاجة الى تفسير قوله للترتيب بالجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعتبر في الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء الفاء في قوله تعالى ❋ جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة ❋ ولا تفاوت في المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعله في قرار مكين وبين خلق العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل الفاء موضع ثم قلت حقق الرضي ان عدم المهلة المعتبرة في الفاء يكتفى فيه بعدم المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهاء المعطوف عليه والمهلة المعتبرة في ثم يكتفى فيها بأن يكون بين تمام المعطوف وانتهاء المعطوف عليه تراخ فبهذا الاعتبار قد يشترك الفاء وثم في موضع لكن استعمال كل منهما باعتبار ولا يبعد ان يقال لم يتنبه المصنف لهذه الدقيقة وجعل الفاء للترتيب مطلقا ولهذا قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد تجئ الفاء لكون المعطوف جملة مستحقة لان تكون عقيب المعطوف عليه في الذكر نحو ❋ ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين ❋ ولهذا تدخل على التفصيل بعد الاجمال لان ذكر المفصل مبين ينبغي ان يكون

بعد الجمل وقد يكون فى عطف المفرد بمعنى الى فيقال مابين هذا فذاك ومابين قرن فقدم وقد يحذف بين ويقام المضاف اليه مقامه ويقال هو احسن الناس ماقرنا فقدما وقد يحذف ما رواية هشام فقط فيقال قرنا فقدما فاحفظه فانه تركيب بديع والغالب فى عطف الجمل والصفات قصد السببية (وثم مثلها) اى مثل الفاء فى الترتيب لكن (بمهلة) اى بشرط المهلة ولايخفى ان الاحسن وثم للترتيب بمهلة وتراخى المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقى وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك فى عطف الجمل خاصة كقوله تعالى ❊ وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ❊ وقد يجئ لمجرد الترتيب فى الذكر والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ماهو الاولى فى الذكر ثم الاولى من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج كقوله ❊ ان من ساد ثم ساد ابوه ❊ ثم قد ساد قبل ذلك جده ❊ فان المقصود درجات الممدوح وسيادته اخص به من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص من سيادة جده ❊ ومن الاحكام المشتركة بين الثلاثة دخول همزة الاستفهام عليه فتقول اوضرب زيد وفضرب واثم ضرب فيقول الرضى انه معطوف على متقدم على الهمزة والكشاف يقدر بعد الهمزة ماعطف عليه ويرده الرضى بأنه لوكان المعطوف عليه مقدرا لصح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلاثة تزاد فى الكلام عند الاخفش وانكرها البصريون وقدروا الكل مايوهم الزيادة معطوفا عليه جريا على ان الزيادة لايصار اليها مالم يلجأ اليها (وحتى مثلها) اى مثل ثم قال الجزولى المهلة فى حتى اقل منها فى ثم وهى متوسطة بين الفاء التى لامهلة فيها وبين ثم (ومعطوفها جزء فى متبوعه) حقيقة اوحكما بأن يكون للاختلاط كالجزء نحو جاء القوم حتى عبيدهم ولايكتفى بالاتصال بالجزء كما فى الجارة فلايقال فيها كما يقال فى الجارة نمت البارحة حتى الصباح (يفيد قوة اوضعفا) اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء فى حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء غير داخل فيه وذلك اما لكماله اونقصانه والتحقيق ان الترتيب والمهلة المعتبرين فى حتى بحسب هذه القوة والنقصان لابحسب الزمان والمعتبر ترتيب وتراخ فى نظر العقل لاماهو بحسب الخارج (واو واما لاحد الامرين) اى لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع اوالنسبة الى التابع اوالمراد ثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثانى انسب بقوله احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه (مبهما) احترز به عن احد الامرين معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلايكون فرق بين قولك رأيت زيدا او عمروا وقولك مارأيت زيدا او عمرو لان معنى كل منهما رؤية احدهما او عدم رؤية لاخر مع انه يستفاد اجتماعهما فى النفى قلت لو اريد به النفى بين زيد وعمرو فلافرق ولاعموم واذا اريد المردد بينهما حتى يكون نفى رؤية واحد منهما فان اريد الوحدة المقيدة اى المقابلة للتعدد فالمعنى نفى رؤية الواحد لثبوت رؤيتهما ويصح ان يقال بل كلاهما واريد الوحدة المطلقة المجتمعة مع التعدد فهو يفيد العموم مع ان او لاحد الامرين مبهما لان نفى الاحد بهذا المعنى بنفى التعدد ايضا ومع ذلك او لاحد الامرين مبهما والفرق اثر المعنى قال الرضى عدم الفرق بين النفى والاثبات بحسب اصل الوضع فيما اذا كان الترديد بين اثنين فامااذا زاد على اثنين فالفرق ثابت اذ معنى ضربت زيدا او عمرا او خالدا ضرب احدهم وعدم ضرب الاخرين ومعنى ماضربت زيدا او عمروا او خالدا عدم ضرب واحد منهم وضرب الاخرين وهذا كلام حق وتوهم العباب منه ان افادة النفى العموم ايضا مختص بما اذا كان الترديد بين اثنين فقط وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لايلتفت اليه عاقل وجعل الحكم لاحد الامرين مبهما ربما يكون

(للشك)

للشك وعدم التعيين عند المتكلم وربما يكون مع تعينه عنده وفى الابهام مصلحة وربما يكون للتقسيم فتقول الممكن اما جوهر او عرض مع ان الممكن كلا وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يصح بأن يجعل قصده الى جعل كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان الفرد المبهم لا يعلم انه من أيهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك يعلم ان الممكن جامع للقسمين خارج عنهما وكذلك او فى الاباحة نحو جالس الحسن اوابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما لكونه فضيلة وبهذا الاعتبار علم اباحتهما لان زيادة الفضل اقرب فى اقتضاء الاباحة الا ان اباحتهما مفهوم أو وفى التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا كونها لاحد الامرين فى غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجهه ان التخيير فى لا فضيلة لشيء منهما وتجويز واحد من الامرين لا فضيلة لهما لا يقتضى تجويز كليهما ولما كثر استعمال او فى الاباحة التى لا تنافى الجمع جاز استعماله بمعنى الواو نحو * وكان سيان ان لا يسرحوا نعما * او يسرحوه بها واغبرت السرح * ونحو * سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه * وقالوا قد جاء أو بمعنى الى او الا وقد سبق والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤل الى احد المعنيين فان قولك لالزمنك او تعطينى حقى معناه ان احد الامرين واقع لا محالة ويستفاد منه ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء وتجيء او بمعنى بل وتختص بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استيناف وعلامة ابتداء كلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما تعين الاستيناف فمن الاول قولك انا اخرج اليوم او اقيم فانه يحتمل ان يكون شاكا فى اول الامر فيقصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم يندم فيبتدئ الاخبار بعزيمة الاقامة ومن الثانى كل ما لم يسبقه شيء يصح العطف عليه كما فى قوله * بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى * وصورتها او انت فى العين املح * فانه لا يصح اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس وجعل منه قوله تعالى * فارسلناه الى مائة الف او يزيدون * ولما بين القدر المشترك بين الثلاثة اشتغل ببيان الفارق بينها على طبق ما سبق فى الاربعة الا انه ابتدأ هنا بالاخر على عكس ما تقدم تفننا فقال (فأم المتصلة) وسميت متصلة لا لانها يذكر المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه اذ الانفصال اكثر فنحو ذلك خير ام جنة الخلد اكثر من نحو * اقريب ام بعيد ما توعدون * على ما فى التسهيل بل لان المعطوف والمعطوف عليه فى حكم المعبرين بلفظ واحد اذ قولك ازيد عندك ام عمرو كقولك ايهما عندك (لازمة لهمزة الاستفهام) اى تابعة لها لا توجد بدونها لفظا وانما قيدناه لان تقدير الهمزة مختص بالشعر ومع ذلك قليل كما ان الوقوع بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع فى عبارة السكاكى ايضا حيث قال الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم فلا يرد ان الهمزة توجد بدون ام فلا تكون ام لازمة لها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم (يليها احد المستويين) فى الاعراب او الاسناد او التحقق نحو اقام زيد ام قعد وازيد قام ام عمرو وازيد قائم او عمرو قاعد على مذهب المصنف والاندلسى واما عند غيرهما فأم المتصلة لا تكون بين الجملتين غير مشتركتين فى عمدة وقالوا المراد المستويين فى علم المتكلم وهو لا يصح فى أم المتصلة للتسوية نحو سواء اقمت ام قعدت وفى حكم لا ابالى جميع متصرفاته فى ان ام بعدها للتسوية فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لا فى العلم وتقدير هذا التركيب مع سواء سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدأ وام بمعنى الواو على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضى ان سواء خبر محذوف اى الامر ان سواء والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار لمعنى ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرف الشرط والاستفهام يدخل على مجهول وايده بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل

لازم للشرط وبلزوم مضى الفعل الواقع بعد الهمزة وام لان الماضى المنقول الى معنى المستقبل ادل على اعتبار ان الشرطية بمعنى اللام والماضى هنا بمعنى المستقبل ابدا وبأن توجيههم لايجرى فى لاابالى بخلاف هذا التوجيه وفى الاخير نظر لانهم كأنهم جعلوا الفعلين مفعولين لقولك لاابالى اى لاابالى قيامك وقعودك (والاخر الهمزة) اما للاستفهام او للتسوية (بعد ثبوت احدهما) فيما اريد الاستفهام (لطلب التعيين) واما فيما اريد به التسوية فلا علم فيه بالثبوت بخلاف أو فانه لايلتزم فيه شئ من ذلك وليس فى الاستفهام معها ثبوت العلم فنحو أزيد عندك او عمرو معناه اثبت عندك احدهما لا ايهما ثبت عندك ولهذا لايجاب بالتعيين ويجاب بنعم اولا (ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمروا) لانه لم يليها احد المستويين وانكر الرضى عدم الجواز ومنع اشتراط الصحة بان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وجعل ذلك شرط الاحسنية (ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا) لان الاثبات ليس مطلوب المستفهم والالكان فيه تحصيل الحاصل ولا النفى والالكان طالب مايمتنع عنده والجواب ايصال المطلوب الى الطالب ولك ان تقابل كلام المستفهم بنفى كليهما تنبيها على خطائه فى اعتقاد ثبوت احد الامرين لكنه تخطئة لاجواب ومن لم يفرق بين الجواب والتخطئة منع حصر الجواب فى التعيين (والمنقطعة) الدالة على انقطاع مابعدها عما قبلها واستيناف الكلام بعده (كبل والهمزة) غالبا اما للاستفهام او للانكار وقد يكون كبل فقط بأن يقصد بعده الاخبار ويضرب بأم عن الاستفهام الى الاخبار كقوله تعالى ❊ ام انا خير من هذا الذى هو مهين ❊ او يذكر لارادة الاستفهام كقوله تعالى ❊ ام هل تستوى الظلمات والنور ❊ وكقوله تعالى ❊ ام من هذا الذى هو جند لكم (مثل انها) اى القطع الذى ظهرت من بعيد (لابل ام شاة) اى ام هى شاة بمعنى بل أهى شاة اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت واستأنفت الاستفهام ❊ قيل هذه حرف استيناف فلا يشكل عطف الانشاء على الاخبار وانما حذف المبتدأ فى المثال تنبيها على ان حذف جزء الجملة بعد أم المنقطعة جائز اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة خبرا كان قبلها او استفهاما بهل او باسم من اسماء الاستفهام قال الرضى لايصح المنقطعة بعد اسم استفهام يكون مابعد ام داخلا فيه ويكون الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال من عندك ام عندك عمرو فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من عندك حار واين زيد ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يفيد الاستيناف فمراده ايضا فان السؤال بمن عندك يحتمل ان يجاب بما لايطلبه السائل بأن يقال زيد لاحتمال ان يكون عنده زيد وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام عندك عمرو وليعلم ان مطلوبه معرفة حال عمرو (وماقبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع أو) وذلك مبنى على فرق معنوى بينهما وهو ان وضع اما للتردد الذى من اول التكلم الى تمامه فالتزم فى اول الكلام اما تنبيها على ان الشك من اول الامر او اعم فربما كنت جازما فى اول التكلم قاصدا للاخبار فيحدث الشك فى اثنائه فتزيد فى الكلام معطوفا بأو فأو فى افادة التردد الاول احوج الى اما من اما وكيف لا ولم يذكر اما قبل اما لم يعرف بذكر اما ان التردد كان من اول ولا يعرف من أو ولذلك قد يترك اما الاول فى الشعر وانما التزم مع الثانية الواو تنبيها على انها العاطفة وليست كالاولى لو لم يذكر الواو لاوهم البداء عما سبق والابتداء بكلام آخر (ولا وبل ولكن لاحدهما معينا) هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة وعقبه بما به الفرق فقال (ولكن لازمة النفى) وكان الاولى ان يقول ولا للاثبات لان لا لايكون بعد نفى ولا نهى ولا يكون المعطوف بلا اكثر من واحد فلا يقال جاءنى زيد لا عمرو لا بكر ويعطف به على المنادى فيقال يازيد لا عمرو وصرح به

(فى)

وفى التسهيل والمراد بالنفى اعم من النفى الصريح والمعنوى صرح به الرضى وكذلك المراد بالاثبات فى لا اعم من الاثبات اللفظى او المعنوى لانك تقول مازال زيد عالما لا قائما وكأن المصنف اختار مذهب الجزولى ان لكن اذا دخلت على الجملة فمخففة من المثقلة والا فهى لا تلزم النفى بل يجب ان يكون بين متغايرين نفيا واثباتا ومذهب الزمخشرى انها عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف واذا كانت مخففة يحسن لكونها حرف ابتداء هذا اذا لم تكن معها الواو فاذا كان معها الواو فهى مخففة اتفاقا والعاطفة هى الواو ومذهب يونس انها مخففة مطلقا والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة ورد عليه بأنه لا يصح فى نحو مررت بزيد لكن عمرو بالجر وله بعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم ان يدفعه بان الجر للجوار والتقدير ولكن عمرو مررت به واما بل فهى تقع مطلقا بعد الاثبات والنفى اتفاقا حتى جوز الكوفيون وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد الاثبات حملا على بل فمن قال لا يقع بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم واما بل فيقع بعدها المفرد فى الاثبات والنفى ففى الاثبات لاثبات الحكم للمعطوف ولجعل المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه قبل بجعله كان لم يذكر اما لان ذكره كان خطأ عمدا او سهوا لا لانه غير مطابق للواقع فتقول جاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمروا فتفيد الندم عن ذكر زيد اما لانه خطأ سبق به اللسان او غير مطابق او لم يكن ذكره مبهما فيحتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد النهى والنفى نحو ماجاءنى زيد بل عمرو كذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات لا نفى ولذا لم يجز مازيد شيئا بل شيئا بالنصب ويجب الرفع وعند المبرد فى النفى مثله فى الاثبات سواء ورده عدم جواز مازيد شيئا بل شيئا وقال الرضى وعند المصنف انما جاءنى زيد بل عمرو كما جاءنى زيد لكن عمرو سواء حيث قال ماجاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجئ لعمرو ومع تحقق نفيه عن زيد وهو الذى ذكره ابن مالك فان قلت ذكر الاحتمال فى كلام المصنف يجامع كون النفى فى حكم المسكوت عنه ولا يدل على ان تحقق النفى مقطوع به قلت ذكر الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفى المجئ عن عمرو كما هو مذهب المبرد لا لان النفى لما جعل فى حكم المسكوت يحتمل التحقق لانه لا يخص النفى بل فى الاثبات ايضا كذلك فتخصيصه ذلك بالنفى دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ما قاله الرضى واذا ذكر لا قبل بل فهو لنفى المعطوف عليه المثبت نحو جاءنى زيد لا بل عمرو ولتقرير نفى المعطوف عليه المنفى نحو ما جاءنى زيد لا بل عمرو ※ واذا عطف بل الجملة على الجملة يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم وقد يجئ للغلط قال الرضى ويجئ الاولى بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه بالاولى لان الغلط بسبق اللسان يجرى فى الاستفهام ايضا اذا عرفت تفصيل الثلاثة بما لا مزيد عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الثلاثة لثبوت الحكم الذى فى المعطوف عليه نفيا كان او اثباتا لاحدهما معينا كما كان معنى كون الاربعة للجمع انها لجمع المعطوف مع معطوف عليه فى حكمه نفيا كان او اثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف عليه ولكن كذلك لانه ليس الا لدفع توهم نشأ من سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه وفيه ان بل مع لا ليس لاحدهما معينا بل تفيد ثبوت الحكم لهما نحو ماجاءنى زيد لا بل عمرو ونحو جاءنى زيد لا بل عمرو نعم لو كان لا مع بل بمعنى لا اتكلم به لكان مؤكدا لبل فى جعل السابق فى حكم المسكوت عنه ويتم

قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع بل انما جاء من مقارنة لا (حروف التنبيه الا واما) جعلهما حرف التنبيه مذهب بعض والمشهور انهما حرفا استفتاح اى حرفا ابتداء يبتدأ الكلام بهما ويجعلان علامة للابتداء وفيهما مع ذلك تحقيق لجملة دخلا عليها كان والصحيح جعل الاحرف تنبيه واما حرف تحقيق وفسر التحقيق بأنه على الحقيقة دون المجاز وقال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا قائم فجعل اعلم للتنبيه ولا يخفى ان ذلك يقتضى ان لا يكون الجملة مفعول اعلم ويكون المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد اعلم مكسورة كما بعد الا وقد يغيران تقلب الهمزة هاء وعينا ويحذف الالف فى الاحوال الثلاث وتدخلان الجمل مطلقا اسمية وفعلية انشائية وخبرية لهما صدر الكلام ولا يمتنعان عن الدخول على ماله صدر الكلام (وها) وهى حرف تنبيه اتفاقا لازالة الغفلة فى تعقل معنى مدخوله لانها لا تدخل فى الاكثر الا على ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة وفيهما يقتضى مزيد تيقظ وقيل لا يدخل الا على اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يفصل بينهما وبين اسم الاشارة بالضمير نحو قوله تعالى ❋ هانتم اولاء ❋ وبالقسم نحو ها لعمر الله ذا وبغيرهما قليلا وليس لها صدر الكلام الا اذا فصل بينها وبين ذا وعد ابن مالك موافقا لبعض النحاة يا حرف تنبيه وقال اكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو ❋ يا ليتنى ❋ او تقليل نحو ❋ يا رب ساربات ماتوسد ❋ وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى فى هذه المواضع (حروف النداء يا اعمها) وعند الزمخشرى للبعيد واستعماله فى القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها فى علم آخر (وايا وهيا للبعيد) واستعماله فى القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها فى علم آخر وايا وهيا للبعيد وكذا ا آ بألف بين همزتين ثانيهما ساكنة ووجه اعتبار التقاء الساكنين غير ظاهر وكذا آى بالف ممدودة وياء ساكنة (واى والهمزة للقريب) قدم اى مع ان الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اى بالبعيد وجعله التسهيل للبعيد (حروف الايجاب) وسماه التسهيل حروف الجواب لانها فى جواب احد لا محالة والمراد بالايجاب اثبات شئ فهذه الحروف علامات لاثبات شئ سبق اما كما هو واما بازالة نفيه فمن قال ان اريد بالاثبات ايجاب النفى لم يشمل نعم وان اريد اثبات ما سبق كما هو لم يشمل بلى الا ان يقال سماها تغليبا ❋ لم يكن باع فكره رحيبا ❋ (نعم) بالسكون وفيه اربع لغات فتح النون والعين وقلب العين حاء وكسرها وكسر النون والعين (وبلى) كتى (واى) كفى (واجل) كنعم (وجير) بالفتح كفلس (وان فنعم مقررة لما سبقها) اى جعله ثابتا محققا فى ذهن المتكلم والتقرير ما زاد على اصل الاثبات وذلك فى نعم بعد الخبر بقيام زيد كقولك لمن اخبر بقيام زيدا ونفيه نعم ظاهر باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون ما بعده مثل ما سبقه لفظا او تقديرا وبعد الاستفهام عن الاثبات او النفى باعتبار ما بعده وكذا فى جواب الامر نحو نعم فى جواب زرنى اى نعم ازورك والنهى يكون نعم لا افعل وفى جواب التحضيض والعرض ويكون التقدير الايجاب لا النفى فلو قيل فى جواب الست بربكم نعم كان كفرا لانه لتقرير ما سبق كما هو وقيل قد يستعمل نعم مكان بلى فى جواب الاستفهام عن النفى على سبيل التقرير اى الحمل على الاقرار فلا كفر فى نعم جوابا لقوله الست بربكم وقد تعورف هذا حتى قال الفقهاء او قيل فى جواب ليس لى عليك دينار نعم لزم الدينار قال الرضى لا منافاة بين الحكم بالكفر كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما حكم بالكفر لو كان نعم لتقرير ظاهر ما هو بعد الاستفهام ونفى غيره الكفر لو كان لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه انه اذا كان نعم لتقرير ما سبقه بعينه يكون كفرا لا محالة ولو ثبت العرف لم يمش قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (وبلى مختصة

بايجاب النفى) ولا يكون الا بعد النفى سواء كان مجردا عن الاستفهام او مع الاستفهام وسواء كان النفى مقصودا او يكون المقصود منه الاثبات كما فى الاستفهام للتقرير وانما صرح بالاختصاص فيه دون نظائره اشارة الى ان ما ذكر فى نظائره اغلبية كما عرفت فى نعم وستعرف فى البواقى بخلافه فانه لا يكون الا لايجاب النفى ووقوعه بعد الاثبات شاذ فى الشعر ولا يأتى نعم وبلى بعد استفهام يطلب به التعيين وهو غير خفى فلهذا لا يأتيان بعد اسماء الاستفهام (واى اثبات بعد الاستفهام) فى الرضى هذا [illegible] وذكر بعضهم انه يجئ لتصديق المخبر وجعله ابن مالك كنعم (ويلزمها القسم) محذوف الفعل فلا يقال اى اقسمت بالله ولا يكون الاسم ربى او الله او لعمرى وقد يحذف واو القسم من الله بعده فيلتقى ساكنان فلا يبالى به او يحذف ياؤه او يفتح (واجل وجير وان تصديق للمخبر) وفى بعض النسخ للخبر قال الجوهرى نعم احسن من اجل فى الاستفهام فقد دل كلامه على مجيئه للاستفهام وجاء ان للدعاء وقال الجوهرى قولهم جير لا اتيك بكسر الراء يمين للعرب (حروف الزيادة) اى حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزاد غيرها الا انها لا تكون الا زائدة والا لم تسم حروفا لان الحرف لا بد له من الوضع لمعنى ❊ وتسمى حروف الصلة ايضا لانها لا تتصل بحرف عماله معنى ابدا وقيل لانه يتوصل بها الى فائدة معنوية كالتأكيد بمن والباء ولا وان للنفى او لفظية من زيادة فصاحة او اقامة وزن او سجع الى غير ذلك ولولا فائدة فى زيادتها لما زيدت فى كلام البلغاء سيما فى الكلام المعجز وانما حكم بزيادتها لانها بحيث لو حذفت لما فات اصل المعنى ولا معنى وضعت له بخلاف ان والفاظ التأكيد فانه لو حذفت فات المعنى الموضوع هى له وان لم يفت اصل معنى الكلام (ان) وان لم يبينوا هل هى ان الشرطية او النافية او المخففة عن المثقلة والاحتمال قائم (وان) يحتمل ان تكون هى المخففة وان تكون الناصبة وان تكون المفسرة وبيان التسهيل يشعر بأنها الناصبة حيث قال فى بحث ان الناصبة وقد يزاد ان بعد لما (وما) يحتمل ان تكون النافية والمصدرية ولكون الحرف اولى بالزيادة يبعد جعلها اسمية (ولا ومن والباء واللام) الجارة واللام المفتوحة الفارقة بين ان المخففة والنافية وقد تقدم كلاهما كل فى بحثه فتخصيص الشارحين بالجارة مبنى على الغفلة (فان) تزاد (مع ما النافية) والاوضح بعد ما النافية ويبطل عملها كما تقدم فان قلت لم يعدوا ما الكافة زائدة لان لها تأثيرا قويا حيث تمنع العامل عن العمل وتهيؤه للدخول على ما لم يكن يدخل ولهذا لم يعد حيث زاد فيما بين ما يزاد معه ما وان تكف ما عن العمل فينبغى ان لا تجعل زائدة مع ما قلت ليس مبطل لعمل ان بل الفصل بين ما ومعموله او ايهام بطلان النفى لان دخول النفى على النفى اثبات وهى فى تلك الصورة (وقلت مع ما المصدرية) والاولى مع الموصولة لتشمل الحرفية والاسمية نحو انتظر ما ان جلس القاضى ونحو ❊ ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه ❊ وكذا يزاد بعد الا من حروف التنبيه نحو الا ان قام زيد (ولما) نحو لما ان جلست جلست وان مع لما كثيرا فى الصحاح ان ان قد تكون صلة نحو ❊ فلما ان جاء البشير ❊ وقد تكون زائدة كقوله تعالى ❊ وما لهم ان لا يعذبهم الله ❊ اى لا يعذبهم الله هذا فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزائدة ووجهه خفى وظهر من بيانه موضع آخر لزيادة ان لم يذكروه فاحفظه (وبين لو والقسم) الاولى بين القسم ولو ليشعر بان القسم يكون مقدما ولو مؤخرا وكأنه اعتمد على لزوم صدارة القسم وجعل سيبويه ان موطئة للقسم مع لو كان اللام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت لقمت وقد تزاد مع الانكار نحو انا آنيه (وقلت) زيادة ان (مع الكاف) نحو زيد كان عمرو (وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا) اى ذوات شرط والاولى شرطيات ليصفو عن التسامح ويصير فى كونه متعلقا

بالجملة وليس ما فى متى ما مفيدة للعموم حتى لا تكون زائدة لان العموم فرع العموم فى متى فمن انكره له انكره فيه ومن اثبته نفيه وقلت بعد ايان (وبعض حروف الجر) نحو فبما رحمة من الله وعما قريب ومما خطيئاتهم كأن عمرا اخى وزيادة ما بعد الكاف ان المفتوحة لازمة لئلا تلتبس بكان ومنهم من انكر زيادة ما بعد حرف الجر وجعلها نكرة والمجرور بعدها بدلا كما انكر لذلك الاحتمال زيادتها مع المضاف (وقلت مع المضاف) نحو لا سيما زيد ومن غير ما جرم وفى مثل ❊ ما انكم تنطقون ❊ وفى الكشاف فى تفسير سورة يوسف فى بيان قوله تعالى ❊ ومن قبل ما فرطتم فى يوسف ❊ من وجوه هذا النظم كون ما زائدة اى من قبل فرطتم (ولا مع الواو بعد النفى) الصريح نحو ما جاء زيد ولا عمرو وغير الصريح نحو ❊ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولا بد من استثناء ما بعد الاعمال بعد النفى فانه لا يجوز جاء فى القوم الا زيدا ولا عمرا مع ان زيدا بعد نفى غير صريح ومن استثناء واو المعية التى لم تكن معه تفهم المعية لانه لا يجوز ما جاء نى زيد ولا عمرو والمراد ما جاء نى زيد مع عمرو واما اذا كان تفهم المعية معه نحو ما يستوى زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا صرح بجميع ذلك التسهيل (وبعد ان المصدرية) اى وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ❊ ولئلا يعلم وانما تزاد بعد ان المصدرية الظاهرة دون المقدرة فلا يقال لئلا يعلم بتقدير لان لا يعلم والصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية ولا تزاد بعدها (وقلت قبل القسم) كذا فى بعض النسخ ويرد عليه انه كثر مثل لا والله لا افعل للايذان من اول الامر ان جواب القسم منفى وفى بعض النسخ قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ويجب ان يراد اقسم المذكور والا فلا والله ايضا من قبيل الزيادة قبل اقسم مع انه كثير وانما زيد قبل اقسم لابرازه فى صورة نفى القسم اشارة الى انه لا يحتاج المقسم عليه الى القسم لظهوره (وشذت مع المضاف) نحو ❊ فى بئر لا حور سرى وما شعر ❊ ومن والباء واللام فقد تقدم ذكرها واقدفات المصنف ذكر الكاف (حرفا التفسير) اى وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين لهما اعراب على ما فى التسهيل ويفسر غالبا ما لا يفسره ان وان (وهى مختصة بما) اى مبهم مفعول لما هو (فى معنى القول) ومتضمن لمعناه نحو ❊ وناديناه ان يا ابراهيم ❊ اى ناديناه بلفظ او بشئ هو يا ابراهيم قال الرضى وقد يفسر بها مفعول ظاهر لما فى معنى القول كقوله تعالى ❊ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه ❊ والغالب ان يكون المبهم المفسر بها مقدرا وقد يفسر بها مفعول القول الصريح بشرط ان يكون القول مقدرا لان تقدير القول يجعل القول كون صريح القول نحو قوله تعالى ❊ ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله ❊ فان مفسرة لضميره به وهو فى تقدير الا ما امرتنى بقوله لان نفس قوله ان اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مأمورا به وربما يصلح الموضع لان المفسرة والناصبة ويحتمل المدخول نهيا ونفيا ففى المدخول ثلاثة اوجه نحو اشرت اليه ان لا تفعل بالجزم او النصب او الرفع ففى الجزم والرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز دخول الناصبة على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا محتمل ولا يحتمل ان فى قوله تعالى ❊ وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ❊ للتفسير لانه انما يكون له اذا لم يكن ما بعد الا للتفسير ولا يصلح بما سواه والحمد لله رب العالمين يصلح لان يكون خبرا عما قبله (حروف المصدر ما وان وان) مخففة ومشددة وليس مخففتها مذكورة بذكر ان والا فلا يصح قوله (فالاولان للفعلية) لان المخففة من المشددة ليست للفعلية بل مختصة بالاسمية (وان للاسمية) مشددة ومخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر كما عرفت قالوا المراد بالفعلية الفعلية التى فعلها متصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يأول الفعل به ويتجه عليه لانه لا مصدر لقولنا ان زيدا انسان مع انه يتأول

(بالمصدر)

بالمصدر والاولى ان يقال من غير المتصرف ما هو للانشاء الذى يستفاد من الفعل دون المصدر فلا يصح التأويل بالمصدر وحمل ما ليس للانشاء عليه وبهذا عرف ان الحرف المصدرى لا يدخل فى الانشاء كما هو مذهب غير سيبويه وابى على فانهما جوزا فى ان قم وان لاتقم ان تكون ان مصدرية وغيرهما يجعلها مفسرة ورجح الرضى جواز دخول ما على الاسمية وخص بنيابتها لظرف الزمان وصلتها غالبا ماض مثبت او منفى بلم والمنفى على الاستقبال فى الاغلب * ومن حروف المصدر كى اذا دخلت عليه اللام الجارة ولو للتمنى وهو ما يذكر بعد فعل مفهم للتمنى نحو ودوا لو تدهن ادهانك وقد يكتفى به عن ذكر فعل التمنى نحو لو كان لى مال فاحج بالنصب اى اتمنى ان يكون لى مال فاحج (حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا) كما ان لولا ولوما الامتناعيتين تلزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها مختص بضرورة الشعر نحو قوله * يقولون ليلى ارسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها * كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما الامتناعيتين مأول بتقدير ان وتأويل الفعل بالمصدر وقيل بتأويل لولا بلو لم فقولنا لولا يكون زيدا لكان كذا اما بتأويل لولا كون زيد لكان كذا او بتأويل لو لم يكن زيد لكان كذا فتقول هلا ضربت زيدا وهلا زيدا ضربته ولا تقول هلا زيدا ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة سرت من غير تقدير الفعل للاتساع فى الظرف فيجوز الفصل بين الحرف وفعله به مع عدم جوازه بغيره والتحضيض هو التحريض فهذه الحروف فى المضارع للتحريض وفى الماضى للتنديم فان كان تدارك ما فات مثله يستفاد منه التحريض ايضا والاغلب فى استعمالها اللوم وقد تخلو عن اللوم فهى حينئذ للعرض ويستعمل فى العرض الا بالتخفيف واما كذلك ولو للتمنى ايضا نحو لو نزلت فاكلت (حروف التوقع) الدال على ان مدخوله كان متوقعا للمخاطب (قد) وهى لا تنفك فى الماضى والمستقبل عن التحقيق ثم انه مضاف اليه اذا دخل الماضى فى بعض المواضع لتقريب من زمان الحال والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فتقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ولم يذكروا انه يكون مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع يضاف الى التحقيق التقليل فى الاغلب ويستعار للتكثير فى مقام المدح كما يستعار رب ويجب تجرد المضارع من الناصب والجازم وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى وكأنه اكتفى بوضوح لزومه الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بقرينة ولا يفصل من فعله الا بالقسم نحو قد والله ضربتك وقد لعمرى اكرمتك ولا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم وقوله (وفى المضارع للتقليل) خال عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال (حرفا الاستفهام الهمزة) هذا اسم محدث للالف المتحرك واسم الالف واسم الساكن لا والالف مشترك بينه وبين الساكن (وهل) ومغيرتها ال بقلب الهاء همزة ولكونها مغيرتها قال حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل حروف الاستفهام الهمزة وهل وال (لهما صدر الكلام) هذا دليل على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والا لقال صدر الجملة اذ يجوز زيد اقام ابوه (تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل) يعنى مثل الهمزة فى الدخول على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواقع لا تقع فيها هل واشار اليها بقوله (فالهمزة اعم تصرفا) اى تصرفها اشمل لانها تتصرف فى جمل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار لا يتأتى هذا التصرف من هل وهذا اعذب من تفسيره بأن التصرف فيها اكثر من التصرف فى هل حيث تستعمل فيما لا تستعمل فيها هل فتأمل (تقول ازيدا ضربت) اى تدخل الهمزة على الاسم مع وجود الفعل فى الجملة سواء قدر

بعده مثل الفعل الذى بعد الاسم اولم يقدر على خلاف هل فانها لاترضى بمجاورة الاسم مع وجود فعل ظاهر وان قدر بينه و بين الاسم فعل فتدخل فى هذه الصورة ازيد قام فى قيد قوله وهل كذلك بأن المماثلة فيما اذا لم يكن خبر الاسمية فعلية فقد اعتنى بما لا يعنيه (واتضرب زيدا وهو اخوك) يعنى يكون الهمزة للانكار دون هل والانكار اما للوم اى لاينبغى ان يكون واما التكذيب اى لايكون اولم يكن (وازيد عندك ام عمرو) يعنى لاتقع هل للاستفهام المعادل بأم المتصلة الا ماشذ ويختص ذلك بالهمزة (واثم اذا اذا وقع وافمن كان وأومن كان) يعنى من خصايص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلاثة وعدم دخولها عليها والمراد بالفاء اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضى وقيد فى بحث حروف العطف الهمزة الداخلة على الثلاثة بكونها للانكار فالامثلة الثلاثة يصح ان تكون من قبيل اتضرب زيدا وهو اخوك فنبه بالفصل بينها وبينه على ان ايرادها لغرض آخر (دون هل) متعلق بقوله تقول لجمله فى قوة الهمزة فى هذه المواضع دون هل * واعلم ان للهمزة خصايص آخر فتت المصنف وهى انها تدخل على النفى تقول الم تضرب قال الرضى الهمزة دخلت على النفى فهى للانكار ولكون انكار النفى اثباتا يؤل الى محض التقرير اى حمل المخاطب على الاقرار وانها لاتجئ بعد ام فلا يقال ازيد عندك ام اعندك عمرو ويجوز مجئ هل فتقول ام هل عندك عمرو وانها يجوز مجئ المفرد بعده اعتمادا على ماسبق من ذكر ذلك المفرد فى كلام متكلم آخر فيقال أزيد فى جواب من قال جانى زيد وازيدا فى جواب رأيت زيدا وابزيد فى جواب مررت بزيد ولايقال هل لايقال هل هذه الا ماذكره المصنف انه لايقع هل بفعل مقدر فى كلام فيه فعل ولذا لايقال هل زيدا ضربت قلت بل يفارقه فى انه يقال ازيد فى جواب من قال زيد قائم ولايقال هل زيد * اعلم ان لهل ايضا خصايص وهى كونها للتقرير فى الاثبات كقوله تعالى * هل ثوب الكفار * اى لم يثوبوا ولايقال اثوب الكفار بل الم يثوب ومجيئها بمعنى النفى حتى يستثنى بعده الايجاب نحو * هل جزاء الاحسان الا الاحسان * ودخول الباء على خبر مبتدأ بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى النفى ودخول الفاء والواو وثم عليها ففى قول المصنف والهمزة اعم تصرفا نظر وحمله على الاعم من وجه تكلف (حروف الشرط) اى حروف تفيد تعليق امر بأمر (ان ولو واما) ومغيرها بقلب الميم الاولى ياء وجعل اما من الحروف يرد ماقيل ان أصله مهما قلب الهاء همزة وجعل مقلوبا فصار اما (لها صدر الكلام) ولذا لايتقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم فى الجزاء والشرط قيد والا لما كان فى تقدم الجزاء بطلان صدارة الحروف لصدارتها فى جملتها وفيه نظر تأمل (فان) بحسب وضعها (للاستقبال وان دخل على الماضى) فيه مثل المسئلة (ولو عكسه) اى للماضى وان يدخل على المستقبل نحو * لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم * وعبارة النحاة ان لو لامتناع الثانى لامتناع الاول ولايتوهم انه لايفهم منه انه للشرط بل يوهم انه لنفى الامرين وتعليل النفى الثانى بالاول فيكون حرف نفى وتعليل لانهم افادوا كونه للشرط بذكر الثانى والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لاينفكان عن التعليق ومعنى قولهم هذا ان قال معناه ذلك لانه معنى حاق العبارة اذ معنى العبارة تعليق شئ منتف بأمر فى الماضى فيحصل منه ان الثانى منتف لانتفاء الاول وذلك لان الثانى مسبب وانتفاء المسبب مستند الى انتفاء كل سبب وان كان له اسباب وبذلك اندفع ما اعترض به المصنف من ان الاول سبب والثانى مسبب والمسبب اعم فلايكون انتفاؤه لانتفائه بل انتفاء الاول لانتفاء الثانى

(لان)

لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب به المحقق التفتازانی من ان معنى قولهم ان انتفاء الثانی فی الواقع لانتفاء الاول لانه يستدل به على انتفاء الاول لايغنى ولايسمن من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على انتفاء الثانی لانتفاء الاول وانتفاء السبب لايصير سببا لانتفاء المسبب لجواز كون المسبب اعم فالم يتفص عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ماذكرناه فان قلت كون لو لانتفاء الثانی لانتفاء الاول لايساعده قوله تعالى ❊ لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ❊ فانه لانتفاء الاول قلت اجيب عنه بأن هذا استعمال نادر يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثانی للاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وصار متعارفا فيما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال فی العلوم والاغلب فی اللغة الاستعمال الاول ونحن نقول فليكن فی الاية الكريمة لامتناع الثانی لامتناع الاول ويتم الاستدلال فانه استدلال بتحقق المسبب على تحقق السبب ❊ لايقال كون انتفاء الفساد لانتفاء الالهة اول المسئلة لانا نقول لابل يمكن اثباته بأن التعدد سبب الفساد فان قلت لايصح ماذكرته فی قول عمر رضی الله تعالى عنه ❊ نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ❊ فانه لايفيد ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخوف وله من الكلام الموثوق به غير نظير قلت هذا استعمال آخر للو ولكن لايخصها بل يعمها وان كان لاستعمال الثانی قال الرضی وقد يجیء جواب ان ولو قليلا لازم الوجود فی جميع الازمنة فی قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم انه لازم للشرط الذی نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان هذا كلامه وتلقاه الفحول من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لايخص قصد الاستمرار بل يكفی قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول ان كان يجبنی الان عدوی اعطه الفا فانه يدل على ان الجزاء لازم الانجاء الان وليس فيه قصد الاستمرار (ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا) اما ان فيلزم فعلا فی الشرط وجزاؤه قد يكون جملة اسمية واما لو فيلزم فعلين لان الشرط والجزاء فيه فعليتان خلافا للزمخشری والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماض مصدر بلام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع مافی حيزها صلة نحو جاءنی الذی لو ضربته شكرنی او طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ❊ ولو ان ما فی الارض ❊ الى قوله مانفدت فيحذف اللام كثيرا للطول (ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل) والتقدير لو ثبت انك فان دلالتها على التحقق مفسر لثبت المحذوف وفيه ان الفتح لايدل على طلب لو فعلا لانه لو دخل على الاسم ايضا يجب فتح ان لانه مبتدأ ودفعه بأن ما يدخل على المبتدأ يدخل على ان المكسورة لان اسمه مبتدأ فی الاصل نحو اذا انه عبد القفاء (وانطلقت بالفعل) ای باثبات الفعل (موضع منطلق) ومن قال ای بصيغة الفعل فقد جعله لغوا لافائدة فيه الان يقال نبه به على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضی وانما اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذی هو الماضی (ليكون كالعوض) ای ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد عوضا بدلالة ان او ليكون الفعل كالعوض عما فاته المفسر من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لايكون الا للعوضية ولايتعلق به امر آخر وهنا هو مسند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه الاحق بالموضع اما لما قيل ان الاصل فی الافراد واما لان صيغة الماضی مستغنی عنه بدلالة لو على المضی واورد عليه يود لو انك منطلق واجاب عنه الرضی بان لو فيه ليست

شرطية بل حرف مصدرى كان وفيه ايضا انه يطلب الفعل كان فينبغى الفعل موضع المشتق الا ان يقال لم يلزم العوض فى غير حرف الشرط ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما لورود الاسم فى اشعار العرب ومن اجاب بانه صفة خبر جامد محذوف ليس بشئ لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق غير متعذر اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة (وان كان الخبر جامدا جاز) اى صح الجامد (لتعذره) اى لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى (واذا تقدم القسم اول الكلام) مرفوع صفة للقسم اى قسم لم يتقدمه شئ والشارحون ظنوه منصوبا فأشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من ضمن تصحيحه بتضمين التقدم فى الدخول حتى كان مآله واذا تقدم الاسم داخلا اول الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان التكلم ومثل هذا الكلام لا يليق الا بأول زمان التكلم (على الشرط) وهذا البحث لا يخص ان ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط كما صرح به الرضى ولذا قال على الشرط ولم يقل عليهما (لزمه الماضى) اى الشرط او القسم والاول اقرب (لفظا) نحو ضرب (او معنى) نحو لم يضرب (اوكان الجواب للقسم لفظا) لا معنى فيراعى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى لان جوابه الكلام المقيد بالشرط اذ من البين ان القسم كتأكيد المقيد بالشرط فالجواب معنى مجموع الشرط والجزاء لكن يراعى شرائط جواب القسم فى مجرد جزاء القسم فالجواب معنى جزاء الشرط ولذا استغنى الشرط عن تقدير الجزاء ويكون الماضى فى جواب القسم المقارن بالشرط الذى مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظا ولكليهما معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظاهر بيان التسهيل ان كون الجواب للقسم دون الشرط فى الاكثر وربما يجعل جوابا للشرط لكن صرح الرضى بأن ذلك مختص بالشعر ومع ذلك قليل نحو ❊ لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ❊ اصم فى نهار القيظ للشمس باديا (مثل والله ان اتيتنى اولم تأتنى لاكرمتك وان توسط بتقديم الشرط) ان توسط تقديم الشرط وجب ان يعتبر الشرط ومع ذلك جاز ان يعتبر القسم ويلغى ولا يصح ان يكون المراد جاز ان يعتبر الشرط ويلغى كما توهمه غير واحد من الشارحين لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب جزاء او بان يلغى القسم ويجعل الجواب جواب الشرط فالمثال الثانى ليس لالغاء الشرط لانه لا يجوز الغاؤه لتقدمه بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له وجعل المجموع جوابا للشرط ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الواو وبدونها فترك الفاء ليس علامة الغاء القسم والمراد بتقدم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا صرح به التسهيل والرضى لكن قال التسهيل يجب حينئذ الغاء القسم وجوز الرضى الامرين على طبق الكتاب واتفق الرضى والتسهيل فى انه لو تقدم لو اولو لا وجب الغاء القسم فتقول لولا زيد والله لكان كذا او اتيتنى والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط واجب لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء شرطهما الا على الجملة الفعلية الخبرية ولا يدخل على الجملة القسمية الانشائية ففى اطلاق قوله جاز ان يعتبروان يلغى نظر (نحو قولك انا والله ان تأتنى آتيك وان اتيتنى والله لاتينك) وقد عرفت ان الشرط فى المثال الثانى معتبر فمن قال جعله ماضيا مع الالغاء ليعلم لزوم المضى مع الالغاء فى صورة تأخر القسم لزومه معه فى صورة تقدمه كان ذلك منه لقلة تصفحه وقوله وان اتيتنى والله لاتينك يحتمل العطف على قوله انا والله ان تأتنى آتك ويحتمل العطف على والله ان تأتنى آتك والشرط واجب الاعتبار حينئذ ايضا لتقدمه على القسم فان قلت

(كيف)

كيف حكم بالفاء الشرط فى قولك والله ان لوا كرمتنى لاكرمتك واللام فى قوله لاكرمتك كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون لام جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم ولو كان لام جواب لو لجاء حذفها لانها ربما تحذف فى جوابه وبأنه لا يذكر اللام فى والله لو جئتنى ماجئتك ولو لم يكن الشرط ملغى لكان ذكرها اغلب (وتقدير القسم كاللفظ) اى كالتلفظ به لا يخفى ان قوله وان تقدم القسم يعم القسم لفظا وتقديرا وكذا قوله وان توسط فلو اقتصر على ذكرها (ونحو لئن اخرجوا وان اطعتموهم) لكفاه ❊ واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم لا تكون الا بعد القسم لفظا او تقديرا صرح به اللباب واما الثانى فلانه مع تقديرا لشرط لا بد من اعتباره فلو كان الشرط مقدما لوجب الفاء فى الجواب مع ان الجواب انكم لمشركون فما يقال ذكر ما يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فاستوفى المثال توهم (واما للتفصيل) فلا بد له من متعدد وذكر اما مع كل واحد وقد يكتفى بواحد اما لظهور آخر من ذكر ذلك الواحد لمضادة بينهما كقوله تعالى ❊ فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه ❊ فانه ينتقل من سماعه الى قوله واما الذين قلوبهم مستقيمة فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات واما لسبق ما يصلح ان يكون عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع اما لانه لم يقصد من اول التفصيل وانما قصد ثانيا فجعل المذكور بمنزلة ما قصد به التفصيل واما لانه سبق واحد مع اما فثانى شئ يصلح عديلا بدون اما وكون اما للتفصيل قول بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا ورجح الرضى ان اما لاستلزام شئ لشئ مع التفصيل فى الاغلب وقد يتجرد عن التفصيل فقول المصنف اما بيان لما هو الاكثر او اختيار لقول البعض ولم يبين كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من حروف الشرط ونبه على عمومه لجميع الازمنة بعدم تخصيصه بزمان كما فعل فى اخويه ونبه على لزوم الفاء فى جوابها بقوله (والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما فى حيزها مطلقا) فتنبه ان كنت فى زمرة مخاطبيه والمراد بالفاء اعم من الملفوظ والمقدر ولا تقدير الا فى ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه كقوله تعالى ❊ فاما الذين كفروا الم تكن اياتى ❊ اى فيقال لهم الم تكن ونبه بقوله جزء على انه لا تعوض اكثر من واحد لانه يكتفى بقدر الضرورة فى ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما فى حيز الفاعلية فالكناية فى حيزها للفاء لا لاما لانه لا تقابل حينئذ بينه وبين قوله (وقيل هو) اى العوض (معمول المحذوف مطلقا) وعند الرضى والتسهيل قد يقوم الشرط فى حيز الفاء مقام المحذوف ومنه قوله تعالى ❊ فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم ❊ وقالا يصير جواب هذا الشرط جواب اما لفظا ويستغنى به عن جواب هذا الشرط قال الرضى والدليل عليه انه لا يعمل حروف الشرط فى الجزاء فلا يقال اما ان ضربتنى فاضربك بالجزم ولو كان جواب ان ضربتنى لكان الجزم اكثر ونحن نقول مقتضى القياس ان يكون جواب الشرط كما كان قبل تقدم الشرط على الفاء كسائر ما يتقدم على الفاء حيث لا يتغير نسبة ما بعد الفاء اليه بتقديمه واما عدم عمل حروف الشرط فيمكن ان يستند الى دخول الفاء صورة على الجزاء وكأنه حل الوجه عند من يجعل التقدير واما المتوفى فان كان من المقربين فى عدم عمل حرف الشرط فى جوابه والمقابلة بين هذا القول وبين القول السابق بأن العامل فيه فى القول السابق ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفاء وليس المقابلة باعتبار ان العامل فيه فى حيز الفاء لانه لا يصح فى اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء وهو ليس فى حيز الفاء لانه لا يصح فى نحو اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء واعترض الرضى

بان كونه معمولا ينتقض بقوله تعالى ❊ فاما ان كان من المقربين ❊ ويدفعه ان التقدير اما المتوفى ويتجه عليه انه يجب حينئذ ان يكون الجزاء ان كان من المقربين فيجب فان كان من المقربين ومعنى قوله مطلقا ينكشف من القول الذى بعده ومن فسره بقوله مرفوعا كان او منصوبا فقد غفل وقدر المحذوف مع المنصوب فعلا متقدما ومع المرفوع مجهوله فجعل تقدير اما يوم الجمعة فزيد منطلق اما تذكر يوم الجمعة وتقدير اما زيد فمنطلق مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب ورد بأنه يطرد فى الكل تقدير الكون فالتقدير مهما يكن من شئ يوم الجمعة ومهما يكن زيد فزيد اسم كان وفيه بحث لانه لابد من رابط فى جملة الشرط ولا رابط فى شئ من التقديرات سوى مهما يكن من شئ يوم الجمعة الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وقد عرفت انه مردود وقليل وحينئذ لا يصح تقدير مهما يكن من شئ يوم الجمعة ايضا ولا تفصى عنه الا بجعل المرفوع بدلا من الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب بدلا عن المفعول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع تكلف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول بكونه معمول المحذوف بأنه لو كان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد فى اما زيد فمنطلق ولزوم النصب فى اما يوم الجمعة فزيد منطلق لامكان تقدير ما يقتضى الرفع فى كل منهما وامكان تقدير ما يقتضى النصب فى كل منهما ونحن نقول مثل ماهو مذكور بعد اما معتبر بعد الفاء لكنه محذوف اختصارا فان كان ما بعد الفاء مرفوعا يلزم رفعه بعد اما تنبيها على ان المحذوف بعد الفاء مرفوع وان كان منصوبا يلتزم نصبه بعد اما تنبيها على انه منصوب وان كان جهة الرفع والنصب مختلفة (وقيل ان كان جاز التقديم فمن الاول) يعنى انه جزء مما فى حيز الفاء والمراد بجائز التقديم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الفاء نحو اما زيد فمنطلق (ولا فمن الثانى) نحو اما زيد فانا رجل ضارب فان زيدا لا يصح ان يكون معمول ضارب لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فانى منطلق فان ما فى حيز ان لا يتقدم عليه وله غير نظير ولم يلتفت اليه المصنف كما لم يلتفت الى الثانى لان ما خصه تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه ❊ ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف اما وهو كثير نحو ❊ ربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ❊ وهذا فليذوقوه ❊ وبذلك فليفرحوا وهو قياس فيما اذا كان الجزاء امرا او نهيا ناصبا لما بعد اما وقوله تعالى ❊ واذا عتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا ❊ وقوله تعالى ❊ واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا ❊ يحتمله وللفاء فيهما احتمال آخر وهو تنزيل الطرف المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى تقدير اما حكى سيبويه زيد حين اقيته فانا اكرمه وقيل هذا فى اذ مطرد (حرف الردع) اى حرف معناه الزجر والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه الممنوع او ليس فيه فتمنعه عن المعاودة الى مثله وقول الرضى كقولك لمن يقول لك فلان يبغضك كلا اى ليس الامر كذلك ينبغى ان يأول بأن مراده انته عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك والا لكان حرف انكار لا ردع يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معناها انته لا تفعل وكثيرا ما يقابل به كلام متكلم وقد يكون المتكلم به وبكلام هو للردع عن مضمونه واحدا فيأتى به للدلالة على انه منكر ولا يظهر فرق بينه وبين صه حتى يتضح احدهما اسم فعل والاخر حرفا (كلا وقد جاء بمعنى حقا) هذا يقتضى ان يكون اسما كما ذكره المتوسط الا ان النحاة اجمعوا على حرفيته وكان الانسب هذا تفسيره بمعنى ان وكأنهم اختاروا حقا تنبيها على انه بمنزلة المفعول المطلق الذى هو توكيد لغيره وعلى انه لا يخص الجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون حرف استفتاح وقد يقوم مقام اى فيلزمها القسم تقول كلا والله

اى اى والله (تاء التأنيث الساكنة) لاوجه للاقتصار ببيان الساكنة فى ضبط الحروف بل ببيان التاء من علامات التأنيث (تلحق الماضى لتأنيث المسند اليه) العبارة تفيد الوجوب فلذا استثنى عنه الظاهر الغير الحقيقى بقوله (فان كان ظاهرا غير حقيقى فخير) والتحقيق ان الالحاق هو المختار اذا لم يكن فصل بين الفعل والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقى مايعمه ومافى حكمه من ظاهر الجمع غير المذكر السالم الا انه اجله اعتمادا على ماسبق من التفصيل فى بحث المذكر والمؤنث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف) نبه بقوله علامة التثنية على ان المراد مالم يكن ضميرا وهى مايلحق الفعل الذى ذكر فاعله نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق حينئذ علامة لاضمير فشارح قيد المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا غفل عن العلامة وفيه ايضا تنبيه على انه لو جعل العلامة ضميرا والظاهر بدلا يندفع الضعف ولايخفى ان المتبادر الالحاق بالماضى والمسئلة مختصة فالاوضح واما الحاق علامة التثنية والجملتين بالفعل فضعيف وفيه بعد ان المسئلة لاتخص الفعل بل يضعف قائمون الزيدون ايضا فالتحقيق ان المراد ان الحاق العلامة عند ظهور الفاعل ضعيف فالعبارة الواضحة واما الحاق علامة التثنية والجمعين بالمسند عند ظهور الفاعل فضعيف (التنوين) فى الصحاح نونته تنوينا والتنوين لايكون الا فى الاسماء ظاهره ان التنوين متعد الى مفعولين هو فى اللغة ايضا اسم لهذه النون الساكنة وليس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا كما فى بعض الشروح (نون ساكنة) فى الرضى يدخل فيه نون نحو من ولدن ولم يكن ويخرج بقوله تتبع حركة الاخر ومنهم من تبعه وزاد فقال ولاينتقض التعريف بالنون فى يارجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام لان المراد بالتبعية الوقف عليها فى الوجود لامجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشئ فان توهم دخول حروف الكلمة فى قوله نون كتوهم دخول ان فى انسان ولو فى لوت واما فى امارة فى قوله حروف الشرط ان ولو وما فالادخال والاخراج مما لايقبله الوهم فضلا عن عقل فاضل فنقول نون ساكنة جنس يشتمل نون التأكيد ايضا فقوله (تتبع حركة الاخر) اى فى الحدوث لا فى البقاء ولذا لم يحذف من قاض وفتى مع سقوط حركة تتبعها فى الحدوث يخرج نون التأكيد فانه لايتبع حركة الآخر بل يلحق ساكن الآخر ويحذف لاجله الساكن كما فى اضربن واضربن يحرك كما فى اضربن فقوله لا لتأكيد الفعل لمزيد توضيح وبيان فرق معنوى بينه وبين الحقيقة وبهذا ظهر ضعف مافى الشروح انه لاخراج الخفيفة (وهو للتمكن والتنكير والعوض) عطفه على التمكن او التنكير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس معنى التنوين كالتمكن والتنكير (و) كذا (المقابلة والترنم) الا ان يجعل اللام للغرض ويقدر فى التمكن والتنكير مضاف فيكون التقدير وهو لافادة التمكن والتنكير ويعطف العوض على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او فى حكم المنصرف ليشمل تنوين غير المنصرف للضرورة او التناسب قال الرضى وقيل تنوين التنكير يختص بالصوت واسم الفعل فتقول صه بدل اسكت الان وصه بدل اسكت وقتاما ورخ بالسكون لصياح مخصوص للدجاج وانا لاارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لكليهما فاذا سمى به خص بالتمكن هذا كلامه وتنوين العوض يكون عوضا عن المضاف اليه كحينئذ اى حين اذ كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض التنوين ونحو مررت بكل قائما اى بكل رجل قائما وتنوين المقابلة ماهو فى الجمع بالالف والتاء فانه لما كان فى الجمع بالواو زائد على علامة الجمع وهو نون تحذف بالاضافة جعل فى الجمع بالالف والتاء فى التنوين المقابلة الذى

شانه ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكن وذلك لانه لا يجعل العلم من جموع المؤنث غير منصرف ولا يعترف بالتأنيث فى جمع المؤنث ويقول التاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التأنيث فلا تؤثر فى منع الصرف ولا يصح تقدير تاء فيه للتأنيث لان وجود هذا التاء يمنع عن تقدير تاء اخرى والا لاجتمع علامتا تأنيث فلا يكون عرفات وجود التنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين لكن يكسر فى النصب والجر وكذا عند من يقول عرفات بلا تنوين بالفتح قال الرضى والاشهر فى عرفات بقاء التنوين والكسر وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة * وتنوين الترنم ما يلحق آخر الابيات والمصارع اما عوضا عن حروف الاطلاق وهو مدة حاصلة من اشباع حركة الروى المتحرك واما لا عوضا عن شئ وهو ما يلحق الروى الساكن ويخرج به الشعر من الوزن ويكسر معه الروى دفعا لالتقاء الساكنين ويفتح تشبيها بالنون الخفيفة اثبت الثانى الاخفش وانكره الزجاج والسيرافى قال الرضى سمى تنوين الترنم لانه لترك الترنم وذلك لان حرف الاطلاق يناسب الترنم ففى حذفه بايراد التنوين ترك الترنم وصرح التسهيل ايضا بأنه للاشعار بترك الترنم ولا يخفى ان قول المصنف يدل على انه للترنم فالاولى ما قيل ان هذا التنوين يسهل ترديد الصوت فى الخيشوم وهو من اسباب الترنم وهذا التنوين لا ينافى اللام ويدخل فى الافعال قال الرضى لم يوجد فى الحرف وان ليس وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم وجوده فى الحرف يستفاد من التسهيل ايضا قيل عد تنوين لا معنى له من الحروف تسامح قلت كعد سائر الزوائد فتأمل (ويحذف) اى التنوين فظاهره انه اى تنوين والمراد وجوب الحذف (من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم) وفى بعض النسخ آخر والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين وهذا الحكم منقوض بزيد الظريف ابن عمرو حيث لا يحذف تنوين زيد فالصواب العلم الموصوف بابن غير مفصول بشئ مضافا الى علم آخر هذا اذا لم يسم بشئ مع التنوين حتى لو جعل التنوين جزء الاسم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجودهما عدم الحذف وفلانة وضل وطامر وهى وبى فى حكم العلم فيقال ضل بن ضل وطامر بن طامر وهى بن هى وبى بن بى بن زيد والمراد الوصف النحوى ولا يحذف من زيد بن عمرو جملة وكما يحذف الف بن خطا قيل دون ابنة وقد يترك الحذف فى ضرورة الشعر كقوله * وجارية من قيس بن ثعلبة * كما قد يحذف من غير العلم المذكور فيهما نحو * وحاتم الطائى بن وهب المائى وقوله * فالقيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا * (نون التأكيد خفيفة) ساكنة حاصلة بحذف المتحرك عن المشددة تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين كالثقيلة هى الاصل (وثقيلة مفتوحة) هى كذلك فى اصل الوضع اجماعا ولا يخفى انها تحتمل ان تكون حاصلة بتضعيف الساكنة لمزيد التأكيد (مع غير الالف) فانها مع الالف مكسورة كما سيذكر (مختص بالفعل المستقبل) المستعمل (فى الامر) ولم يرد بالامر ما هو المصطلح حتى يشمل ما دخله لام الامر بل المعنى المصدرى (والنهى والاستفهام والتمنى والعرض) والتحضيض نحو هلا تضربن ولقد جمع الكل عبارة التسهيل تلحقان جوازا فعل الامر والمضارع التالى اداة طلب (وقلت فى النفى) لاولى والنفى قليلا ليكون فى حيز قوله مختص ولا ينتقض به الاختصاص والقلة فى النفى بلا متصلة بالفعل المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كالنهى على الاصح ولعله اراد بالنفى ما يشمل بدخول لم قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى من جهة الجزم قال * يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما (ولزمت فى مثبت القسم) اى فى جواب القسم المثبت وشارح قال التركيب من باب جرد قطيفة اى بكلمة ضعيفة والاولى ومثبت القسم لزوما لما عرفت وذلك منتقض بقوله تعالى * ولسوف يعطيك ربك * وبقوله

تعالى ❋ ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون ❋ والصواب فى مثبت القسم الخالى من حروف تنفيس وعن جار متقدم عليه متعلق به (وكثرت فى مثل اماتفعلن) اى شرط زيد فى اداته مامن غير لزوم كما يتبادر من اماوهو المطابق للتسهيل حيث قيد ما الزائدة بالجائزة الحذف لكن فى الرضى سواء جاز حذف كما فى اماتفعلن وسيما تفعلن وايهم مايفعلن وانما تكونن اوكانت لازمة لكلمة الشرط كاذماو حيثما ويدخل التقليل المكفوف بما ايضا نحو قلما تفعلن وربما تفعلن وقد يلحق الشرط من غير ما نحو قوله ❋ من يثقفن منكم فليس نائب ابدا ❋ وقد يلحق جواب الشرط من غير ضرورة نحو قوله ❋ متى ماياتك الخير ينفعا وانما يلحق اسم الفاعل اضطرارا وربما لحقت المضارع الخالى من الشروط (وماقبلها) اى نون التأكيد (مع ضمير المذكورين) وهو الواو (مضموم) ليدل الضمة على الواو المضمومة وفيما لم يحذف للاطراد (ومع المخاطبة مكسور) ليدل الكسرة على الياء والاطراد (وفيما عدا ذلك) المذكور (مفتوح) ويستثنى منه التثنية وجمع المؤنث ومن قال عدماقبل الف التثنية والف الفصل ماقبل النون لان الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك طريقا مبينا وتقول انت او العرب فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولاتبالى بالتقاء الساكنين كما كنت تحاشى عنه فى اضربون واضربين لانهما اخف وحذف الالف فيهما متعذر للالتباس فى التثنية واجتماع النونات فى الجمع المؤنث فجعل النون فيهما بمنزلة الجزء لانه لايثقل الكلمة بجعلها جزء بخلاف جمع المذكر والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وعدا كلمتين (ولاتدخل الخفيفة) للزوم التقاء الساكنين على غير حده (خلافا ليونس) فانه يجوزه فيها كما يجوز فى حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر وعليه يحمل قوله تعالى ولاتتبعان بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان وجعل التسهيل والرضى الكوفيين مع يونس فان قلت يزول التقاء الساكنين فى اضربان بنون الخفيفة مع الوقاية واضربان نعمان بادغام الخفيفة فى نون نعمان قلت منع سيبويه الدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم (وهما) اى النون (فى غيرهما) هذا القيد بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن المشددة فيهما وبالنسبة الى الخفيفة بيان الواقع على مذهب الجمهور اذلا تكون الا فى غيرهما (مع الضمير البارز) وهو واو الجمع وياء المخاطبة (كالمنفصل) من الكلمة وفى حكم كلمة اخرى فيعامل مع المدة فى الاخر اذا لاقيها معاملة مدة لاقت كلمة منفصلة ساكنة الاول فيحذف معها كما يحذف مع الكلمة المنفصلة ويحرك معها كما يحرك مع الكلمة المنفصلة (فان لم يكن) اى ان لم يكن البارز فى غيرهما وهو ثلاثة اقسام ان يكون البارز فيهما او يكون مستترا فى غيرهما او لايكون ضمير نحو هل ترين زيد (فكالمتصل) وبهذا ظهر وجه مساغ اضربان واضربنان دون اضربون واضربين والشارحون غفلوا عن مقصوده فجعلوا قوله فان لم يكن اشارة الى مايكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمتصل انه كالجزء من الكلمة فصار واو اغزون فى حكم حرف علة فى الوسط فكما لايسقط فى الامر حرف العلة فى غير الاخر لم يسقط فى اغزون واذا ثبت ففتح لان ماقبل النون مفتوحة فى الواحد فثبت فى هل ترين رعاية للطرد وهذا معنى قوله (ومن ثم قيل هل ترين) واغزون دون اغزن بحذف الواو كما فى اغز لانه صار وسطا لكون النون كالمتصل (وترون) كما قيل تروا القوم (وترين) كما قيل ترى القوم (واغزون) لا اغزن (واغزن) كما يقال اغزوا الكفار (واغزن) كما قيل اغز الكفار وبهذا اندفع مااعترض به الرضى ان يكون النون كالمتصل لايوجب بقاء المدة فى الواحد لان واو الجمع ايضا كالمتصل ولايبقى معه المدة ولو اريد بالمتصل الف التثنية لامعنى لجعل بقاء المدة فى اغزون محمولا على بقائها فى اغزوا لانه ينتقل الكلام الى اغزوا فكل مايقال فى اغزوا يجرى فى اغزون فليس

الحمل الاتطويل المسافة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزو اقلنا لم يحذف الواو لانه لاموجب لحذفها فاذا صار اغزون مثله لم يحذف فيه ايضا (والمخففة يحذف لساكنين) ولا ينتقض باضربن فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد ساكنان اولهما النون بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ولا يحرك كالتنوين وفى الوقف كما يحذف التنوين (فيرد ما حذف) لاجل الخفيفة بخلاف التنوين فانه لايرد ماحذف لاجله اذا اسقط بالوقف فيقال فى قاض قاض لاقاضى (والمفتوح ماقبلها تقلب الفا) هذا مستثنى من الحكم السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف كافتتاحه به ✽ الهى كما انعمت علينا بشرح الفن فى هذا الكتاب ✽ واتممت نعمتك باتمامه على وجه الصواب ✽ والهمتنا فيه بما لايعد ولايحصى من فصل الخطاب ✽ وفقنا بشكر يكون به للعتيد والجديد مزيد استجلاب ✽ واجعله دافعا للعقاب ومقتضيا لحسن المآب ✽ وموجبا لجزيل الثواب ✽ وهداية لمن اقتدى به من العلماء والطلاب ✽ واجعله سببا لشفاعتهم دون المخاصمة يوم الحساب ✽ الهى ليس فى الاشتغال به معذرتى ✽ الا انه لم يكن تحت مقدرتى ✽ فلم اكتب فيه الا ما وهبتنيه كما تفيض المطر السحاب ✽ اللهم اجعله غيثا مغيثا لمعارف كلامك فى قلوب الاحباب ✽ انبات المطر الازهار والخضر فيما هو اطيب من التراب ✽ الهى ارض الجنة قيعان وهذه زراعتى ✽ فربها رب واجب مسئلتى

وتقبل ضراعتى ✽ وصل على خير الوسائط ✽ بعدد المركبات

والبسائط ✽ صلوة تدعوه الى شفاعتى ✽ وعلى آله

وصحبه الذين بعبوديتى لهم

افتخارى وبراعتى

قدتم طبع شرح الكافية للفاضل العصام بعون الله الملك العزيز العلام ✽ بمطبعة دار السلطنة
السنية ✽ صانها الله تعالى عن الآفات والبلية ✽ فى زمان سلطنة سلطاننا افخم السلاطين ✽
واعظم الخواقين ✽ السلطان الغازى عبد الحميد خان ✽ لازالت شموس شوكته مشرقة فى كل حين وآن ✽
ووقع ختام طبعه وذلك آخر ربيع الاول لسنة ثلاث وعشرة
ثلاثمائة والف من هجرة من الانس
والالف